

الجزء الثاني

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بر وایة
الربیع بن سلیمان المرادی عنه
تعهدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسیح
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل ابي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بإدات مخرجة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الزيادات تكرار لبعض
ما انفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزيادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بينهما بجدول وكذلك جرتنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالف السائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه

الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كل مال يؤدي زكاته فليس بكنز وإن كان مدفونا وكل مال لا يؤدي زكاته فهو كنز وإن لم يكن مدفونا وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (قال الشافعي) وإنما أمره أن يأخذ منهم ما أوجب عليهم وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتابه سوى ما وصفت منها (قال) فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه ثم أبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في أي المال الزكاة فأبان في المال الذي فيه الزكاة أن منه ما تسقط عنه الزكاة ومنه ما ثبتت عليه وأن من الأموال ما لا زكاة فيه (قال) وكان فيما أبان من هذا مع غيره أبانة الموضع الذي وضع الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وكتابه والدليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لله عز وجل فيه حكم والدليل على ما أراد الله تبارك وتعالى بحكمه أخاصا أراد أم عاما وكم قدر ما أراد منه وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسنته لا تكون إلا بالآبانة عن الله تبارك وتعالى واتباع أمره

(باب العدد الذي إذا بلغته الأبل كان فيها صدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ ولا أعلم فيه مخالفا لقيته ولا أعلم بثقة يرويه إلا عن أبي سعيد الخدري فإذا ثبتوا حديثا واحدا مرة وجب عليهم أن يثبتوه أخرى (قال الشافعي) وبين في السنة أن ليس فيما دون خمس من الأبل صدقة وأن في الخمس صدقة

(باب كيف فرض الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن المثني بن أنس أو ابن فلان بن أنس « الشافعي يشك » عن أنس بن مالك قال هذه الصدقة ثم زكت الغنم وغيرها وكرهها الناس بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الأبل فادونها بالغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين من الأبل ففيها ابنة محاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت محاض فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها ابنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فإن زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وإن بين أسنان الأبل في فريضة الصدقة من بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانه تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسر عليه أو عشرين درهما فإذا بلغت عليه الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فانه تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ❦ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدد ثقات كلهم عن حماد بن سلمة عن ثمانية بن

فيعلم أن الحادي والثلاثين من رمضان لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فأكلوا العذة ثلاثين يوما وكان ابن عمر يتقدم الصيام يوم وإن شهد شاهدان أن الهلال روي قبل الزوال أو بعده فهو ليلة المستقبل ووجب الصيام ولو شهد على رؤيته عدل واحد رأيت أن أقبله لا لأثر فيه والاحتياط ورواه عن علي رضي الله عنه وقال علي عليه السلام أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان (قال) والقياس

عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معنى هذا الإيجافه إلا أني لأحفظ فيه إلا يعطى شاتين أو عشرين درهم أو لا أحفظ أن أسير عليه (قال الشافعي) وأحسب في حديث جاد عن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر هذا المعنى كما وصفت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريح قال قال لي ابن طاوس عن أبي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأنزل به الوحي (قال الشافعي) وذلك إن شاء الله تعالى كما روى ابن طاوس وبين في قول أنس (قال) وحديث أنس حديث ثابت من جهة جاد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أن هذا كتاب الصدقات فيه في كل أربع وعشرين من الأبل فدونها من الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض وابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حنة طروقة الحمل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الحمل فإزاد على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فإزاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تنس إلا ما شاء المصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فانهما يترجعا عن بينهما السوية وفي الزقعة ربع العشر إذا بلغت رقعة أحدهم خمس أواق هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة من أهل العلم عن سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا أدري أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عرف حديث سفيان أم لا » في صدقة الأبل مثل هذا المعنى لا يخالفه ولا أعلم بل لا أشك أن شاء الله تعالى إلا أنه حدث بجميع الحديث في صدقة الغنم والخلطاء والرقعة عكذ إلا أني لأحفظ إلا الأبل في حديثه (قال الشافعي) فإذا قيل في سائة الغنم هكذا فينبه والله تعالى أعلم أن لا يكون في الغنم غير السائة شيء لأن كما قيل في شيء بصفة والشئ يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا فينبه دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته (قال الشافعي) بهذا قلنا لا يبين أن يؤخذ من الغنم غير السائة صدقة الغنم وإذا كان هذا هكذا في الأبل والبقر لانهما الماشية التي تجب فيها الصدقة دون ماسواها (قال الشافعي) وإذا كان الرجل أربعين من الأبل فلا يكون فيها زكاة حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ثم لازكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عشرا فإذا بلغت ففيها شاتان فإذا زادت على عشر فلا زكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة فإذا كملها ففيها ثلاث شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت ففيها أربع شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ خمسا وعشرين فإذا بلغت خمسا وعشرين سقطت الغنم فلم يكن في الأبل غنم بحال وكانت فيها بنت مخاض فإن لم يكن فيها بنت مخاض ففيها ابن لبون ذكر فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين فإذا كملها ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين فإذا كملها ففيها حقة طروقة الفعل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين فإذا كملها ففيها جذعة فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت ففيها حقتان طروقتا الفعل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت سقطت الفرض الثاني واستقبل بها فرض ثالث فعدت كلها فكان في كل أربعين منها

أن لا يقبل على مغيب
الاشاهدان (قال)
وعليه في كل ليلة تسعة
الصيام الغد ومن أصبح
جنباً من جاع أو احتلام
اغسل وأتم صومه لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصوم جنباً من جاع
ثم يصوم (قال) وإن
كان يرى الفجر لم يجب
وقد وجب أو يرى أن
الليل قد وجب ولم يجب
أعاد وإن طلع الفجر
وفي فيه طعام لفظه فإن
ازدرد أفسد صومه
وإن كان مجامعاً أخرجه
مكاته فإن مكث شيئاً أو
تحركه لغير أخرجه
أفسد وقضى وكفر وإن
كان بين أسنانه ما يجري

يكون له الارتفاع أو الانخفاض إذا لم تكن السن موجودة أو كانت السن موجودة معية وفي المال سواها
 سالم من العيب (قال) وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له وليس لرب المال أن يبدله شرانها
 (قال الشافعي) ولو كانت الأبل معيبة كانت فريضة الغنم فكانت الشاة التي تحبب فيها أكثر غنما من غير
 منها قيل له أن أعطيتها قبلت وإن لم تعطها فلا خيار في أن تعطى بغير امتطوعا مكانها أو تعطى فان أبي
 الخيار يجبر على أخذ الشاة ومتى جبر فلم يعط الشاة حتى يختار أن يعطى البعير قبل منه (قال) وإذا كان
 بعض الأبل مباينا لبعض فأعطى أنقصها وأدناها أو أعلاها قبل منه وليس للأبل فريضة منها ففي النقص
 (قال الشافعي) وسواء كان النقص قديما أو حدث بعد ما عذ الأبل (١) وقبل ينقص منها أو من الغنم ثم ينقص
 ما قبض أو هلك في يده أو نقصت أبل رب المال أو هلك في يده لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ (قال
 الشافعي) وإن عذ الساعي الأبل فلم يقبض من ربه إلا ما احتجى تلفت أو تلف بعضه ولم يفرض فان كان
 في الباقي شئ أخذته والأفلا شئ له (قال الشافعي) وكانت لرجل أبل فعذها الساعي وقال رب المال
 لي أبل غائبة فأخذ منه صدقة الغائبة والحاضرة ثم أخذ منه ساعي بلدا بله الغائبة صدقة فعلى المصدق الذي
 أخذ منه صدقة الغائبة أن يرده عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه إذا كان قد قسم صدقته
 الآن يشاء رب الماشية أن يدع حقه

(باب إذا لم توجد السن)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في أسنان الأبل التي
 فريضة بنت لبون فصاعد إذا لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي دونها أخذ من
 رب المال شاتين أو عشرين درهما وإن أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهما
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعلى المصدق إذا لم يجد السن التي وجبت له ووجد السن التي هي أعلى
 منها وأسفل أن لا يأخذ لأهل السهمان إلا خير لهم وكذلك على رب المال أن يعطيه خير لهم فان لم
 يقبض المصدق خير لهم كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين خير لهم ثم يعطيه
 أهل السهمان (قال الشافعي) وإذا وجد العليا ولم يجد السفلى أو السفلى ولم يجد العليا فلا خيار له وبأخذ
 من التي وجد وليس له غير ذلك (قال الشافعي) وإذا وجد أحد السنين ذات عوارا وهما معاذاني عوار
 وتحتهما فوقهما من الأبل سالم من العوار ولم يجد السن العليا ولا السفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات
 العوار وفي الأبل صحيحة وله أن يأخذ على النظر للساكنين على ما وصفت فكلما ارتفع سنأعطى رب المال
 شاتين أو عشرين درهما وإذا ارتفع إلى السن التي فوق السن التي تلي ما وجب له فقد ارتفع سنين أعطى
 رب المال أربع شياه أو أربعين درهما ثم إن ارتفع سنأ ثلثا زاد شاتين فأعطاه ست شياه أو ستين درهما
 وهكذا إذا انخفض أخذ منه في سن ما انخفض إليها شاتين أو عشرين درهما لا يختلف ولا ينتظر في ذلك إلى
 أن تكون قيمة ما بين السنين أكثر أو أقل مما جاءت به السنة أن يأخذ (قال الشافعي) ولا يحل
 للساعي أن يعطيه عشرين درهما أو الشاتين أقل نقدا على الساكنين من العشرين الدراهم ولا الشاتين
 والعشرون الدراهم أقل نقدا على الساكنين منهما (قال الشافعي) (٢) وإذا كان المصدق يبي صدقة دراهم
 وأبل وغنم وهكذا وإن لم يكن يصدق إلا ماشية باع منها فبرد على المأخوذ منه عشرين درهما إذا كان ذلك
 النظر للساكنين (قال الشافعي) ويباع على النظر للساكنين من أي أصناف الماشية أخذ (قال
 الشافعي) وإذا كان يصدق ابلا لا أثمان لها لونها أو عيب بها فلم يجد السن التي وجبت في المال ووجد السن
 التي أسفل منها فكان إذا أخذها شاتين أو عشرين درهما كانت الشاتان أو العشرون درهما خيرا من غير
 منها خير رب المال بين أن يتطوع له بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير

من قلة ما يجري به الرق
 (قال) وحدثنى إبراهيم
 قال سمعت الربيع أخبر
 عن الشافعي قال الذي
 أحب أن يفطر يوم
 الشاة أن لا يكون صوما
 كان يصومه ويحتمل
 مذهب ابن عمر أن
 يكون متطوعا قبله
 ويحتمل خلافه (قال)
 وإن أصبح لا يرى أن
 يومه من رمضان ولم يعلم
 ثم استبان ذلك له فعليه
 صيامه وأعادته ولو نوى
 أن يصوم غدا فإن كان
 أول الشهر فهو فرض
 والأفهور تطوع فإن بان
 له أنه من رمضان لم
 يجزئه لأنه لم يسمه على
 أنه فرض وإتمامه

(١) قوله وقبل ينقص
 منها أو من الغنم ثم ينقص
 الخ كذا في النسخ ولعل
 في العبارة تحريف
 وسقطا فله ركنه
 صحيحه

(٢) قوله وإذا كان
 المصدق الخ كذا
 في النسخ وانظر أين
 جواب الشرط ولعل قوله
 بعد وهكذا محرف عن
 فهو هكذا أو نحوه وحرر
 كتبه صحيحه

للساكن (قال الشافعي) وإذا أخذ من رب المال الفضل بين السنين أعطى رب المال أيهما شاء إن شاء شاتين وإن شاء عشرين درهما وليس للوالي أن يمتنع لأن في الحديث شاتين إن تسيرنا أو عشرين درهما فإذا تسيرت الشاتان وفيهما فداء أعطاهما إلا أن يشاء عشرين درهما (قال الشافعي) والاحتياط لرب المال أن يعطي إلا كثر للساكن من شاتين أو عشرين درهما (قال الشافعي) وإذا كانت ابل لرجل فيها صدقة منها فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها فقال رب الأبل أتى بها قبلت منه إذا جاءها من أمثل ابله أو خير منها وإن جاءها من ابل الأم منها لم يكن للصدق أن يقبلها وكان له أن يرتفع في ابل ويرد عليه أو يتخفف ويأخذ منه (قال الشافعي) والأبل في هذا مخالفة للبقر والغنم إذ لم يجد السن من البقر والغنم كالفهاربها إلا أن يتطوع له بأعلى منها وإذا وجد ذلك السن منها هبة وفي ما شئت به فليس له أن يرتفع ويرد ولا يتخفف ويأخذ من البقر ولا الغنم بحال

(باب الشاة تؤخذ في الأبل)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل ابل فريضة الغنم وله غنم أخذ من غنمه ما يجوز أن يكون أخصية فإن كانت غنمه معزى فثنية وإن كانت ضاها فجذعة ولا يؤخذ منه ابل منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فيقبل منه (قال الشافعي) وإن كانت غنمه ذوات هويا أو مائنا ولا غنم له فالتخيار فيها إليه يرفع إليه أي شاة أخصية من ضأن أو معزى ولا أنظر إلى الأغلب بالبلد لأنه انما جاءه من عليه شاة فإذا أخذتها في السن الذي يجوز في صدقة الغنم فليس له أكثر من ا (قال الشافعي) وهكذا إن كانت ضاها أو معزى أو ضاها فأراد أن يعطي ما عزة أو معزى فأراد أن يعطي ضائنة قبلتها منه لأنه انما سميت عليه شاة فإذا جاءها قبلتها منه (قال الشافعي) ويأخذ ابله بالعددا كانت ابله لثاما أو كراما لا يختلف ذلك وأي شاة من شاء بلده تجزى أخصية قبلت منه وإن جاءها من غير شاء بلده ومن شاء بلده أو خير قبلت وإن جاءها دونها لم تقبل ولو كانت له ابل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من ابل له ولغيره تلك السن وهي أدنى من ابله لم يكن لنا أخذها منه ولم تجز عنه أن يعطينا ياها كالأول كانت له ابل لثام وله ابل كرام بلده غير بلده أو بلده ابل كرام لم نأخذ منه صدقة اللثام من ابل بلده ولا ابله التي بلده غير بلده وأخذنا من كل واحدة منهما بقدر ما فيها (قال الشافعي) وإذا وجبت لنا عليه جذعة لم يكن للصدق أن يأخذها منه ما خضا إلا أن يتطوع فإذا ضرب الفعل المسن التي وجبت فلم يدر أحوال أو وقعت قبل له لا نأخذها منك أو تأتي بغيرها من تلك السن ان شئت أو نأخذ السفلى وترد علينا أو العليا وترد علينا

(باب صدقة البقر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال لم يأمرني به النبي صلى الله عليه وسلم بشيء (قال الشافعي) والوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال الشافعي) ويشبه أن يكون معاذ إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى أنه أتى بمادون ثلاثين فقال لم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن طاوس عن أبيه أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بمادون ذلك فأتى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء حتى أقام فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل (قال الشافعي) وطاوس عالم بمعاذ وان كان لم يلقه على كثرة من لقي من أدرك معاذ من أهل اليمن فيما علمت وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذ أن يأخذ من ثلاثين تبعا ومن أربعين مسنة (قال

على الشك ولو قدر رجل
على أن غدا عند من
رمضان في يوم شاتين
بأنه أنه من رمضان
أجزاء كل شاة
في الشهر ولا شيء عليه
وانوطى امرأته أو وليج
فأما الله عليه ما القضاء
والكفارة واحدة عنه
وعنها وإن كان ناسيا
فلا قضاء عليه لا خبر عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في كل الناسي (قال)
والكفارة عتق رقبة فإن
لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فإن أفطر فيهما
ابتداء هما فإن لم يستطع
فأطعم ستين مسكينا
لكل مسكين عذابي
صلى الله عليه وسلم واختر

بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبره الواطي أنه لا يجدر فية ولا يستطيع صيام شهرين متتابعين ولا يجدر اطعام ستين مسكينا أن يعرق فيه غمر (قال) سفيان والعرق المكنل فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فقه صدق به (قال الشافعي) والمكنل خمسة عشر صاعا وهو ستون

(١) قوله ابن سلامة كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر ابن سلام من غيرهاء ولم يعرق عليه في المسند ولا غيره من الكتب التي بيدنا اه
(٢) قوله مصدقا كذا في بعض النسخ وفي بعض مصنفات النون والفاء وكلاهما له معنى صحيح والمدار على صحة الرواية
(٣) الغذى كغنى السخلة وجعه غداء
(٤) الربي كجلى الشاة يقبها ولدها والماخض الحامل والاكولة السمينة تعد للذبح
(٥) الجعور بضم الجيم ومعنى الفأرة نوعان من ردى الثمر كتبه معصمه

(الشافعي) وأخبرني غير واحد من أهل اليمن عن عدد مضروا منهم أن معاذ أخذ منهم صدقة البقر على ماروى طاوس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بعض أهل العلم والأمانة عن يحيى بن سعيد عن نعيم (١) بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز دعا بصحيفة فزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب بها إلى معاذ ابن جبل فإذا فيها في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة (قال الشافعي) وهو ما لا أعلم فيه بين أحد لقبيته من أهل العلم خلافا وبه نأخذ

(باب تقريع صدقة البقر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ففها تباع فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت ففها بقره مسنة (قال الشافعي) ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ففها تباع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت ففها ثلاثة أتبعه ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة فإذا بلغت ففها مسنة وتبعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرة فإذا بلغت ففها مسنتان وتبع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت جعل للصدق أن يأخذ لغيره لساكنين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات كما قلت في الابل وإذا وجد أحد السنين ولم يجد الآخر أخذ الصدقة من السن التي وجد كما قلت في الابل لا يختلف إذا اجتمعت له سنان ففها فرض ثم هكذا صدقة البقر حتى تنتهي إلى ما انتهت إليه

(باب صدقة الغنم)

(قال الشافعي) ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معنى ما ذكرنا شاء الله تعالى وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا كانت أربعين ففها شاة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت ففها شاتان ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائتي شاة وشاة فإذا بلغت ففها ثلاث شياه ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربع مائة شاة فإذا اكتملت ففها أربع شياه ثم يسقط فرضها الاول فإذا بلغت هذا فتعد في كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى ثم تكون ففها شاة وتعد الغنم ولا تفرق ولا يخيبر الماشية ولا ساعي أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة

(باب السن التي تؤخذ في الغنم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا بشر بن عامر عن أبيه أن عمر استمل أباسفيان بن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج (٢) مصدقا فاعتد عليهم (٣) بالغذى ولم يأخذ منهم فقالوا له ان كنت معتدا علينا بالغذى فخذ منا فأمسك حتى لقي عمر فقال اعلم أنهم يزعمون أنما نظاهم أنا نعتد عليهم بالغذى ولا نأخذ منهم فقال له عمر فاعتد عليهم بالغذى حتى بالسخلة ويروح بها الراعي على يده وقل لهم لا أخذ منكم (٤) الربي ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الا كولة ولا لحل الغنم وخذ العناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه نأخذ أن تؤخذ الجذعة والثنية وهو في معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الصدقة من (٥) الجعور ولا منى الفأرة وان كان معقولا أنه أخذ من وسط التمر فيقول تؤخذ الصدقة من وسط التمر فتمزى الشاة التي تجوز أصحبه (قال الشافعي) وهو والله أعلم معقول إذا قبل ففها شاة فما أجزأ أصحبه أجزأهما أطلق اسم شاة

(باب الغنم اذا اختلفت) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها اجناس بعضها ارفع من بعض أخذ المصدق من وسط اجناسها الا من أعلاها ولا من أسفلها وان كانت واحدة أخذ خير ما يجبه (قال الشافعي) وان كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثرها فسواء الله أعلم بأخذ من الاوساط من الغنم فان لم يجحد في الاوساط السن التي وجبت له قال الرب الغنم ان تقطعت بأعلى منها أخذتها وان لم تقطع كلفها أن تأتي بعمل شاه وسط ولم يأخذ من الأدنى والوسط فيؤخذ مما وصفت من ثنية وجديعة وانما معنى أن أخذ أعلى منها اذا كانت الغنم كلها أعلى منها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعته مصدقا يا بل وكرائم أموالهم وكرائم الاموال فيما هو أعلى من كل ما يجوز أن يجبه (قال الشافعي) وان كانت الغنم ضاؤا ومعزى سواء فقد قيل بأخذ المصدق من أيهما شاء وان كانت احدهما أكثر أخذ من الأكثر (قال الشافعي) والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته ولا يشبه هذا التمر لان الضأن بين التميز من المعزى وليس كذلك التمر (قال الشافعي) وهكذا البقر لا تخالف الغنم اذا كانت جواميس وعرايا (١) ودرانية (قال الشافعي) فاذا كانت الابل مختاوعرايا ومن اجناس مختلفة فكانت صدقتها الغنم فلا تختلف وان كانت صدقتها منها فن قال يأخذ بالاكثر من اصنافها أخذ من الأكثر فان لم يجحد في الأكثر السن التي تجبه لقفها رب الماشية ولم يخفض ولم يرتفع ويرد الا أن يخفض في الأكثر منها أو يرتفع فيرد فأما في غير الصنف الذي هو أكثر فلا (قال الشافعي) ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بقيم فكانت له ابنة مخاض والابل عشر مهر به تسوى مائة وعشر أرحية تسوى خمسين وخمس نجديّة تسوى خمسين فيأخذ بنت مخاض أو ابن لبون ذكر اربعة خمسين مهرية وخمسين أرحية وخمس واحدة نجديّة الا أن تطيب نفس رب المال فيعطيه من الخير منها بلا قيمة (قال الشافعي) فاذا كان في بعض الابل أو البقر أو الغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من الصنف الذي لا عيب فيه لانه ليس له عيب (قال الشافعي) واذا كانت له رجل غنم غائبة عن الساعي فزعم أنها دون الغنم التي تحضر به وسأل الساعي أن يأخذ من الأكثر أو من التي هي دون الأكثر أو من كل بقدره فعلى الساعي تصديقه اذا صدقه على عددها صدقه على انخفاضها وارتفاعها وهكذا اذا كانت البقر عرايا ودرانية وجواميس والغنم مختلفة هكذا أخذت صدقتها كما وصفت بقدرها وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم البعث الى العرباب والجواميس الى البقر والضأن الى المعزى

(باب الزبالة في الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت لرجل أو بعون شاه كلها فوق الثنية جبر المصدق رب الماشية على أن يأتيه بثنية ان كانت معزى أو جذعة ان كانت ضاؤا الا أن يتطوع فيعطى ثلثه منها فيقبلها الا أنها أفضل لانه اذا كاف ما يجب عليه من غير غنم فقد ترك فضلها في غنمه (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الغنم التي وجبت فيها الزكاة مخاضا كلها (٢) أو لبنا أو متابع لان كل هذا ليس له لفضله على ما يجبه وكذلك ان كانت تبوس الفضل التبوس (قال الشافعي) وكذلك ان كانت كل الغنم التي وجبت له فيها الزكاة كولة كلف السن التي وجبت عليه الا أن يتطوع فيعطى مما في يديه ومتى تطوع فأعطى مما في يديه فوق السن التي وجبت عليه غير ذات نقص قبلت منه فان أعطاه منها ذات نقص وفيها صحيح لم يقبل منه (قال الشافعي) فان أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص اذا لم يجز ضخمة وقبلت اذا جاز ضخمة الا أن يكون تبسا فلا يقبل بحال لانه ليس في فرض الغنم ذككود (قال الشافعي) وهكذا هذا في البقر لا يختلف الا في خصلة فانه اذا وجب عليه مسنة والبقر ثيران فأعطى ثورا أجزأ عنه اذا كان خيرا من تبسيع اذا كان مكان تبسيع فاذا كان فرضها من الاناث فلا يقبل مكانها ذكرا (قال الربيع) أظن مكان مسنة

مدا (قال الشافعي) وان دخل في الصوم ثم وجد رقة فله أن يتم صومه وان أكل عامدا في صوم رمضان فعليه القضاء والعقوبة ولا كفارة الا بالجماع في شهر رمضان (قال) وان تلهذ بامرأته حتى ينزل فقد أفطر ولا كفارة وان أدخل في دبرها حتى يغيبه أو في بهيمة أو تقوط ذاكرا الصوم فعليه القضاء والكفارة والحامل والمرضع اذا خافتا على ولدهما أفطرا وعليهما القضاء ونصدت كل واحدة منهما عن كل يوم على مسكين بمد من حنطة

(١) الدرانية بالفتح ضرب من البقر ترق أطرافها وجلودها ولها أسنة كذا في القاموس كنه معصيه

(٢) أولبنا أو متابع اللبن بضم اللام وكسرهما وسكون الباء جمع لبون وهي ذات اللبن والمتابع جمع متبع للبصرة أو الشاة التي تتبعها ولدها كذا في كتب اللغة كنه معصيه

تبيع وهذا خطأ من الكاتب لان آخر الكلام يدل على أنه تبيع (قال الشافعي) فأما الابل فتختلف الغنم والبق في هذا المعنى بان المصدق يأخذ السن الاعلى ويرد السفلى ويأخذ ولا رد في غنم ولا بقر واذا أعطى ذكراً ببقية أنثى لم يؤخذ منه ويؤخذ منه أنثى اذا وجبت أنثى وذكراً اذا وجب ذكراً اذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة ولا يؤخذ كرمكان أنثى الآن تكون ماشيته كلها ذكوراً فيعطى منها ومتى نطوق فأعطى مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذات نقص قبلت منه

(النقص في الماشية) قال الشافعي اذا كانت أربعون شاة فقال عليها الحول فما نتجت بعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده (قال) ويعد على رب المال ما نتجت قبل الحول ولو بطرفة عين عدته على رب الماشية (قال الشافعي) ولا يصدق الماشية حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة (قال الشافعي) ولا أنظر إلى قدم المصدق وإنما أنظر إلى الحول من يوم ملك رب الماشية الماشية والقول قول رب الماشية فإذا خرج المصدق في الهرم وحول الماشية صفر أو بيع الأول أو رجب أو قبله أو بعده لم يأخذ من رب الماشية شيئاً حتى يكون حولها إلا أن يتصرف رب الماشية بالاداء عنها (قال الشافعي) وهذا بين أن المصدق ليس مما تجب به الصدقة بسبيل وأن الصدقة إنما تجب لحولها (قال الشافعي) وبذلك به المصدق من قبض منه الصدقة في حولها فإن لم يفعل فعلى رب الماشية أن يؤدي صدقة لسحولها (قال الشافعي) فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فقال عليها حول فولدت بعد الحول ثم ماتت الامهات ولم يمكنه أن يؤدي صدقة فلا صدقة عليه في أولادها وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول وأولادها كالغائبة فيها إذا حال عليها الحول قبل نلدتها وانما يعد عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول (قال الشافعي) وإذا كانت الولادة قبل الحول ثم ماتت الامهات فإن كان الأولاد أربعين فيها الصدقة وإن لم تكن أربعين فلا صدقة فيها لان الحول حال وهي مما لا تجب فيه الصدقة لو كانت الامهات أنفسها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل غنم لا تجب في مثلها الصدقة فتنتجت قبل الحول فقال الحول وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ويحول عليها الحول وهي أربعون أو أكثر (قال) وهكذا لو أهدا غنماً ففوضها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أهدا الأربعين (قال الشافعي) ولا يعد قبل الفصل على رب الماشية الا بان يكون السجل قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً أما اذا كانت أقل من أربعين (١) ولم تكن الغنم مما فيه الصدقة ولا يعد بالسجل حتى يتم بالسجل أربعين ثم يستقبل بها حولاً من يوم تمت أربعين (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل أربعون شاة فقال عليها الحول فامكنه أن يهدقها ولم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فقبله شاة ولو لم يمكنه أن يصدقها حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لأنه أقل من أربعين شاة فإذا كانت الغنم أربعين شاة فتجبت أربعين قبل الحول ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق وهي أربعون جدياً أو بهيمة وبين جدي وبهيمة أو كان هذا في ابل هكذا جاء المصدق وهي فضال أو في بقرة جاء المصدق وهي يحول أخذ من كل صنف من هذا واحد منه فإن كان في غداء الغنم اثاث وذكوراً أخذ أنثى وإن لم يكن الا واحدة وإن كان في غداء البقر ذكوراً واثاث أخذ ذكراً وإن لم يكن الا واحدة إذا كانت ثلاثين وإن كانت أربعين أخذ أنثى وإن لم يكن الا واحدة وإن كان في غداء الابل اثاث وذكوراً أخذ أنثى ولو لم يكن الا واحدة فإن كانت كلها انا أخذ من الابل أنثى وقال لرب المال ان شئت فأت بذكراً مثل أحدها وان شئت أدبت أنثى نأنت متطوع بالفضل ان كان فيها تبيع (قال) فان قال قائل فذكر لم تطل عنه الصدقة اذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة أو كيف لم تكافه السن التي تجب في الصدقة اذا عدت عليه بالصغار عدل بالكبار قبل له ان شاء الله تعالى لا يجوز عند واحد من القولين لا يجوز أن أبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الامهات في العدد اذا كن مع الامهات يجب فيهن الصدقة وأما أخذى منه سناهي أكبر مما في غنمه فأبعد أن يجوز ولا

(قال المزني) كيف يكفر من أبيع له الاكل والافطار ولا يكفر من لم يبع له الاكل فأكل وأفطر وفي القياس أن الحامل كالمرئى وكالمسافر وكل يباح له الفطر فهو في القياس سواء واحتج بالخبر من استقاء عماد فقبله القضاء ولا كفارة (قال المزني) ولم يجعل عليه أحد من العلماء علمته فيه كفارة وقد أفطر عماداً وكذا فالواقي الحصاد يستأهها الصائم (قال) ومن حركت القبلة شهوته كرهتهاله وإن فعل لم ينتقض صومه وتركه أفضل

(١) ولم تكن الغنم الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط ولعل الواو في قوله ولم مزيدة من النسخ كتبهه معجعه

يحوز عندي والله أعلم من قبل أني إذا قبل لي دع الربى والمأخض وذات الدر وخلف الغنم واخضع عن هذا
 وخذ الجذعة والثنية فقد عقلنا أنه قبل لي دع خير مما تأخذ منه إذا كان فيما عنده خير منه ودونه وخذه من
 ماشية أدنى مما تدع وخذ العدل بين الصغير والكبير وهو الجذعة والثنية فإذا كانت عنده أربعون همة
 تسوى عشرين درهما فكلفته شاة تسوى عشرين درهما فلم آخذ عدلا من ماله بل أخذت قيمة ماله كله وانما
 قبل لي خذ ما يشبه أن يكون ربع عشر ماله إذا كان أربعين فان قال فقد أمرت إذا كانت الثنية موجودة
 أن تأخذها ونهيت عما هو أصغر منها قبل نعم وأمرت أن لا تأخذ الجعور ولا مصران القارة فإذا كان ثمر
 الرجل كله جعورا ومصران فأرأه أخذت منها ولم أكفه ما كنت آخذ منه ولو كان في ثمره ما هو خير منه
 وانما أخذت الثنية إذا وجدتهما في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحوال على أمهاتهما غير أن أمهاتهما
 يموتن فلا صدقة في ميت فهو يخالف ههنا الجعور ولو كان لرجل جعور ونخل (١) بردى أخذت الجعور
 من الجعور وعشر البردى من البردى (قال الشافعي) فان قال قائل كيف تأخذ من خمس وعشرين من
 الابل أحد سنين قلت العدد فيما يؤخذ منها واحد وانما الفضل بين الاخذ منها في سن أعلى من سن فاذا
 لم يوجد أحد السنين ووجد السن الآخر آخذ من السن الذي وجد وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم عمر من هذا ولا يؤخذ ما لا يوجد في المال ولا فضل في المال عنه وانما صدقته فيه لا يكلف غيره
 الا أن يكون في ماله فضل فيجسسه عن المصدق فيقال انت بالسنة التي عليك الا أن تعطى متطوعا عما في
 يدك كما قيل لناخذ من أوسط التمر ولا تأخذوا جعورا فاذا لم تجد الا جعورا أخذنا منه ولم تنقص
 من الكيل ولكننا نقصنا من جوده ما تأخذ اذا لم تجد الجيد فكذلك نقصنا من السن اذا لم تجدها ولم تنقص
 من العدد

(باب الفضل في الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كان لرجل أربعون من
 الغنم كلها فوق السن التي تؤخذ أو مخاضا كلها أو متبعة أو كانت كلها كولة أو تيسا قيل اصحابها عليك
 فيها ثنية أو جذعة فان جثت بها قبلت منك وان أعطيت منها واحدة قبل منك وأنت متطوع بالفضل
 فيها (٢) وهكذا هذا في البقر وإذا تركناك الفضل في مالك فلا بد أن تعطينا الذي عليك وهكذا هذا
 في البقر فاما الابل فاذا أخذنا سننا أعلى رددنا عليك وان أعطيتنا السن التي لنا لم تأخذ غيرها ان شاء الله
 تعالى وإذا أعطيتنا تبسا من الغنم أو ذكرا من البقر في عهد فريضته أنى وفيها أنى لم نقبل لان الذكور
 غير الاناث

(باب صدقة الخلطاء) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاء الحديث لا يجمع بين متفرق ولا يفرق
 بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خلطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية (قال الشافعي) والذي لا
 أشك فيه أن الخلطين الشريكين في بعض الماشية وتراجعهما بالسوية أن يكونا خلطين في الابل فيها الغنم
 توجد الابل في يد أحدهما فتؤخذ في صدقة بينهما يرجع على شريكه بالسوية (قال الشافعي) وقد يكون
 الخلطان لرجلين يتخالطان بماشيتهما وان عرف كل واحد منهما ماماشيته ولا يكونان خلطين حتى يروما
 ويسرحا ويسقيان معا وتكون قولهما مختلطة فاذا كانا هكذا صدقة الواحد بكل حال (قال الشافعي)
 وان تفرقا في مراح أو سقى أو فصول فليسوا خلطين ويصدقان صدقة الاثنين (قال الشافعي) ولا يكونان
 خلطين حتى يحول عليهما حول من يوم اختلطا فاذا حال عليهما حول من يوم اختلطا كباذ كاة الواحد وان
 لم يحل عليهما حول كباذ كاة الاثنين وان اختلطا (٣) حولان ثم اقرقا قبل أن يأتي المصدق والحول زكيا
 زكاة المقترين (قال) وهكذا اذا كانا شريكين (قال الشافعي) ولا أعلم مخالفا في أن ثلاثة خلطاء لو كانت لهم
 مائة وعشرون شاة أخذت منهم شاة واحدة فصدقوا صدقة الواحد ولا ينظر الي عندهم ولا حصه كل واحد
 منهم (قال الشافعي) واذا قالوا هذا فنقصوا المسكين شاتين من مال الخلطاء الثلاثة الذين لو فرق ما لهم

(قال ابراهيم) سمعت
 الربيع يقول فيه قول
 آخر أنه يضره الا أن يغلبه
 فيكون في معنى المكره
 يبقى ما بين أسنانه وفي
 فيه من الطعام فيجرب به
 الرقيق وروى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه كان
 يقبل وهو صائم قالت
 عائشة وكان أم لككم
 لاربه بأبي هو وأمي (قال)
 وروى عن ابن عمرو بن
 عباس أنهم ما كانا
 يدرهاها للشباب ولا
 يكرهاها للشيخ (قال)
 وان ملئ دون الفرج
 فازل أفطر ولم يكفر
 وان تلذذ بالنظر فازل

(١) البردى يضم فكون
 من جيد التمر يشبه
 البرى أو ضرب من تمر
 الحجاز جيد معروف كذا
 في اللسان كتبه معصمه
 (٢) قوله وهكذا هذا
 في البقر كذا في التسخ
 وهذه الجملة مكررة مع
 ما يأتي بعد ولعلها هنا
 مزيدة من النسخ كتبه
 معصمه

(٣) قوله حولا كذا
 في التسخ ولعلها مزيدة
 من النسخ كتبه معصمه

كان فيه ثلاث شياء لم يحجز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة بين ثلاثة وأكثر كان عليهم فيها صدقة لانهم صدقوا الخلطاء صدقة الواحد (قال الشافعي) وهذا أقول فيصدق الخلطاء صدقة الواحد في الماشية كلها الأبل والبقر والغنم وكذلك الخلطاء في الزرع والحايط أرايت لو أن مائة صدقة بحجزة على مائة انسان ليس فيه الا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة وإن كانت حصص كل واحد منهم من غنم لا تبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) في هذا صدقة وفي كل شاة صدقة إذا بلغت جلته خمسة أوسق بكل حال (قال الشافعي) وما قلت في الخلطاء معني الحديث نفسه ثم قول عطاب بن أبي رباح وغيره من أهل العلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح قال سألت عطاب عن النفر يكون لهم أربعون شاة قال عليهم شاة (قال الشافعي) فان قال قائل فقد قيل في الحديث لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة قيل فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاثة في عشرين ومائة خشية إذا جتمع بينهم أن يكون فيها شاة لانها إذا فرقت ففيها ثلاث شياء ولا يجمع بين مفترق (١) ورجل له مائة شاة وأخره مائة شاة وشاة فاذا تركا على افتراقهما كانت فيهما شاتان وإذا اجتمعت كانت فيهما ثلاث ورجلان لهما أربعون شاة وإذا افرقت فلا شاة فيهما وإذا اجتمعت ففيهما شاة فالخشية خشية الوالى أن تقل الصدقة وخشية أخرى وهي خشية رب المال أن تذكر الصدقة وليس واحد منهما بأولى باسم الخشية من الآخر فأمر أن يفرق كلا على حاله وإن كان مجتمعاً صدق مجتمعاً وإن كان مفترقاً صدق مفترقاً (قال الشافعي) وأما قوله وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية لجاعة أن يكون لرجلين مائة شاة وتكون غنم كل واحد منهما معروفة فتؤخذ الشاة من غنم أحدهما فيرجع المأخوذة منه الشاة على خليطه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغمه إذا كان عدد غنمهما واحداً فان كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثاها رجوع المأخوذ منه الشاة على شريكه بثلثي قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغمه وشريكه لأن ثلثها أخذ عن غنم شريكه فغرم حصصه ما أخذ من غنمه (قال الشافعي) ولو كانت في غنمهما مائة شاة فأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم رجوع على خليطه بثلثي قيمة الثلاث الشاة المأخوذة عن غنمها ولا يرجع عليه بقيمة شاتين منها وذلك أن الشاة الثلاث أخذت معاً فثلثاها من خليطه وثلثها عنه محتاطة لا مقسومة (قال الشافعي) ولا يصدق صدقة الخلطاء أحد إلا أن يكون الخليطان مسلمين معاً فاما إن خالط نصراني مسلماً صدق المسلم صدقة المنفرد لانه إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد إذا كانا معاً من عليه الصدقة فاما إذا كان أحدهما من لا صدقة عليه فلا (قال الشافعي) وهكذا إن خالط كتابي جراً لانه لا صدقة في مال مكاتب (قال الشافعي) وإذا كانا خليطين عليهما صدقة فالقول فيهما كما وصفت (قال الشافعي) ولو كانت غنمهما سواء وكانت فيهما عليهما شاتان فأخذت من غنم كل واحد منهما شاة وكانت قيمة الشاتين المتقاربة لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء لانه لم يؤخذ منه إلا ما عليه في غنمه لو كانت على الأفراد ولو كانت لأحدهما ثلث الغنم والآخر ثلثاها فأخذت من غنم أحدهما شاة ومن غنم الآخر شاة رجوع الذي له ثلث على شريكه بقيمة ثلث الشاة التي أخذت من غنمه لأن ثلثها مأخوذة عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذة عن غنم نفسه (قال الشافعي) وإذا أخذت من غنم أحدهما شاة وغمه مائة في العدد فتداعيا في قيمة الشاة فالقول قول الذي يؤخذ منه نصف قيمة الشاة وعلى رب الشاة البيئته فان أقام رب الشاة البيئته على أن قيمتها عشرة رجوع بخمسة وان لم يقم بيئته فقال شريكه قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهمين ونصف (قال الشافعي) ولو ظلهما الساعي فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغمه الآخر شاة أو مائة أو ذات دراً وتيساً وشاتين وانما عليهما مائة فأراد المأخوذ منه الشاة الرجوع على خليطه بنصف قيمة ما أخذ من غنمه عن غنمه ما يمكن له أن يرجع عليه الا بقيمة نصف ما وجب عليهما ان كانت ثنية أو جذعة لا يزيد على ذلك وكذلك لو لم يكن عليهما مائة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خليطه بشيء لانه أخذها بظلم انما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه وكذلك لو وجبت

لم يفطر وإذا أغنى على
وجعل فضي له يوم
أو يومان من شهر
ومضان ولم يكن أكل ولا
شرب فعليه القضاء
فإن أفاق في بعض النهار
فهو في يومه ذلك صائم
وكذلك إن أصبح راغداً
ثم استيقظ (قال المزني)
إذا نوى من الليل ثم
أغنى عليه فهو عندى
صائم أفاق أو لم يفق
واليوم الثاني ليس بصائم
لانه لم ينو في الليل وإذا
لم ينو في الليل فأصبح
مطيعاً وليس بصائم (قال
الشافعي) وإذا حاضت
المرأة فلا صوم عليها
فإذا طهرت فست الصوم
ولم يكن عليها أن تعيد

(١) قوله ورجل كذا في
الاصول التي بيدنا ولعل
الواو زائدة أو محرفة من
التشاخ والوجه في رجل
الخ كسبه مصححه

عليهما شاة فأخذ بقيتهما دراهم أو دنانير لم يرجع عليه إلا بقية نصف الشاة التي وجبت عليهما (قال الشافعي) وكذلك لو وجبت عليهما شاة فتطوع فأعطاه أكبر من السن التي وجبت عليه لم يرجع إلا بنصف قيمة السن التي وجبت عليه وإذا تطوع بفضل أو ظله لم يرجع به (قال الشافعي) وهذه المسائل كلها إذا كانت غنم كل واحد منهما تعرف بعينها فأما إذا كانا شريكين في جميع الغنم سواء لا فرق بين غنمهما فأخذ منهما ظلم كغير أو قليل لا يتراجعان في شيء من المظلة لأن المظلة دخلت عليهما معا (قال الشافعي) وإذا كان الرجلان خليطين فافترقا قبل الحول زكيا على الافتراق فإن افترقا بعد الحول زكيا على الاجتماع وإذا وجدوا متفرقين فالقول قولهما في الوقت الذي افترقا فيه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل غنم تجب الزكاة في مثلها فأقامت في يديه شهر أتم باع نصفها مشاعا من رجل أو ملكه أياها ملكا يصح أي ملك كان ثم حال الحول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الأول بحوله ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني إلا بحوله وإنما يصدقان معا إذا كان حولهما معا وإذا كانت أربعين أخذت من نصيب الأول نصف شاة فإذا حال الحول الثاني أخذت منه نصف شاة وإن كانت في يد رجل غنم تجب فيها الزكاة فخالطه رجل بغنم تجب فيها الزكاة فكان ذلك ببيع بينهما استقبل كل رجل منهما الحول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكيا ما لم يخرج عن ملكه بحوله وإن لم يكونا تبايعا وليكنهما اختلاطا زكيت ما شئيهما كل واحد منهما على حوله ولم يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلطتا فيه فإذا كان قايلا وهما خليطان كما هما زكيا زكاة الخليطين لأنهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلطتا وإن كانت ما شئيهما حول أحدهما في المحرم وحول الآخر في صفر أخذت منهما نصف شاة في المحرم ونصف شاة في صفر يكون المصدق شريكا بنصف شاة ويعطيهما أهل السهمان ويكونان شركا فيهما

(باب الرجل إذا مات وقد وجبت في ماله زكاة) قال الشافعي رحمه الله وإذا مات الرجل وقد وجبت في ماله زكاة وعليه دين وقد أوصى بوصايا أخذت الزكاة من ماله قبل الدين والميراث والوصايا وإن مات قبل أن تجب الزكاة فيها ثم حال حولها قبل أن تقسم أخذت منها الزكاة لأنهم لم تقسم ولو أوصى منها بغنم بعينها أخذت فيما بقي منها الصدقة ولم تؤخذ من الغنم التي أوصى بها بعينها (١) أخذت منها في قول من لا يأخذ الصدقة من مال الخليطين إذا عرفا غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما وإن عرفا أموالهما

(باب ما يعتبه على رب الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن بشر بن عاصم عن أبيه عن عمار سمع أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومجاليفها يخرج مصدقا فاعتد عليهم بالغذاء ولم يأخذ منهم فقالوا له إن كنت معتدا علينا بالغذاء فخذ منا فأسلم حتى لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال إنهم يزعمون أننا نطلبهم نعتد عليهم بالغذاء ولا نأخذ منهم فقال له عمار اعتد عليهم بالغذاء حتى بالسخلة ورجعها الراعي على يده وقل لهم لا آخذ منكم الرب ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة إلا كولة ولا خل الغنم وخذ العناق والحذقة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) جملة جماع ما أحفظ عن عبد الله وأقر له أن الرجل لا يكون عليه في ما شئيه صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول السنة وآخرها ويحول عليها حول في يده فإن كانت أقل من أربعين شاة في أول الحول ثم تجب فصارت أربعين لم يجب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين وكذلك لو كانت أقل من أربعين شاة ثم أفادها لتمام أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم تب في ملكه أربعين وإن نتاجها ألبم يجب فيها الصدقة كالفائدة فإذا حال عليها حول وهي مما تجب فيها الصدقة فتتاجها كأصل ما وجبت فيه الصدقة منها (قال الشافعي) وإذا حال عليها الحول وهي أربعون وأكثر فبها المصدق عددا عليه بنتاجها كله إذا كان نتاجها قبل الحول وأخذ السن التي تجب له من الغنم (قال الشافعي) وكلما

من الصلاة إلا ما كان في وقتها الذي هو وقت العذر والضرورة كما وصفت في باب الصلاة (قال) وأحب تجهيل الفطر وتأخير السجود اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا سافر الرجل بالمرأة سفرا يكون ستة وأربعين ميلا بالهاشمي كان لهما أن يفطرا في شهر رمضان وبأني أهله فإن صاما في سفرهما أجزأهما وليس لأحد أن يصوم في شهر رمضان (٢) دينا ولا قضاء لغيره فإن فعل لم يجز له رمضان ولا غيره صام رسول الله صلى الله

(١) قوله أخذت منها

كذا في النسخ ولعل هذه

العبارة مزيدة من

الناسخ فإن قوله في قول

من لا يأخذ يظهر أنه

متعلق بقوله ولم يؤخذ

فتأمل وحرر كتبه مصححه

(٢) قوله دينا كذا في

النسخ ولعله محرف من

الناسخ عن نذرا ونحوه

فحرر كتبه مصححه

أفاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بحولها ولا يضمها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة فيز كمها بحول ماشيته ولكن بركي كل واحدة من بحولها وكذلك كل فائدة من ذهب وريح في ذهب أو ورق لا يضم منه شيء إلى غيره ولا يكون حول شيء منه إلا حول نفسه وكذلك كل نتاج لماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما نتاج الماشية التي يجب في مثلها الهدفة فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتاج قبل الحول فإذا كان بعد الحول لم تعد لأن الحول قد مضى ووجبت فيها الصدقة

(باب السن التي تؤخذ من الغنم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن عمرو بن أبي سفيان عن رجل سمع ابن مسعر أن شاء الله تعالى عن مسعر أخي بني عدى قال جاءني رجلان فقالا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا نصدق أموال الناس فأخرجت لهما ماشية ما خضاً أفضل ما وجدت فرداها عليّ وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ الشاة الحبلية فأعطينا ماشية من وسط الغنم فأخذها (قال الشافعي) إذا وجد الصدق عند الرجل الغنم فعدّها عليه فزعم أن بعضها وديعة عنده وأنه استرعاه أو أنها ضوال أو أن بعضها فائدة لم يحصل عليها الحول أو أن كلها فائدة لم يحصل عليها حول الصدقة لم يأخذ منها شيئاً فإن خاف كذبه أحلفه بالله عز وجل ثم قبل منه وإن شهد عليه شاهدان أن له مائة شاة من أول السنة وآخرها لم تقبل شهادة الشاهدين حتى يشهدا أنها هذه الغنم بأعيانها فإذا فعلوا أخذ منه الصدقة وإن لم يثبتا على هذا أو قالاً منها شيء نعرفه بعينه ومنها شيء لا نعرفه فإذا كان ما يعرفه مما يجب فيه الصدقة أخذ منه الصدقة وإن كان مما لا يجب فيه الصدقة لم يأخذ منه الصدقة لأنه قد يكون له غنم بعينها ثم يفيد أخرى ولا يحول على التي أفاد الحول حتى يأتي المصدق ولا يجب عليه فيها الصدقة (قال) فإن قطعنا الشهادة على مائة بعينها فقال قد بعثنا ثم اشتريتها صدق ولم تؤخذ صدقتها حتى يحول عليها حول من يوم اشتراها الشراء الآخر (قال الشافعي) وهكذا الأبل والبقر (قال الشافعي) وإذا غلّ الرجل صدقته ثم ظهر عليه أخذت منه الصدقة ولم يزد على ذلك (قال الشافعي) ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشرط ربل الغلّ لصدقته ولو ثبت قلنا به وإن كان الوالي عدلاً يضع الصدقة مواضعها فله عقوبته الآن يدعي الجهالة فكيف عن عقوبته وإن كان لا يضعها مواضعها لم يكن له أن يعزره

(باب الوقت الذي يجب فيه الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخذ الصدقة كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال محمد بن إدريس الشافعي) وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما يخرج الأرض أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول أخبرنا مالك عن ابن عقبة عن القاسم بن محمد قال لم يكن أبو بكر يأخذ في مال زكاة حتى يحول عليه الحول (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أقبض منه عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فإن قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال أول من أخذ من الأغطية زكاة معاوية (قال الشافعي) العطاء فائدة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول (قال) وإنما هو مال يؤخذ من التي عن المشرّكين في دفع إلى المسلمين فإنما يملكونه يوم يدفع إليهم (قال الشافعي) كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة فإنما يجب فيه عليه بأن يحول عليه في يده مال كله حول إلا ما أنبت الأرض فإن الزكاة تجب فيه حين يخرج من الأرض ويصلح وكذلك ما خرج من الأرض من المعادن وما وجد في الأرض من الركاك (قال) فيجب على الوالي أن يبيع المصدقين قبل الحول فيوافون أهل الصدقة مع حلول الحول فيأخذون منهم صدقاتهم (قال) وأحب أن يكون يأخذها في الحرم وكذلك رأيت السعاة يأخذونها عندما كان المحرم في صيف أو شتاء ولا يجوز الآن أن يكون لها شهر

عليه وسلم في السفر وأفطر وقال لحرز رضى الله عنه إن شئت فصم وإن شئت فأفطر (قال) وإن قدم رجل من سفر نهارة مفطراً كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد وإن كانت امرأته حائضاً فظهرت كان له أن يجامعها ولو ترك ذلك كان أحب إلى ولو أن مقبانيوى الصوم قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه لأنه دخل فيه مقبياً (قال المزني) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صام في محرجه إلى مكة في رمضان حتى بلغ كسراع الغميم وصام

معلوم ولا تالو (١) أدربا شهرها مع الصنف جعلوا وتم بغير الالهة التي جعلها الله تبارك وتعالى مواقيت (قال) ولا يجوز أن تكون الصدقة تحب الأبال حول دون المصدق ويأخذها المصدق إذا حال عليها الحول (قال الشافعي) وإن كانت الماشية مما تحب فيه الصدقة فتحب قبل الحول حسب نتائجها معها وكذلك إن نتجت قبل مضى الحول بطريقة حسب نتائجها معها وعد عليهم الساعي بالنتائج فإذا حال الحول ولم تنقص العدة قبض الصدقة (قال الشافعي) ولا يبين لي أن يحب عليهم أن يعد عليهم المصدق عما نتج بعد الحول وقبل قدومه أو معه إذا كان قدومه بعد الحول وإن تطوع به أرب المال بأن يعد عليه فهو أحب إليه ولا أرى أن يجبر على ذلك وإن حال الحول على رب الماشية وما شئت مما تحب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي فلم يأخذها فعليه أن يخرج صدقتها فإن لم يفعل وهو ممكن له فهو ضمان لما فيها من الصدقة حتى يؤديه (قال الشافعي) وكذلك إن ذبح منها شيئا أو وهبه أو باعه فعليه أن يعد عليه به حتى تؤخذ منه الصدقة على عدها يوم يحول عليها حولها (قال الشافعي) وكذلك إن باعها بعد ما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعي أو بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة (قال) وهكذا الوعدة الساعي ثم موتت وقد أقامت بعد الحول ما يمكن الساعي أن يقبضها فيه فترك قبضه إياها وقد أمكن رب الماشية أن يضعها مواضعها فإذا اجتمع ما وصفت من الحول وأن يمكن الساعي قبضها مكانه ويمكن رب الماشية وضعها مكانها فلم يفعل ربهها ولا الساعي فهلكت فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعه فلم يفعل حتى هلك منه فعليه فيه الزكاة (قال الشافعي) ولا يجوز عندى الأهل القول لأن السنة أن الصدقة تحب بالحول وليس للمصدق معنى إلا أن يلي قبضها فينبغي ما وصفت من أن يحضرها حتى يقبضها مع رأس السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن أبابكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة مشاة ولكن يبعثان عليها في الجسد والخصب واليمن والعرف لأن أخذها في كل عام من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته في أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الزكاة تحب في الماشية وغيرها من المال إلا ما أخرجت الأرض (٣) من الحول ومن قال تكون الصدقة بالمصدق والحول خالف السنة وجعل مع الحول غير الصدقة ولزمه إن استأخر المصدق سنة أو سنتين أن لا تحب الصدقة على رب المال حتى يقدم فإذا قدم أخذها مرة واحدة لا مرارا (قال) وإذا كانت لرجل أربعون شاة فلم يصدقها حتى مر بها أعوام ولم تزد شيئا فعليه فيها شاة وإن زادت شاة فعليه فيها شاتان وإن زادت ثلاث شياه فعليه فيها أربع شياه إذا مرت بها أربع سنين لأن كل شاة فضل عما تحب فيه الصدقة ثم تبقى أربعون ففيها شاة (قال الشافعي) وأحب إلى لو كانت أربعون لا تزيد أن يؤدى في كل سنة شاة لأنه لم ينقص عن أربعين وقد حالت عليها أحوال هي في كلها أربعون (قال الشافعي) ولو كانت عنده أربعون شاة فحال عليها حول فلم يصدقها ثم حال عليها حول ثان وقد ولدت واحدا ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث وهي أربعون ففيها شاتان شاة في أنها أربعون وشاة لأنها زادت على أربعين ثم ماتت الشاة الزائدة بعد ما وجبت فيها الصدقة للزيادة فضيها ولم يؤدها وقد أمكنه أدائها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة فضلت في أول السنة ثم وجدها في آخرها قبل الحول أو بعده كانت عليه زكاتها وكذلك لو ضلت أحوالها هي بخس من شاة أدى في كل عام منها شاة لأنها كانت في ملكه وكذلك لو غصبها ثم أخذها أدى في كل عام منها شاة (قال) وهذا هكذا في البقر والأبل التي فريضة منها وفي الأبل التي فريضة من الغنم قولان أحدهما أنها هكذا لأن الشاة التي فيها في رقابها يباع منها بصير فيؤخذ منها لم يأت بها ربه وهذا أشبه القولين والثاني أن في كل خمس من الأبل حال عليها ثلاثة أحوال ثلاث شياه في كل حول شاة (قال) وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الأبل فحال عليها في يده ثلاثة أحوال أدى بنت مخاض للسنة الأولى ثم أربع شياه للسنة الثانية ثم أربع شياه للسنة الثالثة

وصام الناس معه ثم أظفر وأمر من صام معه بالافطار ولو كان لا يجوز فطره ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قال) ومن رأى الهلال وحده وجب عليه الصيام فأبى هلال شوال حل له أن يأكل حيث لا يراه أحد ولا يعرض نفسه للتممة بترك فرض الله والعقوبة من السلطان (قال) ولا أقبل على رؤية الفطر الأعدلين (قال المزني) هذا (٢) بعض لأحد قولي أن لا يقبل في الصوم الأعدلين (قال) حدثنا إبراهيم قال حدثنا الربيع قال الشافعي

(١) أدربا شهرها كذا في النسخ بالجمع بين همزة أدربا والباء في قوله بأشهرها كتبه مصححه (٢) قوله بعض لأحد قولي كذا في الأصل وفي نسخة يقض ويجرد اللفظ كتبه مصححه (٣) قوله من الحول أي بالحول متعلق بقوله تحب كما هو ظاهر كتبه مصححه

ولو كانت ابلة احدى وتسعين مذى لها ثلاث سنين أدى السنة الاولى حقين والسنة الثانية ابني لبون
والسنة الثالثة ابني لبون (قال) ولو كانت له مائتا شاة وشاة خال عليها ثلاثة احوال كانت فيها الاول
سنة ثلاث شياه ولكل واحد من السنين الاخرتين شاتان (قال) ولو كان ترك الصدقة عاماً ثم افاد
غنماً وترك صدقتها وصدقة الاولى عاماً آخر صدق الغنم الاولى لحولين والغنم الفائدة لحول لانه انما وجبت
عليه صدقتها عاماً واحداً

(باب الغنم تختلط بغيرها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو كانت لرجل غنم فترتها طباء فولدت لم تعد الاولاد مع أمهاتها
بحال ولو كثروا ولادها حتى تكون مائة وأكثر لم يكن فيها ساركة لانه لازم كافة في الطباء وكذلك لو كانت له
طبباء فترتها تيموس فولدت لم يؤخذ من صدقة وهذا خلط طباء وغنم فان قيل فكيف أبطلت حق الغنم فيها
قيل انما قيل في الغنم الزكاة ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقاً كما أسهمت للفرس في القتال ولا أسهم للبغل
كان أبوه فرساً وأمه (قال) وهكذا ان تزاور وحشي بقرة أنسية أو ثور أنسي بقرة وحشية فلا يجوز شئ
من هذا أخفية ولا يكون الحرم أن يذبحه (قال الشافعي) ولو زار كبش ماعزة أو تيس ضأنه فتجنبت كان
في نتائجها الصدقة لانها غنم كلها وهكذا الوزاجا موس بقرة أو ثور جاموسة أو بختي عربية أو عربي بختية
كانت الصدقات في نتائجها كلها لانها بقر كلها ألا ترى أن أفا صدق الجنت مع العرب وأصناف الابل كلها
وهي مختلفة الخلق ونصدق الجواميس مع البقر والدر بانية مع العرب وأصناف البقر كلها وهي مختلفة
(١) والضأن ينتج المعز وأصناف المعز والضأن كلها لان كلها غنم وبقر وابل (قال الشافعي) ولو كانت لرجل
أربعون شاة فضلت منها شاة قبل الحول لم يأخذ المصدق منها شيئاً فإذا وجدها فعليه أن يؤدي شاة يوم يجدها
فان وجدها بعد الحول بشراً أو أكثر وقد ماتت غنمه كلها أو بعضها أو أبعافها فعليه أن يؤدي الشاة
التي وجدها الآن أن يرغب فيها أو يؤدي السن الذي وجب عليه فيجزئ عنه لانه قد أحاط حين وجدها أنه
كانت عليه شاة

(باب افتراق الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل بيلد أربعون شاة وبيلد غيره أربعون شاة أو بيلد
عشرون شاة وبيلد غيره عشرون شاة دفع الى كل واحد من المصدقين قيمة ما يحب عليه من شاة يقسمها مع
ما يقسم ولا أحب أن يدفع في أحد البلدين شاة ويترك البلد الآخر لاني أحب أن تقسم صدقة المال حيث
المال (قال) وإذا كانت له أربعون شاة بيلد فقال الساعي أخذ منها شاة فأعلمه أنه انما عليه قيم نصف شاة
فعلى الساعي أن يصدقه وان اتهمه أحلفه وقيل قوله ولا يزيد على أن يحلفه بالله تعالى ولو أدى شاة في أحد
البلدين كرهت ذلك له ولم أر عليه في البلد الآخر إعادة نصف شاة وعلى صاحب البلد الآخر أن يصدقه
بقوله ولا يأخذ منه وان اتهمه أحلفه بالله تعالى (قال) ولو كانت له بيلد مائة شاة وبيلد آخر مائة شاة
كان عليه فيها ثلاث شياه في كل بلد شاة ونصف الا زيادة فضل حسب الشاة على المائة كما وصفت في نصي
الساكنين بحساب (قال الشافعي) ولو دفع الثلاث الشياه الى عامل أحد البلدين ثم أثبت عنده أن ماشيته
الغائبة قد تلفت قبل الحول كان على الساعي أن يرد عليه شاتين لانه انما وجبت عليه شاة (قال) وسواء
كان احدى غنمه بالشرق والآخرى بالمغرب في طاعة خليفة واحد أو طاعة والين متفرقين انما يجب عليه
الصدقة بنفسه في ملكه لا بواليه ولا يقرب البلد ولا بعده (قال) وهكذا الطعام وغيره اذا افترق (قال)
ولو أن رجلاً لاه ماشية فاردين عن الاسلام ولم يقتل ولم يتب حتى حال الحول على ماشيته وقعت ماشيته فان

لا يجوز ان يصام بشهادة
رجل واحد ولا يجوز
ان يصام الا بشاهدين
ولانه الاحتياط (قال)
(٢) وان صحا قبل الزوال
أفطر وصلى بهم الامام
صلاة العيد وان كان
بعد الزوال فلا صلاة في
يومه وأحب الى أن
يصلى العيد من الغد
لما ذكره وان لم يكن
ثابتاً (قال المزني) وله
قول آخر انه لا يصلى من
الغد وهو عند أبيس
لانه لو جاز أن يقضى جاز
في يومه واذا لم يجز القضاء
في أقرب الوقت كان فيما
بعده أبعد ولو كان غنمي
غندمل غنمي اليوم لزم
في غنما يوم بعد شهر لانه

(١) قوله والضأن ينتج
المعز الخ كذا في التسخ
وانظر كتبه معجمه

(٢) قوله وان صحا الخ
كذا في الاصل وعبرة
الام وان غنما أي هلال
رمضان وشوال « بقاءتهم
البينة أنهم صاموا يوم
الغفر أفطروا أي ساعة
جاءتهم البينة فان جاءتهم
البينة قبل الزوال صلوا
صلاة العيد الخ اه وبها
يعلم ما هنا كتبه معجمه

ثلب أخذ صدقاتهم وان مات أو قتل على الردة كانت فبا تخمس فيكون جسم الاهل الخس وأربعة أخماسها
لاهل النية (قال الشافعي) ولو كانت بين رجلين أو بعون شاة ولا حدهما في بلد آخر أو بعون شاة أخذ
المصدق من الشريكين شاة ثلاثة أو بأعها على صاحب الأربعين الفانية وربعها على الذي له عشر وون لا غنم
له غير هالائي أضرم كل مال رجل الى ماله حيث كان ثم أخذ في صدقته (قال الشافعي) ولو كانت لرجل
أو بعون شاة في بلد أو بعون في بلد غيره فقام صدته ستة أشهر باع نصف الأربعين مشاعا من رجل فلم
يقامه حتى حال الحول على غنمه وذلك حتى ستة أشهر من يوم باع غنمه أخذت منه شاة كلها عليه لأن
حوله قد حال وعليه شاة قامة وله ككت ماشية شريكه فإذا حال حول شريكه حتى ستة أشهر أخرى أخذ من
شريكه نصف شاة لمخطه ولا أرد على المأخوذ منه الشاة لا خلاف حولهما وان ضمت ما بينهما لهما الشاة كما
فيه (قال) ولو كان لرجل غنمان يجب عليه في كل واحدة منهما الزكاة وهما مختلفا الحولين ضمنهما معا
وأخذت من كل واحدة منهما بقدر حولها بالغا ما بلغ

(باب أين تؤخذ الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية وليس عليه إذا كان
لرجل ما أن تحمله الى أيهما شارب الماشية وعلى رب الماشية أن يوردها الى الماء تؤخذ صدقاتها عليه
وليس للمصدق أن يجبس الماشية على الماء على ماشية غير هال يقصد ربحا من جبهه بزيادة (قال الشافعي)
وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها أو أقينتهم وليس عليه أن يشبعها لراعية
(قال) ولو كلفهم الجامع التي يوردونها إذا كان الظلما ما كان ذلك ظلمًا والله تعالى اعلم (قال الشافعي)
وإذا (١) انتروا أخذ الصدقة منهم حيث انتروا على مياه مواضعهم التي انتروا إليها وحسب انتروا ديارهم
(قال الشافعي) وإذا عظمت المؤنة وقلت الصدقة كان للمصدق أن يبعث من تخفف مؤنته الى أهل الصدقة
حيث كانوا فبا أخذ صدقاتهم

(باب كيف تعد الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى تضطر الغنم الى حقل الى جدار أو جبل أو
شيء قائم حتى يضيق طريقها ثم ترجع تسرب والطريق لا تحتل الاشاة أو اثنين وبعد العاتلي يدهشي بشير
به ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد فإنه ليس عدداً حصي وأو من هذا العدد ولو ادعى رب الماشية أنه
أخطأ عليه أعدده العدد وكذلك ان ظن الساعي أن عاده أخطأ العدد

(باب قبيل الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار عن أبي ذافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا فجاءته ابل من الصدقة فها من في
أن أقضيه إليه (قال الشافعي) ويجوز لو رأى الخلف في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من صدقات أهل
الاموال إذا طابوا بها نفسا ولا يجبر رب مال على أن يخرج صدقته قبل محلها إلا أن يتطوع (قال الشافعي)
وإذا استسلف الوالي من رجل شيئا من الصدقة أو مال لرجل غير صدقة القوم الذين تقسم صدقاتهم على
من استسلفه أن يقضى من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذ لهم (قال الشافعي) فإن استسلف لهم
فهلك السلف منه قبل أن يدفعه اليهم قد فرط أو لم يفرط فهو ضامن لهم في ماله وليس كوالى اليهم الذي
يأخذ له فيما لا صلاح له إلا به لأن أهل السهمان قد يكونون أهل رشد منه وأرشدوا لا يكونون أهل رشد
ويكونون لهم ولا تدونه (قال الشافعي) وإنما جاز أن يستسلف لهم لانه قبيل حق لهم قبل وجوبه وتقبل
الحق زيادة لهم بكل حال (قال) ويجوز له أن يستسلف بعضهم دون بعض ثم يقضيه من حق من استسلف
له دون حق غيره (قال) فإن استسلف وال لرجل أو اثنين من أهل الصدقة بغير أو اثنين قد دفع ذلك اليهما
فألفاه وما تقبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لاهل السهمان لأنهم مالام بلفا

مثل حتى اليوم (قال)
ومن كان عليه الصوم
من شهر رمضان لمرض
أو سفر لم يقضه وهو
يقدر عليه حتى دخل
عليه شهر رمضان آخر
كان عليه أن يصوم الشهر

ثم يقضى من بعده الذي
عليه ويكفر لكل يوم من
لمسكين بعد النبي صلى
الله عليه وسلم فان مات
أطعم عنه وإن لم يكن
القضاء حتى مات فلا
كفارة عليه (قال) ومن
قضى يتسرقا أجزاء
ومتابعا أحب الى ولا
يصام يوم الفطر ولا يوم
التحر ولا أيام منى فرضا
أو نفلا (قال) وإن بلغ
حصاة أو مائيس بطعام

(١) انتروا يقال أنتوى
القوم أى انتقلوا من
منزل الى منزل كذا في
كتب اللغة كتبه معصمه

الحول علمنا أنه لاحق لهم في صدقة حلت في حوله لم يبلغه ولو ما تاعد الحول وقبل أخذ الصدقة كانا قد استوجبا الصدقة بالحول وإن أبطل بها عنهما (قال الشافعي) ولو ما تاعد من ضمن الوالي ما استسلف لهم في ماله (قال) ولو لم يموتوا ولكنهما أسيرا قبل الحول فإن كان يسرهما بحد دفع اليهما من الصدقة فاعما أخذنا حقهما وبورلهم فلا يؤخذ منهما مائتي وإن كان يسرهما من غير ما أخذنا من الصدقة قبل الحول أخذنا منهما ما أخذنا من الصدقة لأن العلم قد أحاط أن الحول لم يأت الا وهما من غير أهل الصدقة فعلمنا أنه أعطاهما ما ليس لهما ولم يؤخذ منهما مائة لأنهما ملكاهم فحدث النساء في ملكهما وإن نقص ما أعطاهما من الصدقة أخذ به ناقصا وأعطى أهل السهمان تاما ولا ضمان على المعطى لانه أعطيه مملوكه (قال) ولو قال قائل ليس لهم أخذه منه وعلى رب المال إن كان أعطاه غريمه أو على المصدق إن كان أعطاه كان يجزئها والقول الاول الأصح والله أعلم لانه أعطيه مملوكه على معنى فلم يكن من أهله وإن ما تأقبل الحول وقد أسيرا ضمن الوالي ما أسسله لهما (قال) وسواء في هذا كله أي أصناف الصدقة استسلف (قال) ولو لم يكن الوالي استسلف من الصدقة شيئا ولكن رب المال تطوع وله ما تندرهم أو أربعون شاة قبل الحول فأدى زكاة ماله ثم هلك ماله قبل الحول ووجد عين ماله عنده من أعطاهما بإياهما من أهل السهمان لم يكن له الرجوع على من أعطاه إياهما لانه أعطاه من ماله مطوعا بغير ثواب ومضى عطائه بالقبض (قال الشافعي) ولو أعطاه رجلا فلم يحل عليه الحول حتى مات المعطى وفي يدي رب المال مال فيه الزكاة أدى زكاة ماله ولم يرجع على مال الميت لتطوعه بإعطائه إياه وإن حال الحول ولا شيء في يده نجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه وما أعطى كالتصدق به أو أنفق به (قال الشافعي) ولو لم يحل الحول حتى أسير الذي أعطاه زكاة فلا زكاة عليه من غير ماله فإن كان في يده مال نجب فيه الزكاة أدى زكاة لانه علمنا أنه أعطاه من لا يستوجب يوم تحل الزكاة لأن عليه يوم تحل أن يعطيهما فوما بصفة فإذا حال الحول والذي عمله إياهما لا يدخل في تلك الصفة لم تجزئ عنه من الزكاة وهذا مخالف للرجل يكون له الحق بعينه فيجعله إياه وإذا حال الحول وهو موسر بما أعطاه لا بغيره أجزأ عنه من زكاته (قال) ولو مات الذي يحمل زكاة ماله قام ورثته فبما يحمل من زكاة ماله مقامة فإجزأ ورثته من ماله من الزكاة ما أجزأ عنه ولم يجز عنهم ما لم يجز عنه (قال) ولو أن رجلا لم يكن له مال نجب فيه الزكاة فخرج خمسة دراهم فقال إن أفدت مائتي درهم فهدم زكاتها أو شاة فقال إن أفدت أربعين شاة فهذه صدقتها ودفعتها إلى أهلها ثم أقام مائتي درهم أو أربعين شاة وحال عليها الحول لم يجز عنه ما أخرج من الدراهم والغم لانه دفعها بلا سبب مال نجب فيه الزكاة (١) فيكون قد عمل شاة عليه إن حال عليه فيه حوله فيجزئ عنه ما أعطاه منه (قال الشافعي) وهكذا الوصدق بكفارة يمين قبل أن يخلف فقال إن خنت في يمين فهذه كفارتها فبعت لم تجز عنه من الكفارة لانه لم يكن حلف ولوحلف ثم كفر لنت ثم خنت أجزأ عنه من الكفارة فإن قال قائل من أن قلت هذا قلت قال الله عز وجل فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جيلافدا بالمتاع قبل السراح وفي كتاب الكفارات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكن كفر عن يمينه وليأت الذي هو خير منه (قال) وقد روى عن عد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يحلفون فيكفرون قبل يحثون (قال) وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا ندرى أثبت أم لا أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة من مال الغنياس قبل أن يخل أخيرا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

أو أحقن أو داوى جرحه حتى يصل إلى جوفه أو استعط حتى يصل إلى جوف رأسه فقد أفطر إذا كان ذا كرا ولا شيء عليه إذا كان ناسيا وإذا استسحق رفق فإن استيقن أنه قد وصل إلى (١) قوله فيكون قد عمل شاة عليه الخ كذا في التسخ وفي الكلام شيء سقط من النسخ يؤخذ من عبارة الرزقي في المختصر ونقصها ولو كان له مال لا نجب في مثله الزكاة فخرج خمسة دراهم فقال إن أفدت مائتي درهم فهذه زكاتها لم يجز عنه لأنه دفعها بلا سبب مال نجب في مثله الزكاة فيكون قد عمل شيئا ليس عليه إن حال عليه فيه حوله وإذا لم يحل شاتين من مائتي شاة لحال الحول وقد زادت شاة أخذ منها شاة نالته فيجزئ عنه ما أعطى منه أه كنه معصية

(باب النية في إخراج الزكاة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لما كان في الصدقة فرض وتطوع لم يجز والله تعالى أعلم أن تجزئ عن رجل زكاة بقرية سمها الابنية أنه فرض وإذا نوى به الفرض وكان له رجل أربعين درهم فأدى خمسة دراهم مسجداً فبقرية زكاة معها كلها أو بعضها أو يسرى بها ما وجب عليه فيها

أجزأت عنه لأنه قد نوى بهانية زكاة (قال الشافعي) ولو أدى خمسة دراهم لا يحضره فيها نية زكاة ثم نوى
 بعد أدائها أنها ما يجب عليه لم تجز عنه من شيء من الزكاة لأنه إذا هلك بالنية فرض عليه (قال الشافعي)
 ولو كانت له أربع مائة درهم فأدى ديناراً عن الأربع مائة درهم قيمته عشرة دراهم أو أكثر لم يجز عنه لأنه غير
 ما وجب عليه وكذلك ما وجب عليه من صنف فأدى غيره بقيته لم يجز عنه وكان الأول له تطوعاً (قال
 الشافعي) ولو أخرج عشرة دراهم فقال إن كان مالي الغائب سالماً فهذه العشرة من زكاته أو نافله وإن لم
 يكن سالماً فهي نافله فكان ماله الغائب سالماً لم تجز عنه لأنه لم يقصد بالنية فيها قصد فرض خالصاً ما
 جعلها مستتركة بين الفرض والنافلة (قال) وكذلك لو قال هذه العشرة دراهم عن مالي الغائب أو نافله (قال
 الشافعي) ولو قال هذه العشرة الدراهم عن مالي الغائب أجزأت عنه إن كان ماله سالماً وكانت له نافله إن كان
 ماله عاملاً قبل تجب عليه فيه الزكاة (قال) ولو كان قال هذه العشرة عن مالي الغائب إن كان سالماً وإن لم
 يكن سالماً فهي نافله أجزأت عنه وأعطاه إياها عن الغائب بنوياً هكذا وإن لم يقله لأنه إذا لم يكن عليه في ماله
 الغائب زكاة فلا يخرج نافله (قال الشافعي) ولو أخرج رجل عن مائتي درهم غائبته عنه أو حاضرة
 عنده خمسة دراهم فهلكت الغائبة فإن كان عمل الخمسة عن الحاضرة قبل حولها أو أخطأ حولها فرأى أنه
 قد تم فأخرجها عنهم علم أنه لم يتم حولها فهلكت الحاضرة أو الغائبة قبل أن تجب فيها الزكاة فإراد أن يجعل
 هذه الخمسة دراهم عن مائتين لم يكن له ذلك لأنه قصد بالنية في أدائها قصد مال له بعينه فلا يكون له
 أن يصرف النية فيه بعد أن يدفع الدراهم إلى أهلها (قال الشافعي) ولو لم يكن دفع الدراهم إلى أهلها وأخرجها
 ليقتسمها ذلك ماله كان له حسن الدراهم وبصرفها إلى أن يؤديها عن الدراهم غيرها فتجزى عنه لأنها لم
 تقبض منه (قال الشافعي) ولو كان دفع هذه الدراهم إلى والي الصدقة متطوعاً بدفعها فانفذها إلى الصدقة
 فهي تطوع عنه وليس له الرجوع بها على والي الصدقة إذا أنفذها ولا أن يجعلها بعد أن نفذت عن غيرها
 (قال الشافعي) ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن تجب عليه فيه الزكاة كان على والي الصدقة رد ماله
 وأجزأه وإن جعلها عن غيرها (قال الشافعي) وإذا أخرج رجل خمسة دراهم فقال هذه من زكاتي ما لي
 قبل محل الزكاة أو بعده فكان له مال تجب فيه الخمسة أجزأ عنه وإن لم يكن له مال تجب فيه الخمسة فهي
 نافله ولو كان له ذهب فأدى ربع عشرة ورقاً أو ورق فأدى عنه ذهباً لم يجز له أن يؤدي عنه إلا ما وجب
 عليه (قال) وإن كان له عشرون ديناراً فأدى عنها نصف دينار دراهم قيمته لا يجزى عنه أن يؤدي الأذبا
 (قال الشافعي) وكذلك كل صنف فيه الصدقة بعينه لا يجزى به أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه بعينه لا البديل
 عنه إذا كان موجوداً ما يؤدي عنه (قال الشافعي) وإنما قلت لا تجزى الزكاة الابنية لأن له أن يعطي
 ماله فرضاً ونافلة فلم يجز أن يكون ما أعطى فرضاً الابنية وسواء نوى في نفسه أو تكلم بأن ما أعطى فرض
 (قال الشافعي) وإنما معنى أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة لا قراء الزكاة والصلاة في بعض
 حالهما ألا ترى أنه يجزى أن يؤدي الزكاة قبل وقتها ويجزى به أن يأخذها الوالي منه بلا طيب نفسه فتجزى
 عنه وهذا لا يجزى في الصلاة (قال الشافعي) وإذا أخذ الوالي من رجل زكاة بلاتية من الرجل في دفعها
 إليه أو بنية طائفاً كان الرجل أو كارهاً ولا بنية له الوالي إلا أخذها في أخذها من صاحب الزكاة أو بنية فهي
 تجزى عنه كما يجزى في القسم لها أن يقسمها عنه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه كما يؤدي العمل عن يده
 بنفسه (قال الشافعي) وأحب إلى أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه فيكون على يقين من أدائها (قال
 الشافعي) وإذا أفاض الرجل ماشية فلم يعمل عليها حول حتى جاءه الساعي فتطوع بأن يعطيه صدقتها كان
 الساعي قبولها منه وإذا قال خذها فتعسبها إذا حال الحول جاز ذلك له (قال الشافعي) فإن أخذ الساعي على
 أن يعسبها إذا حال الحول قسمها ثم موت ماشيته قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه فإن ولي غيره فعليه رد
 ما أخذ منه الساعي من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعي منه (قال الشافعي) وإن دفعها رب المال

الرأس أو الجوف في
 المضمضة وهو عامداً كـ
 لصومه أفطر (وقال) في
 كتاب ابن أبي ليلى لا يلزمه
 حتى يحدث أو يرداد فأما
 إن كان أراد المضمضة
 فسبقه لإدخال النفس
 وإخراجه فلا يعيد وهذا
 خطأ في معنى النسيان
 أو أخف منه (قال
 المزني) إذا سكت
 الأكل لا يشك في الليل
 فيوافي بالفجر مفطراً
 بإجماع وهو بالناسي
 أشبه لأن كليهما لا يعلم
 أنه صائم والسابق إلى
 جوفه الماء يعلم أنه صائم
 فإذا أفطر في الأشبه
 بالناسي كان الأبعد
 عندي أولى بالفطر

السهم ولم يعلم أن الحول لم يعمل عليها نفسها الساعي ثم موت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساعي بشئ
وكان متطوعاً بما دفع (قال) وإذا أطوع الرجل قبل الحول بأن يؤدي حصة ما شئت فأخذت وهو مائتان
فبها شاة ثان لحال عليها الحول وقد زدت شاة أخذت منها شاة ثالثة ولا يسقط عنه تقديمه الشاتين الحق عليه في
الشاة الثالثة لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كما لو أخذت منها شاة ثالثة لحال عليها الحول وليس فيها إلا شاة
ردت عليه شاة

(باب ما يسقط الصدقة عن الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في سائمة الغنم كذا فإذا
كان هذا أثبت فلا زكاة في غير السائمة من الماشية (قال الشافعي) ويرى عن بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم أن ليس في الأبل والبقر والعوامل صدقة (قال الشافعي) ومثلها الغنم تعلف (قال الشافعي)
ولا يبين لي أن في شئ من الماشية صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الرابية (قال) وذلك أن يجتمع فيها امران
أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها غنم الرعي فأما أن علفت فالعلف مؤنة فيحيط بكل فضل لها أو تزيد أو
تقارب (قال الشافعي) وقد كانت المواضع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه فلم أعلم أحداً
يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منها صدقة ولا أحد من خلفائه ولا أشك أن شاء الله تعالى أن قد
كان يكون للرجل الخمس وأكثر وفي الحديث الذي ذكرت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سائمة الغنم
كذا وهذا يشبه أن يكون يدل على أن الصدقة في السائمة دون غيرها من الغنم (قال الشافعي) وإذا كانت
لرجل نواضع أو بقر حرث أو أبل حولة فلا يبين لي أن فيها الزكاة وأن بطلت كثير من السنة ورعت فيها لأنها
غير السائمة والسائمة ما كان راعياً هره (قال الشافعي) وإن كانت العوامل (أ) ترى مرة أو أكثر أو
زماناً وتركب في غيره فلم ينضح عليها وكانت غنماً هكذا لعل في حين وترعى في آخر فلا يبين لي أن يكون في
شئ من هذه صدقة ولا أخذها من مالكها وإن كانت لي أذيت عنها الصدقة إن شاء الله تعالى واخترت أن
هي له أن يفعل

(باب المبادلة بالماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت لرجل مائة من أبل فبادل بها إلى بقر أو أبل بصنف من هذا صنفاً غيره
أو بادل معزى ببقر أو بابل ببقر أو باعها بمال عرض أو نقد فكل هذا سواء فإن كانت مبادلتها بها قبل الحول
فلا زكاة عليه في الأبل ولا الثانية حتى يحول على الثانية الحول من يوم ملكها وكذلك إن بادل بالتي ملك
آخر قبل الحول إلى ماشية أخرى لم يكن عليه فيها زكاة وأكره هذا إن كان قراراً من الصدقة ولا يوجب
القرار الصدقة إنما يوجب الحول والمالك (قال الشافعي) وإن بادل بها بعد أن يحول عليها الحول أو باعها
في التي حال عليها الحول الصدقة لأن مال قد حال عليها الحول وسواء كان ذلك قبل قدوم المصدق أو بعده
(قال الشافعي) وإذا بادل بها أو باعها بعد الحول ففيها الصدقة وفي عقديهما قولان أحدهما أن مبتاعها
بالتجار بين أن يرد البيع لأن ما أخذ منها من الصدقة نقص مما بيع أو يجير البيع ومن قال بهذا القول قال
وإن أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب فها من ماشية غير هاهنا فلا خيار للبائع ولا المبادل لأنه لم ينقص من
البيع شئ (قال) والقول الثاني أن البيع فأسد لأنه باع ما ملكه وما لا ملك فلا يجيزه إلا أن يحدد فيها بيعاً
مستأنفاً (قال الشافعي) ولو أن رجلاً بادل بغيره قبل أن يحول عليها الحول إلى غنم أو غيرها فمال حولها
في يده المبادل الآخر بها ثم ظهر منها على عيب بعد الحول أو في الذي قبل المبادلة فكان ردها بها قبل الحول
أو بعده ففسوا ولا زكاة فيها على مالكها الآخر بالبدل لأنه لم يعمل عليها الحول من يوم ملكها ولا على المالك

(قال الشافعي) وإن
استهبت النعم ورجع على
أبيها فمعه ترى سهم ربه ضمان
فوافق أو ما بعده أجزاء
والصائم أن يكثر من رزق
الطير من فيض غنم فيه
ويجوز أن كان ابن عمر
يعتقهم صانحاً (قال) وما
سمعت من الربيع قال
الشافعي ولا أعلم في
الطامة شيئاً ثبت ولو
ثبت الحديث ثلث حديث
أظهر الطابع وحديث
آخر أن النبي صلى الله
عليه وسلم اعتقهم وهو صائم
فإن حديث ابن عباس
اعتقهم وهو صائم نافع
للذوق (٢) وإن فيه بيان
وأنه لمن الفتح وجماعة
النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ترى مرة وتركب
المخ كذا في التسخ ولعل
في الكلام محسوساً
وعبارة الزكاة في المختصر
قال الشافعي وإن كانت
العوامل ترى مرة
وتزكوا أخرى أو كانت
غنماً تعلف في حين
وترعى في آخر فلا يبين
لي أن يكتبه محسوساً
(٢) وإن فيه بيان وأنه
زمن الفتح كذا في الأصل
وأظن العبارة محسوسة
طريقها ككتبه محسوساً

الاول لانه بادل بها قبل الحول فخرجت من ملكه ثم رجعت اليه بالعيب فيستأنف بها حولا من يوم ملكها بخيار المبادل بها الذي ردها بالعيب (قال الشافعي) ولو بادل بها قبل الحول وقبضها المشتري لها بالبدل أو النقد فقامت في يده حولا أو لم يقبضها فقامت في ملكه حولا ثم أراد ردها بالعيب لم يكن ذلك له لأنها قد وجبت عليه فيها صدقة منها وهي في ملكه فلا يكون له أن ردها ناقصة عما أخذها عليه ويكون له أن يرجع بالعيب من أصل الثمن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها قاله فيها ردها بالاول وهو يعلم أن الزكاة وجبت فيها أخذت الزكاة من ربه الثاني الذي حال عليها في يده حول (قال الشافعي) ولو بادل رجل بأربعين شاة ولم يحصل عليها حول في يده إلى أربعين شاة لم يحصل عليها حول في يده صاحبه مبادلة صحيحة لم يكن على واحد منهما فيها صدقة حتى يحول على كل واحد منهما ما حول وهو في يده (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها وكانت المبادلة فاسدة كان كل واحد منهما ما الكافئة التي بادل بها وعلى كل واحد منهما فيها الصدقة لأنها لم تخرج من ملكه بالمبادلة الفاسدة ولا البيع الفاسد (قال الشافعي) ولو باع رجل ماشيته قبل الحول أو بادل بها على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فقال عليها حول البائع في يد المشتري أو لم يبيعها حتى حال عليها حول في يده ثم اختار البائع رد البيع كانت عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه قبل الحول ولو اختار امضاء البيع بعد حوله أوجب أيضا عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه إلا بعد الحول

(باب الرجل يصدق امرأة)

(قال الشافعي) ولو أصدق رجل امرأة أربعين شاة بغير أعيانها أو قال أربعين شاة في غنى هذه ولم يشر إليها بأعيانها ولم يقبضها إياها فالصدقة عليه وليس لها من ماشيته في الوجهين أما الأولى فعليه أربعون شاة بصفة وأما الثانية فعليه مهر مثلها ولو أصدقها إياها بأعيانها فاقبضها إياها أو لم يقبضها إياها فأى ذلك كان فلا زكاة عليه فيها (قال) وإذا حال عليها حول وهي في ملكه فاقبضها أو لم تقبضها فاذت زكاتها ثم طلقها رجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخذت منه وإن لم تزلها وقد حال عليها الحول في يدها أخذت منها الشاة التي وجبت فيها ورجع عليها بنصف الغنم ونصف قيمة الشاة التي أخرجت من زكاتها ولو أذت منها شاة من غيرها رجع عليها بنصفها سواء لأنه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم بمحالها ولم يقبضها منها أو أصدقها إياها لم تزل ولم تنقص (قال الشافعي) ولو وجبت عليها فيها شاة فلم تخرجها حتى أذت نصفها أو السهم من طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة فإن كانت استهلكته ما في يدها منها أخذت من النصف الذي في يدها ورجع عليها بقيتها (قال الشافعي) وهكذا لو كانت امرأة التي يبيعها هذه الغنم بأعيانها لامة أو مدبرة لأن سيدتها ملك ما ملكت ولو كانت مكاتبه أو ذمية لم يكن عليها فيها صدقة (قال) وهكذا إذا في البقرة الأبل التي فرضت منها فأما الأبل التي فرضت منها الغنم فقلها فيها مسقط وفي أن يصدقها خمس من الأبل ولا يكون عندها شاة ولا ما تشتري شاة فباع منها أو يبيعها فقلها من ثمنه شاة ويرجع عليها بغير من ونصف إذا طلقها قبل الدخول (قال) وهكذا إذا راعها بغيرها بدعاهم أو ذئابا والدناير يبيعها بذئابا أو دراهم لا يختلف لاز كانت في البيعة فيها ما في يدها حول من يوم ملكه

(باب من الماشية)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل غنم فقال عليها حول فلم يخرج من يده شيء منها أخذت منها الصدقة وكان ما بقي بعد الصدقة رهننا وكذلك الأبل والغنم التي فرضت منها وإن كان الرهنين باع الراهن على أن يرهنه هذه الماشية التي وجبت فيها الزكاة كان له فسخ البيع لا يرهنه شيئا من ذلك

بعده ما كره المال لا يرد
بطلب الرقيق (قال) ومن يوم
شهر رمضان وأوجب على
كل بالغ من رجل وامرأة
وعبد ومن أمة من
الغلمان أو أمة من
الكنول بعد أتم
لهم يوم رمضان فأنه
يستقبلان الصيام ولا
فداء عليهما فلو لم
وأوجب لهما أن يرمي
صياهما من الغنم الفصح
والكباش وأن شؤنهم أن
يقولوا في صياهم المنسبة
في ذلك من رسول الله
صلى الله عليه وسلم
(قال) والشاة الكبيرة
التي لا يستطعم الصوم
ويقدح على الكفاية
يتصدق من كل يوم زاد

لغيره بعضه فكان كن رهن شيأه وشيأه ليس له وكذلك لو أخرج عنها الشاة من غيرها كان للبائع الخيار وكان كن باع شيأه وشيأه ليس له ثم هلك الذي ليس له فالبائع الخيار بكل حال لأن عقد الرهن كان رهنا لا علك (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها فرها بعد الطول ووجب عليه في ابل له أربع شاة أخذت من الغنم صدقة الغنم ولم يؤخذ منها صدقة الابل وبيع من الابل فاشترى منها صدقتها (قال الشافعي) ولو كان عليه في الغنم شيء من صدقتها عامين أو ثلاثة وهي فيها أخذت منها صدقة ماضية وكان ما في رهنها (قال) ولو كانت له غنم غيرها وجبت فيها زكاة الغنم غيرها من ماله فان لم يوجد له مال وفلس فيباع الغنم الرهن فان كان منها فضل بعد حق المرهن أخذت زكاة الغنم غيرها منه وان لم يفضل منها فضل كان دينه عليه متى أسبرأده وصاحب الرهن أحق برهنه (قال الشافعي) ولو كان الرهن فاسدا في جميع المسائل كان كماله لم يخرج من يده لا يخالفه في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه وفي غيره فبأخذ غنم أو مع المرهن (قال الشافعي) ولو رهن رجل ابلا فربضتها الغنم قد حلت فيها الزكاة ولم يوجد لها مال أخذت منه زكاتها وان لم يكن له مال غيرها فرها بعد ما حلت الصدقة فيها فلم يؤخذ منها الصدقة منها وان كان رهنها قبل أن تحل فيها الصدقة ثم حلت فيها الصدقة فلم يوجد له مال ففيها قولان أحدهما أن يكون مغسلا وتباع الابل فيأخذ صاحب الرهن حقه فان فضل منها فضل أخذت منه الصدقة والا كان دينه عليه متى أسبرأده وغرماءه يحاصرون أهل الصدقة من بعد ما يقضى المرهن رهنه والثاني أن نفس الابل مرتهنة من الأصل بما فيها من الصدقة فحلت فيها الصدقة بيعت فيها على مالكها ومرتهانتها فكان لمرتهنتها الفضل عن الصدقة فيها وهذا أقول (قال الشافعي) وإذا رهننت الماشية فنقبت فالنتاج خارج من الرهن ولا يباع ما خض منها حتى تضع إلا أن يشاء ربه الراهن فاذا وضعت بيعت الام في الرهن دون الولد

(باب الدين في الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل ماشية فاستأجر عليها أجيراني مصلحتها ليس موصوفة أو بيعير منها لم يسمه لخال عليها حول ولم يدفع منها في أجارته شيء ففيها الصدقة وكذلك ان كان عليه دين أخذت الصدقة وقضى دينه منها وما بقي من ماله ولو استأجر رجل رجلا بيعير منها أو أبعرة منها باعياها فالأبرة للاستأجر فان أخرجها منه فكأن في رهنها زكاة كاهوا وان لم يخرجها منه فهي ابلة وهو خيط بها يصدق مع رب المال الذي فيها وفي الحرب والورق والذهب سواء وكذلك الصدقة فيها كلها سواء

(باب أن لا زكاة في الخيل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عروة بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عروة بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن عروة بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفا (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال وهل في الخيل صدقة (قال الشافعي) فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الابل والبقر والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا صدقة في الخيل فان لم يعلمه صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الابل والبقر والغنم (قال الشافعي) فإذا اشترى شيأ من هذه الماشية أو غيرها مما لا زكاة فيه لا تجارة كانت فيه الزكاة بنية التجارة والشراء لها لآبائه نفسه مما تجب فيه الزكاة

من حنطة (١) وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال المراد الهسم والشيخ الكبير الهسم يظفران ويطمس عمام لكل يوم مسكينا (قال الشافعي) وغيره من المفسرين يقرؤونها يطيقونه وكذلك نقرؤها ونزعم أنهم نزلت حين نزل فرض الصوم ثم نسخ ذلك (قال) وآخرا الآية

(١) قوله وروى عن ابن عباس في قوله جل وعز وعلى الذين يطيقونه الخ عبارة الكشف بعد أن فسر الآية على القراءة المشهورة وقرأ ابن عباس يطوقونه تفخيل من الطوق أي يكفونه أو يقدونه ويقال لهم صوموا عنه يطوقونه بمعنى يكفونه ويطوقونه بادغام التاء في الطاء ويطيقونه ويطيقونه بمعنى يكفونه وأصله ما يطيقونه ويطيقونه على أنهم من فعل وتفخيل من الطوق اه ملخصا وبهذا علم ما هنا كتبه صحيحه

يدل على هذا المعنى لأن
الله عز وجل قال
فسدية طعام مسكين
فمن أطوع خيراً فزاد على
مسكين فهو خير له ثم قال
وأن تصوموا خير لكم
قال فلا يأمر بالصيام
من لا يطيقه ثم بين
فقال فمن شهد منكم
الشهر فليصمه والي
هذا ذهب وهو أشبه
بظاهر القرآن (قال
المزني) هذا بين في التزويل
مستغنى فيه عن التأويل

(١) قوله لما يملكه نذا
في النسخ ولعل فيه
تحريفاً من النسخ
والوجه لا يملكه كتبه
معجمه

(٢) كتب في هذا الموضع
من نسخة السراج البلقيني

مانعه اعلم أن البيع
ذكر الزكاة في مال المرتد

في آخرباب ميراث القوم
المال فقد ذكرته هناك
تعالى وهذا موضعه قال
الشافعي وإذا كان لرجل
مال تجب فيه الزكاة
فازد عن الاسلام الخ
كتبه معجمه

(٣) قوله فان قال كذا
في النسخ وانظر أين
الفاعل ولعله سقط من
النسخ أو قال محرف
عن قيل كتبه معجمه

(باب من تجب عليه الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجب الصدقة على كل مال تام الملك من الأحرار وإن كان مبيعاً ومعتوها
أو امرأه لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما نزل به بوجه من الوجوه جنيته أو ميراث منه أو
نفقة على والديه أو ولد من محتاج وسواء كان في الماشية والزرع والناس والتجارة وزكاة الفطر لا يختلف
(قال) وإذا كانت بعد ماشية وتجب فيها الصدقة لأنها مال مولاه وضمت إلى ملك مولاه حيث كان ملك مولاه
وهكذا اغتم المدبر وأم الولد لأن مال كل واحد منهم ملك مولاه وسواء كان العبد كافراً أو مسلماً لأنه مملوك
للسيد (قال الشافعي) فأما مال المكاتب من ماشية وغيره فليس به أن يكون لازماً كفاً فيه لأنه خارج من ملك
مولاه ما كان مكاتباً (١) لما يملكه مولاه إلا أن يهزم وإن ملك المكاتب غير تام عليه ألا ترى أنه غير جائز فيه
هبة ولا أجبره على النفقة على من أجبر الحر على النفقة عليه من الولد والوالد وإذا عتق المكاتب فله مال
استفاده من ساعته إذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقه وكذلك إذا عتق فله مال استفاده سبده من متاعه
إذا حال عليه حوله صدقه لأنه حينئذ يتم ملك كل واحد منهما عليه (٢) قال الشافعي وإذا كان لرجل مال
تجب فيه الزكاة فازد عن الاسلام وهرب أو جن أو عته أو حبس ليستتاب أو يقتل فمال الحول على ماله من
يوم ملكه ففيها الحولان أحدهما أن فيها الزكاة لأن ماله لا يبعد وأن يموت على رذته فيكون للمسلمين وما كان
لهم ففيه الزكاة أو يرجع إلى الاسلام فيكون له فلا تسقط الرذته عنه شيئاً واجب عليه والقول الثاني أن
لا يؤخذ ذمهها زكاة حتى ينظر فإن أسلم تلك ماله وأخذت زكاة له لم يكن سقط عنه الفرض وإن لم يؤجر
عليها وإن قتل على رذته لم يكن في المال زكاة لأنه مال مشرك مغنوم فإذا صار لانس من شيء فهو كالغنائمة
ويستقبل به حولاً ثم تركه ولو أقام في رذته زماناً كان كما وصفت أن يرجع إلى الاسلام أخذت منه صدقة
ماله وليس كالذي المنوع المال بالحرية ولا المحارب ولا المشرك غير الذي الذي لم تجب فيه ماله زكاة قط إلا
ترى أنا ما أمره بالاسلام فإن امتنع قتلناه وأما نحنكم عليه في حقوق الناس بأن نلزمه (٣) فإن قال فهو لا يؤجر
على الزكاة قيل لا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي نلزمه ويحيط أجره فيما أدى منها قبل أن
يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب الزكاة في أموال اليتامى)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الناس عبيد الله جعل وعز فلانكم ما شاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما
ملكهم ما شاء لا يستل عما يفعل وهم يشئون فكان فيما آتاهم أكثر مما جعل عليهم فيه وكل أنتم فيه
عليهم جل ثناؤه فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة بأن في أموالهم حقاً فغيرهم في وقت على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم فكان حالهم ملك المال وحراماً عليهم حبس الزكاة لأنه ملكها غيرهم في وقت كما
ملكهم أموالهم دون غيرهم فكان بيننا فيما وصفت في قول الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
أن كل مال تام الملك من حره مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغاً كان أو صغيراً ومعتوها أو
صبياناً كلاماً ما يملك صاحبه وكذلك يجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه وكان مستغنياً عما وصفت من
أر على العبي والمعتوه الزكاة عن الأحاديث كما يلزم الصبي والمعتوه نفقة من نلزم العجيج البالغ نفقة ويكون
في أموالهما جانيتهما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل وكل هذا حق لغيرهم في أموالهم
فكذلك الزكاة والله أعلم وسواء كل مال القيم من باع وماشية وزرع وغيره فما وجب على الكبير
البالغ فيه الركون وجب على الصغير فيه الزكاة والمعتوه وكل حر مسلم وسواء في ذلك الذكر والأنثى أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهد أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ابتغوا في مال النبي أو في أموال النصارى حتى لا تذهبها أو لا تستهلكها الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن أبي نعيم عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل إن عندنا مال يتيم قد أسرعت فيه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلبس أنا وأخو بن لي يمين في جردة كانت تخرج من أموالنا الزكاة

(باب زكاة مال النبي الثاني) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي الزكاة في مال النبي كما في مال البلغ لأن الله عز وجل يقول خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ويزكهم بها فلم يخص ما لدون مال وقال بعض الناس إذا كانت قيمته ذهب أو ورق فلا زكاة فيها واحتج بأن الله يقول أقيموا الصلاة وآؤوا الزكاة وذهب إلى أن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة وقال كيف يكون على يتيم صدقة فرض الزكاة والصلاة عنه ساقطة وكذلك أكثر الفرائض ألا ترى أنه يزني وبشرب الخمر فلا يجد ويتكفر فلا يملك ولا يحججوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دفع القلم عن ثلاثة ثم ذكروا الصبي الذي يبلغ (قال الشافعي) رحمه الله بعض من يقول هذا القول إن كان ما احتججت على ما احتججت فأنبت تأمل مواضع الحجة قال وابن قتيبة أن الماشية والزروع إذا كانت قيمته كانت فيها الزكاة فإن زعمت أن لا زكاة في مال فقد أخذتها في بعض ماله ولعله لا أكثر من ماله وظلته فأخذت ما ليس عليه في ماله وإن كان داخل في الأرض لأن في ماله الزكاة فقد تركت زكاة ذهبه وورقه أرايت لو جاز لأحد أن يفرق بين هذا فقال أخذ الزكاة من ذهبه وورقه ولا أخذها من ماشيته وزرعه هل كانت الحجة عليه الآن يقال لا بعد وأن يكون داخل في معنى الآية لأنه حر مسلم فتكون الزكاة في جميع ماله أو يكون خارجا منها بأنه غير بالغ فلا يكون في شيء من ماله الزكاة أورايت أن زعمت أن على وليه أن يخرج عنه زكاة الفطر فكيف أخرجه مرة من زكاة وأدخلته في أخرى أورايت أن زعمت أنه لا فرض للصلاة عليه فذهبت إلى أن الفرائض تثبت معا وتزول معا وان الفرائض هم البالغون وإن الفرائض كلها من وجه واحد ثبت بعضها بثبوت بعض وزول بعضها بزوال بعض حتى فرض الله عز وجل على المتقدمين الوفاة أربعة أشهر وعشرا ثم زعمت أن الصغيرة داخل في معنى فرض العدة وهي رضيع غير مدخول بها أورايت أن فرض الله عز وجل على القتال البية فسنارسل الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بجناية القتال خطأ كيف زعمت أن الصبي إذا قتل إنسانا كانت فيه دية وكيف زعمت أن الصبي في كل ما جنى على عبده حر من جناية لها أرض أو أفسده من متاع أو استهلكه من مال فهو مضمون عليه في ماله كما يكون مضمونا على الكبير وجنابته على عاقلة ليس قد زعمت أنه داخل في معنى فرائض خارج من فرائض غيرها أورايت أن زعمت أن الصلاة والزكاة إذا كانتا مفروقتين فالمتأخر ثابت أحدهما بالآخرى أورايت أن كان لا مال له ليس بخارج من فرض الزكاة فإذا خرج من فرض الزكاة يكون خارجا من فرض الصلاة أورايت أن كان ذا مال فمسافر أفليس له أن ينقص من عدد الحضر أف يكون له أن ينقص من عدد الزكاة بقدر ما ينقص من الصلاة أورايت لو أني عليه سنة ليس تكون الصلاة عنه مرفوعة أف تكون الزكاة عنه مرفوعة من تلك السنة أورايت لو كانت أمراة تحيض عشر أو تطهر خمسة عشر وتحيض عشر ليس تكون الصلاة عنهم مرفوعة في أيام حيضها وأما الزكاة عليها في الحول أفيرفع عنها في الأيام التي حاضتها أن تحبس عليها في عدد أيام السنة فإن زعمت أن هذا ليس هكذا أفقد زعمت أن الصلاة تثبت حيث تسقط الزكاة وأن يكون قياسا على غيره أورايت المكاتب ليس الصلاة عليه ثابتة والزكاة عليه عندك زكاة فقد زعمت أن من البالغين الأحرار وغير الأحرار والمسلمين ثبت عليه بعض الفرض دون بعض قال فانا وروينا عن الشافعي وسعيد بن جبيرة وسفيان الثوري أنهم قالوا ليس في مال النبي زكاة فقيل له ولم

(قال الشافعي) ولا أكره في الصوم السؤال بالعود والخبث وغيره وأكرهه بالعشي لما أحب من شلوقة لهم الصائم

(باب صوم التطوع)

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مالك بن يحيى بن طلحة عن حمزة عائشة بنت طلحة أنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت خبنا لك حسبا فقال أما إن كنت أريد الصوم ولكن فزببه قال وقد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقره حتى بلغ كراع النعيم ثم أضره وركع عمر ركعة ثم انصرف فقيل له في ذلك فقال إنما هو تطوع فمن شاء

تكن لنا حجة بنى عماد كرا ولا يغيره مما العنا سند كره الاماروت كنت مجموع عليه قال وابن قلته
 ان التابعين لو قالوا كان لك خلافهم برأي فكيف جعلتهم حجة لا تعدوا ان يكون ما قلت من ذلك كما قلت
 ففضلنا باحتجاجك بين لاجحة لك في قوله أو يكون في قولهم حجة ففضلنا بقولك لاجحة فيه وخلافهم باك كثير
 في غير هذا الموضع فاذا قبلت لم خالفتم قلت انما الحجة في كتاب أو سنة أو أثر عن بعض اصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه أو قياس داخل في معنى بعض هذا ثم أنت تخالف بعض
 ما رويت عن هؤلاء هؤلاء يقولون فيما رويت ليس في مال اليتيم زكاة وأنت تجعل في الاكثر من مال اليتيم
 زكاة قال فقد روي بنان ابن مسعود انه قال أحص مال اليتيم فاذا بلغ فأعلمه بما مر عليه من السنين قلنا
 وهذه حجة عليك ولو يكن لنا حجة غير هذا هذا لو كان ثابتا عن ابن مسعود كان ابن مسعود أمر والي اليتيم أن
 لا يؤدي عنه زكاة حتى يكون هو بنوي أداءها عن نفسه لانه لا يأمر باحصاء ما مر عليه من السنين وعدد
 ماله الا يؤدي عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك تزعم أن هذا ليس بثابت عن ابن مسعود من
 وجهين أحدهما أنه منقطع وأن الذي رواه ليس بحافظ ولو لم يكن لنا حجة بما أوجدناك إلا أن أصل مذهبا
 ومذهبك من أن لا تخالف الواحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالفه غير منهم كانت لنا
 به حجة عليك وأنتم تروون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ولي بني أبي رافع أيتاما فكان يؤدي
 الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم
 وغير هؤلاء مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به وقد روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع
 أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال اليتيم
 لا تستهلكه الصدقة ولا تذهب الصدقة أو قال في أموال اليتامى لا تأكلها ولا تذهب الزكاة أو الصدقة
 «شك الشافعي رجة الله عليه بهاجيعا» أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة
 تلتقي وأخا ليتين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابتغوا في أموال اليتامى لا تستهلكها الزكاة أخبرنا سفيان عن أيوب عن
 نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى ويحيى بن سعيد وعبد الكريم
 ابن أبي الخارق كلهم يخبر عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها تزكي أموالنا ولا يخرج بها في
 البصرين أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه كانت عنده أموال بني
 أبي رافع فكان يزكيها كل عام (قال الشافعي) وبهذه الأحاديث تأخذ وبلا استدلال بأن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة أو سق صدقة ولا فيمادون خمس ذود صدقة ولا فيمادون خمس أواق
 صدقة فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمس أوسق إذا كان واحدا منها لم
 مسلم ففيه الصدقة في المال نفسه لا في المالك لأن المالك لو أعوز منها لم يكن عليه صدقة

(باب العدد الذي إذا بلغه التمر وجبت فيه الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي معصعة المازني
 عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة أوسق من التمر
 صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا
 سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يقول أخبرني أبي عن أبي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا
 تأخذ وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي سعيد الخدري فاذا كان قول

زاد من شاء انقص وما
 يثبت عن علي رضي الله
 عنه مثل ذلك وعن ابن
 عباس رجة الله وجابر
 أنهم ما كانوا يريان بالافطار
 في صوم التطوع بأسا وقال
 ابن عباس في رجل صلى
 ركعة ولم يصل معها
 له أجر ما احتسب (قال
 الشافعي) فمن دخل في
 صوم أو صلاة فاحتسب أن
 يستتم وان خرج قبل
 التمام لم يعد

باب النهي عن الوصال
 في الصوم

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الوصال
 فقيل يا رسول الله انك

تواصل قال اني لست
ملككم اني اطم وأسقى
(قال الشافعي) وفرق الله
بين رسوله صلى الله عليه
وسلم وبين الناس في
أمر أباحه له حظرها
عليهم وفي أمور كتبها
عليه خففها عنهم

(باب صوم يوم عرفة
ويوم عاشوراء)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفيان بن عيينة قال حدثنا
داود بن شبيب وغيره عن
أبي قزعة عن أبي الخليل
عن أبي حرملة عن أبي
قنادة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صيام
يوم عرفة كفارة السنة
والسنة التي تلها وصيام
يوم عاشوراء يكفر سنة

(١) قوله نخل مختلف
كذا في بعض النسخ
وسقط هذا الفرع من
نسخ أخرى ولا يخولون
تحريف الجهر ركبته
معجمه

(٢) عذق ابن حبيب
هو نوع من التمر رديء
وحقيق مسفر كاف
السان كتبه معجمه

(٣) قوله بردى كذا في
جميع النسخ ولعل
الكلمة من يده من التامع
كتبه معجمه

أكثر أهل العلم به وإنما هو خبر واحد فقد وجب عليهم قبول خبر واحد مثله حيث كان (قال الشافعي)
فليس في التمرزكاة حتى يبلغ خمسة أوسق فإذا بلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة (قال الشافعي) والوسق
ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم فذلك ثلثمائة صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع
أربعة أمداد بمقدار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي هو وأمي (قال الشافعي) والخليلان في النخل اللذان
لم يقسما كالشريكين في الماشية يصدقان صدقة الواحد فما وجبت فيه على الواحد صدقة وجبت على
الجماعة إذا كانوا شركاء في أصل النخل وكذلك إذا كانوا شركاء في أصل الزرع (قال الشافعي) وكذلك إذا
كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة قبلت فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وإذا ورث القوم النخل
أو ملكوها أي ملك كان ولم يقتسموها حتى أثمرت قبلت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة فان
اقتسموها بعد ما حل بيع ثمرتها في وقت النحر من قسمها صححها فلم يصرف في نصيب واحد منهم خمسة أوسق وفي
جماعتها خمسة أوسق فعليهم الصدقة لأن أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء فلا تسقط الصدقة بفرقها
بعد أول وجوبها وإذا اقتسموها قبل أن ينحل بيع الثمرة فلاز كان على واحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة
أوسق (قال الشافعي) وإن تجاذبوا بغير قطع وبغير قسم لأصل النخل براض منهم معافهم شركاء بعد
في صدقون صدقة الواحد لأن هذه قسمة لا يجوز (قال الشافعي) وإن كانت صدقة موقوفة فاقسموها
فالقسم فيها باطل لأنهم لا يملكون رقبتهما وتصدق الثمرة صدقة المالك الواحد فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت
فيها الصدقة وإذا كانت لرجل نخل بأرض وأخرى بغيرها بعدت وأقربت فأثمرت في سنة واحدة ضمت
أحدى الثمرتين إلى الأخرى فإذا بلغت ما خمسة أوسق أخذت منها الصدقة (قال الشافعي) ولو كانت بينه
وبين رجل نخل فجاءت بأربعة أوسق وكانت له نخل أخرى جاءت بثلاثة أوسق أذى الصدقة عن نخله معا
لأنه خمسة أوسق ولم يؤدشريكه الصدقة عن نخله لأنه ليس له وشريكه خمسة أوسق في شئ مما هما فيه
شريكان وهكذا هذا في الماشية والزرع (قال الشافعي) وغرة السنة تختلف فثمر النخل وتجدت بهامة
وهي بخد يسر وبلغ فيضم بعض ذلك إلى بعض لانه ثمرة واحدة فإذا أثمرت النخل في سنة ثم أثمرت في قابل لم
يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى وهكذا القول في الزرع كله مستأخر موثقه فانه يتقدم ببلاد الحمر
ويستأخر ببلاد البرد وإذا كان لرجل زرع بالبلدين معاضم بعضه إلى بعض فإذا بلغ خمسة أوسق
وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) وإذا زرع رجل في سنة زرعاً لم يخرج منه خمسة أوسق وله زرع
آخر وهما إذا ضمهما كانت فيهما خمسة أوسق فإن كان زرعهما وحصاهما معا في سنة واحدة فهما
كالزرع الواحد والثمرة الواحدة وإن كان بذر أحدهما يتقدم عن السنة أو حصاد الآخر يستأخر عن
السنة فهما لارتباط مختلفان لا يضم أحدهما إلى الآخر (قال الشافعي) وهكذا إذا كان لرجل (١)
نخل مختلف أو واحد يحمل في وقت واحد جليل أو سنة جليل فهما مختلفان (قال الشافعي) وإذا كان
النخل مختلف الثمرة ضم بعضه إلى بعض سواء في ذلك دقله ورده والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط
منه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه قال
لا يخرج في الصدقة الجعرور ولا مبي الغارة ولا (٢) عذق ابن حبيب أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن سعد عن الزهري (قال الشافعي) وهذا تمر رديء جدا ويترك
لصاحب الحائط جسد التمر من البردي والكيس وغيره ويؤخذ من وسط التمر (قال الشافعي) وهذا
مثل الغنم إذا اختلفت يترك منها ما فوق الذنية والجذعة قرب المال ويترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة
والثنية لأنهما وسط وذلك أن الأغلب من الغنم أنهن تكون أسنانا كالأغلب من التمر أن يكون ألوانا فان
كان لرجل تمر واحد بردى كله أخذ من البردي وإن كان جعرورا كله أخذ من الجعرور وكذلك إن كانت
له غنم صغار كلها أخذها منها (قال الشافعي) وإن كان له نخل (٣) بردى صنفين صنف بردى وصنف لون أخذ

من كل واحد من اثنين بقدر ما فيه وانما يؤخذ الوسط اذا اختلف التمر وكذا اختلافه وهو يخالف
المسألة في هذا الموضع وكذلك ان كان أصنافاً أحصى كل صنف منها حتى لا يشك فيه وعرض رب المال
أن يعطى كل صنف ما يلزمه أخذ منه

(باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يخرص كل خرص النخل
ثم يؤخذ من ثمره زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل ثم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن
نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال كان يبعث على الناس من يخرص كرومهم وثمراتهم (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أخذ في كل
ثمرة يكون لها زبيب وثمرتها لجاز فيها علت كلها تكون ثمرا أو زبيبا إلا أن يكون شيئا لا أعرفه (قال الشافعي)
وأحسب أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرص النخل والعنب لشيئين أحدهما أن ليس لأهله منع
الصدقة منه وأنهم ما يكون تسعة أعشاره وعشره لأهل السهمان (قال) وكثير من منفعة أهله به انما يكون
اذا كان رطباً وعنباً لأنه أغلى ثمناً من ثمرا أو زبيبا ولو منعهم رطباً وعنباً يؤخذ عشره وأضرهم ولو ترك
خرصه ضيع حق أهل السهمان منه فإنه يؤخذ ولا يخرص خرص والله تعالى أعلم وخلى بينهم وبينه للرفق بهم
والاحتياط لأهل السهمان (قال الشافعي) والخرص اذا حل البيع وذلك حين يرى في الحائط الحرة
والصفرة وكذلك حين يقوم العنب ويوجد فيه ما يؤكل منه وبأني الخرص النخلة فيطوف بها حتى يرى
كل ما فيها ثم يقول خرصها رطباً كذا ويقتض اذا صار ثمرا كذا يقبضها على كيلها ثمرا ويصنع ذلك بجميع
الحائط ثم يحمل مكيلته ثمرا وهكذا يصنع بالعنب ثم يخل بين أهله وبينه فاذا صار زبيبا وثمرتها أخذ العشر على
ما خرصه ثمرا أو زبيبا من التمر والزبيب (قال الشافعي) فان ذكر أهله أنه أصابته جائحة أذهبت منه شيئاً
أو أذهبت كل صدقته فوافيها ذكرها منه وان اتهموا حلقوا وان قالوا أخذوا أخذت منه شيئاً ولا يعرف
قدره قيل اتهموا فافيدوا ذهب ما شئتم واتقوا الله ولا تدعوا إلا ما حطتم به على ما حلقوا ثم يأخذ العشر منهم مما
بقي ان كان فيه عشر وان لم يكن فيبقى في أيديهم واستهلكوا عشره لم يؤخذ منهم شيء وان قال هلك منه
شيء لا أعرفه قيل له ان ادعت شيئاً وحلفت عليه طرحتك من عشره بقدره وان لم تدع شيئاً تعرفه أخذنا
منك العشر على ما خرصنا عليك (قال الشافعي) فان قال قد أحصيت مكيلته ما أخذت فكانت مكيلته
ما أخذت كذا وما بقي كذا وهذا خطأ في الخرص صدق على ما قال وأخذ منه لأنها زكاة وهو فيها أمين
(قال الشافعي) فان قال قد سرق مني شيء لا أعرفه لم يضمن ما سرق وأخذت الصدقة منه مما أخذ وبقي
اذا عرف ما أخذ وما بقي (قال الشافعي) وان قال قد سرق بعد ما صيرته إلى الجرب من فان سرق بعد ما يس
وأمكنه أن يؤدى إلى الوالى أو إلى أهل السهمان فقد فرط وهو له ضامن وان سرق بعد ما صار ثمرا يابسا ولم
يمكنه دفعه إلى الوالى (١) أو يقسمه وقد أمكنه دفعه إلى أهل السهمان فهو له ضامن لأنه مفطر فان جف التمر
ولم يمكنه دفعه إلى أهل السهمان ولا إلى الوالى لم يضمن منه شيئاً وأخذت منه الصدقة مما استهلك هو وبقي في يده
ان كانت فيه صدقة (قال الشافعي) واذا وجد بعض أهل السهمان ولم يجد بعضاً فلم يدفعه اليهم ولا إلى
الوالى ضمن بقدر ما استحق من وجد من أهل السهمان منه ولم يضمن حق من لم يجد من أهل السهمان (قال
الشافعي) وان استهلكه كله رطباً أو بسر بعد الخرص ضمن مكيلته خرصه ثمرا مثل وسط غره وان اختلف
هو والوالى فقال وسط غمرى كذا فان جاء الوالى ببينة أخذ منه على ما شهدت به البينة وان لم يكن عليه بينة أخذ
منه على ما قال رب المال مع يمينه وأقل ما يجوز عليه في هذا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين (قال)

(قال) فأحب صومها الا

أن يكون حاجاً فأحب

له ترك صوم يوم عرفة

لأنه حاج مضطرب مسافر

وترك النبي صلى الله

عليه وسلم صومه في الحج

وليقرى بذلك على الدعاء

وأفضل الدعاء يوم عرفة

(باب انتهى عن صيام

يومي الفطر والاخضر

وأيام التشريق)

(قال الشافعي) وأنه

عن صيام يوم الفطر ويوم

الاخضر وأيام التشريق

لأن النبي صلى الله عليه

وسلم عنها ولو صامها تمتع

لا يجدها يام يجز عنه

عندنا (قال المزني) قد كان

قال يجز به ثم رجع عنه

(١) قوله أو يقسمه

كذا في الشيخ وانظر

كتبه معصمه

(الشافعي) وليس قالوا أن يحلف مع شاهده ولا لاحد من أهل السهمان أن يحلف لانه ليس بماثل شيئا مما يحلف عنه دون غيره (قال الشافعي) وإن أصاب حائطه عطش فعلم أنه ان ترك الثمرة فيه أضرت بالنخل وإن قطعها بعد ما يحترس بطل عليه كثير من ثمنها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل السهمان فإن لم يدفع عشرها إلى الوالي ولا إلى السهمان ضمن قيمته مقطوعة وان لم يكن له مثل (قال الشافعي) وما قطع من غير نخله قبل أن يخل به لم يكن عليه فيه عشره وأكل أو أطمع أو قطعته تخفيفا عن النخل ليجسن حلها فاعلم ما قطع من طلع النخل التي لا تكون غير الفلأ كرهه (قال الشافعي) وإن صير النخل في الجرين لم يستحقه لفرش عليه ماء أو أحدث فيه شيئا فثالب بذلك النخل أو نقص فهو ضمان له لانه الجاني عليه وإن لم يحدث منه إلا ما يعلم به صلاحه لم يضمنه (قال الشافعي) وإذا وضع الترحيب كان يضمنه في جريته أو بيته أو داره فمصرف قبل أن يحلف لم يضمن وإن وضعه في طريق أو موضع ليس بجريته فلهك ضمن عشره (قال الشافعي) وما أكل من الثمر بعد أن يصير في الجرين ضمن عشره وكذلك ما أطمع منه (قال الشافعي) وإذا كان النخل يكون ثمره ماله كره طبا كاله أو أطمعه كله أو أكله كرهت ذلك له ضمن عشره ثمر مثل وسما . (قال الشافعي) وإذا كان لا يكون ثمره ماله أصيبت أن يعلم ذلك الوالي وإن يأمر الوالي من يبيع معه عشره وطبا فإن لم يفعل خرصه عليه ثم صدق به بما بلغ رطبه وأخذ عشره رطب نخله ثمانية أكله كله أو استهلكه كله أخذ منه قيمة عشره رطبه ذهباً أو ورقاً (قال الشافعي) وإن استهلك من رطبه شيئا وبقي منه شيء فقال أخذ العشر مما بقي فإن كان ثمن ما استهلك أكثر من ثمن ما بقي أخذ عشره من ما استهلك وعشر ما بقي وكذلك لو كان أقل ثمناً ومثله فلم يضره رب المال إلا الثمن كان عليه أخذ ثمن العشر (قال الشافعي) وإن كان النخل للساكن أخذ العشر مما بقي من الرطب وفصل ذلك رب المال أخذ ما المصدق كما يأخذ لهم كل فضل تطوع به رب المال (قال الشافعي) وإن كان لرجل نخلا من نخلا لا يكون غرا ونخل لا يكون غرا أخذ صدقة الذي يكون غرا قرأ أو صدقة الذي لا يكون غرا كما وصفت (قال الشافعي) وإن عرض رب المال ثمن التم على المصدق لم يكن له أن يأخذ به حال كان نظرا لأهل السهمان أو غير نظر ولا يخل ببيع الصدقة (قال الشافعي) فإن استهلكه وأعرضه أنه يحذر به حال جاز أن يأخذ قيمته منه لأهل السهمان وهذا كرجل كان في يده لرجل طعام فاستهلكه فله عليه مثله فإن لم يوجد قيمته بالجناية بالاستهلاك لأن هذا ليس ببيع من البيوع لا يجوز حتى يقبض (قال الشافعي) وإن كان يحضر رجل يخل رجلا لهما قطعة قبل أن ترى فيه الحرة أو قطعه مطلقا خوف العطش كرهت ذلك له ولا عشر عليه فيه ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعدما يخل به (قال) وكل ما قلنا في النخل فكذا في العنب فهو مثل النخل لا يختلفان (قال الشافعي) وإن كانت لرجل نخل فيها خمسة أوسق وعنب ليس فيه خمسة أوسق أخذت الصدقة من النخل ولم تؤخذ من العنب ولا يضمن مستغنى إلى غيره والعنب غير النخل والنخل كله واحد فيضم ودينه إلى جديمو كذلك العنب كله واحد يضمن ودينه إلى جديمه

(باب صدقة الفراس)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر حين اقتبض خيبر أقركم على ما أقركم الله تعالى على أن التمر بيننا وبينكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيضرس عليهم ثم يقول ان شتمت فلكم وان شتمتم فلي فكأنوا يأخذونه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيضرس بينه وبين يهود خيبر (قال الشافعي)

(باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة)

(قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ الناس بالخير وكان أجود ما يكون في شهر رمضان وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة في رمضان فيعرض عليه القرآن فلذا القى به كان أجود بالخير من الريح المرسلة (قال الشافعي) وأحب للرجل الزيادة بالخير في شهر رمضان اقتداء به ولما حجة الناس إليه إلى مصالحهم

ولتشاغل كثير منهم
بالصوم والصلاة عن
مكاسبهم

(باب الاعتكاف)

قال الشافعي أخبرنا مالك
عن أبي الهادي عن محمد بن
ابراهيم بن الحرث
التي عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي سعيد
الحسدي أنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعتكف العشر
الاولى من شهر
رمضان فلما كانت ليلة
احدى وعشرين وهي
الليلة التي يخرج من
صيعته من اعتكافه
قال صلى الله عليه وسلم من
كان اعتكف معي
فليعتكف العشر الاوالة

(١) قوله أو أكثر كذا

في النسخ ولعل الواو
من زيادة من النسخ وما
بعدها خبر المبتدأ فاعلم
كتبه مصححه

(٢) الف بالفتح ثبت
بجذب زجه ويؤكل في
الجذب والاسيوش هو
الزرقطونا والثفاء الضم
وتشديد الفاء حسب
الجرذ أو الحرف كذا
في كتب القصة كتب
مصححه

وعبد الله بن رواحة كان يحرص من فخل ملكها التي صلى الله عليه وسلم والناس ولا شك أن قدر ضواياه ان
شاء الله تعالى ثم يخبرهم بعد ما يعلمهم الحرص بين أن يضموا له نصف ما حرص غراو سلم لهم الفحل بما فيه
أو يضمهم لهم مثل ذلك التمر ويسلوا الفحل بما فيه والعالمون يشتهون أن يكونوا ممن يجوز أمرهم على
أنفسهم والمدعون إلى هذا المال يكون يجوز أمرهم على أنفسهم فإذا حرص الواحد على العامل وخير جاز
له الحرص (قال) ومن تؤخذ منه صدقة الفحل والعنب خلط فقيم البالغ الجائر الأمر وغير الجائر الأمر من
الصبي والسفيه والمعنوء والغائب ومن يؤخذ له الحرص من أهل السهمان (١) وأكثر من أهل الاموال فان
يقت عليهم الحرص واحد في كان بالغ الجائر الأمر في ماله فقير ما لحرص بعد الحرص فاختر ما له جاز عليه كما
كان ابن رواحة يصنع وكذلك ان لم يخبرهم فرضوا فأما الغائب لا وكيل له والسفيه فليس بخير ولا يرضى
فاحب أن لا يعش على العشر حرص واحد بهال ويقت اثنتان فيكونان كالقومتين في غير الحرص (قال
الشافعي) وبعت عبد الله بن رواحة وحده حديث منقطع وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع
عبد الله غيره وقد يجوز أن يكون بعث مع عبد الله غيره وان لم يذكر ذكر عبد الله بن رواحة بأن يكون
المقدم وفي كل أحب أن يكون خارصان أو أكثر في المعاملة والعشر وقد قيل يجوز حرص واحد كما يجوز
كما هو واحد فإذا غلب عن اقتدر ما بلغ التمر جاز أخذ العشر على الحرص وأما غيب ما أخذ منه بما يؤكل منه
وطباويست تلك بابا بغير احصاء (قال الشافعي) وإذا ذكر أهله أنهم أحصوا جميع ما فيه وكان في الحرص
عليهم أكثر قبل منهم مع أعيانهم فان قالوا كان في الحرص نقص عما عليهم أخذ منهم ما أفروا به من الزيادة
في غرمهم وهو مخالف القيمة في هذا الموضع لانه لا سوق له يعرف بها يوم الحرص كما يكون للسلة سوق يوم
التقويم وقد يتلف فيطبل عنهم فيما تلف الصدقة إذا كان التلف بغير انلافهم ويتلف بالسرق من حيث
لا يعلمون وضبعة الفحل بالعطش وغيره (قال الشافعي) ولا يؤخذ من شيء من النخيل غير الفحل والعنب فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهم ما فكلنا قوتا وكذلك لا يؤخذ من الكرم ولا أعلمها تعجب في
الزيتون لانه آدم لا مأ كويل بنفسه وسواء الجوز فيها واللوز وغيرهما يكون أدما أو يابس ويدخلان كل هذا
فاكهة لانه كان بالجواز قوتا لا حده لانه (قال الشافعي) ولا يحرص زرع لانه لا يبين الفارص وقته
والحائل دونه وان لم يختبر فيه من الصواب ما اختبر في الفحل والعنب وأن الخبر فيه ما خاص وليس غيرهما في
معناها ما وصفت

(باب صدقة الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله ما جاع أن يزرعه الأعميون وييس ويدخل ويقت ما كولا خبز أو سويقا أو
طيفافيه الصدقة (قال الشافعي) وبروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الصدقة من الحنطة
والشعير والذرة (قال الشافعي) وهكذا كل ما وصفت يزرعه الأعميون ويقتونه فيؤخذ من العلس وهو
حنطة والذخن والست والقطنية كلها حصوا وعسها وقولها ودخلها لان كل هذا يؤكل خبز أو سويقا
وطيفافا يزرعه الأعميون ولا يتبين لي أن يؤخذ من (٢) الفدان كان قوتا لانه ليس مما يثبت
الأعميون ولا من حب الحنظل وان اقتبت لانه في أبعدين هذا المعنى من الفتح وكذلك لا يؤخذ من حب
شجرة بربة كما لا يؤخذ من بقر الوحش ولا من الطيأة صدقة (قال الشافعي) ولا يؤخذ في شيء من الثفاء
ولا الاسيوش لان الأكثر من هذا أنه ينبت للدواء ولا مما في معناه من حبوب الادوية ولا من حبوب البقل
لانها كالفاكهة وكذلك الثفاء والبطيخ وجبه لانه كالفكهة ولا يؤخذ من حب العصفور
ولا بزر الفجل ولا بزر بقل ولا سمسم

قال وأريت هذه الليلة
ثم أنسيتها قال ورأيتني
أ- عبيد في صبيحتها في ماء
وملح فالتسوها في العشر
الأواخر والتسوها في
كل وتر فطرت السماء
من تلك الليلة وكان
المسجد على عريش
فوكف المسجد قال
أبو سعيد فابصرت
عيناي رسول الله صلى
الله عليه وسلم انصرفا
علينا وعلى جبهته وأنفه
أثر الماء والطين في
صبيحة احدى وعشرين
(قال الشافعي) وحديث
النبي صلى الله عليه وسلم
يدل على أنه في العشر
الأواخر والذي يشبه أن
يكون فيه ليلة احدى

(باب تفريع زكاة الخنطة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا بلغ صنف من الحبوب التي فيها الصدقة خمسة أوسق ففيه الصدقة
والقول في كل صنف منه جمع جيد أو ردياً أن يعد بالجد مع الردي كما يعد بذلك في التمر غير أن اختلافه
لا يشبه اختلاف التمر لانه انما يكون صنفين أو ثلاثة فيؤخذ من كل صنف منه بقدره والتمر يكون خسين
جنساً أو نحوها أو أكثر والخنطة صنفان صنف حنطة تداس حتى يبقى جها مكشوفاً لاحتلال دونه من كمام ولا
قع فتلك ان بلغت خمسة أوسق ففيها الصدقة وصنف علس اذا دبست بقيت حنطان في كمام واحد لا يطرح
عنها الكمام الا اذا أراد أهلها استعمالها ويذكر أهلها أن طرح الكمام عنها يضربها فأنها لا تبقى بقاء الصنف
الآخر من الخنطة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طرح عنها الكمام بهرس أو طرح في رحا خفيفة
ظهرت فكانت حبا كالخنطة الأخرى ولا يظهرها الدراس كما يظهر الأخرى وذكر من جربها انها اذا كان
عليها الكمام الباقى بعد الدرس ثم ألقى ذلك الكمام عنها صارت على النصف مما كانت أو لا فيخير ما لكها بين أن
يلقى الكمام وتكال عليه فاذا بلغت خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وبين أن تكال بكماها فاذا بلغت عشرة
أوسق أخذت منها صدقتها لانها حينئذ خمسة فأيهما اختار لم يحمل على غيره فيضرب ذلك به (قال الشافعي)
فان سأل أن تؤخذ منه في سنبليها لم يكن له ذلك وان سأل أهل الخنطة غير العلس أن يؤخذ منه في سنبله لم
يكن ذلك لهم كما يجيز بيع الجوز في قشره والذي يبقى عليه حرزله لانه لو نزع منه عمل فسادته اذا ألقى عنه
ولا يجيزه فوق القشر الأعلى الذي فوق القشر الذي دونه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل خنطة غير
علس وخنطة علس ضم احدهما الى الأخرى على ما وصفت الخنطة بكليتها والعلس في أكمامها بنصف كيله
فان كانت الخنطة التي هي غير علس ثلاثة أوسق والعلس وسقان فلا صدقة فيها لانها حينئذ أربعة أوسق
(١) ونصف وان كانت أربعة ففيها صدقة لانها حينئذ خمسة أوسق الخنطة ثلاث والعلس الذي هو أربعة في
أكمامه اثنان

(باب صدقة الحبوب غير الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يؤخذ من زرع فيه زكاة غير العلس صدقة حتى يطرح عنه كمامه ويكال ثم
تؤخذ منه الصدقة اذا بلغ خمسة أوسق فتؤخذ من الشعير ولا يضم شعير الى خنطة ولا سلت الى خنطة ولا شعير
ولا أرز الى دخن ولا ذرة (قال الشافعي) والذرة ذرتان ذرة (١) بطيس لأكمام عليه ولا تقع بيضاء وذرة عليها
شيء أحر كالخلفة أو التفروق الا أنه أرق وكقشرة الخنطة دقيق لا ينقص لها كيلاً ولا يخرج الامطعون
وقلما يخرج بالهرس فكلاهما يكال ولا يطرح ككيله شيء كما يطرح لاطراف الشعير الحديدة ولا تقع
التمر وان كان مياناً للتمر وهذا لا يباين الحبة لانه موصل بنفس الخلفة وكما لا يطرح الخنطة الشعير
ولا الخنطة شيء (قال الشافعي) ولا يضم النخ الى الجلبان ولا الحص الى العدس ولا القول الى غيره
ولا حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وخلافها بائن في الخلفة والطعم والتمر الى غيرها ويضم كل صنف
من هذا أكبر الى ما هو أصغر منه وكل صنف استطال الى ما دحرج منه (قال الشافعي) ولا أعلم في
المرس صدقة ولا أعلمه يترك الادواء وتفكها الاقونا ولا صدقة في بصل ولا ثوم لان هذا الايوكل الا برازا
أو دما (قال الشافعي) فان قيل فاسم القطنية يجمع الحص والعدس قيل نعم قد يفرقها اسماء منفرد
كل واحد منها باسم دون صاحبه وقد يجمع اسم الحبوب معها الخنطة والذرة فلا يضم بجماع اسم الحبوب
ولا يجمع اليها ويجمع التمر والزبيب في الخلاوة وأن يخرج صا ثم لا يضم أحدهما على الآخر فان قيل فقد
أخذ عمر العشر من (٢) البطح في القطنية قيل وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم من التمر والزبيب وما أنبت

(١) قوله ونصف كذا
في السبخ ولعل الكلمة
من زيادة التساخ أو
يكون قوله السابق والعلس
وسقان محرراً والوجه
والعلس ثلاثة أوسق
كما هو ظاهر كنه صحيحه
(٢) قوله بطيس كذا
في الاصل وسأني بهذا
اللفظ ولم تنقب عليه في
كتب اللغة كتبه صحيحه
(٣) البطح بفتحين قوم
ينزلون بالطنائين بين العراقيين
كذا في الصحاح كتبه
صحيحه

الأرض مما فيه زكاة العشر وكان اجتماعه في أن فيه العشر غير دال على جمع بعضه إلى بعض وقد أخذ عمر
من النبط من الزبيب والقطنية العشر (١) فيضم الزبيب إلى القطنية (قال الشافعي) ولا يؤخذ زكاة شيء مما
أخرجت الأرض مما ليس حتى يبيس ويدرس كما وصفت ويبس ثمرة وزبيب وينتهي بيبسه فان أخذ
الزكاة منه رطباً كرهته له وكان عليه رده أو رد قيمته إن لم يوجد مثله وأخذ يابساً لا يجزى بيع بعضه
ببعض رطباً لاختلاف نقصانه وأنه حينئذ مجهول (قال الشافعي) والعشر مقيمة كالبيع (٢) فان أخذه
رطباً فبيس في يده كالبي في يدي صاحبه فان كان استوفى فذلك له وإن كان ما في يده من العشر رد
الزيادة وإن كان أنقص أخذ النقصان وإن جهل صاحبه ما في يده واستهلكه فالقول قول صاحبه ويرد هذا
ما في يده إن كان رطباً حتى يبيس (قال) وهكذا إن أخذ الحنطة في أكلها (قال الشافعي) وإن أخذه
رطباً ففسد في يدي المصدق فالمصدق ضامن لمثله لصاحبه أو قيمته إن لم يوجد مثله ويرجع عليه بأن يأخذ
عشره منه يابساً (قال الشافعي) ولو أخذه رطباً من غنبل لا يصير زيباً ورطباً لا يصير غنبل كرهته وأمرته
برده لما وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً فان استهلكه ضمن مثله أو قيمته وتراد الفضل منه
وكان شريكاً في الغنبل بيبعه ويعطى أهل السهمان عنه وإن كان لا يتزبب فلو قسمه غنبل موازنة وأخذ
عشره وأعطى أهل السهمان كرهته ولم يكن عليه غرم

(باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته ولم ينتظرها
حول لقول الله عز وجل وآتوا حقه يوم حصاده ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد واحتل قول الله عز وجل يوم
حصاده إذا صلح بعد الحصاد واحتل يوم يحصد وإن لم يصلح فلدت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن
تؤخذ بعد ما يحف لا يوم يحصد النخل والعنب والآخر من ماز يباع وترا فكان كذلك كل ما يصلح يحفوف
ودرس مما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض وهكذا زكاة ما أخرج من الأرض من معدن لا يؤخذ حتى
يصلح فيصير ذهباً وفضة ويؤخذ يوم يصلح (قال الشافعي) وزكاة الركا يوم يؤخذ لانه صالح بحاله لا يحتاج
إلى إصلاح وكله مما أخرجت الأرض

(باب الزرع في أوقات) الذرة تزرع مرة فتخرج فتصد ثم تستخلف في كثير من المواضع فتصد أخرى
فهذا كله كصدقة واحدة يضم بعضه إلى بعض لانه زرع واحد وإن استأخرت حصده لانه الزرع (قال
الشافعي) وهكذا إذا بذرت ووقت البذر بذر اليوم وبذر بعد شهر لأن هذا كله وقت واحد للزرع وتلاحق
الزرع فيه متقارب (قال) وإذا بذرت ذرة بطيساً وجراً ومخونة (٣) وهم في أوقات فأدرك بعضها قبل بعض ضمن
الأول المدرك إلى الذي يليه والذي يليه إلى المبدور بعده فإذا بلغ كله خمسة أو ست وحبت فيه الصدقة
(قال الشافعي) وإذا كان حائطاً فيه غنبل أو رطب فبلغ بعضه قبل بعض في عام واحد وإن كان بين ما يحف
ويقطع منه أولاً وآخر الشهر أو أكثر وأقل ضم بعضه إلى بعض وهذه ثمرة واحدة لأن ما يخرج الأرض كله
يدرك هذا وبذر هذا (قال) وإذا كانت حل تخللات بطن فيكون فيهن الرطب والبسر والبلح والطلع في
وقت واحد فيجوز الرطب ثم يدرك البسر فيجذب ثم يدرك البلح فيجذب ثم يدرك الطلع فيجذب فلهذا كله وحسب
على صاحبه كما يحسب الملاحعة واحدة في جذه واحدة لانه ثمرة نخلة في وقت واحد (قال الشافعي) وإذا
كان لرجل حائط يجسود آخر بالشعف وآخر بنهاية بقعة التهامي ثم الشعفي ثم النجدية فهذه ثمرة عام واحد
يضم بعضها إلى بعض وإن كان بينهما الشهر والشهران (قال الشافعي) وبعض أهل اليمن يزعمون في
السنة مرتين في الخريف ووقت يقال له الشباط فان كان قوم يزعمون هذا الزرع أو يزعمون في السنة
ثلاث مرات في أوقات مختلفة من خريف وربيع وجمع أو صيف فزرعوا في هذا حنطة أو أرزاً أو حنطة أو

(١) قوله فيضم كذا
في النسخ ولعل المعنى
على الاستفهام أي أبيض
الخ كتبه معجمه
(٢) قوله كذا يعني الخ
كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريفاً والوجه
والله أعلم كان كما يبي
الخ وانظر كتبه معجمه
(٣) قوله وهم كذا
في النسخ ولعلها من
تحريف الناصح والوجه
وهي كتبه معجمه

كان من صنف واحد ففيه آفاويل منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة فأدرك بعضه قبله وبعضه في غير هاتين بعضه إلى بعض ومنها أنه يضم منه ما أدرك منه في سنة واحدة وما أدرك في السنة الثانية ضم إلى ما أدرك من سنته التي أدرك فيها ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يضم بعضه إلى بعض (قال الشافعي) وأما ما زرع في خريف أو بكرى من سنة وتأنثر شي منه فأنثر شي منه ثلاثة أشهر فيضم بعضه إلى بعض وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهوره وآخرها وكذلك الصيف أن زرع فيه (قال) ولا يضم زرع سنة إلى زرع سنة غير هاتين ولا تمر سنة إلى ثمر سنة غيرهما وإن اختلف المصدق ورب الزرع وفي يده زرع فقال هذا زرع سنة واحدة وقال رب الزرع بل سنتين فالقول قول رب الزرع مع عينة أن اتهم وعلى المصدق البينة فإن أطام البينة ضم بعضه إلى بعض وهذا هكذا في كل ما فيه صدقة

(باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) ربه الله بلقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً معناه ما سقى بنضح أو لحرب ففيه نصف العشر وما سقى بغير من عين أو سماء ففيه العشر (قال الشافعي) ويلقي أن هذا الحديث يوصل من حديث ابن أبي ذباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أعلم مخالفاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول صدقة التمار والزروع ما كان نخلاً أو كرماً أو زرعاً أو شعيراً أو سلتافاً كان منه يسقى أو يسقى بئر أو يسقى بالعين أو عندي بالمطرقه العشر في كل عشرة واحد وما كان منه يسقى بالنضح ففيه نصف العشر في كل عشرين واحد (قال الشافعي) فهذا نأخذ فكل ما سقته الأنهار أو السبل أو البساتين أو السماء أو زرع عندي بما فيه الصدقة ففيه العشر وكل ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يسب فوقها ففيه نصف العشر وذلك أن يسقى من بئر أو نهر (١) أو فجبل بدلو يزرع أو يغرب بيعيراً أو بقره أو غيرها أو بزر فوق أو بحلة أو دولا ب (قال) فكل ما سقى هكذا ففيه نصف العشر (قال) فإن سقى شيء من هذا بئر أو سبل أو ما يكون فيه العشر فلم يكف حتى سقى بالغرب فالقياس فيه أن تنتظر إلى ما عاش بالسقيتين فإن كان عاش بهما نصفين كان فيه ثلاثة أرباع العشر وإن كان عاش بالسبل أكثر يذيقه بقدر ذلك وإن كان عاش بالغرب أكثر نقص بقدر ذلك (قال) وقد قيل ينظر إلى ما عاش به أكثر فتكون صدقته فإن عاش بالسبل أكثر فتكون صدقته العشر أو عاش بالغرب أكثر فتكون صدقته نصف العشر (قال الشافعي) وإن كان فيه خبره فالحق أوليه والافاقيل ما وصفت والقول قول رب الزرع مع عينة وعلى المصدق البينة أن خالفه (قال الشافعي) وأخذ العشر أن يكال رب المال تسعوا يأخذ المصدق العاشر وهكذا أخذ نصف العشر يكال رب المال تسعة عشر ويأخذ المصدق تمام العشر من (قال) فإذا زادت على عشرة مما لا يبلغها أخذ منه بحساب وسواء ما زاد مما قل أو كثر إذا وجبت فيه الصدقة ففي الزيادة على العشر صدقتها (قال) ويكال رب المال ووالى الصدقة كيلاً واحداً لا يلف منه شيء على المكيال ولا يلدق ولا يزلز المكيال ويوضع على المكيال فما أمسك رأسه أفرغ به وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشرة حصة أو سقى أخذت منه الصدقة كما تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشره (قال) وإن حتى التمر في قرب أو جلال أو جرار أو قوارير قد عارب التمر والى الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عدداً أو وزناً لم يكن ذلك له وكان عليه أن يأخذ مكياله على الخرص (قال) وكذلك لو أغفل الخرص فوجد في يده تمر أخذه كيلاً ومصدق رب المال على ما بلغ كيلاً وما مضى منه لم يطلب أخذه على التصديق له أو حصة فأخذه على الخرص (قال الشافعي) وهكذا الودعاء إلى أن يأخذ منه حصة أو شيئاً من الحبوب جزاً أو معاتقاً غراً أو أوعية أو وزناً لم يكن ذلك له وكان عليه أن يستوفي ذلك منه (قال الشافعي) وإذا أغفل والى الخرص قبل قول صاحب التمر مع عينة

لم يجر صوم شهر رمضان بغير تطوع وفي اعتكافه صلى الله عليه وسلم في رمضان دليل على أنه لم يصم للاعتكاف فتقوهوا وبحكم الله ودليل آخر لو كان الاعتكاف لا يجوز إلا مقولاً الصوم فليس منه الصائم بالليل فلو روجه فيه من الصوم فلما يخرج منه من الاعتكاف بالليل ونخرج فيه من الصوم ثبت منقرداً بغير الصوم وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هران يستكف ليلة كانت عليه نذراً في الجاهلية ولا صيام فيها (قال الشافعي) ومن أراد أن

(١) أو فجبل النبل بالنضح التمر الذي يخرج من الأرض والزرع فإن منارتان يمينان على رأس البئر من جانبيها فتوضع عليهما النعامة وهي خشبة تعرض عليهما ثم تعلق فيها البكرة فيسقى بها والحالة متجنبون يستقي عليها كذا في كتب اللغة كتبه معصيه

(باب الصدقة في الزعفران والورس)

(قال الشافعي) ليس في الزعفران والورس صدقة لان كثير من الاموال لا صدقة فيها وانما اخذنا الصدقة خيرا او بحاف معنى الخبر والزعفران والورس طيب لا قوت ولا زكاة في واحد منهما والله تعالى أعلم كما لا يكون في عنبر ولا مسك ولا غيره من الطيب زكاة (قال) وكذلك لا خس في ثوب ولا زكاة في شيء يلبسه البصر من جلته ولا يؤخذ من صيده

(باب أن لا زكاة في العسل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن أبيه عن سعد بن أبي ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسألت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقومي ما أسألو عليه من أموالهم قال ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعلمني عليهم ثم استعلمني أبو بكر ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهم كوه فإنه لا خير في ثمره لا تركي فقالوا كم ترى قال فقلت العشر فأخذت منهم العشر فأتيت عمر بن الخطاب فأخبرته بما كان قال فقبضه عمر فباعه ثم جعل منه في صدقات المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي هويماني أن لا يأخذ من الخليل ولا من العسل صدقة (قال الشافعي) ربحه الله تعالى وسعد بن أبي ذباب يحكي ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء راء فتطوع به أهله (قال الشافعي) لا صدقة في العسل ولا في الخليل فان تطوع أهلها بشئ قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين وقد قبل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخليل وكذلك الصدقة عن كل شئ تقبل من تطوع بها

(باب صدقة الورق)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا حماد بن يحيى المازني قال أخبرني أبي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذ فإذا بلغ الورق خمس أواق وذلك ما تئادهم بدراهم الاسلام وكل عشرة دراهم من دراهم الاسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب بمثل قال الاسلام في الورق الصدقة (قال الشافعي) وسواء كان الورق دراهم جيادا أم فاسدا غاية سعرها عشرة دينارا أو ورقا ثمانين عشر من دينار ولا أنظر إلى قيمته من غيره لان الزكاة فيه نفسه كما لا أنظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأضمر كل جلد من صنف الذي ردى من صنفه (قال الشافعي) وان كانت لرجل ما تئادهم تنقص جبة أو أقل ويجوز جواز الوازنة أولها فضل على الوازنة غير هافلاز كاتفها كالأو كانته أربع من الأبل نسوي ألف دينار لم يكن فيها شاة وفي خمس من الأبل لا نسوي عشرة دنانير شاة وكألو كانته أربعة أو سبي خير قيمته من مائة وسق لو لم يكن فيها زكاة (قال) ومن قال بغير هذا فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالوجب الزكاة في أقل من خمس أواق وقد سطرها النبي صلى الله عليه وسلم في أقل من خمس أواق (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل ورق ودينة وورق جسيمة أخذ من كل واحد منهما بقدر الزكاة التي وجبت عليه من الجيد بقدره ومن الردي بقدره (قال) وان كانته ورق محمول عليها نحاس أو غش أمرت بتصفيتها وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما تجب فيه الزكاة وإذا تطوع فأدى عنها وزعها غير محمول عليه الفس دونها قبل منه وأكرمه الورق

يعتكف العشر الاواخر
دخل فيه قبل الغروب
فإذا اهل سؤال فقد أم
العشر ولا بأس أن يشترط
في الاعتكاف الذي
أوجبه بأن يقول ان
عمرى لي عرض
خرجت ولا بأس أن
يعتكف ولا ينوي
أيامه في شاء خرج
واعتكافه في المسجد
الجامع أحب إلى فان
اعتكف في غيره من
الجمعة إلى الجمعة (قال)
ويخرج للغانط والبول
إلى منزله وان بعد ولا بأس
أن يسأل عن المريض
إذا دخل منزله وان أكمل

(١) وليس نذافي التسع
بالواو ولعلها ثبتت لتكون
هذه الجملة بقية حديث
كما لا يخفى كتبه معصمه

المخسوس ثلاثيغزبه أحدا أو بموت فغززه وارثه أحدا (قال الشافعي) ويضم الورق التبر إلى الدراهم المصروبة (قال) وإذا كانت لرجل فضة قد خطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يغير بينهما فيخرج الصدقة من كل واحد منهما وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما أحاط به فلا بأس وكذلك إن لم يحط علمه فأحاط حتى يستيقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه أو أكثر فلا بأس (قال) وإن ولي أخذ ذلك منه الوالي لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يحلف على شيء يحسبه فيقبله منه فأما ما غاب عنه عنه فلا يقبل ذلك منه فيه حتى يقول له أهل العلم لا يكون فيه أكثر مما قال وإن لم يقولوا له لم يحلف على إحاطة أدائه عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه (قال الشافعي) وإن كانت له فضة ملطوخة على لحام أو مغمومة بها سقفة فكانت غير فتكون شيئا أن جعلت بالنار فعمله إخراج الصدقة عنها وإن لم تكن غير ولا تكون شيئا فهي مستهلكة فلا شيء عليه فيها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل أقل من خمس أو أوقية فضة حاضرة وما ينم خمس أو أوقية فضة دينارا وعائنة في تجارة أحصى الحاضرة وانتظر الدين فإذا اقتضاه وقوم العرض الذي في تجارة فبلغ ذلك كله ما يؤدى فيه الزكاة أداها (قال الشافعي) وزكاة الورق والذهب ربع عشره لا يزاد عليه ولا ينقص منه (قال الشافعي) وإذا بلغ الورق والذهب ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره وما زاد على أقل ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عشره ولو كانت الزيادة قريبا أخذ ربع عشره

(باب زكاة الذهب)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولا أعلم اختلافا في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالا فإذا بلغت عشرين مثقالا ففيها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله والقول في أنها إنما تؤخذ منها الزكاة بوزن كان الذهب جيد أو ردينا أو دنائرا أو إناء أو تبرا كهو في الورق وإن الدنانير إذا نقصت عن عشرين مثقالا حبة أو أقل من حبة وإن كانت تجوز كالتجوز الوازنة أو كان لها فضل على الوازنة لم يؤخذ منها زكاة لأن الزكاة بوزن وفيما خلط به الذهب وغاب منها أو حضر كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل عشرين مثقالا من ذهب الاقراط أو خمس أوقية فضة الاقراط لم يكن في واحد منهما زكاة ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا صنف بماله الصدقة إلى صنف (قال) وإذا أجمع التبر إلى الزبيب وهما بخمر صان وعشران وهما حلوان معا أو أشد تقاربا في التبر والخلقة من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يغلط بأن يجمع الذهب إلى الفضة ولا يشبهان في لون ولا نعيم ويجعل الفضل في أحدهما على الآخر فكيف يجوز أن يجمعها من جمع بينهما فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فأخذ هذا في أقل من خمس أواق فإن قال قد ضمت إليها غير هاقيل فضم إليها ثلاثين مثقالا أو أقل من ثلاثين بقرة فإن قال لا أنصهما وإن كانت بماله الصدقة لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة ولا يكون على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين دينارا في أول الحول أو أكثر فإن نقصت من عشرين قبل الحول يوم ثم غت عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من عشرين (قال) وإذا انفجر رجل في الذهب فاصاب ذهبها فضة لا يضم الذهب الفضل إلى الذهب قبله والذهب قبله على حوله ويستقبل بالفضل حولا من يوم أفاد كالفائدة غيره من غير بيع الذهب وهكذا في الورق لا يختلف

(باب زكاة الفضة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ثمانية عن حماد بن عمار عن الحسن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها كانت تلبس ثيابا فيها ناي في حجرها من الخلي ولا يخرج منه زكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

فيه فلا شيء عليه ولا يقيم بعد فراغه ولا بأس أن يشتري ويبيع ويحيط ويحالي العلماء ويحدث بما أحب ما لم يكن مأثما ولا يفسده سبب ولا جسد ولا يسود المرضي ولا يشهد الجنازة إذا كان اعتكافه واجبا (قال) ولا بأس إذا كان مؤذنا أن يصعد المنارة وإن كان خارجا وأكره الأذان بالصلاة لقولاه وإن كانت عليه شهادة فعليه أن يجيب فإن فعل خرج من اعتكافه وإن مرض أو أخرجه السلطان واعتكافه واجب فإذا برئ أو خلى عنه بغير

أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلى بنبات أخيه بالذهب والفضة لا تخرج زكاته أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى بنباته وجواريه الذهب ثم لا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار قال سمعت رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أنفه زكاة فقال جابر لا فقال وان كان يبلغ ألف دينار فقال جابر كثير (قال الشافعي) ويروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا أدري أثبت عنه ما معني قول هؤلاء ليس في الحلي زكاة ويروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلي زكاة (قال الشافعي) المال الذي يحب فيه الصدقة بنفسه ثلاث عين ذهب وفضة وبعض نبات الأرض وما أصيب في أرض من معدن ووركا زوماشية (قال) وإذا كان لرجل ذهب أو ورق في مثلها زكاة قال زكاة فيها عينايوم يحول عليها الحول كأن كانت له مائتا درهم تسوى عشرة دنانير ثم غلت فصارت تسوى عشرين ديناراً ورخصت فصارت تسوى ديناراً فالزكاة فيها نفسها وكذلك الذهب فان تجر في المائتي درهم فصارت ثلثمائة درهم قبل الحول ثم حال عليها الحول زكى المائتين لحولها والمائة التي زادت لحولها ولا يضم ما ربح فيها اليها لأنه شيء ليس منها (قال الشافعي) وهذا يخالف أن يملك مائتي درهم ستة أشهر ثم يشرى بها عرضاً للتجارة فيحول الحول والعرض في يده فيقوم العرض بزيادته أو نقصه لأن الزكاة حينئذ تحولت في العرض بنسبة التجارة وصار العرض كالدراهم يحسب عليه حول الدراهم فيه فإذا انقضت عن العرض بعد الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالغام بالغ لان الحول قد حال عليه وعلى الاصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى به (قال الشافعي) ولكن لو قضت عن العرض قبل الحول فصارت دراهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول عليه الحول وصار الحكم الى الدراهم لانها كانت في أول السنة وآخرها دراهم وحالت عن العرض (قال الشافعي) وهذا يخالف غناء الماشية قبل الحول وبوافق غناءها بعد الحول وقد كتبت غناء الماشية في الماشية (قال الشافعي) والخلطاء في الذهب والفضة كالخلطاء في الماشية والحراث لا يختلفون (قال الشافعي) وقد قيل في الحلي صدقة وهذا ما استخيرا الله عز وجل فيه (قال الربيع) قد استخيرا الله عز وجل فيه أخبرنا الشافعي وليس في الحلي زكاة ومن قال في الحلي صدقة قال هو وزن من فضة قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل وزنه صدقة ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة (قال الشافعي) ومن قال فيه زكاة فكان منقطعاً بمنظومه بغير ميزه ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه أو احتاط فيه حتى يعلم أنه قد أدى جميع ما فيه أو أداه وزاد (١) وقال فيما وصفت فيما موز بالفضة وزكاة حلية السيف والمصحف والخاتم وكل ذهب وفضة كان يملكه بوجه من الوجوه (قال الشافعي) ومن قال لازكاة في الحلي ينبغي أن يقول لازكاة فيما حاز أن يكون حلياً ولا زكاة في خاتم رجل من فضة ولا حلية سيفه ولا مصحفه ولا منطقتة إذا كان من فضة فان اتخذ من ذهب أو اتخذ لنفسه حلي امرأة أو قلادة أو دملجين أو غير من حلي النساء ففيه الزكاة لأنه ليس له أن يتختم ذهباً ولا يلبسه في منطقة ولا يتقادم في سيف ولا مصحف وكذلك لا يلبسه في درع ولا قبعة ولا غيره بوجه وكذلك ليس له أن يتحلى (٢) مكئين ولا خلتان ولا قلادة من فضة ولا غيرها (قال الشافعي) وللمرأة أن تتحلى ذهباً ورقاً ولا يجعل في حليها زكاة من لم يرب في الحلي زكاة (قال الشافعي) وإذا اتخذ الرجل والمرأة ناء من ذهب أو ورق زكاة في القولين معا فان كان ناء فيه ألف درهم قيمته مصوغاً لغان فاعماز كانه على وزنه لاعلى قيمته (قال) وإذا انكسر حليها فأرادت اخلافه أو لم ترده فلا زكاة فيه في قول من لم يرب في الحلي زكاة إلا أن تريد إذا انكسر أن تجعله مالا لا تكتمه فتركه (قال) وإذا اتخذ الرجل والمرأة ناء ذهب أو فضة ففيها الزكاة في القولين معا ولا تسقط الزكاة في واحد من القولين الا فيما كان حلياً يلبس (قال الشافعي) وان كان حلياً يلبس أو يدخر أو يعار أو يكرى فلا زكاة فيه وسواء في هذا كثر الحلي لامرأة أو مضعف أو قل وسواء فيه الفتوح والخواتم والتاج وحلي العرائس

فان مكث بعد برئه شيئاً من غير عذر ابتداء وان خرج لغير حاجة نقض اعتكافه فان نذر اعتكافاً بصوم فافطر استأنف (وقال) في باب ما جمعت له من كتاب الصيام والسنة والاسماء لا يباشر المعتكف فان فصل أفسد اعتكافه (وقال) في موضع من مسائل في الاعتكاف لا يفسد الاعتكاف من الوطء الا ما بوجوب الحذر (قال الزني) هذا أشبه بقوله

(١) قوله وقال فيما وصفت الخ كذا في النسخ وانظر حرورتبه معصمه
(٢) مكئين تشية مسكة بالتحريك وهي السوار من الذبل والقرون والعاج والذبل بالفتح جلد السلفعة يجعل منه الامشاط والمسك كذا في كتب اللغة كنه معصمه

لا يهمل في الاستكشاف

والصوم والمخرج من
الجماع فلما لم يفسد عنده
صوم ولا حج مباشرة
دون ما يوجب الحد
أو الأثر في الصوم كانت

(١) دسره الصراي
دفعه المرح والقدال
الشط فلاز كاتفه

(٢) الموميا لفظ يوناني
معناه حافظ الأجساد
وهو ماء أسود كالقار

يقطس من مسقف
غور من بلاد عبال
اصطغر بفارس فيجد
قطعا ويوجد نوع منه
بساحل البحر الغربي
من أعمال قرطبة
ويعرض غير ذلك كذا
في تذكرة داود

(٣) القبلية نسبة بفتح
القاف والباء نسبة الى
قبل من ناحية الفرع
بضم الفاء وسكون الراء
موضع بين نخلة والمدينة
كذا في كتب اللغة

(٤) حافد قال ابن
الاعراب حقد المعدن
اذا لم يخرج منه شيء
وذهب مثله ومعدن
حافد اذا لم ينل شيئا
البحر هري وأحقد القوم
اذا طلبوا من المعدن
شيئا فلم يجدوا اه كذا
في اللسان كتبه

وفي هذا من الخطي (قال الشافعي) ولو رث رجل حليا أو اشتراه فأعطاه امرأته من أهله أو خدعه هبة أو
هاربة أو أوصده لغيره لم يكن عليه زكاة في قول من قال لا زكاة في الخطي إذا أوصده لمن يصلح له فان لم يرد هذا
أو أراد بلبسه فعليه فيه الزكاة لأنه ليس له به وبذلك ان أراد به ليكرمه

(باب ما لا زكاة فيه من الخطي) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وما خطي النساءه أو أذخره
أو أذخره الرجال من لؤلؤ أو زبرجد أو ياقوت وهي جان وبها يجر وغيره فلا زكاة فيه ولا زكاة الألى ذهب
أو ورق ولا زكاة في صفر ولا حديد ولا رصاص ولا هجارة ولا كبريت ولا مما أخرج من الأرض ولا زكاة
في عسبر ولا لؤلؤا خالصا من البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما نه قال ليس في العسبر زكاة إنما هو من
(١) دسره البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن
ابن عباس أنه سئل عن العسبر فقال ان كان فيه شيء ففيه الخمس (قال الشافعي) ولا شيء فيه ولا في
مسك ولا غيره مما خالف الرثار والحرب والماشية والذهب والورق

(باب زكاة المعادن)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا عمل في المعادن فلاز كاتفه شيء مما يخرج منها الا ذهب أو
ورق فأما السكك والرصاص والحديد والكبريت (٢) والموميا وغيره فلاز كاتفه (قال
الشافعي) وإذا أخرج منه ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعالج بالنار أو الطعن أو التمسك سبيل فلاز كاتفه
فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً أو يميز ما اختلط به من غيره (قال الشافعي) فان سأل رب المعدن المصدق أن يأخذ
زكاته مسكيلة أو موازنة أو مجازفة لم يكن له ذلك وان فعل فذلك مردود وعلى صاحب المعدن اصلاحه حتى
يصير ذهباً أو ورقاً ثم تؤخذ منه الزكاة (قال) وما أخذ منه المصدق قبل أن يحصل ذهباً أو ورقاً فالمصدق ضامن
له والقول فيما كان فيه من ذهب أو ورق قول المصدق مع عينة ان استهلكه وان كان في يده فقال هذا
الذي أخذت منك والقول قوله (قال الشافعي) ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال لأنه فضة أو ذهب مختلط
بغير متميز منه (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن المعدن ليس بركاز وان فيها الزكاة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معدن (٣) القبلية وهي من ناحية الفرع فقلت المعدن
لا يؤخذ منه الزكاة الى اليوم (قال الشافعي) ليس هذا مما ينبت أهل الحديث رواية ولو أنبتوه لم يكن فيه
رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقطاعه فأما الزكاة في المعدن دون الخمس فليست مروية عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيه وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعدن الزكاة (قال) وذهب غيرهم إلى أن
المعادن ركاز فيها الخمس (قال) فن قال في المعدن الزكاة قال ذلك فيما أخرج من المعدن فيما تكلفت فيه
المؤنة فيما يحصل ويطن ويدخل النار (قال) وتوقاه فيما يوجد في البطماء في أثر
السيل مما يخلق في الأرض كان مذهباً ولو فرق بينه فقال كل هذا ركاز لان الرجل اذا أصاب البفرة المجمعة
في المعدن قبل قد أركز وقاله فيما يوجد في البطماء في أثر المطر وجعله ركاز دون ما وصفت مما لا يصل اليه
الا بتحصيل وطعن كان مذهباً (قال الشافعي) وما قبل منه فيه الزكاة فلاز كاتفه حتى يبلغ الذهب منه
عشرين مثقالاً والورق منه خمس أواق (قال) ويحصى منه ما أصاب في اليوم والايام المتتابعة ويضم بعضه
الى بعض اذا كان جملة في المعدن متتابعاً واذا اقطع ما يجمع فيه الزكاة (قال الشافعي) واذا كان
المعدن غير (٤) حافد فقطع العامل العمل فيه ثم انفق فيه لم يضم ما أصاب بالعمل الا حالي ما أصاب بالعمل
الاول قل قطعه أو كثره والقطع ترك العمل بغير عذر أداه أو علة مرض فاذا كان العذر أداه أو علة من مرض

مضى أمكنه عمل فيه وليس هذا فأطاع الان العمل كله يكون هكذا وهكذا الواعظ عليه اجرائه أو هرب عبيده
 فكان على العمل ليس كان هذا غير قطع ولا وقت فيه الاما وصفت قبل أو كثر (قال الشافعي) ولو تابع العمل
 في المعدن فقد ولم يقطع العمل فيه ختم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى العمل الاول لانه عمل كله وليس
 في كل يوم سبيل المعدن ولو تابع العمل فما استأنف لم يضم ما أصاب منه بالعمل الآخر إلى ما أصاب بالعمل الاول
 ولا وقت في قبل قطعه ولا كثر الاما وصفت مع القطع وغير القطع

(باب كارة الركاز)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة
 ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخس أخبرنا الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا سفيان بن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 الركاز الخس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
 سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
 عن داود بن شاور و يعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 الركاز وجد رجل في غربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو مسيكة (١) ميتة فعرفه وإن وجدته في غربة
 جاهلية أو في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي لا أشك فيه أن
 الركاز في الجاهلية (قال الشافعي) والذي أنا واقف فيه الركاز في المعدن وفي التراب الخلق في الأرض
 (قال) والركاز الذي فيه الخس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لا خد في الأرض التي من أجزائها كانت له
 من بلاد الاسلام ومن أرض الموات وكذلك هذا في الأرض من بلاد الحرب ومن بلاد الصلح إلا أن يكونوا
 صالحو على ملكهم وانما فن وجد دفن من دفن الجاهلية في موات قاربعة أنجاسه والخس لاهل مملكتهم
 الصفة (قال الشافعي) وإن وجد ركازا في أرض ميتة يوم جده وقت كانت حجة لقوم من أهل الاسلام
 أو لعهد كان لاهل الأرض لانها كانت غير موات كالو جده في دار غربة رجل كان للرجل (قال الشافعي)
 وإذا وجد في أرض الحرب في أرض عامرة رجل أو غراب قد كانت عامرة لرجل فهو غنمة وليس باحق به
 من الجيش وهو كالخمس من مملكتهم (قال الشافعي) وإذا قطع الرجل قطعة في بلاد الاسلام فهو جدير بجزء
 فيها ركازا فهو صاحب القطعة وإن لم يجرها لانها لم يجرها (قال الشافعي) وإذا وجد الرجل في أرض
 الرجل أو داره ركازا فادعى صاحب الدار أنه فهو له ولا يجر عليه وإن قال صاحب الدار ليس لي وكان وراث
 الدار قيل إن ادعى الذي وراث الدار أنه فهو بينك وبين وراثته وإن وقفت عن دعواه ففيه أو قلت ليس
 لمن وراثته عنه الدار كان لمن بقى من وراثته مالك الدار إن يدعوا ميراثهم بأخذوا منه بقدر ميراثهم (قال
 الشافعي) وإن ادعى وراثته الرجل أن هذا الركاز لهم كان القول قولهم (قال الشافعي) وإن أنكر الوراثه أن
 يكون لا يجرهم كان الذي ملك الدار قبل أيام موثقة إن كان ميتا فإن أنكر أن كان حيا وورثته إن كان ميتا
 أن يكون له كان الذي ملك الدار قبله أبدا هكذا ولم يكن الذي وجد (قال الشافعي) وإن وجد الرجل الركاز
 في دار رجل وفيها ساكن غير زبها وادعى برب الدار الركاز له فأنكره الساكن فأنكره الساكن فأنكره الساكن الذي
 في الدار (٢) الذي يبنه ولا يبنه لى يبنه (قال الشافعي) ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا
 يخذونه من ضرب الاعاجم وعليتهم وحيلة غيرهم من أهل الشرية (قال الشافعي) وسواء وجد ذلك
 في قبر وغيره إذا كان في موضع لا يملكه أحد (قال الشافعي) فإن كان لاهل الجاهلية والشرية على أو ضرب
 قد علمه أهل الاسلام وضربوا أو وجد شيء من ضرب الام والاعاجم يضرهم ولم يعلمه أهل الجاهلية فهو
 لقطعة وإن كان مدفونا أو وجد في غير ملك أحد عرف وصنع فيه ما يصنع في القطعة (قال الشافعي) وإذا

المباشر في الاعتكاف
 كذا في عتدي في القياس
 (قال الشافعي) وإن جعل
 على نفسه اعتكاف
 ثم رآه بغيره متتابع
 أحبطه متتابعاً (قال
 المزني) وفي ذلك دليل أنه
 يحزنه متفرقا (قال) وإن
 نوى يومه الدخول في نصف
 النهار اعتكاف إلى صلاه
 وإن قال الله على اعتكاف
 يوم دخل فيه قبل الفجر
 إلى غروب الشمس وإن
 قال يومين فالي غروب
 الشمس من اليوم الثاني
 الآن يكون له نية النهار
 ذون اليصل ويجوز
 اعتكافه ليلة وإن قال
 لله على أن اعتكاف يوم
 يقدم فليكن للقدم

(١) ميتة بكسر الميم
 والياء بعد هاء تم
 ولا تم من فعل من
 الاتيان وهو الطريق
 العاصم الذي يسلكه كل
 أحد كذا في اللسان كتبه
 معصية

(٢) قوله الذي يبنه
 كذا في جميع النسخ واول
 فيه سقط من النسخ
 والوجه الذي ليس يبنه
 كتبه معصية

أول النهار اعتكف
ما بقي فإن كان مريضاً
أو مجبوراً فاذا قدر
فضاء (قال المزني) يشبه
أن يكون إذا قدم في أول
النهار أن يقضى مقدار
ما مضى من ذلك اليوم
من يوم آخر حتى يكون
قد اكمل اعتكاف يوم
وقد يقدم في أول النهار
لطلوع الشمس وقد
مضى بعض يوم فيقضى
بعض يوم فلا بد من
قضائه حتى يتم يوم ولو
استأنف يوماً حتى يكون
اعتكافه موصولاً كان
أحب إلى (قال الشافعي)

ولا بأس أن يلبس
المعتكف والمعتكفة
وبأكل أو تطيباً ما شاء
(١) قوله وإن استهلكها
كذا في النسخ ولعل فيه
تحريفاً من النسخ
والوجه استهلاكه فانظر
(٢) قوله ولو كان فيه
نفاً الخ كذا في النسخ
وانظر حرر كتبه معجمه

وجد في ملك رجل فهو له والاحتياط لمن وجد ما يعمل أهل الجاهلية والاسلام أن يعرفه فإن لم يفعل أن
يخرج نفسه ولا أجبره على تعريفه فإن كان ركازاً أدى ما عليه فيه وإن لم يكن ركازاً فهو منقطع باخراج
الجنس وسواء ما وجد من الركاز في قبر أو دار أو خربة أو مسدوداً أو في بنائها أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل إلى علي رضي
الله تعالى عنه فقال إني وجدت ألفاً وخمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه أما لأقضي
فيها قضاء بيننا إن كنت وجدت في خربة يؤدي خراجها قربة أخرى فهي لأهل تلك القرية وإن كنت
وجدتها في قرية ليس يؤدي خراجها قربة أخرى فلأربعة أخماسه ولنا الجنس ثم الجنس لك (قال الشافعي)
ولو وجد ركازاً في أرض غير مملوكة فأخذ الوالي خمسة وسلم له أربعة أخماسه ثم أقام رجل بينه عليه أنه أخذ
من الوالي وأخذ من واحد الركاز جميع ما أخذ (١) وإن استهلكها معاض من صاحب الأربعة الأقسام
الأربعة الأقسام في ماله وإن كان الوالي دفعه إلى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان فدفعه إلى الذي
استحقه وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فيهم خمس الركاز من ركاز غيره أو صدقات مسلم
أي صدقة كانت فيؤدبها إلى صاحب الركاز وإن استهلكه لنفسه ضمنه في ماله وكذلك إن أعطاه غير أهل
السهمان ضمنه ورجع به على من أعطاه إياه إن شاء (قال الشافعي) وإن هلك الجنس في يده بلا حناية منه
وإنما قبضه لأهل السهمان فيغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان (قال) وإن عزل الذي قبضه كان على
الذي ولي من بعده أن يدفعه إلى صاحبه من حق أهل السهمان (قال الشافعي) وما قلت هو ركاز فهو
هكذا وما قلت هو لأهل الدار وهو لقطعة فلا تخمس اللقطه وهي للذي وجدها إذا لم يعرف وكذلك إذا اعترف لم
تخمس (قال الشافعي) وإذا وجد رجل ركازاً في بلاد الحرب في أرض موات ليس بملك موات كومات أرض
العرب فهو لمن وجدته وعليه فيه الجنس وإن وجدته في أرض عامرة فملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة وما
أخذ من بيوتهم

(باب ما وجد من الركاز)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى لأشك إذا وجد الرجل الركاز ذهباً أو ورقاً أو بلغ ما يجده منه ما تجب فيه الزكاة
أن زكاته الجنس (قال الشافعي) وإن كان ما وجد منه أقل مما تجب فيه الزكاة أو كان ما وجد منه من غير
الذهب والورق فقد قيل فيه الجنس (٢) ولو كان فيه نفاً أو قيمة درهم أو أقل منه ولا يتبين أن أوجبه على
رجل ولا أجبره عليه ولو كنت الواجد له الخمسة من أي شيء كان وبالغائنه ما بلغ (قال الشافعي) وإذا
وجد الركاز فوجب فيه الجنس فأنما يجب حين يجده كما تجب زكاة المعدن حين يجدها لأنها موجودة من
الأرض وهو مخالف لما استفيد من غير ما وجد في الأرض (قال الشافعي) ومن قال ليس في الركاز شيء
حتى يكون ما تجب فيه الصدقة فكان حول زكاة ماله في الحرم فأنجز زكاة ماله ثم وجد الركاز في صفر
وله مال تجب فيه الزكاة زكى الركاز بالجنس وإن كان الركاز ديناراً إلا أن هذا وقت زكاة الركاز ويسد مال
تجب فيه الزكاة أو مال إذا ضم إليه الركاز وجبت فيه الزكاة وهذا هكذا إذا كان المال بيده وإن كان
مالاً ديناً أو غائباً في تجارة عرف الوقت الذي أصاب فيه الركاز ثم سأل فإذا علم أن المال الغائب في تجارة
كان في يدهم وكله بالتجارة فيه فهو ككسبونه المال في يده وأخرج زكاة الركاز حين يعلم ذلك ولو ذهب المال
الذي كان غائباً عنه وهكذا إذا كان له ودیعة في يد رجل أو مدفون في موضع فعلم أنه في الوقت الذي
أصاب فيه الركاز في موضعه (قال الشافعي) وهكذا الوأد عشرة ذناب فكان حولها في صفر وحول زكاة
في الحرم كان كما وصفت في الركاز (قال الشافعي) وإذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس تجب فيه
إذا قبضه الزكاة بنفسه وإذا ضم إلى الركاز فليس عليه أن يزكيه حتى يقبضه وعليه طلبه إذا حل وإذا قبضه

أو قبض منه ما بقي بالركاز ما تجب فيه الصدقة زكاة (قال الشافعي) من قال هذا القرط قال لو أفاد اليوم ركازا لا تجب فيه زكاة وغدا مثله ولو جمعا معا وجبت فيه الزكاة لم يكن في واحد منهما خمس ولم يجعلا وكأنا كالمال يفيد في وقت تمر عليه سنة ثم يفيد آخر في وقت تمر عليه سنة ليس فيه الزكاة فإذا أقام هذا من الركاز في يده هكذا وهو ما تجب فيه الزكاة قال عليه حول وهو كذلك أخرجه زكاته ربع العشر بالحوال لأخضا

(باب زكاة التجارة)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلة عن أبي عمرو بن حسان أن أباة قال مررت به من الخطاب رضي الله عنه وعلى عنق (١) آدمة أحملها فقال عرا لا تؤذي زكائك يا حسان فقلت يا أمير المؤمنين مالي غير هذه التي على ظهري وأهبة في القرط فقال ذاك المال فضع قال فوضعتها بين يديه فحسبها فوجدتها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا ابن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس في العرض زكاة الآن يراد به التجارة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مريدك من المسلمين فخذ مما طهر من أموالهم من التجارات من كل أر بعين دينار أدنار أفانقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارا فانقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا (قال الشافعي) ويعدله حتى يحول عليه الحول فيأخذ ولا يأخذ منهم حتى يعلموا أن الحول قد حال على ما يأخذونه (قال الشافعي) ونوافقه في قوله فان نقصت ثلث دينار فدعها ونخاله في أنها إذا نقصت عن عشرين دينارا فأقل من جبة لم تأخذ منها شيئا لأن الصدقة إذا كانت محدودة بان لا يؤخذ إلا من عشرين دينارا فالعلم يحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين دينارا بشئ ما كان الشئ (قال الشافعي) وهذه الكلمة تأخذ وهو قول أكثر من حفظت عنه وذكري عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) والعروض التي لم تستقر للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها فإن كانت له دور أو حمامات لغلته أو غيرها أو نياح كبرت أو قلت أو رقيق كثر أو قل فلا زكاة فيها وكذلك لازكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يدي مالكها وكذلك كتابة المكاتب وغيرها لازكاة فيها إلا بالحوال وكذلك كل مال ما كان ينس بماشية ولا حر ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستغنى عنه أو يستغل بماله غلة منه أو يدخره ولا يريد بشئ منه التجارة فلا زكاة عليه في شئ منه بقبضة ولا في غلته ولا في غلته لو باعه الآن ببيعته أو يستغله ذهباً أو ورقاً فإذا حال على مانع ببيعته غلته حول زكاة وكذلك غلته إذا كانت مما رزق من سائمة أبل أو بقرا أو غنم أو ذهب أو فضة فإن أكرى سائمة بمحنة أو زرع مما فيه زكاة فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يعمل لأنه لم يزرعه فتجب عليه فيه الزكاة وإنما أمر الله عز وجل أن يؤتي حقه يوم حسابه وهذا دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع (قال الربيع) قال أبو يعقوب وزكاة الزرع على بائعه لأنه لا يجوز بيع الزرع في قول من يحجب ببيع الزرع إلا بعد أن يبيع (قال أبو محمد الربيع) وجواب الشافعي فيه على قول من يحجب ببيعته فاما هو فكان لا يرى بيعه في سبله الآن ثبت فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيبيع (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أدى عشر أرضه ثم حبس طعامها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة (قال الشافعي) ومن ملك شبة من هذه العروض عيرت أو هبة أو وصية أو أي وجوه الملك ملكها به إلا الشراء أو كان متر بصابر يديه البيع فالت عليه أحوال فلا زكاة عليه فيه لأنه ليس بعشري للتجارة (قال الشافعي) ومن اشترى من العروض شيئاً مما وصفت أو غيره مما لا تجب فيه

وان هلك زوجها
خرجت فاعتقت ثم بنت
ولا بأس أن توضع
المائدة في المسجد وغسل

اليد في الطشت ولا
بأس أن ينكح نفسه
وينكح غيره والمرأة
والعبد والمسافرون
يعتكمون حيث شاؤوا
لأنه لا جمعة عليهم

(كتاب الحج)

قال الشافعي قرض الله
تبارك وتعالى الحج على
كل حارب استطاع إليه
سبيلا بدلالة الكتاب
والسنة ومن حج مرة
واحدة في دهره فليس
عليه غيرها (قال الشافعي)
والاستطاعة وجهان
أحدهما أن يكون

(١) قوله آدمة بوزن
أفعلة جمع أديم
كرغيف وأرغفة وأهبة
كذلك جمع أهاب
كسوار وأسورة كنه
مصححه

الزكاة بعينه بذهب أو ورق أو عرض أو بائى وجوه الشراء الصحيح كان أحصى يوم ملكه ملكا صحيحا فإذا حال عليه الحول من يوم ملكه وهو عرض في يده للتجارة فعليه أن يقومه بالأغلب من نقد بلده ونائبه كانت أو دراهم ثم يخرج زكاته من المال الذى فوقه به (قال الشافعى) وهكذا ان باع عرضا منه بعرض اشتراه للتجارة قوم العرض الثانى بحوله يوم ملك العرض الاول للتجارة ثم أخرج الزكاة من قيمته وسواء غن فيها اشتراه منه أو غن عامة إلا أن يغن بالهبة واجهلا به لأنه بعينه لا اختلاف فيما يجب عليه الزكاة منه (قال الشافعى) وإذا اشترى العرض بنقد يجب فيه الزكاة أو عرض يجب في قيمته الزكاة حسب ما أقام المال في يده ويوم اشترى العرض كان المال أو العرض الذى اشترى به العرض للتجارة فأقام في يده ستة أشهر ثم اشترى به عرضا للتجارة فأقام في يده ستة أشهر فقد حال الحول على المالكين معا الذى كان أحدهما مقام الآخر وكانت الزكاة واجبة فيهما معا فيقوم العرض الذى في يده فيخرج منه زكاته (قال الشافعى) فإن كان في يده عرض لم يشتريه أو عرض اشتراه لغير تجارة ثم اشترى به عرضا للتجارة لم يجب ما أقام العرض الذى اشترى به العرض الآخر وحسب من يوم اشترى العرض الآخر فإذا حال الحول من يوم اشتراه من ذلك كان العرض الاول ليس مما يجب فيه الزكاة بحال (قال الشافعى) ولو اشترى عرضا للتجارة بنائبه أو بدراهم أو شيئا يجب فيه الصدقة من الماشية وكان أقام ما اشترى به ذلك العرض من يوم لم يقوم العرض حتى يحول الحول يوم أقامه العرض ثم رزكه بعد الحول (قال الشافعى) ولو أقام هذا العرض في يده ستة أشهر ثم باعه بدراهم أو دنائير فأقامت في يده ستة أشهر رزكه وكانت كدنائير أو دراهم أقامت في يده ستة أشهر لأنه لا يجب في العرض زكاة إلا بشرائه على نية التجارة فكان حكمه حكم الذهب والورق التى حال عليها الحول في يده (قال الشافعى) ولو كانت في يده مائة درهم ستة أشهر ثم اشترى بها عرضا فأقام في يده حتى يحول عليه حول من يوم ملكه المائتي درهم التى حوّلها فيه للتجارة عرضا أو باعه بعرض للتجارة لحال عليه الحول من يوم ملك المائتي درهم أو من يوم رزكى المائتي درهم فقومه بدراهم ثم رزكه ولا يقوم به دنائير إذا اشتراه بدراهم وإن كانت الدنائير الأغلب من نقد البلد وانما يقوم بالأغلب إذا اشتراه بعرض للتجارة (قال الشافعى) ولو اشترى بدراهم ثم باعه بدنائير قبل أن يحول الحول عليه من يوم ملك الدراهم التى صرفها فيه أو من يوم رزكه فعليه الزكاة من يوم ملك الدراهم التى اشتراها بها إذا كانت مما يجب فيه الزكاة وذلك أن الزكاة تجوز في العرض بعينه فبأى شيء بيع العرض ففيه الزكاة وقوم الدنائير التى باعها بدراهم ثم أخذ زكاة الدراهم ألا ترى أنه يباع بعرض فيقوم فتؤخذ منه الزكاة ويبقى عرضا فيقوم فتؤخذ منه الزكاة فإذا بيع بدنائير رزكت الدنائير بقيمة الدراهم (قال الربيع) ولعله قول آخر أن البائع إذا اشترى السلعة بدراهم فباعها بدنائير فالبيع جائز ولا يقوم به دراهم ولا يصح رزكه من قبل أن فى الدنائير باعها بتلك زكاة فقد رزكت الدراهم بدنائير فلا زكاة فيها وأصل قول الشافعى أنه لو باع بدراهم فحاله الحول اليوم بدنائير لم يكن عليه في الدنائير زكاة حتى يبتدئ لها حولا كاملا كالو باع بقرا أو غنما بابل فحاله الحول على ما باع اليوم استقبل حولا ما اشترى إذا كانت سائمة (قال الشافعى) ولو اشترى عرضا لا ينوب بشرائه التجارة لحال عليه الحول أو لم يحل ثم نوى به التجارة لم يكن عليه فيه زكاة بحال حتى يبيعه ويحول على أنه الحول لأنه إذا اشتراه لا يرده التجارة كان كاملا بغير شراء لا زكاة فيه (قال الشافعى) ولو اشترى عرضا يرده التجارة فلم يحل عليه حول من يوم اشتراه حتى نوى به أن يقتنيه ولا يقتنيه للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة كان أحب إلى لو رزكه وانما يبين أن عليه زكاته إذا اشتراه يرده التجارة ولم تنصرف نيته عن إرادته للتجارة فاما إذا انصرف نية عن إرادة التجارة فلا أعلم أن عليه فيه زكاة وهذا مخالف لما شئنا من إرادته فلا ينصرف عن السائمة حتى يعلفها (١) فأما القنية والتجارة فسواء لافرق بينهما إلا بالقنية المالك (قال الشافعى) ولو كان لا يملك الأقل من مائتي درهم أو عشرين مثقالا فاشترى بها عرضا للتجارة فباع العرض

مستطيعا بعينه واجدا من ماله ما يملكه الخ زاد وراحله لأنه قبل بأمر رسول الله ما لا استطاعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم زاد وراحله والوجه الآخر أن يكون معضوبا في يده لا يقدر أن يثبت على مركب بحال وهو قادر على من بطيعة إذا أمره أن يخرج عنه بطاعته أو من يستأجره فيكون هذا من زكاة فرض الحج كما قدره معروف من لسان العرب أن يقول الرجل أنا مستطيع لأن أبى دارى أو أخيط نوبى يعنى بالإجارة أو يعنى بطيعة وروى عن ابن

(١) قوله فأما القنية الخ كذا فى النسخ ولعل لفظ قنية هذا من زيادة النسخ فأنظر كتبه

مصححه

بصد مال عليه الحول أو عنده أو قبله بما يجب فيه الزكاة كي العرض من يوم ملك العرض لا يوم ملك الدراهم لانه لم يكن في الدراهم كذا لحوال عليها الحول وهي بحالها (قال الشافعي) ولو كانت النابذ أو الدراهم التي لا يكفها غيرها التي اشترى بها العرض أقامت في يده أشهر إلى بحسب مقامها في يده لانها كانت في يده لا يجب فيها الزكاة بحسب العرض حول من يوم ملكه وانما صدقنا العرض من يوم ملكه أن الزكاة وجبت فيه بنفسه بنسبة شرائه للتجارة اذا حال الحول من يوم ملكه وهو ما يجب فيه الزكاة (١) لاني كلوصفت من أن الزكاة سارت فيه نفسه ولا انظر فيه إلى قيمته في أول السنة ولا في وسطها لانه انما يجب فيه الزكاة لانه كانت قيمته يوم جعل الزكاة بما يجب فيه الزكاة وهو في هذا الخصال الذهب والفضة الا ترى انه لو اشترى عرضا بعشرين دينارا وكنت قيمته يوم يحول الحول أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة لان هذا بين أن الزكاة تحوزت فيه وفي فقه اذا بيع لأفيا اشتريه (قال الشافعي) وسواء فيها اشتراء التجارة كل ما عدا الاعيان التي فيها الزكاة بأنفسهم رقيق وغيرهم فلو اشترى رقيقا للتجارة فباعه عليهم الفطر وهم عنده زكي عنهم زكاة الفطر لانه كانوا مسلمين وزكاة التجارة يمولهم وان كانوا مشركين زكي عنهم زكاة التجارة وليست عليه فيهم زكاة الفطر (قال) وليس في شيء اشترى للتجارة زكاة الفطر غير الرقيق المسلمين وزكاة غير زكاة التجارة الا ترى ان زكاة الفطر على عدد الاحرار الذين ليسوا بعمال وانما هي ملوهم لان اسمهم الايمان (قال الشافعي) ولو اشترى دراهم بدنانيرا أو بعرض أو فنانير بدراهم أو بعرض يربدها للتجارة فلا زكاة فيها اشترى منها الا بعد ما يحول عليه الحول من يوم ملكه كانه ملك ما تدينوا أحد عشر شهرا ثم اشترى بها ما تدينوا أو أنفد حرم فلا زكاة في ذلك النابذ الا تحوزوا الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملككم الان الزكاة فيها انفسها (قال الشافعي) وهكذا اذا اشترى ساقية من ابل أو بقرا أو غنم بدنانيرا أو دراهم أو غنم أو ابل أو بقرا فلا زكاة فيها اشترى منها حتى يحول عليها الحول في يده من يوم ملكه اشتراءه عنه أو غيره مما فيه الزكاة (٢) ولا زكاة فيها اقام في يده ما اشتراءه ما شاء أن يقيم لان الزكاة فيه بنفسه لا يبيع للتجارة ولا غيرها (قال الشافعي) واذا اشترى الساقية للتجارة كاهل زكاة الساقية لا زكاة للتجارة واذا ملك الساقية عبرات أو جبة أو غيره كاهل يمولهم زكاة الساقية وهذا اختلاف التجارات (قال الشافعي) واذا اشترى بخلا أو رطل للتجارة زكاة في كل واحد من ذلك الخمر والزرع واذا اشترى أرضا يجرها من غير غنم أو كرم أو زرع غير حنطة (قال أبو يعقوب والربيع) وغير ما فيها الكز للتجارة كاهل زكاة التجارة لان هذا مما ليس فيه بنفسه زكاة وانما هي زكاة التجارة (قال الشافعي) ومن قاله لا زكاة في الحلي ولا في المشايبة غير الساقية فلا اشترى واحدا من هذين للتجارة فحبه الزكاة كما يكون في العروض التي لا تشرى للتجارة

(باب زكاة مال القراض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دفع الرجل إلى الرجل القرض فراضا اشترى به اسلحة فبشروا القرض وحال عليه الحول قبل أن يبيعها ففهم القول ان أحدهما أن السلعة ترك كلها لانها من ملك مالكها لا شيء فيها القراض حتى يسلم رأس المال الذي يقرضه المالك ويقامه الربح على ما شرطوا (قال الشافعي) وكذلك لو باعها بعد الحول أو قبل الحول فلم يفتسها المالك حتى حال الحول (قال) وان باعها قبل الحول وسلم الدين للمالك رأس ماله وانقسم الربح ثم حال الحول ففي رأس مال رب المال وربعه الزكاة ولا زكاة في حصص القارض لانه استجاب ما لا يملك عليه الحول (قال الشافعي) وكذلك لو دفع رأس مال دين إلى يده ولم يفتسها الربح حتى حال الحول صدق رأس مال رب المال وحصته من الربح ولم يصدق مال القارض وان كان شريكه لان ملكه حادث فيه ولم يجعل عليه حول من يوم ملكه (قال الشافعي) ولو استأجر المالك سنين لا يبيع زكي كل سنة على رب المال أبدا حتى يسلم الدين للمالك رأس ماله فاما ما لم يسلم الدين للمالك رأس ماله فهو من

عباس أن امرأة من ختم قالت يا رسول الله ان فريضة القمل الحج على عباده ادر كنت أبي شيئا كبسيرا لا يستطيع أن يستل على راحته فهل ترى أن أحج عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك فقال نعم كما لو كان على أبيه ثوبين فغسبته لفعه (قال الشافعي) لجعل النبي صلى الله عليه وسلم قضاءها الحج عنه كقضاءها الدين عنه فلا شيء أولي أن

- (١) قوله لاني كلوصفت كذا في النسخ وأصل في الكلام سقطا من النسخ والوجه والله أعلم لاني القدر لما وصفت الحج فالنظر كنهه معصيه
- (٢) قوله ولا زكاة فيها أقام الحج كذا في النسخ والنظر كنهه معصيه

ملاك رب المال في هذا القول لا يختلف (قال الشافعي) وان كان رب المال حراما مسلما أو عبدا ما ذنوبه
في التجارة والعامل نصرانيا أو مكاتبها كذا يتركى ما لم يأخذ رب المال رأس ماله وإذا أخذ رأس ماله تركى
جميع ماله ولم يترك مال النصراني ولا المكاتب منه وهو أشبه القولين والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والقول
الثاني إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم فراضا فاشترى بها سلعة تسوى أفعال الحول على السلعة
في يدي المقارض قبل بيعها فموت فاذا بلغت ألفين أذيت الزكاة على ألف ونحوها لانه حصه رب المال
ووقفه زكاة خمسة مائة فان حال عليه الحول فان كان بلغت الألفين زكيت الألفان لانه قد سال على الخمسة مائة
الحول من يوم صار المقارض فان نقصت السلعة فقلنا في على رب المال ولا المقارض يتراجعان به من
الزكاة وان زادت حتى تبلغ في عام مقبل فمن ثلاثة آلاف درهم زكيت ثلاثة آلاف كما وصفت ولو لم يكن
الفضل قيم الامانة درهم لم المقارض نصفها وحال عليه الحول من يوم صار المقارض فيها فضل زكيت لان
المقارض خلط بها فان نقصت السلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكيت ألفا ولا تعدو الزكاة الأولى أن
تكون عنهما معافا لو كانا خلطين في مال أخذنا الزكاة منهما معا أو عن رب المال وهذا اذا كان المقارض
حراما مسلما أو عبدا أذن له سيد في القراض فكان ماله مال سيده فان كان المقارض من لاز كات عليه كان
كان نصرانيا أو مسئلة بماله زكيت حصه المقارض المسلم ولم يترك حصه المقارض النصراني بحال لان
نعماءه لو سلم كان له (قال الشافعي) وهكذا لو كان المقارض مكاتب في القول الاول اذا كان رأس المال
لمسلم ولا تركى حصه العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر لانه لاز كات عليه ما في أموالهما (قال
الشافعي) ولو كانت المسئلة بماله ورب المال نصراني والعامل في المال مسلم فاشترى سلعة بالف فحال عليها
حول وهي من ألفين فلا زكاة فيها وان حال عليها أحوال لانها مال نصراني الآن يدفع العامل إلى النصراني
رأس ماله فيكون ما فضل بينه وبين النصراني فيزكى نصيب العامل المسلم منه اذا حال عليها حول ولا يتركى
نصيب النصراني في القول الاول وأما القول الثاني فانه يخصى ذلك ولا يكون عليه فيه زكاة فاذا حال حول
فان سلمه فضلها أدى زكاة كما يؤدي زكاة ما مر عليه من السنين منذ كان في المال الفضل (قال) وإذا
كان الشريك في المال بين المسلم والكافر صدق المسلم ماله صدقة المنقولة لا صدقة الثابتة ولا الخلط
في الماشية والناسخ وغير ذلك لانه انما يجمع في الصدقة ما فيه صدقة فاما ان يجمع في الصدقة ما لا زكاة
فيه فلا يجوز

(باب الدين مع المسلمة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان
كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم في الدين منها الزكاة (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث عثمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون انما أمر بقضاء الدين قبل حلول
الصدقة في المال في قوله هذا شهر زكاةكم يجوز أن يقول هذا الشهر الذي اذا مضى حلت زكاةكم كما
يقال شهر ذي الحجة وانما الحجة بعد مضى أيام منه (قال الشافعي) فاذا كانت لرجل مائة درهم وعليه
دين مائة درهم فمضى من المائتين شيئا قبل حلول المائتين أو استعدي عليه السلطان قبل محل حول
المائتين ففضاها فلا زكاة عليه لان الحول حال وليست مائتين (قال) وان لم يقض عليه بالمائتين الا بعد
حولها فعليه أن يخرج منها خمسة دراهم ثم يقضى عليه السلطان بما بقي منها (قال الشافعي) وهكذا لو
استعدي عليه السلطان قبل الحول فوقف ماله ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن
يخرج زكاة ما ثم يدفع إلى غرمائه ما بقي (قال الشافعي) ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول ثم حال
الحول قبل أن يقضه الغرماء لم يكن عليه فيه زكاة لان المال صار للغرماء ودونه قبل الحول وفيه قول ثان أن

يجمع بينه مما جمع
النبي صلى الله عليه وسلم
بينه وروى عن عطية
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه سمع رجلا
يقول لبيك عن شربة
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم ان كنت حجت
فلبت عنه والا فاجيب
وروى عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه أنه
قال لشئخ كبير لم يجمع
شئ فجهز رجلا يجمع
عنه

باب الاستطاعة بالغير

(قال الشافعي) وإذا
استطاع الرجل فامكنه
مسير الناس من بلده
فقلل زكاة الحج فان مات
قضى عنه وان لم يمكنه

عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يحبس هذا المال وإن يقضى الغرماء من غيره (قال الشافعي) وإذا أوجب الله عز وجل عليه الزكاة في ماله فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعلها له فلا يجوز عندي والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فيعطى الذي استحقه ويقضى دينه من شيء إن بقي له (قال الشافعي) وهكذا في الذهب والورق والزرع والثرثرة والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها بحال لأن كلاما قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في كله إذا بلغ ما وصف صلى الله عليه وسلم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا في صدقة الأبل التي صدقتها منها والتي فيها الغنم وغيرها كالمرتهن بالشيء فيكون لصاحب الرهن مافيه ولغرماء صاحب المال مافضل عنه وفي أكثر من حال المرتهن وما وجب في مال فيه الصدقة من اجارة أجير وغيرها أعطى قبل الحول (قال الشافعي) ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بعينها فهي ملك للاستأجر فإن قبضها قبل الحول فهي له ولا زكاة على الرجل في ماشيته إلا أن يكون ما يجب فيه الصدقة بعد شاة الأجير وإن لم يقبض الأجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة على الشاة حصتها من الصدقة لأنه خليط بالشاة (قال الشافعي) وهكذا في الرجل يستأجر بئر نخلة بعينها أو نخلات لا يختلف إذا لم يقبض الاجارة (قال الشافعي) فإن استأجر بئر من الزرع قائم بعينه لم تجز الاجارة له لأنه مجهول فلا يجوز بيعه إلا أن يكون مضى خبر لازم يجوز بيعه فتجوز الاجارة عليه ويكون كالشاة بعينها وتغر الخلة والنخلات باعيا منهن (قال الشافعي) وإن كان استأجره بشاة بصفة أو تمر بصفة أو باع غنما فعليه الصدقة في غنمه وتمر وزرعه ويؤخذ بان يؤدي إلى الأجير والمشتري منه الصفة التي وجبت له من ماله الذي أخذت منه الزكاة أو غيره (قال الشافعي) وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه أو لم يكن له شيء غير المال الذي وجبت فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت لرجل مائتة درهم فعليه غرامؤه فقال قد حال عليها الحول وقال الغرماء لم يحل عليها الحول فالتقول قوله ويخرج منها الزكاة ويدفع ما بقي منها إلى غرمائه إذا كان لهم عليه مثل ما بقي منها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت له أكثر من مائتي درهم فقال قد حال عليها أحوال ولم يخرج منها الزكاة فكتبه غرمائه كان القول قوله ويخرج منها الزكاة الأحوال ثم يأخذ غرماء ما بقي منها بعد الزكاة أبداً وأولى بهامن مال الغرماء لأنها أولى بهامن ملكها (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلاً ألف درهم بالف درهم وألف درهم وألف درهم عاقلة دينار فسواء وإذا حال الحول على الدرهم المرهونة قبل أن يحل دين المرتهن أو بعد فسواء ويخرج منها الزكاة قبل دين المرتهن (قال الشافعي) وهكذا كل ما يرهن وجبت فيه الزكاة

(باب زكاة الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الدين لرجل غائباً عنه فهو كالتكون الغائبة عنه والوديعة وفي كل زكاة (قال) وإذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحول لم يجز أن يجعل زكاة ماله إلا في حول لأن المال لا يعدو أن يكون فيه زكاة ولا يكون إلا كما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً يكون فيه زكاة فيكون كالمال المستفاد (قال الشافعي) وإذا كان لرجل على رجل دين لرجل عليه حول ورب المال يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وملائته وأنه لا يجده ولا يضطره إلى عدوى فعليه أن يأخذه منه أو زكاته كما يكون ذلك عليه في الوديعة هكذا وإن كان رب المال غائباً أو ماضراً لا يقدر على أخذه منه إلا بخوف أو بفلس له أن استعدي عليه وكان الذي عليه الدين غائباً حسب ما احتبس عنده حتى يمكنه أن يقبضه فإذا قبضه أدى زكاته لما مر عليه من السنين لا يسعه غير ذلك وهكذا الماشية تكون للرجل غائباً لا يقدر عليها بنفسه ولا يقدر عليها وهكذا الوديعة والمال يدفعه فنسي موضعه لا يختلف في شيء (قال الشافعي) وإن كان المال الغائب عنه في تجارة يقدر وكيله على قبضه حيث هو قوم حيث هو وأديت زكاته ولا يسعه

لبعدد ما روي وتوالمحج
منه ولم يقبض حتى
يمكنه من قبيل لم يلزمه
وان كان عام جديب أو
عطش ولم يقدر على مالا
بذله منه أو كان خوف
عدو أشبه أن يكون غير
واجد للسبيل لم يلزمه ولم
يبن على أن أوجب عليه
ركوب البحر المحج إذا تقدر
عليه ورهه من عطاء
وملوس أنهم ما لا الحجة
لواجبة من رأس المال
وهو القياس (قال
الشافعي) فليست أجرة عنه
في الحج والعمرة بالحل
ما يؤجر من ماله ولا
يبيع عنه الأمن قد أدى
الفرض مرة فله أن يكره
سج فله عنه ولا أجر له

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا ينادي عن فلان فقال له ان كنت جئت قلبت عنه والافاجع عن نفسك وعن ابن عباس أنه سمع رجلا يقول لبيك عن شجرة فقال ويحك ومن شجرة فاجبه فقال اجع عن نفسك ثم سمع عن شجرة (قال) وكذلك لو أحرمت طمرا وعليه سمع كان فرضه أو عورة كانت فرضه

(باب بيان وقت فرض الحج ومسكونه على القرائن)

(قال الشافعي) أرئت فرضية الحج بعد

(١) قوله من الملتقط

كذلك النسخ ولعله من

تحريف النسخ ووجهه

من صاحبها التماس

كتبه معجمه

(٢) قوله وكل ما قبض

المرءة فكذلك تكرير

مع ما سبق فربما كتب

معجمه

(٣) قوله في الترجمة

بدفع زكاته أي يرد

دفعها ويحبها ذلك

كتبه معجمه

الذلك وهكذا المال المدفون والدين وكل ذلك لا يسعه إلا تاديه زكاته بحوله وامكانه فان ذلك قبل ان يصل اليه وبعد الحول وقد أمكنه فزكاته عليه دين وهكذا كل مال له يعرف موضعه ولا يدفع عنه فكما قلت يزكاه فلا يلزمه زكاته قبل قبضه حتى يقبضه فهذه المال قبل ان يقبضه فلا ضمان عليه فيما مضى من زكاته لان العين التي فيها الزكاة هلكت قبل قبضه ان يؤدبها (قال الشافعي) فان غصب مالا فاقام في يدي الغاصب زمانا لا يقدر عليه ثم أخذه أو غرقه مال فاقام في البر زمانا ثم قدر عليه أو دفن مالا فاضل موضعه فلم يدبر ابن حزم فلو عليه فلا يجوز فيه الا واحد من قولين ان لا يكون عليه زكاته لما مضى ولا اذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه لانه كان مغلوبا عليه بلا طاعة منه كطاعة في السلف والعراق والدين أو يكون فيه الزكاة ان سلم لان ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين (قال الربيع) القول الآخر اصح القولين عندي لان من غصب ماله أو غرق لم يزل ملكه عنه وهو قول الشافعي (قال الشافعي) وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضمون أو أمته لم يجد ماله ولا يبيته عليه أوله بينة غالبة لم يقدر على أخذه منه بأي وجهه ما كان الاخذ (قال الربيع) فاذا أخذ زكاته لما مضى عليه من السنين وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) فان ذلك منه مال فالتقطه منه رجل أو لم يدركه قط أو لم يلتقطه فقد يجوز ان يكون مثل هذا ويجوز ان لا يكون عليه زكاة بحال لان الملتقط يملكه بعد سنة على ان يؤديه اليه ان جاءه ويخالف الباب فيه بهذا المعنى (قال الشافعي) وكل ما قبض من الدين الذي قبض عليه زكاة زكاد اذا كان في مثله زكاة لما مضى ثم قبضه من شيا كذلك (قال الشافعي) واذا عرف الرجل القطعة سنة ثم ملكها حال عليها أحوال ولم يزكها ثم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها وليس هذا كصداق المرأة لان هذا لم يكن لها مال الكاظم حتى جاء صاحبها وان أدى عنها زكاته من ائتمارها صاحبها (قال الشافعي) والقول ان لا زكاة على صاحبها الذي ائتمارها أو ان عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وصفت ان تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملتقط بعد السنة لانه أصبح لها كلها بلا رمتا (١) من الملتقط أو يكون عليه فيها الزكاة لانها ماله (٢) وكل ما قبض من الدين الذي قبض عليه زكاة زكاد اذا كان في مثله زكاة لما مضى فكذلك قبض منه شيئا كذلك وان قبض منه مالا زكاة في مثله فكان له مال أخاه اليه ولا حجب له الا قبض ما يجب فيه الزكاة معه أدى زكاته لما مضى عليه من السنين

(باب الذي (٣) يدفع زكاته فذلك قبل ان يدفعها الى أهلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخرج رجل زكاته ماله قبل ان يحل فهلكت قبل ان يدفعها الى أهلها لم تجز عنه وان حلت زكاته ماله زكاه ماله يديه من ماله ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا كله وضاع في هذا زوجه وثمرة ان كالتب (قال الشافعي) وان أخرجها بعد ما حلت فهلكت قبل ان يدفعها الى أهلها فان كان لم يطرط والفرق بين أن يقبضه بعد حوله او دفعها الى أهلها أو ان ياتيها ثم يحسب عليه ما هلك ولم تجز عنه من الصدقة لان من لم يبرأ منه الا بدفعه الى من يستوجب عليه (قال الشافعي) ويرجع الى ما بقي من ماله فان كان فيما بقي منه زكاة زكاه وان لم يكن فيما بقي منه زكاة لم يزكاه كان حل عليه لصنفه ياتي في عشرين ديناراً فأخرج النصف فذلك قبل ان يدفعه الى أهلها فبقيت تسعة عشر ونصف فلا زكاة عليه فيها وان كانت له احدى وعشرون ديناراً ونصف فأراد ان يزكها فخرج عشرين ديناراً ونصف وعن الباقي عن العشرين ربع عشر الباقي لان ما زاد من الدين والبراهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة ففيه الصدقة بحسبه فان هلك الزكاة فبقي عشرين ديناراً أو أكثر فبقي ربع عشره (قال الشافعي) وهذا هكذا ما أنشئت الارض والنجارة وغير ذلك من الصدقة والحاشية الا ان الحاشية تخالف هذا الى انها بعد دواها معطو عيايين العديدين فان حال عليه حول وهو في سفر لم يجد من يستحق

السهمان أو هو في مصر فطلب فلم يحضر في ساعته تلك من يستحق السهمان أو حين أو حين بينه وبين ماله
فكل هذا عذر لا يكون به مفترطاً وما هلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كالأحساب ما هلك
قبل الحول وإن كان يمكنه إذا حوسب من يثق به فلم يأمره بذلك أو وجد أهل السهمان فأخذه ذلك للبدل أو كثيراً
وهو يمكنه فلم يعطهم بوجود المال وأهل السهمان فهو مفترط وما هلك من ماله فالزكاة لازمة له فيما بقي في
يديه منه كأن كانته عشرون ديناراً فامكنه أن يؤدي زكاتها فأخبرها فهلكت العشرون فعليه نصف
دينار يؤديه متى وجده ولو كان له مال يمكنه أن يؤدي زكاته فلم يفعل فوجب عليه الزكاة سنين ثم هلك أدى
زكاته لمافترط فيه وإن كانت له مائة شاة فأقامت في يده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء
زكاتها فلم يؤديها أدى زكاتها الثلاث سنين وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاتها حتى هلكت فلا زكاة
عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فرط في أداء الزكاة فيهما

(باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل خمس من الإبل غلال عليها أحوال وهي في يده لم يؤدي
زكاتها فاعطيه فيها زكاة عام واحد لأن الزكاة في أعيانها وإن خرجت منها شاة في السنة فلم يبق له خمس يجب
فيهن الزكاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الإبل أقامت عنده أحوال أداء زكاتها
في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام لأنه إنما يخرج الزكاة من غيرها عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وكذلك إن كانت له أربعون شاة أو ثلاثون من البقر أو عشرون ديناراً أو مائتاً درهم خرج زكاتها عام
واحد لأن زكاتها خارجة من ملكه مضمونة في يده لأهلها ضمان ما غصب (قال الشافعي) ولو كانت إبله
ستأخّل عليها ثلاثة أحوال وبغير من يابسوي شاتين فأكثر أدى زكاتها الثلاثة أحوال لأن بغير من يابسوا إذا
ذهب شاتين أو أكثر كانت عنده خمس من الإبل فيها زكاة (قال الشافعي) ولو كانت عنده اثنتان
وأربعون شاة أو واحد وعشرون ديناراً غالت عليه ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شياه لأن شاتين
يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة الدينارين ديناراً ونصفاً وحصه الزيادة لأن الزكاة تذهب
ويبقى في يده ما فيه زكاة وهكذا لو كانت له أربعون شاة أول سنة ثم زادت شاة غالت عليها سنة ثانية وهي
أحدى وأربعون ثم زادت شاة في السنة الثالثة غالت عليها سنة وهي اثنتان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث
شياه لأن السنة لم تغل الأور بها غلت فيها أربعين شاة (قال الشافعي) فعلى هذا هذا الباب كله فيه الزكاة
(قال الشافعي) ولو كانت له أربعون شاة غال عليها أحوال ولم تزد فأجب إلى أن يؤدي زكاتها لما مضى
عليها من السنين ولا يبين لي أن تجبره إذا لم يكن له إلا الأربعون شاة غالت عليها ثلاثة أحوال أن يؤدي ثلاث
شياه (قال الربيع) وفي الإبل إذا كانت عنده خمس من الإبل غال عليها أحوال كانت عليه في كل
حول شاة لأن الزكاة ليست من عينها إنما تخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في عينها الزكاة

(باب البيع في المال الذي فيه الزكاة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو باع رجل رجلاً مائتي درهم بخرقة سبعة دنانير بيعاً فاسداً فأقامت
في يد المشتري شهر ثم حال عليها الحول من يوم ملكها البائع فقيم الزكاة من مال البائع وهي مردودة عليه
لأنه لم يخرج من ملكه بالبيع الفاسد وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة فبيع بيعاً فاسداً من ماله
أو غير ذلك على أصل ملك المالك الأول لأنه لم يخرج من ملكه ولو كان البائع باعها بيعاً صحيحاً على أنه
بالتجارة فلا وقيضها المشتري أو لم يقبضها غال عليها حول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة لأنه لم يتم
خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول ولم يشتر بها رد هالكه نقص الذي دخل عليها بالزكاة وكذلك

المهجرة وأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر على الحج وتختلف
صلى الله عليه وسلم
بالمدينة بعد منصرفه
من تبوك لا يحج بأولا
مشغولاً بنبي وتختلف
أكثر المسلمين قادرين
على الحج وأزواج رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولو كان كن زلة الصلاة
حتى يخرج وقتها ما تركه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الفرض ولا تركه
المختلفون عنه ولم يحج
صلى الله عليه وسلم بعد
فرض الحج إلا بهجة
الاسلام وهي هجة
الوداع وروى عن جابر
ابن عبد الله أن النبي

فحسبنا البيع بينهما لأن الزكاة وجبت فيها فلا يجوز أن يقطع فيمنع الزكاة وهي حق لأهلها ولا أن تؤخذ بحالها تلك وليست الحال التي أخذها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يثبت للمشتري على البائع ثمرة في نخله وقد شرط قطعها ولا يكون في هذا البيع الا فسخه ولورضى البائع بتركها حتى تجدد في نخله ورضى المشتريان لم يرجع على البائع بالعشر لأنه قد أقبضهما جميع ما باعهما من الثمرة ولا عشر فيه وعليه ما أن تركه بما وجب من العشر (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فتركها المشتريان حتى بدوا صلاحها فرضى البائع بتركها ولم يرضه المشتريان كان فيها قولان أحدهما أن يجبر على تركها ولا يفسخ البيع بما وجب فيها من الصدقة والثاني أن يفسخ البيع لأنهما شرطا القطع ثم صارت لا يجوز قطعها بما استحق من الصدقة فيها (قال الشافعي) ولورضى أحد المشتريين إقرارها والبائع ولم يرضه الآخر جبر في القول الأول على إقرارها وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرض ويقر نصيب الذي رضى وكان كرجل اشترى نصف الثمرة وإذا رضى إقرارها ثم أراد قطعها قبل الجداء لم يكن له قطعها كلها ولا فسخ البيع إذا ترك رده مرة لم يكن له رده بعدها وكل هذا إذا باع الثمرة مشاعا قبل أن يبدو صلاحها (قال الشافعي) فإن كان للرجل حائط في ثمره خمسة أوسق فباع رجلا منه فخلات باعيا منهن وأخر فخلات باعيا منهن بعد ما يبدو صلاحه ففيه العشر والبيع مفسوخ إلا أن يبيع من كل واحد منهما تسعة أعشاره وإن كان هذا البيع قبل أن يبدو صلاح الثمرة على أن يقطعها فأنقطع ما منها شيئا وتركها شيئا حتى يبدو صلاحه فإن كان فيما بقي خمسة أوسق ففيه الصدقة والبيع فيه كما وصفت في المسئلة قبله فإن لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أوسق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بأن يقطعها الآن بتطوع البائع بتركها لهما وإن قطعها الثمرة بعد ما يبدو صلاحها فقال لا يمكن فيها خمسة أوسق فالقول قولهما مع أيهما ولا يفسخ البيع في هذا الحال فإن قامت بينة على شيء أخذ بالينة وإن لم تقم بينة قبل قول رب المال فباطل حرج عن نفسه به الصدقة أو بعضها إذا لم تقم عليه بينة بخلاف ما قال (قال الشافعي) وإذا قامت بينة بأمر يطرح عنه الصدقة أو بعضها وأقر بما ثبت عليه الصدقة أو يزيدا أخذت بقوله لاني انما أقبل بينته إذا كانت كما ادعى فيما يدفع به عن نفسه فإذا أنكرتها قبلت قوله في الزيادة على نفسه وكان أثبت عليه من بينته (قال الشافعي) وإذا كان للرجل الحائط لم يمنع قطع ثمره من حين تطلع إلى أن يرى فيه الحجرة فإذا رويت فيه الحجرة منع قطعه حتى يخرص فإن قطعه قبل يخرص بعد ما يرى فيه الحجرة فالقول قوله فيما قطع منه وإن أتى عليه كله مع يمينه الآن يعلم غير قوله بينة أهل مصره فيؤخذ ذلك منه بالينة (قال الشافعي) وإذا أخذت بينته أو قوله أخذ بتمرو وسط سوى غرائطه حتى يستوفي منه عشرة ولا يؤخذ منه ثمنه (قال الشافعي) فهذا إن خرص عليه ثم استهلكه أخذ بتمر مثل وسط ثمره

(باب ميراث القوم المال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ورث القوم الحائط فلم يفتسموا وكانت في ثمره كله خمسة أوسق فعلمهم الصدقة لأنهم خلطوا بصدقة الواحد (قال الشافعي) فإن اقتصموا الحائط مئرا قسما يصح فكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفرة أو حجرة فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أوسق وعلى من كان في نصيبه خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) فإن اقتصموا بعد ما يرى فيه صفرة أو حجرة صدق كله صدقة الواحد إذا كانت في جميعه خمسة أوسق أخذت منه الصدقة لأن أول محل الصدقة أن يرى الحجرة والصفرة في الحائط خرص الحائط أولم يخرص (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف جمع صدقة الفضل والغنم للذين يخرصان أولا وآخرا دون الماشية والورق والذهب وانما أول ما يحب فيه الصدقة عندك وآخره الحول دون المصدق قبله إن شاء الله تعالى لما خرصت الثمار من الاعناب والتخل لرسول الله صلى الله

جامعه لا بالحج في رمضان
ما كنت قائل له قال
أقول له اجعلها عمرة
وعن عكرمة قال لا
ينبغي لأحد أن يحرم
الحج الا في أشهر الحج
من أجل قول الله جل
وعز الج أنهم معلومات
(قال) فلا يجوز لأحد أن
يحج قبل أشهر الحج فإن
فعل فإنها تكون عمرة
كرجل دخل في صلاة
قبل وقتها فتكون نافلة
(قال) ووقت العمرة متى
شاء ومن قال لا يعتبر
الاحرة في السنة خالف
سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لأنه أعمر
عائشة في شهر واحد
من سنة واحدة مرتين

وخالف فصل عائشة
نفسها وعلى رضى الله
عنه وابن عمر وأبى
رجهم الله

(باب بيان أن العمرة
واجبة كالْحَجِّ)

(قال الشافعي) قال الله
جل ذكره وأتموا الحج
والعمرة لله ففرق القرآن
به وأشبه بظاهر القرآن
أن تكون العمرة واجبة
واعتمر النبي صلى الله
عليه وسلم قبل الحج ومع
ذلك قول ابن عباس والذي
نفسى بيده أنها تقربيتها
في كتاب الله وأتموا الحج
والعمرة لله وعن عطاء
قال ليس أحد من خلق
الله الا وعليه حجة وعمرة
واجبتان (قال) وقال

(١) قوله خزرات جمع
خزرة كسجدة وسجدة
وخزرة المال خياره يقال
هذا خزرة نفسى أى
خير ما عندى وقوله
نكبوا عن الطعام أى
اعدوا عن الاكولة وذات
الدرو ونحوهما وارتكوا
لاهلها كذا في كتب
اللغة كتبه معصمه

عليه وسلم حين طابت علماته لا يفرصها ولا زكاته فيها ولما بلغها قرأوا بياها لما أن آخر ما نصب فيه
الصدقة منها أن تصير قرا أو يباع على الأمر المتقدم فإن قال ما يشبه هذا قيل الحج له أول وآخران فأول آخره
رى الجرات والخلق وآخر آخره زياره البيت بعد الجرة والخلق وليس هكذا العمرة ولا الصوم ولا الصلاة
كلها أول وآخر واحد وكل كائن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو انقسموا ولم يرق فيه
صفر ولا حرة ثم لم يقرعوا عليه حتى يعلم حتى كل واحد منهم أو لم يقرعوا حتى يعلم كل واحد منهم حقه حتى
يرى فيه صفرة أو حرة كانت فيه صدقة الواحد لان القسم لم يتم الا بعد وجوب الصدقة فيه (قال الشافعي)
والقول قول أرباب المال في أنهم اقتسموا قبل أن يرى فيه صفرة أو حرة لأن تقويم فيه بينة بغير ذلك (قال
الشافعي) فإن كان المائط خمسة أو سق فاقسمه أثلاث فقال أحدهما القسمته قبل أن ترى فيه حرة أو
صفرة وقال الآخر بعد ما رويت فيه أخذت الصدقة من نصيب الذي أقر أنها القسماء بعد ما حلت فيه
الصدقة بقدر ما يلزمه ولم تؤخذ من نصيب الذي لم يقر (قال الشافعي) ولو انقسموا لثمة دون الأرض والخل
قبل أن يبدوا صلاحها كان القسم فاسدا وكأنه في الملك الأول (قال) ولو انقسموا بعد ما يبدوا صلاحها
كانت فسه الزكاة كما يكون على الواحد في المائتين معا (قال الشافعي) وإذا ورث الرجل مائطاً فمات أو أقر
حائطه ولم يكن بالميراث أخذت الصدقة من ثمر الحائط وكذلك لو ورث ماشية أو ذهباً أو ورقاً فلم يعلم أو علم فصال
عليه الحول أخذت صدقتها لانها في ملكه وقد حال عليها حول وكذلك ما ملك بلاعله (قال الشافعي) وإذا
كان لرجل مال تعجب فيه الزكاة فارتد عن الاسلام وهرب أو جبن أو عته أو جبن يستتاب أو يقتل فعلى
الحول على ماله من يوم ملكه فيها قولان أحدهما أن فيها الزكاة لان ماله لا يبعد وأن يموت على رده فيكون
للمسلمين وما كان لهم ففقه الزكاة أو يرجع الى الاسلام فيكون له فلا تسقط الردة عنه شيأ وجب عليه والقول
الثاني أن لا يؤخذ منها زكاة حتى ينظر فإن أسلم فملك ماله وأخذت زكاة له لم يكن سقط عنه الفرض وإن
لم يؤجر عليها وإن قتل على رده لم يكن في المال زكاة لانه مال مشترك مغنوم فإذا صار لثمة من ثمة فهو
كالفائتة ويستقبل به حوله ثم يركب ولو أقام في رده زماناً كان كما وصفت ان يرجع الى الاسلام أخذت
منه صدقة ماله وليس كالذي الممنوع المال بالجزية ولا بالهبة ولا بالشرية غير الذي الذي لم تعجب في ماله
زكاة قط ألا ترى أنا أمره بالاسلام فان امتنع قتلناه وأنا نعتكم عليه في حقوق الناس بان نلزمه فان
قال فهو لا يؤجر على الزكاة قيل ولا يؤجر عليها ولا غيرهما من حقوق الناس التي نلزمه ويحيط أجمعها فيما
أدى منها قبل أن يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب ترك التعدي على الناس في الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم
ابن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت مر على عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بفنم من
الصدقة فرأى فيها شاة فإذ ذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه
أهلها وهم طائعون لا تقتنوا الناس لا تأخذوا (١) خزرات المسلمين نكبوا عن الطعام (قال الشافعي)
وجه الله تعالى توهمهم أن أهلها لم يتطوعوا بها ولم يرع عليهم في الصدقات ذات در فقال هذا ولو علم أن
المصدق جبر أهلها على أخذها لردّها عليهم إن شاء الله تعالى وكان شبيهاً أن يعاقب المصدق ولم أن يأمر أن
تؤخذ بطيب أنفس أهلها (قال الشافعي) وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما نزلت به إلى
الذين مصدقاً ما لك وكرائم أموالهم وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ خيال المال في الصدقة وإن أخذت
على الواحدة وأن يجعله من ضمان المصدق لانه تعدي بأخذ حتى رده على أهله وإن ظلت ضمنه المصدق
وأخذ من أهله ما عليهم إلا أن يرضوا بان يرد عليهم فضل ما بين القيتين فيردوها المصدق وينضم ما أخذوها

غيره من (١) مكينا وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في قرآن العمرة مع
الحج هديا ولو كانت
نافلة أشبه أن لا تقرر
مع الحج وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
دخلت العمرة في الحج
اليوم القيامة وروى
أن في الكتاب الذي
كتبه رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعمره وبن
حزم أن العمرة هي الحج
الاصغر

﴿ باب القرآن وغير
ذلك ﴾

(قال الشافعي) ويجزئه

(١) قوله في الهامش
مكينا كذا في المختصر
ومثله في أصل الام وهو
جمع مكى نسبة الى مكة
أضيف الى ضمير كتبه
معجمه

(٢) حبان بفخ أوله
وتشديد الموحدة كذا في
الخلاصة كتبه معجمه
(٣) في نسخة المسند
زيادة أبي صالح السمان
بين عبد الله بن دينار
وأبي هريرة فخر السند
كتبه معجمه

(٤) التواضع بالضم صباح
الغنم فأبحث تناج من
باب نفع كتبه معجمه

هو فوق ذلك لمن قسم له من أهل السهمان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن يحيى بن (٢) حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الانصاري كان
يأتيهم مصدقا فيقول رب المال أخرج الى صدقة مالك فلا يقود اليه شاة فيها وفاء من حصه لا قبلها (قال
الشافعي) وسواء أخذها المصدق وليس فيها تعد أو قاده اليه الرب المال وهي واجبة وإن قال المصدق رب
المال أخرج زكاة مالك فأخرج أكثر مما عليه فإن طاب به نفسا بعد عله أخذه منه والآخر منه ما عليه
ولا يسعه أخذه الا حتى يغله أن ما أعطاه أكثر مما عليه

﴿ باب غلول الصدقة ﴾

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الصدقات وكان حبسها حراما ثم أكد تحريم
حبسها فقال عز وجل ولا تحسبن الذين يخفون عما آتاهم الله من فضله هو خير الهيم بل هو شر لهم الآية
وقال تبارك وتعالى والذين يكذبون الذهب والفضة الى قوله ما كنتم تكذبون (قال الشافعي) وسبيل الله
والله أعلم ما فرض من الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا
جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين سمعا أبا وائل يخبر عن عبد الله بن مسعود يقول سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ما من رجل لا يؤدى زكاة ماله الا دخل له يوم القيامة بهجاء أقرع بقرته وهو يتبعه حتى
يطوقه في عنقه ثم قرأ علينا سيطوفون ما يلخلخوا به يوم القيامة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسئل عن الكنز فقال هو المال الذي
لا تؤدى منه الزكاة (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عمر ان شاء الله تعالى لانهم انما عذبوا على منع الحق
فأما على دفن أموالهم وحبسها فذلك غير محرم عليهم وكذلك احرارها والدفن ضرب من الاحراز ولولا
إباحة حبسها ما وجبت فيها الزكاة في حول لانهم لا يحب حتى خمس حولاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار (٣) عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان له مال لم يؤد زكاة
مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطلب حتى يكتنه يقول أنا كنزك أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عبادة
ابن الصامت على صدقة فقال أتق الله يا أبا الوليد لا تأتي يوم القيامة ببغير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها
خوار أو شاة لها (٤) تواضع فقال يا رسول الله وإن ذاك لكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني والذي
نفسى بيده الامن رحم الله تعالى قتال والذي بعثك بالحق لا أرى نبي اثنين أبدا

﴿ باب ما يحل للناس أن يسطروا من أموالهم ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ولا تيموا الخبيث منه تنذون الآية (قال الشافعي)
يعني والله أعلم تأخذونه لانفسكم عن لكم عليه حتى فلا تنفقوا اما لا تأخذون لانفسكم يعني لا تعطوا
مما خبث عليكم والله أعلم وعندكم طيب (قال الشافعي) حرام على من عليه صدقة أن يعطي الصدقة
من شرها وحرام على من له ثمر أن يعطي العشر من شره ومن له الحناسة أن يعطي العشر من شرها ومن
له ذهب أن يعطي زكاته من شرها ومن له ابل أن يعطي الزكاة من شرها اذا ولى إعطاءها أهلها وعلى
السلطان أن يأخذ ذلك منه وحرام عليه ان غابت أعينها عن السلطان فتقبل قوله أن يعطيه من شرها
ويقول ماله كله هكذا قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن
جرير بن عبد الله الجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا تأكل المصدق فلا يفارقكم الا عن رضا
(قال الشافعي) يعني والله أعلم أن يوفوه طائعين ولا يلووه لأن داود من أموالهم ما ليس عليهم فيها أنا مرهم

باب الهدية للوالي بسبب الولاية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي جند الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له (١) ابن اللثبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي إلى فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال العامل نبهته على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلى فهل جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهم له أم لا فوالذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئاً إلا جاءه يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بغيره رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة (٢) ترفع يديه حتى رأينا عفرة لإبطيه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جند الساعدي قال بصري عني وسمعت أذني رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأولاز يدين فابت يعني مثله (قال الشافعي) فيجتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن اللثبية تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحتمل أن الهدية لأهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لأهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الأموال مما ليس عليهم لأهل الصدقات لا لوالي الصدقات (قال الشافعي) وإذا أهدي واحد من القوم للوالي هدية فإن كانت لشيء ينال به منه حقاً وباطلاً (٣) أو لشيء ينال منه حق أو باطل فحرام على الوالي أن يأخذها لأن حراماً عليه أن يستعمل على أخذه الحق لمن ولي أمره وقد أئتمه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحرام عليه أن يأخذ لهم باطلاً والجعل عليه أحرم وكذلك إن كان أخذ منه ليدفع به عنه ما كره أما أن يدفع عنه بالهدية حقاً لزمه فحرام عليه دفع الحق إذا لزمه وأما أن يدفع عنه باطلاً فحرام عليه إلا أن يدفع عنه بكل حال (قال الشافعي) وإن أهدي له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته فكانت تفضلاً عليه أو شكر الحسن في المعاملة فلا يقبلها وإن قبلها كانت في الصدقات لا يسعه عندي غيره إلا أن يكافئه عليه بقدر ما يفسد به أن يتنولها (قال الشافعي) وإن كان من رجل لاسلطان له عليه وليس بالبلد الذي له به سلطان شكره على حسن ما كان منه فأحب إلى أن يجملها لأهل الولاية أن قبلها أو يدع قبولها فلا يأخذ على الحسن مكافأة وإن قبلها فتمتولها لم تحرم عليه عندي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن شيخ ثقة سمعته لا يحضرني ذكر اسمه أن رجلاً من بني عدنان فاحس فيها قبعت إليه بعض الأناجيم هدية جداله على إحسانه فكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز فأحسبه قال قولاً معناه فجعل في بيت المال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تخالط الصدقة ما لا آهلكتك (قال الشافعي) يعني والله أعلم أن خيانة الصدقة تتلف المال المختلط بالخيانة من الصدقة (قال الشافعي) وما أهدي له ذورحم أو ذو مودة كان يهديه قبل الولاية لا يهديه للولاية فيكون أعطاه على معنى من الخوف فالتزمه أحب إلى وأبعد لقالة السوء ولا بأس أن يقبل ويتنول إذا كان على هذا المعنى ما أهدي أو وهب له

باب ابتياع الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثني شيخ من أهل مكة قال سمعت طاوساً أو أواقف على رأسه يسئل عن بيع الصدقة قبل أن تقبض فقال طاوس ورب هذا البيت ما يحل بيعها قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض (قال الشافعي) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فقراء أهل السهمان فترد بعينها ولا يردن عنها (قال الشافعي) وإن باع منها المصدق شيئاً لغيره أن يقع لرجل

أن يقرن العمرة مع الحج وبهرق دما والقارن أخف حالاً من المتمتع وإن أعز قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لأن الميقات ولو أفرد الحج وأراد العمرة بعبد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء فسقط عنه باحرامه بالحج من الميقات الميقات وأحرم بها من أقرب المواضع من ميقاتها ولا

(١) في القاموس وبنو لب بالضم حى منهم عند الله بن اللثبية اه كتبه مصححه (٢) يعرف الشاة تيعر من باب ضرب ومنع يعار بالضم صاحت كذا في كتب اللغة كتبه مصححه (٣) قوله أو لشيء ينال منه الخ كذا في النسخ وانظر كتبه مصححه

نصف شاة وما يشبه هذا فعليه أن يأتي بثلثها أو يقسمها على أهلها لا يحز به الا ذلك (قال) وأفسح بيع المصدق في ما على كل حال اذا قدرت عليه وأكره أن خرجت منه أن يشتريها من يدا أهلها الذي قسمت عليهم ولا أفسح البيع أن اشتروها منهم وإنما كرهت ذلك منهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حمل على فرس في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتريه وأنه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد في هبته أو صدقته كالكلب يعود في فيه ولم ين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شراء ما وصفت على الذي خرج من يديه فأفسح فيه البيع وقد تصدق رجل من الانصار بصدقة على أبيه ثم ما تأخره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ ذلك بالمرأه فبذلك أجرت أن يملك ما خرج من يديه بما يحل به الملك (قال الشافعي) ولا أكره أن يشتري من يدا أهل السهمان حقوقهم منها اذا كان ما اشتري منها مما لم يؤخذ منه في صدقته ولم يتصدق به متطوعا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عمرو بن مسلم أو ابن طاوس أن طاوسا ولي صدقات الركب لمحمد بن يوسف فكان يأتي القوم فيقول زكوا برحمتكم الله عما أعطاكم الله فما أعطوه قبله ثم يسألهم أين مساكم فبذلك أخذها من هذا وينفعها إلى هذا وأنه لم يأخذ لنفسه في عمله ولم يتبع ولم يدفع إلى الوالي منها شيئا وإن الوالي من الركب كان اذا ولي عنه لم يقل له هلم (قال الشافعي) وهذا يسع من ولهم عندي وأحب إلى أن يحتاط لأهل السهمان فيسأل ويحلف من اتهم لانه قد كثر الغلول فيهم وليس لاحد أن يحتاط ولا يحلف ولا يلي حتى يكون يضعها مواضعها فأما من لم يكن يضعها مواضعها فليس له ذلك

(باب ما يقول المصدق اذا أخذ الصدقة لم يأخذها منه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى لتبني على الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية (قال) والصلاة عليهم الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم (قال) حتى على الوالي اذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له وأحب إلى أن يقول أجره الله فيما أعطيت وجعلها لك طهورا وبارك لك فيما بقيت وما دعه له أجره ان شاء الله

(باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حضرت عبي محمد بن العباس تؤخذ الصدقات بحضرته يأمر بالخطار فيحظر ويأمر قوما فيكتبون أهل السهمان ثم يقف رجال دون الخطار قليلا ثم تسرب الغنم بين الرجال والخطار فتمز الغنم سراعا واحدة واثنان وفي يدا الذي يعدها عصي يشير بها ويعتدين يدي محمد بن العباس وصاحب المال معه فان قال أخطأ أمره بالاعادة حتى يجتمع على عدد ثم يأخذ ما وجب عليه بعد ما يسأل رب المال هل له من غنم غير ما أحضره فيذهب بما أخذ إلى الميسم فيؤسم بميسم الصدقة وهو كتاب الله عز وجل وتؤسم الغنم في أصول آذانها والابل في آفاذها ثم تصير إلى الخطيرة حتى يحصى ما يؤخذ من الجميع ثم يفرقها بقدر ما يرى (قال الشافعي) وهكذا أحب أن يفعل المصدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان في الظهر ناقة عماء فقال أمن نعم الجزية أمن من نعم الصدقة فقال أسلم بل من نعم الجزية وقال ان عليها ميسم الجزية (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يسم ويسمين وسم جزية وسم صدقة وهذا نقول

(باب الفضل في الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من عبد يتصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا ولا يصعد الى السماء الا طيب الا كان كائنا يضعها في يد الرحمن فيريها له كما يري أحدكم (١) فلو حتى ان القمة لتأتي يوم القيامة وانها مثل الجبل العظيم ثم قرأ ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنفق والجبل

ميقان لها دون الحل كما يسقط ميقان الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر (قال) وأحب إلى أن يعتزم من الجعرة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتزم منها فان أخطأ ذلك في التمتع لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة منها وهي أقرب الحل إلى البيت فان أخطأ ذلك في الحديث لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد أن يدخل بعمرة منها

(١) الغلو بفتح الغاء وضم اللام وتشديد الواو الجش أو المهر اذا فطم يقال فلاء عن أمه اذا عزله عنها وفطمه كذا في كتب اللغة كتبه

مصححه

كشلت رجلين عليهما جبتان أو جنتان من لدن (١) نديهما إلى ترقيقهما فإذا أراد المتفق أن ينفق سبقت عليه الدرع أو مرت حتى ينفق بنائه وتعفو وأثره وإذا أراد البذل أن ينفق تنقصت وزمت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بعنقه أو ترفقونه فهو يوسعها ولا تنسع أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال فهو يوسعها ولا تنوسع (قال الشافعي) حمد الله عز وجل الصدقة في غير موضع من كتابه فمن قدر على أن يكفر من أفاضل

(باب صدقة النافلة على المشرک)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي راغبة في عهد قریش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلها قال نعم (قال الشافعي) ولا بأس أن يتصدق على المشرک من النافلة وليس له في الفريضة من الصدقة حق وقد حمد الله تعالى قوما فقال ويطعمون الطعام الآية

(باب اختلاف زكاة المالک) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ساف الرجل الرجل مائة دينار في طعام موصوف أو غيره سلفا صحابا فالمائة مائة للسلف ويركها كان له مال غيرها يودي دينه أولم يكن يركها الحولها يوم قبضها ولو أفلس بعد الحول والمائة فاقمة في يده بعينها كان له المائة أخذ ما وجد منها واتباعه بما بقي عن الزكاة عما تلف منها وهكذا لو أصدق رجل امرأة مائة دينار فقبضتها وحال عليها الحول في يدها ثم طلقها زكت المائة ورجع عليها بخمسين لأنها كانت مالكة لكل وانما انتقض الملك في خمسين بعد تمام ملكها بالحوال وهكذا لو لم تقبضها وحال عليها الحول في يده ثم طلقها وجبت عليها الزكاة إذا قبضت الخمسين منه أثبت زكاة المال لأنها كانت في ملكها وكانت تمكن له على رجل مائة دينار فقبض خمسين بعد الحول وأبرأه من خمسين وهو قادر على أخذها منه بركي منها مائة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو طلقها قبل الحول من يوم نكحها لم يكن عليها إلا زكاة الخمسين إذا حال الحول لأنها لم تقبضها ولم يحل الحول حتى انتقض ملكها في الخمسين (قال الشافعي) ولو أكرى رجل رجلا دارا بمائة دينار أربع سنين فالتكرار حال الآن يشترطه إلى أجل فإذا حال عليه الحول من يوم أكرى الدار أخصى الحول وعليه أن يركي خمسة وعشرين دينارا أو الاختيار له ولا يجبر على ذلك أن يركي المائة فإن تم حوله فإن فعله أن يركي عن خمسين دينارا لستين يحتجب منها زكاة الخمسة والعشرين التي أداها في أول سنة ثم إذا حال حوله ثالث فعله أن يركي خمسة وسبعين لثلاث سنين يحتجب منها ماضى من زكاته عن الخمسة والعشرين والخمسين فإذا مضى حوله رابع فعله أن يركي مائة لاربع سنين يحتجب منها كل ما أخرج من زكاته قبلها وكثيرها (قال الربيع وأبو يعقوب) عليه زكاة المائة (قال الربيع) سمعت الكتاب كله إلا أني لم أعارض به من ههنا إلى آخره (قال الشافعي) ولو أكرى عبائة فقبض المائة ثم أتت خدمت الدار انفسخ الكراء من يوم تنهدم ولم يكن عليه زكاة إلا فيما سلم له من الكراء قبل الهدم ولهذا قلت ليس عليه أن يركي المائة حتى يسلم الكراء فيها وعليه أن يركي ما سلم من الكراء منه وهكذا إجارة الأرض بالذهب والفضة وغير ذلك مما أكرأه المالك من غيره (قال الشافعي) وانما فرقت بين إجارة الأرض والمنازل والصدقات لان الصدقات شي تملكته على النكاح فإن ماتت أو مات الزوج أو دخل بها كان لها النكاح وإن طلقها رجع إليها بنصفه وإلا جارات لا يملك منها شي بكمال الإسلامة منفعة ما يستأجره مدة فيكون لها حصه من الإجارة فلم يجز إلا الفرق بينهما بما وصفت (قال الشافعي) ومالك الرجل نصف المهر بالطلاق يشبه ملكة الشفعة تكون ملكا الذي هي في يده حتى تؤخذ من يديه (قال) وكتابة المكاتب والعبد بخراج والامة فلا يشبه

(باب بيان افراد الحج عن العمرة وغير ذلك)

(قال الشافعي) في مختصر الحج وأحب إلى أن يسرد لان الثابت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر دوقا في كتاب اختلاف الأحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة (قال الشافعي) ومن قال أنه أقر الحج يشبه أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم (٢) الذي أدرك وفد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحدا لا يكون

(١) قوله نديهما بضم نون الأولى وكسر الشافعي وتشديد الثالث جمع ندى على فاعول كقفلس وقاوس كتبه معصمه
(٢) قوله الذي أدرك وفد الحج كذا في الأصل وأصل في الكلام تحريفا فخر كتبه معصمه

هذا هذا لا يكون عليه ولا على سبده فيه زكاة وان ضمنه مكانه أو عبده حتى يقبضه السيد ويحول عليه الحول من يوم قبضه لأنه ليس بدين لازم للكتاب ولا العبد ولا الأمة فليس يتم ملكه عليه بحال حتى يقبضه وما كان في ذمة حرفه فأنه عليه (قال الشافعي) وهكذا كل ماملك مما في أصله صدقة تبرأوضة أو غنم أو بقر أو أبل فاما ماملك من طعام أو غنم أو غيره فلا زكاة فيه انما الزكاة فيما أخرجت الارض بأن تكون أخرجته وهو علقها ما أخرجت فيكون فيه حق يوم حصاده (قال الشافعي) وما أخرجت الارض فأذيت زكاته ثم حبسه صاحبه سنين فلا زكاة عليه فيه لان زكاته انما تكون بان تخرج الارض له يوم تخرجه فاما ما سوى ذلك فلا زكاة فيه بحال الا أن يشتري التجارة فاما ان يورثه التجارة وهو ملك لصاحبه بغير شراء فلا زكاة فيه (قال الشافعي) فاذا أوجف المسلمون على العدو بالخيول والكلاب فجمعت غنائمهم فقال عليها حول قبل ان تقسم فقد أساء الوالي اذ لم يكن له عذر ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم يستقبل بها بعد القسم حول لان الغنمة لا تكون ملكا لو احدث دون صاحبه فانه ليس بشئ ملكوه بشراء ولا ميراثا فافترسوا راضين فيه بالشركة وان للامام ان يمنعه قسمه الى أن يمكنه ولان فيها خاسم من جميعها فقد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها مملوك لاحد بعينه بحال (قال الشافعي) ولو قسمت بجمعت بينهم ما تفي شئ برضا لهم وكان ذلك الشئ ماشية أو شيا مما تجب فيه الزكاة فلم يقتسموه بعد ان صار لهم حتى حال عليه الحول زكاه لانهم قد ملكوه دون غيرهم من الغنمة ودون غيرهم من اهل الغنمة ولو قسم ذلك الوالي بلارضا لهم لم يكن له أن يلزمهم ذلك ولو قسمه وهم غيب ودفعه الى رجل قال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة لانهم لم يملكوه وليس للوالي جبرهم عليه فان قبلوه ورضوا به ملكوه ملكا مستانفا واستأفوا له حول من يوم قبلوه (قال الشافعي) ولو عزل الوالي سهم اهل النخس ثم أخرج لهم سهمهم على شئ بعينه فان كان ماشية لم يجب عليهم فيه الصدقة لانه لقوم متفرقين لا يعرفهم فهو كالغنية بين الجماعة لا يحصون واذا صار الى احد منهم شئ استأنف به حولا وكذلك الدنانير والتبر والدراهم في جميع هذا (قال الشافعي) واذا جمع الوالي الذي ذهبوا وورثوا فادخله بيت المال قال عليه حول أو كانت ماشية فرعاها في الخي أو غنم عليها حوزة فلا زكاة فيها لان مال الكيم لا يحصون ولا يعرفون كلهم باعيانهم واذا دفع منه شيا الى رجل استقبل به حولا (قال الشافعي) ولو عزل منها النخس لاهله كان هكذا الآن اهله لا يحصون وكذلك نخس النخس فان عزل منها شيئا استغنى من الاصناف فدفعه الى اهله لعمال عليه في أيديهم حول قبل ان يقتسموه صدقة الواحدة لانهم سخطوا فيه وان اقتسموه قبل الحول فلا زكاة عليهم فيه

(باب زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والانثى ممن يمولون أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عيسى بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح انه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كله نأخذ وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرضها الا على المسلمين وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل فانه جعل الزكاة تسليما طهورا والظهور لا يكون الا للمسلمين وفي حديث جعفر دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضها على المرء في نفسه ومن يمول (قال الشافعي) وفي حديث نافع دلالة (١) سنة محمد بن جعفر

مقبيا على حج الا وقد ابتداء احرامه بحج وأحسب عروة حين حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بحج ذهب الى أنه سمع عائشة تقول بفعل في حجه على هذا المعنى وقال فيما اختلفت فيه الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمره ليس شئ من الاختلاف أبسر من هذا وان كان الغلط فيه فيصا من جهة أنه مباح لان الكتاب ثم السنة ثم ما لأهل فيه

(١) قوله سنة كذا في السج وعلى معرفة من اسأج عن بينة فانظر كتبه معصية

رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحر والعبد والعبد لا مال له وبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما فرضها على سيده وما لا اختلاف فيه أن على السدي عبد و أمته زكاة الفطر وهما من عبود (قال الشافعي) فعلى كل رجل زكته مؤنة أحد حتى لا يكون له تركها أداء زكاة الفطر عنه وذلك من جبرناه على نفقته من ولده الصغار والكبار الرمنى الفقراء وآبائه وأمهاته الرمنى الفقراء وزكته وخادم لها فان كان لها أكثر من خادم لم يلزمه أن يزكي زكاة الفطر عنه ولزمها تأدية زكاة الفطر عن بني من رقيقها (قال الشافعي) وعليه زكاة الفطر في رقيقه الحضور والغيب رجارعتهم أولم يرج إذا عرف حياتهم لأن كل في ملكه وكذلك أمهات أولاده والمعتمدون إلى أجل من رقيقه ومن رهن من رقيقه لأن كل هؤلاء في ملكه وإن كان فيمن يكون كافرا لم يلزمه زكاة الفطر عنه لأنه لا يظهر بالزكاة (قال الشافعي) ورقيق رقيقه رقيقه فعليه أن يزكي عنهم (قال الشافعي) فان كان ولده في ولايته لهم أموال فعليه أن يخرج من أموالهم عنهم زكاة الفطر إلا أن يتطوع فيخرجهم من ماله عنهم فتجزي عنهم فإذا تطوع حر من عبود الرجل فأخرج زكاة الفطر عن نفسه وأمر أنه كانت أو ابن له أو أب أو أم أو أجزأ عنهم ولم يكن عليه أن يخرج زكاة الفطر عنهم ثانية فان تطوعوا ببعض ما عليهم كان عليه أن يتم الباقي عنهم من زكاة الفطر (قال) ومن قلت يجب عليه أن يزكي عنه زكاة الفطر فإذا ولده أو كان أحدي ملكه أو عياله في شيء من شهر آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وإن مات من ليلته وإذا غابت الشمس من ليلة الفطر ثم ولد بينهم أو ولدوا لأمهم منهم في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه وكان في سقوط زكاة الفطر عنه كالمال عليه بعد الحول وإن كان عبد ينفقه وبين رجل فعلى كل واحد منهما أن يزكي عنه من زكاة الفطر بقدر ما جلت منه (قال الشافعي) وإن باع عبد على أن له الخيار فأهل هلال شوال ولم يختار إنفاذ البيع ثم أنفذه فزكاة الفطر على البائع (قال الربيع) وكذلك لو باعه على أن البائع والمشتري بالخيار فأهل هلال شوال والعبد في بد المشتري فاختار المشتري والبائع أجارة البيع أوردته فهما سواء وزكاة الفطر على البائع (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلا عبدا على أن المشتري بالخيار فأهل هلال شوال قبل أن يختار الرد أو الأخذ كانت زكاة الفطر على المشتري وإن اختار رد البيع إلا أن يختار قبل الهلال وسواء كان العبد المبيع في بد المشتري أو البائع إنما أنظر إلى من يملكه فأجعل زكاة الفطر عليه (قال) ولو غصب رجل عبدا رجلا كانت زكاة الفطر في العبد على مالكه وكذلك لو استأجره وشرط على المستأجر نفقته (قال الشافعي) ويؤدى زكاة الفطر عن رقيقه الذي اشتري للتجارة ويؤدى عنهم زكاة التجارة معا وعن رقيقه للخدمة وغيرها وجميع ما يملك من خدم (قال الشافعي) وإن وهب رجل لرجل عبدا في شهر رمضان فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقفنا زكاة الفطر فان أقبضه أياد فزكاة الفطر على الموهوب له وإن لم يقبضه فالزكاة على الواهب ولو قبضه قبل الدليل ثم غابته الشمس وهو في ملكه مقبوضا له كانت عليه فيه زكاة الفطر ولورثته من ساعته (قال) وكذلك كل ما ملك به رجل رجلا عبدا أو أمة (قال الشافعي) وإذا اعتق رجل نصف عبدين وبين رجل ولم يكن موسرا فبقي نصفه رقيقا لرجل فعليه في نصفه نصف زكاة الفطر وإن كان للعبد ما يقرب نفسه ليلة الفطر ويومه ويؤدى النصف عن نفسه فعليه أداء زكاة النصف عن نفسه لأنه مالك ما اكتسب في يومه (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا قرضا فاشتري به رقيقا فأهل شوال قبل أن يباعوا فزكاة الفطر على رب المال (قال الشافعي) ولو مات رجل لم يبق في يومه ورثته قبل هلال شوال ثم أهل هلال شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليه فيه زكاة الفطر بقدر ما ورثتهم منه (قال الشافعي) ولو أراد بعضهم أن يدع نصيبه من ميراثه لزمه زكاة الفطر فيه لأنه قد لزمه ملكه بكل حال ولو أنه مات حين أهل هلال شوال وورثته ورثته كانت زكاة الفطر عنه وعن عياله في ماله مبدأة على الدين وغيره من الميراث والوصايا (قال الشافعي) ولو مات رجل فأوصى لرجل بعبد أو بعبدان كان موته بعد هلال شوال

خلافا ليدل على أن التمتع بالعمرة إلى الحج وافراد الحج والقران واسع كله وثبت أنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرن القضاء فنزل عليه القضاء وهو في ما بين الصفا والمروة وأمر أصحابه أن من كان منهم أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استقبلت لما سقت الهدي وبلغتها عمرة (فان قال قائل) فن أن أثبت حديث عائشة وجابر وابن عمر وما وس دون حديث من قال قرن (قبل) لتقدم حجة

فركة الفطر عن الرقي في ماله وان كان موته قبل شوال فلم يرز الرجل الوصية ولم يقبلها أو علمها ولم يعلمها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة فإذا أجاز الموصي له قبول الوصية فهي عليه لا تنهم خارجون من ملك الميت وان ورنه غير مال كين لهم فان اختار رد الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم وعلى الورثة إخراج الزكاة عنهم لا تنهم كانوا موقوفين على ملكهم أو ملك الموصي له (قال الشافعي) ولو مات الموصي له بهم قبل أن يختار قبولهم أو رددهم قام ورنه مقامه في اختيار قبولهم أو رددهم فان قبلوا هم فركة الفطر عنهم في مال أبيهم لا تنهم عليه ملكوهم إلا أن يتطوعوا بها من أموالهم (قال الشافعي) وهذا إذا خرجوا من الثلث وقبل الموصي له الوصية فان لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فيهم وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة ووصية أهل الوصايا (قال الشافعي) ولو أوصى برقبة عبد لرجل وخدمته لا تنهم حياته أو وقتا قبل كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقبل كانت صدقة الفطر على الورثة لا تنهم يملكون رقبة (قال الشافعي) ولو مات رجل وعليه دين وترك رقبة فان زكاة الفطر في ماله عنهم فان مات قبل شوال زكى عنهم الورثة لا تنهم في ملكهم حتى يخرجوا بان يباعوا بالموت أو الدين وهو لا يخالفون العبد بوصي بهم العبد بوصي بهم خارجون باعائهم من ماله اذا قبل الوصية الموصي له وهو لا إن شاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال اذا أدوا الدين فان كان لرجل مكانت كتابه فاسدة فهو مثل رقيقه يؤدي عنه زكاة الفطر وان كانت كتابته صحيحة فليست عليه زكاة الفطر لانه ممنوع من ماله وبيعه ولا على المكاتب زكاة الفطر لانه غير تام المالك على ماله وان كانت لرجل أم ولد أو مدبرة فعليه زكاة الفطر فيهم جملهم ماله لهما (قال الشافعي) ويؤدي ولي الممتوم والصبي عنهما زكاة الفطر وعن تازمهما مؤنته كما يؤدي الصحيح عن نفسه (قال الشافعي) ولا يقف الرجل عن زكاة عبده الغالب عنه وان كان منقطع الخبر عنه حتى يعلم موته قبل هلال شوال (١) فان فعل فعلم أنه مات قبل شوال لم يؤدي عنه زكاة الفطر وان لم يستيقن أدى عنه (قال الشافعي) واذا غاب الرجل عن بلد الرجل لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فليؤدي عنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج زكاة الفطر عن غلمانه الذين بوادي القرى وخيبر (قال الشافعي) وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعنهم أداها عنهم وعنه وان لم يكن عنده إلا ما يؤدي عن بعضهم أداها عن بعض وان لم يكن عنده سوى مؤنته وموئتهم يومه فليس عليه ولا على من بقوت عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) فان كان أحد من بقوت واحدا زكاة الفطر لم أرخص له أن يدعي أداها عن نفسه ولا يبين لي أن تجب عليه لانها مفروضة على غيره فيه (قال الشافعي) ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها اذا كان محتاجا وغيرهما من الصدقات المفروضات وغيرها وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستأجر زكاة

(باب زكاة الفطر الثاني)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من شهر رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأني من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله لا زكاة فطر إلا على مسلم وعلى الرجل أن يزكي عن كل أحد لوصيه مؤنته صغيرا أو كبيرا (قال الشافعي) ويلزمه نفقة امرأته وخدام لها لا أكثر منها ويلزم امرأته تأدية الزكاة عن بقى من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضورا أو غيبا كانوا للعبادة أو الخدمة رجاء جوعهم أو لم يرجه اذا عرف حياتهم أن يزكي عنهم وكذلك يزكي عن رقيق رقيقه ويزكي عن أمهات الأولاد والمعتقين إلى أجل ولا زكاة على أحد من عبدا كافر ولا أمة كافرة ومن قلت تجب عليه زكاة الفطر فلا أولاد أو كل في ملكه أو عياله

جابر النبي صلى الله عليه وسلم وحسن سياقه لا ابتداء الحديث وآخره ولرواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر منه ولأن من وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يخرج من المدينة بعد تزول فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله من الحج والعسرة يشبه أن يكون أحفظ لانه قد أتى في المتلاعنين فانتظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء (قال المزني) ان ثبت حديث أنس عن

(١) قوله فان فعل الخ كذا في النسخ ولعل هنا تحريفا من التساخ فانظر كتبه معجمه

في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وان مات من ليلته واذا غابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان ثم وادله أو صار أحد في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر وذلك كمال عليك بعد الحول وانما تجب اذا كان عنده قبل أن يحل ثم حل وهو عنده واذا اشترى رجل عبدا على أن المشتري بالخيار فهل شوال قبل أن يختار الرد أو لاخذ فاختار الرد أو لاخذ فالزكاة على المشتري لانه اذا وجب بيعه ولم يكن الخيار الا له فالبيع له وان اختار رده بالشرط فهو كخيار رده بالهيب وسواء كان العبد المبسوع في يد المشتري أو البائع انما أنظر الى من عليه فاجعل زكاة الفطر عليه ولو غصب رجل عبدا كانت زكاة الفطر على مالكه ولو استأجر رجل عبدا وشرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيد العبد وان وهب رجل لرجل عبدا في شهر رمضان فلم يقبضه الموهوب به حتى أهل شوال ونفقنا زكاة الفطر فان أقبضه اياه زكاة الموهوب له وان لم يقبضه زكاة الواهب وان قبضه قبل الليل ثم غابت الشمس فردّه فعلى الموهوب له زكاة الفطر وكذلك قال مالك بن عبد الله بن رجل لرجل عبدا أو أمة ولو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال ثم هل شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فعليه زكاة الفطر بقدر مواريتهم ولو أراد أحدهم أن يبيع نصيبه من ميراثه بعد ما هل شوال فعليه زكاة الفطر لان الملك لزمه بكل حال واذا كان العبد بعهده حرو بعته رقيق الذي له فيه الملك بقدر ما يملك وعلى العبد أن يؤدي ما بقي والعبد ما كسب في يومه ان كان له ما يقوته يوم الفطر وليلته وان لم يكن له فضل ما يقوته نفسه ليلة الفطر ويومه فلا شيء عليه واذا اشترى المتارز رقيقا فأهاه شوال وهم عنده فعلى رب المال زكاتهم واذا مات الرجل حين أهل شوال فالزكاة عليه في ماله بمسدة على الدين والوصايا يخرج عنه وعن عياله وعن من المسلمين الذين نلزمه النفقة عليهم ولو مات رجل وأوصى لرجل بعبد فان كان موته بعد هلال شوال ونخرج من الثلث فالزكاة على السيد في ماله وان مات قبل هلال شوال فالزكاة على الموصي له ان قبل الوصية (١) وان لم يقبلها أو علمها ولم يعلمها فالزكاة موقوفة فان اختار أخذها فالزكاة عليه وان رده فعلى الورثة اخراج الزكاة عن العبد وان لم يخرج من الثلث فهو شر بل الورثة ان قبل الوصية والزكاة عليهم كهي على الشركاء وان مات الموصي له قبل أن يختار قبرا لهم أو ردهم فورثته يقومون مقامه فان اختاروا قبوله فعليه زكاة الفطر في مال أبيهم ولو أوصى لرجل رقيقا عبدا وخدمته لا يخرج حرة الموهوب له فزكاة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقبل الموصي له بالرقبة كانت زكاة الفطر على الورثة (٢) الشافعي وان مات رجل وله رقيق وعليه دين بعد هلال شوال فالزكاة عليه في ماله عنه وعنهم واذا مات قبل الهلال فالزكاة على الورثة لانهم في ملكهم حتى يخرجوا في الدين ولا يؤدي الرجل عن شركائهم اذا كانت كتابته صحيحة ولا على المكتاتب أن يؤدي عن نفسه فان كانت كتابته فاسدة فهو مثل رقيقه فيؤدي عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) ويؤدي ولي الصبي والمعتوه عنهما وعن تارثهم ما مورثه كما يؤدي الصحيح وكل من دخل عليه هلال شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وليلته وما يؤدي به زكاة الفطر عنهم وعنه أو اهل بيته وعنهم فان لم يكن عنده الا ما يؤدي به زكاة الفطر عنه أو عن بعضهم أو اهلها فان لم يكن عنده الا قوته وقوتهم فلا شيء عليه فان كان فيهم واحد للفصل عن قوت يومه أدى عن نفسه اذا لم يؤدي عنه ولا يقين لي أن تجب عليه لانها مفروضة على غيره فيه ولا بأس أن يؤدي الرجل زكاة الفطر ربا غدا وغيرهما من اهل بيت الفروضات والنطوع وكل مسلم في الزكاة سواء وليس على أحد لاشي عنه أن يستسلف زكاة الفطر وان وجد من يملكه زكاة الفطر من هلال شوال لم يجب عليه أن يؤدي لان وقتها قد زال وهو غير واجد ولو أخرجها كان كالمسب الي (قال الشافعي) واذا باع الرجل عبدا بغير فاسد فزكاة الفطر على البائع لانه لم يخرج من ملكه وكذلك لو رهنه رهن فاسدا أو صحيفا فزكاة الفطر على مالكه واذا زوج الرجل أمته عبدا فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكتاتب فان زوجها رافعا على الحر الزكاة اذا دخل بينه وبينها فان لم يخل بينهما وبينها فعلى السيد الزكاة

النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قرن حتى يكون
معارض الا حديث سواء
فأصل قول الشافعي أن
العمرة فرض وأداء
الفرضين في وقت الحج
أفضل من أداء فرض
واحد لان من كثر
عنه لله كان أكثر في
ثواب الله

(باب بيان التمتع
بالعمرة وبيان المواقيت
وغير ذلك)

(قال الشافعي) قال الله
جل وعز فنمتع بالعمرة
الى الحج الآية فاذا أهل
بالحج في شوال أو ذي
القعدة أو ذي الحجة صار
قوله وان لم يقبلها أو علمها
الحج كذا في التسخ وانظر
كتبه معصيه

فان كان الزوج الحر ميسرا فعلى سيد الامة الزكاة واذا وهب الرجل لولده الصغير امة او عبدا ولا مال لولده
غيره فلا تبين ان تحب الزكاة على ابيه لان مؤنته ليست عليه الا ان يكون مرضعا او من لا غنى بالصغير عنه
فلان اياه نفقتهم وان كاه عنهم وان حبسهم او خدمته نفسه فقد اساء ولا تبين ان عليه زكاة الفطر فيهم لانهم
ليسوا ممن تازمه النفقة عليهم فان كان لا ينفق مال ادى منه عن رقيق ابنه وان استأجر لابنه مرضعا فليس
على ابيه زكاة الفطر عنها وليس لغيره ان يخرج عنه زكاة فطر وان أخرجهما بغير أمرهما كم ضمن

(باب في زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن محمد عن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري
يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن عياض بن محمد عن عبد الله بن سعد بن أبي سرح
أنه سمع يقول إن أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من طعام أو صاعا
من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاكما و
معتبرا فخطب الناس فذكر في ذلك ما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضه
الناس بذلك (قال الشافعي) ولا يخرج من الحنطة في صدقة الفطر الا صاعا (قال الشافعي) والثابت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر والشعير ولا يرى أبا سعيد الخدري غير أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضه
انما أعزأهم كان يخرجونه (قال الشافعي) وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن زكاة الفطر هي ما يفتت
الرجل وما فيه زكاة (قال) وأي قوت كان الاغلب على رجل أذى منه زكاة الفطر (١) وان وجد من يسلفه
فاذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فلو أيسر من يومه أو من بعده لم يجب عليه اخراجهما من وقتها لان وقتها كان
وليست عليه ولو أخرجهما كان أحب إليه (قال الشافعي) واذا باع الرجل العبد بيعا فاسد أقر زكاة
الفطر على البائع لأنه لم يخرج منه من ملكه وكذلك لو ربه رجلا أو غصبه أياه رجل فزكاة الفطر عليه لأنه في
ملكه (قال الشافعي) وهكذا لو باع عبدا لم يملكه فله زكاة الفطر على البائع من قبل أن يختار انفاذ البيع ثم أنفذه كانت
زكاة الفطر على المشتري لأنه ملكه بال عقد الأول وان كان الخيار للمشتري ولوقت زكاة الفطر فان اختاره فهو
على المشتري وان رده فهو على البائع (قال أبو محمد) وفيه قول آخر ان زكاة الفطر على البائع من قبل
أنه لا يتم ملكه عليه الا بعد اختياره ومضى أيام الخيار (قال الشافعي) واذا زوج الرجل أمة العبد
فعلية أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فله زوجهما حرا فعلى الحر أداء زكاة الفطر عنها وان
كان محتاجا فعلى سيدها زكاة الفطر عنها ولو زوجها حرا فلم يدخلها عليه أو منعهما منه فزكاة الفطر على
السيده واذا وهب الرجل لولده الصغير عبدا أو أمة ولا مال للصغير فلا يبين ان على ابيه فيه من زكاة الفطر
وايهما مؤنته عليه الا أن تكون مرضعا أو من لا غنى للصغير عنه فقلزم أياه نفقتهم وزكاة الفطر عنهم
(قال) فان حبسهم أو خدمته نفسه فقد أساء ولا يبين أن عليه فيه صدقة الفطر لانهم ليسوا ممن تازمه
نفقتهم بكل حال اغاثة لهم بالحبس لهم وان أساء تأجر لابنه مرضعا فليس عليه فيها زكاة الفطر ولا يكون ان
ليس يولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر وان أخرجهما أو زكاة غيرها بغير أمرهما كم ضمن ويرفع ذلك الى
الحاكم حتى يأمر من يخرجها عنه ان كانت الحنطة أو الذرة أو العسل أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى
من هذا أدى صاعا لصاع النبي صلى الله عليه وسلم ليس له عندي أن ينقص من ذلك شيئا ولا تقوم الزكاة ولو
قومت كان لأدى صاع زبيب (٢) ضرر أذى عثمان أصع حنطة (قال الشافعي) ولا يؤدي من الحب

(١) قوله وان وجد
من يسلفه كذا في النسخ
ولعل هذه الجملة مقدمة
من النسخ وحققها
التأخير بعد قوله فاذا
أفلس ليس عليه زكاة
الفطر فانظر كتبه

(٢) فسوله ضرر
الضرر بالضم عنب
أبيض كبير الحب قليل
الماء عظيم العنايف
وجنس من عنب الطائف
اه كتبه معججه

غير الحب نفسه ولا يؤدى دقيقا ولا سويقا ولا قيمته وأجل لأهل البادية أن لا يؤدوا أقطالا أنه ان كان لهم قوتا فأتوا من قوت فالتفت قوت وكذلك لو يقتاتون الحنظل والذي لا شئ فيه أن يتكفوا أداء قوت أقرب أهل البلد انهم لم لا يمتنعون من ثمة لازكاة فيها فيؤدون من ثمة فيها زكاة صاعا على كل انسان وأهل البادية والقريه في هذا سواء لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحدا من المسلمين دون أحد ولو أدوا أقطالا بينى أن أرى عليهم إعادة ومما ذكره أو غيرهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الاقطا فجلهم الاعادة (قال الشافعي) ولا أعلم من يقتات القطنية وان لم تكن تقتات فلا تجزى زكاة وان كان قوم يقتاتونها أجزأت عنهم زكاة لان في أصلها الزكاة (قال) ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعير وان كان قوته الشعير ولا يجوز أن يخرج زكاة واحدة الا من صنف واحد ويجوز اذا كان قوته الشعير أن يخرج عن واحد أو أكثر شعيرا وعن واحد أو أكثر حنطة لانها أفضل كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن التي هي أعلى ولا يقال جاء بعدل من شعيرا إنما يقال لهذا جعل له أن يؤدى شعيرا اذا كان قوته لا بأن الزكاة في شعير دون حنطة وان كان قوته حنطة فأراد أن يخرج شعيرا لم يكن له لانه أدنى مما يقتات كالا يكون له أن يخرج تمرا رديا وتمر طيبا ولا سنادون سنن وجبت عليه وله أن يخرج نصف صاع تمر رديء ان كان قوته وان تكلف نصف صاع جيد فأخرجه معه أجزاء لان هذا صنف واحد والحنطة والشعير صنفان فلا يجوز أن يضم صنف الى غيره في الزكاة واذا كانت له حنطة أخرجه من أيها شاء زكاة الفطر (قال الشافعي) واذا كان له تمر أخرجه من وسطه الذي تجب فيه الزكاة فان أخرجه من أعلاه كان أحب الي ولا يكون له أن يخرج من تمر ولا حنطة ولا غيره اذا كان مسوسا أو معيبا لا يخرج له الا سالما ويجوز له أن يخرج به قديما سالما لم يتغير طعمه أو لونه فيكون ذلك عيبا

(باب مكيله زكاة الفطر الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض ابن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقطا وأخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول ان أبا سعيد الخدري قال كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من أقطا أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى قدم معاوية حاجا ومعترا فلقب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال اني أرى المدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ الناس بذلك (قال الشافعي) فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم تأخذ (قال الشافعي) ويؤدى الرجل من أي قوت كان الاغلب عليه من الحنطة أو الذرة أو العلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يؤدى ما يخرج من الحب لا يؤدى الا الحب نفسه لا يؤدى سويقا ولا دقيقا ولا يؤدى قيمته ولا يؤدى أهل البادية من شئ يقتاتونه من الفث والحنظل وغيره ما أخرجه لا تجوز في الزكاة ويكلفون أن يؤدوا من قوت أقرب البلاد اليهم ممن يقتات الحنطة والذرة والعلس والشعير والتمر والزبيب لا غيرهم وان أدوا أقطالا أجزأ عنهم وما أدوا أو غيرهم من شئ ليس في أصله الزكاة غير الاقطا أعادوا (قال الشافعي) ولا أعلم أحد يقتات القطنية فان كان أحد يقتاتها أجزأت عنه لان في أصلها الزكاة وان لم يقتتها لم تجز عنه ولا يجوز أن يخرج رجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعير وان كان قوته الشعير لا يجوز أن يخرج زكاة الا من صنف واحد ويجوز أن يخرج عن نفسه وعن بعض ممن يؤمن حنطة ويخرج عن بعض ممن يؤمن شعيرا كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن الأعلى وان كان قوته حنطة فأراد أن يؤدى شعيرا لم يكن له لانه أدنى مما يقتات ولا يكون له أن يخرج تمرا طيبا وتمر رديئا ولا بد من شئ وجب عليه وان أخرجه تمرا رديئا وهو قوته أجزاء وان كان له تمر أخرجه من وسطه الزكاة فلا يجوز أن يخرج من تمر أو حنطة ولا غيره ما اذا كان مسوسا أو معيبا لا يخرج الا سالما

ذهب عنه النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها (قال المزني) قوله هذا قياس لانه لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وسلم سوى في نفسه عنها وعن يوم النحر فاذا لم يخرج صيام يوم النحر انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فكذلك أيام منى انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها (قال) وبصوم السبعة اذا رجع الى أهله فان لم يصم حتى مات تصدق عما أمكنه فلم يصمه عن كل يوم مدام حنطة فان لم يموت ودخل في الصوم ثم وجد الهدى فليس عليه الهدى وان

(باب ضیعة رخصة الفطر قبل قسمها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي ومن أخرجه زكاة الفطر عند مجئها أو قبله أو بعده ليقيمها فضاءت منه
وكان ممن يجذر زكاة الفطر فعليه أن يخرج جهات يقيمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب
عليه فلا يبرئه منه إلا أداءها أو ما كان من أهل الأداء الذين يجب عليهم (قال الشافعي) وتقسيم زكاة الفطر
على من تقسم عليه زكاة المال لا يجوز فيها غير ذلك فإن تولاها رجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العالمين
وسهم الملوثة ساقطان (قال) ويسقط سهم العالمين لأنه تولاها بنفسه فليس له أن يأخذ عليه أجر أو يقسمها
على الفقراء والمساكين وفي الركاب وهم المكاتبون وأهل الميراث وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من
هؤلاء لم يجده فعليه ضمن حقها منها (قال الشافعي) ويعطى الرجل زكاة ما له ذوى رحمه إذا كانوا من
أهلها وأقربهم به أحجبهم إلى أن يعطيه إياها إذا كان ممن لا تزمه نفقته بكل حال ولو وافق عليه متطوعا
أعطاه منها لأنه متطوع بنفقته لأنها لازمة له (قال الشافعي) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها
عند من تجمع عنده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبى
مليكَةَ ورجل يقول له إن أعطاه أمرنى أن أطرح زكاة الفطر في المسجد فقال ابن أبى ملكَةَ أفنالك العليج بغير
رأيه أقسمها فاقبها يعطيه ابن هشام أحراسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس
ابن عياض عن أسامة بن زيد الليثي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن
عمر يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التي تجمع عنده قبل الفطر
سومين أو ثلاثة

(باب في بيعه زكاة الفطر قبل قدسها للمشتري) قال الساجي في أخر ج زكاة الفطر عند محلها أو قبله

وأبعدة بقسمها فإنما جنته ومنه وكان من جنته فقلبه أن يغير جها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي كذلك كل حق وجب عليه فلا يرأ منه إلا بإذائه وتقسيم كاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجرى فيها غير ذلك وإنما لاها للرجل فقسمها قسمها على نسفة أسهم لأن سهم العاملين والمؤلفة فلو سهم ساقطان ويقسمها على الفقراء والمساكين وفي الرقاب وسهم البكاتبين والعتاة وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يعطه وهو مجده فقلبه ضمان حقه منها وللمرجل إذا أخرج زكاة الفطر أن يعطيه لذوى رجه إذا كانوا من أهلها وأقرهم به الفقهاء أن يعطيه إذا كانوا من أهلها لا تلزمه نفقتهم وقسم الرجل زكاة الفطر حسن وطرحها عند من تجمع عنده يخرج منه إن شاء الله كان ابن عمر وعطاء بن أير باح يدفعانها إلى الذى تجمع عنده (قال الربيع) سئل الشافعى عن زكاة الفطر فقال تلها أنت بيدك أحب إلى من أن تطرحها من قبل أهلها على يقين إذا أعطيتهم بقبله وأعطت لا تطرحها ثم اتفق أهلها موضع في حقها

(باب الرجل يفتقر قوته)

خبرنا الميرزا شيخ قلندر اخبرنا الشافعي قال: اذا كان الرجل يفتات حبوا بمختلفة شعير او حنطة وقراوز يبيسا
الاخيلية ان يخرج زكاة الفطر من الحنطة ومن ايها اخرج أجره وان شاء الله تعالى (قال) فان كان
مقتات حنطة فأراد ان يخرج زبيبا وقرا أو شعيرا كرهته ذلك وأحببت لو أخرجه أن يعيد فيخرج به
حنطة لان الاغلب من القوت كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة التمر وكان من يقتات الشعير
ليلال ولعله لم يكن بها أحد يقتات حنطة ولعل الحنطة كانت بها نخبها (١) بالطرفه ففرض النبي صلى
الله عليه وسلم أن عليهم زكاة الفطر من قوتهم ولا أحببنا الاقتناع بجل حنطة أن يخرج غيرها وأحببنا

أهدى الحسن وحاضرو
المسجد الحرام الذين
لامتعة عليهم من كان
أهله دون ليلتين وهو
حينئذ أقرب المواقف
ومن سافر إليه صلى صلاة
الحضرة ومنه يرجع من
يكن آخر عهد الطواف
باليث حتى يطوف
فان جاوز ذلك الى أن
يصير مسافراً أجزأه دم

(باب موافقت السج)

(قال الشافعي) ميقات
أهل المدينة من ذى
الحليفة وأهل الشام
ومصر والمغرب وغيرها
من الحنفية وأهل تهامة
الذين يلم وأهل نجد
لبين قرن وأهل المشرق
ذات عرق ولو أهلوا من

(۱) الطرفة بالضم
ما يستطرف أى يستطلع
كذاني المصباح كنهه
مضميه

اقتات شعيرا أن يخرج حنطة لانها أفضل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا لثمة والامرة واحدة فانه أخرجه شعيرا (قال الشافعي) وأحب ما نفعها كان مع عبد الله بن عمر وهو يقتات الحنطة وأحب إلى ما وصفت من إخراج الحنطة (قال الشافعي) وإن اقتات قوم ذرة أو دخنا أو زرا أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذقرض زكاة الفطر من الطعام وسمى شعيرا وتمر أفقد عقلنا عنه أنه أراد من القوت فكان ما سمي من القوت مما فيه الزكاة فإذا اقتلوا طعاما فيه الزكاة فخرجوا منه أجزأ عنهم إن شاء الله تعالى وأحب إلى في هذا أن يخرجوا حنطة إلا أن يقتاتوا تمر أو شعيرا فيخرجوا لهم ما اقتاتوا (باب الرجل يختلف قوته الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان الرجل يقتات حبوا بشعيرا وحنطة ورزينا وتمر فأحب إلى أن يؤدي من الحنطة ومن أيها أخرجه أجزأه فإن كان يقتات حنطة فأراد أن يخرج زبيبا أو تمر أو شعيرا كرهته وأحببت أن يعبد وإن اقتات قوم ذرة أو دخنا أو زرا أو سلطا أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها وكذلك إن اقتاتوا القطنة

(باب من أعسر زكاة الفطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ومن أهل عابه شوال وهو معسر زكاة الفطر ثم أيسر من يوم الفطر أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب إلى أن يؤدي زكاة الفطر حتى أيسر في شهرها أو غيره (قال) وأما قلت وقت زكاة الفطر هل لال شوال لأنه خروج الصوم ودخول أول شهر من الفطر كما لو كان لرجل على رجل حتى في أنسلاخ شهر رمضان حل إذا رأى هلال شوال لا إذا طلع الفجر من ليلة هلال شوال ولو جاز هذا في كل يوم من شوال بعد يوم وعشر أو أكثر ما لم ينسب شوال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجا وغيره من الصدقات المفروضة وغيرها وكل مسلم في الزكاة سيرا (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستلف زكاة

(باب جامع فرض الزكاة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الزكاة في غير موضع من كتابه (١) قد كتبت في آخر الزكاة فقال في غير آية من كتابه أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة يعني أعطوا الزكاة وقال عز وجل في نبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها الآية (قال الشافعي) ففرض الله عز وجل على من له مال تجب فيه الزكاة أن يؤدي الزكاة إلى من جعلت له وفرض على من ولي الأمر أن يؤدي إلى المال الذي يورثها وعلى الولي إذا أدها أن لا يأخذها منه لأنه سبها زكاة واحدة لا زكاةين وفرض الزكاة على كل مسلم وفرضه في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وبين في أي المال الزكاة وفي أي المال تسقط وكم الوقت الذي إذا بلغه المال حلت فيه الزكاة وإذا لم يبلغه لم تكن فيه زكاة وما اقتات الزكاة وما قدرها فمخمس ومنها عشر ومنها نصف عشر ومنها ربع عشر ومنها سدس يختلف (قال الشافعي) وهذا من بيان الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الآية عنه (قال) وكل ما وجب على مسلم في ماله بلا عناية جناها أو جناها من يكون عليه العقل ولا تطوع تطوع به ولا شيء أوجبه هو في ماله فهو زكاة وإن زكاة صدقة كالأهل والاسم فإذا ولي الرجل صدقة ماله أو ولي ذلك الولي فلي كل واحد منهما أن يقسمها حيث قسمها الله ليس له خلاف ذلك وقد بينا ذلك في مواضع ونسأل الله التوفيق

(كتاب قسم الصدقات)

(قال الشافعي) قال الله تعالى وتعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمغارمة وفي سبيل الله وابن السبيل فانعمكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه ثم كدها

العتيق كان أحب إلى والمواقيت لأهلها أول كل من عثر بها ممن أراد بها أو عورة وأبهم من عيقات غيره ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات ذلك البلد الذي حرم به والمواقيت في الحج والعمره والقران سواء ومن سلك برا أو بحرا تأني حتى يهل من حدود المواقيت أو من وراثتها ولو أتى على ميقات لا يبرد حجا ولا عمرة فجاوز ثم بدله أن يحرم أحرم منه وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات فيقاته من حيث يحرم من أهله لا يجاوزة وروي عن ابن عمر أنه أهل من الفريغ (١) قوله قد كتبت في آخر الزكاة ثبتت هذه الجملة في جميع أصول الأم واقطع عبارة من هي كتبه صححه

فقال فريضة من الله (قال) وليس لاحد ان يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الاصناف موجودة لانه اغناهم على من وجد كقوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وكقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم وكقوله ولهن الربع مما تركن ومنقول عن الله عز وجل انه فرض هذا لمن كان موجودا يوم موت الميت وكان معقولا عنه ان هذه السهمان لمن كان موجودا يوم تؤخذ الصدقة وتقسم (قال) واذا أخذت الصدقة من قوم قسمت على من معهم في دارهم من أهل هذه السهمان ولم يخرج من غير انهم الى أحد حتى لا يبقى منهم أحد يستحقها (أخبرنا) مطرف عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن معاذ بن جبل انه قضى أعمار رجل انتقل من خلاف عشرة فمضت وصدقته الى خلاف عشرة (قال الشافعي) وهو ما وصفت من أنه جعل في العشر والصدقة الى حيران المال ولم يجعلها على حيران مالك المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا وكيع بن الجراح أو غيره أو هنادي عن كريب بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفى عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن فان أجابوك فاعلمهم ان عليهم الصدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم (قال) وهذا ما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة الى حيران المال ولم يجعلها على حيران مالك المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حبان عن الليث بن سعد عن سعد بن أبي سعيد عن شريك بن عبد الله بن أبي غر عن أنس بن مالك أن رجلا قال يا رسول الله ناشدك الله أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا فقال اللهم نعم (قال) ولا تنقل الصدقة من مودع حتى لا يبقى فيه أحد يستحق منها شيئا

(جاء بيان أهل الصدقات) قال الشافعي رحمه الله الفقير والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعا زمانا كان أو غير من سائل لا كان أو متعقفا والمساكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعا ولا تغنيه سائل لا كان أو غير سائل (قال) واذا كان فقيرا أو مسكينا فاعناؤه وعياله كسبه أو حرفته فأولى يعطى في الواحد من الاثنين شيئا لأنه غنى يوجد والعاملون عليها المشولون بقضائهم أهلها من الساعة ومن أمانهم من عريف لا يقدر على أخذها إلا بعرفته فأما الخليفة والى الاقليم العظيم الذي تولى أخذها عامل دونه فليس له فيها حق وكذلك من أعان والى على قضائهم به الغنى عن معونته فليس له في سهم العاملين حق وسواء كان العاملون عليها أغنياء أو فقراء من أهلها كانوا أو غرباء اذا أولوا فاههم العاملون ويعطى أحوالهم الى الصدقة بقدر معوناتهم عليها ومنعهم فيها والمؤلفة قلوبهم من دخل في الاسلام ولا يعطى من الصدقة مشرك يتألف على الاسلام فان قال قائل أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين بعض المشركين من المؤلفة فنك العطاء من النبي ومن مال النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا من مال الصدقة ومباح له أن يعطى من ماله وقد خول الله تعالى المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموالهم وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كاسي لاهل من خالف دينهم (قال) والرقاب المكاتبون من حيران الصدقة فان اتسع لهم المهم أعطوا حتى يعتقوا وان دفع ذلك الى من يعتقهم فحسن وان دفع اليهم أجزاء وان ضاقت السهمان دفع ذلك الى المكاتبين فاستعانوا بها في كتابتهم والغارمون صنفان صنف اذا نوافى مصلحتهم أو معروف وغير معصية ثم يجزوا عن أداء ذلك في العرض والتنفذ يعطون في غرضهم ليجزهم فان كان لهم عروض أو نقد يقضون منه ديونهم فهم أغنياء لا يعطهم من أسياء ويقضون من عروضهم ومن نقودهم ديونهم وان قضوها فكان قسم الصدقة ولههم ما يكونون به أغنياء لم يعطوا شيئا وان كان وهم فقراء أو مساكين فسألوا بأي الاصناف كانوا أعطوا لانهم من ذلك الصنف ولم يعطوا من صدقة غيره (قال) واذا بقي في أيديهم من أموالهم ما يكونون به أغنياء وان كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهمان شيئا لانهم من أهل الغنى وانهم قديرون من الدين فلا يعطوا حتى لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء

وهذا عندنا أنه مرة
بمقتضاه لا يريد احراما ثم
بدله فأهل منه أو جاء
الى الفرع من مكة أو
غيرها ثم بدله فأهل منه
وروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه لم
يكن يهل حتى تنبت
به راحته

(باب الاحرام والتلبية)

(قال الشافعي) واذا
أراد الرجل جعل الاحرام
اغسل لاهرامه من
مبقاته وتجرد لبس ازارا
ورواه أبيه وبينه وبين
لاهرامه ان أحب قبل
أن يحرم ثم يصلي ركعتين
ثم يركب فإذا توجهت
به راحته لبي ويكفيه
أن ينوي حجاً أو عمرة

(قال) وصنف اذا توافى حالات واصلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل حالاتهم او عامتها ان بيعت
 اضر ذلك بهم وان لم يفتقر وايعطى هؤلاء ما يفرع ورضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا
 غرمهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن (١) رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن مخارق الهلالى
 قال فعلت بحملة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال نؤديها ونخرجها عنك غدا اذا قدم
 نعم الصدقة باقبيصة المسئلة حرمته الا في ثلاث رجل يحمل جملة فخلت له المسئلة حتى يؤد بها ثم يسلك
 ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شهده أو تكلم ثلاثة من ذوى الجمال من قومه أن به حاجة أو فاقة فخلت له
 المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يسلك ورجل أصابته جائحة فأجتاحته ماله حتى
 يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يسلك وما سوى ذلك من المسئلة فهو سحت (قال الشافعى)
 وهذا أناخذ وهو معنى ما قلت فى الغارمين وقول النبى صلى الله عليه وسلم تحمل المسئلة فى الفاقة والحاجة
 يعنى والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يصيب سدادا من
 عيش يعنى والله أعلم أقل من اسم الفقى وبذلك تقول وذلك حين يخرج من الفقر أو المسكنة ويعطى من
 سهم سبيل الله جل وعز من غرام من جيران الصدقة فقيرا كان أو غنيا ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج الى
 الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يريدون السفر فى غير
 معصية فيجوزون عن بلوغ سفرهم إلا بعونه على سفرهم وأما ابن السبيل فيقدر على بلوغ سفره بلا معونة
 فلا يعطى لانه ممن دخل فى جملة من لا تحمل له الصدقة وليس ممن استثنى أنها تحمل له ويخالف للغازى فى
 دفع الغازى بالصدقة عن جماعة أهل الاسلام ويخالف الغارم الذى اذان فى منفعة أهل الاسلام واصلاح
 ذات البين والعامل الفقى بصلاح أهل الصدقة وهو يخالف الفقى يهدى له المسلمون لان الهدية تطوع
 من المسلمين لأن الفقى أخذها بسبب الصدقة وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحمل
 لمن لا تحمل له الصدقة من آل محمد صلى الله عليه وسلم وهم أهل الخس ومن الاغنياء من الناس وغيرهم

(باب من طلب من أهل السهمان)

(قال الشافعى) رجه الله تعالى الاغلب من أمور الناس أنهم غير أغنياء حتى يعرف غناهم ومن طلب من
 جيران الصدقة باسم فقرا ومسكنة أعطى ما لم يعلم منه غيره أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
 عبد الله بن عدى بن الخيار قال حدثني رجلان أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله من الصدقة
 فصعد فيهما النظر وصوب ثم قال ان شئكما ولا حظ فيهما الفقى ولا تقوى مكتسب (قال الشافعى) رأى النبى
 صلى الله عليه وسلم جلده اظهارا يشبه الاكتساب الذى يستغنى به وغاب عنه العلم فى المال وعلم أن قديكون
 الجلد فلا يعنى صاحبه مكتسبه به إلا لكثرة عيال وإما الضعف حرفة فأعلم ما أنهما ان ذكرا أنها لاغنى لهما
 عيال ولا كسب أعطاهما فان قيل ابن أعلمهما قيل حيث قال لاحظ فيهما الفقى ولا تقوى مكتسب أخبرنا
 ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن زيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لم أصلح الصدقة
 لفقى ولا لى مرة أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطية بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل
 الصدقة إلا لغازى سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فنصدق على
 المسكين فاهدى المسكين لفقى (قال الشافعى) وبهذا قلنا يعطى الغازى والعامل وان كانا غنيين والغارم
 فى الجملة على ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غارما غيره الا غارما لا مال له يقضى منه فيعطى فى غرمه
 ومن طلب سهم ابن السبيل وذكر أنه عاجز عن البلد الذى يريد الا بالمعونة أعطى على مثل معنى ما قلت من
 أنه غير قوى حتى تعلم قوته بالمال ومن طلب بأنه يغزو أعطى غنيا كان أو فقيرا ومن طلب بأنه غارم أو عبد
 بأنه مكاتب لم يعط الأبيسة تقوم على ما ذكر لان أصل أمر الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعبيد

عند دخوله فيه وروى
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أمر بالتغسل
 وتطيب لأحرامه وتطيب
 ابن عباس وسعد بن أبى
 وقاص (قال) فان
 لى بجمع وهو يريد عمرة
 فهى عمرة وان لى
 بعمرة يريد حجا فهو حج
 وان لم يرد حجا ولا عمرة
 فليس بشئ وان لى
 يريد الاحرام ولم ينو
 حجا ولا عمرة فله الخيار
 أيهما شاء وان لى
 بأحد هما فنتيه فهو
 قارن ويرفع صوته
 بالتلبية لقول النبى صلى
 الله عليه وسلم أتانى
 جبريل عليه السلام
 فأمرنى أن أمر أصحابى

(١) قوله رباب براه
 مكسورة ومثناة تحتية
 ثم موحدة كفى شرح
 مسلم كتبه معصمه

أنهم غير مكاتين حتى تعلم كتابتهم ومن طلب بانه من المؤلفه فلو جهم لم يعط الا أن يعلم ذلك وما وصفته
يستحق به أن يعطى من سهم المؤلفه

(باب علم قاسم الصدقة بعد ما أعطى غير ما علم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أعطى الوالي القاسم الصدقة من وصف أن عليه أن يعطيه بقوله
أو بينة تقوم له ثم علم بعد اعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نزع ذلك منهم وأعطاه غيرهم ممن يستحقه
(قال) وإن أفلسوا به أو (١) فأنه لم يقدر لهم على مال ولا عين فلا ضمان على الوالي لأنه أمين إن يعطيه
ويأخذ منه لا لبعضهم دون بعض وإن أخطأ وانما كلف فيه الظاهر مثل الحكم فلا يضمن الأمرين معا
ومتى ما قدر على ما فات من ذلك أو قدر على غيره أغرمهم موه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه (قال
الشافعي) وإن كانوا ما توادفعه إلى ورثته إن كانوا فقراء أو أغنياء دفعه اليهم لأنهم استحقوه في اليوم الذي
أعطاه غيرهم وهم يومئذ من أهله وإن كان المتولى القسم رب المال دون الوالي فعلم أن بعض من أعطاه
ليس من أهل السهمان أما ما أعطاهم على مسكنه وفقير وغرم أو ابن سبيل فإذا هم بمالنا أو ليسوا على الحال
التي أعطاهم لها رجع عليهم فأخذهم منهم فقسمة على أهله فإن ماتوا أو أفلسوا فبقيا قولان أحدهما أن عليه
ضمانه وأداءه إلى أهله ومن قال هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفيا أهلها ولا يرثه منها إلا أن يدفعها إلى
أهلها كما لا يرثه ذلك من شيء فله فاما الوالي فهو أمين في أخذها وإعطائها لا يرى أنه لا يضمن صاحب
الصدقة الدافع إلى الوالي وأنه يبرأ بدفعه إليه الصدقة لأنه أمر بدفعها إليه والقول الثاني أنه لا ضمان على
صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كما لا يضمن الوالي (قال) وإن أعطاه رجلا على أن يفرز أو رجلا على
أن يسير من بلد إلى بلد فقامت نزع منهما الذي أعطاهما وأعطاه غيرهما ممن يخرج إلى مثل غيرهما

(باب جتماع تقرييع السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي لو إلى الصدقة أن يبدأ أمر بان يكتب أهل السهمان ويوضعون
مواضعهم ويحصى كل أهل صنف منهم على حديثهم فيحصى أسماء الفقراء والمساكين ويعرف كم
يخرجهم من الفقر والمسكنة إلى أدنى اسم الغني وأسماء الغارمين ومبلغ غرم كل واحد منهم وابن
السبيل وكم يبلغ كل واحد منهم البلد الذي يريد والمكاتبين وكم يؤدي كل واحد منهم حتى يعتقوا وأسماء
الغزاة وكم يكفيهم على غاية مغازيهم ويعرف المؤلفه قلوبهم والعالمون عليها وما يستحقون به لهم حتى
يكون قبضه الصدقات مع فراغه من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان أو بعدد ما ثم يجزئ
الصدقة ثمانية أجزاء ثم يفرقها كما أصف إن شاء الله تعالى وقد مثلت لك مثالا كان المال ثمانية آلاف
قليل صنف ألف لا يخرج عن صنف منهم من الأفشى وفيهم أحد يستحقه فأحصينا الفقراء فوجدناهم ثلاثة
فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم
يخرج واحد منهم من الفقر بمائة وآخر من الفقر بثلاثمائة وآخر من الفقر بستمائة فأعطينا كل واحد
ما يخرجهم من الفقر إلى الغنى وميزنا المساكين هكذا فوجدنا ألف يخرج المائة من المسكنة إلى الغنى
فأعطيناهم ما هو على قدر مسكنتهم كما وصفت في الفقراء إلى العدد ولا وقت فيما يعطى الفقراء
والمساكين إلى ما يصيرهم إلى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغنياء لا غنى سنة ولا وقت ولكن ما به قل
أنهم خارجون به من الفقر والمسكنة إذا دخلوا في أول منازل الغنى إن أغنى أحدهم درهم مع كسبه
أوماله لم يرز عليه وإن لم يرز عليه إلا ألف أعطيا إذا اتسعت الأسماء فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا حظ فيها لغني والغنى إذا كان غنيا بالمال ولا لغوي مكتسب يعني والله تعالى أعلم ولا فقير استغنى

أو من معي أن يرفعوا
أصواتهم بالتلبية (قال)
ويلبي المحرم قائما
وقاعدا وراكبا ونازلا
وجنبا ومتطهرا وعلى
كل حال راقعا صوته في
جميع مساجد الجماعات
وفي كل موضع وكان
السلف يستحبون
التلبية عند (٢) اضطمام
الرفاق وعند الاشراف
والهبوط وخلف
الصلوات وفي استقبال
الليل والنهار وبالاسفار
وتفخيسه على كل حال
(قال) والتلبية
أن يقول لبك اللهم
لبك لبك لا شريك
لك لبك ان الحمد
والنعم لك والمالك
(١) فأنه أي سبقوه
وأعجزوه كما يفيد قوله فلم
يقدر الخ كتبه معصيه
(٢) اضطمام الرفاق أي
ازدحامهم افتعال من
الضم كتبه معصيه

بكسبه لأنه أحد الضاعين ولكنه صلى الله عليه وسلم فرق الكلامين لا لفرق سبب الغناء من فالتني الأول الغنى بالمال الذي لا يضره ترك الكسب ويريد فيه الكسب وهو الغنى الأعظم والغنى الثاني الغنى بالكسب فان قيل قد يذهب الكسب بالمرض قيل ويذهب المال بالتلف وانما ينظر اليه بالحال التي يكون فيها القسم لا في حال قبلها ولا بعدها لان ما قبلها ما مضى وما بعدها لا يعرف ما هو كاش فيه وانما الاحكام على يوم يكون فيه القسم والقسم يوم يكون الاستحقاق ووبعدنا الغارمين فنظرنا في غرضهم فوجدنا انهم يخرجهم من غرضهم على ان يفرم على اختلاف المخرج كل واحد منهم فاعطيناهم الالف كلها على مثال ما اعطينا الفقراء والمساكين ثم فعلنا هذا في المساكين كما فعلنا في الفقراء والمساكين والغارمين ثم نظرنا في أبناء السبيل ففكرناهم ونظرنا البلدان التي يريدون فان كانت بعيدة اعطيناهم الحلال والنفقة وان كانوا يريدون البداء فالبداء وحدها وان كانوا يريدون البداء والرجعة فالبداء والرجعة والنفقة مبلغ الطعام والشراب والكراء وان لم يكن لهم لباس فالبس باقل ما يكفي من كان من أهل صنف من هذا أو نفسه وان كان المسكين قريبا وابن السبيل متسعة فافقه كذا وان كان قريبا وابن السبيل قويا فالنفقة دون الجلالة اذا كان بلا داعي مثلها ما أهولة متصلة بالماء أمونة فان (١) انما طابت مياهها أو انما طافت أو وحشت أعطوا الجلالة ثم صنع بهم فيها كما وصفت في أهل السهمان قبلهم يعطون على المؤنة لا على العدد ويعطى المرأة الجلالة والرجل السلاح والنفقة والكسوة فان اتسع المال زيدوا الخيل وان لم يتسع فمؤنة الابدان بالكراء ويعطون الجلالة بدينين وراجمين وان كانوا يريدون المقام أعطوا المؤنة بدينين وقوة على المقام بقدر ما يريدون منه على قدره مخازيهم ومؤناتهم فيها على العدد وما أعطوا من هذا ففضل في أيديهم لم يضيع عليهم أب يتولوه ولم يكن لوالى أخذه منهم بعد أن يفروا وكذلك ابن السبيل (قال) ولا يعطى أحد من المؤلفة ثلثيهم على الاسلام ولا ان كان مسلما الا ان ينزل بالسليين نازلة لا تكون الطاعة لوالى فيها ثالثة ولا أهل السدقة (٢) المولى أقوى ما على استغرائها الا بالمؤلفة لها وتكون بلائ أهل الصدقات محتجة بالبعد أو كثرة الاهل أو منعه من الاداء أو يكون قوم لا وثق بشانهم فيعطون منها الشيء على قدر ما يرى الامام على اجتهد الامام لا يبلغ اجتهداه في حال أن يزيدهم على سهم المؤلفة وينقصهم منه ان قدر حتى يقوى بهم على اخذ الصدقات من أهلها وقدرى أن يمدى بن حاتم أتى أبابكر بنحو ثلثمائة بعير صدقة فومه فاعطاهم منها ثلاثين بعيرا وأخره باليهام مع خالد بن عبد الله بن عوف من أقره رجل ولعل أبابكر أعطاه من سهم المؤلفة ان كان هذا ثابتا فاني لا أعرفه من وجهه يثبت أهل الحديث وهو من حديث من ينسب الى بعض أهل العلم بالردة (قال) ويعطى العاملون عليها يتقدم أجور مثلهم فيما تكفوا من السفر وقاموا به من الكفاية لا يزدادون عليه شيئا وينبغي للوالي أن يستأجرهم أجرة فان أغفل ذلك أعطاهم أجر مثلهم فان ترك ذلك لم يسعهم أن يأخذوا الا قدر أجور مثلهم وسواء كان ذلك سهمان أو سهم العاملين أو كله أعمالهم فيه أجور أعمالهم فان جاوز ذلك سهم العاملين ولم يوجد أحد من أهل الامانة والكفاية يلى الاجمالة العاملين رأيت أن يعطى سهم الوالى سهم العاملين تاما ويزيدهم قدر أجور مثلهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من النبي والغنمة ولو اعطاهم من السهمان معه حتى يوفهم أجور مثلهم ما رأيت ذلك والله أعلم بما عليه ولا على العامل أن يأخذ لانه ان يأخذ من ضاعت الصدقة لا ترى أن مال النبي يكون بالموضع فيستأجر عليه اذا خيف ضياعه من يحفظه وان أتى ذلك على كثر منه وقبلما يكون أن يحجزهم العاملين عن مبلغ أجرة العامل وقد وجد من أهل الصدقة أمين يرضى بسهم العامل وأقل منه فيولاه أحب الي

لا شريك لك الا بالله عليه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يضيع أن
يزيد عليه واختار أن
يفرد تلبية رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يقتصر
عنها ولا يجاوزها الا أن
يرى شيا يهجه فيقول
ليكن ان العشر عيش
الآخرة فانه لا يروى
عنه من وجه يثبت أنه
زاد غير هذا فاذا فرغ
من التلبية صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم
وسأل الله رضاه والجنة
واسعدنا برحمته من
النار فانه يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال) والمرأة في ذلك
كالرجل الا ما أمرت به

(١) انما طابت المياه أي
بعدت كذا في كتب
اللغة كتب صحيحه

(٢) قوله المولى كذا
في التسخ ولعله محرف
من التسخ والوجه
المزول بالواو لانه صفة
للفروع كالاخفى كتبه
مصححه

(باب جاع بيان قسم السهمان)

(قال الشافعي) وجه الله وجامع ما قسمنا على السهمان على استحقاق كل من سعى لاعلى العسدد ولا على أن

من الستر وأستر لها
أن تخفض صوتها
بالتلبية وإن لها أن تلبس
القميص والقباء والدرع
والسراويل والحجار
والخفين والقفازين
واحرامها في وجهها
فلا تخمره وتسدل
عليه الثوب وتحاقه
عنه ولا تمسه وتخمر
رأسها فان خمرت
وجهها عامدة افتدت
وأحب إلى أن تحتضب
للأحرام قبل أن تحرم
وروى عن عبد الله بن
عبيد وعبد الله بن دينار
قال من السنة أن تمسح
المرأة بيدها شيئا من
الحناء ولا تحرم وهي
(١) غفل وأحب لها

يعطى كل صنف سهما وإن لم يعرفه بالحاجة إليه ولا يمنعهم أن يستوفوا سهمانهم أن يأخذوا من غيرهما إذا
فضل عن غيرهم لأن الله عز وجل أعطى كل صنف منهم سهما موقفا فاعطيناه بالوجهين معافكان معقولا أن
الفقراء والمساكين والغارمين إذا أعطوا حتى يخرجوا من الفقر والمسكنة إلى الغنى والغرم إلى أن لا يكونوا
غارمين لم يكن لهم في السهمان شيء وصاروا أغنياء كما لم يكن للأغنياء على الابتداء معهم شيء وكان الذي
يخرجهم من اسم الفقر والمسكنة والغرم يخرجهم من معنى أسمائهم وهكذا المكاتبون وكان ابن السبيل
والغازي يعطون مما وصفت من كفايتهم مؤنة سبيلهم وغزوهم وأجرة الوالي العامل على الصدقة ولم يخرجهم
من اسم أن يكونوا في سبيل ولا غزاة ولا عاملين ما كانوا مسافرين وغزاة وعمل الالف يغطوا بالالف المعنى دون جماع
الاسم وهكذا المؤلفات ولو أعطى كل صنف من هؤلاء كل السهمان (قال) فهم
يجتمعون في المعاني التي يعطون بها وإن تفرقت بهم الاسماء

(باب اتساع السهمان حتى تفضل عن بعض أهلها) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى
فاذا اتسعت السهمان فقد مثلت لها مثالا كانت السهمان ثمانية آلاف فوجدنا الفقراء ثلاثة يخرجهم
من الفقر مائة والمساكين خمسة يخرجهم من المسكنة مائتان والغارمين أربعة يخرجهم من الغرم ألف
فبعضل عن الفقراء تسعمائة وعن المساكين ثمانمائة واستغرق الغارمون سهمهم فوقفنا الالف وسبعمائة
التي فضلت عن الفقراء والمساكين ففصمناها إلى السهمان الخمسة الباقية سهم الغارمين وسهم المؤلفات وسهم
الرقاب وسهم سبيل الله وسهم ابن السبيل ثم ابتدأنا بالقسم بين هؤلاء الباقيين كما ابتدأنا أولئك كانوا هم أهل
السهمان ليس لاحد من غير أهل السهمان معهم فأعطيناهم سهمهم والفضل عن استغنى من أهل
السهمان منهم فاذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في حلة الأصل وهو الثمن وما رد عليهم من
الفضل عن أهل السهمان وأرد الفضل عنه على أهل السهمان معا كما أرد عليه وعلى أهل السهمان معه
الفضل عن غيره

(باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كانت السهمان ثمانية آلاف فكان كل سهم ألفا فاحصينا الفقراء
فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر ثمانمائة ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة تسعمائة
ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسأل الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضي على
قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغنى عنه فاذا استغنى عنه رد على
أهل السهمان معه ولم يكن أحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان ثم هكذا يصنع في جميع أهل السهمان
(٢) وفي كل صنف منهم سهمه ولا يدخل عليه غيره حتى يستغنى ثم لا يكون أحد أحق بالفضل عنه من أهل
السهمان من غيره فان اختلف غرم الغارمين فكان عدتهم عشرة وغرم أحداهم مائة وغرم الآخر ألف
وغرم الآخر ثمانمائة فسألوا أن يعطوا على العدل لم يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم فكان غرمهم
عشرة آلاف وسهمهم ألفا فاعطى كل واحد منهم عشر غرمه بانعاما بلغ فيعطى الذي غرمه مائة عشرة والذي
غرمه ألف مائة والذي غرمه ثمانمائة ثمان مائة يكونون قدسوا بينهم على قدر غرمهم لا على عددهم ولا
يزاد عليه فان فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عيده عليهم وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم
ما يصيبه عشر غرمه فاذا لم تكن رقاب ولا مؤلفات ولا غارمون ابتدأ القسم على خمسة أسهم ففضت الثمانية
أسهم عليهم أنجاسا وهكذا كل صنف منهم لا يوجد وكل صنف استغنى عيده فضله على من معه من أهل
السهمان ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلده الذي أخذت به قل ولا كثر حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان

(١) قوله غفل بضم
الغين وسكون الفاء
أي خالية من الخضاب
لأن أثر عليها أنه مأخوذ
من قولهم ناقة غفل
لأن أثر عليها ولا علامة
كذا في نسب اللغة كتبه

معجمه
(٢) وفي فعل ماض
مبنى للفعول من التوفية
وكل صنف نائب فاعل
وسهمه مفعول ثان
كتبه معجمه

الأعطى حقه ولو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين قسمت الثمانية عليهم حتى يوفي الفقراء ما يخرجهم من الفقر ويعطى العاملون بقدر جزائهم

(باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وأفرون فجمعنا الفقراء فوجدناهم (١) ووجدنا المساكين مائة يخرجهم من المسكنة ألف والغارمين فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الغرم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضي على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم وأعطى كل صنف منهم كاملاً وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم فان أغناهم فذلك وإن لم يغنهم لم يعطوا شيئاً إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم ولو كانت المسئلة بحالها فاضافت السهمان عنهم كلهم فلم يكن منهم صنف يستغنى بسهمه أو في كل صنف منهم سهمه لم يزد عليه لأنه ليس في المال فضل يعاديه عليه ولو كان أهل صنف منهم متمسكين لو تركوا ولم يعطوا في عامهم ذلك لما شكوا (١) وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لكثرة همهم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن للوالي أن يزيدهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغنى غيرهم ثم يرد فضلهم لأنهم كان عليهم مع غيرهم ولم يجعلهم أولى بالفضل من غيرهم وإن كانوا أشد حاجة كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم يعني لغيرهم لشدة حاجة ولا غلة ولكن يوفي كل ما جعل له وهكذا يصنع بجميع السهماني ولو أجذب أهل بلد وهلك مواشيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر يحرصون لا يخاف عليهم لم يجر نقل صدقاتهم عن جيرانهم حتى يستغنوا فلا ينقل شيء جعل لقوم إلى غيرهم أخرج منهم لأن الحاجة لا تنقل لأحد أن يأخذ مال غيره

(باب قسم المال على ما يوجد)

(قال الشافعي) وأي مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه ولم يبدل بغيره ولم يبع فإن اجتمع حق أهل السهمان في بغير أو بقرة أو شاة أو دينار أو درهم واجتمع فيه اثنين من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كما يعطى الذي وهب لهم وأوصى لهم به وأقر لهم به واشتروه بأموالهم وكذلك إن استحق أحدهم عشرة وآخر نصفه وآخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والدنانير والدراهم حتى يشرك بين النفر في الدرهم والدينار ولا يباع عليهم بغيره ولا تباع الدنانير بدراهم ولا الدراهم بفلوس ولا بجنحة ثم يفرق بينهم وأما التمر والزبيب وما أخرجت الأرض فانه يكال لكل حقه

(باب جباة قسم المال من الوالي ورب المال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجب ما أخذ من مسلم من صدقة فطر ونحو ركاز وزكاة معدن وصدقة ماشية وزكاة مال وعشور زرع وأي أصناف الصدقات أخذ من مسلم نفسه وأخذ على الآية التي في إرادتها الصدقات للفقراء والمساكين الآية لا يختلف وسواء قليله وكثيره على ما وصفت فإذا قسمه الوالي فبعضهم العاملون منه ساقط لأنه لا عامل عليه يأخذ من كونه أجرو فيه والعاملون فيه عدم فإن قال رب المال فإنا إلى أخذ من نفسه وجهه وقدمه فأخذ أجرو على قيل أنه لا يقال لك عامل نفسك ولا يجوز لك إذا كانت الزكاة فرضاً عليك أن يعود إليك منها شيء فإن أدبت ما كان عليك أن تؤديه والا كنت عاملاً ومنعته فإن قال فإن وليها غيري قيل إذا كنت لا تكون عاملاً على غيرك لم يكن غيرك عاملاً إذا استعملته أنت ولا يكون

أن تطوف ليل ولا رمل عليها ولكن تطوف على هيئتها

(باب فيما يمتنع على المحرم من اللبس)

(قال الشافعي) ولا يلبس المحرم قميصاً ولا عمامة ولا برنسا ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين قليلين خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وإن لم يجد أنزارا لبس سراويل لاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كله ولا يلبس ثوباً مسه زعفران ولا ورس ولا شيء من اللب لب ولا يغطي رأسه وله أن يغطي وجهه فإن

(١) بياض في جميع النسخ التي بيدنا (١) قوله وأهل كل

صنف كذا في النسخ وأصل لفظ كل هنا من زيادة التناخ فانظر كتبه معصية

احتاج الى تعظيمة رأسه

وليس توب غيظ وخفين

ففعّل ذلك من شدة برد

أوحران فعل ذلك كله في

مكانه كانت عليه فدية

واحدة وان فرق ذلك

شيأ بعد شيء كان عليه

لكل لبسة فدية وان

احتاج الى حلق رأسه

فخلقه فعليه فدية وان

تطيب ناسيا فلا شيء

عليه وان تطيب عامدا

فعليه الفدية والفرق

في التطيب بين الجاهل

والعالم أن النبي صلى

الله عليه وسلم أمر

الاعرابي وقد أحرم

وعليه خلق بنزع

الجبة وغسل الصفرة ولم

بأمره في الخبر بفدية

(١) قوله فاذا تحقق

مثل الخ كذا في بعض

النسخ وفي بعض آخر فاذا

تحققت منه فليس لك

الانتقاص منها لما

تحققت بقيامه بها

وانظر حرر كتيبه معجمه

(٢) قوله ليمتنع بعضها

الخ كذا في النسخ ولعل

فيه تحوير بغير النسخ

وأوجه والله أعلم ليمتنع

بعضها ببعض عن أرواها

فقررت كتيبه معجمه

(٣) الاوارك هي الابل

المقيمة في الاراء وهو

الحصن رعاء كذا في كتب

اللقه كتيبه معجمه

وكذلك فيها الا في معنالك أو أقل لان عليك تفريقها (١) فاذا تحقق منك فليس لك الانتقاص منها لما تحققت بقيامه بها (قال) ولا أحب لاحد من الناس بولي زكاة ماله غيره لان المحاسب بها المسؤول عنها هو فهو أولى بالاحتياط في وضعها مواضعها من غيره وأنه على يقين من فعل نفسه في أداؤها وفي شئ من فعل غيره لا يدري أداها عنه أو لم يؤدها فان قال أخاف حياقي فهو يخاف من غيره مثل ما يخاف من نفسه ويستيقن فعل نفسه في الا أو يشك في فعل غيره

(باب فضيل السهمان عن جماعة أهلها) قال الشافعي رحمه الله ويعطى الولاة جميع زكاة الاموال الظاهرة الثمرة والزرع والمعادن والمناشئة فان لم تأت الولاة بعد حلولها لم يسع أهلها الا قسمها فان جاء الولاة بعد قسم أهلها لم يأخذوا منهم ثانية فان ارتابوا بأحد وخافوا دعواء الباطل في قسمها فلا بأس أن يخلفوا بالله لقد قسمها كاملة في أهلها وان أعطوه هم زكاة التجارات أجزأهم ذلك ان شاء الله تعالى وان قسموها دونهم فلا بأس وهكذا زكاة الفطر والركاز

(باب تدارك الصدقتين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ينبغي للوالي أن يؤخر الصدقة عن محلها عامدا واحدا فان أخرها لم ينبغ لرب المال أن يؤخر فان فعلا معاقبها معاقبة ساعية يمكنها مقبضها لا يؤخرها بحال فان كان قوم في العام الماضي من أهلها وهم العام من أهلها وكان يقوم حاجته في عامهم هذا وكانوا من أهلها ولم يكونوا في العام الماضي أعطى الذين كانوا في العام الماضي من أهلها صدقة العام الماضي فان استغنوا به لم يعطوا منه في هذا العام شيأ وكذلك لو أخذت الصدقة ورجل من أهلها فلم تقسم حتى أنسر لم يعط منها شيأ ولا يعطى منها حتى يكون من أهلها يوم تقسم وان لم يستغنوا بصدقة العام الماضي كانوا شركاء في صدقة عامهم هذا مع الذين استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها ولا يدفعهم عن الصدقة العام وهم من أهلها بأن يكونوا استوجبوها في العام الماضي قبله على قوم لم يكونوا من أهلها وانما يستحقها في العام من معالي الفقراء والمساكين والغارمون والرقاب فأما من سواهم من أهل السهمان فلا يؤتى لعام أول وذلك أن العاملين انما يعطون على العمل فهم لم يعملوا عام أول وأن ابن السيل والفرقة انما يعطون على الشخص وسهم لم يشخصوا عام أول أو شخصوا فاستغنوا عنها وأن المؤلفة قلوبهم لا يعطون الا بالتأليف في قومهم المعون على أخذها وهي في عام أول لم تؤخذ فعيه ون عليها

(باب جيران الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله كانت العرب أهل الصدقات وكانت تجاور بالقرابة (٢) ليمتنع بعضها على بعض لمن أرادها فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم وترد على فقرائهم كان ينفق أمر أنها ترد على الفقراء الجيران للأخذ منه الصدقة وكانت الاخبار بذلك متظاهرة على رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصدقات ان أحدهم يأخذها من أهل هذا البيت ويدفعها الى أهل هذا البيت بحجبتهم اذا كانوا من أهلها وكذلك قضى معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعمارجل انتقل عن مختلف عشيرته الى غير مختلف عشيرته فصدقه وعشره الى مختلف عشيرته يعني الى جوار المال الذي تؤخذ منه الصدقة دون جوارب المال فهذا نقول اذا كان للرجل مال ببلد وكان ساكنا ببلد غيره قطعت صدقته على أهل البلد الذي به ماله الذي فيه الصدقة كانوا أهل قرابته أو غير قرابته وأما أهل الزرع والثرمة التي فيها الصدقة فأمرهم بين يقسم الزرع والثرمة على جيرانها فان لم يكن له جيران فأقرب الناس بها جوارا لانهم أولى الناس باسم جوارها وكذلك أهل المواشي الخصب (٣) والاوارك والابل التي لا تمتنع بها أقام أهل

(قال المزني) في هذا دليل

أن ليس عليه فدية إذا لم يكن في الخبر (٣) وهكذا

روى في الحديث عن

النبي صلى الله عليه

وسلم في الصائم يقع على

امرأته فقال النبي صلى

الله عليه وسلم أعتق

وافعل ولم يذكر أن

عليه القضاء وأجمعوا

أن عليه القضاء (قال

الشافعي) وما شئ من

نيات الأرض مما لا يتخذ

طيباً أو كل تغالماً أو ترجاً

أو دهن جسده بغير

طيب فلا فدية عليه

وان دهن رأسه أو

لحيته بدهن غير طيب

فعليه الفدية لأنه موضع

الدهن وترجيل الشعر

(١) التبع بضم ففتح

جمع نجعة كغرفة

وغسرف وهي طلب

الكلا والخصب

(٢) العدى بالكسر والقصر

الغراء قال الشاعر

إذا كنت في قوم على

لست منهم

فكل ما علفت من خيبت

وطيب

(٣) قوله وهكذا روى

في الحديث الخ كذا في

الاصل ولعل في العبارة

سقطاً وتحريفاً فالتحري

كتبه

التبع (١) الذين يتبعون مواقع القطر فإن كانت لهم ديارهم أمياهم أو كثر مقامهم لا يؤثرون عليها إذا أخذت شيئاً فأهل تلك الدار من المساكين الذين يلزمهم أن تكون الأغلب عليهم أولى كما كان جيران أهل الأموال المقيمين أولى بها فإن كان فيهم من يتبع جمع نجعتهم كان أقرب جواراً ممن يقيم في ديارهم إلى أن يقدم عليهم وتقسّم الصدقة على الناجعة المقيمة بنجعتهم ومقامهم دون من اتبع جمع معهم من غير أهل دارهم ودون من اتبعوا إليه في داره أو لقيمهم في النجعة من لا يجاورهم وإذا اختلف عنهم أهل دارهم ولم يكن معهم من جمع من أهلها يستحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من اتبعوا إليه ولقيمهم في النجعة من أهلها ولو انتقلوا بأموالهم وصدقاتهم بجيران أموالهم التي فروا بها وان بعدت بنجعتهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم إلا فيما تقصر فيه الصلاة قسمت الصدقة على جيران أموالهم ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفراً تقصر فيه الصلاة

(باب فضل السهمان على أهل الصدقة) قال الشافعي رحمه الله وإذا لم يبق من أهل الصدقة إلا صنف واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس بهم داراً (قال) وإذا استوى في القرب أهل نسبه (٢) وعدى قسمت على أهل نسبهم دون العدى وإن كان العدى أقرب الناس بهم داراً وكان أهل نسبهم منهم على سفر تقصر الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا كان دون ما تقصر فيه الصلاة لأنهم أولى باسم حضرتهم ومن كان أولى باسم حضرتهم كان أولى بجوارهم وإن كان أهل نسبهم دون ما تقصر فيه الصلاة والعدى أقرب منهم قسمت على أهل نسبهم لأنهم بالبادية غير خارجين من اسم الجوار ولذلك هم في المنفعة حاضر والمسجد الحرام

(باب مبسم الصدقة) قال الشافعي رحمه الله ينبغي لو ألى الصدقة أن يسم كل ما يأخذ منها من ابل أو بقراً أو غنم يسم الأبل والبقر في أنفاذها والغنم في أصول أذانها ويجعل مبسم الصدقة مكتوباً لله ويجعل مبسم الغنم اللطيف من مبسم الأبل والبقر وإنما قلت ينبغي له لما بلغنا أن عمال النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يسمون وكذلك بلغنا أن عمال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كانوا يسمون أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في الظهيرة عجماء فقال عمر ندفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها قال فقلت وهي عجماء فقال بقطر ونها الأبل قلت فكيف تأكل من الأرض فقال عمر أم من نعم الجزية أم من نعم الصدقة فقلت لأبل من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلفها قلت إن عليها وسم الجزية قال فأمر بها عرفاني بها فحبرت وكانت عنده صحاف تسع فلا تكون فأكوه ولا طرفة إلا جعل منها في تلك الصحاف فبعث بها إلى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعثه إلى حفصة من آخر ذلك فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجزير فبعث بها إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأمر عباقي من اللحم فصنع فدا المهاجرين والأنصار (قال الشافعي) فلم تزل السعاة يبلغني عنهم أنهم يسمون كما وصفت ولا أعلم في المبسم علة إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوماً فلا يشتره الذي أعطاه لأنه شئ خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في فرس حل عليه في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتره وكأول المهاجرين نزول منازلهم بركة لأنهم تركوه لله عز وجل

(باب العلة في القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أوى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أسقط منها سهم المولفة قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يشخصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطهم ولا سهم العالمين فيها وأحب ما أمرت به الوالي من تفريقها في أهل السهمان من أهل مصر وكلهم ما كانوا موجودين فإن لم يوجد من صنف منهم إلا واحداً أعطاهم ذلك الصنف كله إن استحقه وذلك أني إن لم أعطه أياهما فأنما أخرجه

الى غيره ممن له معه قسم فلم أجز أن أخرج عن صنف سموأشياء ومنهم محتاج اليه (قال) وإن وجد من كل صنف منهم جماعة كثيرة وضائق زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفيه أن يعطى منهم ثلاثة لأن أقل جامع أهل سهم ثلاثة انما ذكرهم الله عز وجل بجماع فقراء ومساكين وكذلك ذكرهم معهم فان قسمه على اثنين وهو يحد ثالثهم ثلث السهم وإن أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لأنه لو ترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرجهم من بلد الى بلد غيره كرهت ذلك له ولم يزل أن أجعل عليه الاعادة من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم وإن ترك موضع الجوار وإن كانت له قرابة من أهل السهمان ممن لا تلزمه النفقة عليه أعطاهمها وكان أحق بهم من البعيد منه وذلك أنه يعلم من قرابته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده ووالديه ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زنا ولا أبولا وأبولا أو أجد أو أجدة زمني (قال الربيع) لا يعطى الرجل من زكاة ماله لأبولا أو أبا ولا أبا ولا أجد ولا أجدة ولا أعلى منهم إذا كانوا فقراء من قبل أن نفقته تلزمه وهم أغنياءه وكذلك أن كانوا غير زمني لا يغنيهم كسهم فهم في حد الفقر لا يعطون من زكاة نفقته تلزمه وأن كانوا غير زمني مستغنين بغير نفقته لم تلزمه نفقتهم وكانوا في حد الأغنياء الذين لا يجوز أن يأخذوا من زكاة المال ولا يجوز له ولا غيره أن يعطيهم من زكاة ماله شيئا وهذا عندى أشبه بمذهب الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لأن نفقتها تلزمه وانما قلت لا يعطى من تلزمه نفقتهم لأنهم أغنياءه في نفقاتهم (قال الشافعي) وإن كانت امرأته أو ابن له بلغ فاذا انخر من واحتاج أو أب له دائر أعطيهم من سهم الغارمين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطيهم بماء الفقير والمسكنة لأنه لا يلزمه قضاء الدين عنهم ولا حملهم الى بلد أرادوه فلا يكونون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة بانفاقه عليهم (قال) ويعطى أباه وجدته وأمه وجدته وولده بالعين غير زمني من صدقته إذا أراد واسفر إلا أنه لا تلزمه نفقتهم في حالاتهم ثلاث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء إذا غروا وهذا كله إذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأما آل محمد الذين جعل لهم الخمس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة شيئا أقل أو أكثر لا يحمل لهم أن يأخذوها ولا يجزئ عن يعطيهم موهبا إذا عرفهم وإن كانوا محتاجين وغارمين ومن أهل السهمان وإن حبس عنهم الخمس وليس منعهم حقهم في الخمس يحمل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة المفروضة أهل الخمس وهم أهل الشعب وهم صليبة بنى هاشم وبنى المطالب ولا يحرم على آل محمد صدقة التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المفروضة أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له أشرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال انما حرمت علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) وتصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبنى المطالب باموالهما وذلك أن هذا تطوع وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنها من بريرة تطوع لاصدقة (قال) وإذا تولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر فيها عليه واسعا لأنه يجمع صدقات عامة فمكة فلا يحمل له أن يؤثر فيها أحدا على أحد علم مكانه فان فعل على غير الاجتهاد خشيت عليه المأثم ولم يزل أن أضمنه إذا أعطاها أهلها وكذلك لو نقلها من بلد الى بلد فيه أهل الاصناف لم يتبين لي أن أضمنه في الحالين (قال) ولو ضمه رجل كان مذهبا والله أعلم (قال) فأما لو ترك العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم ضمن لأن سهم هؤلاء يبين في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يهملهم بين في النص وكذلك إذا قسمها الى أهلها فترك أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافعي) الفقير الذي لا حرفة له ولا مال والمسكين الذي له الشيء ولا يقوم به

(قال المزني) و هن

المحرم لشخص في موضع

ليس فيها من الرأس

ولا فدية (قوله الربيع)

وقد أسس من رأسه

له الزيت على حاله

المحرم له من رأسه

طيب (قوله الربيع)

طيب ما به المال

الشافعي وما

من حجبوه من رأسه

يصبح الناس معه

الفدية وإن كان منها

فلا فدية فيه والعصر

ليس من الطيب وإن

مس طيبا بالنسبة لا يبق

له أثر وإن بقي له ربح

فلا فدية وله أن يجلس

عند العطار ويشتري

الطيب ما لم يمس به شيء

(١) قوله ولو كان فيه

الخ كذا في الاصل وانظر

كتبه معجمه

(باب العلة في اجتماع أهل الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الصدقة ثمانية آلاف وأهل السهمان موجودين فكان فيهم فقير واحد يستغرق سهمه ومسكين واحد يستغرق سهمه وغارمون مائة يهجز السهم كله عن واحد منهم فسأل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم لانه واحد وأقل ما يهجزى عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة قيل ليس ذلك لكم لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئا أبدا ما كان منهم محتاج إليه والسهم مجموع مقتصر به عليهم ما احتاج إليه أحد منهم فإذا فضل منه فضل كنتم وغيركم من أهل السهمان فيه سواء وأنتم لا تستحقون إلا بما يستحق به واحد منهم وكذلك هذا في جميع أهل السهمان وإذا كان فيهم غارمون لأموال لهم عليهم ديون فأعطوا مبلغ غرمهم أو أقل منه فقالوا نحن فقراء غارمون فقد أعطينا بالقرم وأنتم تروننا أهل فقر قيل لهم إنما نعطيكم بأحد المعنيين ولو كان هذا على الابتداء فقال أنا فقير غارم قيل له اختر بأى المعنيين شئت أعطيناك فان شئت بمعنى الفقروا شئت بمعنى الغرم فأبىم اختياره وأكثره أعطيناها وان اختار الذي هو أقل لعطائه أعطيناها وأبىم ما قال هو الأكرأ عطيناها ولم نعطه بالآخر فإذا أعطيناها باسم الفقر فلقرمائه أن يأخذوا مما في يدهم حقهم كمالهم أن يأخذوا ما لا لو كان له وكذلك أن أعطيناها بمعنى الغرم فإذا أعطيناها بمعنى الغرم أحببت أن يتولى دفعه عنه فإن لم يفعل فأعطاهما كما يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه فإن قال ولم لا أعطى بمعنيين إذا كنت من أهلها معا قبل الفقير مسكين والمسكين فقير بحال يجمعهم الاسم ويفترق بهما اسم وقد فرق الله تعالى بينهما (١) فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين فيعطى الفقير بالمسكنة مع الفقر والمسكين بالفقر والمسكنة ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد المعنيين وكذلك لا يجوز أن يعطى رجل ذؤسهم إلا بأحد المعنيين ولو جاز هذا جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبناه ابن سيل ونغاز ومولف وعامل فيعطى بهذه المعاني كلها فان قال قائل فهل من دلالة تدل على أن اسم الفقير يلزم المسكين والمسكنة تلزم الفقير قبل نعم معنى الفقر معنى المسكنة ومعنى المسكنة معنى الفقر فإذا جاعلهم يهجز الأمان يفرق بين حالهما بأن يكون الفقير الذي يدين به أشدهما وكذلك هو في اللسان والعرب تقول للرجل فقير مسكين ومسكين فقير وإنما المسكنة والفقر لا يكونان بحرفة ولا مال

(قسم الصدقات الثاني)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حق الفقيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يوسع أهل الأموال حبسه عن أمره وبذقه اليمين أهله أو ولاته ولا يوسع الولاة تركه لأهل الأموال لأنهم أمناء على أخذها له منهم قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ففي هذه الآية دلالة على ما وصفت من أن ليس لأهل الأموال منع ما جعل الله عز وجل عليهم ولا من ولهم ترك ذلك لهم ولا عليهم (أخبرنا) إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال لم يبلغنا أن أبابكر وعمر أخذوا الصدقة مشنة ولكن كنا يبعثان عليهما في الخصب والجلب والسمن والجفف ولا يضمنانها أهلها ولا يؤخرانها عن كل عام لأن أخذها في كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرها عما لا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عاتقا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليها لا تفرقوا بين ما جمع الله (قال الشافعي) هذا أعابهم فبما أخذ من المسلمين خاصة لأن الزكاة والطهور وإنما هو للمسلمين والدعاء بالاجر والبركة (قال الشافعي) وإذا أخذ صدقة مسلم دعا له بالاجر والبركة كما قال الله عز وجل وصل عليهم أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة أو زكاة صدقة

من جسده ويجلس عند الكعبة وهي تجمهر وان مسها ولا يعلم أنها رطبة فعلى يده طيب غسله فان تعد ذلك اقتسدى وان خلق وتطيب عامد افعليه قيدتان وان خلق شعرة فعليه مد وان خلق شعرتين فدان وان خلق ثلاث شعرات فدم وان كانت متفرقة ففي كل شعرة مد وكذلك الاطفال والعمد فيها والخطأ سواء ويخلق المحرم شعر المحل وليس للمجمل أن يخلق شعر المحرم فان فعل بأمر المحرم فالقصدية على المحرم وان فعل بغير

(١) قوله فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين كذا في النسخ ولعل في الكلام تكرار أو تحسيرا أيضا ليصير كسبه معصية

والصدقة زكاة وطهوراً محرماً ومعناها واحد وإن سُميت مرة زكاة ومرة صدقة هما اسمان لها بمعنى واحد وقد سمي العرب الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وهذا بين في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لسان العرب قال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قال أبو بكر لم نعني عننا قايماً أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله يعني والله أعلم قول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واسم ما أخذ من الزكاة صدقة وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة فقال إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية تقول إذا جاء المصدق يعني الذي يأخذ الماشية وتقول إذا جاء الساعي وإذا جاء العامل (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ولا فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) والأغلب على أفواه العامة أن في التمر العشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناها عندهم معنى واحد فما أخذ من مسلم من صدقة ماله ناساً كان أو ماشية أو زرعاً أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه عوام المسلمين فعنه واحد أنه زكاة والزكاة صدقة وقسمه واحد لا يختلف كاقسمه الله الصدقات ما فرض الله عز وجل على المسلمين فهي طهور (قال الشافعي) وقسم النبي عتلاً في قسم هذا والتي عما أخذ من مشرك فهو به أهل دين الله وهو موضوع في غير هذا الموضوع (قال) يقسم ما أخذ من حق مسلم وجب في ماله بقسم الله في الصدقات سواء قليل ما أخذ منه وكثيره وعشر ما كان أو خمس أو ربع عشر أو بعدد مختلف أن يستوي لأن اسم الصدقة يجمعه كله قال الله تبارك وتعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فبين الله عز وجل أن الصدقات ثم وكدها وشدها فقال فريضة من الله والله عليم حكيم فقسم كل ما أخذ من مسلم على قسم الله عز وجل وهي سيمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحداً يستحقه ولا يخرج صدقة قوم منهم عن بلدهم وفي بلدهم من يستحقها أخبرنا وكيع عن زكرياء بن سحوق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جبل حين بعثه أن أجابوه فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم أخبرنا يحيى بن حسان الثقة من أصحابنا عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن شريك بن أبي نجر عن أنس بن مالك أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم نشدتك الله الله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها على فقرائنا قال نعم (قال الشافعي) والفقراء هم هنا كل من لم يزد اسم حاجة ممن سمي الله تعالى من الأصناف الثمانية وذلك أن كلهم إنما يعطى بموجب الحاجة لا بالاسم فلو أن ابن السبيل كان غنياً لم يعط وإنما يعطى ابن السبيل المحتاج إلى السلاح في وقته الذي يعطى فيه فإن لم يوجد من أهل الصدقات الذين يخدمهم أحد من أهل السهمان الذين سمي الله عز وجل ردت حصته من لم يوجد على من وجد كأن وجد فيهم فقراء ومساكين وغارمون ولم يوجد غيرهم فقسم الثمانية الاسهم على ثلاثة أسهم (٢) وبين أن هذا في أسفل الكتاب فأهل السهمان يجمعهم أنهم أهل حاجة إلى ما لهم منها كلهم وأسباب حاجاتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم عنان مختلفة يجمعها الحاجة ويفرق بينها صفاتها فإذا اجتمعوا الفقراء الزمنى الضعفاء الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعفاء الذين لا تقع حرفتهم موقعا من حاجتهم ولا يسألون الناس والمساكين السؤال ومن لا يسأل من له حرفة تقع منه موقعا ولا تغنيه ولا عياله فإن طلب الصدقة بالمسكنة رجل جلد فعمل الوالي أنه صحيح مكتسب يعني عياله بشئ إن كان له وبكسبه أذلا عياله فعمل الوالي أنه يعني نفسه بكسبه غنى معروف فعمله شيأ فإن قال السائل لها (٣) يعني الصدقة الجلد لست مكتسباً وأنا مكتسب لا يغنيني كسبي أو لا يغني عيالي ولي عيال وليس عند الوالي يقين من أن ما قال على غير ما قال فالقول قوله ويعطيه الوالي أخبرنا سفيان عن هشام عن

أمره مكرهاً كان أو نائماً
رجع على الحلال بغدية
وتصدق بها (٣) فإن لم
يصل إليه فلا فدية عليه
(قال المزني) وأصبحت
في سماعي منه ثم خط
عليه أن يغدي ويرجع
بالغدية على المحلل
وهذا أشبه بمعناه عندى
(قال الشافعي) ولا
بأس بالكل ما لم يكن
فيه طيب فإن كان فيه
طيب اقتدى ولا بأس
بالاغتسال ودخول

(١) قوله فإن لم يصل الخ
كذا في الأصل وانظر
(٢) قوله ربيان هذا
في أسفل الكتاب كذا
في جميع النسخ التي بيدنا
وليس لهذا البيان أثر
في شيء منها فاعلمه كان
في أصل الام الذي كتبه
الربيع أو كتب من
نسخته
(٣) قوله يعني الصدقة
كذا وقعت هذه الجملة
في جميع النسخ واعلمها
حاشية أثبتها السامع
بصلب الكتاب كآية
مصححة

أبيه عن عبد الله بن عدي بن الخيار أن رجلين أخبراه أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب وقال إن شئتما ولا حظ فيهما لغني ولا لذي قوة مكتسب (قال الشافعي) رأى النبي صلى الله عليه وسلم جلد أوجه يشبه الأكتساب وأعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يصلح لهما مع الأكتساب الذي يستغنيان به أن يأخذ منها ولا يعلم أكتسابان أم لا فقال إن شئتما بعد أن أعلمكما أن لا حظ فيهما لغني ولا مكتسب فعلت وذلك أنهما يقولان أعطنا فإنا ذوا حظ لانا لساغنيين ولا مكتسبين كسبا يغني أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن يزيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصلح الصدقة لغني ولا لذي مرة قوي (قال الشافعي) ورفع هذا الحديث عن سعد عن أبيه عليه السلام والعاملون عليها من ولاد الوالي قبضها وقسمها من أهلها كان أو غيرهم ممن أعان الوالي على جمعها وقبضها من العرفاء ومن لا غني للوالي عنه ولا يصلحها إلا مكانه فأما رب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها وذلك بأن رب الماشية وكذلك من أعان الوالي عليها من بالوالي الغني عن معونه فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق والخليفة ووالي الأقليم العظيم الذي يلي قبض الصدقة وإن كانا من العاملين عليها القاعين بالأمر بأخذها فليس عندنا ممن له فيها حق من قبل أنهما لا يليان أخذها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر شرب لبنا فأعجبه فقال للذي سقاه من أين لك هذا اللبن فأخبره أنه ورد على ماء قد سحاه فإذا بنعم من ثم الصدقة وهم يستقون حلبوا من لبنها فجعلته في سقائي فهو هذا فأدخل عمر أصبعه فاستقاه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة عشار في سبيل الله والعامل عليها أو الغارم أو الرجل اشتراها بماله أو الرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني (قال الشافعي) والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غناؤه لا يزاد عليه وإن كان العامل موسرا إنما يأخذ على معنى الإجارة والمؤلفة فالوهم في مقدم من الأخبار (١) فضر بان ضرب مسلولون مطاعون أشرف مجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم فإذا كانوا هكذا فجاهدوا المشركين فأرى أن يعطوا من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ما يتلقون به سوى سهمانهم مع المسلمين إن كانت نازلة في المسلمين وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خاصا لنبه فرده النبي صلى الله عليه وسلم في مصلحة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم مالي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم يعني بالخمسة حقه من الخمس وقوله مردود فيكم يعني في مصلحتكم وأخبرني من لا أتهم عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحرث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين من الخمس (قال الشافعي) وهم مثل عينة والاقرع وأصحابهم ما لم يعط النبي صلى الله عليه وسلم عباس بن مرداس وكان شريفا عظيما الغناء حتى استعجب فأعطاه (قال الشافعي) لما أراد ما أراد القوم واحتل أن يكون دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والانصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم واحتل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى لأنه له خالص ويحتمل أن يعطى على التقوية بالعطية ولا يرى أنه قد وضع من شرفه فأنه صلى الله عليه وسلم قد أعطى من خمس الخمس النقل وغير النقل لأنه وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم ولكنه قد أعاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أداؤه وسلاحا وقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين في أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد فقال صفوان بغير الخمر (٢) فوالله لرب من قرش أحب إلي من رب هوازن وأسلم قومه من قرش وكان كانه لا يشك في إسلامه والله أعلم وهذا من ثبت في كتاب قسم النبي عليه السلام فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب إلى لاقتداءنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث رأى فقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مرة وأعطى من سهمه

الحمام اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ودخل ابن عباس حمام الخفجة فقال ما يعبد الله بأوساخكم شيئا (قال) ولا بأس أن يقطع العرق ويحجم ما لم يقطع شعرا واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم محرما ولا يشك المخرم ولا يشك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك

(١) قوله فضر بان الخ ذكر الضرب الأول وأشار لثاني بقوله الآتي وقد أعطى صفوان الخ كتبه معصمه

(٢) قوله فوالله لرب الخ كذا في النسخ والمعروف في الرواية فوالله لأن يربني رجل من قرش أحب إلي من أن يربني رجل من هوازن قال ابن الأثير يعني أن يكون ربا فوقى وسيد اعلمكي اه فعل ما في الامرواية أخرى كتبه معصمه

وقال فان تكلم أو أنكح
فالنكاح فاسد ولا بأس
بأن يراجع امرأته اذا
طلقها تطليقة مالم
تنقض العدة وليس
الحرم المنطقة للنفقة
ويستظل في الحمل
وتزال في الارض

باب ما يلزم عند
الأحرام وبيان الطواف
والسعي وغير ذلك

(قال الشافعي) وأحب
للحرم أن يغتسل من
ذي طوى لدخول مكة
ويدخل من ثبته كذا
وتغتسل المرأة الخائض
لامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسماء
بذلك وقوله عليه السلام

(١) شاط أي بعيد وفي
بعض النسخ منطاد وهو
بعناه يقال شطت الدار
واتطأت أي بعدت

كذا في كتب اللغة

(٢) غير ذي نية كذا في
النسخ بإفراد ذي وانظر
(٣) ثم يقضى الخ كذا
في جميع النسخ ولعل
في العبارة تحريف من
النسخ ووجه الكلام
ثم يفيض جميع ما بقي من
السهمان عليهم فانظر
(٤) قوله بفقر قون أي
يستوعبون ويستفرون
كتبه معجمه

بخير رجالا من المهاجرين والانصار لانه ماله يضعه حيث شاء فلا يعطى اليوم أحد على هذا من الغنمة ولم
يبلغنا أن أحدا من خلفائه أعطى أحدا بعده وليس للمؤلفة في قسم الغنمة سهم مع أهل السهمان ولو قال
هذا أحد كان مذهبا والله أعلم والمؤلفة قلوبهم في سهم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم
الخبر أن عدي بن حاتم جاء أبابكر الصديق أخسبه بثلاثمائة من الابل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها
ثلاثين بعيرا وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد بن أطاعه من قومه فجاهد بهاء ألف رجل وأبلى بلاء حسنا وليس
في الخبر في إعطائه إياها من أين أعطاها إياها غير أن الذي يكاد أن يعرف القلب بالاستدلال بالخبر والله أعلم
أنه أعطاه إياها من قسم المؤلفة لما زاد ليرغبه فيما يصنع وإنما أعطاه ليتألف به غيره من قومه عن لا يشق منه
عمل ما تبقى به من عدي بن حاتم فأرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى أن نزلت بالمسلمين
نازلة ولما نزل أن شاء الله تعالى وذلك أن يكون فيها العدو بموجب (١) شاط لاتناله الجيوش الا معونة ويكون
العدو يرازع قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات إيمانية فأرى أن يقوى بسهم سبيل الله من
الصدقات وإنما أن يكون لا يقاتلون الا بان يعطوا سهم المؤلفة أو ما يكفهم منه وكذلك أن كان العرب
أشرافا فمتنعين (٢) غير ذي نية أن أعطوا من صدقاتهم هذين السهمين أو أحدهما اذا كانوا أعطوا أعانوا
على المشركين فيما أعانوا على الصدقة وان لم يعطوا لم يوتى بمعونتهم رأيت أن يعطوا بهذا المعنى اذا انتاط
العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل التي يوجهون اليه تبعد دارهم وتنقل مؤنتهم ويضعفون عنه فان
لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمان أبي بكر مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيره لم أر أن
يعطى أحدهم من سهم المؤلفة قلوبهم ورأيت أن يرد سهمهم على السهمان معه وذلك أنه لم يبلغني أن عمر
ولا عثمان ولا عليا أعطوا أحدًا تألفه على الاسلام وقد أعز الله له الحمد الاسلام عن أن يتألف الرجال عليه
وقوله وفي الرقاب يعني المكاتبين والله أعلم ولا يشتري عبد فيعتق والغارمون كل من عليه دين كان له
عرض يحتمل دينه أو لا يحتمله وانما يعطى الغارمون اذا اذنا في حل دية أو أصابتهم جائحة أو كان دينهم
في غير فسق ولا سرف ولا معصية فأما من اذنان في معصية فلا أرى أن يعطى من سهم سبيل الله كما وصفت
يعطى منه من أراد الغزو فلو امتنع قوم كما وصفت من أداء الصدقة فأعان عليهم قوم رأيت أن يعطى من
أعان عليهم فان لم يكن كما وصفت شيء رد سهم سبيل الله الى السهمان معه وابن السبيل عندى ابن السبيل
من أهل الصدقة الذي ير يد البلد غير بلده لامن يلزمه

(كيف تقرب بقسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للساعي على الصدقات أن يأمر باحصاء أهل السهمان في عمله فيكون
فراغه من قبض الصدقات بعد تنهاى أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون اليه ويحصى ما صار في
يده من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحق بعمله (٣) ثم يقضى جميع ما بقي من السهمان كله
عندهم كما أصاب ان شاء الله تعالى اذا كان الفقراء عشرة والمساكين عشرين والغارمون خمسة وهؤلاء ثلاثة
أصناف من أهل الصدقة وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف فان كان الفقراء (٤) يفترقون
سهمهم وهو ألف وهو ثلث المال فيكون سهمهم كفا فاجزأون به من حصد الفقر الى حد الغنى أعطوه كله
وان كان يجزأونهم من حصد الفقر الى حد الغنى ثلاثة أو أربعة أو أقل أو أكثر أعطوا منه ما يجزأونهم من
اسم الفقر ويصبرون به الى اسم الغنى ويقف الوالى ما بقي منه ثم يقدم على المساكين سهمهم وهو ألف
هكذا وعلى الغارمين سهمهم وهو ألف هكذا فان قال قائل كيف قلت لكل أهل صنف موجود سهمهم ثم
استغنوا ببعض السهم فلم لا يسلم اليهم بقيته (قال الشافعي) قلته بان الله تبارك وتعالى سماهم مع غيرهم
بمعنى من المعاني وهو الفقر والمسكنة والفرم فاذا خرجوا من الفقر والمسكنة فصاروا الى الغنى ومن الغرم

فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين فلا يكونون من أهلها لأنهم ليسوا بمن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل له بهذا الاسم ومعناه وهم خارجون من تلك الحال ممن قسم الله له ألا ترى أن أهل الصدقة لا اغنياء لو سألوا بالفقر والمسكنة في الابتداء أن يعطوا منهم لم يعطوا وقيل استم من قسم الله وكذلك لو سألوا بالغرم وليسوا غارمين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى إلا من استثنى فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء فهم من لا تحل لهم وإذا لم تحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم ما لا يحل لهم ولأنى أعطيتهم وأغناهم الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكنة وليسوا منهم (قال) ويأخذ العاملون عليها بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم فيأخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى ويعطى العريف ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكلفته وذلك خفيف لانه في بلاده ويعطى ابن السبيل منهم قدر ما يبلغه البلد الذي يريد في نفقته وجولته أن كان البلد بعيدا أو كان ضعيفا وإن كان البلد قريبا وكان جلد الأغلب من مثله وكان غنيا بالمشي إليها أعطى مؤنته في نفقته بلا حولة فإن كان يريد أن يذهب ويأتى أعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة فإن كان ذلك يأتى على السهم كله أعطيه كله إن لم يكن معه ابن سبيل غيره وإن كان يأتى على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه فإن قال قائل لم أعطيت الفقراء والمساكين والغارمين حتى يخرجوا من اسم الفقر والمسكنة والغرم ولم تعط العاملين وابن السبيل حتى يسقط عنهم الاسم النسيء أعطيتهم ويرزول فليس الاسم أعطيتهم ولكن للعنى وكان المعنى إذا زال زال الاسم ونسبوا العاملين بمعنى الكفاية وكذلك ابن السبيل بمعنى البلاغ ولو أنى أعطيت العامل وابن السبيل جميع السهمان وأمثالهما لم يسقط عن العامل اسم العامل مالم يعزل ولم يسقط عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام محتازا أو كان يريد الاحتياز فأعطيتهم ما والفقراء والمساكين والغارمين بمعنى واحد غير مختلف وإن اختلفت أسماءهم كما اختلفت أسماءهم والعامل إنما هو مدخل عليهم صار له حق معهم بمعنى كفاية وصلاح للأخذ منه والمأخوذه فأعطى أجر مثله وبهذا في العامل مضى الآثار وعلم من أدركت من سمعت منه يلدنا ومعنى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه أن كان عاجزا عن سفره إلا بالمعونة عليه بمعنى العامل في بعض أمره ويعطى المكاتب ما بينه وبين أن يعتق قل ذلك أو أكثر حتى يفرق السهم فإن دفع إليه فالظاهر عندنا على أنه حريص على أن لا يعجز وإن دفع إلى مالكه كان أحب إلى وأقرب من الاحتياط

(رد الفضل على أهل السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا لم تكن مؤلفة ولا قوم من أهل الصدقة يريدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة عزلت سهمهم وكذلك إن لم يكن ابن سبيل ولم يكن غارم وكذلك إن غابوا فأعطوا ما يبلغهم ويفضل عنهم أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضا ما يفضل عن كلهم ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا أو أعطوا فلم يستغنوا فابتدئ قسم هذا المال عليهم كما ابتدئ قسم الصدقات فجري على من بقي من أهل السهمان سواء كان بقي فقراء ومساكين لم يستغنوا وغارمون لم تقض كل ديونهم ولم يبق معهم من أهل السهمان الثمانية أحد غيرهم فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم فإن استغنى الغارمون بسهمهم وهو ثلث جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينقصد فإن قسم بينهم فاستغنى الفقراء ببعضه رذما بقي على المساكين حتى يستغنوا فإن قال كيف رددت ما يفضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلفة وغيرهم إذا لم يكونوا (١) على أهل السهمان معهم وأنت إذا اجتمعوا جعلت لأهل كل صنف منهم سهمين (قال الشافعي) فإذا اجتمعوا كانوا (٢) شرعا في الحاجة وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم ثمانية فلا يكون لى منع واحد منهم ما جعل الله له وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد لم

للعائض أفعلى ما يفعل
الحاج غير أن لا تطوف
بالييت (قال) فإذا رأى
الييت قال اللهم زد هذا
الييت ثمره وبقاوتعظيما
وتكرما وهداية وزد
من شرفه وعظمه من حجه
أو اعتره ثمره وبقاوتعظيما
وتكرما وهداية (قال)
وتقول اللهم أنت السلام
ومنك السلام فحشا
ربنا بالسلام ويفتح
الطواف بالاستسلام
فيقبل الركن الأسود
ويستلم اليماني بيده
ويقبلها ولا يقبله لاني
لم أعلم روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قبل الحجر الأسود
واستلم اليماني وأنه لم

- (١) قوله على أهل السهمان متعلق بقوله رددت المتقدم في صدر السوان كتبه صحيحه
- (٢) شرعا بالتحريك أى سواء كتبه صحيحه

يخصص أحد منهم دون أحد فأقسم بينهم بما كاذ كرههم الله عز وجل معا وانما منعني أن أعطي كل صنف منهم سهمه تاما وإن كان يغنيه أقل منه أن يينا والله تعالى أعلم أن في حكم الله عز وجل أنهم انما يعطون بمعان سماها الله تعالى فاذا ذهبت تلك المعاني وصار الفقير والمسكين غنيا والغارم غير غارم فليسوا بمن قسم له ولو أعطيتهم كنت أعطيت من لم أومر به ولو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى حد الغنى والخروج من الغرم جاز أن يعطوا أهل دارهم وسهمهم للأغنياء فأجبت عن جعلته إلى من لم يجعل له وليس لاحد حالها مما جعلها الله تعالى له ولا اعطوا هاهنا لم يجعلها الله وانما ردني ما فضل عن بعض أهل السهمان على من بقي عن لم يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى أوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئا يؤخذ منهم لقوم بمعان فاذا ذهب بعض من سمي الله عز وجل له أو استغنى فهذا مال لا مال له من الأديين بعينه يرد اليه كما رد عطايا الأديين وصاناهم لو أوصى رجل لرجل فأت الموصى به قبل الموصى كانت الوصية راجعة إلى الوارث الموصى فلما كان هذا المال مخالفا لآل يورث ههنا لم يكن أخذ أولي عندنا به في قسم الله عز وجل وأقرب من سمي الله تبارك وتعالى له هذا المال وهو لا من جهة من سمي الله تبارك وتعالى له هذا المال ولم يبق مسلم يحتاج الأوله حق سواء أما أهل التي فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل صدقة أخرى (١) فهو مقسوم لهم مسدقهم ولو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكما كانوا لا يدخلون عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئا ولو استغنى أهل على بعض ما قسم لهم ففضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل عنهم إلى أقرب الناس بهم نسباً وداراً

(صديق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال واذا ضاقت السهمان فكان الفقراء ألقا وكان سهمهم ألقا والغارمون ثلاثة وكان غرمهم ألقا وسهمهم ألقا فقال الفقراء انما يغنيان مائة ألف وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألف فأجمع سهمنا وسهمهم ثم اضرب لنا جملة سهمهم من ألف ولهم سهم واحد كما يقسم هذا المال لو كان بيننا فوضي بمعنى واحد فليس ذلك لهم عندنا والله أعلم لأن الله عز وجل ذكر للغارمين سهماً كما ذكر للفقراء سهماً فغنض على الغارمين وإن اغتروا السهم فهو لهم ولم يعطوا أكثر مما أعطوا وإن فضل عنهم فضل فلستم بأحق به من غيركم إن فضل معكم أهل سهمان ذكر وراعكم ولكن ما فضل منهم أو من غيرهم رد عليكم وعلى غيركم من لم يستغن من أهل السهمان معكم كما يتبدل القسم بينكم وكذلك لو كنتم المستغنين والغرماء غير مستغنين لم ندخلهم عليكم إلا بعد غناكم ولم نجعلهم بخاصة منكم ما اغتروا كل واحد منكم سهمه ولا وقت فيما يعطى الفقراء إلا ما يخرجهم من حد الفقر إلى الغنى قل ذلك أو أكثر ما تجب فيه الزكاة ولا تجب لانه يوم يعطى لازكاة عليه فيه وقد يكون الرجل غنيا وليس له مال تجب فيه الزكاة وقد يكون الرجل فقيراً بكثره العيال وله مال تجب فيه الزكاة وانما الغنى والفقير ما عرف بالناس بقدر مال الرجل والعرب قد غنياً بجوارودون في بواديهم وقراهم بالنسب لخوفهم من غيرهم كان في الجاهلية بجوارودون لجمع بعضهم بعضاً فاذا كانوا هكذا يوم يصدقون قسمت صدقاتهم على فقراهم بالقرابة والجوارمعا فان كانوا أهل بادية وكان العامل الولي يعمل فيهم على قبيلة أو قبيلتين وكان بعض أهل القبيلة يتخالط القبيلة الأخرى التي ليس منها دون التي منها وجوارهم وخطبتهم أن يكونوا يتجمعون معا ويقيمون معا فضاقت السهمان قسمنا على الجوارودون النسب وكذلك ان خالطهم بجم غيرهم وهم معهم في القسم على الجوارودون فان كانوا عند النجعة يفترون ممة يختلطون أخرى فأحب أن لو قسمها على النسب اذا استوث الخالات وكان النسب عندي أولى فاذا اختلفت الخالات فالجوارودون أولى من النسب وإن قال من تصدق لنا فقرا على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النجعة أحصوا معانهم فضل ذلك على الغائب والحاضر وإن كانوا باطراف من باديهم متباعدة فكان يكون بعضهم بالطرف

يعرج على شيء دون الطواف ولا يتدنى بشيء غير الطواف إلا أن يجهد الامام في المكتوبة أو يخاف فوت فرض أو ركعتي الفجر (قال) ويقول عند ابتدائه الطواف والاستلام باسم الله والله أكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويضطبع للطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم اضطبع حين طاف ثم عمر (قال) والاضطباع أن يشتمل برأيه على منكبه الأيسر ومن تحت منكبه (١) فهو مقسوم لهم كذا في التسخ وانظر كتبه مصححه

وهو الزم قسم ذلك بينهم وكان الطرف الذي هو له الزم كالدار لهم وهذا إذا كانوا معاً أهل نحة لدار لهم
يعتزون بها فأما إن كانت لهم دار يكونون بها الزم فاني أقسمها على الجوار أيدا وأهل الاراك والحض من
أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسم بينهم على الجوار في المنازل وإن جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم
على جيرانهم القسم على الجوار إذا كان جوار وعلى النسب والجوار إذا كانوا معاً ولو كان لأهل البادية معدن
قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن وإن كانوا غراباء دون ذوي نسب أهل المعدن إذا كانوا
منه بعيدا وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على جيران أهل الزرع دون ذوي النسب إذا كانوا بعيدا
من موضع الزرع وزكاة أهل القرية تقسم على أهل السهمان من أهل القرية دون أهل النسب إذا لم
يكن أهل النسب بالقرية وكانوا منها بعيدا وكذلك نخلهم وزكاة أموالهم ولا يخرج شيء من الصدقات
من قرية إلى غيرها وفيها من يستحقها ولأمن موضع إلى غيره وفيه من يستحقه وأولى الناس بالقسم أقربهم
جواراً من أخذ المال منه وإن بعد عنه نسبه إذا لم يكن معه ذوقرابة وإذا ولي الرجل إخراج زكاة ماله فكان له
أهل قرابة ببلده الذي يقسمه به وجيران قسمه عليهم معاً فإن ضاق فإن قرابته فحسن عندي إذا كانوا من
أهل السهمان معاً (قال الشافعي) فأما أهل البادية فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من
النخيل فلو أن رجلاً كان في العطاء فضر به عليه النعيب في الغزو وهو بقرية قها صدقات لم يكن له أن يأخذ
من الصدقات شيئاً فإن سقط من العطاء بانه قال لا أغزو واحتاج أعطى في الصدقة ومن كان من أهل
الصدقات بالبادية والقرى ممن لا يغزو عدواً فليس من أهل التي فإن هاجر (١) وأفرض وغزار من أهل
التي وأخذ منه ولو احتاج وهو في التي لم يكن له أن يأخذ من الصدقات فإن خرج من التي وهادى
الصدقات فذلك له

(الاختلاف) قال الشافعي رحمه الله قال بعض أصحابنا لا مؤلفة فيجعل سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في
الكراع والسلاح في نعر المسلمين حيث يراه الولي وقال بعضهم إن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد
الذي به الصدقات من أهل الصدقات أو غيرهم وقال أيضاً (٢) أنما قسم الصدقات دلالات حيث كانت النكحة
أو الحاجة فهي أسعده كأيذهب إلى أن السهمان لو كانت ألفاً وكان غارم غرمه ألف ومساكين بينهم
عشرة آلاف وفقراء مثلهم بينهم ما يغنيهم عن السبيل مثلهم بينهم ما يغنيهم جعل للغارم سهم واحد
من هؤلاء فكان أكثر المال في الذين معه لأنهم أكثر منه عدداً وحاجة كانه يذهب إلى أن المال فوضى
بينهم فيقسمونه على العدد والحاجة لالكل صنف منهم سهم ومن أصحابنا من قال إذا أخذت صدقة قوم ببلد
وكان آخرون ببلد مجدين فكان أهل السهمان من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم إن تركوا ما سلكوا
ولم يجهدوا جهد المجدين الذين لا صدقة ببلادهم ولهم صدقة يسيرة لا تقع منهم موقعا نقلت إلى المجدين إذا
كانوا يخاف عليهم الموت هل لأن لم ينقل إليهم كانه يذهب أيضاً إلى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل
قسمه لأهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله فينظر إليهم لوالى فينقل هذه إلى هذه السهمان حيث كانوا على
الاجتهاد قروا أو بعدوا وأخسبه بقول وتنقل سهمان أهل الصدقات إلى أهل التي إن جهداً وضاق التي
عليهم وينقل إلى أهل الصدقات إن جهداً وضاق الصدقات على معنى إرادة صلاح عباد الله تعالى
وأنما قلت بخلاف هذا القول لأن الله عز وجل جعل المال قسمين أحدهما قسم الصدقات التي هي طهور
قسمها الثمانية أصناف ووكدها وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تؤخذ من أغنياء قوم وترد على
فقراءهم لا فقر أعيرهم ولغيرهم فقراء فلم يجز عندى والله أعلم أن يكون فيها غير ما قلت من أن لا تنقل عن
قوم إلى قوم وقومهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذى سهم منهم إلى غيره وهو يستحقه وكيف يجوز أن يسمى الله
عز وجل أصنافاً فيكونوا موجودين معاً فيعطى واحد منهم سهم غيره لو جاز هذا عندى حاز أن تجعل
في سهم واحد فيمنع سبعة فرضا فرض لهم ويعطى واحد ما لم يفرض له والذي يقول هذا القول لا يخالفنا

الاعين فيكون منكبه
الاعين مكشوفاً حتى
يكمل سعيه والاستلام
في كل وتر أحب إلى منه
في كل شفع (قال
الشافعي) ويرمل
ثلاثاً ويمشي أربعاً
ويتدنى الطواف من
الحجر الأسود ويرمل
ثلاثاً لأن النبي صلى
الله عليه وسلم رمل من
الحجر الأسود حتى

انتهى إليه ثلاثاً والرمل
هو الجلب لاشدة
السعي والدق من البيت
أحب إلى وإن لم يمكنه
الرمل وكان إذا وقف
وجد فرجة وقف
ثم رمل فإن لم يمكنه
أحييت أن يصير

(١) وأفرض بالبناء
للفعل أى جعله
فرض أى عطية كذا
في كتب اللغة كتبه
معجمه

(٢) أنما قسم الصدقات
دلالات وفي بعض النسخ
أنما الصدقات دلالات
باسقاط لفظ قسم وانظر
وحرر العبارة كتبه
معجمه

في أن رجلا (١) لو قال أوصى لفلان وفلان وفلان وأوصى بثلث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الأرض
أثلاثا بين فلان وفلان وفلان وكذلك الثلث ولا يخالف علمته في أن رجلا لو قال ثلث مالي لفقراء بني فلان
وغيرهم بني فلان رجل آخر وبني سبيل بني فلان رجل آخر أن كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه
وإن ليس لوصي ولا لوال أن يعطى أحد هؤلاء الثلث دون صاحبه وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون
الغارمين ولا للغارمين دون بني السبيل ولا صنف من سبي دون صنف منهم أوفقروا حوج من صنف ثم يعطيه
دون غيرهم من سبي الموصي لأن الموصي أو المتصدق قد سمي أصنافا فلا يصرف مال صنف إلى غيره ولا يترك
من سبي له لم يسلم له معه لأن كلا ذوق لماسي له فلا يصرف حق واحد إلى غيره ولا يصرف حقهم
إلى غيرهم من لم يسلم له فإذا كان هذا عندنا وعند قائل هذا القول فما أعطى الأديبون لا يجوز أن يعطى
الأعلى ما أعطوا فغطاء الله عز وجل أحق أن يجوز وأن يعطى على ما أعطى ولو جاز في أحد العطاءين أن
يصرف عن أعطيه إلى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطى إلى صنف أعطيه منهم كان في عطاء الأديمين
أجوز ولكنه لا يجوز في واحد منهما وإذا قسم الله عز وجل التي فقالوا واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله حصة
والرسول الآية وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه لمن أوجف على الغنمة للفارس من
ذلك ثلاثة أسهم وللراجل سهم فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الفارس ذا الغنم العظيم على
الفارس الذي ليس مثله ولم يعلم المسلمين الأسوأ بين الفارسين حتى قالوا لو كان فارس أعظم الناس غنا وآخر
جبان سوا بينهما وكذلك قالوا في الرجاله أفرأيت لو عارضتنا وإياهم معارض فقال إذا جعلت أربعة أنجاس
الغنمة لمن حضر وإنما معنى الحضور والغناء عن المسلمين والسكاية في المشركين فلا يخرج الأربعة إلا من
خضر وليكني أحصى أهل الغناء من حضر فأعطى الرجل سهم مائة رجل أو أقل إذا كان يغني مثل غنائهم
أو أكثر وأترك الجبان وغير ذي النية الذي لم يغني فلا أعطيه أو أعطيه جزءا من مائة جزء من سهم رجل ذي
غناء أو أكثر قليلا أو أقل قليلا بقدر غنائه هل الحجة عليه الآن يقال له لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم فما كان يخرج أنفيل من غنمه عاملا ولم يعلمه خص أهل الغناء بل أعطى من
حضر على الحضور والحسرة والاسلام فقط دون الغناء ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم
ما أوجف عليه من الأربعة إلا منجاس فكيف جازله أن يخالفنا في الصدقات وقد قسم الله عز وجل لهم أربعين
القسم فيعطى بعضا دون بعض وإذا كان لا يجوز عندنا ولا عنده في الموجهين لو أوجفوا وهم أهل صنف
لأغناء لهم على أهل ضعف من المشركين لأغناء عندهم وكان بازاءهم أهل غناء يقاتلون عدوا أهل شوكة
شديدة أن يعطوا إنما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من الضعفاء من المشركين ولا يعطاه المسلمون ذوو
الغنم الذين يقاتلون المشركين ذوي العدد والشوكة نظر الاسلام وأهله حتى يعطى بالنظر ما أوجف عليه
المسلمون الضعفاء على المشركين الضعفاء إلى المسلمين الأقوياء المقاتلين للمشرك الأقوياء لأن عليه مؤنة عظيمة في
قتالهم وهم أعظم غناء عن المسلمين ولكني أعطى كل موجب حقه فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم
يحتاجون إليهم إلى غيرهم أن كانوا أحوج منهم أو يسرهم معهم أو ينقلها من صنف منهم إلى صنف والصنف
الذين نزلها عنهم يحتاجون إلى حقهم أو رأيت لو قال قائل لقوم أهل يسر كثير أوجفوا على عدو أتم أغنياء
فأخذ ما أوجفتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة لأن أهل الصدقات مسلمون
من عيال الله تعالى وهذا مال من مال الله تعالى وأخاف أن حبست هذا عنهم وليس يحضر في مال غيره أن
يضرهم فضر راشد بدأ وأخذ منكم لا يضر بكم هل تكون الحجة عليه الآن يقال له من قسم له أحق بما قسم
من لم يقسم له وإن كان من لم يقسم له أحوج وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات إنما يقسم مقسومة
نهم بقسمهم أو رأيت لو قال قائل في أهل الموارث الذين قسم الله تعالى لهم والذين جاء أثر بالقسم لهم أو
فيهم ما عاينوا ورؤوا بالقرابة والمصيبة باليت فان كان منهم أحد خير اليت في حياته وتركته بعد وفاته وأقفر

حاشية في الطواف إلا
أن يمنعه كثرة النساء
فيحرك حركة مشيه
مقاربا ولا أحب أن
يثب من الأرض وإن
ترك الرمل في الثلاث لم
يقض في الأربع وإن
ترك الاضطباع والرمل
والاستلام فقد أساء ولا
شي عليه وكلما حاذى
الحجر الأسود كبر وقال
في رملة اللهم اجعله حجا
مبرورا وذنبا مغفورا
وسعي مشكورا
وبقول في سعيه اللهم
اغفر وارحم واعف
عما تعلم أنك أنت الأعز
الأكرم اللهم آتني في
الدين احسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار

(١) لو قال أوصى لفلان

الخ كذا في جميع النسخ

ولعل في العبارة تحريفا

من الساخ فتأمل وحرر

كتبه معصمه

(٢) أو أقل كذا في

جميع النسخ وأنظر

كتبه معصمه

الى ما ترك أو تركه غيره لان كلاً فحق في حال هل تكون الحجة عليه الا ان يقال لا تعدو ما قسم الله تبارك وتعالى فهكذا الحجة في قسم الصدقات (قال الشافعي) الحجة على من قال هذا القول أكثر من هذا وفيه كفاية وليست في قول من قال هذا شبهة ينبغي غندي أن يذهب اليها ذهب لانها عندى والله تعالى أعلم بأبطال حق من جعل الله عز وجل له حقاً وإباحة أن يأخذ الصدقات التي في يدها الى ذى قرابه واحد أو ضديق ببلد غير البلد الذي به الصدقات اذا كان من أهل البهمن (قال الشافعي) فاحتج بحج في نقل الصدقات بان قال ان بعض من يقتدى به قال ان جعلت في صنف وأصناف موجودة ونحن نقول كما قال اذا لم يوجد من الاصناف الا صنف أجزأ أن توضع فيه واحتج بان قال ان طاوس روى أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن اتوني بعرض ثياب أخذها منكم مكان الشعير والحنطة فانه أهون عليكم وخير لهما جريح بالمدينة (قال الشافعي) صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل نمة اليمن على دينار على كل واحد كل سنة فكان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ من الرجل ديناراً وقيمة من (١) المعافر كان ذلك اذا لم يوجد الدينار فعمل معاذاً لو أعسر وبالدينار أخذ منهم الشعير والحنطة لانه أكثر ما عندهم واذا جاز أن يترك الدينار لغرض فله جاز عنده أن يأخذ منهم طعاماً وغيره من العرض ببقية الدينار فاسرعوا الى أن يعطوهم من الطعام لكثرة عندهم يقول الثياب خير لهما جريح بالمدينة وأهون عليكم لانه لا مؤنة كثيرة في الحمل الثياب الى المدينة والثياب بها أغلى عنا فان قال قائل هذا تأويل لا يقبل الا بدلالة عن روى عنه فانما قلناه بالدلائل عن معاذ وهو الذي رواه عنه هذا أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه أن معاذ قضى أعمار رجل انتقل من مخلاف عشرين الى غير مخلاف عشرين فبعثه وصدقته الى مخلاف عشرين (قال الشافعي) فبين في قصة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة وذلك أن العشر والصدقة لا تكون الا للمسلمين (قال الشافعي) واذا رأى معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه وأهله عن مخلاف عشرين أن تكون صدقته وعشره الى مخلاف عشرين وذلك ينتقل بصدقته ماله الناض والمأشبة فيجعل معاذ صدقته وعشره لاهل مخلاف عشرين لانه ينتقل اليه بقرابته دون أهل المخلاف الذي انتقل عنه وان كان الاكثر أن مخلاف عشرين لعشرينه وانما خلطهم غيرهم وكانت العشيرة أكثر والآخرة رأى أن الصدقة اذا ثبتت لاهل مخلاف عشرين لم يتحول عنهم صدقته وعشره بتحوله وكانت لهم كما ثبت بدأ (قال الشافعي) وهذا يحتمل أن يكون عشره وصدقته التي هي بين ظهراني مخلاف عشرين لا تتحول عنهم دون الناض الذي يتحول ومعاذ ان حكمهم هذا كان من أن ينقل صدقة المسلمين من أهل اليمن الذين هم أهل الصدقة الى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل النقي أبعد وفيما روى بنان من هذا عن معاذ ما يدل على قولنا لا تتقل الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة الى غيرهم (قال الشافعي) وطاوس لو ثبت عن معاذ شيء لم يخالفه ان شاء الله تعالى وطاوس يحلف ما يحل بيع الصدقات قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض ولو كان ما ذهب اليه من احتج علينا بان معاذ باع الحنطة والشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالثياب كان بيع الصدقة قبل أن تقبض ولكنه عندنا انما قال اتوني بعرض من الثياب فان قال قائل كان عدى بن حاتم جاء أبابكر بصدقات والزبرقان بن بدر وهما وان جا أبابكر عن أهلهم ما فقد نقلها الى المدينة فيحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس نسباً وداراً من يحتاج الى سعة من مضر وطى من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتد فلم يكن لهم حق في الصدقة ويكون بالمدينة أهل حق هم أقرب من غيرهم ويحتمل أن يؤتى بها أبو بكر ثم يأمر بردها الى غير أهل المدينة وليس في ذلك عن أبي بكر خبر نصير اليه فان قال قائل انه بلغنا أن عمر كان يؤتى بنعم من نعم الصدقة (قال الشافعي) قبل المدينة صدقات التخل والزرع والناض والمأشبة وللمدينة ما كن من المهاجرين والانصار وحلفائهم ما أشتبع وجهينة ومن ينة مهاو باطرافها وغيرهم من قبائل العرب فبعض ساكن المدينة بالمدينة وعيال عشرهم وجيرانهم

ويدعو فيما بين ذلك بما أحب من دين ودنيا ولا يجزئ الطواف الا بما تجزيه الصلاة من الطهارة من الحدث وغسل الثوب فان أحدث وضوءاً وابتدأ وان بنى على طوافه أجزأه وان طاف فلأجر الجرا وعلى جدار الحجر أو على شاذروان الكعبة لم يعتد به في الطواف وان تكسر الطسوف لم يجز بمجال (قال المزني) الشاذروان تأزير البيت خارجاته وأحسبه على أساس البيت لانه لو كان مبانيه لاساس البيت لأجزأ الطواف

(١) المعافر بفتح الميم ثياب منسوبة الى بلد أو قبيلة باليمن قال الازهرى برد معافرى منسوب الى معافر اليمن ثم صار اسمها بغير نسبة فيقال معافرا كنية

وقد يكون عيال ساكن أطرافها عيال جيرانهم وعشارهم فيؤتون بها ويكونون مجععا لاهل السهمان كما
تكون المياه والقرى مجععا لاهل السهمان من العرب ولعلمهم استغنوا فقلها الى أقرب الناس بهم دارا ونسبا
وكان أقرب الناس بالمدينة دارا ونسبا فان قال قائل فان عمر كان يحمل على اهل كثيرة الى الشام والعراق
قبل له ليست من نعم الصدقة والله أعلم وانما هي من نعم الجزية لانه انما يحمل على ما يحتمل من الابل
وأكثر فأنظر الابل لا تحمل أحدا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية
أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأل أبا
الابل التي كان يحمل عليها عمر الغزاة وعثمان بعده قال أخبرني أبي أنها ابل الجزية التي كان يبعث بها معاوية
وعمر بن العاص قلت ومن كانت تؤخذ قال من أهل خزبة أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها
فيبعث فيبتاع بها ابل (١) جلة فيبعث بها الى عمر فيعمل عليها أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي
يحيى عن سعيد بن أبي هند قال بعث عبد الملك بعض الجماعة بعهده أهل المدينة وكتب الى والي البصرة أن
يحمل من البصرة الى المدينة ألف ألف درهم يتم بها عطاءهم فلما قدم المال الى المدينة أوفوا أن يأخذوه
وقالوا أقطعنا وأساخ الناس ولا يصلح لنا أن نأخذ لاناخذ ما أبلغ ذلك عبد الملك فردوه وقال لا تزال في
القيم بقية ما فعلوا هكذا قلت لسعيد بن أبي هند ومن كان يومئذ يتكلم قال أولهم سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وسعيد بن عبد الله بن عبد الله في رجال كثيرة (قال الشافعي) وقولهم لا يصلح لنا
أي لا يصلح لنا أن نأخذ الصدقة ونحن أهل الفقه وليس لأهل الفقه في الصدقة حق (٢) ومن أن ينقل عن
قوم الى قوم غيرهم (قال الشافعي) وإذا أخذت الماشية في الصدقة وسبت وأدخلت الحظير ووسم الابل
والبقري في أخادها والغنم في أصول أذانها يوسم الصدقة مكتوب لله عز وجل وتوسم الابل التي تؤخذ
في الجزية ميسما ميسما باليسم الصدقة فان قال قائل ما دل على أن ميسم الصدقة يخالف لیسم الجزية قيل
فان الصدقة إذا هاهنا لكها لله وكتبت لله عز وجل على أن مالها لله أخرجه الله عز وجل وابل الجزية أدبت
صغارا لأجر صاحبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لمران في الظهر ناقة عمياء قال أمن
نعم الجزية أمن من نعم الصدقة قال بل من نعم الجزية وقال له ان عليها ميسم الجزية وهذا يدل على فرق بين
الميسمين أيضا وقال بعض الناس مثل قولنا ان كل ما أخذ من مسلم فسيبيله سبيل الصدقات وقالوا سبيل
الركاز سبيل الصدقات ورووا مثل ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال
الشافعي) والمعادن من الركاز (٣) وفي كل ما أصيب من دفين الجاهلية مما يجب فيه الزكاة ولا يجب فهو ركاز
ولو أصابه غنى أو فقير كان ركازا فيه الخمس (قال الشافعي) ثم عاد لما شد فيه كاه فأبطله فزعم أن الرجل
إذا وجد ركازا فواسع فيما بينه وبين الله عز وجل أن يكتمه الوالي والوالي أن يرده عليه بعد ما يأخذه منه
ويدعه (قال الشافعي) وأما إذا زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل في الركاز الخمس وزعم أن كل
ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات فقد أبطل الحق بالسنة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه والخمس
انما يجب عندنا وعنده في ماله لمساكين جعله الله عز وجل لهم فكيف جازلوا الى أن يترك حقا وأوجه الله
عز وجل في ماله وذلك الحق لمن قسمه الله عز وجل له أرايت لو قال قائل هذا في عشر الطعام أو زكاة الذهب
أو زكاة التجارة وغير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما ألجأ عليه أليس أن يقال ان الذي عليك في مالك انما هو
نبي وجب لغيرك فلا يحمل للسلطان تركه لا ولاك حبه ان تركه لا السلطان عن جعله الله تبارك وتعالى
له (قال الشافعي) ولست أعلم من قال هذا في الركاز ولو جاز هذا في الركاز جاز في جميع من وجب عليه حق
في ماله أن يحبس به والسلطان أن يدعه فيبطل حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية فقال
انارو بنان الشعبي أن رجلا وجد أربعة آلاف أو خمسة آلاف فقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
لا تصنع فيهما قضاء بيتا ما أربعة أخماس فلان وخمس للسلطين ثم قال والخمس مردود عليك (قال الشافعي)

عليه (قال الشافعي)
فإذا فرغ صلى ركعتين
خلف المقام بقرا في
الاولى بأمر القرآن وقل
يا أيها الكافرون وفي
الثانية بأمر القرآن وقل
هو الله أحد (قال
الشافعي) ثم يعود الى
الركن فيستلمه ثم يخرج
من باب الصفافير في
عليها فيكبر ويهلل ويدعو
الله فيما بين ذلك بما
أحب من دين ودنيا ثم
ينزل فيمشي حتى اذا
كان دون الميل الاخضر
المعلق في ركن المسجد

(١) جلة بكسر الجيم
وتشديد اللام أي
مسان كبيرة كذا في
كتب اللغة كتبه معجده
(٢) قوله ومن أن ينقل
الخ كذا في جميع النسخ
ويظهر أن في الكلام
سقطا فانظر وحرر كتبه
مصححه

(٣) قوله وفي كل
ما أصيب كذا في النسخ
ولعل لفظ في مزيد من
النسخ كتبه معجده

وهذا الحديث ينفق بعضه بعضا اذ زعم أن عليا قال وخمس للمسلمين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى للمسلمين في مال رجل شيئا ثم يردده عليه أو يدعه له والواجب على الوالي أن لو منع رجل من المسلمين شيئا لهم في ماله أن يجاهده عليه (قال الشافعي) وهذا عن علي مستنكر وقد روي عن علي بن سالم موصول أنه قال أربعة أنحاس لك وأقسم الخمس على فقراء أهلك وهذا الحديث أشبه بعلي لعل عليا علمه أمينا وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشافعي) وهم بخلاف ما روي عن الشافعي من وجهين أحدهما أنهم يزعمون أن من كانت له مائتات درهم فليس للوالي أن يعطيه ولأنه أن يأخذ شيئا من السهمان المقسومة بين من سمي الله عز وجل ولا من الصدقة تطوعا والذي يزعمون أن عليا ترك له خمس ركاه وهذا رجالة أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها ويزعمون أن الوالي إذا أخذ منه واجبا في ماله لم يكن للوالي أن يعود بما أخذ منه عليه ولا على أحد يعوله ويزعمون أن لو وليها هودون الوالي لم يكن له حبسها ولا دفعها إلى أحد يعوله (قال الشافعي) والذي روي عن علي رضي الله تعالى عنه أعادتها عليه بعد أن أخذها منه أو تركها له قبل أن يأخذها منه وهذا الباطل الهالك وجهه وخلاف ما يقولون وإذا صار له أن يكتمها ولو الوالي أن يردّها عليه فليست بواجبة عليه وتركها لا تؤخذ منه وأخذها سواء وقد ابطال بهذا القول السنة في أن في الركاز الخمس وأبطل به حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية فان قال لا يصلح هذا الا في الركاز قيل فاذا قال قائل فاذا صلح في الركاز وهو من الصدقات صلح في كلها ولو جاز لك أن يخص بعضها دون بعض قلت يصلح في العشور وصدقات الماشية وقال غيرك يصلح في صدقة الرقة ولا يصلح في هذا فان قال فاعلموا خمس وكذلك الحق فيه كالحق في الزرع والعشر وفي الرقة ربع العشر وفي الماشية مختلفة وهي مخالفة كل هذا وإنما يؤخذ من كل بقدر ما جعل فيه ويقسم كل حيث قسم الصدقات (قال الشافعي) ثم خالفنا بعض الناس فيما يعطي من الصدقات فقال لا يأخذ منها أحده مال يحب فيه الزكاة ولا يعطي منها أحد مائتي درهم ولا شيء يحب فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان الرجل لا يكون له مائتات درهم ولا شيء يحب فيه الزكاة فلا يحمل له أن يأخذ منها شيئا إذا لم يكن محتاجا بنصف حرفة أو كثره عيال وكان الرجل يكون له أكثر منها فيكون محتاجا بنصف الحرفة أو بعبادة العيال فكانت الحاجة انما هي ما عرف الناس على قدر حال الطالب للزكاة وماله لا على قدر المال فقط فكيف إذا كان الرجل له مائة من العيال ومائتات درهم لا يعطي وهذا المحتاج البين الحاجة وأخران لم يكن له مائتات درهم ولا عيال له وليس بالغنى أعطى والناس يعلمون أن هذا الذي أمر باعطائه أقرب من الغنى والذي نهى عن اعطائه أبعد من الغنى ولم إذا كان الغارم يعطي ما يخرج منه من الغرم لا يعطي الفقير ما يخرج منه من الفقر وهو أن يقول ان أخرجته من الفقر إلى الغنى مائة درهم أو أقل لم يزد عليها فلم إذا لم يخرج منه من الفقر إلى الغنى إلا مائتات درهم لا يعطاه وهو يوم يعطاه الزكاة عليه فيها انما الزكاة عليه فيها إذا حال عليها حول من يوم ملكها

(كتاب الصيام (١) الصغير)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون ليلة ومواحي تروا الهلال ولا تغطروا حتى تروا غمركم فكلوا العدة ثلاثين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا يقول فان لم تروا العدة هلال شهر رمضان ورواه رجل عدل رأيت أن أقبله لا تروا الاحتياط (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان (قال الشافعي) بعد لا يجوز على هلال رمضان الا شاهدان (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا لا أقبل عليه

بهم من ستة أذرع سعي
سعيًا شديدًا حتى يحاذي
الميلين الا خضر من الذين
بققاء المسجد ودار
العباس ثم يمشي حتى
يرقى على المروة فيصنع
عليها كما صنع على
الصفا حتى يتم سبعا
يبدأ بالصفا ويختم بالمروة
فان كان معتمرا وكان
معه هدى نحو وحلق
أو قصر والحلق أفضل
وقد فرغ من العمرة ولا
يقطع المعتمر التلبية
حتى يفتح الطواف
مستلما أو غير مستلما وهو
قول ابن عباس وليس
على النساء حلق ولكن
يقصرن

(١) ثبت في جميع
النسخ التي بيدنا الوصف
بالصغير وهو يفيد
أن هناك كتابا صغيرا
للصيام ولم نجد في الام
بعد البحث والتفتيش
ولو وجدنا في غير هذا
الموضع أو شيئا منه
وضعت حدث وجدناه
ان شاء الله كتيبه مصححه

الاشاهدين وهذا القياس على كل مغيب استدل عليه بينة وقال بعضهم جماعة (قال الشافعي) ولا أقبل على رؤية هلال الفطر الا شاهدين عدلين وأكثر فان صام الناس بشهادة واحد أو اثنين؟ كذا والعدة ثلاثين الا أن برؤية الهلال أو تقوم بينة برؤية ففطروا وان غم الشهران معاقصاهما ثلاثين نجاءتهم بينة ما ن شعبان روي قبل صومهم بيوم قضا يوم الاثم تركوا يوم من رمضان وان غما فجاءتهم البينة بأنهم صاموا يوم الفطر أفطروا أي ساعة جاءت البينة فان جاءتهم البينة قبل الزوال صلاوا صلاة العبد وان كان بعد الزوال لم يصلاوا صلاة العبد وهذا قول من أحفظ عنه من أصحابنا (قال الشافعي) فعليه في هذا بعض الناس فقال فيه قبل الزوال قولنا وقال بعد الزوال يخرج بهم الامام من الغد ولا يصلي بهم في يومهم ذلك (قال الشافعي) ففصل لبعض من يخرج هذا القول اذا كانت صلاة العبد عندنا وعنده لا تقضى ان تركت وعملت وقت فكيف أمرت بهم أن تعمل في غيره وأنت ادامضى الوقت تعمل في وقت لم تؤمر بان تعمل مثل المزدلفة اذا أمرت ليلتها لم تؤمر بالمبيت فيها والجماعة اذا مضت بأمرهم لم تؤمر برميها وأمرت بالدية فيما فيه فدية من ذلك ومثل الرمل اذا مضت الاطواف الثلاثة فلا ينبغي أن تأمر به في الاربعه الواقية لانه مضى وقته وليس منه بدل بكفارة واذا أمرت بالعدي في غيره وقت فكيف لم تأمر به بعد الظهر من يومه والصلاة تحل في يومه وأمرت بهامس الغد ويوم الفطر أقرب من وقت الفطر من غده (قال) وانها من غدتصلي في مثل وقته قيل له أو ليس تقول في كل ما فات مما يقضى من المكتوبات يقضى اذا ذكر فكيف حالف بين هذا وبين ذلك فان كانت عتلت الوقت فما تقول فيه ان تركته من غده أتصل به بعد غده في ذلك الوقت قال لا قيل فقد تركت عتلت في أن تصلي في مثل ذلك الوقت فما تحتمل فيه قال رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قد سمعناه ولكنه ليس مما ثبت عندنا والله أعلم وأنت تضعف ما هو أقوى منه واذا زعمت أنه ثابت فكيف يقضى في غده (١) ولم تنه أن يقضى بعده فينبغي أن تقول يقضى بعد أيام وان طالت الايام (قال الشافعي) وأنا أحب أن أذكر فيه شيئا وان لم يكن ثابتا وكان يجوز أن يفعل تطوعا أن يفعل من الغدو بعد الغدان لم يفعل من الغد لانه تطوع وأن يفعل المرء ليس عليه أحب الى من أن يدع ما عليه وان لم يكن الحديث ثابتا فاذا كان يجوز أن يفعل بالتطوع فهذا خير أراد الله به أرجو أن يأجره الله عليه بالنية في عمله (قال الشافعي) بعد لا يصلي اذا زالت الشمس من يوم الفطر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن الهلال رى في زمن عثمان بن عفان بعشي فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس (قال الشافعي) وهكذا نقول اذا لم ير الهلال ولم يشهد عليه أنه روي ليلام يفطر الناس برؤية الهلال في النهار كان ذلك قبل الزوال أو بعده وهو والله أعلم هلال الليلة التي تستقل وقال بعض الناس فيه اذا روي بعد الزوال قولنا واذا روي قبل الزوال أفطروا وقالوا انما اتبعنا فيه أثرنا وروينا وليس بقياس فقلنا الاثر أحق أن يتبع من القياس فان كان ثابتا فهو أولى أن يؤخذ به (قال الشافعي) اذا رأى الرجل هلال رمضان وحده بصوم لاسبعة غير ذلك وان رأى هلال شوال ففطر الا أن يدخله شك أو يخاف أن يتهم على الاستغفاف بالصوم

(باب الدخول في الصيام والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله فقال بعض أصحابنا لا يجوز صوم رمضان الا بنية كالأبنية الصلاة الا بنية واحتم فيه بان ابن عمر قال لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر (قال الشافعي) وهكذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) فكان هذا والله أعلم على شهر رمضان خاصة وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر أو وجب عليه من صوم فأما التطوع فلا بأس أن ينوي الصوم قبل الزوال ما لم يأكل ولم يشرب فخالف في هذا القول بعض الناس فقال معنى قول ابن عمر هذا على النافلة فلا يجوز في النافلة من الصوم ويجوز في شهر

وان كان حاجا أو قارنا
أجزاء طواف واحد
لحجه وعمرته لقول النبي
صلى الله عليه وسلم
لعائشة وكانت قارئة
طوافك يكفيل لحجك
و٤٠ ثلث سير أن على
القارن الهدى اقراه
ويقسم على احرامه
حتى يتم حجه مع امامه
ويحط بامام يوم
السابع من ذي الحجة
بعد الظهر بمكة وبأمرهم
بالعدو من الغد الى
منى ليوافوا الظهر يعني
فيصلي بها الامام
الظهر والعصر والمغرب
(١) قوله ولم تنه كذا في
جميع النسخ ولعله محرف
من التماس ووجهه ولم
تنه بصيغة الاستفهام
لأن المقام يقتضيه
لأنني فتأمل وحرر
كتبه معجعه

رمضان وخالف في هذا الآثار (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول لم زعمت أن صوم رمضان يجزى بغير نية ولا يجزى صوم النذر ولا صوم الكفارات الابنية وكذلك عندك لا تجزى الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة ولا التيمم الابنية (قال) لأن صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه (١) والصلاة والنية للتيمم بوقت قيل له ما تقول فيمن قال لله على أن أصوم شهرا من هذه السنة فأهل حتى إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر قال لا يجزئه قيل قد وقت السنة ولم يبق منها إلا هذا الشهر فصار أن لم يصمه يخرج من الوقت وقيل له ما تقول إن ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها إلا ما يكملها فيه ثم صلى أربعاً كفرض الصلاة لا ينوي الظهر قال لا يجزئه لأنه لم ينو الظهر قال الشافعي لا أعلم بين رمضان وبين هذا فراق وقد اعتل بالوقت فأوجدنا الوقت في المكتوبة محسودا ومحسورا بغوت إن ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر ثم أوجدناه في الوقتين المحسورين كلاهما عملاً كعمل المكتوبة وعمل النذر وليس في الوقتين فضل للمكتوبة والنذر لأنه لم يبق للمكتوبة والنذر موضع إلا هذا الوقت الذي علمناه فيه لأنه لم يبق في آخر الوقت فزعم أنهما لا يجزيان إذا لم ينويهما المكتوبة والنذر فلو كانت العلة أن الوقت محسوراً ينبغي أن يزعم ههنا أن المكتوبة والنذر يجزيان إذا كان وقتهم محسوراً كما يجزى رمضان إذا كان وقته محسوراً

(باب صوم رمضان) قال الشافعي رحمه الله فمن قال لا يجزى رمضان الابنية فلو اشتبهت عليه الشهر وهو أسير فصام شهر رمضان ينوي به التطوع لم يجزه وكان عليه أن يأتي بالبدل منه ومن قال يجزى بغير نية فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندي والله أعلم فزعم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان فلم يأكل ولم يشرب ولم ينو الإفطار فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فأسلف عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان وهذا يشبه قوله الأول ثم قال وإن علم بعد نصف النهار فأسلف ونوى الصيام لم يجزه وكان عليه أن يأتي بيوم مأكله وهذا خلاف قوله الأول (قال الشافعي) وإنما قال ذلك فيما علمت بالراي وكذلك قال فيه أصحابنا والله أعلم بالراي فيما علمت ولكن معهم قياس فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا والله أعلم وهذا فيما أرى أحسن وأولى أن يقال به إذا كان قياساً

(باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يبين الفجر الآخرة معترضا في الأفق (قال الشافعي) وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن تغيب الشمس وكذلك قال الله عز وجل ثم أتوا الصيام إلى الليل (قال الشافعي) فإن أكل فيما بين هذين الوقتين أو شرب عامداً لا أكل والشرب إذا كرا للصوم فعليه القضاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أبا سبيرة المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر الخطيب يسير (قال الشافعي) كأنه يريد بذلك والله أعلم قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) وأستحب الثاني بالسحور ما لم يكن في وقت مغارب يخاف أن يكون الفجر طلع فإني أحب قطعه في ذلك الوقت فإن طلع الفجر وفي فيه شيء قد أدخله ومضت غلظه لأن إدخاله فاد لا يصنع شيئاً إنما يفطر بإدخاله خوفاً فإن أزيد به بعد الفجر قضى يوماً مكانه والذي لا يقضي فيه من ذلك الشيء يبقى بين أسنانه في بعض فيه مما يدخله الريق لا يمتنع منه فإن ذلك عندي خفيف فلا يقضى فأما كل ما عدا ذلك مما يقدر على لفظه فيفطره عندي والله أعلم (وقال بعد) نفطره بما بين أسنانه إذا كان يقدر على طرحه (قال الربيع) الآن بغايته ولا يقدر على دفعه فيكون مكرهاً فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) وأحب تفصيل الفطر وترك تأخيرها وإنما أكره تأخيرها إذا عُد ذلك كأنه يرى الفضل فيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

والعشاء الآخرة والصبح من الفطر ثم يفسدو إذا طلعت الشمس إلى العرفة وهو على تليته فاذا زالت الشمس سعد الإمام فجلس على المنبر فخطب الخطبة الأولى فاذا جلس أخذ المؤذنون في الأذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان ويقم المؤذن ويصلي الظهر ثم يقيم فيصلي العصر ولا يجهر بالقراءة ثم يركب فيروح إلى الموقف عند العشرات ثم يستقبل القبلة بالنساء وحشماً وقف (١) قوله والله صلاة والنية للتيمم بوقت كذا في التسبيح والظاهر أن في العبارة تحريكاً وسقطاً فتأمل وحذر كتبه

لا يزال الناس بخير ما هموا الفطر ولم يفرجه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف أن عمر وعثمان كانا يعلنان المغرب حين ينظران الليل (١) أسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان (قال الشافعي) كأنهم ما يريان تأخير ذلك وإسبغها إلا أنهم ما يمدان الفضل لتوكة بعد أن أصبح لهم ما وصار فطر بين يديهم أكل ولا شرب إلا أن الصوم لا يصلح في الليل ولا يكون به صاحبه صائما وإن نواه (قال الشافعي) فقال بعض أصحابنا لا بأس أن يحتجم الصائم ولا يفطره ذلك (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم ترك ذلك (قال الشافعي) وأما ما رواه عن هشام بن عروة عن أبيه أنه لم يراه قط احتجم وهو صائم (قال الشافعي) وهذا فتيا كثير من فقهاء من الفقهاء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفطر الحاجم والمحجم وروى عنه أنه احتجم صائما (قال الشافعي) ولا أعلم واحدا منهم ما أتانا ولو ثبت واحد من معني النبي صلى الله عليه وسلم فقلته فكانت الحجة في قوله ولو ترك رجل الحجة صائما التوفي كان أحب إلي ولو احتجم لم أراه يفطره (قال الشافعي) من تقيا وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه أتى فلا قضاء عليه وهذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) ومن أكل أو شرب ناسيا فلا يتم صومه ولا قضاء عليه وكذلك بالفتن عن أبي هريرة وقد قيل إن أبا هريرة قد رفعه من حديث رجل ليس يحافظ (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا يقضي وليس لنا تأخير بقوله (قال الشافعي) بعض الناس غسل قولنا لا يقضي واجبة عليهم في الكلام في الصلاة ما هيأوا ففرق بين العمد والنسيان في الصوم حجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسيا أثبت وأولى لأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف فرق بين العمد والنسيان في الصوم وانما فرق بينهما بأن أبا هريرة لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ناسيا الصوم قضاء لم أرى أي هريرة حجة لفرق بين العمد والنسيان وهو عندنا حجة ثم ترك رواية أبي هريرة وابن عمر وعمران ابن حصين وطهارة بن عيسى الله وغيرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ذي الدين وفيه ما دل على الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو جاء مما جاء عن غيره فتركه الإيجاب والأثبت وأخذ بالذي هو أضعف عنده وجاب غيره الذي لم أن العمد في الصوم والنسيان سواء ثم قال بما عاب في الصلاة فزعم أن العمد والنسيان سواء ثم لم يقيم بذلك (قال الشافعي) من احتلم في رمضان اغتسل ولم يقض وكذلك من أصاب أهله ثم طلع الفجر قبل أن يغتسل اغتسل ثم أتم صومه (قال الشافعي) وإن طلع الفجر وهو جامع فأخرجه من ساعتها ثم صومه لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا وإن ثبت شيئا آخر وحركه لغیر إخراج وقد بان له الفجر كفر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي اسمع إلي أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أصوم ذلك اليوم فقال الرجل انك لست مثلنا فقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ففطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إنني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتى (قال الشافعي) وقد جاء هذا من غير هذا الوجه وهو قول العامة عندنا وفي أكثر البلدان فإن ذهبوا ذهبوا إلى أنه جنب من جماع في رمضان فإن الجماع كان وهو مباح والجنب باقية عن متقدم والغسل ليس من الصوم بسبيل وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع (قال الشافعي) وهذا حجة لنا على من قال في المطلقة لزومها عليها الرجعة حتى تغتسل من الجنسة الثالثة وقد قال الله تبارك وتعالى ثلاث نفرة والقرء عنده الجنسة فبال الغسل وإن وجب بالحيض فهو غير الحيض فلو كان حكمه إذا وجب به حكم الحيض كان حكم الغسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع فافطر وكفر من أصبح جنبا (قال الشافعي) فإن قال فقد روى فيه شيء فهذا أنبت من تلك الرواية أهل تلك الرواية كأنهم ما سمعوا صاحبنا من أصبح جنبا ففطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر أو غسل فيه بعد الفجر كما وصفنا (قال الشافعي)

الناس من عرفة أجزأهم
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا الموقف
وكل عرفة موقف (قال)
حدثنا إبراهيم قال
حدثنا الربيع قال
سمعت الشافعي يقول
عرفة كل سهل وجبل
أقبل على الموقف فيما
بين النعثة التي تقضي
الحطار بن عمار والله
حسب وما أفل من
كتب وأحب للصالح
ترك الصوم عرفة لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
لم يصمه وأرى أنما قروى
لفطر على السواء

(١) قوله أسود كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر الأسود ومثله
المسند وكذا في
المسند وغيره

كتبه

ومن حركت القبلة شهوته كرهته الله وان فعلها لم ينقض صومه ومن لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقبلة وملك النفس في الحايين عنها أفضل لانه منع شهوته يرجى من الله تعالى ثوابها (قال الشافعي) وانما قلنا لا ينقض صومه لان القبلة او كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرخص ابن عباس وغيره فيها كالا يرخصون فيما يفطر ولا ينظرون في ذلك الى شهوة فعلها الصائم لها ولا غير شهوة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تفعل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عائشة كانت اذا ذكرت ذلك قالت وأيكم أملك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال لم أر القبلة تدعو الى خير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيه للشيخ وكرهها للشاب (قال الشافعي) وهذا عندى والله أعلم على ما وصفت ليس باختلافهم ولكن على الاحتياط ثلاثين شهوة فيجتمع ويقدر ما يرى من السائل أو يظن به

(باب الجماع في رمضان والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً قال انى لأجد فأق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عرق قال خذ هذا فصدق به فقال يا رسول الله ما أجد أحداً أحوج منى فتفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال كله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى اعرابي النبي صلى الله عليه وسلم ينتقب شعره ويضرب نحوره ويقول هلك الأبعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم وماذا قال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عرق قال خذ هذا فصدق به فقال ما أجد أحداً أحوج منى قال فكاه وصم يوماً مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين خمسة عشر صاعاً الى عشرين (قال الشافعي) وفي حديث غيره هذا فأطعمه أهلك (قال الشافعي) فهذا كله نأخذ بعق فان لم يقدر صام شهرين متتابعين فان لم يقدر أطعم ستين مسكيناً (قال الشافعي) وقول النبي صلى الله عليه وسلم كله وأطعمه أهلك يحتمل معاني منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس ممن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه بان قال في شيء أتى به كفر به فلما ذكر الحاجة ولم يكن الرجل قبضه قال كله وأطعمه أهلك (١) وجعل له التملك حينئذ ويحتمل أن يكون ملكه فلما ملكه وهو محتاج كان انما يكون عليه الكفارة اذا كان عنده فضل فلم يكن عنده فضل فكان له أكله هو وأهله ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاعها أو شأ منها وان كان ذلك ليس في الخبر وكان هذا أحب البنا وأقرب من الاحتياط ويحتمل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات فكان لغيره أن يكفر عنه وأن يكون لغيره أن يضعه عليه وعلى أهله ان كانوا محتاجين (٢) ويجزى عنهم ويحتمل أن يكون اذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه اذا كان مغلوباً كما تسقط الصلاة عن المعنى عليه اذا كان مغلوباً والله أعلم ويحتمل اذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام ويحتمل أن يكون الصيام مع الكفارة ولكل وجهة (قال) وأحب أن يكفر متى قدر وأن يصوم مع الكفارة (قال الشافعي) وفي الحديث ما يبسين أن الكفارة مد (٣) لا مدين (قال الشافعي) وقال بعض الناس مدين وهذا خلاف الحديث والله أعلم (قال الشافعي) (٤) وان جامع يوماً فكفر ثم جامع يوماً فكفر

وأفضل الدعاء يوم عرفة فاذا غربت الشمس دفع الامام وعليه الوقار والسكينة فان وجد فرجسة أسرع فاذا أتى المزدلفة جمع مع الامام المغرب والعشاء باقائتين لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما بها ولم ينادي واحدة منهما الا باقامة ولا يسبح بينهما ولا على اثر واحدة منهما ويبيت بها فان لم يبيت بها فليدوم شاة وان خرج منها بعد نصف الليل قال ابن عباس كنت فيمن قدم النبي

- (١) قوله وجعل له التملك حينئذ كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر زياد مع القبض على التملك فانظر
- (٢) قوله ويجزى عنهم كذا في النسخ بضمير الجمع
- (٣) قوله لا مدين كذا في النسخ بالياء والنون وانظر
- (٤) قوله وان جامع الخ كذا في النسخ ولعل في التركيب نحو ريفا من النسخ كتبه معصمه

وكذلك ان لم يكفر فلكل يوم كفارة لان فرض كل يوم غير فرض الماضي (قال الشافعي) وقال بعض الناس ان كفر ثم عاد بعد الكفارة كفروا ان لم يكفروا حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد (قال الشافعي) فقبل لقائل هذا القول ليس في هذا خبر عما قلت وان خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر رجلا جامع مرة بكفارة وفي ذلك ما دل عندنا والله اعلم على انه لو جامع يوما آخر امر بكفارة لان كل يوم مفروض عليه فالى أى شئ ذهبت قال ألا ترى انه لو جامع في الحج مرارا كانت عليه كفارة واحدة قلنا وأى شئ الحج من الصوم الحج شريعة والصوم أخرى قد يباح في الحج الاكل والشرب ويجرم في الصوم ويباح في الصوم اللبس والصيد والطيب ويجرم في الحج (قال الشافعي) والحج احرام واحد ولا يخرج أحد منه الا بكلمة وكل يوم من شهر رمضان كماله بنفسه ونقصه فيه ألا ترى انه يصوم اليوم من شهر رمضان ثم يفطر وقد كمل اليوم وخرج من صومه ثم يدخل في آخر فلما أفسده لم يفسد الذي قبله والحج متى أفسد عندهم قبل الزوال من يوم عرفه فسد كله وان كان قد مضى كثير من علمه مع أن هذا القول خطأ من غير وجه الذي يقبض به الحج يزعم أن الجامع في الحج يختلف أحكامه فيكون عليه شاة قبل عرفه ويفسده وبدنه اذا جامع بعد الزوال ولا يفسده وهذا عنده في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره انما عليه رقبة فيها يفسد صومه فيفترق بينهما في كل واحدة منهما ما يفرق بينهما في الكفارتين (١) ويزعم انه لو جامع يوما ثم كفر ثم جامع يوما آخر ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحج عن الجامع ثم عاد لجامع آخر لم يعد الكفارة فاذا قيل له لم ذلك قال الحج واحد واما رمضان متفرقة قلت فكيف تقيس أحدهما بالآخر وهو جامع في الحج فيفسده ثم يكون عليه أن يعمل عمل الحج وهو فاسد وليس هكذا الصوم ولا الصلاة (قال الشافعي) فان قال قائل منهم فأقبسه بالكفارة قلنا هو من الكفارة بعد الحائض بحيث غير عامد للفساد فكيف ويجتنب عامدا فلا يكفر عندك (٢) وأنت اذا جامع عامدا كفروا اذا جامع غير عامد لم يكفر فكيف قسته بالكفارة والمكفر لا يفسد عملا يخرج منه ولا يعمل بعد الفساد شيئا يقضيه انما يخرج به عندك من كذبه حلف عليها وهذا يخرج من صوم ويعود في مثل الذي خرج منه (قال الشافعي) ولو جامع صبية لم تبلغ أو أتى بهيمة فكفارة واحدة ولو جامع بالغة كانت كفارة لا يزداد عليها على الرجل واذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته وكذلك في الحج والعمرة وبهذا مضت السنة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل تكفر المرأة وأنه لم يقل في الخبر في الذي جامع في الحج تكفر المرأة (قال الشافعي) فان قال قائل فما بال الحد عليها في الجامع ولا تكون الكفارة عليها قبل الحد لا يشبه الكفارة ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد واليبس والبكر ولا يختلف الجامع عامدا في رمضان مع افتراقهما في غير ذلك فان مذهبا وما ندعى اذا فرقت الأخبار بين الشئ أن يفرق بينهما كما فرقت (قال الشافعي) وان جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه ولكن يقضى يوما مكان يومه الذي جامع فيه (قال الشافعي) وهكذا قال بعض الناس وهذا كان عندنا أولى أن يكفر لان البذل في رمضان يقوم مقامه فاذا اقتصر بالكفارة على رمضان لانها جاءت فيه في الجامع ولم يقس عليه البذل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب ولم تأت فيه كفارة (قال الشافعي) وان جامع ناسيا الصوم لم يكفر وان جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسيا فيحسب أنه قد أظفر في جامع على هذه الشبهة فلا كفارة عليه في مثل هذا (قال الشافعي) وهذا أيضا من الحجية عليهم في السهو في الصلاة انزعوا أن من جامع على شبهة سقطت عنه الكفارة فن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مباحا أولى أن يسقط عنه فساد صلاته (قال الشافعي) وان نظر فأنزل من غير لمس ولا تلذذ بها فصومه تام لا تجب الكفارة في رمضان الا بما يجب به الحد أن يلتقي الحتانان فأما ما دون ذلك فانه لا يجب به الكفارة ولا تجب الكفارة في فطر في غير جماع ولا طعام ولا شراب ولا غيره وقال بعض الناس تجب أن أكل أو شرب كما تجب بالجماع (قال الشافعي) فقبل لمن يقول هذا القول السنة جاءت في الجامع فن قال لكم في الطعام والشراب قال قلنا مقياسا على الجامع

صلى الله عليه وسلم مع ضعة أهله يعني من مزدلفة الى منى (قال) وبأخذ منها الحصى للرمي يكون قدر حصي الخذف لان بقدرها رمي النبي صلى الله عليه وسلم ومن حيث أخذ أجزا إذا وقع عليه اسم حجر مر أو برام أو كذا أن أو فسر فان كان كعبا أو زربخا أو ناسيا لم يجزه وان رمي بما قدرى به مرة كرهته وأجزأ عنه ولو رمي فوقعت حصاة على محل ثم استنت فوقعت في موضع الحصى أجزأ وان وقعت في ثوب رجل فنفضها لم يجزه فاذا

(١) قوله ويزعم أنه لو جامع يوما ثم كفر ثم كذا في النسخ ولعل ثم في الجلتين زائفة من النسخ فتأمل كتبه

(٢) قوله وأنت اذا جامع الخ هكذا في النسخ ولعل هنا سقطوا الاصل وأنت تقول اذا جامع الخ كتبه

فقلنا أو يشبه الاكل والشرب الجماع فتقسم ما عليه قال نعم في وجهه من أثم ما يحرم من يفطران فقبل لهم
فكل ما وجدته محرما في الصوم يفطر فيه بالكفارة قال نعم قبل لها تقول فبن كل طيبا أو دواء
قال لا كفارة عليه قلنا ولم قال هذا لا يغذو والجسد قلنا ما ساقست هذا بالجماع لانه يحرم يفطر وهذا عندنا
وعند المحرم يفطر قال هذا لا يغذو والجسد قلنا وما أدراك أن هذا لا يغذو والبدن وأنت تقول إن ازدرد من
الما كته شربا جميعا فطره ولم يكفر وقد يغذو هذا البدن فيما نرى وقلنا وقد صرت من الفقه إلى الطب
فإن كنت صرت إلى عباس ما يغذو والجماع ينقص البدن وهو انجراح شيء ينقص البدن وليس بأدجال شيء
فكففت عنه عما يرى في البدن والجماع ينقصه وما يشبهه والجماع بجميع فكيف صرحت أن الحفظة
والسحوط يفطران وهما لا يغذوان وإن اعتقلت بالفساد ولا كفارة فيه ما عندك كان يلزمك أن تنظر كل
ما حكمت له بحكم الفطر أن يحكم فيه بالكفارة إن أردت القياس (قال الشافعي) قال منهم قائل إن هذا
ليومنا كله ولكن لم نفسمه بالجماع فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال من ذرعه
القيء فلا قضاء عليه ومن استقاء عامدا فعليه القضاء (قال الشافعي) وهكذا نقول نحن وأنتم فقد وجدنا
رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرى على رجل أن أفطر من أمر عده القضاء ولا يرى عليه الكفارة
فيه وهذا قلت لا كفارة إلا في جماع ورأيت الجماع لا يشبه شيئا سواه رأيت حده مابين الحاد وسواه ورأيت
من رأيت من الفقهاء محجة عين على أن المحرم إذا أصاب أهله أفسد محله ومضى فيه وجاء بالبدل منه وقد
يحرم عليه في الحج الصيد والطيب واللبس فأى ذلك فعلة لم يفسد محله غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه
النفل وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه فهذا فرقنا بين الجماع وغيره (قال الشافعي) أن تاذن بأمراته
حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه فضاؤه وما تلذذه دون ذلك كرهته ولا يفسد والله أعلم وإن أتى
أمراته في دبرها فغيبه أو جمعة أو تلوط أفسد وكفر مع الأثم بالله في المحرم الذي أتى مع أفساد الصوم وقال
بعض الناس في هذا كله لا كفارة عليه ولا يهد صوما إلا أن ينزل فيقض ولا يكفر (قال الشافعي) فقال له
بعض أصحابه في اللوطي ومن أن أمراته في دبرها فقال يفسد وقال هذا جماع وإن كان غير وجه الجماع
المباح ووافقه في الآتي للجمعة قال وكل جماع غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين فلو كان
أحد هباراد عليه زيد على الآتي ما حرم الله من وجهين (قال الشافعي) ولا يفسد الكحل وإن تضمنه
فالنخامة تحجب عن الرأس باستنزاه العين متصلة بالرأس ولا يصل إلى الرأس والجوف على ولا أعلم أحدا
كره الكحل على أنه يفطر (قال الشافعي) ولا أكره الدهن وإن استنقع فيه أو في ماء فلا بأس وأكره
العلك لأنه يجلب الريق وإن مضغه فلا يفطره وكذلك إن تغمض واستنشق (١) ولا يستنشق في الاستنشق
لثلاذ يذهب في رأسه وإن ذهب في رأسه لم يفطره فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس والجوف من المضضة
وهو عامد إذا رصومه فطره (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة لاشئ عليه (قال الربيع) وهو أحب إلى
وذلك أنه مغلوب (قال الشافعي) ولا أكره السوائل بالعود الرطب واليابس وغيره بكرة وأكرهه بالعشي
لما أحب من مغلوب فم الصائم وإن فعل لم يفطره وما دأوى به فربحه من رطب أو يابس فخلص إلى جوفه
فطره إذا دأوى وهو إذا رصومه عامد لا دخاله في جوفه وقال بعض الناس يفطره الرطب ولا يفطره
اليابس (قال الشافعي) فإن كان أنزل الدواء إذا وصل إلى الجوف غزلة الماء كحول أو المشروب فالرطب
واليابس من الماء كحول عندهم سواء وإن كان لا ينزله إذا لم يكن من سبيل الاكل ولا الشرب غزلة واحد
منهما فينبغي أن يقول لا يفطران فأما أن يقول يفطر أحدهما ولا يفطر الآخر فهذا خطأ (قال
الشافعي) وأحبه أن ينزه صيامه عن اللفظ والمشاغرة وإن شئت أن يقول أنا صائم وإن شاتم لم يفطره
(قال الشافعي) وإن قدم مسافر في بعض اليوم وقد كان نفسه مفطرا وكانت أمراته حائضا فظهرت فعامها
لم أربأسا وكذلك إن أكل أو شرب أو ذلك أنهم جماعة صائمون وقال بعض الناس هما غير صائمين ولا كفارة

أصبح صلى الصبح في أول
وقته أثم بقتل على فزح
حتى يسفر قبل طلوع
الشمس ثم رفع إلى منى
فأدأصاف في بطن ميسر
حرل دابته قدور مينة
حجر فاذا أتى منى رعى
بحرة العقبة من بطن
الوادي سبع حصيات
ورفع يديه كاملا رعى
حسنى يرى بياض
ما تحت منكبيه ويكبر
مع كل حصاة وإن رعى
قبل الفجر بعد نصف
الليل أجزأ عنه لأن
النبي صلى الله عليه

(١) قوله ولا يستنشق
كذا في اللسان التي بيدنا
والعصوف المشهور
يبالغ ولم يحد في كتب
اللغة استنشق فعل هنا
فحسبنا من النسخ
كتبه

عليهما أن فعلا أو كره ذلك لأن الناس في المصير صيام (قال الشافعي) إما أن يكونا صائعين فلا يجوز لهما أن يفعا أو يكونا غير صائعين فأنما يحرم هذا على الصائم (قال الشافعي) ولو توفى ذلك لثلاثين يوما أحد فيظن أنه أفطر في رمضان من غير علة كان أحب إلى (قال الشافعي) ولو اشتبهت الشهرة على أسير فحصر في شهر رمضان فوافقه أو ما بعده من الشهر فصام شهرا أو ثلاثين يوما أجزاء ولو صام ما قبله فقد قال قائل لا يجوز به إلا أن يصيبه أو شهر بعده فيكون بالقضاء له وهذا مذهب ولو ذهب ذهاب إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فتأخاه أجزاء قبل كان أو بعد كان هذا مذهبنا وذلك أنه قد يتأخى القبلة فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها أجزاء عنه ويجزى ذلك عنه في خطأ عرفة والفطر وإنما كاف الناس في الغيب الظاهر والأسير إذا اشتبهت عليه الشهر فهو مثل الغيب عنه والله أعلم (قال الربيع) وآخر قول الشافعي أنه لا يجوز به إذا صامه على الشك حتى يصيبه بعينه أو شهر بعده وأخر قوله في القبلة كذلك لا يجوز به وكذلك لا يجوز به إذا تأخى وإن أصاب القبلة فعله إلا علة إذا كان تأخيه بلا دلالة وأما عرفة ويوم الفطر والأضحية فيجزيه لأن هذا أمر انما يفعله بالجماع العامة عليه والصوم والصلاة شيء يفعله في ذات نفسه خاصة (قال الشافعي) ولو أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم ولم يأكل ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأنتم صومه رأيت إعادة صومه وسواء رأى ذلك قبل الزوال أو بعده إذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان (قال الشافعي) وأرى والله أعلم كذلك لو أصبح ينوي صومه نطوعا لم يجز به من رمضان ولا أرى رمضان يجزيه إلا بإرادته والله أعلم ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يجزى إلا بنية فرقا (قال الشافعي) ولو أن مقيما نوى الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم يفطر يومه ذلك لأنه قد دخل في الصوم مقيما (قال الربيع) وفي كتاب غيره هذا من كتبه إلا أن يصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أفطر (١) بالكديد أنه نوى صيام ذلك اليوم وهو مقيم (قال الشافعي) ولو نواه من الليل ثم خرج قبل الفجر كان كأن لم يدخل في الصوم حتى سافر وكان له أن شاء أن يتم فيصوم وإن شاء أن يفطر (قال الشافعي) وإذا تأخى الرجل القبلة بلا دليل فالأصح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه إعادة لأنه صلى حين صلى على الشك (قال الشافعي) وقد نهى عن صيام السفر وإنما نهى عنه عندنا والله أعلم على الرفق بالناس لا على التحريم ولا على أنه لا يجزى وقد يسمع بعض الناس النهي ولا يسمع ما يدل على معنى النهي فيقول بالنهي جلة (قال الشافعي) والدليل على ما قلنا ذلك أنه رخصة في السفر أن مالكا أخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حزن بن عمرو الأسدي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فافطر أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك قال سافر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم (قال الشافعي) وهذا دليل على ما وصفت فإن قال إنسان فإنه قد سمى الذين صاموا والعصاة فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر للتقوى للعدو وذلك أنه كان محاربا عام نهى عن الصيام في السفر فأبى قوم إلا الصيام فسمي بعض من سمع النهي العصاة أذتر كوا الفطر الذي أمر به وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم لم يروا قبول الرخصة ورغبوا عنها وهذا مكره عندنا إنما نقول يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع له فإذا جاز ذلك فالصوم أحب اليائمين قوي عليه (قال الشافعي) فإن قيل فقد روي ليس من البر الصيام في السفر قيل ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة ولكنه كما وصفت إذا رأى الصيام برا أو الفطر مأثما وغير بر رغبة عن الرخصة في السفر (قال الشافعي) وإذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل إلى بلده أو البلد الذي ينوي المقام به وهو ينوي الصوم أجزاء وإن أزمع الفطر ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يجز به في حضر كان أو في سفر وإن سافر فلم يصم حتى مات فليس عليه قضاء ما أفطر لأنه كان له أن يفطر وإنما عليه القضاء إذا لم يصوم وهو مقيم فترك الصوم فهو حينئذ يلزم بالقضاء ويكفر عنه بعد موته وكذلك المريض لا يصح حتى يموت فلا

وسلم أمرهم سلة أن
تقبل الأفاضة وتوافي
صلاة الصبح بمكة وكان
يوها فاجب أن يوافيه
صلى الله عليه وسلم ولا
يمكن أن تكون رمت
الأقبل الفجر ثم يكر
الهدى إن كان معه ثم
يحلق أو يقصروا كل
من لحم هديه وقد حل
من كل شيء إلا النساء فقط
ولا يقطع التلبية حتى
يرمي الجرة بأول حصاة
لأن النبي صلى الله
عليه وسلم لم يزل يلبى
حتى رمى الجرة وعمر
 وابن عباس وعطاء وطاوس
وجدهم لم يزلوا يلبون
حتى رموا الجرة (قال)
ويتطيب إن شاع له
(١) الكديد وزان
كريم ما بين عسفان
وقديد مصغرا على ثلاث
مراحل من مكة شرفها
الله تعالى كذا في الصباح
كتبه معصمه

(باب صيام التطوع)

(قال الشافعي) والمتطوع بالصوم مخالف للذي عليه الصوم من شهر رمضان وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزئهم عندى الإجماع الصوم قبل الفجر والذي يتطوع بالصوم مالم يأكل ولم يشرب وإن أصبح يجزئ به الصوم وإن أفطر المتطوع من غير عذر كرهته له ولا قضاء عليه وخالفنا في هذا بعض الناس فقال عليه القضاء وإذا دخل في شيء فقد صدأ وجهه على نفسه وأخرج حديث الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصة أن يقضيا يوما مكان يومهما الذي أفطرا فيه (قال الشافعي) فقل له ليس بنات إنما حدثه الزهري عن رجل لا نعرفه ولو كان ثابتا كان محتمل أن يكون إنما أمرهما على معنى أن شاء وأما الله أعلم كما أمر عمر أن يقضى نذرا نذرته في الجاهلية وهو على معنى أن شاء قال فادل على معنى ما قلت فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن طلحة بن يحيى عن عمة عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما أخبأ نالك حيسا فقال أما لي كنت أريد الصوم ولكن قرئ به (قال الشافعي) فقلت له لو كان على المتطوع القضاء إذا خرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر وذلك أن الخروج حينئذ منه لا يجوز وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه تمامه من غير عذر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه (قال الشافعي) والاعتكاف وكل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكماله وأحب إلى لو أتته الحج والعمرة فقط فإن قال قائل فكيف أمرته إذا أفسد الحج والعمرة أن يعود فيهما فقهما من تين دون الأعمال قلنا لا يشبه الحج والعمرة الصوم ولا الصلاة ولا ما سواهما ألا ترى أنه لا يختلف أحد في أنه يعضى في الحج والعمرة على الفساد كما يعضى فيهما قبل الفساد ويكفر ويعود فيهما ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يعض فيها ولم يجز له أن يصليها فاسدة بلا وضوء وهكذا الصوم إذا أفسد لم يعض فيه ألا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة متطوعا كان أو واجبا عليه كفارة واحدة ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة وقال إنما هو تطوع وروى عن ابن عباس شيئا به في الطواف

(باب أحكام من أفطر في رمضان) قال الشافعي رحمه الله تعالى من أفطر أياما من رمضان من عذر مرض أو سفر قضاؤه في أي وقت ما شاء في ذي الحجة أو غيرها ويؤنبه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر متضرقا أو مجتمعا وذلك أن الله عز وجل يقول فعذرة من أيام أخر ولم يذكرهن متابعات وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أحصيت العدة فصمهن كيف شئت (قال) (١) وصوم كفارة اليمين متتابع والله أعلم فإن مرض أو سفر المفطر من رمضان فلم يصح ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر قضاؤه ولا كفارة وإن فرط وهو يمكنه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاء عليه رمضان ونظر عن كل يوم عند حنطة (قال الشافعي) والحامل والمرضع إذا أطاقتا الصوم ولم تخافا على ولديهما مالم تظفرا فإن خافتا على ولديهما ما أفطرتا وتصدقتا عن كل يوم عند حنطة وصامتا إذا امتنعتا على ولديهما (قال الشافعي) وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرتا وقضتا بلا كفارة أعانتا تكفرا بالآخر وبأنهما مالم تظفرا لأنفسهما إنما أفطرتا لغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة تصدق عن كل يوم عند حنطة خبرا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيما سألني من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره وليس عمل غيره عنه عمله نفسه كالمس كالكفارة كعمله

قبل أن يطوف بالبيت
لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تطيب
لحمه قبل أن يطوف
بالبيت ويخطب الإمام
بعد الظهر يوم النحر
ويعلم الناس النحر
والرمي والتجهيل لمن
أراد في يومين بعد
النحر ومن حلق قبل
أن يذبح أو يحرق قبل
أن يرمي أو قدم الأضحية
على الرمي أو قدم نسكا
قبل نسك مما يفعل يوم

(١) في نسخة سراج
الدين البلقيني هنا ما نصه
قال شيخنا شيخ الإسلام
ما ذكره الشافعي هنا
من أن الصوم كفارة
اليمين متتابع هو أحد
قوليه والقول الآخر
أنه لا يجب التتابع في
كفارة اليمين وهو المشهور
المعتمد في الفتوى اهـ
كتبه معصيه

(قال الشافعي) والحال التي يتركها الكبير الصوم أن يكون يجهد به الجهد غير المحتمل وكذلك المريض والحامل (قال الشافعي) وإن زاد مرض المريض زيادة بينة أفطروا وإن كانت زيادة محتملة لم يفطر والحامل إذا عافت على ولدها أفطرت وكذلك المريض إذا أضر بلبها الأضرار البين فأما ما كان من ذلك محتملا فلا يفطر صاحبه والصوم قد ينزعامة العال ولكن زيادة محتملة وينقص بعض اللبن ولكنه نقصان محتمل فإذا تفاحش أفطرتا (قال الشافعي) فكأنه يتأول إذا لم يطق الصوم الفدية والله أعلم فإن قال قائل فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطقها ولا يسقط فرض الصوم قبل ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة ولكنه يصلي كما يطيق قائما أو قاعدا أو مضطجعا فيكون بعض هذا بدلا من بعض وليس شيء غير الصلاة بدلا من الصلاة ولا الصلاة بدلا من شيء فالصوم لا يجزى فيه إلا كماله ولا يتغير بتغير حال صاحبه ويزال عن وقته بالسفر والمرض لأنه لا تنقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصيرا وبعضها قاعدا وقد يكون بدلا من الطعام في الكفارة ويكون الطعام بدلا منه (قال الشافعي) ومن مرض فلم يصح حتى مات فلا قضاء عليه أعما القضاء إذا صح ثم فرط ومن مات وقد فرط في القضاء أطعم عنه مكان كل يوم مسكين مدام طعام (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم سنة صامها وأفطر الأيام التي نهر عن صومها وهي يوم الفطر والاضحى وأيام منى وقضاها ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه وإن قدم فلان وقدم من النهار شيء أو كان يوم فطر قضاء وإن قدم ليلا فأحب إلى أن يصوم الغد بالنية لصوم يوم النذر وإن لم يفعل لم أره واجبا (قال الشافعي) ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاه ومن نوى أن يصوم يوم الفطر لم يصمه ولم يقضه لأنه ليس له صومه وكذلك لو أن امرأة نذرت أن تصوم أيام محضها (١) لم تصمه ولم تقضه لأنه ليس لها أن تصومها (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة من نذر صوم يوم يقدم فلان فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في بعض النهار لم يكن عليه شيء (٢)

(٢) وفي اختلاف الحديث ﷺ الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقضه عنها (قال الشافعي) سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج عن باع لا يستمسك على الرحلة وسن أن يقضى نذر الحج عن نذره وكان فرض الله في الحج على من وجد إليه السبيل وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السبيل الزاد والركب وفي هذا نفقة على المال وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتصدق عن الميت ولم يجعل الله من الحج بدلا غير الحج ولم يسم ابن عباس ما كان نذرا أم سعد فاحتمل أن يكون نذرا حج فأمره بقضائه عنها لأن من سنته قضاءه عن الميت ولو نذر صدقة كان كذلك والعمره كالحج (قال الشافعي) فأما من نذر صياما أو صلاة ثم مات فإنه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلي عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فإن قال قائل ما الفرق بين الحج والصوم والصلاة قلت قد فرق الله بينها فإن قال وأنى قلت فرض الله الحج على من وجد إليه سبيلا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عن لم يحج ولم يجعل الله ولا رسوله من الحج بدلا غير الحج وفرض الله عز وجل الصوم فقال في كان منكم مرضا إلى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فقيل يطيقونه كانوا يطيقونه ثم يجزوا فاعلمهم في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عواتم من المفتين ولا المغلوب على عقله ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكر في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد عن أحد وكان عمل كل أمرئ لنفسه وكان الصوم والصلاة عمل المرء لنفسه لا يعمله غيره وكان يعمل الحج عن الرجل اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخلافه الصوم والصلاة فإن فيه نفقة على المال =

التصريح فلا حرج ولا فدية
واحتج بان النبي صلى
الله عليه وسلم ما سئل
يومئذ عن شيء قدم
أو أخر إلا قال أفعل
ولا حرج ويطوف
باليث طواف الفرض
وهي الأضحية وقيل
من كل شيء التماسا غيرهن
ثم يرى أيام منى الثلاثة
في كل يوم إذا زالت
الشمس الجسرة الأولى
بسبع حصيات والثانية
بسبع والثالثة بسبع
فان رمى بحصتين أو ثلاث
في مرة واحدة فهن
كواحدة وإن نسي من
اليوم الأول شيئا من
الرمي رماه في اليوم الثاني
ومانيه في الثاني رماه
(١) قوله لم تصمه ولم
تقضه كذا في النسخ
بتد كبير الضمير أي لم
تصم هذا الصوم ولم
تقضه وهو ظاهر كتبه
مصحفه

(كتاب الاعتكاف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر فانه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه اذا غربت الشمس آخر الشهر (قال) ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب وذلك أن يقول ان عرض لي عرض كان لي الخروج ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أماماً ولا وجوب اعتكاف متى شاء انصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا وإن اعتكف في غيره من الجمعة إلى الجمعة وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في مسجد فانه يهدم المسجد اعتكاف في موضع منه فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف وإذا بنى المسجد رجع فبني على اعتكافه ويخرج المعتكف لما حنسه إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ولا يعتكف بعد فراغه من حاجته ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخطب ويحالس العلماء ويتحدث بما أحب ما لم يكن أعماً ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جحدال (قال) ولا يعود المريض ولا يشهد الجنائز إذا كان

في الثالث (قال) ولا بأس إذا رمى الرعاء الجفرة يوم الظهر أن يستدروا ويدعوا المبيت بئى في ليثهم ويدعوا الرمي من النفس من يوم التحريم يأتيوا من بعد الغد وهو يوم التفر الأول فيرمون اليوم الماضي ثم يعودوا فبستانوا يومهم ذلك ويخطب الامام بعد الظهر يوم الثالث من يوم النحر وهو النحر الأول فيؤذع الحاج ويعلمهم أن من أراد التجهيل فذلكه وبأمرهم أن يتخفوا عنهم بتقوى الله وطاعته واتباع أمره فمن لم يتجهل حتى يحس رعي من الغد فإذا

ليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحدا أن يصوم عن أحد قبل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم تأخذ به قيل حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذرنا ولم يسجد مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره من رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محققاً فإن قيل أتعرف الذي جاء بهذا الحديث بطل عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير أن الزبير حل من متعة الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فأحس (قال الشافعي) وليس علينا كبير مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أهلنا مختلفاً لما وصفت ولا مؤنة من أهل العلم بالحديث والنسبة في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض مستفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال نقص حديثه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة بطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة ممن لا يثبت حديثه والآخر بان يوجد من الحديث ما يرد فيه فيقولون فإذا جازى واحد منه جازى كله وصرح في معناه قالت أرايتكم الحاكيم إذا شهد عنده ثلاثة عدل يعرفه ومجروح يعرفه ورجل يجهل بجرحه وعدله ليس يجيز شهادة العدل ويرد شهادة المجروح ويقف شهادة المجهول حتى يعرفه بعدل فيصيره أو يجرح فيرده فإن قال بلى قيل (١) فلماذا المجروح والموجود في شهادة الظنة والمجهول حازه أن يرد العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته فإن قيل لا قيل فكذلك الحديث لا يختلف وليس يجيز لكم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بجهالة ولم ترض أن تترك الجهالة ولم تقبل العلم فتقلت مؤنتها وقالوا قد تردون حديثنا وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في الشهود وكانت فيهم مؤنة وإن غضب قوم لبعض من رده من حديثه فقالوا هؤلاء يعيبون الفقهاء وليس يجوز على الحكام أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وإن رددوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة

(١) قوله فلماذا الجبسروح الخ كذا في الاصل الذي بيدنا وهي عبارة لا تجال من تحريف فارجع في تحريها إلى الاصول الصحيحة كتبه مصححه

ورجعت في اختلاف الحديث (من أصبح جنباً في شهر رمضان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مهران الانصاري عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أصبغ يارسول الله اني أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فأغتسل وأصوم ذلك اليوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سفي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع

اعتكفا واجبا ولا بأس أن يعتكف المؤذن ويصعد المنارة كانت داخلية المسجد أو خارجة منه وأكرهه
الاذن للوالي بالصلاة ولا بأس أن يقضى وإن كانت عنده شهادة فدهى البهاقانه يلزمه أن يجيب فإن أجاب
يقضى الاعتكاف وإن أكل المعتكف في بيته فلا شيء عليه وإذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف
خرج فإذا برئ رجع فبقي على ما مضى من اعتكافه فإن مكث بعد برئه شأ من غير عذر استقبل الاعتكاف
وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه وإذا أفطر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا
كان اعتكفا واجبا بصوم وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة (قال) وإذا جعل لله عليه شهر أو لم يسم
شهر بعينه ولم يقل متنا ما اعتكف متى شاء وأحب إلى أن يكون متنا بما ولا يصعد الاعتكاف من الوطء إلا
ما هو واجب الحد لا تقصد فبيلة ولا ماسرة ولا فارة أنزل أو لم ينزل وكذلك المرأة كان هذا في المسجد أو في غيره
وإذا قال لله على أن اعتكف شهرا بالنهار فله أن يعتكف الشهر كله أو لا يعتكف الشهر كله أو لا يعتكف الشهر
فلا ناشورا بالنهار وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهرا

== أبابكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أباه برة
يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقيمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أم المؤمنين عائشة
وأم سلمة ففناهما عن ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها عبد
الرحمن وقال يا أم المؤمنين أنا كشأ عند مروان فذكر له أن أباه برة يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم
فالت عائشة بس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال
عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان يصوم جنباً من جماع غير
احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسالها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة
فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قالنا أخيراً فقال مروان أقيمت عليك يا أبا محمد لتركين
دأبتي بالباب فتأتين أباه برة فتخبرينه بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أباه برة فتحدثت
عبد الرحمن معه ساعة ثم ذكر ذلك له فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به بخبر أخيراً فاستغنى قال
عبد الرحمن ما سمعته من أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فغسل ويصوم يومه (قال الشافعي) فأخذنا نحن بهديث عائشة وأم سلمة
زوجه النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم لعان منها أنهما
زوجناه وزوجناه أعلم بهذين رجلين إنما يعرفهما سمعا وأخبرا ومنه أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة
حافضة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم المعروف في
المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قبل إذا كان الجوع والطعام والشراب مباحا
في الليل قبل الفجر ومنوعا بعد الفجر إلى مغيب الشمس فكان الجوع قبل الفجر أما كان في الحال التي كان
فيها مباحا فإذا قيل بلى قيل أفرأيت الغسل أهو الجوع أم هو شيء وجب بالجوع فإن قال قائل هو شيء وجب
بالجوع قيل وليس في فعله شيء يحرم على صائم في ليل ولا نهار فإن قال لا قبل فبذلك زعمنا أن الرجل يتم
صومه لأنه يحتلم من النهار فيجيب عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجامع في نهار وأن وجوب الغسل لا يوجب
إفطارا فإن قال فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا قيل نعم الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والنهي عن الطيب للمعصوم وقد كان تطيب خلا قبل يحرم مما بقي عليه لونه ورائحته بعد الإحرام لأن
نفس الطيب كان وهو مباح وهذا في أكثر معنى ما يجب به الغسل من جماع متقدم قبل يحرم الجماع (قال
الشافعي) فإن قال قائل فأناترى الذي روى خلاف عائشة وأم سلمة قيل والله أعلم قد سمع الرجل سائلا
يسأل عن الرجل جامع بليل وأقام مجامعا بعد الفجر شيئا فامر بان يقضى لأن بعض الجماع كان في الوقت ==

تفسيرت الشمس
انقضت أيام من ولان
تدارك عليه ريمان في
أيام من ابتدأ الأول
حتى يكمل ثم عاد فابتدأ
الآخر ولم يجزه أن يرى
باربع عشرة حصاة في
مقام واحد فإن أضر
ذلك حتى تنقضي أيام
الربى وترك حصاة فعليه
مدطعام بعد النبي صلى
الله عليه وسلم لمسكين
وان كانت حصاتان
فدان لمسكينين وان
كانت ثلاث حصيات
قدم وان ترك ليليت
ليلة من ليالي حتى فعليه

سواه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر فاعتكفه الا يوما فعليه قضاء ذلك اليوم وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فأخرجه السلطان أو غيره مكرها فلا شيء عليه متى خلا بني على اعتكافه وكذلك إذا أخرجه بعد أودين بنفسه فإذا خرج رجع فبني وإذا سكر المعتكف ليل أو نهارا فسد اعتكافه وعليه أن يتسدي إذا كان واجبا وإذا خرج المعتكف لحاجة فلقه غريمه فلا بأس أن يركب به وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يحبس به الطالب عن الاعتكاف فإذا أخلاه رجع فبني وإذا خاف المعتكف من الوالي خرج فإذا آمن بني والاعتكاف الواجب أن يقول الله على أن اعتكف كذا وكذا والاعتكاف الذي ليس بواجب أن يعتكف ولا ينوي شيئا فإن قوى المعتكف يوما فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف الى مثله وإذا جعل الله عليه اعتكاف يوم فدخل قبل الفجر الى غروب الشمس وإذا جعل الله عليه اعتكاف يومين فدخل قبل الفجر فاعتكف يوما وليلة ويوما لأن يكون له نية النهار دون الليل وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر بصوم ثم مات قبل أن يقضيه فله يطعم عنه مكان كل يوم مدا فان كان جعل على نفسه وهو مريض مات قبل أن يصح فلا شيء عليه فان كان صم أقل من شهر ثم مات أطعم عنه بعد ما صم من الايام كل يوم مدا (قال الربيع) إذا مات وقد كان عليه أن يعتكف وبصوم أطعم عنه وإذا لم يمكنه فلا شيء عليه ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق

مدوان تركه للبتين فعليه مدان وان تركه ثلاث ليل قدم والدم شاة يذبحها لمساكين الحسرم ولا رخصة في ترك الميت بني الارعاء الابل وأهل سقاية العباس دون غيرهم ولا رخصة فيها الا لسن وفي الشيام عليها منهم وسواهم استعمال عليها منهم أو من غيرهم لان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى لاهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليلالي منى ويفعل العسبي في كل أمره

الذي يصر فيه (قال) فان قال قائل فكيف اذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمت به حجة قيل كأنتم تشهدان بالشاهدين في أنكم في المال والدم مال يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب ولا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما ان كانا عداوين في الظاهر ولو شهد غيرهما بشهادة هما لم يستعمل شهادتهما فإلا سئلها اذا انفرد حكمكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما وبحول حكمه اذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من المحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة اليهود بحال ان كان الاقل

وترجم في اختلاف الحديث (حجامة الصائم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت من شهر رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم محرما صائما (قال الشافعي) وسماع ابن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محرما ولم يصحبه محرر قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجامة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطرا المحجم والمجموع في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام سنتين فإذا كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطرا المحجم والمجموع منه منسوخ (قال الشافعي) وإذا زاد الحديث عامشه وحديث ابن عباس أمثلهم اسنادا فان توفي رجل بالحجامة كان أحب الي احتياط ولا يعرض صومه أن يضعف فيفطر وان احتجم فلا يفطره الحجامة الا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لم يحتجم فعليه فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد الا أن يخرج الصائم من جوفه متقيئا وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ ولا يبطل صومه ويعرف ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويغتسل ويتنزه ولا يبطل صومه وإنما الفطر من ادخال البدن أو التلذذ بالحجاء أو التقوي فيكون على هذا اخراج شيء من جوفه كما عدا دخاله فيه (قال الشافعي) رحمه الله والذي أحفظ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة

والاعتكاف يكون بغير صوم فإذا قال الله على أن اعتكف يوم يقدم فلان فقدم فلان في أول النهار وآخره اعتكف ما بقي من النهار وإن قدم وهو مريض أو مجبوس فإنه إذا صح أو خرج من الحبس قضاء وإن قدم ليلة فلا شيء عليه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر سماه فإذا الشهر قد مضى فلا شيء عليه (قال) وإذا أحرمت الاعتكاف بالجمعة وهو معتكف أتم اعتكافه فإن خاف فوات الجمعة لم يجز به فإن كان اعتكافه متتابعاً فإذا قدم من الجمعة استأنف وإن كان غير متتابع بنى والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه وكذلك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما عظم من المساجد وكثر أهلها فهو أفضل والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاؤوا لأنهم لا جعة عليهم وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافاً فزوجها منعها منه وكذلك لسيد العبد والمدر وأم الولد منعهم فإذا أذن لهم ثم أراد منهم قبل تمام ذلك فذلك له وليس لسيد المكاتب منعه من الاعتكاف وإذا جعل العبد المعتق نفسه عليه اعتكافاً بآماله أن يعتكف يوماً ويخدم يوماً حتى يتم اعتكافه وإذا جن المعتكف فأقام سنين ثم أفاق بنى والاعمى والمقعدي الاعتكاف كالصحيح ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بداهما من الثياب وبأكل ما بداهما من الطعام وبتطعيم ما بداهما من الطب ولا بأس أن ينام في المسجد ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل البدن في المسجد في الطست ولو نسي المعتكف فخرج ثم رجع لم يفسد اعتكافه ولا بأس أن يخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس أن ينكح المعتكف نفسه وينكح غيره وإذا مات عن المعتكفة زوجها خرجت وإذا قضت عدتها رجعت فبنت وقد قيل ليس لها أن تخرج فإن فعلت ابتدأت والله أعلم

(كتاب الحج)

(باب فرض الحج على من وجب عليه الحج)

أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر سنة سبع ومائتين قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي رحمه الله قال أصل اثبات فرض الحج خاصة في كتاب الله تعالى ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الله عز وجل الحج في غير موضع من كتابه ففي أنه قال لا إبراهيم عليه السلام وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق وقال تبارك وتعالى لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام مع ما ذكر به الحج (قال الشافعي) والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين وقال وأعمروا الحج والعمرة لله وهذه الآية موضوعة بتفسيرها في العمرة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عكرمة قال لما نزلت ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه الآية قالت اليهود فخن مسلمون فقال الله تعالى لنبيه ففهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم حجوا فقالوا لم يكتب علينا وأولاً أن يحجوا وقال الله جل ثناؤه ومن كفر فإن الله غني عن العالمين قال عكرمة من كفر من أهل الملل فإن الله غني عن العالمين وما أشبه ما قال عكرمة بما قال والله أعلم لأن هذا كفر بفرض الحج وقد أنزله الله والكفر بآية من كتاب الله كفر (أخبرنا) مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال مجاهد في قول الله عز وجل ومن كفر قال هو ما لم حج لم يره أو ما لم يره أنما كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج (قال الشافعي) ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً وهذا إن شاء الله كما قال مجاهد وما قال عكرمة فيه أوضح وإن كان هذا واضحاً (قال الشافعي) ففرض الحج على كل بالغ مستطيع إليه سبيلاً فإن قال قائل فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً من عليه فرض الحج قبل الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذوا كما استأذن الذين من قبلهم يعني الذين أمرهم بالاستئذان

ما يفعل الكبير وما يجز عنه الصبي من الطواف والسعي وحل وفعل ذلك به وجعل الحصى في يده ليرمي فإن عجز رمي عنه وليس على الحاج بعد فراغه من الرمي أيام منى الاوداع البيت فيودع البيت ثم ينصرف إلى بلده والوداع الطواف بالبيت ويركع ركعتين بعده فإن لم يطف وانصرف فعليه دم لمساكين الحرم وليس على الخائض وداع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لها أن تنفر بلا وداع وإذا أصاب الحرم امرأته المحرمة فغيب

عليهما الخ (قال) وحسن أن يحصا صغيرين لا بعقلان ودون البالغين بعقلان يجردان للإحرام ويحسبان ما يحسب الكبير فإذا أطا فاعمل شيء أو كانا إذا أمر به عملا من أنفسهما ما كان فإن لم يكونا يطيقانه عمل عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تحب بالطواف أو غيرها من عمل الخ فإن قال قائل أفترض أنهما المكتوبة قبل لا فإن قال فافرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف قيل تلك عمل من عمل الخ وجبت به كوجوب الطواف والوقوف به والرمي وليس يفرض على غير حاج فتؤدى كما يؤدى غيرها فإن قال قائل فهل من فرق غير هذا قيل نعم المفاضل تجزى ونعمت فتقضى ركعتي الطواف لا بد منها ولا تقضى المكتوبة التي مرت في أيام حيضها (قال) والحجة في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للراء أن يحج عن غيره وفي ذلك أن عمله عنه يجزئ كما جازأه عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبقى من عمل الخ عنه شيئا فلو جاز أن يبقى من عمل الخ مسلاة جاز أن يبقى طواف ورمي ووقوف ولكنه يأتي بالكمال من عمله كما كان على المصنوع عنه أن يأتي بالكمال عن نفسه (قال) ولا أعلم أسدا ممن سمعت منه في هذا شيئا خالف فيه ما وصفت وقد حكى لي عن قائل أنه قال يعمل عنه غير الصلاة وأصل قول القائل هذا أنه لا يحج أحد عن أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالخ في حال لم يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فيه ويتركها حيث أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرء فيها عن غيره أو يعمل فيها شيئا من عمل الخ عن غيره لم يعمل الصلاة التي تحب بالخ معاً أمر به في الخ غير الصلاة فإن قال قائل فما الحجة أن للصبي محجاً لم يكتب عليه فرضه قيل إن الله بفضل نعمته أناب الناس على الأعمال أضعافها ومن على المؤمنين بأن ألقى بهم ذرياتهم ووفر عليهم أعمالهم فقال ألقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من علمهم من شيء فلما من على الذراري بأدخالهم جننته بلا عمل كان أن من عليهم بأن يذهب أو سمع على البر في الخ وإن لم يجب عليهم من ذلك المعنى فإن قال قائل ما دل على ما وصفت فقد جاءت الأحاديث في أطه الالمحين أنهم يدخلون الجنة فالحجة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عتبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قفل فلما كان بالروحاء لقي ركباً فسلم عليهم فقال من القوم فقالوا مسلمون فن القوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفعت إليه امرأة صبيها لهما من محبة فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولا أجر أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عتبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأته وهي في محض فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعضدها كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولا أجر (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيها الناس اسمعوني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أعيامهم حجهم أهله فبات قيسل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليصحب وأعيامهم حجهم أهله فبات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليصحب أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال وتفضي حجة العبد عنه حتى يعتق فإذا عتق ونجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء في العبد إن شاء الله ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله فإذا عتق فليصحب يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمر به أن يحج إذا عتق ويدل على أنه لا يراهوا واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الخ على أحد الأمر لأن الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فذكر مرة ولم يرد ذكره مرة أخرى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرايت أن حج العبد تطوعاً بأن له سيده يحج لأجر نفسه ولا حجه أهله بخدمهم قال سمعنا أنه إذا عتق حج لا بد أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاووس أن أباه كان يقول تفضي حجة الصغير عنه حتى يعقل فإذا عتق وجبت عليه حجة لا بد منها والعبد كذلك أيضاً (قال) وأخبرنا ابن جريج أن قولهم

ولهدي الإيكة أو منى
والصوم حديث شاه لانه
لا نفعه لأهل الحرم
في الصوم ومن وطئ
أهله بعد رمي الجمار
فعله بدنة وينم حجه
(قال المزني) فسرأت
عليه هذه المسئلة قلت
أنا إن لم تكن البسطة
اجلأ أو أسلا فالقياس
شأنه لانه هدي عندي
(قال الشافعي) ومن
أفسد العمرة فعليه
القضاء من الميقات الذي
ابتدأه منه فإن قيسل
فقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم عائشة
أن تفضي العمرة من
التعميم فليس كما قال أخوا

هذا عن ابن عباس (قال الشافعي) وقولهم إذا عقل الصبي إذا احتلم والله أعلم ويروى عن عروة بن الصفي والمولود مثل معنى هذا القول فيجتمع المولود وغير البالغين والعبد في هذا المعنى ويتفرقان فيما أصاب كل واحد منهما في حجه

(الاذن للعبد) قال الشافعي إذا أذن الرجل لعبده بالجمع فأحرم فليس له منه أن يتم على إحرامه وله بيعه وليس لمبتاعه منه أن يتم على إحرامه وللمبتاعه الخيار إذا كان لم يعلم بإحرامه لأنه محمول بينه وبين حبيسه لمفعلة إلى أن ينقضي إحرامه وكذلك الأمة وكذلك الصبيان إذا أذن لهما أو بهما فأحرم لم يكن له حبسهما (قال) ولو أصاب العبد امرأته فبطل حجه لم يكن لسيدته حبسه وذلك لأنه مأثور بان يحض في حج فاسد مضيه في حج صحيح ولو أذن له في الحج فأحرم فذمه مرض لم يكن له حبسه إذا صرح عن أن يحل بطواف وإن أذن له في حج فلم يحرم كان له منه ما لم يحرم (قال) وإن أذن له أن يمتنع أو يقرن فأعطاه دما للتمتع أو القرآن لم يحز عنه لأن العبد لا يملك شيئا فإذا ملكه شيئا فاعلم ملكه للسيد فلا يحزى عنه ما لا يكون له مالك كالحال وعليه فيما لزسه الصوم ما كان مملوكا فإن لم يصم حتى عتق ووجد فقيم أقولان أحدهما أن يكفر كفارة الحر الواحد والثاني لا يكفر إلا بالصوم لأنه لم يكن له ولا عليه في الوقت الذي أصاب فيه شيء إلا الصوم ولو أذن له في الحج فأفسده كان على سيده أن يدعه يتم عليه ولم يكن له على سيده أن يدعه يقضيه فإن قضاه أجزأته من القضاء وعليه إذا عتق حجة الإسلام ولو لم ياذن للعبد سيده بالجمع فأحرم به كان أحب إلى أن يدعه يتم فإن لم يفعل فله حبسه وفيها قولان أحدهما أن عليه إذا حبسه سيده عن إتمام حجه شاة يقومها دراهم ثم يقوم الدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مد يوما ثم يحل والقول الثاني يحل ولا شيء عليه حتى يعتق فيكون عليه شاة ولو أذن السيد لعبده فتمتع فبات العبد أخيرا سيده عن ابن جريج عن عطاء قال إذا أذنت لعبدك فتمتع فبات فأغرم عنه فإن قال قائل فهل يجوز أن يفرق بين ما يحزى العبد حيا من إعطائه سيده عنه وما يحز به ميتا فنعم أما ما أعطاه حيا فلا يكون له إخراج من ملكه عنه حيا حتى يكون المعطي عنه مال كاله والعبد لا يكون مالكا وهكذا ما أعطى عن الحر بآذنه أو وهبه الحر فأعطاه الحر عن نفسه فذلك الحر في الحالين ولو أعطى عن حر بعد موته أو عبد لم يكن الموتي يملكه شيئا أبدا ألا ترى أن من وهب لهم أو وصى أو تصدق عليهم لم يحز وإنما أجزأنا أن يتصدق عنهم بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر سعدا أن يتصدق عن أمه ولولا ذلك لما جاز ما وصفت لك

(باب كيف الاستطاعة إلى الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الاستطاعة وجهان أحدهما أن يكون الرجل مستطيعا ببذنه وأبعد من ماله ما يبلغه الحج فتكون استطاعته تامة ويكون عليه فرض الحج لا يحز به ما كان بهذا الحال إلا أن يؤديه عن نفسه والاستطاعة الثانية أن يكون مضنوا في بدنه لا يقدر أن يثبت على مركب فيجى على المركب بحال وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يجمع عنه بطاعته له أو قادر على مال يجدهم يستأجره ببعضه فيجى عنه فيكون هذا من لزومه فريضة الحج كقادر ومعروف في لسان العرب أن الاستطاعة تكون بالبدن وعن يقوم مقام البدن وذلك أن الرجل يقول أنا مستطيع لأن أبني داري يعني يبدو يعني أن يأمر من ينهب بأجرة أو يتطوع ببنائها له وكذلك مستطيع لأن أخيط ثوبي وغير ذلك مما يعمل هو بنفسه ويعمله غيره فإن قال قائل الحج على البدن وأنت تقول في الأعمال على الأبدان إنما يؤديها عملها بنفسه مثل الصلاة والصيام فصلى مرة قائما فإن لم يقدر صلى جالسا أو مضطجعا ولا يصلي عنه غيره وإن لم يقدر على الصوم قضاه إذا قدر أو كفر ولم يصم عنه غيره وأجزأ عنه قيل له إن شاء الله تعالى الشرائع تجتمع في معنى وتعتق في غيره بما فرق الله به عز وجل بينها في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو بما اجتمعت عليه عوام المسلمين الذين لم يكن

كانت قارنا وكان عمرتها شيئا استحسنته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها لأن عمرتها كانت قضاء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لها طوافك يكفيلك حجك وعمرتك (قال الشافعي) ومن أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج واحتج في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج (قال) ومن فاته ذلك فاته الحج فأمره أن يحل بطواف وصي وحلاق (قال) وإن حل

فبهم أن يجعلوا أحكام الله تعالى فان قالوا لعلنا على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سنته رسوله صلى الله عليه وسلم قبله ان شاء الله أخبرنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأته من خثعم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخنا كبير لا يستطيع أن يستمسك على راسلته فهل ترى أن أجمع عنه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال سفيان هكذا حفظته عن الزهري وأخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك فقال نعم كالأول كان عليه دين فقضيه نفعه فكان فيما حفظ سفيان عن الزهري ما بين أن أناها إذا أدركته فريضة الحج ولا يستطيع أن يستمسك على راسلته أن جاز الفريضة أن يخرج عنه ولداً وغيره وأن لغيره أن يؤدي عنه فريضة أن كان عليه في الحج إذا كان غير مطبق لتأديته بيده فالفرض لازم ولو لم يكن له لقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فريضة على أهلك إذا كان انما أسلم ولا يستطيع أن يستمسك على الراسلة ان شاء الله تعالى ولقال لا يخرج أحد عن أحد انما يعمل المرء عن نفسه ثم بين سفيان عن عمرو عن الزهري في الحديث ما لم يدع بعده في قلب من ليس بالفهم شيئاً فقال في الحديث فقالت له أسفغه ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم كالأول كان على أهلك دين فقضيته نفعه وتأدية الدين عن عليه حيا وميتا فرض من الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وفي إجماع المسلمين فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تأديتها عنه فريضة الحج فافسده كأي نفعه تأديتها عنه ديناً لو كان عليه ومنفعته انخراجه من المأثم واجبا بجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين ولا شيء أولى أن يجمع بينهما ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه ونحن نجمع بالقياس بين ما أشبه في وجهه وان خالفه في وجه غيره إذا لم يكن شيئاً أشد مجامعة له منه فبري ان الحجة تليق به العلماء فإذا جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين فالعز على ما جاع بين ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه فرق آخر ان العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلها بالسان لم يقدر على القيام أو مضطجعا أو موميا أو كيف أقدر وأن الصوم ان لم يقدر عليه قضاء فان لم يقدر على قضاء كفر والفرض على الابدان مجتمع في أنه لازم في حال ثم يختلف بما خالف الله عز وجل بينه ورسوله صلى الله عليه وسلم ثم يفرق بينه بما يفرقه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من هودونهم فالذي يخالفنا ولا يجبر أن يخرج أحد عن أحد يزعم أن من نسي فتكاه في صلاة لم تفسد عليه صلاته ومن نسي فأكل في شهر رمضان فسد صومه ويرزعم أن من جامع في الحج أهدى ومن جامع في شهر رمضان تصدق ومن جامع في الصلاة فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة وعلته في الفرق بينها خبر وإجماع فإذا كانت هذه علته فلم رد مثل الذي أخذ به قال الشافعي أخبرنا مالك بن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان الفضل بن عباس رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأته من خثعم تستفتيه ففعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بصرف وجه الفضل إلى الشيء الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يشب على الرحلة أفأج عنه فقال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأته من خثعم قالت يا رسول الله ان أبي أدركته فريضة الله عليه في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره قال جعبي عنه (قال الشافعي) أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن عيسى بن عبد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني منصرف من خثعم فقالت يا رسول الله ان أبي شيخ كبير قد (١) أفند وأدركته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزي عنه أن تؤديها

بمسل عمرة فليس أن
حجه صار عمرة وكيف
يصير عمرة وقد ابتدأه
بها (قال المزني) اذا
كان عمله عنده عمل حج
لم يخرج منه الى عمرة
فقياس قوله أن يأتي
ببقي الحج وهو الميت بغير
والرهن بهامع الطواف
والسعي وتأول قول عمر
افعل ما يفعل المعتمر
انما أراد أن الطواف
والسعي من عمل الحج
لانها عمرة (قال
الشافعي) ولا يدخل مكة
الا باحرام في حج أو عمرة
لمبايتها جميع البلدان
الآن من أصحابنا من
رخص للمطايين ومن

(١) أفند بالبناء للفاعل
أي ضعف دأبه وخوف
من المرض أو التكبر كذا
في كتب اللغة كتبه مجعده

عنه فقال نعم (قال الشافعي) وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان أن عليه أداءها أن قدر وان لم يقدر (١) أداءها عنه فأدائها ما يحزبه والأداء لا يكون إلا للمسلم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طاوسا يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت إن أمي ماتت وعليها حجة فقال يحيى عن أمك أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال إن كنت بحجت قلب عنه والأفاحج عنك وروى عن جعفر ابن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال لشيخ كبير لم يحجج أن شئت فجهز رجلا يحجج عنك (قال الشافعي) ولو جهز من هو بهذه الحال رجلا فعج عنه ثم أنت له حال يقدر فيها على المركب للحج ويمكنه أن يحج لم تجز تلك الحجة عنه وكان عليه أن يحج عن نفسه فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يبعث من يحج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات لأنه إنما يحجز عن غيره بعد أن لا يجد السبيل فإذا وجدها وجب عليه الحج وكان من فرض عليه بيده أن يحج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال وما أوجب على نفسه من حج في نذره وبره ومثل حجة الإسلام وعمرته يلزمه أن يحج عن نفسه ويحججه عنه غيره إذا جاز أن يحج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه

(باب الخلاف في الحج عن الميت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأعلم أحدنا سبب العلم ببلد يعرف أهله بالعلم خالفنا في أن يحج عن المرأة إذا ماتت الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركها بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكرام من ماضي فقهاهم تأمر به مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر على بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وربيعة والذي قال لا يحج أحد عن أحد قاله وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه سوى ما روى الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير روايته أنه أمر بعض من سألته أن يحج عن غيره ثم ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأحمله بعض من قال بقوله بأن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد وهو يروى عن ابن عمر ثلاثة وستين حديثا يخالف ابن عمر فيها منها ما يدعه لنا جاز عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعه لما جاء عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعه لقول رجل من التابعين ومنها ما يدعه لآي نفسه فكيف جاز لأحد نسب نفسه إلى علم أن يحج قول ابن عمر عنده في هذا المثل ثم يجعله حجة على السنة ولا يجعله حجة على قول نفسه وكان من حجة من قال بهذا القول أن قال كيف يجوز أن يعمل رجل عن غيره وليس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا اتباعها بفرض الله عز وجل كيف والمسئلة في نبي قد ثبتت فيه السنة ما لا يبع عالمنا والله أعلم ولو جاز هذا لأحد جاز عليه مثله فقد ثبت الذي قال هذا الرسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء باضعف من استناد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعض الناس أن يحج عن بعض وله في هذا المخالفون كثير منها القطع في ربيع دينار ومنها بيع العرايا ومنها النهي عن بيع اللحم بالحيوان وأضعاف هذه السنن فكيف جاز له على من خالفه أن يثبت الأضعف ويرد على غيره الأقوى وكيف جاز له أن يقول بالقسامة وهي مختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر الخلق يخالفه فيها وأعطى فمنا بآيات المدعين الدم وعظيم المال وهو لا يعطى بها رجلا ولا درهما ولا أقل من المال في غيرها قال قاله أس في الدمنة قياس ولا عرض على العقل لحديث جرجير عن غيره أثبت من جيع ما ذكرته وأحرى أن لا يدعى العقل بعد ما وصفت من القسامة وغيرها ثم عاقد فقال بما عاب من حج المرء من مسيره حيث لو تركه كان أجوز له وتركه حيث لا يجوز تركه فقال إذا وصى الرجل أن يحج عنه حج عنه من ماله وأصل مذهبه أن لا يحج أحد عن أحد كما لا يصلي أحد عن أحد وقد سألت بعض من يذهب مذهبه فقلت أرايت لو وصى الرجل أن يصلي أو يصام عنه بأجرة أو نفقة غير أجرة أو تطوع أو يصام

يدخله لنسافع أهله أو كسب نفسه (قال الشافعي) ولعل خطابهم عيب ومن دخلها بغير إجماع فلا قضاء عليه

(باب من لم يدرك عرفه)

(قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال ومن لم يدرك عرفه قبل الفجر فقد فاته الحج فليات البيت ولطف به وأيسع بين الصفا والمروة ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فليخمره قبل أن يحلق

(١) أداءها عنه كذا في التسميع وانظر أين الفاعل وحركته معجمه

أوصلي عنه قال لا والوصية باطلة فقلت له فإذا كان انما يبطل الحج لانه كالصوم والصلاة فكيف أجاز أن
يجز المرء عن غيره بما له ولم يبطل الوصية فيه كما يبطلها قال أجازها الناس قلت فالتاس الذين أجازوها أجازوا
أن يجز الرجل عن الرجل إذا أفندوا ن مات بكل حال وأنت لم تجزها على ما أجازوها عليه مما جاءت به السنة
ولم تبطلها ابطلت الوصية بالصوم والصلاة فلم يكن عنده فيها سنة ولا أثر ولا قياس ولا معقول بل كان عنده
خلاف هذا كله وخلاف ما أخبر به عن ابن عمر فمألفته اذ قال لا يجز أحد عن أحد استقام عليه ولا أمر بالحج
في الحال التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعياه وعامة الفقهاء وما علمت من ردا لأحاديث من
أهل الكلام تزوجوا من الحج علينا إلى شيء تزوجهم إلى ابطل من أبطل من أعياه أن يجز المرء عن الآخر
بما يبطلها وأشياء قد تركها من السنن ولا شغب فيه شغبه في هذا فقلنا البعض من قال ذلك لنا مذنب
في التزويج إلى الحج بهنا مذنب من لا علم له أو من له علم بلاصفة فقال وكيف قامت رأيت ما تزوجت إليه
من هذا أهو قول أحد يلزم قوله فانت تكبر خلافه أو قول آدمي قد يدخل عليه ما يدخل على الآخرين من
الخطأ قال بل قول من يدخل عليه الخطأ قلنا فتركه بان يجز المرء عن غيره حيث تركه مرغوب عنه غير
مقبول منه عندنا قال فهو من أهل ناحيتكم قلنا وما زعمنا أن أحدنا من أهل زماننا ونحن نأبري من أن
يفعل ولأنهم لكان الناس وما يجز منصف على امرئ يقول غيره انما يجز على المرء يقول نفسه

(باب الحال التي يجب فيها الحج) قال الشافعي رحمه الله ما أحب لأحد ترك الحج ماشيا إذا قدر عليه ولم
يقدر على تركه رجل أو امرأة والرجل فيه أقل عذرا من المرأة ولا يسبغ لحيته أو وجهه عليه لاني لم أحفظ
عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يجز ماشيا وقد روي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج وأن أطلقه غير أن منها منقطعة ومنها ما يمنع أهل العلم بالحديث
من تنبيهه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر قال قد عدا
إلى عبد الله بن عمر فسمعت يقول سألت رجلا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج فقال الشعب التفل
فقام آخر فقال يا رسول الله أي الحج أفضل قال العم والنج فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل فقال زاد
وراحلة (قال) وروى عن شريك بن أبي نجر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال السبيل الزاد والراحلة

(باب الاستسلاف للحج) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان
الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن
الرجل لم يجز أبستقرض للحج قال لا (قال الشافعي) ومن لم يكن في ماله سعة يجز بها من غير أن يستقرض
فهو لا يجد السبيل ولكن أن كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يجز فان
كان له مسكن وخادم وقوت أهله بقدر ما يرجع من الحج أن سلم فعليه الحج وإن كان له قوت أهله أو ما يركبه
لم يجزهم ما فقوت أهله ألزم له من الحج عندى والله أعلم ولا يجب عليه الحج حتى يضع لاهله قوتهم في قدر غيبته
ولو أجز رجل نفسه من رجل يخدمه ثم أهل بالحج معه أجزأت عنه من حجة الاسلام وذلك أنه لم ينتقض من عمل
الحج بالاجارة شيء إذا جاء بالحج بكاه ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن ينتقض من عمل الحج شيئا كما يقوم
بأمر نفسه إذا جاء بما عليه وكان يتطوع فيخدم غيره لثواب أو لغير ثواب أخبرنا مسلم وسعيد عن إبراهيم بن
عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أو أجز نفسي من هؤلاء القوم فأنسك معهم المناسك إلى أجز فقال ابن
عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ولو حج رجل في حملان غيره وموته أجزأت
عنه حجة الاسلام وقد حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر حلهم فقسم بين عوامهم غنما من ماله فذبحوها
عما وجب عليهم وأجزأت عنهم وذلك أنهم ملكوا ما أعطاهم من الغنم فذبحوها ما ملكوا ومن كفاه غيره وموته
أجزأت عنه متطوعا أو باجرا لم ينتقض حجه إذا أتى بما عليه من الحج ومباح له أن يأخذ الاجرة ويقبل الصلاة

ويرجع إلى أهله فإذا
أدرك الحج فبالا فليج
ولهد وروى عن عمر أنه
قال لا يأيوب الانصاري
وقد فاته الحج اصنع
ما يصنع المعتمر ثم قد
حلت فإذا أدركت الحج
قالا واجه واحد
ما استيسر من الهدى
وقال عمر رضي الله عنه
أيضا له ابن الاسود
مثل معنى ذلك وزاد
فان لم تجد هديا فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعت (قال الشافعي)
فهذا كله نأخذ (قال)
وفي حديث عمر دلالة أنه
استعمل أبا أيوب على
المعتمر لأن أحرامه صار
عمرة

غنيا كان أو فقيرا الصلاة لا تحرم على أحد من الناس إنما تحرم الصدقة على بعض الناس وليس عليه إذا لم يجد من كفا أن يسأل ولا يؤجر نفسه وإنما السبيل الذي يوجب الحج أن يجد المؤنة والمركب من شيء كان عليه قبل الحج أو في وقته

(باب حج المرأة والعبد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن السبيل الزاد والراحلة وكانت المرأة تحدهما وكانت مع نفقة من النساء في طريق ما هو له آمنة فهي ممن عليه الحج عندي والله أعلم وإن لم يكن معها ذلك لم يحرم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستثن فيها بوجوب الحج إلا الزاد والراحلة وإن لم تكن مع حرة سلمه نفقة من النساء فصاعدا لم يخرج مع رجال لا امرأة معهم ولا يحرم لها منهم وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مثل قولنا في أن تسافر المرأة للحج وإن لم يكن معها يحرم أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال سئل عطاء عن امرأة ليس معها ذو حرم ولا زوج معها ولكن معها ولا تدوم وليات يدين لئلا لها وحفظها ورفعها قال نعم فلتحج (قال الشافعي) فإن قال قائل فهل من شيء يشبه غير ما ذكرنا قيل نعم ما لا يخالفنا فيه أحد علمته من أن المرأة إذا كانت معها الحق وثبت عليها الدعوى ببلد لا قاذي به فتجلب من ذلك البلد وله الدعوى تبطل عنها أو تأتي بمخرج من حق لو ثبت عليها مسيرة أيام مع غيره يحرم إذا كانت معها امرأة وأن الله تعالى قال في المعتدات ولا يخرجن إلا أن يأتيهن بفاحشة مبينة فقبل بيقام علم الخد فإذا كان هذا هكذا فقد بين الله عز وجل أنه لم يمنعها الخروج من حق لزمتها وإن لم يكن هكذا وكان خروجها فاحشة فهي بالمعصية بالخروج إلى غير حق الزم فإن قال قائل ما دل على هذا قيل لم يختلف الناس عامة أن المعتدة تخرج من بيتها لأقامة الخد عليها وكل حق لزمتها والسنة تدل على أنها تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس فإذا كان الكتاب ثم السنة يدلان معا والاجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى سفر أو خروج من بيتها في العدة إنما هو على أنها ممنوعة مما لا يلزمها ولا يكون سبباً لما يلزمها وما لها تركه فالج لازم وهي له مستطاعة بالمال والبدن ومعها امرأة فأكثرت نفقة فإذا بلغت المرأة الحيض أو استكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها تطبق به الحج فيجبر أبوها ولأولها ولزوج المرأة على أن يعطيها من ماله ما يحجبها به (قال) ولو أراد رجل الحج ماشيا وكان ممن يطبق ذلك لم يكن لا يسه ولا وليه منه من ذلك (قال) ولو أرادت المرأة الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها (قال) وإذا بلغت المرأة قادمة بنفسها وما لها على الحج فأراد وليها منعها من الحج أو أراد مزوجها منعها منه ما تهل بالحج لانه فرض بغير وقت إلا في العمر كله فإن أهلت بالحج باذنه لم يكن له منعها وإن أهلت بغير إذنه ففيها قولان أحدهما أن عليه تخليتها ومن قال هذا القول لزمه عندي أن يقول لو تطوعت فأهلت بالحج أن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج ممن قدر عليه لم يكن له الخروج منه ولزمه غير أنها إذا تنقلت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندي في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة والقبول الثاني أن تكون كمن أحضر فتدبر وتقص وتخل ويكون ذلك زوجها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في المرأة تهل بالحج فيمنعها زوجها بمنزلة المحصر (قال الشافعي) وأحب لزوجها أن لا يمنعها فإن كان واجبا عليه أن لا يمنعها كان قد أدى ما عليه وإن لم تركه أباهما أداء الواجب وإن كان تطوعا أجز عليه إن شاء الله تعالى

(الخلافا في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى ما صنف ما كتبه به ومن قال قوله فزعم أن فرض الحج على المستطيع إذا لزمه في وقت يمكنه أن يحج فيه فمركه في أول ما يمكنه كان أنما تركه وكان يكن ترك الصلاة وهو يقدر على صلاتها حتى ذهب الوقت وكان أنما يجزئه حجه بعد أول سنة من مقدرة عليه

(باب الصبر إذا بلغ والعبد إذا اعتق والذي إذا أسلم وقد أحرموا)

(قال الشافعي) وإذا بلغ غلام أو أعتق عبد أو أسلم ذمي وقد أحرموا ثم وافوا عرفة قبل طلوع الفجر من يوم التمر فقد أدركوا الحج وعليهم دم (وقال) في موضع آخر أنه لا يبين له أن الفسليم والعبد عليهما في ذلك دم وأوجبه على الكافر لأن إحرامه قبل عرفة وهو كافر ليس بأحرام

قضاء كما تكون الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ثم أعطنا بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركها
 (١) فان صلاها في الوقت وفيما تذر من صوم أو وجب عليه بكفارة أو قضاء فقال فيه كله متى أمكنه فأخبره
 فهو عاص بتأخير ثم قال في المرأة يجبر أوها وزوجها على تركها لهذا المعنى وقاله معه غيره ممن يفتي ولا
 أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام (قال الشافعي) وقال لي نفر منهم نسألك
 من أين قلت في الحج للمرأة أن يؤخره وقد أمكنه فإن جاز ذلك جاز لك ما قلت في المرأة قلت استدلالا مع كتاب الله
 عز وجل بالحجة اللازمة قالوا فإذا كررها قلت نعم زلت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أبابكر على الحاج وتخلف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من نبوك لا محار بالوا مشغولا وتخلف أكثر
 المسلمين قادرين على الحج وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان هذا كما يقولون لم يتخلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن فرض عليه لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي يقال لها حجة الوداع
 ولم يدع مسلما يتخلف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم ألوف كلهم قادر عليه لم يحج بعد فريضة
 الحج وصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في وقتين وقال ما بين هذين وقت وقد أعظم النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعمرة حتى نام الصبيان والنساء ولو كان كما تصفون صلاها حين غاب الشفق وقالت عائشة رضي الله تعالى
 عنها إن كان ليكون على الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان وروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة أن تصوم ما وزوجها شاهد إلا بأذنه (قال الشافعي) فقال لي بعضهم فصف
 لي وقت الحج فقلت الحج لما بين أن يجب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه فإذا مات علمنا أن وقته قد
 ذهب قال ما الدلالة على ذلك قلت ما وصفت من تأخير النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وكثير من معه وقد
 أمكنهم الحج قال فتعي يكون فائنا قلت إذا مات قبل أن يؤدبها أو بلغ ما لا يقدر على أدائه من الافئدة قال
 فهل يقضى عنه قلت نعم قال أفنوجدني مثل هذا قلت نعم يكون عليه الصوم في كل ما عدا شهر رمضان
 فإذا مات قبل أن يؤديه وقد أمكنه كفر عنه لأنه كان قد أمكنه فتركه وإن مات قبل أن يمكنه لم يكفر عنه لأنه
 لم يمكنه أن يتركه قال أفرايت الصلاة قلت موافقة لهذا في معنى مخالفة له في آخر قال وما المعنى الذي
 توافقه فيه قلت أن الصلاة وقتين أول وآخر فان أخرها عن الوقت الأول كان غير مفترط حتى يخرج الوقت
 الآخر فإذا خرج الوقت قبل أن يصلي كان آثما بتركه ذلك وقد أمكنه غيره ألايه لي أخذ عن أحد قال
 وكيف خالفت بينهما قلت بما خالف الله ثم رسوله بينهما ألا ترى أن الحائض تقضى صوما ولا تقضى صلاة ولا
 تصلي وتحيى وأن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها وإن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد
 وأن من أفسد حجه بجماع كفر غير كفارة الصيام وأعاد قال قد أرى افتراقهم ما قد ذكره (قال الشافعي) فان
 قال قائل فكيف لم تقبل في المرأة أن تلج فيمنعها وليها أنه لا يجزئها ولا دم اذ لم يكن لها ذلك وتقول ذلك في
 المملوك قلت انما أقول لا يجزئها ولا دم على من كان لا يجوز له بحال أن يكون محرما في الوقت الذي يحرم
 فيه والاحرام لهذين جائز (٢) بأحوال أو حال ليسا ممنوعين منه بالوقت الذي أحرم فيه انما كانا ممنوعين منه
 بأن لبعض الآدميين عليهما المنع ولو خلاهما كان أحراما جميعا عنهما معا فان قال فكيف قلت ليهريقا الدم
 في موضعها وبنت نحر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديدية في الحل إذا حصر فان قال ويشبه هذا المحصر قيل
 لا أحسب شيئا أو أن يقاس عليه من المحصر وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر وذلك أن المحصر
 مانع من الآدميين بخوف من الممنوع فجعل له الخروج من الاحرام وإن كان المانع من الآدميين متعددا
 بالمتع فإذا كان لهذه المرأة والمملوك مانع من الآدميين غير متعد كانا مجامعين له في منع بعض الآدميين وفي
 أكثر منه من أن الآدمي الذي منعهما له منعهما (قال الشافعي) في العبد يهل بالحج من غير إذن سيده فأجيب
 إلى أن يدعه سيده وله منعه وإذا منعه فالعبد كالمحصر لا يجوز فيه الاقوال وإنه أعلم أحدهما أن ليس عليه
 الا دم لا يجزئ به غيره فيحل إذا كان عبدا غير واحد للدم ومتى عتق ووجد نحر ومن قال هذا في العبد قاله

(قال المزني) فإذا لم يكن
 عنده ان على العبد
 والصبي دما وهما مسلمان
 فالكافر أحق أن
 لا يكون عليه دم لان
 احرامه مع الكفر ليس
 باحرام والاسلام يجب
 ما كان قبله وانما وجب
 عليه الحج مع الاسلام
 بعرفات فكذا بهما غيره
 أو كرجل صار إلى غرفة
 ولا يريد حجنا ثم أحرم أو
 كن جاوزا لميقات لا يريد
 حجنا ثم أحرم فلا دم عليه
 وكذلك تقول (قال
 الشافعي) ولو أفسد
 العبد حجه قبل عرفة ثم
 أعتق والمراهق يوطئه
 قبل عرفة ثم احتلم انما
 ولم يجز عنهم من حجة

(١) قوله فان صلاها
 الحج كذا في السخ ولعل
 في الكلام تحسريفا
 أو نقصا فانظر كتبه
 معصمه
 (٢) قوله باحسوال
 أو حال كذا في السخ
 وانظر كتبه معصمه

في الحر يحصر بالعدو وهو لا يجحد شيأ يحلق ويحل ومتى أسرا ذى الدم والقول الثاني أن تقوم الشاة دراها
والدراهم طعاما فإن وجد الطعام تصدق به والاصام عن كل مديوما والعبد بكل حال ليس بواجد فيصوم (قال
الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب فاسه على ما يلزمه من هدى المتعة فإن الله عز وجل يقول فما استيسر من
الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فلو لم يجد هديا ولم يصم لم ينعمه ذلك من أن يحل
من عمرته وجهه ويكون عليه بعده الهدى أو الطعام فيقال إذا كان للحصر أن يحل بدم ينحبه فلم يجده حل
ودبح متى وجد أو جاء بالبدل من الذبح إذا كان له بدل ولا يجبس للهدى حراما على أن يحل في الوقت الذي
يؤمر فيه بالاحلال وفاسه من وجه آخر أيضا على ما يلزمه من جزاء الصيد فإن الله تعالى يقول يحكمه ذوا
عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما فيقول إن الله عز وجل لما ذكر
الهدى في هذا الموضع وجعل بدله غيره وجعل في الكفارات أبا لا ثم ذكر في المحصر الدم ولم يذكر غيره كان
شرط الله جل ثناؤه الأبدال في غيره مما يلزم ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أزل مما يلزم في التسل مفسرا دللا
على ما أزل مجعلا فيحكم في الجمل حكم المفسر كما قلنا في ذكر رقة مؤمنة في قتل مثلها رقة في الظهار وإن لم
يذكر مؤمنة فيه وكما قلنا في اليهود حين ذكر وأعد ولا ذكر في موضع آخر فلم يشترط فيهم العدول هم
عدول في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه فاستدلنا والله أعلم على أن حكم الجمل
حكم المفسر إذا كانا في معنى واحد والبدل ليس بزيادة وقد يأتي موضع من حكم الله تعالى أن يقول هذا فيه
هذا ليس بالبين أن لازما أن نقول هذا في دم الاحصاء كل البيان وليس بالبين وهو محمل والله أعلم (قال
الشافعي) في المرأة المعتدة من زوجها عليها الرجعة تم بالاجل راجعها فله منعها وإن لم راجعها منعها حتى
تنقضي العدة فإذا انقضت العدة فهي مالكة لأمها أو يكون لها أن تتم على الحج وهكذا المالكة لأمها
التيب تحرم منع ولها من حبسها ويقال لولها أن شئت فخرج معها والاعتناء بها مع نساء ثقات فإن لم تجد
نساء ثقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأته معها فإن قال قائل كيف لم تبطل إحصاءها إذا أحرمت
في العدة قلت إذا كانت تجد السبيل إليه بحال لم يجعل باطلا حتى أعلم أن لا تجد السبيل إليه وإن أهلت
في عدة من وفاة أو هي قد أتت على طلاق الزمها الاطلاق ومنعها الخروج حتى تتم عدتها فإن انقضت خرجت
فإن أدركت حيا والاحات بعمل عدة فإن قال قائل فلم لا تجعلها محصورة بما فيها قلت له منعها إلى مدة
فإذا بلغها لم يكن له منعها وبلغها أيام باقي عليها ليس منعها شيء إلى غير هاء ولا يجوز لها الخروج حتى أذن لها
فإذا بلغها لم يكن لغيرها سبيل عليها جتمها منه والعبد إذا منعه سيده لم يكن عليه تحليته فإن قيل قد يعتق
قبل عتقه شيء يجحدته غيره له أولا يجحدته وليس كالمعتدة فيما لمانعها من منعها فلو أهل عبد بحج فنعته سيده
حل وإن عتق بعد ما يحل فلا حج عليه إلا حجة الاسلام وإن عتق قبل أن يحل مضى في إحصاءه كإحصاء الرجل
بعد وفاته يكون له أن يحل فإن لم يحل حتى يأمن العدو لم يكن له أن يحل وكان عليه أن يضي في إحصاءه ولو أن
امرأته مالكة لأمها أهلت بحج ثم تكلمت لم يكن لزوجهام منعها من الحج لأنه لا منعا قبل أن يكون له منعها ولا
نفقة لها عليه في مضها ولا في إحصاءها في الحج لأنها مانعة لنفسها بغير إذنه كان معها في حجها أو لم يكن ولا يجوز
نكاح المحرمة ولا المحرم (قال الربيع) هذه المسئلة فيها غلط لأن الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا
المحرم فلما أهلت هذه بحج ثم تكلمت كان نكاحها باطلا ولم يكن لها زوج يمنعها وتضي في حجها وليس لها
زوج تلزمه النفقة لها لأنها ليست في أحكام الزوجات وأمل الشافعي أن يحكي هذا القول في قول من يجيز
نكاح المحرم فأما قوله فإنه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة وهذا في كتاب الشغار (قال الشافعي) وعلى
ولي السفينة البالغة إذا تطوع لها أو محرم وكان لها مال أن يعطيها من ماله ما تنهج به إذا شئت ذلك وكان لها
زوج محرم بحج بها أو خرجت مع نساء مسلمات

الاسلام لأنه روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أن امرأة رفعت اليه
من تحتها صبيا فقالت
يا رسول الله ألهذا حج
قال نعم ولك أجر (قال)
وإذا جعل له حجا فالج
إذا جامع أفسد حجه
(قال المزني) وكذلك
في معناه عندي يعيد
ويهدى (قال الشافعي)
وإذا أحرم العبد بغير
إذن سيده أوجب أن
يدعه فإن لم يفعل فله
حبسه وفيه قولان
أحدهما تقوم الشاة
دراهم والدراهم طعاما
ثم يصوم عن كل مديوما
ثم يحل والآخرة لا شيء
عليه حتى يعتق فيكون

(باب الاستطاعة بنفسه وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنعية بالجمع عن أبيه أدلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قول الله من استطاع اليه سبيلا على معنيين أحدهما أن يستطيعه بنفسه وماله والآخر أن يهجر عنه بنفسه بعارض كبر أو قسم أو فطرة خلقه لا يقدر معها على الثبوت على المركب ويكون من طبيعته إذا أمر بالجمع عنه لما يشي بغيره أباه وهو واجده ولما يغير شي فيجب عليه أن يعطي إذا وجد أو يأمر ابنه بطيعه وهذه إحدى الاستطاعتين وسواء في هذا الرجل يسلم ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذلك أو العبد يعتق كذلك ويجب عليه أن يقدر على الثبوت على العمل بلا ضمير وكان واجده أو لمركب غير موافق لم يشي على غيره أن يركب المحمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب وإن كان واحدا من هؤلاء لا يجده طيعا ولا مالا فهو ممن لا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة فلا جرح عليه وجاع الطاعة التي توجب الجمع وتفرقها إن كان أحدهما أن يأمر فيطاع بلا مال والآخر أن يجده مالا استأجره من طبيعته فتكون إحدى الطاعتين ولو تعامل فجأجزأت عنه ورجوت أن يكون أعظم أجرا ممن يخفف ذلك عليه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرء أن يهجر عن أبيه إذا أسلم وهو لا يستسلم على الراحة فدل ذلك على أن عليه الفرض إذا كان مستطيعا بغيره إذا كان في هذه الحال والميت أولى أن يجوز الجمع عنه لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الجمع لم يجز له وأما الميت لا يكون فيه تكلف أبدا

(باب الحال التي يجوز أن يهجر فيها الرجل عن غيره) قال الشافعي رحمه الله تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمع الواجب أن يهجر المرء عن غيره فاحتل القياس على هذا وجهين أحدهما أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين أحدهما فرض على البدن والآخر فرض في المال فلما كان ما فرض الله على الأبدان عليها لا يتجاوزها مثل الصلاة والحدود والهصاص وغيرها ولا يصرف عنها إلى غيرها بحال وكان المريض يصلي كما رأى ويغلب على عقله فيرتفع عنه فرض الصلاة ويحبس المرأة فيرتفع عنها فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحيض ولا يجزى المغلوب على عقله صلاة صلاها وهو مغلوب على عقله وكذلك الحائض لا تجزى بها صلاة صلتها وهي حائض ولا يجب عليها أن يصلي عنها غيرهما في حالهما تلك فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرء أن يهجر عن غيره حجة الإسلام كان هذا كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الإسلام وعمرته وكل ما وجب على المرء بما يجلبه على نفسه من حج وعمره وكان ما سوى هذا من حج تطوع أو عمره تطوع لا يجوز لأحد أن يهجره عن أحد ولا يهجر في حسنة ولا بعد موته ومن قال هذا كان وجهها احتملا ولزمه أن يقول لو أوصى رجلا أن يهجر عنه تطوعا بطلت الوصية كالأوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية ولزمه أن يقول إن حج أحده عن أحد بوصية فهي في تلك الإجارة عليه فاسدة ثم يكون القول فيما أخذ من الإجارة على هذا واحدا من قولين أحدهما أنه أجر مثله وبرد الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل إن كان نقصه كما يقول في كل إجارة فاسدة والآخر أن لا أجر له لأن عمله عن نفسه لا عن غيره والقول للثاني أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر المرء أن يهجر عن غيره في الواجب دل هذا على أن يكون الفرض على الأبدان من وجهين أحدهما ما لا يعمل المرء عن غيره مثل الصلاة ولا يجمله عنه غيره مثل الحدود وغيرها والآخر النسك من الحج والعمره فيكون للمرء أن يعسله عن غيره من تطوعه أو واجبا عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الحج ولا يشبه أن يكون له أن يتطوع عنه والمتطوع عنه يقدر على الحج لأن الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالجمع عنه هي الحال التي لا يقدر فيها على الحج عن نفسه ولأنه لو تطوع عنه وهو يقدر على الحج لم يهجر عنه من حجة الإسلام فلما كان هو لو تطوع عن نفسه كانت حجة الإسلام وإن لم ينوها فتطوع عنه غيره لم يهجر عنه وقد ذهب عطاء مذهبنا يشبه أن يكون أراد أنه يهجر عنه أن يتطوع عنه بكل

أهل محبتين أو عمرتين
معا أو يهجر ثم أدخل
عليه جارا أو عمرتين
معا أو يهجر ثم أدخل
عليه أخرى فهو صحيح
واحد وعمره واحدة ولا
قضاء عليه ولا فدية
(قال المزني) لا يمتنع
أن يكون في حجتين أو
حجة فإذا أجعوا أنه لا يعمل
عمل حجتين في حال ولا
عمرتين ولا صوميتين في
حال دل على أنه لا معنى
إلا لواحدة منهما فبطلت
الأخرى

(باب الإجارة على الجمع
والوصية)

(قال الشافعي) ولا
يجوز أن يستأجر الرجل

نسل من حج أو عمرة أن عمله سامطيقا له أو غير مطبق وذلك أن سفيان أخبرنا عن يزيد بن مولى عطاء قال رعا
 أمر لي عطاء أن أطوف عنه (قال الشافعي) فكأنه ذهب إلى أن الطواف من النسل وأنه يجزئ أن يعمل
 المرء عن غيره في أي حال ما كان وليس نقول بهذا وقولنا لا يعمل أحد عن أحد إلا والمعلوم عنه غير مطبق
 العمل بكبر أو مرض لا يرجي أن يطبق بحال أو بعد موته وهذا أشبه بالسنة والمعقول لما وصفت من أنه لو
 تعلق عنه رجل والمتطوع عنه يقدر على الحج لم يجز المحجوج عنه (قال) ومن ولد من لا يستطيع أن يثبت
 على مركب محمل ولا غيره أو عرض ذلك له عند بلوغه أو كان عبدا فتعق أو كافرا فأسلم فلم تات عليه مدة يمكنه
 فيها الحج حتى يصير بهذه الحال وجب عليه أن يجد من يحج عنه بإجارة أو غيرها إجارة وإذا ما كان مركب محمل
 أو (١) شجارا أو غيره فعليه أن يحج بدنه وإن لم يقدر على الثبوت على بعير أو دابة إلا في محمل أو شجارا وكيفما
 قدر على المركب وأى مركب قدر عليه فعليه أن يحج بنفسه لا يجزئ غيره (قال) ومن كان صحيحا يمكنه الحج
 فلم يحج حتى عرض له هذا كان له أن يبعث من يحج عنه لانه قد صار إلى الحال التي أذن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أن يحج فيها من بلغها (قال) ولو كان به مرض يرجى البرء منه لم أر له أن يبعث أحد يحج عنه حتى
 يبرأ فيحج عن نفسه أو يهرم فيحج عنه أو يموت فيحج عنه بعد الموت فإن قال قائل ما الفرق بين هذا المريض
 المضي وبين الهرم أو الزمن قيل له لم يصرا بعد عتائه بعد هدمه لا يحلطه سقم غيره إلى قوة يقدر فيها على المركب
 والاعلم من أهل الزمان أنهم سموا بالهرم وأما أهل السقم فتراهم كثيرا يعودون إلى العضة (قال) ولو خرج رجل
 عن زمن ثم ذهبت زمانته ثم عاش مدة يمكنه فيها الحج عن نفسه كان عليه أن يحج عن نفسه لا فائدا إذا
 له على ظاهره أنه لا يقدر قلبا أمكنته المقدرة على الحج لم يكن له تركه وهو يقدر على أن يعمل به بدنه والله أعلم
 (قال) ولو بعث المسقيم رجلا يحج عنه فيحج عنه ثم برأ وعاش بعد البرء مدة يمكنه أن يحج فيها فلم يحج حتى مات
 كان عليه الحج وكذلك الزمن والهرم (قال) والزمن الزمان التي لا يرجي البرء منها والهرم في هذا المعنى ثم
 يفارقهم المريض فلا تراه أن يبعث أحد يحج عنه وإنما أمر الهرم والزمن أن يبعث من يحج عنهما فإن بعث
 المريض من يحج عنه ثم لم يبرأ حتى مات فمما نقول أن أحدهما أن لا يجزئ عنه لانه قد بعث في الحال التي
 يس له أن يبعث فيها وهذا أصح القولين وبه أخذ والثاني أنها تجزئ عنه لانه قد حج عنه حرا بالغ وهو لا يطبق
 ثم لم يصرا إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره فيحج عن نفسه

(باب من ليس له أن يحج عن غيره)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء
 قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيد عن فلان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إن كنت
 حجبت قلبك عن فلان والافاجح عن نفسك ثم اخرج عنه أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابه قال سمع
 ابن عباس رجلا يقول لبيد عن شبرمة فقال ابن عباس ويحك يا شبرمة قال فذكر قرأته فقال أجمعت
 عن نفسك فقال لا قال فاجح عن نفسك ثم اخرج عن شبرمة (قال الشافعي) وإذا أمر النبي صلى الله عليه
 وسلم الخنصمة بالحج عن أبيها في ذلك دلالة من أمها أو صفتها من أنها إحدى الاستطاعتين وإذا أمر بها بالحج عنه
 فكان في الحال التي أمر فيها بالحج عنه وكان كفءا الذين عنه فأنه إذا أذن العمل عن بدنه في حاله تلك يجوز أن
 يعمل عنه غيره فيجزي عنه ويخالف الصلاة في هذا المعنى فسرنا من حج عنه من ذي قرابة أو غيره وإذا أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة تحج عن رجل وهما خنصتان أو إحداهما مكالة إلا اللبس فانهما يختلفان
 في بعضه فالرجل أولى أن يجوز حججه عن الرجل والمرأة من المرأة عن الرجل وكل جائز مع ما روى عن طائوس
 وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم مما كتبنا مما يستغنى فيه بنص الخبر ولو أن أمر المرأة بالحج عليه الحج إلا وهو
 غير مطبق بدنه لم يكن على أحد غيره واجبا أن يحج عنه وأحب إلى أن يحج عنه ذورجه وأن كان ليس

من يحج عنه إذا لم يقدر
 على مركب لضيقه
 أو كبره إلا بان يقول
 يحرم عنه من موضع كذا
 وكذا فإن وقت له وقتا
 فأحرم قبله فقد زاده
 وإن تجاوزه قبل أن
 يحرم فرجع محرما
 أجزاء وإن لم يرجع
 فعليه دم من ماله ويرد
 من الإجرة بقدر ما تركه
 وما وجب عليه من ثمن
 يقطعه من ماله دون مال
 الساجر فإن أفسد
 حجه أفسد إجارته وعليه
 الحج لما أفسد عن نفسه
 ولو لم يفسد فأت قبل
 أن يتم الحج فله بقدر
 عمله ولا يحرم عن
 رجل إلا من قد حج مرة

(١) شجار بوزن كتاب
 هو اليهودج الصغير
 الذي يكنى واحدا فقط
 كذا في كتب اللغة كتبه
 معصية

عليه أو يستأجر من يحج عنه من كان ولو كان فقيراً لا يقدر على زاد ومركب وإن كان بدنه صحيحاً فلم يرل
كذلك حتى يسير قبل الحج بعدة لوجرج فيها لم يدرك الحج ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يجب عليه حج يقضى
ولو أسير في وقت لا يمكنه فيه الحج فأقام موسراً إلى أن يأتي عليه أشهر الحج ولم يدن الوقت الذي يخرج فيه أهل
بلده ولو أهله الحج حتى صار لا يجد زاداً ولا مراكباً ثم مات قبل حجه ذلك أو قبل حج آخر وسره لم يكن عليه حج إنما
يكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد بلوغ ومقدرة ثم لم يحج حتى يموت الحج ولو كان موسراً محبوساً عن الحج
وجب عليه أن يحج عن نفسه غيره أو يحج عنه بعد موته وهذا مكتوب في غير هذا الموضع

(باب الاجارة على الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى للرجل أن يستأجر الرجل يحج عنه إذا كان لا يقدر على المركب لضيقه
وكان ذامقاً مدة بماله ولو أرتبه بعده والاجارة على الحج جائزة جوازها على الاعمال سواء بل الاجارة إن شاء الله
تعالى على البر خير منها على ما لا يرفقه وبأخذ من الاجارة ما أعطى وإن كثر كذا يأخذها على غير ما لا يفرق بين ذلك
ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه فمقرن عنه كان دم القرآن على الاجير وكان زاد المحجوج عنه خيراً لأنه قد جاء
بالحج ورا دمه مرة ولو استأجر الرجل الرجل يحج عنه أو عن غيره فالاجارة جائزة والحج عنه من حيث شرط
أن يحرم عنه ولا تجوز الاجارة على أن يقول تجح عنه من بلد كذا حتى يقول يحرم عنه من موضع كذا لأنه
يجوز الاحرام من كل موضع فإذا لم يقل هذا فالاجارة مجبولة وإذا وقت له موضعاً يحرم منه فأحرم قلبه ثم مات
فلا اجارة له في شيء من سفره وتجعل الاجارة له من حين أحرم من الميقات الذي وقت له إلى أن يكمل الحج فان
أهل من وراء الميقات لم تحسب الاجارة الامن الميقات وإن مر بالميقات غير محرم فمات قبل أن يحرم فلا
اجارة له لأنه لم يعمل في الحج وإن مات بعدما أحرم من وراء الميقات حسبت له الاجارة من يوم أحرم من وراء
الميقات ولم تحسب له من الميقات إذا لم يحرم منه لأنه ترك العمل فيه وإن خرج الحج فترك الاحرام والتلبية
وعمل على الحج أو لم يعمل إذا قال لم أحرم بالحج أو قال اعترت ولم أجد أو قال استؤجرت على الحج فاعترت فلا شيء له
وكذلك لو حج فأفسده لأنه تارك للاجارة مبطل لحق نفسه ولو استأجره ليجح عنه على أن يحرم من موضع فأحرم
منه ثم مات في الطريق بقوله من الاجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهمل من وراء الميقات
ففعل فقد قضى بعض ما استأجره عليه وإذا استأجره فأنما عليه أن يحرم من الميقات واحرامه قبل الميقات
تطوع ولو استأجره على أن يحج عنه من اليمن فاعترت عن نفسه ثم خرج إلى الميقات الذي استؤجر عليه فأهل
بالحج عن الذي استأجره فلا يجزيه إذا أهل بالعمرة عن نفسه إلا أن يخرج إلى الميقات المستأجر الذي شرط أن
يهمل منه فيهل عنه بالحج منه وإن لم يفعل وأهل بالحج من دون الميقات فكان عليه أن يهمل فبلغ الميقات فأهل
منه بالحج عنه أجزأ عنه والأهراق دما وذلك من ماله دون مال المستأجر وورث من الاجارة بقدر ما يصيب ما بين
الميقات والموضع الذي أحرم منه لأنه نهي من عمله ونقصه ولا يحسب الدم على المستأجر لأنه يعمل به ويجزئه
الحج على كل حال شرط عليه أن يهمل من دون الميقات أو من وراء الميقات أو منه وكل شيء أحده الاجير في الحج
لم يأمر به المستأجر مما يجب عليه فيه القدية فالقدية عليه في ماله دون مال المستأجر ولو أهل بالحج بعد العمرة
عن نفسه من ميقات المستأجر عن المستأجر ثم مات قبل أن يقضى الحج كان له من الاجارة بقدر ما عمل من
الحج وقد قيل لأجره إلا أن يكمل الحج ومن قال هذا القول قاله في الحاج عن الرجل لا يستوجب من
الاجارة شيئاً إلا يكمل الحج وهذا قول يتوجه والقياس القول الاول لأن لكل حطاً من الاجارة ولو استأجره يحج
عنه فأفسد الحج كان عليه أن يرد جميع ما استأجره عليه وأن يقضى عن نفسه من قابل من قبل أنه لا يكون
حاجاً عن غيره حجاجاً فاسداً وإذا صار الحج الفاسد عن نفسه فعليه أن يقضيه عن نفسه فلو حج عنه غيره كان عن
نفسه ولو أخذ الاجارة على قضاء الحج الفاسد ردّها لأنها لا تكون عن غيره ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه

ولو أوصى أن يحج عنه
وارث ولم يسم شيئاً حج
عنه بأقل ما يوجد
أحد يحج به فان لم يقبل
أحج عنه غيره ولو أوصى
لرجل عما تدينار يحج
بها عنه فما زاد على أجر
مثله فهو وصيته فان
منع لم يحج عنه أحد
الأقل ما يوجد جديبه من
يحج عنه

(باب جزاء الصيد)

(قال الشافعي) وعلى
من قتل الصيد الجزاء
إذا كان أَوْ خَطَا والكفارة
فيه ما سواه لأن كلا
ممنوع بحرمته وكان
فيه الكفارة وقياس ما
اختلفوا فيه من كفارة
قتل المؤمن عدا على

ما أجعوا عليه من
كفارة قتل الصيد
(قال) والعامد أولى
بالكفارة في القياس من
المخطف

(باب كيفية الجزاء)

(قال الشافعي) قال
الله جل وعز فجزاه مثل
ما قتل من النعم (قال
الشافعي) والنعم الأبل
والبقر والغنم (قال) وما
أكل من الصيد صنفان
دواب وطائر فما أصاب

(١) قوله وعلى المستأجر
دم القرآن كذا في النسخ
وان كسرت جيم المستأجر
فالحكم مخالف لما تقدم
في مثل هذا الفرع أول
الباب من أن دم القرآن
على الأجير ومخالف
أيضاً للكلمة السابقة وهي
قوله وكل شيء أحسنه
الاجية في الجلم بأمر به
المستأجر مما يجب عليه
فيه الفدية فالفدية عليه
في ماله دون مال المستأجر

اه فتعين فتح جيم
المستأجر الآن يكون
محرفاً عن الأجير كـ
معصمه
(٢) قوله إذا أنزلت
الخ كذا في النسخ
وانظر كـ معصمه

فيه الفدية مما لا يفسد الحج كانت عليه الفدية فيما أصاب والاجارة له ولو استأجره للحج فاحصر بعد وفاته
الحج ثم دخل فطاف وسعى وحلق إن له من الاجارة بقدر ما بين أن أهل من المقات إلى بلوغه الموضع الذي
حبس فيه في سفره لأن ذلك ما بلغ من سفره في حجه الذي له الاجارة حتى صار غير حاج وانما أخذ الاجارة على
الحج وصار يخرج من الاحرام بل ليس من عمل الحج ولو استأجر رجل رجلاً على أن يحج عنه فاعتمر عن نفسه
ثم أراد الحج عن المستأجر خرج إلى ميقات المحجوج عنه فأهل عنه منه لا يجزيه غير ذلك فان لم يفعل أهرق
دماً ولو استأجر رجل رجلاً يحج عنه فاعتمر عن نفسه ثم خرج إلى ميقات المحجوج عنه الذي شرط أن
يهل عنه منه ان كان المقات الذي وقتله بعينه فأهل بالحج عنه أجزأت عن المحجوج عنه فان ترك ميقاته
وأحرم من مكة أجزأه الحج وكان عليه دم ترك ميقاته من ماله ورجع عليه مما استؤجر به بقدر ما ترك مما بين
المقات ومكة ولو استأجره على أن يمنع عنه فأفرد أجزأت الحجة عنه ورجع بقدر حصة العمرة من الاجارة لأنه
استأجره على عملين فعمل أحدهما ولو استأجره على أن يفرد فقرن عنه كان زاده عمرة (١) وعلى المستأجر
دم القرآن وهو كرجل استؤجر أن يعمل ٤ الافعله وزاد آخر معه فلا شيء له في زيادة العمرة لأنه متطوع بها
ولو استأجره على أن يقرن عنه فأفرد الحج أجزأه الحج وبعث غيره يعتمر عنه ان كانت العمرة الواجبة ورجع
عليه بقدر حصة العمرة من الاجارة لأنه استأجره على عملين فعمل أحدهما ولو استأجره على أن يحج عنه فأهل
بعمره عن نفسه وحجته عن المستأجر بجميع الاجارة من قبل أن يسفرهما وعلهما واحد وأنه لا يخرج من
العمرة إلى الحج ولا يأتي بعمل الحج دون العمرة لأنه لا يكون له أن ينوي جامعاً بين عملين أحدهما عن نفسه
والآخر عن غيره ولا يجوز أن يكونا معاً عن المستأجر لأنه نوى أحدهما عن نفسه فصار معاً عن نفسه لأن
عمل نفسه أولى به من عمل غيره اذ لم يميز عمل نفسه من عمل غيره ولو استأجر رجل رجلاً يحج عن ميت
فأهل الحج عن ميت ثم نواه عن نفسه كان الحج عن الذي نوى الحج عنه وكان القول في الاجرة واحداً من
قولين أحدهما أنه مبطل لها لتركه حقه فيها والآخر أنها له لان الحج عن غيره ولو استأجر رجلان رجلاً
يحج عن أبيهما فأهل بالحج عنهما معاً كان مبطلا لاجارته وكان الحج عن نفسه لاعتن واحد منهما ولو
نوى الحج عن نفسه وعنهما أو عن أحدهما كان عن نفسه وبطلت اجارته واذا مات الرجل وقد وجبت عليه
حجة الاسلام ولم يحج قط فتطوع متطوع قد حج حجة الاسلام بان يحج عنه فحج عنه أجزأه ثم لم يكن لوصيه
أن يخرج من ماله شيئاً ليحج عنه غيره ولا أن يعطي هذا شيئاً يحج عنه لأنه حج عنه متطوعاً واذا أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم المشرك أن يحج عن أبيها ورجلاً أن يحج عن أمه ورجلاً أن يحج عن أبيه لنذر
نذره أبوه دل هذا دلالة بيّنة أنه يجوز أن تحرم المرأة عن الرجل ولو لم يكن فيه هذا كان أن يحرم الرجل عن
الرجل والرجل عن المرأة أولى من قبل أن الرجل أكمل احراماً من المرأة واحرامه كاحرام الرجل فأى
رجل حج عن امرأة أو رجل أو امرأة حجت عن امرأة أو عن رجل أجزأ ذلك المحجوج عنه اذا كان الحاج قد
حج حجة الاسلام

(باب من أين نفقة من مات ولم يحج)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى أخيراً مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء وطاوس أنهم قالوا لا حجة الواجبة
من رأس المال (قال الشافعي) وقال غيره لا يحج عنه إلا أن يوصى فان أوصى حج عنه من ثلثه اذا بلغ ذلك
الثالث وبدي على الوصايا لأنه لازم فان لم يوص لم يحج عنه من ثلث ولا من غيره وقال غيره (٢) اذا أنزلت الحج
عنه وصيه حاص أهل الوصايا ولم يبدأ على غيره من الوصايا ومن قال هذا فكان يبدأ بالتعقيد بالتعقيد عليه
(قال) والقياس في هذا أن حجة الاسلام من رأس المال فمن قال هذا أقصى أن يستأجر عنه بأقل ما يقدر
عليه وذلك أن يستأجر رجل من أهل ميقاته أو قريبه لتحف مؤنته ولا يستأجر رجل من بلده اذا كان بلده

بعيدا الآن يبدل ذلك بما هو جدد رجل قريب ومن قال هذا القول قاله في الحج أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به ورآه ديناعليه وقاله في كل ما كان في معناه وقاله في كل ما أوجب الله عز وجل عليه فلم يكن له مخرج منه إلا بأدائه ولم يكن له خيار فيه مثل زكاة المال وما كان لا يكون أبدا إلا واجبا عليه شاء أو كره بنهر شيء أحدثه هو لأن حقوق الأدميين إنما وجبت لهم من رأس المال وهذا من حقوق الأدميين أمر أن يؤديه إلى صنف منهم بعينه فجمع أن وجب وجوب الحج بفرض الله عز وجل وأن كان كما وصفت للأدميين ومن قال هذا بدأه على جميع ما معه من الوصايا والتدبير وحاص به أهل الدين قبل الورثة إذا جعله الله واجبا وجوب مال الأدميين وهذا قول يصح والله أعلم ومن قال هذا قاله في الحج أن لم يبلغ الأمر بضائم لم يصح حتى مات مريضانه واجب عليه لا وصية لأن الواجب على المريض والعصم سواء فأما ما لم يمت منه من كفارة عين أو غيره فإن أوصى به فقد قيل يكون في ثلثه كالوصايا وقيل بل لازم وما لم يمت منه شيء ألزمه نفسه من نذر أو كفارة قتل أوظهار وهو واحد فقد يخالف ما لم يمت بكل حال من قبل أنه قد كان ولم يجب عليه فأنما أوجب عليه نفسه فيختلفان في هذا ويحتمل أن أنه قد أوجب كلا منهما فأوجب هذا وأوجب إقرار الأدي فيحتل أن يقال هما لازمان معا وأنا أستخير الله تعالى فيه

(باب الحج بغير نية)

(قال الشافعي) رحمه الله أحب أن ينوي الرجل الحج والعمرة عند دخوله فيهما كما أحب له في كل واجب عليه غيرهما فإن أهل الحج ولم يكن حج حجة الاسلام ينوي أن يكون تطوعا أو ينوي أن يكون عن غيره أو أحرم فقال إجماعي كاحرام فلان لرجل غائب عنه فكان فلان مهلا بالحج كان في هذا كله حابوا جزأ عنه من حجة الاسلام فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قلت فإن مسلم بن خالد وغيره أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء بن سميع جابر يقول قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بم أهلت يا علي قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدوا مكث حراما كما كنت قال وأهدى له على هديا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن عيسى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا أتى البيداء فنظرت مد نصري من بين ركب وراجل من بين يديه وعن يمينه وعن شماله ومن ورائه كلهم يريد أن يأتى به فيتمس أن يقول كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينوي إلا الحج ولا يعرف غيره ولا يعرف العمرة فلما طفنا فكذا عند المروة قال أيها الناس من لم يكن معه هدى فليحل وليجعلها عمرة ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت قل من لم يكن معه هدى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل ولم يكن معي هدى فحللت وكان مع الزبير هدى فلم يحلل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة رضى الله تعالى عنهما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نلتس بقين من ذى القعدة لأنرى إلا أنه الحج فلما كتبنا سرف أقر بيامنها أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة فلما كتبنا كني أنيت بلجم بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه قال يحيى فحدثت به القاسم بن محمد فقال جاءتك والله بالحديث على وجهه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة والقاسم مثل معنى حديث سفيان لا يخالف معناه أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لآزى إلا الحج حتى إذا كتبنا سرف أقر بيامنها خضت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال مالاً أنفست فقلت نعم فقال إن هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير أن

المحرم من الدواب نظر إلى أقرب الأشياء من المقتول شهابا من النعم فقدى به وقد حكم عمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم وغيرهم في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم فحكموا حكمهم في النعمة ببدنة وهي لا تسوى بدنة وفي حمار الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى كبشا وفي الغزال بعز وقد يكون أكثر من ثمنها أضغافا دونها ومثلها وفي الأرنب بعناق وفي البربوع

لا تطوف بالبيت وصحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر أخبرنا سفيان قال حدثنا
 ابن طاوس وأبراهيم بن مسرة وهشام بن محير سمعوا طائفة يقولون خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 المدينة لا يسمى حجاً ولا عمرة ينتظر القضاء فزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فامر أصحابه من كان منهم
 أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولكنني
 لبدت رأسي وسقت هدى فليس لي محل دون محل هدى فقام إليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله أقض لنا
 قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أمرتنا هذه لعامة هذا أم لا بد فقال لا بل لأبد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة
 قال ودخل على من البين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أهلت فقال أحدهما عن طائفة أهل النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال الآخر ليكن حجة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء فعقدوا الأحرام ليس على حج ولا عمرة ولا قرآن ينتظرون
 القضاء فزل القضاء على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر من لا هدى معه أن يجعل أحرامه عمرة ومن معه
 هدى أن يجعله حجة (قال الشافعي) ولي على وأبو موسى الأشعري بالبين وقال في تليتهما أهلاً لا كاهلاً
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالمقام على أحرامهما فدل هذا على الفرق بين الأحرام والصلاة
 لأن الصلوة لا تجزئ عن أحد الأبا نوى فريضة بعينها وكذلك الصوم ويجزئ بالسنة الأحرام فلما دلت
 السنة على أنه يجوز للمرأة أن يهل وإن لم ينو حجة بعينه ويحرم بإحرام الرجل لا يعرفه دل على أنه إذا أهل
 متطوعاً لم يجز حجة الفريضة كانت حجة الفريضة ولما كان هذا إذا أهل بالجمع غيره ولم يهل بالجمع
 عن نفسه كانت الحجة عن نفسه وكان هذا معقولاً في السنة من كفى به عن غيره وقد ذكرنا فيه حديثاً
 منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأى ابن عباس رضي الله عنهما متصلاً (قال) ولا يجوز أن يجزئ
 رجل عن رجل الأحرام بالغ مسلم ولا يجوز أن يجزئ عنه عبد بالغ ولا غير بالغ إذا كان حجهما لأنفسهما
 لا يجزئ عنهما من حجة الإسلام لم يجز عن غيرهما والله أعلم (قال) وأما الحج والعمرة سواء فاعتبر عن
 الرجل كما يجزئ عنه ولا يجزئ به أن يعتز عنه إلا من اعتز عن نفسه من بالغ حر مسلم (قال) ولأن رجلاً اعتبر
 عن نفسه ولم يجز فأمراً من رجل يجزئ عنه ويعتز في حجه واعتز بأجزاء المعتز عنه العمرة ولم تجز عنه الحجة
 وهكذا لو حج عن نفسه ولم يعتز في حجه غيره واعتز بأجزاء المجموع عنه الحجة ولم تجز عنه العمرة ويجزئ به
 أي التمسكين كان العامل عمله عن نفسه ثم عمله عنه ولا يجزئ به التمسك الذي لم يعمل العامل عن نفسه وإذا
 كان بمنزلة أن يعتز من يجزئ عنه ويعتز أجزاءه أن يعتز رجلاً واحداً يقرن عنه وأجزاءه أن يعتز اثنين
 مفترقين يجزئ هذا عنه ويعتز هذا عنه وكذلك امرأتين أو امرأة ورجلاً (قال) وهذا في فرض الحج والعمرة
 كما وصفت يجزئ رجلاً أن يجزئ عن رجل وقد قيل إذا أجزأ في الفرض أجزأ أن يتنفل بالحج عنه وقد
 قيل يجزئ الفرض فقط بالسنة ولا يجزئ عنه نافلة ولا يعتز نافلة (قال الشافعي) ومن قال يجزئ المرء عن المرء
 متطوعاً قال إذا كان أصل الحج مقارناً للصلوة والصوم وكان المرء يعمل عن المرء الحج فيجزي عنه بعد موته
 وفي الحال التي لا يطبق فيها الحج فكذلك يعمل عنه متطوعاً وهكذا كل شيء من أمر النسك أخبرنا ابن عيينة عن
 يزيد بن عطاء قال ربحاً قال لي عطاء طغ غنى (قال الشافعي) وقد قيل أن يقال لا يجوز أن يجزئ رجل
 عن رجل إلا حجة الإسلام وعمرته ومن قال هذا قال الدلالة عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم أنما أمر
 بالحج عن الرجل في الحال التي لا يقدر فيها المجموع عنه أن يجزئ عن نفسه وأني لأعلم بخالف أن رجلاً لو حج
 عن رجل بقدر على الحج لا يجزئ عنه من حجة الإسلام فإذا كان هذا عندهم هكذا دل على أنه إنما عذر في حال
 الضرورة بتأدية الفرض وما حاز في الضرورة دون غيرها لم يجز ما لم يكن ضروره مثله (قال الشافعي)
 ولو أهل رجل بحج ففاته فحل بطواف البيت وسعي بين الصفا والمروة لم يجز عنه من حجة الإسلام لأنه لم يدركها
 ولم تجز عنه من عمرة الإسلام ولا عمرة تدر عليه لأنها ليست بعمرة وإنما كان حجه لم يجز له أن يقيم عليه لم يجز

بحفرة وهما لا يساويان
 عنافاً ولا جفرة فدل ذلك
 على أنهم تطروا إلى
 أقرب ما يقتل من
 الصيد شهاباً بالبدل من
 النعم لا بالقيمة ولو حكموا
 بالقيمة لاختلفت
 لاختلاف الأسعار
 وتباينها في الأزمان وكل
 دابة من الصيد لم تسهمها
 ففسد أثرها قياساً على
 ما سمي فساداً منها
 لا يختلف ولا يفدى
 الأمن النعم وفي صغار
 أولادها صغاراً وأولاد
 هذه وإذا أصاب صيدا
 أعوراً أو مكسوراً ففاداه
 بمثله والصحيح أحب
 إلى وهو قول عطاء
 (قال) ويفدى الذكر

بالذكر والانشي بالانثى
وقال في موضع آخر
ويقدي بالانثى أحب
الى وان جرح نليسا
فدفع من قيمته العشر
فعلته العشر من ثمن
شاة وكذلك ان كان
التقصير أقل أو أكثر
(قال المزي) عليه
عشر الشاة أولى بأصله
وان قتل الصيد فان شاة
جزاه بمثلها وان شاء قوم
المثل دراهم ثم الدراهم
طعاما ثم تصدق به وان
شاء صام عن كل مديوما
ولا يجزئه أن يتصدق
بشي من الجزاء الا بمكة
أو عتي فأما الصوم فليس
شاة لانه لا منفعة فيه
لمساكين الحرم وان

(١) قوله رأى غير وارث
كذا في النسخ ولعل هنا
تخريف من النسخ ووجه
الكلام رغبة وارث
بصفة الامر من رأى
لحقته هاء السكت
وقفا وخطا لبقائه على
حرف واحد كما هو معلوم
من التصريف أى
انظر غير وارث كبه
معصمه

أحدهما أنه حج سنة فلا بد لحرف ح سنة غيرها والآخر أنه ليس له أن يقيم محرما حج في غير أشهر الحج ولو أهل
بالحج في غير أشهر الحج كان أهله عمة يجزى عنه من عمة الاسلام لانه لا وجه للاهلال الا بحج أو عمة فلما أهل
في وقت كانت العمة فيه مباحة والحج مخظورا كان مهلا بعمة وليس هذا كالمهل بالحج والحج مباح له فبعونه
لان ابتداء ذلك الحج كان حجا وابتداء هذا الحج كان عمة وإذا أجزأت العمة بلانية لهما أنها عمة أجزأت
إذا أهل بالحج وكان أهله عمة (قال الشافعي) والعمة لا تقوت من قبل أنها تصلح في كل شهر والحج
يقوت من قبل أنه لا يصلح الا في وقت واحد من السنة فلوان رجلا أهل بالعمة في عام فبسه مرض أو
خطأ عدد أو غير ذلك ما خلا العدو أقام حراما حتى يحل متى حل ولم تنفقه العمة متى وصل الى البيت فعمل
عليها (قال) ولو حج رجل عن رجل بلا اجارة ثم أراد الاجارة لم يكن له وكان متطوعا عنه وأجزأت عنه حجة
(قال) ولو استأجر رجل رجلا يعتمر عنه في شهر فاعتمر في غيره أو على أن يحج عنه في سنة فحج في غيرها كانت
له الاجارة وكان مسيا بما فعل (قال) ولا بأس بالاجارة على الحج وعلى العمة وعلى الخير كله وهي على
عمل الخير أجوز منها على ما ليس بخير ولا بر من المباح فان قال قائل ما الحجة في جواز الاجارة على تعليم
القرآن والخير قيل أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم زوج رجلا امرأته بسورة من القرآن (قال) والشكاح لا يجوز الا بماله فيمنه من الاجارات
والاثمان

(باب الوصية بالحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث ولم يسم شيئا حج عنه الوارث بأقل
ما يوجد به أحد يحج عنه فان لم يقبل ذلك فلا يزاد عليه ويحج عنه غيره بأقل ما يوجد من يحج عنه به من هو
أمين على الحج (قال الشافعي) ولا يرث من الوارث وصية بهذا النما هذه اجارة ولكن لو قال أحجوه بكذا البطل
كل ما زاد على أقل ما يوجد به من يحج عنه فان قبل ذلك لم أحج عنه غيره (قال) ولو أوصى لغير وارث بمائة
دينار يحج بها عنه فان حج فذلك له وما زاد على أجر مثله وصية فان امتنع لم يحج عنه أحد الا بأقل ما يوجد به من
يحج عنه ولو قال أحجوا عني من رأى فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارث لم يحج عنه الوارث الا
بأقل ما يوجد به من يحج عنه فان أبي قبل فلان (١) رأى غير وارث فان فعل أجزأ ذلك وان لم يفعل
أحجبت عنه رجلا بأقل ما يوجد به من يحج عنه (قال) ولو قال رجل أول واحد يحج عني فله مائة دينار فحج
عنه غير وارث فله مائة دينار وان حج عنه وارث فله أقل ما يوجد به من يحج عنه وما زاد على ذلك مردود لانها
وصية لوارث (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو يعتمر بمائة كان ذلك مالا من مال المستأجر اذا
أحج عنه أو اعتمر فان استأجره على أن يحج عنه فأفسد الحج لم يقض ذلك عن الرجل الحج وكان عليه أن يرث الاجارة
كلها وكذلك لو أخطأ العدد ففاته الحج وكذلك الفساد في العمة (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه
أو يعتمر فاصطاد صيدا أو تطيب أو فعل في الحج أو العمة شيئا تجب فيه الفدية فدى ذلك من ماله وكانت له
الاجارة وأنظر الى كل ما كان يكون حجه لو حج عن نفسه فاضاعه وعليه فيه كفارة حج عن غيره جعلته فاضيا
عن غيره وله الاجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب (قال) وهكذا أولى الميت اذا استأجر رجلا
يحج عن الميت لا يختلفان في شيء (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه فمقر عنه كان زاده خيرا له ولم
ينقصه وعليه في ماله دم القران (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر أو يعتمر فحج رد الاجارة لان الحاج اذا
أمر أن يعتمر عمل عن نفسه غير ما أمر به والحج غير العمة والعمة غير الحج (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر
ثم عاد فحج عنه من ميقاته أجزأت عنه (قال) ولو اعتمر عن نفسه ثم أراد الحج عن غيره لم تكن حجة كاملة عن
غيره الا بان يخرج الى ميقات المحجوج عنه يحج عنه من ميقاته فان ترك ذلك وحج من دون ميقاته أهراق

دما وأجزاء عنه (قال) ولو خرج رجل حاجا عن رجل فسلك غير طريق الحجاج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأهل منه ومضى على حجة أجزأت عنه حجة الاسلام إن شاء الله تعالى (قال) ويجزى الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند إحرامه وإن لم يتكلم به أجزأ عنه كما يجزئ ذلك في نفسه والمتطوع بالحج عن الرجل كالمستأجر في كل أمر يجزئ به في كل ما أجزأه في كل ويفسد عليه في كل ما أفسد عليه في كل إلا أن المتطوع لا بردا جارة لأنه لم يأخذها (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو عن ميت فحج ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه ولم تجز عنهم ما وردت الإجارة (قال) ولا بأس أن يستأجر الوصي الميت إذا لم يحج الميت بعض ورثة الميت عنه أو وصي بذلك الميت أو لم يوص ولا الإجارة ليست بوصية منه وإن كان المستأجر وارثا أو غير وارث ففسواء ويحج عن الميت الحج والعمرة الواجب أن أوصى بهما أو لم يوص كما يؤدى عنه الواجب عليه من الدين وإن لم يوص به (قال) ولو أوصى بثلاثة للحاج اخترت أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلم بحرم أن يعطاه غنى منهم (قال) ولو أوصى أن يحج عنه تطوعا فقيمها قولان أحدهما أن ذلك جائز والآخرون أن ذلك غير جائز كالأوصى أن يستأجر عنه من يصلي عنه لم يجز ومن قال لا يجوز رذوصيته فيجعلها ميراثا (قال) ولو قال رجل لرجل حج عن فلان الميت بنفقته دفع إليه النفقة أو لم يدفعها كان هذا غير جائز لأن هذه أجرة غير معلومة فإن حج أجزأت عنه وله أجرة مثله وسواء كان المستأجر وارثا أو غير وارث أو وصى بذلك الميت أو لم يوص به غير أنه أن أوصى بذلك لوارث لم يجز أن يعطى من الإجارة ما زاد على أجرة مثله من الفضل لأن الحباية وصية والوصية لا تجوز لوارث

(باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وصل الرجل المسلم الحر البالغ إلى أن يحج أجزأت عنه حجة الاسلام وإن كان ممن لا مقدرة له بذات يده فحج ما شيا فهو محسن بتكفئه شيئا له الرخصة في تركه وحج في حين يكون عمله مؤديا عنه وكذلك لو أجزأ نفسه من رجل يتخدمه وحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا سأل ابن عباس فقال أجزأ نفسي من هؤلاء القوم فأنتسلك معهم المناسك هل يجزئ عني فقال ابن عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب (قال) وكذلك لو حج وغيره يكفيه مؤنته لأنه حاج في هذه الحالات عن نفسه لاعتباره (قال) وكذلك لو حج في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفة لأن جههم يوم يحجون كما فطرهم يوم يفطرون وأختاهم يوم يفحون لأنهم إنما كفوا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل وهكذا لو أصاب رجل أهله بعد الأذى والحلاق كانت عليه بذنه وكان حجه تاما وهكذا لو دخل عرفة بعد الزوال وخرج منها قبل مغيب الشمس أجزأت عنه حجه وأهراق دما وهكذا أكل ما فعل مما ليس له في إحرامه غير الجماع كفروا أجزأت عنه من حجة الاسلام

(باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسلم)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو مزدلفة فأحرم أي هؤلاء صار إلى هذه الحال بالحج ثم وافى عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة واقفا بها أو غير واقف فقد أدرك الحج وأجزأ عنه من حجة الاسلام وعليه دم ترك الميقات ولو أحرم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحج ينوبان بإحرامهما فرض الحج والنافلة أو لأنه لهما ثم عتق هذا أو بلغ هذا قبل عرفة أو بعرفة أو بعد ذلك أو أين كانا فوجعا إلى عرفة بعد البلوغ والعتق أجزأت عنهما من حجة الاسلام ولو احتاطا بأن يري قداما كان أحب إلى ولا يبين لي أن يكون ذلك عليهما وأما الكافر فلو أحرم من ميقاته ثم أسلم بعرفة لم يكن له بد من دم يهرقه

أكل من لحمه فلا جزاء عليه إلا في قتله أو جرحه ولودل على صيد كان مسيئا ولا جزاء عليه كالأمر بقتل مسلم لم يقتص منه وكان مسيئا ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزاء محرما كان أو حلالا وفي الشجر الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة وذكروا هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال) وسواء ما قتل في الحرم أو في الأحرام مفردا كان أو قارنا فجزأ ما واحد ولو اشتروا في قتل صيد لم يكن عليهم الجزاء واحد وهو قول ابن عمر وما قتل من الصيد لإنسان فعليه جزاؤه

لان احرامه ليس باحرام ولو اذن الرجل لعبده فاهل بالحل ثم افسده قبل عرفة ثم عتق فوافى عرفة لم تجز عنه من حجة الاسلام لانه قد كان يجب عليه تمامها لانه احرم باذن أهله وهي تجوز له وان لم تجز عنه من حجة الاسلام فاذا افسدها مضى فيها فاسدة وعليه قضاؤها ويهدى بدنة ثم اذا قضاهما فالفداء عنه يجزيه من حجة الاسلام (قال الشافعي) في الغلام المراهق لم يبلغ يهل بالحل ثم يصيب امرأته قبل عرفة ثم يحتلم بعرفة يضي في حجه ولا يرى هذه الحجة مجزئة عنه من حجة الاسلام من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جعل له حجاجا خارجا اذا جامع افسد وعليه البدل وبدنة فاذا جاء ببدل وبدنة أجزأت عنه من حجة الاسلام (قال) ولو اهل ذمى أو كافر ما كان هذا الحج ثم جامع ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع فجدد احراما من الميقات أو دونه وأهراق دم التلذ الميقات أجزأت عنه من حجة الاسلام لانه لا يكون مفسدا في حال الشرك لانه كان غير محرم فان قال قائل فاذا زعمت أنه كان في احرامه غير محرم أفكان الفرض عنه موضوعا قبل لابل كان عليه وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل ورسوله ويؤدى الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه غير أن السنة تدل ومالم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم ائذ الفرائض من بهم أسلم ولم يؤمر باعادة ما فرط فيه في الشرك منها وان الاسلام يهدم ما فرطه اذا أسلم ثم استقام فلما كان انما استأنف الاعمال ولا يكون عاملا عملا يكتب له الا بعد الاسلام كان ما كان غير مكتوب له من احرامه ليس احراما والعمل يكتب للعبد البالغ واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبي له حج في ذلك دلالة على أنه حاج وان حجه ان شاء الله تعالى مكتوب له

(باب الرجل ينذر الحج والعمرة)

(قال الشافعي) فمن أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر حج أو أعتزم بريد قضاء حجته أو عمرته الى بدر كان حجته وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الاسلام وعمرته ثم كان عليه قضاء حجة النذر بعد ذلك (قال الشافعي) فاذا مات ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أولاً فان كان في ماله سعة أو كان له من يجمع عنه قضى النذره بعده (قال الشافعي) وان حج عنه رجل باجارة أو تطوع بنوى عنه قضاء النذر كان الحج الواجب عليه ثم قضى عنه النذر بعده اذا كان احرام غيره عنه اذا أراد نادية الفرض عنه يقوم مقام احرام نفسه عنه في الادعاء فكذلك هو في النذر عنه والله أعلم ولو حج عنه رجلان هذا الفرض وهذا النذر كان أحب الي وأجزأ عنه

(باب الخلاف في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في هذا الباب فقال نحن نوافقك على أن الرجل اذا حج تطوعاً أو بعينية كان ذلك عندنا حجة الاسلام لا تارة والقياس فيه ولان التطوع ليس بواجب عليه أفرأيت الواجب عليه من النذر ان كان واجبا (١) وفرض الحج التطوع واجبا فكيف زعمت أنه اذا نوى النذر وهو واجب كان الحج الواجب كما قلته في التطوع والنذر غير تطوع فقلت له زعمته بأنه اذا كان مستطيعا من حين يبلغ الى أن يموت فلم يكن وقت حج يأتي عليه الا وفرض الحج لازمه بلائني الزمه نفسه ولم يكن النذر لازما له الا بعد ايجابه فكان في نفسه معنى من حج تطوعا وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المقدم من الذي لم يجب الا بايجابه على نفسه فان قال ما يشبه النذر من النافلة قيل له اذا دخل فيه بعد حج الاسلام وجب عليه أن يتمه ولكنه لما كان اذا دخل فيه كان في حكمه في أنه يتمه كتمه في حج الاسلام ينويه كان دخوله فيه لم يوجبه عليه انما أوجب على نفسه فرضا عليه وغيره ولو أوجبه عليه فأمره بالخروج منه كما أمره بالخروج من الحج بالطواف وأمره بقضائه فقال فالتكذيب أن ابن عباس وابن عمر سئلا فقال أحدهما قضيتهم ما وارب الكعبة

للساكن وقيمته لصاحبه ولو جاز اذا تحول حال الصيد من التوحش الى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الانيس جاز أن ينضى به ويجزى به ما قتل من الصيد واذا توحش الانيس من البقر والابل أن يكون صيدا يجزى به المحرم ولا ينضى به ولكن كل على أصله وما أصاب من الصيد فداء الى أن يخرج من احرامه وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والحلق وخروجه من الحج لخروج من الاول الرمي والحلق وهكذا الوطاف بعد عرفة وحلق وان لم يرم فقد (١) قوله وفرض الحج التطوع كذا في النسخ ولعل لفظ التطوع هنا من زيادة الناسخ كتبه معصمه

لمن نذرهما فجاءه قضاء النذر والجمع المكتوب وقال الآخر هذه حجة الاسلام فليتمس وقاه النذر فقلت فانت
تخالفهما جميعا فزعم أن هذا النذر وعليه حجة الاسلام فكيف تخالف عما تخالف قال وانت تخالف أحدهما
فقلت ان خالفته خالفته بمعنى السنة وأوافق الآخر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد
ابن سالم عن الثوري عن زيد بن جبير قال إني لعند عبد الله بن عمر إذ سئل عن هذه فقال هذه حجة الاسلام فليتمس
أن يقضى نذره (قال الشافعي) ولم زرعين وجبا عليه فلم يكن له ترك واحد منهما على الابتداء يجزى
عنه أن يأتي بأحدهما فنقول هذا في الجمع بنذره الرجل وعليه حجة الاسلام فان كان قضى حجة الاسلام وبقي
عليه حجة نذره فيجى متطوعا فلهي حجة النذر ولا يتطوع بجمع وعليه حج واجب وإذا أجرأ التطوع من الحج
المكتوبة لا تاجعل ما تطوع به هو الواجب عليه من الفرض فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر
لا فرق بين ذلك

خرج من الاحرام فان
أصاب بعد ذلك صيدا
في الحل فليس عليه شيء

(باب هل تجب العمرة وجوب الحج)

(باب جزاء الطائر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فاختلف الناس في العمرة فقال
بعض المشركين العمرة تطوع وقاله سعيد بن سالم وأخرج بأن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن إسحاق عن
أبي صالح الحنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع فقلت له أثبت مثل هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو منقطع وهو وإن لم تثبت به الحج فان جئتني أنها تطوع أن الله
عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه إيجاب الحج
إيجاب العمرة وأنا لم نعلم أحدا من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت فقلت له قد يجمل قول الله عز وجل
وأتموا الحج والعمرة لله أن يكون فرضهما معا وفرضه إذا كان في موضع واحد ثبت ثبوته في مواضع كثيرة
كقوله تعالى أقيموا الصلاة وآؤا الزكاة ثم قال ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فذكرها مرة مع
الصلاة وأفراد الصلاة مرة أخرى دونها فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحدا أمر
بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بأن يقول ولا نعلم من السلف أحدا ثبت عنه أنه قال
لا تقضى عمرة عن ميت ولا هي تطوع كما قلت فان كان لا نعلم لك حجة كان قول من أوجب العمرة لا نعلم أحدا
من السلف ثبت عنه أنه قال هي تطوع وأن لا تقضى عن ميت حجة عليك (قال) ومن ذهب هذا المذهب أشبه
أن يتأول الآية وأتموا الحج والعمرة لله إذا دخلتم فيها وقال بعض أصحابنا العمرة سنة لا نعلم أحدا أخص في
تركها (قال) وهذا قول يحتمل إيجابها ان كان يريد أن الآية تحتمل إيجابها وان ابن عباس ذهب إلى إيجابها
ولم يخالفه غيره من الأئمة ويحتمل تأكيدها لا إيجابها (قال الشافعي) والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى
بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة فان الله عز وجل قرنهما مع الحج فقال
وأتموا الحج والعمرة لله فان أحسنتم فاستسبرم من الهدى وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل أن
يحج وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن أحرامها وان لم يوج منها بطواف وحلاق وميقات وفي الحج زيادة
عمل على العمرة فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر ومع ذلك قول ابن عباس وغيره
أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أنه قال والذي نفسي بيده إنها القرية التي في كتاب
الله وأتموا الحج والعمرة لله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال ليس من خلق الله تعالى أحد
الأو عليه حجة وعمرة واجبتان (قال الشافعي) وقاله غيره من مكيننا وهو قول الأكثر منهم (قال الشافعي)
قال الله تبارك وتعالى فمن تقى بالعمرة إلى الحج فاستسبرم من الهدى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران
العمرة مع الحج هديا ولو كان أصل العمرة تطوعا أشبه أن لا يكون لأحد أن يقرن العمرة مع الحج لأن أحدا
لا يدخل في نافله فرضا حتى يخرج من أحدهما قبل الدخول في الآخر وقد دخل في أربع ركعات وأكثر

(قال الشافعي) والطائر
صنفان حمام وغير حمام
فما كان منهما حراما ففیه
شاة اتباعا للعمرة وعثمان
وابن عباس ونافع بن عبد
الحري وابن عمر وعاصم
ابن عمر وسعيد بن
المسيب (قال) وهذا إذا
أصيب بمكة أو أصابه
المحرم قال عطاء في
القمرى والدبسى شاة
(قال) وكل ما عب وهدر
فهو حمام وفيه شاة وما سواه
من الطير ففيه قبيته في
المكان الذي أصيب
فيه وقال عمر لكعب في
جوادتين ما جعلت في

نافلة قبل أن يفصل بينهما بسلام وليس ذلك في مكتوبة ونافلة من الصلاة فأشبهه أن لا يلزمه بالتمتع أو بالقران هدى إذا كان أصل العمرة تطوعا بكل حال لان حكمه ما لا يكون الا تطوعا بحال غير حكمه ما يكون فرضا في حال (قال الشافعي) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسائله عن الطيب والشباب افعل في عمرتك ما كنت فاعلا في حجتك (أخبرنا) مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم ان العمرة هي الحج الاصغر قال ابن جريج ولم يحدثني عبد الله بن أبي بكر عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خزم شيئا الا قلت له أفي شك أنتم من أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا (قال الشافعي) فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تقضي الحج عن أبيها ولم يحفظ عنه أن تقضي العمرة عنه قيل له ان شاء الله فديكون في الحديث فيحفظ بعضه دون بعض ويحفظ كله فيؤدى بعضه دون بعض ويحجب عما يستل عنه ويستغنى أيضا بان يعلم أن الحج اذا قضى عنه فببيل العمرة سبيله فان قال قائل وما يشبه ما قلت قيل روى عنه طلبة أنه سئل عن الاسلام فقال خمس صلوات في اليوم واليلة وذكر الصيام ولم يذكر حجا ولا عمرة من الاسلام وغير هذا ما يشبه هذا والله أعلم فان قال قائل ما وجه هذا قيل له ما وصفت من أن يكون في الخبر فيؤدى بعضه دون بعض أو يحفظ بعضه دون بعض أو يكتب في السائل أو يكتب في الجواب عن المسئلة ثم يعلم السائل بعد ولا يؤدي ذلك في مسئلة السائل ويؤدي في غيره (قال) واذا أفرد العمرة فالميقات لها كالميقات في الحج والعمرة في كل شهر من السنة كلها الا أن انتهى المحرم بالحج أن يعتمر في أيام التشريق لانه معكوف على عمل الحج ولا يخرج منه الى الاحرام حتى يفرغ من جميع عمل الاحرام الذي أفرد (قال الشافعي) ولولم يحج رجل فتوفى العمرة حتى تقضى أيام التشريق كان وجهها وان لم يفعل فجائز له لانه في غير احرام غنعه به من غيره لاحرام غيره (قال الشافعي) ويجزئه أن يقرن الحج مع العمرة ويجزئه من العمرة الواجبة عليه ويهرق دمافيا ساعلى قول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى فالقارن أخف حالا من المتمتع المتمتع انما أدخل عمره فوصل بها حافسقط عنه ميقات الحج وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج وقد أدخلها القارن وزاد المتمتع أن تمتع بالاحلال من العمرة الى احرام الحج ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدى (قال) ويجزئ العمرة قبل الحج والحج قبل العمرة من الواجبة عليه (قال) واذا اعتقر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأ من مكة لامن الميقات (قال) وان أفرد الحج فأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء وسقط عنه باحرامه بالحج من الميقات الميقات فاحرمها من أقرب المواضع من ميقاتها ولا ميقات لها دون الحل كما يسقط ميقات الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحد مما في الآخر وأحب الى أن يعتمر من الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأ ذلك اعتمر من المدينة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس الثقفي يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة فيعتمرها من التعميم (قال الشافعي) وعائشة كانت قارئة فقصت الحج والعمرة الواجبتين عليها وأحبت أن تنصرف بعمرة غير مقرونة بجميع فسألت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بأمرها فإفادتها خيرا وقد كانت دخلت مكة باحرام فلم يكن عليها رجوع الى الميقات أخبرنا سفيان بن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن (١) محترش الكعبي وأحترش أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا فاعتمر وأصبح بها كبائت أخبرنا مسلم عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الاسناد وقال ابن جريج هو محترش (قال الشافعي) وأصاب ابن جريج لان ولده عندنا يقول بنو محترش أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أن

نفسك قال درهمين قال يج درهمان خير من مائة جرادة ان فعل ما جعلت في نفسك وروى عنه أنه قال في جرادة تمره وقال ابن عباس في جرادة تصدق بقبضة طعام وليأخذن بقبضة جرادات فدل ذلك على أنهما رأيا في ذلك القبة فأمر بالاحتياط وما كان من بيض طير يؤكل في كل قبضة قيمتها وان كان فيها فرخ فقيمتها في الموضع الذي أصابها فيه ولا يأكلها محرم لانها من الصيد وقد يكون فيها صيد (قال) وان نفط طيرا فعليه بقدر ما نقص

(١) قوله محترش الكعبي أو محترش كذا في النسخ وانظر ما الفرق بين الموضعين وما الذي أصاب فيه ابن جريج والذي في المسند والخلاصة أنه محترش بمهمتين قبل المعجمة بدون شك في الضبط فحرر المقام كتبه معصمه

التنف فان تلف بعد
فلا احتياط أن يغديه
والقياس أن لا تنف
عليه اذا كان ممتعا
حتى يعلم أنه مات من
تنفه فان كان غير ممتنع
حبسه وألفقه وسقاه
حتى يصير ممتعا وقد ي
مانع من التنف منه
وكذلك لو كسره بغيره
فصار أعرج لا يمتنع فداء
كاملا

(باب ما يجعل للحرم
قتله)

قال الشافعي والحرم

(١) قوله من نذروا
أوجبه تبرر كذا في النسخ
وفي بعضها أو أوجبه
بنذروا على كل حال
فالعبارة لا تخلو من
تحريف فانظر وحرر
كتبه معجبه

(٢) قوله وكان مهلا كذا
في النسخ بالافراد فيه
وفيما بعده ولعل معناه
وكان كل منهم مهلا الخ
فانظر كتبه معجبه

(٣) اذا حرم رأسه أي
اسود بعد الخلق بنبات
شعره والمعنى أنه كان
لا يورث العمرة الى المحرم
وانما كان يخرج الى
المقات ويحرم في ذي
الحجة كذا في النهاية
كتبه معجبه

النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيل لحجك وعمرتك (أخبرنا)
سفيان عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء عن
عائشة وربما قال ابن أبي نجيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة (قال الشافعي) فعائشة كانت قارئة في ذي الحجة
ثم اعتبرت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأعمالها بعد الحج فكانت لها عمرتان في شهر ورسول الله صلى الله
عليه وسلم اعتبر قبل الجعرة عمرة القضية فكان متطوعا بعمرته الجعرة فكان وان دخل مكة عام الفتح بغير
أحرام الحرب فليست عمرته من الجعرة قضاء ولكنها تطوع والمتطوع تطوع بالعمره من حيث شاء خارجا
من الحرم (قال الشافعي) ولو أهل رجل حجج ففاته خرج من حجه بعمل عمرة وكان عليه حج قابل والهدى
ولم تجز هذه عنه من حجة ولا عمرة واجبة عليه لانه انما خرج من الحج بعمل العمرة لانه ابتداء عمرة فجزى
عنه من عمرة واجبة عليه

(باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أن يهل الرجل بعمرته في السنة كلها يوم عرفه وأيام منى وغيرها من
السنة اذ لم يكن حاجا ولم يطعم بأدراك الحج وان طمع بأدراك الحج أحببت له أن يكون أهلا له بحج دون عمرة
أو حج مع عمرة وان لم يفعل واعتبر جازت العمرة وأجزأت عنه عمرة الاسلام وعمرة ان كان أوجها على نفسه
(١) من نذروا وأوجبه تبرر واعتبر عن غيره (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمرة في
أيام الحج قيل قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة فأدخلت الحج على العمرة فوافقت عرفه ومنى حاجة
معتمة والعمرة لها مقدمة وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بهار بن الاسود وأبا أيوب الانصاري في يوم
النحر (٢) وكان مهلا بحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحل فهذا عمل عمرة ان فاته الحج فان أعظم الايام حرمة
أولاهان ينسلك فيها لله تعالى (قال الشافعي) ولا وجه لان ينهي أحد أن يعتبر يوم عرفه ولا ليلي منى الا
أن يكون حاجا فلا يدخل العمرة على الحج ولا يعتبر حتى يكمل عمل الحج كله لانه معكوف غني على عمل من عمل
الحج من الرمي والاقامة غني طاف للزيارة ولم يطف فان اعتمر وهو في بقية من أحرام حجه وأخارج من أحرام
حجه وهو مقيم على عمل من عمل حجه فلا عمرته ولا فدية عليه لانه أهل بالعمرة في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه
(قال الشافعي) والعمرة في السنة كلها فلا بأس بأن يعتبر الرجل في السنة مرارا وهذا قول العامة من المكين
وأهل البلدان غير أن قائلين الجازين كره العمرة في السنة الامرة واحدة واذا كانت العمرة تصلح في
كل شهر فلا تشبه الحج الذي لا يصلح الا في يوم من شهر بعينه ان لم يدرك فيه الحج ففاته الى قابل فلا يجوز أن تقاس
عليه وهي مخالفة في هذا كله فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له عائشة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو
دخل في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون أحرامه عمرة فركت فلم تقدر على الطواف للطمع فأمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تهل بالحج فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذي الحجة ثم سأله أن يعمرها فأمرها
في ذي الحجة فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعمرتين في شهر
يزعم أن لا تكون في السنة الامرة أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حنيفة عن بعض ولد أنس بن مالك قال كنا
مع أنس بن مالك بمكة فكان (٣) اذا حرم رأسه خرج فاعتبر أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
ان عائشة اعتبرت في سنة مرتين مرة من ذي الحليفة ومرة من الحفة أخبرنا سفيان عن عبيد بن يسار عن
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتبرت في سنة مرتين قال صدقة فقلت
هل عاب ذلك عليها أحد فقال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن
عبدة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أبوهما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام أخبرنا عبد الوهاب

أن يقتل الحية والعقرب
والقارئة والحداة
والقرباب والكلب
العقور وما أشبه الكلب
العقور مثل السبع
والتمر والفهد والذئب
صغار ذلك وكباره سواء
وليس في الرخم والخنافس
والقردان والحلم ومالا
يؤكل لحمه جزاء لأن
هذا ليس من الصيد
وقال الله جل وعز وحرم
عليكم صيد البر ما دمتم
حرما فسدل على أن
الصيد الذي حرم عليهم
ما كان لهم من الأحرام
حلالا لأنه لا يشبه أن
يحرم في الأحرام خاصة
الاما كان مباحا قبله

(باب الإحصار)

قال الشافعي قال الله
جل وعز فإن أحصرتم
فما استيسر من الهدى
وأحصر رسول الله

(١) لعل هنا سقط ما من
الناسخ ووجه الكلام
سئل عطاء عن العمرة
في كل شهر أتجزأ الحج
(٢) قوله لأنه لا يجوز
كذا في التسخ ولعل هنا
سقط ما ووجه الكلام لا
لأنه الحج لأن المعنى على
حصر التخي فانتظر كتبه
مصححه

ابن عبد الحميد عن حبيب المعلم قال سئل عطاء عن العمرة في كل شهر (١) قال نعم (قال الشافعي) وفيما وصفت
من عمرة عائشة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره في ذي الحجة وفي أنه اعتمر في أشهر الحج بيان أن العمرة تجوز
في زمان الحج وغيره وإذا جازت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم زالت معنى الحج الذي لا يكون في
السنة الأمرة واحدة وصححت في كل شهر وحين أراد صاحبها إلا أن يكون محرما بغيره هاتين حج أو عمرة فلا
يدخل أحراما بغيره عليه قبل أن يكمله (قال الشافعي) وإذا أهل رجل بعمرة كان له أن يدخل الحج على
العمرة ما لم يدخل في الطواف بالبيت فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج ولو فعل لم يلزمه حج لأنه يعمل
في الخروج من عمرته في وقت ليس له ادخال الحج فيه على عمل العمرة ولو كان أهلا له بحج لم يكن له أن يدخل
عليه العمرة ولو فعل لم يكن مهلا بعمرة ولا عليه فدية (قال) ومن لم يحج اعتمر في السنة كما هو من حج لم يدخل
العمرة على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق أن أقام إلى آخرها وإن نفر النفر الأول فاعتمر
يومئذ لم يمتسه العمرة لأنه لم يبق عليه الحج عمل ولو أخره كان أحب إلى ولو أهل بالعمرة في يوم النفر الأول ولم
ينفر كان أهلا له باطلا لأنه معكوف على عمل من عمل الحج فلا يخرج منه إلا بكاهل والخروج منه (قال) وخالفنا
بعض حجازيين فقال لا يعتمر في السنة الأمرة وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أعر عائشة
في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخلاف فعل عائشة نفسها وعلى بن أبي طالب وابن عمر وأبو رضى الله
عنهم وعوام الناس وأصل قوله أن كان قوله أن العمرة تصلح في كل السنة فكيف قاسمها بالحج الذي لا يصلح إلا
في يوم من السنة وأي وقت وقت للعمرة من الشهور فإن قال أي وقت شاء فكيف لم يعتمر في أي وقت شاء
مرارا وقول العامة على ما قلنا

(باب من أهل بمحبتين أو عمرتين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أهل بمحبتين معا أو حج ثم أدخل عليه حجا آخر قبل أن يكمل الحج فهو مهمل
بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره (قال) وأكمل عمل الحج أن لا يبقى عليه طواف
ولأحلاق ولا رمي ولا مقام يعني فإن قال قائل فكيف قلت هذا قيل كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كماله
فيسد خل فيه حراما ويكون كماله أن يخرج منه حلالا من يوم التحرم من بعضه دون بعض وبعد التحرم من كله
بكله فلو أزمناه المحبتين وقتنا أكل أحدهما أمرناه بالأحلال وهو محرم بحج ولو قلنا لا يخرج من أحرام
أحدهما الآخر وجعل من الآخر بكاهل فإياه أثبت ببعض عمل الحج دون بعض فإن قال وما يبقى عليه من عمل
الحج قيل الحلق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظارا الذي بعده ولو جاز هذا جاز أن يقال له أقم في بلدك أو في مكان
ولا تعمل لأحد تحميك حتى تعمل للأخر منهما كما يقال للقارن فيكون انما عمل بحج واحد وبطل الآخر ولو
قلنا بل يعمل لأحدهما ويبقى محرما بالآخر قلنا فهو لم يكمل عمل أحدهما أو كل عمل الآخر فكيف يجب
عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر فإن قلت بل يحل من أحدهما قبل فليزيمه أداء الآخر إذا جاز له أن
يخرج من الأول لم يدخل في غيره إلا يتجدد دخول فيه (قال الشافعي) وإذا كان عمر بن الخطاب
وكثير من حلفائنا عتسه لم نعلم منهم اختلافا يقولون إذا أهل بحج ثم فاته عرفه لم يقم حراما وطواف وسعى وحلق ثم
قضى الحج الفاتت له لم يجزأ بداني الذي لم يقم الحج أن يقم حراما بعد الحج بحج وإذا لم يجزأ بجرا الاستسقوط
أحدى المحبتين والله أعلم وقد روى من وجه عن عطاء أنه قال إذا أهل بمحبتين فهو مهمل بحج وتابعه الحسن بن
أبي الحسن (قال) والقول في العمرتين هكذا أكمال العمرة الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة والحلق وأمرهم
من فاته الحج أن يحل بطواف وسعى وحلق ويقضى بدلان مع أعلى أنه لا يجوز أن يهل بالحج غير أشهر الحج
لأن من فاته الحج قد يسد أن يقم حراما إلى قابل ولا أراه من أمره بالخروج من أحرامه بالطواف ولا يقم
حراما (٢) لأنه لا يجوز له أن يقم محرما بحج غير أشهر الحج ويدل على أنه إذا خرج من حجه بعمل عمرة

فليس أن يصار عمرة ولا يصير عمرة وقد ابتدأ بحاج في وقت يجوز فيه الإلهال بالجمع ولو جاز أن يتنسخ بالجمع
عمرة جاز أن يكون من ابتدأ فأهل بمجتنب مهلا بجمع وعمرة لأنه يصلح أن يتبدأ بجمع وعمرة ولم يجز أن قال يصير
بجمع عمرة إلا ما وصفت من أنه إذا ابتدأ فأهل بمجتنب فهو مهلا بجمع وعمرة فأما من أهل بجمع ثم أدخل عليه
بعد إلهاله به بحافين في كل حال أن لا يكون مدخلا جماعا على حج ولا تكون عمرة مع حج كالأبداء فأدخل عمرة
على حج لم يدخل عليه ولو جاز أن يصرف الحج عمرة جاز أن يصرف العمرة بحافين يكون من أهل بعمرتين في أشهر
الحج مهلا بجمع وعمرة وصرفنا حرامه إلى الذي يجوز له ولا يجوز في من هذا غير القول الأول من أن من أهل
بمجتنب فهو مهلا بجمع ومن أهل بعمرتين فهو مهلا بجمع ولا شيء عليه غير ذلك

(باب الخلاف بين أهل بمجتنب أو عمرتين) قال الشافعي رحمه الله وخالفنا رجلا من الناس فقال
أحداهما من أهل بمجتنب لزمانه فإذا أخذ (١) في عملهما فهو رافض لا تخر وقال الآخر هو رافض لا تخر
حين ابتدأ الإلهال وأحسبهما قالا وعليه في الرافض دم وعليه القضاء (قال الشافعي) قد حكى لي
عنهما معا أنهما قالا من أجمع صيام يومين فصام أحدهما فليس عليه الإلهال لا يجوز أن يدخل في الآخر
الإلهال تخر ويجز من الأول وهكذا من فاتته صلوات فكبر بنوى صلاتين لم يكن الأصلاة واحدة ولم يلزمه
صلواتان معا لأنه لا يدخل في الآخر إلا من بعد التخر وج من الأولى (قال) وكذلك لو نوى صلاتين تطوعا معا
يفصل بينهما بسلام فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلاة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الحج مع أنه
يلزمهما أن يتداعوا لهما في الحج أن زهما أن الحج يصير عمرة إذا فاتت عمرة أشبه أن يلزمهما إذا كان الأحرام
بمجتنب لزمانه بقولاهم حج وعمرة فلا يقضى أحدهما ولم يقلوا (قال الشافعي) وبهذا قلنا لا يقرون
بين علمين لا بجمع وعمرة يدخل الحج على العمرة ولا يدخل العمرة على الحج إذا بدأ بالحج لأن الأصل أن لا يجمع
بين علمين فلما جمع بينهما في حال سلم الخبر في الجمع بينهما ولم يجمع بينهما إلا على ما جاء فيه الخبر لا يخالفه
ولا يقين عليه

(في المواقيت) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحظفة ويهل
أهل نجد من قرن قال ابن عمر ويزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من بيلم
أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة وأهل
الشام من الحظفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من بيلم أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع
عن ابن عمر قال قام رجل من أهل المدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل
أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحظفة ويهل أهل نجد من قرن قال نافع ويزعمون
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من بيلم (قال) وأخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن
جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعت ثم انتهى رأاه يدا النبي
صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الحظفة وأهل المغرب ويهل
أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من بيلم (قال الشافعي) ولم يسم جابر بن
عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب قال ابن سيرين يروي عن عمر بن
الخطاب مرسل أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق ويجوز أن يكون سمع غيره من الخطباء من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل المغرب الحظفة ولأهل المشرق ذات عرق ولأهل نجد قرن ومن
سلك نجد من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولأهل اليمن بيلم أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن

صلى الله عليه وسلم
بالحدودية فنصر البدنة
عن سبعة والبقرة عن
سبعة (قال) وإذا
أحصر بعد وكفروا وسلم
أوسلطان بحبس في
سجن نحره بالاحصاره
حين أحصر في حل أو
سرم ولا قضاء عليه إلا
أن يكون واجبا يقضى
وإذا لم يجد عدا يشتريه
أو كان معصرا فقبها
فولان أحدهما أن
لا يهل إلا بهدي والآخر
أنه إذا لم يقدر على شيء
حل وأقربه إذا قدر عليه
وقيل إذا لم يقدر أجزاء
وعليه إطعام أو صيام
قال لم يجد ولم يقدر فقي
قدر (وقال) في موضع آخر
أشبههما بالقياس إذا
(١) في عملهما أي في عمل
أحدهما كما هو ظاهر
كتبه محمده

جرى مجازاً فراجع عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يوقت ذات عرق ولم يكن أهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لأهل المشرق قال ولم يكن عراق ولكن لأهل المشرق ولم يعزه إلى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يأتى الآن النبي صلى الله عليه وسلم وقته أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل مشرق فوقت الناس ذات عرق (قال الشافعي) ولا أحسبه إلا كما قال طاوس والله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق شيئاً فالتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق أخبرنا الثقة عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عمر بن الخطاب وقت ذات عرق لأهل المشرق (قال الشافعي) وهذا عن عمر بن الخطاب مرسل وذات عرق شبيه بقرن في القرب والملم (قال الشافعي) فإن أحرم منها أهل المشرق رجوت أن يجزئهم قياساً على قرن ويكفي ولو أهلوا من العقيق كان أحب إليّ أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرناً ولأهل اليمن يلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت لأهلها ولكل آت أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان أهله من دون الميقات فليهل من حيث يشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في الميقات أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معمر عن ليث عن عطاء بن طاوس عن ابن عباس أنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل اليمن يلم ولأهل نجد قرناً ومن كان دون ذلك فن حيث يبدأ أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع الربا أهله ونسبائه حتى يأتي كذا وكذا أو اقيت قلت أفلم يبلغ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا بلغوا كذا وكذا أهلوا قال لا أدري

أمر بالرجوع للغوف
أن لا يؤمر بالمقام للمصام
والصوم يجزئته في كل
مكان (قال المسزني)
القياس عندهم وقد
زعم أن هذا أشبه
بالقياس والصوم عنده
إذا لم يجد الهدى أن
يقوم الشاة ذراهم ثم
الذراهم طعاماً ثم يصوم
مكان كل مد يوماً وروى
عن ابن عباس أنه قال
لا حصر الا حصر العدو
وذهب الحصر الآن وروى
عن ابن عمر أنه قال
لا يحل محرم حبسه بلاء
حتى يطوف بالبيت الا
من حبسه عدو (قال)
فيقيم على احرامه قال
فان أدرك الحج والاطاف

(باب تفريع المواقيت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال «ولم يسم عمرو والقائل إلا أناباه ابن عباس» الرجل يهل من أهله ومن بعدهما يجاوز أين شاء ولا يجاوز الميقات الا محرم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرتد من جاوز الميقات غير محرم (قال الشافعي) وهذا تأخذوا أهل الرجل بالحج والعمره من دون ميقاته ثم يرجع إلى ميقاته فهو محرم في رجوعه عن ذلك فان قال قائل فكيف أمرته بالرجوع وقد أزمته احراماً قد ابتدأ من دون ميقاته أظنت ذلك اتباعاً لابن عباس أم خبراً من غيره أو قياساً قلت هو وان كان اتباعاً لابن عباس ففيه أنه في معنى السنة فان قال فاذكر السنة التي هو في معناها قلت أرايت اذ وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقيت لمن أراد حجاً أو عمره أليس المريد لها ما موراً أن يكون محرم من الميقات لا يحل الا بآتيان البيت والطواف والعمل معه قال بلى قلت أفترامه ما ذناله قبل بلوغ الميقات أن يكون غير محرم قال بلى قلت أفتراه أن يكون ما ذناله أن يكون بعض سفره محلاً لا وبعضه حراماً قال نعم قلت أفرايت اذا جاوز الميقات فأحرم أو لم يحرم ثم رجع إلى الميقات فأحرمه أم أتى بما أمر به من أن يكون محرم من الميقات إلى أن يحل بالطواف بالبيت وعمل غيره قال بلى ولكنه اذا دخل في احرام بعد الميقات فقد لزمه احرامه وليس بمبتدئ احراماً من الميقات (قال الشافعي) قلت أنه لا يضيق عليه أن يبتدئ الاحرام قبل الميقات كما لا يضيق عليه لو أحرم من أهله فلم يأت الميقات الا وقد تقدم باحرامه لانه قد أتى بما أمر به من أن يكون محرم من الميقات إلى أن يحل بالطواف وعمل الحج واذا كان هذا هكذا كان الذي جاوز الميقات ثم أحرم ثم رجع إليه في معنى هذا أني أنه قد أتى على الميقات محرماتم كان بعد محرماتم إلى أن يطوف ويعمل لاحرامه الا أنه زاد على نفسه سفره بالرجوع والزيادة لا تؤممه ولا توجب عليه فدية ان شاء الله تعالى فان

قال أفرأيت من كان أهله من دون الميقات أو كان من أهل الميقات قلت سفر ذلك كله أحرام وحاله إذا جاوز أهله حال من جاوز الميقات يسهل ما أمرنا به من جاوز الميقات (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد ابن سالم عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار عن طاوس من شاء أهل من بيته ومن شاء استمتع بقبابه حتى يأتي ميقاته ولكن لا يجاوزه إلا محرما يعني ميقاته أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال المواقف في الحج والعمرة سواء ومن شاء أهل من ورائها ومن شاء أهل منها ولا يجاوزها إلا محرما وبهذا نأخذ أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء قال ومن أخطأ أن يهل بالحج من ميقاته أو عمد ذلك فليرجع إلى ميقاته فليهل منه إلا أن يحبس أمره بعذر به من وجع أو غيره أو يخشى أن يفوته الحج أن يرجع فليهرق دما ولا يرجع وأدى ما به ريق من الدم في الحج أو غيره شاء أخبرنا مسلم بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت الذي يخطئ أن يهل بالحج من ميقاته وبأى وقد أرفأ الحج فيهرق دما يخرج مع ذلك من الحرم فيهل بالحج من الحل قال لا ولم يخرج خشية الدم الذي يهرق (قال الشافعي) وبهذا نأخذ من أهل من دون ميقاته أمرنا به بالرجوع إلى ميقاته ما بينه وبين أن يطوف بالبيت فإذا طاف بالبيت لم تأمره بالرجوع وأمرنا به أن يهرق دما وإن لم يقدر على الرجوع إلى ميقاته بعذر أو تركه عامدا لم تأمره بأن يخرج إلى شيء دون ميقاته وأمرنا به أن يهرق دما وهو موسى في تركه أن يرجع إذا أمكنه عامدا ولو كان ميقات القوم قرية فاقبل ما يلزمه في الإهلاك أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إلى أن كانت بيوتها مجتمع أو متفرقة أن يتقضى فيحرم من أقصى بيوتها مما يلي بلدة الذي هو أبعد من مكة وإن كان واديا فأحب إلى أن يحرم من أقصاه وأقربه ببلده وأبعده من مكة وإن كان ظهر من الأرض فاقبل ما يلزمه في ذلك أن يهل مما يقع عليه اسم الظهرا والوادي أو الموضع أو القرية إلا أن يعلم موضعه فهل منه وأحب إلى أن يحرم من أقصاه إلى بلدة الذي هو أبعد من مكة فإنه إذا أتى بهذا فقد أحرم من الميقات يقينا وزاد والزيادة لا تضر وإن علم أن القرية نقلت فيحرم من القرية الأولى وإن جاوز ما يقع عليه الاسم رجعا أو أهرقا دما أخبرنا سفیان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري قال رأى سعيد بن جبيرة رجلا يريد أن يحرم من ميقات ذات عرق فأخذ بيده حتى أخرجه من البيوت وقطع به الوادي وأتى به المقابر ثم قال هذه ذات عرق الأولى (قال الشافعي) ومن سلك بجزرا أو برام غير وجهه المواقف أهل بالحج إذا حاذى المواقف متأخرا وأحب إلى أن يحتاط فيحرم من وراء ذلك فإن علم أنه أهل بعد ما جاوز المواقف كان كمن جاوزها فرجع أو أهرقا دما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من سلك بجزرا أو برا من غير جهة المواقف أحرم إذا حاذى المواقف (قال الشافعي) وبهذا نأخذ ومن سلك كداه من أهل نجد والسرّة أهل بالحج من قرن وذلك قبل أن يأتي ثبة كدى وذلك أرفع من قرن في نجد وأعلى وادى قرن وجاع ذلك ما قال عطاء أن يهل من جاء من غير جهة المواقف إذا حاذى المواقف وحديث طاوس في المواقف عن النبي صلى الله عليه وسلم أو خضعها معنى وأشدّها معنى عمادونه وذلك أنه أتى على المواقف ثم قال عن النبي صلى الله عليه وسلم هي لأهلها ولكل أتى عليها من غير أهلها ممن أراد حجاً وعمرة وكان يبتاعه من عراقي أو شامي أو عربي بالدينونة يريد حجاً وعمرة كان ميقاته ذالخليفة وإن مدني أو جاء من اليمن كان ميقاته بيلم وإن قوله يهل أهل المدينة من ذي الخليفة أنما هو لأنهم يخرجون من بلادهم ويكون ذوالخليفة طريقهم وأول ميقات يمرّون به وقوله وأهل الشام من الخليفة لأنهم يخرجون من بلادهم والخليفة طريقهم وأول ميقات يمرّون به ليست المدينة ولا ذوالخليفة طريقهم إلا أن يعرجوا إليها وكذلك قوله في أهل نجد واليمن لأن كل واحد منهم خارج من بلدته وكذلك أول ميقات يمرّون به وفيه معنى آخر أن أهل نجد واليمن يمرّون بقرن فلما كانت طريقهم لم يكافوا أن يأتوا بيلم وأنما ميقات بيلم لأهل غور اليمن (١) مهمبان هي طريقهم (قال الشافعي) ولا يجوز في الحديث غير ما قلت والله أعلم وذلك أنه لو كان على أهل المدينة

وسعى وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى فإن كان معتمرا أجزاء ولا وقت للعمرة فتقوته والفرق بين المحصر بالعدو والمرض أن المحصر بالعدو خائف القتل إن أقام وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتحرف لقتال أو يتحيز إلى فئة فينتقل بالرجوع من خوف قتل إلى أمن والمرضى حاله واحدة في التقدم والرجوع والاحلال رخصة فلا يعدي بها موضعها كما أن المسح على الخفين رخصة فلم يقس عليه مسح عامة ولا تفازين

(١) قوله مهمبان الخ كذا في النسخ بدون نط ولعلها محرفة عن النسخ وأصلها مهمانتها وتحرر العبارة كتبه معجمه

أين كانوا أرادوا الحج أن يهلوا من ذي الحليفة رجوعاً من اليمن إلى ذي الحليفة ورجع أهل اليمن من المدينة أن أرادوا منها الحج إلى بلح ولكن معناه ما قلت والله أعلم وهو موجود في الحديث معقول فيه ومعقول في الحديث في قوله ولكل آت أتى عليهما وصفت وقوله ممن أراد حجاً أو عمرة أنهم موافق لمن أتى عليهما يريد حجاً أو عمرة فمن أتى عليهما لا يريد حجاً أو عمرة فجاوزا الميقات ثم بدله أن يحج أو يعتمر أهل بلح من حيث يسدوله وكان ذلك ميقاته كما يكون ميقات أهل الذين أنشؤا منه يريدون الحج أو العمرة حين أنشؤا منه وهذا معنى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ممن أراد حجاً أو عمرة لأن هذا جاوز الميقات لا يريد حجاً أو عمرة ومعنى قوله ولكل آت أتى عليهما ممن أراد حجاً أو عمرة فهذا إنما أراد الحج أو العمرة بعد ما جاوز المواقف فأرادوه وهو ممن دون المواقف المنصورة وأرادوه وهو داخل في جملة المواقف لقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان أهله دون المواقف فمن حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة فهذا جملة المواقف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من القرع (قال الشافعي) وهذا عندنا والله أعلم أنه من عيقاته لم يريد حجاً أو عمرة ثم بدله من القرع فأهل منه أوجاء القرع من مكة أو غيرها ثم بدله الإلهال فأهل منها ولم يرجع إلى ذي الحليفة وهو روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقف فلأن بعض أهل المدينة أتى الطائف لما حجه عائد لا يريد حجاً أو عمرة ثم خرج منها كذلك لا يريد حجاً أو عمرة حتى قارب الحرم ثم بدله أن يهل بلح أو العمرة أهل من موضع ذلك ولم يرجع أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إذا حضر النكح بميقات أهل مصر فلا يجاوزة إلا هجرها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال طاوس فإن مر المكي على المواقف يريد مكة فلا يخطفها حتى يعتمر

(باب دخول مكة لغير إرادة حج ولا عمرة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً إلى قوله والركع السجود (قال الشافعي) المثابة في كلام العرب الموضع يشوب الناس إليه ويؤثرون يعودون إليه بعد الذهاب منه وقد يقال ثاب إليه اجتمع إليه فالمثابة تجمع الاجتماع ويؤثرون يجهتون إليه راجعين بعد ذهابهم عنه ومبتدئين (١) قال ورقة بن نوفل يذكر البيت

مثابة لأبناء القبائل كلها فحجت إليه التعميلات الدوام

وقال خداش بن زهير النصري

فما رجعت بكر تشوبه وتدي * ويلقى منهم أولون وآخر

وقال الله عز وجل أولم يروا أنا جعلنا محراباً آمناً ولا يخطف الناس من حولهم يعني والله أعلم آمنين صلواته لا يخطف اختطاف من حولهم وقال لاراهيم خطفك وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج مجيء (قال الشافعي) فمنعت بعض من أرضي من أهل الحرم كثر أن الله تبارك وتعالى لما أمر بهذا إراهم عليه السلام عرف على المقام فصاح سمعته عباد الله أجبوا داعي الله فاصنعوا بوجهه حتى من في أصلاب الرجال وأرسام النساء فمن جاع البيت بعد دعوته فهو من أجب دعوته ووافيهم وأما يقولون ليس لك داعي ربنا ليس وقال الله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع السبيل لا الأية فكان ذلك دلالة كتاب الله عز وجل فينا وفي الاسم على أن الناس مشدقون إلى اثنين البيت بالحرم وقال الله عز وجل وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرائنا للطائفين وأما كفن والركع السجود وقال فاجعلوا أشدة من الناس تهوى إليهم (قال الشافعي) فكان محلهما يواه إلى اثنين الحرم بالأحرام قال ورقي عن ابن أبي لبيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال لما أهدى الله تعالى آدم من الجنة طاعة فشكا الوحشة إلى أموات

ولو جاز أن يقبل حل المريض على حصر العدو جاز أن يقاس حل محطى الطسريق ومحطى العدد حتى يفوته الحج على حصر العدو وبالله التوفيق

(باب أحرام العبد والمرأة)

(قال الشافعي) وإن أحرم العبد بغير إذن سيده والمرأة بغير إذن زوجها فها في معنى الإحصار والسيد معنى العدو في الإحصار وفي أكثر من معناه فإن لهما معهما وليس ذلك للعدو ويخالفونه في أنهما غير خائفين خوفاً

(١) قوله قال ورقة ابن نوفل كذا في جميع نسخ الام التي بيدنا وفي الاسان في مادة ث وب أن البيت لا يطلب فأنظر لمن البيت منهما كتبه معصمه

الملائكة فقال يارب مالي لا أسمع حس الملائكة فقال خطيئتك يا آدم ولكن اذهب فان لي بيتا مكة فانه فافعل
 حوله فحوماراً بيت الملائكة يفعلون حول عرشي فأقبل يتخطى موضع كل قدم قرية وما بينهما مائة فلقنته
 الملائكة (١) بالردم فقالوا برحمتك يا آدم لقد حججنا هذا البيت قبلاً بالني عام أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي
 ليبد عن محمد بن كعب القرظي أو غيره قال حج آدم فلقنته الملائكة فقالت برنسك يا آدم لقد حججنا قبلك بالني
 عام (قال الشافعي) وهو ان شاء الله تعالى كما قال وروى عن أبي سلة وسفيان بن عيينة كان يشك في استاده (قال
 الشافعي) ويحكي أن النبيين كانوا يحجون فاذا أتوا الحرم مشوا اعظامه ومشوا أحفاه ولم يحل لنا عن أحد
 من النبيين ولا الامم الخالية أنه جاء أحد البيت قط الا حراماً ولم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة علمناه
 الاحرام الا في حرب الفتح فهذا قلنا ان سنة الله تعالى في عباده أن لا يدخل الحرم الاحراماً وبأن من سمعناه
 من علمائنا قالوا نحن نذكر أن باقي البيت يأتيه محرماً يهيج أو عمرة (قال) ولا أحسبهم قالوا لا بما وصفت وان الله
 تعالى ذكر وجهه دخول الحرم فقال لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لقد دخل المسجد الحرام ان شاء الله
 آمين محققين رؤسكم ومقصرين (قال) فدل على وجه دخوله للنسك وفي الامن وعلى رخصة الله في الحرب
 وغهوه عن النسك وان فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيره من البلدان وذلك ان جميع
 البلدان تستوى لانها لا تدخل باسرام وان مكة تنفرد بان من دخلها من اهلها لم يدخلها الا باحرام (قال
 الشافعي) الا ان من اصابها من رخص العطارين ومن مدخلها اهلها والكنسب لنفسه ورأيت
 أحسن ما يحمل عليه هذا القول الى ان انبياء هؤلاء مكة انبياء كسب لا انبياء تبرر وان ذلك مشتبه كثير
 متصل فكانوا يشبهون المقيم فيها ولعل خطايهم كانوا انما يلك غير ما ذنوبهم بالتشاغل بالنسك فاذا كان
 فرض الحج على المألوذ ساقطاً سقط عنه ما ليس بفرض من النسك فان كانوا عبيداً ففهم هذا المعنى
 الذي ليس في غيرهم مثله وان كانت الرخصة لهم لمعنى أن قصدهم في دخول مكة ليس قصد النسك ولا التبرر
 وانهم يجتمعون أن دخولهم شبه بالاثم فمن كان هكذا كانت له الرخصة فاما المرء بان أهله بمكة من سفر
 فلا يدخل الا حراماً لانه ليس في واحد من المعنيين فاما البريدي بان رسالة أو زور أهله وليس بدائم الدخول فلو
 استأنف فدخل محرماً كان أحب الي وان لم يفعل ففيه المعنى الذي وصفت أنه يسقط عنه ذلك ومن
 دخل مكة خائفاً للحرب فلا بأس أن يدخلها بغير احرام فان قال قائل ما دل على ما وصفت قبل الكتاب
 والسنة فان قال وابن قيل قال الله تبارك وتعالى فان أحضرتم فاستسبروا من الهدى فأذن للحرمين بحج
 أو عمرة أن يحذوا الخوف الحشر فكان من لم يحرم أولى ان خاف الحشر أن لا يحرم من محرم يخرج من
 احرامه ودخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح غير محرم للحرب فان قال قائل فهل عليه اذا دخلها
 بغير احرام بعد ذلك وحزب أن يقضى احرامه قيل لا انما يقضى ما وجب بكل وجه فاستد أو ترك فلم يفعل فاما
 دخوله مكة بغير احرام فلما كان أصله ان من شاء لم يدخلها اذا قضى حجة الاسلام وعمرته كان أهله غير
 فرض فلما دخلها لم يتركه كان تاركاً للفضل وأمر لم يكن أهله فرمياً كل حال فلا يقضيه فاما اذا كان فرسناً
 عليه اتيناها حجة الاسلام أو نذر نذر فتركه اياه لا بد أن يقضيه أو يقضى عنه بعد موته أو في بلوغ الوقت الذي
 لا يستطيع أن يستسك فيه على المركب ويجوز غيبه لمن دخلها حاجتاً من سلطان أو أمر لا يقدر على دفعه
 ترك الاحرام اذا خافه في الطواف والسعي وان لم يخفه فيها لم يجز والله أعلم ومن المدنيين من قال لا بأس
 أن يدخل بغير احرام واجتنب بان ابن عمر دخل مكة غير محرم (قال الشافعي) وابن عباس بخالفه ومعه
 ما وصفتنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها عام الفتح غير محرم وان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها
 كما وصفتنا من أن قال أقيس على مدخل النبي صلى الله عليه وسلم قبله أفتقدس على احرام النبي صلى
 الله عليه وسلم بالحرب فان قال لالان الحرب بخالفه تغيرها قيل وهكذا الفعل في الحرب حيث كانت
 لا تفرق بينهما في موضع وتجمع بينهما في آخر

(باب يذكر فيه الايام
 المعلومات والمعدودات)

قال الشافعي والايام
 المعلومات العشر وأخرها
 يوم النحر والمعدودات
 ثلاثة ايام بعد النحر
 (قال المزني) سمعنا الله
 عز وجل باسمين مختلفين
 وأجمعوا أن الاثنين لم
 يقع على ايام واحدة
 وان لم يقع على ايام
 واحدة فأشبهه الامرين
 أن تكون كل ايام منها
 غير الاخرى كما كان اسم
 كل يوم غير الآخر
 وهو ما قال الشافعي
 بندي (قال المزني) فان
 قيل لو كانت المعلومات
 العشر لكان النحر
 في جميعها فلما لم يحضر
 (١) الردم بالغنح سنة
 ينسب الى بني جميع مكة
 كذا في مصنفهم بالمرث
 كتبه مصنفه

(باب ميقات العمرة مع الحج)

النهر في جيعها بطل
أن تكون المعلومات فيها
يقال له قال الله عز وجل
سبع سموات طباقا و جعل
القمرفين نورا وليس
القمرفين جميعها وانما
هو في واحد اذ في بطل
أن يكون القمرفين
نورا كما قال الله جل وعز
وفي ذلك دليل لما قال
الشافعي وبالله التوفيق

(باب الهدى)

(قال الشافعي) والهدى
من الابل والبقر والغنم
فنذر لله هديا فسمى
شيا فهو على ماسى وان
لم يسمه فلا يجزئه من
الابل والبقر (٢) والغنم
الانثى فصاعدا ويجزئه
الذكر والانثى ولا

(١) قوله فان قال قائل
فكيف اذا كانت الخ
كذا في التسمي وانظر
أين جواب الشرط
ولعل في العبارة تحريفا
أو نقصا فحرو كتبه

(٢) قوله والغنم المراد
به المعزى كما هو صريح
عبارة الام ونصها فلا
يجزئه من الابل ولا
البقر ولا المعزى الاثني
فصاعدا ويجزئ من
الضأن وحده الجذع

اه كتبه معصيه

(قال الشافعي) رحمه الله وميقات العمرة والحج واحد ومن قرن أجزأت عنه حجة الاسلام وعمرته وعليه دم
القران ومن أهل بعمرته ثم بدله أن يدخل عليها حجة فذلك ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت فاذا افتتح
الطواف بالبيت فقد دخل في العمل الذي يخرج منه من الاحرام فلا يجوز له أن يدخل في احرام ولم يستكمل
الخروج من احرام قبله فلا يدخل احراما على احرام ليس مقبلا عليه وهذا قول عطاء وغيره من أهل العلم فاذا
أخذ في الطواف فادخل عليه الحج لم يكن به محرما ولم يكن عليه قضاء ولا فدية تركه فان قال قائل وكيف
كان له أن يكون مفردا بالعمرة ثم يدخل عليها حجا قيل لانه لم يخرج من احرامها وهذا لا يجوز في صلاة ولا
صوم وقيل له ان شاء الله أهلت عائشة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون القضاء فنزل على النبي
صلى الله عليه وسلم القضاء فأمر من لم يكن معه هدى أن يجعل احرامه عمرة فكانت معتمرة بأن لم يكن
معه هدى فلما حال المحيض بينهما وبين الاحلال من عمرتها ورهقها الحج أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن تدخل عليها الحج ففعلت فكانت قارئة فهذا قلنا يدخل الحج على العمرة ما لم يفتح الطواف وذكرته قران
الحج والعمرة فاذا قال جازر قيل أفيجوز هذا في صلاتين أن تقرنا أو في صومين فان قال لا قيل فلا يجوز أن
تجمع بين ما تفرق أنت بينه (قال الشافعي) ورواه أهل بالحج ثم أراد أن يدخل عليه عمرة فان أكثر من لقيت
وحفظت عنه بقول ليس ذلك له واذا لم يكن ذلك فلا شيء عليه في ترك العمرة من قضاء ولا فدية (قال
الشافعي) فان قال قائل (١) فكيف اذا كانت السنة أنهم ما نسكان يدخل أحدهما في الآخر ويفترقان في
أنه اذا أدخل الحج على العمرة فأنما زاد احراما أكثر من احرام العمرة فاذا أدخل العمرة على الحج زاد احراما
أقل من احرام الحج وهذا وان كان كما وصفت فليس يفرق بين أحدهما أن يكون قياسا على الآخر لانه يقاس
ما هو بعده منه ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا الا ما وصفت من أنه الذي أحفظ عن سمعت عنه عن لقيت
وقد روى عن بعض التابعين ولا أدري هل ثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه
شيء أم لا فانه قد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وليس ثبت ومن رأى أن لا يكون معتمرا فلا يجزئ
عنه من عمرة الاسلام ولا هدى عليه ولا شيء تركها ومن رأى له أن يدخل العمرة على الحج رأى أن يجزئ
عنه من حجة الاسلام وعمرته واذا أهل الرجل بعمرته ثم أقام بمكة الى الحج أنشأ الحج من مكة واذا أهل بالحج
ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أى موضع شاء اذا خرج من الحرم وقد أحدهما اذا أقام عاملهما بمكة أهل
كاهلال أهل الآفاق أن يرجعوا الى موافقتهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت قيل أهل عامة أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم معه بعمرته ثم أمرهم بالحل اذ توجهوا الى منى من مكة فكانت العمرة
اذا حج قبلها قياسا على هذا ولم أعلم في هذا خلافا من أحد حفظت عنه من لقيته فان قال قائل قد أمر
النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر بعمرته عائشة من التنعيم فعائشة كان احرامها عمرة فاهلت
بالحج من مكة وعمرتها من التنعيم فافلت فليست في هذا حجة عندنا لما وصفتنا ومن أهل بعمرته من خارج
الحرم فذلك يجزئ عنه فان لم يكن دخل قبلها حج أو عمرة ثم أقام بمكة فكانت عمرته الواجبة رجع الى ميقاته
وهو محرر في رجوعه ذلك ولا شيء عليه اذا حاضرتة محرما وان لم يفعل أهرق ما فمكة فكانت عمرته الواجبة
عليه مجزئة عنه ومن أهل بعمرته من مكة ففما قولان أحدهما أنه اذا لم يخرج الى الحل حتى يطوف بالبيت
وبالصفا والمروة لم يكن حلالا وكان عليه أن يخرج فيأبى تلك العمرة خارجا من الحرم ثم يطوف بعدها
ويسعى ويحلق أو يقصر ولا شيء عليه ان لم يكن حلق وان كان حلق أهرق دما وان كان أصاب النساء
فهو مفسد لعمرته وعليه أن يلبى خارجا من الحرم ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ويضرب بدنه ثم يقضى
هذه العمرة اذا أقصد بها بعمرته مستأنفة وانما خروجه من الحرم لهذه العمرة المفسدة والقول الآخر ان هذه

عمره وهريق دمالها والقول الاول أشبه بها والله أعلم ولكنه لو أهل بحج من مكة ولم يكن دخل مكة محرماً ولم يرجع الى ميقاته أهرق دماله المقات وأجزأت عنه من حجة الاسلام الحج من مكة لان عماد الحج في غير الحرم وذلك عرفة وجب على العمره سوى الوقت في الحرم فلا يصلح أن يستأمن موضع منتهى عليها وعماده وأكره للرجل أن يهل بحج أو عمره من ميقاته ثم يرجع الى بلده أو بغير موضع وان فعل فلا فدية عليه ولكن أحب له أن يضي لوجهه في قصد قصد نسكه (قال) وكذلك أكره له أن يسلك غير طريقه عنها هو أو بعد منها لغير أمر ينوبه أو رقبه فان نابه أمر أو كانت طريق أرفق من طريق فلا أكره ذلك له ولا فدية في أن يعرج وان كان لغير عذر ومن أهل بعمرة في سنة فأقام عكة أو في بلده أو في طريق سنة أو سنتين كان على إحرامه حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمرة بحجته عنه لان وقت العمرة في جميع السنة وليست كالحج الذي اذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على إحرامه وخرج منه وقضاه وأكره هذا للتغير بإحرامه ولو أهل بعمرة مفقاهم ذهب عقله ثم طاف مفقاهم أجزاء عنه وعماد العمرة الا هلال والطواف ولا يضمر المعتمر ما بينهما من ذهاب عقله (قال الشافعي) فقال قائل لم جعلت على من جاوز الميقات غير محرم أن يرجع اليه ان لم يخف فوت الحج قلت له لما أمر في حجه بان يكون محرماً من ميقاته وكان في ذلك دلالة على أنه يكون فيما بين ميقاته والبيت محرم (٢) ولا يكون عليه في ابتداءه الاحرام من أهله الى الميقات محرماً قلته ارجع حتى تكون مهلاً في الموضع الذي أمرت أن تكون مهلاً به على الابتداء وانما قلناه مع قول ابن عباس لما يشبه من دلالة السنة فان قال قائل فلم قلت ان لم يرجع اليه تلوف فوت (٣) ولا غير عذر بذلك ولا غيره أهرق دما عليه قلت له لما جاوز ما وقت له رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه أن يأتي بكال ما عليه أمرناه أن يأتي بالبدل مما تركه فان قال فكيف جعلت البدل من تركه شيء يلزمه في عمل يجاوزه ويجاوزه الشيء ليس له ثم جعلت البدل منه دما يهرقه وأنت انما تجعل البدل في غير الحج شيئاً عليه فتجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة قلت ان الصوم والصلاة مختلفان الحج مختلفان في أنفسهما قال فاني اختلفتهما قلت يفسد الحج فيضى فيه ويأتي بسنة والبدل وتفسد الصلاة فيأتي بالبدل ولا يكون عليه كفارة ويفوته يوم عرفة وهو محرم فيخرج من الحج بطواف وسعى ويحرم بالصلاة في وقت فيخرج الوقت فلا يخرج منها ويفوته الحج فلا يقضيه الا في مثل يومه من سنته ونفوته الصلاة فيقضيه اذا ذكرها من ساعته ويفوته الصوم فيقضيه من غد ويفسده عندنا وعندك بقى وغيره فلا يكون عليه كفارة ويعود له ويفسده بجماع فيجب عليه عتق رقبة ان وجدته وبدل مع اختلافهما فيما سوى ما سبنا فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف (قال الشافعي) وقلته الحجة في هذا اننا لم نعلم مخالفاً في أن الرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه ان ترك الا هلال من ميقاته ولم يرجع اليه أجزاء حجه وقال أكره أهل العلم هريق دما وقال أقلهم لاشئ عليه وجه مجزئ عنه ومن قول أكرههم فيه أن قالوا في التارك البيتونة بنى وتارك من دلفه هريق دما وقلنا في الجمار يدعيها هريق دما فمجعلنا وجعلوا الابدال في أشياء من عمل الحج دما (قال) واذا جاوز المكي ميقاتاً أتى عليه يريد حجا أو عمرة ثم أهل دونه قتل غيره يرجع أو هريق دما فان قال قائل وكيف قلت هذا في المكي وأنت لا تجعل عليه دم المتعة قيل لان الله عز وجل قال ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام

(باب الغسل للاهلال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراوردي وحاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال حدثنا جابر بن عبد الله الانصاري وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كتبناذي الحليفة ولدت أسماء بنت عيسى فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والاحرام (قال الشافعي) فاستحب

(١) الحرج جمع حربة
بضم ففتح وهي كافي
السان عروة المزاة
والقرب بكسر ففتح
جمع القرية المعروفة
كتبه مصححه

(٢) قوله ولا يكون
عليه الحج كذا في النسخ
ولعل كلمة عليه من
زيادة النسخ فانظر
كتبه مصححه

(٣) قوله ولا غير عذر
بذلك ولا غيره كذا في
النسخ والعبارة لا تتخلو
من تحريف غير ركبته
مصححه

الغسل عند الاهل للرجل والصبي والمرأة والحائض والنفساء وكل من اراد الاهلال اتباعا لسنة
ومعقول انه يجب اذا دخل المرفق في تسليطه يكن له فيه ان يدخله الا باكل الطهارة وان يتنظف له لمتناعه
من احداث الطيب في الاحرام واذا استناب رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة وهي نفسها لا يظهرها
الغسل للصلاة فاذا ارادها الغسل كان من يظهره الغسل للصلاة اولى ان يختار له اوفي مثل معناه اواكثر منه
واذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم استناب ان تغسل وتهل وهي في الحال التي امرها ان تهل فيها من
لا تحل له الصلاة فلا حرم من لم يغسل من جنب او غير متوضي او حائض او نساء اجزا عنه الا حرام لانه اذا
كان يدخل في الاحرام والدخول فيه ممن لا تحل له الصلاة لانه غير طاهر جاز ان يدخل فيه كل من لا تحل له
الصلاة من المسلمين في وقت الذي دخل فيه ولا يكون عليه فيه فدية وان كنت اكبر بذلك واختاره الغسل
وما تركت الغسل للاهلال قط ولقد كنت اعد على له فريضة في البقرة والى ان خاف ضرر الماء وما صحت
اخذنا اقتدى به لم يرضه تركه فلان آيت منهم اعداها ان يراها اختيارا (قال الشافعي) واذا كانت
النفساء والحائض من اهل البيت فخرهما طاهرتين بحدوث الوضوء وانما هو اوجس او كانتا نساء من اوجس
عصرهما بقاء وقت حججهما فلا بأس ان يخرجوا معهن في تلك الحال وان قدرنا اذاجاهما في مقامهما ان تغسلا
فعلنا وان لم تغسلا ولا ازالا الرجل على ماء احببت لهم ان يشربوا معاهم بل وانما هو اوجس ولا احب للنفساء
والحائض ان تغسلا ما احرماهما غسل في مقامهما وكذا لانه كان بلدهما افسر بنا آمنوا وطمعنا من
الزمان ما تمكن فيه ظهورهم هذا وانما هو اوجس بل لا مطاوعة ولا علة احببت استنابهما لتطهرا فتهلا طاهرتين
وكذلك ان كانتا من دون المواقف ومن اهل المواقف وكذلك ان كانتا مقبلة من مكة لم يدخلها
محرمتين فاهرتين معهما بالخروج الى مقامهما ما حج احببت اذا كان عليهما وقت ان لا يخرجوا الا طاهرتين
او قرب تطهرهما فتهلا من المواقف طاهرتين ولو اقامتا بالمقبات حتى تطهرا كان احب الي وكذا ان
اجرتهما بالخروج لمرءة قبل الحج وعليهما ما لا يفوتهما مع الحج ومن اهلها احببت لهن ان تهلا
طاهرتين وان اهلنا في هذه الاحوال كلها مستسدي وغير مستدتي بنفرض غير طاهرتين اجزا عنهما ولا
فدية على واحدة منهما وكل ما علمته الشافعي من عمل الحج غسله الرجل بجنبه على غير وضوء والاختيار
له ان لا يعمل له كله الا طاهرا وكل عمل الحج لعمله الحائض وغير الطاهر من الرجال الا الطواف بالبيت
والصلاة فقط

(باب الغسل بعد الاحرام)

اخبرنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن ابراهيم بن عبد الله بن حنين
عن ابيه ان عبد الله بن عباس والاسود بن غزوة اختلعا بالانواء فقال عبد الله بن عباس يغسل المرفق رأسه
وقال المنصور لا يغسل المرفق رأسه فقال مالك بن انس الى أبي أيوب الانصاري أسأله فوجدته يغسل بين
القرنين وهو فيستتر بثوب قال فيبليت فقال من هذه افقلت أنا عبد الله أرسلني اليك ابن عباس أسألك كيف
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطماخق بدا
لى رأسه ثم قال لانسان يصيب عليه اصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال اخبرني عطاء بن صفوان
ابن يعلى اخبره عن أبيه يعلى بن أمية انه قال يشاغر من الخطاب تغتسل الى بعر وأنا استر عليه ثوب اذا قال
عمر يا يعلى (١) اصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب والله لا يزيد الماء الشعر
الا شعاقسمى الله ثم فاض على رأسه اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن نافع ان ناسا (٢) تماثلوا
بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهم يسألون من السواحل وغيرهم ينظر اليهم فلم يتكرو عليهم اخبرنا

ولا يشعرها وان تزل
التقليد والاشعار
أجزأه (قال) ويجوز أن
يشترك السبعة في الدية
الواحدة وفي البقرة
كذلك وروى عن جابر
ابن عبد الله انه قال يخبرنا
عمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالسندنية
بالدينية عن سبعة
والبقرة عن سبعة
(قال) وان كان الهدي
نافعا فنجبت سبق معها

(١) قوله اصيب على
رأسي كذا في النسخ
بصنعة الامر ونحو
الرواية كتبه مصححه
(٢) تماثلوا أي تماثلوا
في الماء كافي كتب اللغة
كتبه مصححه

سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر بن الخطاب تعال
أنا نأخذ في الماء أبناً طولاً نضاً ونحن محرمون أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال
الجنب المحرم وغير المحرم إذا اغتسل ذلك جلده أن شاء ولم يذلك رأسه قال ابن جريج فقلت له لم يذلك جلده
أن شاء ولا يذلك رأسه قال من أجل أنه يذوله من جلده ما لا يذوله من رأسه أخبرنا ابن عيينة عن أيوب
عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال تعال فاعلم من عمر وعبد الرحمن بن زيد وهما مخزمان وعمر ينظر
(قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ في غسل المحرم من غير جنبه ولا ضرره ويغسل رأسه ويذلك جلده
بالماء وما تغير من جميع جسده لينقيه ويذهب تغيره بالماء وإذا غسل رأسه أفرغ عليه الماء أفراغاً وأحب
أن لا يغسله من جنبه أن لا يحرك يديه فإن فعل رجوب أن لا يكون في ذلك ضيق وإذا غسله من جنبه
أحب أن يغسله ببطون أنامله ويذيله ويرابيل شعره من يافته رفيقه ويشرب الماء أصول شعره ولا يحكه
بأظفاره ويتوق أن يقطع منه شيئاً فإن حركه تحركه بكاء خفياً أو شديداً فخرج في يديه من الشعر شيئاً
فلا احتياط أن يغديه ولا يحب عليه أن يغديه حتى يستيقن أنه قطعه أو تنفقه بفعله وكذلك ذلك في لحيته
لان الشعر قد ينتف ويعلق بين الشعر فإذا نسي أو حركه خرج المنتف منه ولا يغسل رأسه بسدر ولا
خطمي لأن ذلك برجله فإن فعل أحبب لو أفسدى ولا أعلم ذلك واجباً ولا يغسل المحرم رأسه في الماء إذا
كان قد لبده من الرأسين عليه وبذلك المحرم جسده ذلك شديداً أن شاء لأنه ليس في بدنه من الشعر ما يتوق كما
يتوقاه في رأسه ولحيته وإن قطع من الشعر شيئاً من ذلك ما به فداء

(باب دخول المحرم الحمام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولا كره دخول الحمام للمحرم لأنه
غسل والغسل باح لمعينين للطهارة والتنظيف وكذلك هو في الحمام والله أعلم وبذلك الوسخ عنه في
حمام كان أو غيره وليس في الوسخ نسك ولا أمر نهى عنه ولا كره للمحرم أن يدخل رأسه في ماء سخن ولا
بارد جار ولا نافع

(باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل) قال الشافعي استحب الغسل للدخول في الأهل والداخل
مكة والوقوف عشية عرفة والوقوف عز ذلقة ولرمي الجمار سوى يوم النحر واستحب الغسل بين هذا عند
تغير البدن بالعرق وغيره تنظيها للبدن وكذلك أحبه للعائض وليس من هذا واحد واجب وروى عن
اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن عثمان بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذي طوى
حتى صلى الصبح ثم اغتسل بها ودخل مكة وروى عن أم هانئ بنت أبي طالب وروى عن جعفر بن محمد عن
أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يغتسل عرفة بمكة حين يقدم قبل أن يدخل المسجد وروى عن
صالح بن محمد بن زائدة عن أم ذرة أن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تغتسل بذي طوى حين تقدم مكة (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا خرج حاجاً ومعه لم يدخل مكة حتى يغتسل ويأمر
من معه فيغتسلوا

(باب ما يلبس المحرم من الثياب)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء جابر بن
زيد يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول إذا لم يجد المحرم ثيابين
لبس خفين وإذا لم يجد أزاراً لبس سراويل أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس
القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا أن لا يجد ثيابين فإن لم يجد ثيابين فليلبس
خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله

فصلها وتحرر الأبل
قياماً معقولة وغير معقولة
فإن لم يكنه تحرها بركة
ويذبح البقر والغنم
فإن ذبح الأبل ونحر
البقر والغنم أجزاء ذلك
وكرهه له فإن كان
معتمراً نحره بعد
ما يطوف بالبيت ويسعى
بين الصفا والمروة
قبل أن يحلق عنقه
المروة وحيث نحر
من لحاج مكة أجزاء وإن
كان حاجاً نحره بعد
ما رمى جرة العسقية
قبل أن يحلق وحيث
نحر من شاء أجزاء
وما كان منهم أبطلوا على
منها لقول الله جل وعز
فاذا وجبت جنوبها
فكلوا منها وأكل النبي

صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخف في الأحذ لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطع ههما أسفل من الكعبين أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس وقال من لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطع ههما أسفل من الكعبين (قال الشافعي) استثنى النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يجد نعلين أن يلبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين (قال الشافعي) ومن لم يجد أزاراً لبس سراويل فهم سواء غير أنه لا يقطع من السراويل شيئاً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ياهر بقطعه وأيهما لبس ثم وجد بعد ذلك نعلين لبس النعلين وألقى الخفين وإن وجد بعد أن لبس السراويل أزاراً لبس الأزار وألقى السراويل فإن لم يفعل افتدى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعات وهي محرمة لبس فيها زعفران أخبرنا صفوان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي قال أبصر عمر بن الخطاب على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرّين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما أحتاج أحدنا لعلنا الستة فسكت عمر

(باب ما تلبس المرأة من الثياب)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطيب وتلبس الثياب المعصفرة ولا أرى المعصفر طيباً أخبرنا صفوان عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء إذا أحرمن أن يقطعن الخفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن فاتهاي عنه (قال الشافعي) لا تقطع المرأة الخفين والمرأة تلبس السراويل والخفين والحمار والفرع من غير ضرورة كضرورة الرجل وليست في هذا كالرجل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال في كتاب علي رضي الله عنه من لم يجد نعلين ووجد خفين فليلبسهما قلت أتتقين بأنه كتاب علي قال ما أشك أنه كتابه قال وليس فيه فليقطع ههما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من لم يكن له أزار وله ثياب أو سراويل فليلبسهما قال سعيد بن سالم لا يقطع الخفان (قال الشافعي) أرى أن يقطع لأن ذلك في حديث ابن عمر وإن لم يكن في حديث ابن عباس وكلاهما صادق حافظ وليس زيادة أحدهما على الآخر شيئاً يؤده إلا خيراً ما عرّب عنه ولم أشك فيه فلم يؤده وإما سكت عنه وإما أداه فلم يؤده عنه لبعض هذه المعاني اختلافاً وبهذا كله نقول إلا ما بيننا أن أدعاه والسنة ثم أقول أكره من حفظت عنه من أهل العلم يدل على أن الرجل والمرأة المحرمين يجتعلان في اللبس ويفترقان فأما ما يجتعلان فيه فلا يلبس واحد منهما ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس وإذا لم يلبس ثوباً مصبوغاً بزعفران ولا ورس لانهما طيب فصبيغ الثوب بماء الورد أو المسك أو العنبر أو غير ذلك من الطيب الذي هو أطيب من الورد أو مثله أو ما يعد طيباً كان أولى (١) أن لا يلبس أنه كان ذلك مما له لون في الثوب أو لم يكن إذا كانت له رائحة طيبة توجدوا الثوب جافاً أو رطباً ولو أخذ ماء ورد فصبيغ به ثوباً فكان رائحته توجد منه والثوب جافاً أو مبلولاً لأنه أثر طيب في الثوب لم يلبسه المحرمان وكذلك لو صعدله زعفران حتى يبيض لم يلبسه المحرمان وكذلك لو غمس في (٢) نضوح أو ضياع أو غير ذلك وكذلك لو عصر له الريحان العربي أو القاربي أو شيئاً من الرياحين التي لده المعمر ثمهما فغمس في مائه لم يلبسه المحرمان وجماع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيباً لا يشمه المحرم فإذا استخرج ماؤه بأي وجهه استخرج نياً كان أو مطبوخاً ثم غمس فيه الثوب فلا يجوز للمحرم ولا للمحرمة لبسه وما كان مما يجوز للمحرم والمحرمة شمه من نبات الأرض الذي لا يعد طيباً ولا ريحاً نامثل الأذخر والضرر والشج والقميوم والبشام وما أشبهه أو ما كان من النبات المأكول الطيب الريح مثل الأترج والسفرجل والتفاح فغصراً ماؤه خالفاً فغمس فيه

صلى الله عليه وسلم من لحم هديه وأطمه وكان هديه تطوعاً وما عطب منها تحرها وتخلي بينها وبين المساكين ولا بدل عليه فيها وما كان واجبا من جزاء الصيد أو غيره فلا يأكل منها شيئاً فإن أكل فطبعه بقدر ما أكل لمسكين الحرام وما عطب منها فطبعه مكانه

(١) أن لا يلبس أنه كذا في جميع النسخ ثابت النون مع أن الناصبة وكتيرا ما يقع ذلك في هذا الكتاب ولعله من تحريف النسخ إن لم يكن جرياً على لغة من لا ينصب بأن (٢) النضوح بالفتح ضرب من الطيب تفوح رائحته وأصل النضج الرش فشبه كثرة ما يفوح من طيبه بالرشح كذا في اللسان والضياع كسحاب ضرب من الطيب كذا في القاموس كتبه معجمه

(كتاب البيع)

باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المبيعات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه

(قال الشافعي) قال

الله جل وعز لا تأكلوا

أموالكم بينكم بالباطل

الا أن تكون تجارة

عن تراض منكم فلما

نهى رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن بيع

تراضى بها المتبايعان

استدلنا أن الله جل

وعز أحل البيوع

الما حرم الله على لسان

نبيه صلى الله عليه وسلم

أوما كان في معناه فإذا

عقد ابعا عما يجوز

واقترعا عن تراض منهما

به لم يكن لاحد منهما رده

الابيع أبوي شرط خيار

(قال المزني) وقد أجاز

في الاملاء وفي كتاب

الجديد والقديم وفي

الصدق وفي الصلح

(١) العصب بفتح

فسكون برودينية

يعصب غزلهام بصغ

ونفس فيأت موشيا

لبقاء معصب أبيض لم

يأخذ بصغ

(٢) قوله وما قلت

موجود الخ كذا في

النسخ وانظر وحرر كتبه

الثوب فلو توافاه المحرمان كان أحب الي وان لبساه فلا فدية عليهما ويحتمعان في أن لا يتبرقعان ولا يلبسان القفازين ويلبسان مع الثوب المصبوغ بالعصفر مشعرا كان أو غير مشعير وفي هذا دلالة على أن لم يمنع لبس المصبوغ بالورس والزعفران لونه وأن اللون اذا لم يكن طيبا لم يصنع شيئا ولكن انما نهى عما كان طيبا والعصفر ليس بطيب والذي أحب لهما معاً أن يلبسا البياض وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره ولا فدية عليهما ان لبسا غير الطيب ويلبسان المشق وكل صبغ غير طيب ولو تر كاذك ولبسا البياض كان أحب الي الذي يقتدي به ولا يقتدي به أما الذي يقتدي به فلما قال عز بن الخطاب يراه الجاهل فيذهب الي أن الصبغ واحد فيلبس المصبوغ بالطيب وأما الذي لا يقتدي به فأخاف أن يساء الظن به حين يترو مستحقا بحرامه وهذا وان كان كما وصفت فالمقتدي به وغير المقتدي به يجتمعان فيترك العالم عنده من جهل العلم مستحقا بحرامه واذا رأى الجاهل فلم ينكر عليه العالم رأى من يجهل أنه لم يقرأ الجاهل الا وهذا جائز عند العالم فيقول الجاهل قد رأيت فلانا العالم رأى من لبس ثوبا مصبوغا وصحبه فلم ينكر عليه ذلك ثم تفارق المرأة الرجل فيكون للباس الخفين ولا تقطعهما وتلبسهما وهي تحت نعلين من قبل أن لها لبس الدرع والخمار والسر او يلبس الخفان بأثر من واحد من هذا ولا أحب لهما أن تلبس نعلين وتفارق المرأة الرجل فيكون احرامها في وجهها واحرام الرجل في رأسه فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة ولا يكون ذلك للمرأة ويكون للمرأة اذا كانت بارزة تريد التستر من الناس أن ترخي جلبابها أو بعض خمارها أو غير ذلك من ثيابها من فوق رأسها وتجافيه عن وجهها حتى تغطي وجهها متجافيا كالستر على وجهها ولا يكون لهما أن تنتقب أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال تدلى عليهما من جلبابها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار الي كما تجلب المرأة ثم أشار الي ما على خدها من الجلباب فقال لا تغطي فاضرب به على وجهها فذلك الذي يبقى عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدول ولا تقلبه ولا تضرب به ولا تقطعه أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال لتدل المرأة المحرمة ثوبها على وجهها ولا تنتقب (قال الشافعي) ولا ترفع الثوب من أسفل الي فوق ولا تغطي جبهتها ولا شيئا من وجهها الا ما لا يستسك الخمار الا عليه مما يلي قصاص شعرها من وجهها مما ثبتت الخمار ويستتر الشعر لان الخمار لو وضع على قصاص الشعر فقط انكشف الشعر ويكون لها الاختيار ولا يكون للرجل التعم ولا يكون له لبس الخفين الا أن لا يجده نعلين فيلبسهما ويقطعهما أسفل من الكعبين ولا يكون له لبس السراويل الا أن لا يجده ازارا فيلبسه ولا يقطع منه شيئا ويكون ذلك لها ويلبسان رقيق الوشي (١) والعصب ودقيق القطن وغليظه والمصبوغ كله بالمدردان المدليس بطيب والمصبوغ بالسدر وكل صبغ عدا الطيب واذا أصاب الثوب طيب فبقى ريحه فيه لم يلبسها وكان كالصبغ ولو صبغ ثوب بزعفران أو ورس فذهب ريح الزعفران أو الورس من الثوب اطول لبس أو غيره وكان اذا أصاب واحد منهما الماء حرك وجهه شيئا وان قل لم يلبسه المحرم وان كان الماء اذا أصابهما لم يحرك واحد منهما فلو غسلا كان أحب الي وأحسن وأحرى أن لا يبقى في النفس منهما شيء وان لم يغسل رجوت أن يسع لبسهما اذا كانا هكذا الا ان الصباغ ليس بنجس وانما أردنا بالغسل ذهاب الريح فان ذهب الريح بغير غسل رجوت أن يجزى ولو كان أحمره أن لا يلبس من الثياب شيئا منه الزعفران أو الورس بحال كان ان مسه ثم ذهب لم يجز لبسه بعد غسلات ولكنه انما أمر أن لا يلبسه اذا كان الزعفران والورس موجودا في ذلك الحين فيه والله أعلم (٢) وما قلت موجود من ذلك في الخبر والله أعلم (قال) وكذلك لو صبغ ثوب بعد الزعفران والورس بسدرا أو سوادا فكانا اذا مسهما الماء يظهر للزعفران والورس ريح كان له لبسهما ولو كان الزعفران والورس اذا مسهما الماء يظهر لهما شيء من ريح الزعفران أو الورس لم يلبسهما ولو مس زعفران أو ورس بعض الثوب لم يكن للعرم لبسه حتى يغسل ويعقد المحرم عليه ازاره لانه من صلاح الازار والازار ما كان معقودا ولا يأتز ذليلين ثم يعقد الذليلين من ورائه ولا يعقد

خيار الرؤية (١) وهذا كله غير جائز في معناه (قال المزني) وهذا ينفي خيار الرؤية أولى به إذ أصل قوله ومعناه أن البيع بيعان لثالث لهما صفة مضمونة وعين معروفة وأنه لا يبيع الثوب لم يربعه لجهله به فكيف يبيع ثوبا لم يربعه قط ولا يدري أنه ثوب أم لا حتى يجعل له خيار الرؤية

(١) قوله وهذا كله غير جائز إلى قوله إذا أصل قوله كذا في الأصل الذي بيدها وفي العبارة تحريف ظاهر فاقطر وحرر كتبه معصيه
(٢) الساج هو الطيلسان الاخضر أو الاسود كما في القاموس
(٣) نسوة وهي عفا كذا في نسخ الام التي بيدها ووقع في مختصر المزني وهي غفل وكتبنا هناك أن الغفل التي لا أثر بها من الخضب من قول العصب ناقة غفل لاعلامه عليها فاقطر كتبه معصيه

رداءه عليه ولكن يغرز طرفي رداؤه ان شاء في ازاره أو في سراويله اذا كان الرداء منشورا فان لبس شيئا مما قلت لبس له لبسه ذا كرا عالما أنه لا يجوز له لبسه افتدى وقيل لبسه وكثيره سواء فان قنع المحرم رأسه بطريقة عين ذا كرا عالما وانقبت المرأة أو لبست ما لبس لها أن تلبسه فعليه ما القدية ولا يعصب المحرم رأسه من علة ولا غيرها فان فعل افتدى وإن لم يكن ذلك لباسا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في المحرم يلوي الثوب على بطنه من ضرورة أو من رد قال اذا الواء من ضرورة فلا قدية أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن هشام بن حجير عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسبح بالنيت وقد خرم على بطنه بثوب أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه انما غرز طرفيه على ازاره أخبرنا سعيد بن سالم عن مسلم بن جندب قال جاء رجل يسأل ابن عمر وأما معه قال أحالف بين طرفي ثوبي من ورائي ثم أعقده وأنا محرم فقال عبد الله لا تعقد شيئا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كره للمحرم أن يتوشع بالثوب ثم يعقد طرفيه من ورائه الا من ضرورة فان فعل من ضرورة لم يفتد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا محترما بمجمل أرق فقال انزع الجمل هرتين أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء في المحرم يجعل المكثل على رأسه فقال نعم لا بأس بذلك وسألته عن العصاة يعصب بها المحرم رأسه فقال لا العصاة تكفت شعرا كثيرا (قال الشافعي) لا بأس أن يرتدي المحرم ويطرح عليه القميص والسراويل والفرو وغير ذلك ما لم يلبسه لباسا وهو كالرداء ولا بأس أن يغسل المحرم ثيابه وثياب غيره ويلبس غير ما أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من الثياب المنهي عن لبسها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال ويلبس المحرم من الثياب ما لم يهل فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بالمشق للمحرم بأسا أن يلبسه وقال انما هو مودة أخبرنا سعيد بن سالم قال الربيع أظنه عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأسا أن يلبس المحرم (٢) سا جاما لم يزره عليه فان زره عليه عدا افتدى كما يفتدى اذا تقمص عدا (قال الشافعي) وبهذا نأخذ (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بدرس العصفرو الزعفران للمحرم بأسا ما لم يجدر به (قال الشافعي) أما العصفور فلا بأس به وأما الزعفران فاذا كان اذا ماله الماء ظهرت رائحته فلا يلبسه المحرم وان لبسه افتدى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن عصفية بنت شيبة أنها قالت كنا عند عائشة إذ جاءتها امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها تملك فقالت يا أم المؤمنين ان ابنتي فلانة حلفت أنها لا تلبس حلما في الموسم فقالت عائشة قولي لها ان الأم المؤمنين تقسم عليك ألا لبست حلما كله أخبرنا سعيد بن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة وعبد الله بن دينار قال من السنة أن تسمع المرأة يديها عند الاحرام بشئ من الخناء ولا تحرم (٣) وهي عفا (قال الشافعي) وكذلك أحب لها (قال) ان اخضبت المحرمة ولغت على يديها رأيت أن تفتدى وأما لو مسحت يديها بالخناء فاني لا أرى عليها قدية وأكرهه لانه ابتداء زينة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن ناسا سألوه عن الكحل الاثمد للراة المحرمة الذي ليس فيه طيب قال أكرهه لانه زينة وانما هي أيام تخشع وعبادة (قال الشافعي) والكحل في المرأة أشد منه في الرجل فان فعلا فلا أعلم على واحد منهما قدية ولكن ان كان فيه طيب فأيمما اكتحل به افتدى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا رمد وهو محرم أقطر في عينيه الصبر أقطارا وأنه قال يكتحل المحرم بأي كحل اذا رمد ما لم يكتحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل (باب لبس المنطقة والسيف للمحرم) قال الشافعي رحمه الله تعالى يلبس المحرم المنطقة ولو جعل في طرفها سيورا فعقد بعضها على بعض لم يضره ويتقلد المحرم السيف من خوف ولا قدية عليه وينتكب المعصف (باب الطيب للأحرام) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب اذا رميتم الحجر فقه دخل لكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب

أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم قال قالت عائشة أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سالم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة وبسطت يديها تقول أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين لأحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة تقول طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه ولحله فقلت لها بأى الطيب فقالت بأطيب الطيب وقال عثمان ما روى هشام هذا الحديث الا عنى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت رأيت ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة يخبران عن عائشة أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي في حجة الوداع للعل والاحرام أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طيبت أبى عند احرامه (١) بالسك والذرة أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن ابن زيد عن أبيه أنه قال رأيت ابن عباس يحرموا وان على رأسه لمثل (٢) الرب من الغالية (قال الشافعي) وهذا كله تأخذ فنقول لا بأس أن يتطيب الرجل قبل احرامه بأطيب ما يجد من الطيب غالباً ومجر وغيرهما الا ما نهى عنه الرجل من التزعفر ولا بأس على المرأة في التطيب بما شاءت من الطيب قبل الاحرام وكذلك لا بأس عليهم أن يفعلوا بعد ما يرميان حجرة العقبة ويخلق الرجل وتقصم المرأة قبل الطواف بالبيت والحجة فيه ما وصفنا من تطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحائض وكذلك لا بأس بالمحرم وغيره من الطيب لانه أحرم وابتدأ الطيب حلالاً وهو مباح له وبقاؤه عليه ليس بابتداء منه له وكذلك ان كان الطيب دهناً أو غيره ولكنه اذا أحرم فمس من الطيب شيئاً قل أو كثر بيده أو أمسه جسده وهو ذا كر لحرمته غير جاهل بانه لا ينبغي له اقتدى وكل ما سمى الناس طيباً في هذه الحال من الاقايه وغيرها وكل ما كان ما كولا انما يتخذ لئلا يؤكل أو يشرب لدواء أو غيره وان كان طيب الريح ويصلح في الطيب فلا بأس بأكله وشمه وذلك مثل المصطكا والزنجبيل والدارصيني وما أشبه هذا وكذلك كل معطوف أو حطب من نبات الارض مثل الشج والقيصوم والاذخر وما أشبه هذا فان شمه أو أكله أو دقه فطبخ به جسده فلا فدية عليه لانه ليس بطيب ولا دهن والريحان عندى طيب وما طيب من الادهان بالرياحين فبقي طيباً كان طيباً وما (١) ربيها عندى طيب اذا بقي طيباً مثل الزنبق والخيري والكاذي والبان المنشوش وليس البنفسج طيب انما ربي للنفعة لا للطيب أخبرنا سعيد بن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سئل أي شم المحرم الريحان والدهن والطيب فقال لا أخبرنا سعيد بن جريج قال ما أرى الورد والياسمين الا طيباً (قال الشافعي) وما مس المحرم من رطب الطيب بشئ من بدنه اقتدى وان مس بيده منه شيئاً باسناً لا يبقى له أثر في بدنه ولا له ريح كرهته له ولم أر عليه الفدية وانما يقتدى من الشم خاصة بما أثر من الطيب من الشم لان الشم غاية الطيب للتطيب وان جلس الى عطار فاطال أو مر به فوجد ريح الطيب أو وجد ريح الكعبة مطيبة أو بمجرة لم يكن عليه فدية وان مس خلق الكعبة جافاً كان كما وصفت لافدية عليه فيه لانه لا يؤثر ولا يبقى ريحه في بدنه وكذلك الركن وان مس الخلق رطباً اقتدى وان انتضخ عليه أو تلطخ به غير عامد له غسله ولا فدية عليه وكذلك لو أصاب ثوبه ولو عقد طيباً لحمله في خرقة أو غيرها ورجه يظهر منها لم يكن عليه فدية وكرهته له لانه لم يمس الطيب نفسه ولو أكل طيباً أو استعط به أو احتقن به اقتدى واذا كان طعاماً قد خالطه زعفران أصابته ناراً ولم تصبه فانظر فان كان ريحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر

(باب خيار المتبايعين
مالم يتفرقا)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
المتبايعان كل واحد
منهما على صاحبه بالخيار
مالم يتفرقا لا يبيع الخيار
(قال الشافعي) وفي
حديث آخر أن ابن عمر
كان اذا أراد أن يوجب
البيع مشى قليلاً ثم رجع
وفي حديث أبي الوضئ

(١) السك بالضم
ضرب من الطيب يركب
من مسك وروامل كذا
في اللسان

(٢) الرب بالضم الطلاء

الطائر كذا في اللسان

(٣) ربيها أي طيب

وغذى ودهن منشوش

أي مخلوط بالطيب كذا

في كتب اللغة كتبه

مصححه

فيه فأكله المحرم افتدى وإن كان لا يظهر فيه ريح ولا يوجد له طعم وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يفتد لانه قد يكثر الطيب في الماء كقول وعيس النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقبل ولا تفسد نار فلا يظهر فيه طعمه ولألونه وأما الفدية وزكها من قبل الريح والطعم وليس للون معنى لأن اللون ليس بطيب وإن حشا المحرم في جرح له طيبا افتدى والادهان دهنان دهن طيب فذلك يفتدى صاحبه إذا دهن به من جسده شيئا قل أو كثر وذلك مثل البان المنشوش بالطيب والزيتق وماء الورد وغيره (قال) ودهن ليس بطيب مثل سلجينة البان غير المنشوش والشبرق والزيت والسمن والزبد فذلك إن دهن به أي جسده شيء غير رأسه وحيته أو أكله أو شربه فلا فدية عليه فيه وإن دهن به رأسه أو حيته افتدى لأنهما في موضع الدهن وهما رجليان ويذهب شعتهما بالدهن فأى دهن أذهب شعتهما ورجلهم ما بقي فيهما طيبا ولم يبق فعلى المدهن بدفدية ولو دهن رأسه بعمل أو ابن لم يفتد لانه لا طيب ولا دهن إنما هو بقدر لا رجل ولا يهني الرأس أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال يدهن المحرم قدميه إذا تشقق بالودك ما لم يكن طيبا أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه سأل عن المحرم يشقق رأسه أيدهن الشقاق منه سمن قال لا ولا يودك غير السمن إلا أن يفتدى فقلت له أنه ليس بطيب قال ولكنه يرجل رأسه قال فقلت له فإنه يدهن قدمه إذا تشقق بالودك ما لم يكن طيبا فقال إن القدم ليست كالشعران الشعر يرجل قال عطاء والحية في ذلك مثل الرأس

(باب لبس المحرم وطيبه جاهلا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان ابن يحيى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأنار رجل وعلية مقطعة يعني جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله إنى أحرمت بالعمرة وهذه على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت تصنع في جئت قال كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلوق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في جئت فاصنع في عرتك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول من أحرم في قميص أو جبة فليزعها نزعا ولا يشقهها (قال الشافعي) والسنة كما قال عطاء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صاحب الجبة أن يزعها ولم أمره بشقهها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء أرايت لو أن رجلا أهمل من ميقاته وعلية جبة ثم سار أميالا ثم ذكرها فزعها أعلية أن يعود إلى ميقاته فيصعد أحراما قال لا حسبه الأحرام الأول (قال الشافعي) وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وقد أهمل من ميقاته والجبة لا تمنعه أن يكون مهلا وهذا كالأكل (قال الشافعي) أحسب من نهى المحرم عن التطيب قبل الأحرام والأفاضة بلغه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الأعرابي بغسل الخلوق عنه وززع الجبة وهو محرم فذهب إلى أن النهى عن الطيب لأن الخلوق كان عنده طيبا وخفي عليهم ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو علموه فقرأوا مختلفا فأخذوا بالنهى عن الطيب وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي بغسل الخلوق عنه والله أعلم لأنه نهى أن يزعر الرجل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني اسمعيل الذي يعرف بابن عليه قال أخبرني عبد العزيز بن مهيب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يزعر الرجل فان قال قائل إن حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب الجبة بغسل الخلوق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون إنما أمره بنفسه لانه طيب وليس للعرم أن يبقى عليه الطيب وإن كان قبل الأحرام قيل له إن شاء الله تعالى فلو كان كما قلت كان منسوخا فان قال وما نسخناه قلنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الأعرابي بالجعرانة والجعرانة في سنة ثمان وحديث عائشة أنها طيبت النبي صلى الله عليه وسلم لحله وحرمة في حجة الإسلام وهي ستة عشر فان قال فقد نهى عنه عمر قلنا لعله نهى عنه على المعنى الذي وصفت إن شاء الله تعالى فان قال أفلا تخاف غلظ من

قال كنانى عذرة فباع صاحب لنافر سامن رجل فلما أوردنا الرجل خاصمه فيه إلى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال) وفي الحديث ما لم يتفرقا يحيى بن حسان حفظه وقد سمعته من غيره أنهما بالتالة ثم غدوا عليه فقال لا أراكما تفرقا وجعل لهما اثنين اذ بقياني مكان واحد بعد البيع وقال عطاء يخبر بعد وجوب البيع وقال شريح شاهدا عدل أنكما تفرقا بعد رضا ببيع

روى عن عائشة قيل هم أولى أن لا يغلطوا ممن روى عن ابن عمر عن عمر لانه انما روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو اثنان وروى هذا عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ستة أو سبعة والعديد الكثير أولى أن لا يغلطوا من العدد القليل وكل عندنا لم يغلط أن شاء الله تعالى ولو جاز إذا خالف ما روى عن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر وإذا كان علمنا بان النبي صلى الله عليه وسلم طيب وان عمر كره علما واحدا من جهة الخبر فلا يجوز لاحد أن يزعم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم يتروك بحال الا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا لقول غيره وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما وقد يتروك من يكره الطيب للأحرام والاحلال لقول عمر أو يلبس لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأقاويل لعمر لا يخالفه فيها أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخالف عمر لرأى نفسه فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عمر فكيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على انطلق اتباعها لقول من يفعله في قوله مثل هذا (١) لعمرى لئن جاز له أن يأخذ به فيدع السنة بخلافه قال سنة عليه فيه أضيى وأخرى أن لا يخرج من خلافه وهو يكثر خلافه فيما لا سنة فيه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم السائل بان ينزع الجبة عنه ويغسل الصفرة ولم يأمره بالكفارة قلنا من لبس ما ليس له لبسه قبل الأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه (٢) ثم ثبت عليه أى مدة ما ثبت عليه بعد الأحرام أو ابتدأ لبسه بعد الأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا لحرمه أو مخطئا به وذلك أن يريد غيره فيلبسه نزع الجبة والقميص نزاعا ولم يشقه ولا فدية عليه في لبسه وكذلك الطيب قياسا عليه ان كان النبي صلى الله عليه وسلم انما أمره بغسله لما وصفنا من الصفرة وان كان للطيب فهو أكثر أو مثله والصفرة جامعة لاسها طيب وصفرة فان قال قائل كيف قلت هذا في الناسي والجاهل في اللبس والطيب ولم نقله فيمن جز شعره أو قتل صيدا قيل له ان شاء الله تعالى قلته خيرا وقياسا وان حاله في اللبس والطيب مخالفة حاله في جز الشعر وقتل الصيد فان قال فما فرق بين الطيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله قيل له الطيب واللبس شيء إذا أزاله عنه زال فكان إذا أزاله كحاله قبل أن يلبس ويتطيب لم يتلف شيأ حرم عليه أن يتلفه ولم يزل شيأ حرم عليه ازالته انما أزال ما أمره بزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقائل الصيد ألتف ما حرم عليه في وقتله ذلك اتلافه وجزاء الشعر والظفر أزال بقطعه ما هو ممنوع من ازالته في ذلك الوقت والازالة لما ليس له ازالته اتلاف وفي الاتلاف لما نهى عن اتلافه عوض خطأ كان أو عدا لما جعل الله في اتلاف النفس خطأ من الدية وليس ذلك في غير الاتلاف كهو في الاتلاف ولكنه اذا فعله عالما به لا يجوز له وذا كرا لأحرامه وغير مخطئ فعليه الفدية في قليل اللبس والطيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا ولو فعله ناسيا أو جاهلا ثم علمه فتركه عليه ساعة وقد أمكنه ازالته عنه بنزع ثوب أو غسل طيب افتدى لأنه أثبت الثوب والطيب عليه بعد ذهاب العذر وان لم يمكنه نزع الثوب لعله مرض أو عطب في بدنه وانتظر من نزعها فلم يقدر عليه فهذا عذر ومتى أمكنه نزع نزعها والا فتدى اذا تركه بعد الامكان ولا يفتدى اذا نزع بعد الامكان ولو لم يمكنه غسل الطيب وكان في جسده رأيت أن يمسحه بمخرقة فان لم يجد مخرقة فبتراب ان أذهب فان لم يذهب فبشجر أو حشيش فان لم يقدر عليه أو قدر فلم يذهب فهذا عذر ومتى أمكنه الماء غسله ولو وجد ماء قليلا ان غسله به لم يكفه لوضوئه غسله به وتيمم لانه مأثور بغسله ولا رخصة له في تركه اذا قدر على غسله وهذا مخصص له في التيمم اذا لم يجد ماء ولو غسل الطيب غيره كان أحب الي وان غسله هو بيده لم يفتدى من قبل أن عليه غسله وان ماسه فانما ماسه ليذهب عنه بما ساه ليتطيب به ولا يثبت به وهكذا ما وجب عليه الخروج منه خرج منه كما يستطيع ولو دخل دار رجل بغير إذن لم يكن جائزا له وكان عليه الخروج منها ولم أرعهم أنه يخرج بالفسخ وج منها وان كان يمشي فيما لم يؤذن له فيه لان مشيه للخروج من

أو خير أحد كما صاحبه
بعد البيع (قال
الشافعي) وهذا ناخذ
وهو قول الاكثر من
أهل الحجاز والاكثر من
أهل الآثار بالبلدان
(قال) وهما قبل التساوم
غير متساومين ثم يكونان
متساومين ثم يكونان
متبايعين فلو تساوما
فقال رجل امرأتى
طالق ان كنت متبايعتا
كان صادقا وانما جعل
لهما النبي صلى الله عليه
وسلم الخيار بعد التبايع
ما لم يفترقا فلا يفترق بعد
ما صار متبايعين لا يفترق
الا بدان فكل متبايعين
في ساعة وعين وصرف
وغيره فكل واحد منهما

(١) قوله لعمرى لئن
جاز الخ في جميع النسخ
التي بيدنا اختلاف في
هذا المقام بزيادة ونقص
وتحريف ولعل أقربها
الى الصحة النسخة التي
أثبتناها فانظر وحرر
(٢) قوله ثم ثبت عليه
الخ كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريف فاخر
كتبه معجحه

الذي لا زيادة فيه فهكذا هذا الباب كله وقياسه

(باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الحج أشهر موعودات من فرض فيهن الحج فلا رقت الى قوله في الحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن الرجل يل بالحج قبل أشهر الحج فقال لا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال قلت لنافع أسمع عبد الله بن عمر يسمي شهورا بالحج فقال نعم كان يسمي (١) شوال والأذ والقعدة وذو الحجة قلت لنافع فإن أهل أنسان بالحج قبلهن قال لم أسمع منه في ذلك شيئا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال طاوس هي شوال وذو القعدة وذو الحجة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرايت لو أن رجلا جاء مهلا بالحج في شهر رمضان كيف كنت قائله قال أقول له اجعلها عمرة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرنا عمر بن عطاء عن عكرمة أنه قال لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل الحج أشهر معلومات ولا ينبغي لأحد أن يبني بيعة ثم يقيم

(باب هل يسمى الحج أو العمرة بعد الإهلال أو تكفي النية منهما) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فيما حكينا من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أن نية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرم به كما تكون نية المصلي مكتوبة أو نافلة أو نذرا كافية له من إظهار ما ينوي منها بأي أحرار نوى ونية الصائم كذلك وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره كفته نيته من أن يسمى أن حجه هذا عن غيره (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلبسته حقا قط ولا عمرة (قال الشافعي) ولو سمي المحرم ذلك لم أكرهه إلا أنه لو كان سنة سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعده ولو لم يكن المحرم فقال لبك بحجة وعمرة وهو يريد حجة كان مفردا ولو أراد عمرة كان معتمرا ولو سمي عمرة وهو يريد حجا كان حجا ولو سمي عمرة وهو يريد قرانا كان قرانا عما يصير أمره إلى النية إذا أظهر التلبية معها ولا يلزم إذا لم يكن له نية أن يكون عليه أكثر من لفظه وذلك أن هذا عمل لله خالصا لاشئ لاحد من الآدميين غيره فيه فيؤخذ فيه بما ظهر من قوله دون نيته ولو لم يكن حجا ولا معتمرا كالموكل لا يريد صلاة لم يكن داخل في الصلاة ولو لم يكن صوما لم يكن داخل في الصوم وكذلك لو لم يأكل يوما كاملا ولا ينوي صوما لم يكن صائما وروي أن عبد الله بن مسعود قال في ركبايات أحل محرمين قلبوا قلبي ابن مسعود وهو داخل إلى الكوفة والتلبية ذكر من ذكر أنه عز وجل لا يضيق على أحد أن يقول ولا يوجب على أحد أن يدخل في أحرام إذا لم ينو

(باب كيف التلبية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال نافع كان عبد الله بن عمر يزديها لبك لبك لبك وسعديك والخير بيدك والرباء اليك والعمل (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وذكر الماحشون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك إلى الحق لبك (قال الشافعي) كما روى جابر وابن عمر كانت أكثر تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي التي أحب أن تكون تلبية المحرم لا يقصر عنها ولا يجاوزها إلا أن يدخل ما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه مثلها في المعنى لأنها تلبية والتلبية اجابة فأما أنه أجاب إلى الحق لبك أو لا

فتح البيع حتى يتسرفا
تفرق الأبدان على ذلك
أو يكون بيعهم ما عن
خبر وإذا كان يجب
التفرق بعد البيع
فكذلك يجب إذا خير
أحد ما صاحبه بعد
البيع وكذلك قال
طاوس خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
بعد البيع فقال الرجل
عمرك الله ممن أنت
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم امرؤ من
قريش (قال) فكان
طاوس يحلف ما الخيار
الأبعد البيع (قال) فإن
اشتري بارية فأعنتها
المشتري قبل التفرق
أو الخيار واختر البائع

(١) قوله شوال والأذ
القعدة وذو الحجة كذا
في بعض النسخ بالنصب
وفي بعضها شوال
وذو القعدة الخ بالرفع
ومثله في المسند وكل
صحیح والمدا على الرواية
كتبه محمده

وأخيراً أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني جندب بن عبد الله عن جندب بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال حتى اذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجب ما هو فيه فزاد في البيك ان العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسبت أن ذلك يوم عرفة (قال الشافعي) وهذه تلبية كتليته التي رويت عنه وأخبرنا العيش عيش الآخرة لا عيش الدنيا ولا ما فيها ولا يضيئ على أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غير من تعظيم الله تعالى ودعائه مع التلبية غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من التلبية ولا يصل بها شيئاً إلا ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التلبية أخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن عجلان عن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال سمع سعد بن عبد الله أخيه وهو يلقي بالمعارج فقال سعد المعارج أنه لا ذو المعارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب رفع الصوت بالتلبية) قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الانصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا في جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالأهلال يريد أحدهما (قال الشافعي) وبما أمر به جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم تأمر الرجال المحرمين وفيه دلالة على أن أصحابه هم الرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا جهدهم ما لم يبلغ ذلك أن يقطع أصواتهم (١) فكانوا يرفعون أصواتهم وإذا كان الحديث يدل على أن الأمور يرفع الأصوات بالتلبية الرجال فكان النساء مأورات بالستر فإن لا يسمع صوت المرأة أحد أولى بها وأستر لها فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها

(باب أين يستعمل زوم التلبية) قال الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط قال كان سلفنا لا يدعون التلبية عند أربع عند اضططام الرفاق حتى تنظم وعند أشرفهم على الشيء وهبوطهم من بطون الأودية وعند هبوطهم من الشيء الذي يشرفون منه وعند الصلاة إذا فرغوا منها (قال الشافعي) وما روى ابن سابط عن الساف هو موافق لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن جبريل عليه السلام أمره بأن يرفعهم برفع الصوت بالتلبية وإذا كانت التلبية برأى الملبون برفع الصوت به فأولى المواضع أن يرفع الصوت به مجتمع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والأسواق واضططام الرفاق وأين كان اجتماعهم لا يجمع من ذلك من طاعتهم برفع الصوت وإن معنى رفع الصوت به كفي رفعه بالأذان الذي لا يسمعه شيء إلا شهد به وإن في ذلك تنبيه السامع له يحدث له الرغبة في العمل لله بنفسه ولسانه أو بعضها أو يوجه له المنبه له إليه

(باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في المساجد) قال الشافعي فإن قال قائل لا يرفع الملب صوته بالتلبية في مساجد الجماعات إلا في مسجد مكة ومني فهذا قول يخالف الحديث ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب إليه أحد أذكي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جبريل أمره بأن يرفع أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية في كانت التلبية من الرجل فينبغي له أن يرفع صوته بها ولو جاز لأحد أن يقول برفعها في حال دون حال جاز عليه أن يقول يرفعها حيث زعمت أنه يخفضها ويخفضها حيث زعمت أنه يرفعها وهذا لا يجوز عندنا لأحد وفي حديث ابن سابط عن الساف أنهم كانوا لا يدعون التلبية عند اضططام الرفاق دليل على أنهم وانظروا إليها عند اجتماع الناس وادخلوا الاجتماع الناس على الطريق كانت المساجد أولى أن يجمعوا وبذلك فيها أو في مثل معناها أرايت الأذان أتى برفع الصوت به في مساجد الجماعات فإن قيل لآلانه قد أمر برفع الصوت قيل وكذلك التلبية به أرايت لولم يعلم أحد من هؤلاء شيئاً كانت التلبية ترفع وأن يرفع

نقض البيع مكان
له وكان عتق المشتري
باطلاً لأنه اعتنى مالم
يتم ملكه فإن اعتقها
البائع كان جائزاً ولو عمل
المشتري فوطئها فأجلها
قبل التفرق في غفلة من
البائع فاختار البائع
فسخ البيع كان على
المشتري مهر مثلها وقيمة
ولده من يوم تلده ولو خفقه
بالشبهة وإن وطئها
البائع فهي أمته
والوطئ اختيار لصبي
البيع (قال المزني)
وهذا يندى دليل على
أنه إذا قال لامرأتين له
أحدا كما طلق فكان
له الخيارات فإن وطئ
أحدهما أشبه أن يكون

(١) قوله فكانوا يرفعون أصواتهم

أصواتهم تذا في جميع
النسخ وانظر كتبه
معصمه

الصوت بهامع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أويهي عنها في الجماعات لأن ذلك يشغل المصلي عن صلاته فهي في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم الصوت أو مثل غيرهم وإن كان ذلك كراهية رفع الصوت في المساجد أديا واعظا ما لها فأولى المساجد أن يعظم المسجد الحرام ومسجد منى لأنه في الحرم

(باب التلبية في كل حال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتم من التلبية أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلي ركبنا نازلا ومضطجعا (قال الشافعي) وبلغني عن محمد بن الحنفية أنه سئل أي لي المحرم وهو جنب فقال نعم (قال الشافعي) والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل فلي المراء طاهرا وجنبا وغير متوضئ والمرأة حائضا وجنبا وطاهرا وفي كل حال وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة وعركت أفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت والتلبية مما يفعل الحاج

(باب ما يستحب من القول في أثر التلبية) قال الشافعي استحب إذا سلم المصلي أن يلي ثلاثا واستحب إذا فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل الله جل ثناؤه برضاه والجنة والتعوض من النار اتباعا ومعقولا أن الملى وأند الله تعالى وإن منطلقه بالتلبية منطلقه بأجابه داعي الله وإن تمام الدعاء ورجاء أجابه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يسأل الله تعالى في أثر كل ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ويتعوض من النار فإن ذلك أعظم ما يسأل بوسال بعدهما أحب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى برضوانه والجنة واستغفاه برحمته من النار أخبرنا إبراهيم بن محمد أن القاسم بن محمد كان يأمر إذا فرغ من التلبية أن يصلي على محمد النبي صلى الله عليه وسلم

(باب الاستئذان في الحج) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر ببيعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت اني شاكفة فقال لها جئ واشترطي ان محلي حيث حبستني أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستنني اذا حجبت فقلت لها ما اذا أقول فقالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرت فهو الحج وان حبستني بحابس فهي عمرة (قال الشافعي) ولو ثبت حديث عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستئذان لم أعده إلى غيره لأنه لا يصل عندى خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الحجة فيه أن يكون المستننى مخالفاً للمستننى من محصر بعد أو مرض أو ذهاب مال أو خطأ عدد أو توان وكان إذا اشترط حبس بعد أو مرض أو ذهاب مال أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي حبس فيه بلا هدى ولا كفارة غير ما انصرف إلى بلاده ولا قضاء عليه إلا أن يكون لم يحج بحجة الاسلام فيحجها وكانت الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما أمر به وكان حديث عروة عن عائشة يوافق في معنى أنها أمرت بالشرط وكان وجه أمرها بالشرط ان حبس عن الحج فهي عمرة أن يقول ان حبستني حابس عن الحج ووجدت سبيلا إلى الوصول إلى البيت فهي عمرة وكان موجودا في قولها أنه لا فقه ولا كفارة عليه والله أعلم ومن لم يثبت حديث عروة لانقطاعه عن النبي صلى الله عليه وسلم احتل أن يحج في حديث عائشة لأنها تقول ان كان حج والافهي عمرة وقال أستدل بانهم لم يزلوا يصلون إلى البيت ولو كانت اذا ابتدأت أن تأمره بشرط أنه أن يحل بغير وصول إلى البيت أمر به وذهب إلى أن الاشتراط وغيره سواء وذهب إلى أن على الحاج القضاء إذا حل بعمل عمرة كما روى عن عمر بن الخطاب والظاهر أنه يحل فين قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة إذا أمره بالقضاء والجمع بين من اشترط ولم يشترط فلا يكون للشرط معنى وهذا مما استخيره الله تعالى فيه ولوجود

قد اختارها وقد طلقت
الآخرى كما جعل الوطء
اختيارا لفسخ البيع
(قال الشافعي) فإن
مات أحدهما قبل
أن يتفرقا فالخيار لوارثه
وإن كانت بهيمة فتجبت
قبل التفرق ثم تفرقا
فولدها للستري لأن
العقد وقع وهو حل
وكذلك كل خيار بشرط
جائز في أصل العقد ولا
بأس بنقد الثمن في بيع
الخيار ولا يجوز شرط
خيار أكثر من ثلاث
ولو لا تلعب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الخيار ثلاثة أيام في
المصراة والمطمان بن
متقد فيما اشترى ثلاثا

أحد خلاف عائشة ذهب إلى قول عمر بن قنبر فإنه الحج يطوف ويسعى ويحلق أو يتنصر ويهدى وبعض أصحابنا يذهب إلى إبطال الشرط وليس يذهب في إبطاله (١) إلى الشيء عال أحفظه أخبرنا مالك بن ابن شهاب أن عائشة عن الاستنقاء في الحج فأذكره ومن أبطل الاستنقاء فعمل رجل به فحل من حج وأعرض فأصاب النساء والطيب والصيد جعله مفسدا وجعل عليه الكفارة فيما أصاب وأن يعود حراما حتى يطوف بالبيت ثم يقضى حجه إن كان أحرم بحج أو عمرة إن كان أحرم بعمرة

(باب الإحصار بالعدو)

قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل وأخو الخ والعمة لله فان أحصرتم فاستسبرم من الهدى ولا تلحقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حمله الآية (قال الشافعي) فلم أسمع ممن حفظ عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفاً لما في أن هذا الآية نزات بالحديبية حين أحصر النبي صلى الله عليه وسلم فقال المشركون بينه وبين البيت بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بالحديبية وحلق ورجع حلالاً ولم يصل إلى البيت ولا أصعبه إلا عثمان بن عفان وحده وسند كرقصته وظاهر الآية أن أمر الله عز وجل بإيهاهم أن لا يحلقوا حتى يبلغ الهدى حمله وأمرهم من كان به أذى من رأسه بغدية سماها أو قال عز وجل فاذا أمنتم فمن تنفع بالعمرة إلى الحج فاستسبرم من الهدى الآية وما بعده ما يشبه والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعد وقضاء لأن الله تعالى لم يذكر عليه قضاء وذكر فرض في الإحرام بعد ذكر أمره (قال) والذي أعقل في أخبار أهل المغازي شيء مما ذكرتم من ظاهرات الآية وذلك أنا قد علمنا في متواطئ أحاديثهم أن قد كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية رجال يعرفون بأسمائهم ثم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة القضية وقتل بعضهم بالحديبية من غير ضرورة في نفس ولا مال عتسه ولولزمهم القضاء لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي متواطئ أخبار أهل المغازي ما وصفت من لا يتخلفوا عنه وما تخلفوا عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي متواطئ أخبار أهل المغازي ما وصفت من تخلف بعض من أحصر بالحديبية والحديبية موضع من الأرض منه ما هو في الحل ومنه ما هو في الحرم فاتما نحر الهدى عندنا في الحل وفيه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يبيع فيه ثمن النجدة فانزل الله عز وجل لن تشد شئ الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فهذا كله بقول فتقول من أحصر بعد تحلل جبنة يومئذ كان أوحرم ونحر أو ذبح هدماً أو قل ما يذبح شاء فإن اشترك سبعه في بدنه أو بقره أجزأتهم أخرجهما من الحرم والاحد منهم وهو بل لهم حصصهم منها قبل ذبحهما فقد يجرها فأما ان ذبحها ثم وهب لهم حصصهن ثم أهبطه له ولا تخرجهن ولا قضا على المحصر بعد ذلك يخرج من إحرامه والمحصر قائم عليه فان خرج من إحرامه والعدو بماله ثم زال العدو قبل أن ينصرف فكأنه على رداء من الوصول إلى البيت باذن العدو لهم أو وزا لهم عن البيت أحببت أن لا يجزوا بالاحلال ولو فعلوا به ولم ينتظر وإجار لهم إن شاء الله تعالى ولو أقام المحصر متأبلاً في وجهه ما كان أو متواتراً في الاحلال فما استباح إلى شئ مما عليه فيه التسدية فإنه اختدى لان فدية الأذى نزلت في كعب بن جحيم وهو محاصر فان قال فائل ما قول الله عز وجل في الحديبية حتى يبلغ الهدى حمله قيل والله أعلم أما السنة فتدل على أن محله في هذا الموضع صره لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر في الحل فان قال فقد قال الله عز وجل في البدن ثم حملها إلى البيت العتيق قيل ذلك إذا قدر على أن ينحرها عند البيت العتيق فهو محلها فان قال فهل خالف أحد في هدي المحصر قيل نعم عطاة ابن أبي رباح كان يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر في الحرم فان قال فبأي شئ رددت ذلك وخبر عطاة وان كان منعطاً ما شبّه بخبره عن أهل المغازي قلت عطاة وغيره يذهبون (٢) إلى أن محل الهدى وغيره ممن خالفنا يقول لا محل للمحصر بعدة ولا مرض حتى يبلغ الهدى الحرم فينصرف فيه لما وصفت من ذكرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم يذبح في الحرم فان قال فهل من شئ يبين ما قلت قلت نعم (٣) اذا زعموا

لما جاز بعد الزرق
ساعة ولا يكون في
الارتفاع بالنسب ولا
للشترى الارتفاع

100' E. of the road

وَأَمَّا بِنِسْبَةِ أَنْ يَكُونَ
ثَلَاثًا فَهَذَا

١٠٠

ولا مؤجلا والصرف

سمعت المزي يقول قال
الشافعي أخبرني عبد
الوهاب بن عبد المجيد

(١) إلى متى عال أحفظه

كذا في بعض النسخ
وفي بعضها الى شيء قال
احفظه وانظر

(۲) قوله الى أن محل

الهدى كذا في النسخ
وفي الكلام نقص أو
شتر بفقر

(۳) قوه اذاعه و الخ

كذافي النسخ وانظراين
جواب الشرط ان لم
تكن اذا معرفة عن اذ
وسر ركنه ١٩٩٤هـ

وزعمنا أن الحرم منتهى الهدى بكل حال وإن خرف فيه فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن الهدى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الحرم فإن قال وأين ذلك قلت قال الله عز وجل هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول حتى يبلغ الهدى محله قلت الله أعلم بمحله ههنا يشبه أن يكون إذا أحصر فخره حيث أحصر كما وصفت ومحله في غير الأحصار الحرم وهو كلام عربي واسع وخالفنا بعض الناس فقال المحصر بالعدو والمرض سواء وعليهما القضاء ولهما الخروج من الأحرام وقال عمرة النبي صلى الله عليه وسلم التي اعتبر بعد حصره قضاء عمرته التي أحصر بها ألا ترى أنها تسمى عمرة القضية وعمرة القصاص فقيل لبعض من قال هذا القول إن لسان العرب واسع فهي تقول اقتضيت ما صنع بي واقتصمت ما صنع بي فبلغت ما منعت مما يجب لي وما لا يجب علي أن أبلغه وإن وجب لي (قال الشافعي) والذي نذهب إليه من هذا أنها انما سميت عمرة القصاص وعمرة القضية أن الله عز وجل اقتصر لرسوله صلى الله عليه وسلم فدخل عليهم كما منعه ولا على أن ذلك وجب عليه قال أفنذكر في ذلك شيئاً قلت نعم أخبرنا سفيان عن مجاهد (١) قال الشافعي فقال فهذا قول رجل لا يارني قوله قلت ما زعمنا أن قوله يلزمك لولا دلالة القرآن وأخبار أهل المغازي وما تدل عليه السنة فقال قد سمعت ما ذكرت من السنة ولم تستد فيه حديثاً بينا فقلت ولأنت أسندت فيه حديثاً في أن عمرة النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها عمرة القضية وانما غنك فيها أخبارهم فكان لي دفع ما علمت ولم تقم فيه حديثاً مسنداً مما ثبتت على الانفراد ولم يكن إذا كان معروفاً متواتراً عند بعض أهل العلم بالمغازي فإن لم يكن لي دفعه عنه بهذا لم يكن للدفع عن أنه يخلف بعض من شهد الحديثية من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرة القضية فقال ما يقتضي هذا الجواب فادلتني على الدلالة من القرآن قلت قال الله عز وجل الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال فن جئني أن الله عز وجل قال قصاص والقصاص انما يكون بواجب (قال الشافعي) فقلت له ان القصاص وإن كان يجب لمن له القصاص فليس القصاص واجبا عليه أن يقتص قال وما دل على ذلك قلت قال الله عز وجل والجروح قصاص أفواجب على من جرح أن يقتص من جرحه أو مباح له أن يقتص وخيره أن يعفو قال له أن يعفو ومباح له أن يقتص وقلت له قال الله عز وجل فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فلو أن معتدياً مشركاً اعتدى علينا كان لنا أن نعتدي عليه بمثل ما اعتدى علينا ولم يكن واجبا علينا أن نفعل قال ذلك على ما وصفت فقلت فهذا يدل على ما وصفت وما قال مجاهد من أن الله عز وجل أقصه منهم فدخل عليهم في مثل الشهر الذي ردوه فيه وليس فيه دلالة على أن دخوله كان واجبا عليه من جهة قضاء التسليم والله أعلم وانما يدرك الواجب فيه وغير الواجب خبراً والخبر يدل على مثل ما وصفت من أنه ليس بواجب (قال الشافعي) ومن أحصر في موضع كان له أن يرجع عن موضعه الذي أحصر فيه ويحل فاذا أمن بعد انصرافه كان له أن يتم على الانصراف قريباً أو بعيداً أن يرجع حتى يصل إلى ما صد عنه من البيت واختياره له في ذلك بالقرب بانه وإن كان الرجوع له مباحاً فترك الرجوع كان فيه وحشة أكثر بهذا المعنى وإن كان الرجوع من بعد أعظم أجراً ولو أبحث له أن يذبح ويحلق ويحل وينصرف فذبح ولم يحلق حتى يزول العدو لم يكن له الحلاق وكان عليه الاتمام لأنه لم يحل حتى صار غير محصور وهو مأجور في الذبح إن شاء الله تعالى وهذا قول من يقول لا يكل إحلال المحرم إلا بالحلاق ومن قال يكمل إحلاله قبل الحلاق والحلاق أول الإحلال قال إذا ذبح فقد حل وليس عليه إذا ذبح أن يضيء إلى وجهه ولو أحصر ومعه هدى قد سافه متطوعاً أو واجبا عليه قبل الإحصار فله ذبحه في مكانه كما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بالحديبية وقد أوجه قبل أن يحصر وإذا كان عليه أن يحل بالبيت فذبحه قبل دونه بالعدو كان كذلك

الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعر بالشعر ولا التمر بالتمر ولا الملح بالمح سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن بيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعر والشعر بالبر والتمر بالتمر والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم (قال) ونقص أحدهما التمر والملح وزاد الآخر فن زاد أو استراد فقد أربي (قال الشافعي) وهو

(١) كذا في جميع النسخ لم يذكر بقية الحديث وانظر وحرر كتبه

الهدى أولى أن يكون له نحر حيث حبس وعليه الهدى لاحتصاره سوى ما وجب قبل أن يحصر من هدى
 وجب عليه بكل حال (قال الشافعي) ولو وجب عليه هدى في فوره ذلك فلم يكن معه كان له أن يشتريه ويذبحه
 مكانه ولو كان وجب عليه قبل ذلك كان ذلك له ولو أخر هديه ليعب به إذا ذهب المحصر كان أحب إلى
 لأنه شيء لم يجب عليه في فوره وتأخير بعد فوره كآخره بعدما وجب عليه (قال) ولو أحصر ولا هدى معه
 اشترى مكانه هديا وذبحه وحل ولو وهبه أو ملكه بأي وجه ما كان فذبحه أجزأ عنه فان كان منسرا
 لأن يشتري هديا ولم يجد هديا مكانه أو عسر اهتدى وقد أحصر ففها قولان أحدهما لا يحل إلا هدى
 والاخر أنه ما موربان يأتي بما يقدر عليه فإذا لم يقدر على شيء خرج بما عليه وكان عليه أن يأتي به إذا قدر عليه
 ومن قال هذا قال يحل مكانه ويذبح إذا قدر فان قدر على أن يكون الذبح عكة لم يجز أن يذبح إلا بها وان لم يقدر
 ذبح حيث يقدر (قال) ويقال لا يجزئ الهدى ويقال يجزئ إذا لم يجد هديا طعام أو صيام فان لم يجد
 الطعام كان كمن لم يجد الهدى وان لم يقدر على الصيام كان كمن لم يجد هديا ولا طعاما وإذا قدر أدى أي
 هذا كان عليه وان أحصر بعد قد أذن له سيد في الحج والعبد لا مال له وعليه الصوم تقوم له الشاة دراهم ثم
 الدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مديونا والقول في إحلاله قبل الصوم واحد من قولين أحدهما أن يحل
 قبل الصوم والاخر لا يحل حتى يصوم والاول أشبه بهما بالقياس لأنه إذا أمر بالخروج من الأحرام
 والرجوع للخوف أشبه أن لا يؤمر بالمقام على الخوف للصوم والصوم يجزئ به في كل موضع وإذا أحصر
 رجل أو امرأة أو عدد كثير بعد مشركين كالهذو الذي أحصر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
 الحديبية وأصحابه فكانت بهم قوة على قتالهم أو لم تكن كان لهم الانصراف لأن لهم ترك القتال إلا في التغير
 أو أن يبدؤا بالقتال وان كان النظر للمسلمين الرجوع عنهم اخترت ذلك لهم وإن كان النظر للمسلمين قتالهم
 اخترت قتالهم ولبس السلاح والقديبة وإذا أحصر وبغير مشركين اخترت الانصراف عنهم بكل حال بعد
 الإحلال من الإحصار فان قال قائل فكيف زعمت أن الإحصار بالمسلمين إحصار يحل به المحرم إذا كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أحصر بمشركين قيل له إن شاء الله تعالى ذكر الله الإحصار بالعدو مطلقا
 لم يخص فيه إحصار بكافرون مسلم وكان المعنى الذي في المشرك الحاصر الذي أحل به المحصر الخروج
 من الأحرام خوفا أن ينال العدو من المحرم ما ينال عدوه فكان محقولا في نص السنة أن من كان به هذه
 الحال كان للمحرم عذر بان يخرج من إحرامه أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج إلى مكة في الفتنة
 معتبرا فقال إن صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 يعني أحلنا كما أحلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذي
 وصفت لأنه إنما كان عكة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم إن منعوه أو أخافهم إن لم تمنعوه أن ينال في
 غمار الناس فهو في حال من أحصر فكان له أن يحل وان أحصر بمشركين أو غيرهم فاعطوهم الأمان
 على أن يأذوا لهم في أن يحاولوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كغير محصرين إلا أن يكونوا ممن لا يوثق بأمانه
 ويعرف غدوهم فيكون لهم الانصراف إذا كانوا كذا بعد الإحلال ولو كانوا ممن يوثق بأمانه بعد فاعطوه
 أن يدخل فيحل على جعل قليل أو كثير لم أر أن يعطوهم شيئا لأن لهم عذرا في الإحصار يحل لهم به الخروج
 من الأحرام وإن أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذني (١) لأن المشركين المأخوذ منهم الصغار ولو فعلوا
 ما حرم ذلك عليهم وإن كرهته لهم كالأجور عليهم ما وهبوا المشركين من أموالهم ومباح العصر قتال
 من منعه من البيت من المشركين ومباح له الانصراف عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل الأمرين
 فقاتلهم وانصرف عنهم ولو قاتلهم المحصر فقتل وجرح وأصاب دواب أنسية فقتلها لم يكن عليه في ذلك غرم
 ولو قاتلهم فأصاب لهم صيدا لم يكن عليه جرمه ولم يضمن لهم شيئا ولو كان الصيدين هويين ظهر أنهم من
 المسلمين لا يقاتلهم فأصابه جرمه بمثلهم وضمنه للمسلمين لأن مكة ليست بدار حرب فيباح ما فيها ولو كان

موافق للحديث عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الصرف وبه
 قلنا وبه كذا قول من
 روى عن أسامة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إنما الربا في النسبة
 لأنه يحل وكل ذلك
 مفسر فيحتمل أن يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الربا في صفين
 مختلفين ذهب بورق أو غير
 بخنطة فقال الربا في
 النسبة فحفظه فأذى قول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم نؤد المسئلة (قال)
 ويحتمل قول عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 الذهب بالورق ربا إلا أهله
 (١) قوله لأن المشركين
 الخ كذا في السخ ولعل
 في العبارة تحريف من
 السخ فانظر وحرر كتبه
 مصححه

الوحش لغير مالك جزاء الحرم بمثله ان شاء مكانه لان الله جعل فدية الرأس في مكانه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها كعبا وجعل الهدى في مكانه ونحر رسول الله صلى الله عليه وسلم ماساق من الهدى تطوعا في مكانه فيكون حال الاحصار غير حال الوصول ولو كرهت أن يوصله الى البيت لم أكره ذلك الا لأن يحدث عليه حديث فلا يقضى عنه ولو أحصر قوم بعد وفارادوا الاحلال ثم قاتلوه هم لم أرب ذلك بأسا ولو أحصر قوم بعد وفارادوا غير مقيمين مكة أوفى الموضع الذي أحصر وافيه فكان الحرم يؤمل انصرافهم وبأنهم في مكانه لم أر أن ينصرف أباما نلنا ولو زاد كان أحب اليّ ولو انصرف بعد احلاله ولم يتم ثلاثا جازله ذلك لان معنى انصراف العدو مغيب وقد يريدون الانصراف ثم لا ينصرفون ولا يريدونه ثم ينصرفون وانما كان مقام النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية مراسلة المشركين ومهادنتهم ولو أحصر قوم بعد وفادون مكة وكان الحاج طريق على غير العدو رأيت أن يسلكوا تلك الطريق ان كانوا يأمنون بها ولم يكن لهم خصصة في الاحلال وهم يأمنون فيها أن يصلوا الى البيت ويقعدوا فان كانت طريقهم التي يأمنون فيها بحرا لا برا لم يلزمهم ركوب البحر لانه مخوف تلف ولو فصلوا كان أحب اليّ وان كان طريقهم برا وكافوا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يحلوا اذا كانوا غير قادرين على الوصول الى البيت محصرين بعد وفاد فان كان طريقهم برا يبعدوا كانوا قادرين على الوصول الى البيت بالاموال والابدان وكان الحج بقوتهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يحلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفاء والمروة لان أول الاحلال من الحج الطواف والقول في أن عليهم الاعادة وأنها ليست عليهم واحد من قولين أحدهما أنه لاعادة الحج عليهم لانهم ممنوعون منه بعد وفاد جأوا بما عليهم مما قدر وامن الطواف ومن قال هذا قال وعليهم هدى اشرف الحج وهو الصحيح في القياس والقول الثاني أن عليهم حجاً بعد وفادهم كمن قاته الحج من أحصر بغير عدو اذا صار والى الوصول الى البيت ولهذا وجه ولو وصلوا الى مكة وأحصر واقتنعوا عرفة حلوا بطواف وسعى وحلاق وذبح وكان القول في هذا كالبقول في المسئلة قبلها وسواء المكي المحصر ان أقبل من أفق محرما وغير المكي يجب على كل ما يجب على كل وان أحصر المكي مكة عن عرفة فهو كالغريب يحصر بمكة عن عرفة يذبحان ويطوفان ويسعيان ويحلقان والقول في قضائهما كالقول في المسئلة قبل مسئلتها ولا يخرج واحد منهما من مكة اذا كان اهلا به بالحج ولو أهلا من مكة فلم يطوفوا حتى أخرجا منها أو أحصر في ناحيتهما ومنع الطواف كانا كمن أحصر خارجا منها في القياس ولو ترصعا لهما يصلان الى الطواف كان احتياطا حسنا ولو أحصر خارجا بعد عرفة عز دلفة أو بني أو مكة فنبع عمل من دلفة ومضى والطواف كان له أن يذبح ويحلق أو يقصر ويحل اذا كان له الخروج من الانعام كله كان له الخروج من بعضه فان كانت حجة الاسلام لحل النساء قضى حجة الاسلام وان كانت غير حجة الاسلام فلا قضاء عليه لانه محصر بعد وفاد ولو اراد أن يستل عن الاحلال حتى يصل الى البيت فيطوف فيه ويهريق دمالته من دلفته ودمالته الجمار ودمالته البيتة بمعنى لسانى من أجزأ ذلك عنه من حجة الاسلام متى طاف بالبيت وان بعد ذلك لانه لو فعل هذا كله بعد احصار ثم أهرق له دما أجزأ عنه من حجة الاسلام وكذلك لو أصاب ضيافة وادما يفسد عليه أن يخرج عنه من حجة الاسلام النساء فقط لان ذلك الذي يفسد بالحج دون غيره مما فعل فيه والمحصر بعد وفاد والجنوس أى حبس ما كان ناهيا بالخروج منه فان كانوا مهلين بالحج فاساوا النساء قبل يحلون فهم مفسدون الحج وعليهم معاينة وخروج بعد الحج الذي أفسدوه واذا أصابوا فيه الغدنة كانت عليهم القدية ما لم يحلوا فاذا حلوا فهم كمن لم يحصر

وهاء يعطى بيدوا يأخذ
بأخرى فيكون الأخذ
مع الاعطاء ويحتمل أن
لا يتفرق المتبايعان من
مكانهما حتى يتقابضا
فلما قال ذلك عمر كمالك
ابن أوس لا تفارقه حتى
تعطيه وبرقه وأورد اليه
ذهب وهو راوى الحديث
دل على أن يخرج هاء
وهاة تقابضا قبل أن
يتفرقا والربان وجهين
أحدهما في النقد
بالزيادة وفي الوزن والكيل
والآخر يكون في الدين
زيادة الاجل وانما
حرمنا غير ما سعى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم من المأكول
المكيل والموزون لانه

(باب الاحصار بغير حبس العدو)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولأن رجلا أهل بالحج فحسب سلطانا كان غيبته فغاية يرى أنه يدرك

معها الحج وكانت طريقه آمنة بمكة لم يحلل فان أرسل مضى وان كان حبسه مغيبا عنه لا يندري غايته أو كانت له غاية لا يدرك معها الحج اذا أرسل أولا يمكنه المضى الى بلده فله أن يحل كما يحل المحصر والقياس في هذا كله أنه محصر كحصر العدو ومثله المرأة تل بالحج فيمنعها زوجها ومثلها العبيد يملون فيمنعهم ساداتهم (قال الشافعي) في الرجل يحل بالحج غير الفريضة فيمنعه والداه أو أحدهما أرى واسعاه أن يحل محل المحصر (قال الشافعي) وهذا اذا كانت حجة تطوع فأما الفريضة اذا أهل بها مضى فيها ولم يكن لواحد من والديه منعه بعدما زنته وأهل بها فان قال قائل أرايت العدو اذا كان مانعا نحو فافأذنت للحرم أن يحل بمنعه أفجد أن الرجل وأمه وسيد العبد وزوج المرأة في معناه قيل له نعم هم في معناه في أنهم مانعون وفي أكثر من معناه في أن لهم المنع وليس للعدو المنع ومخالفون له في أنهم غير مخوفين خوفه فان قال كيف جعت بينهم وهم مفترقون في معنى وان اجتمعوا في معنى غيره قلت اجتمعوا في معنى وزاد هؤلاء أن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة اذا أهلت بالحج غير حجة الفريضة كان لزوجه مانعها وحفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة أن تصوم يوما وزجها شاهد الا بذنه فكان هذا على التطوع دون الفريضة وكانت اذا لم يحل لها الصوم الا بذنه فكان له أن يقطرها وان صامت لانه لم يكن لها الصوم وكان هكذا الحج وكان سيد العبد أقدر عليه من زوج المرأة على المرأة وكان حق أحد والدي الرجل أعظم عليه من حق الزوج على المرأة وطاعتها واجب فهذا قلت ما وصفت

(باب الاجصار بالمرض)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدي (قال الشافعي) فلم أسمع مخالفا من حفظت عنه عن لقيت من أهل العلم بالتفسير في أنها زلت بالحديبية وذلك احصار عدو فكان في الحصر اذن الله تعالى لصاحبه فيه بما استيسر من الهدي ثم بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يحل منه المحرم الاجصار بالعدو قرأت أن الآية بأمر الله تعالى باتمام الحج والعمرة لله عامة على كل حاج ومعتزل من استثنى الله ثم من فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحصر بالعدو وكان المريض عندي ممن عليه عموم الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة يوافق معنى ما قلت وان لم يلفظوا به الا كما حدث عنهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال لا حصر الا حصر العدو (قال الشافعي) قول ابن عباس لا حصر الا حصر العدو ولا حصر يحل منه الحصر الا حصر العدو وكأنه يريد مثل المعنى الذي وصفه والله أعلم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال من حبس دون البيت عرض قلته لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فان اضطر الى شيء من لبس الثياب التي لا بد له منها صنع ذلك واقتدى (قال الشافعي) يعني المحصر بالمرض والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمرو بن الحكم وابن الزبير أفتوا ابن حزابة المخزومي وأنه صرع بعض طريق مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا بد له منه ويقتدى فاذا أصبح اعتمر قبل من أحرامه وكان عليه أن يحج عاما قبالا ويهدي أخبرنا مالك عن أيوب السخيتي عن رجل من أهل البصرة كان قديما أنه قال خرجت الى مكة حتى اذا كنت بالطريق كسرت نخدي فأرسلت الى مكة وهما عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم والناس فلم يرخص لي أحد في أن أحل فأقمت على ذلك الماء سبعين شهرا ثم حلت بعمرة أخبرنا اسمعيل بن علية عن رجل كان قديما وأحسبه قد سماه وذكر نسبه وسمي الماء الذي أقام به الدثنة وحدث شيبان معني حديث مالك أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة

في معنى ماسي ولم يحجز
أن نفيس الوزن على الوزن
من الذهب والورق
لاتهما غير ما كولين
ومباينان لما سواهما
وهكذا قال ابن المسيب
لأبى الأفي ذهب أو ورق
أو ما يكال أو يوزن مما
يؤكل ويشرب (قال)
وهذا أصح ولو فسنا
عليهما الوزن لزمنا أن
لا نسلم دينار في موزون
من طعام كالأجوز أن
نسلم دينار في موزون
من ورق ولا أعلم بين
المسلمين اختلاف أن
الدينار والدرهم يساويان
في كل شيء ولا يسلم أحدهما
في الآخر غير أن من
الناس من كره أن يسلم

دينارا أو درهمين في
فلوس وهو عندنا جائز
لأنه لازم كافيه ولا في
تبرها وانها ليست بمن
للاشياء المتلفة وانما
أنظر في التبر الى أصله
والنحاس مما لا ربا فيه
وقد أجاز عدد منهم
ابراهيم النخعي السلف
في الفلوس وكيف
يكون مضروب الذهب
دنانير ومضروب الورق
دراهم في معنى الذهب
والورق غير مضروبين
ولا يكون مضروب
النحاس فلوسا في معنى
النحاس غير مضروب
(قال الشافعي) ولا
يجوز أن يسلف شيئا

(١) قوله وليس كأموال
الخ كذا في النسخ وفي
الكلام تحريف والإصل
والله أعلم وليس كأموال
الناس الخ فالنظر
(٢) قوله أو أعافول من
قال الخ كذا في النسخ
وإنظر وحررتبه
معصمه

أنها كانت تقول المحرم لا يحمله الا البيت (قال الشافعي) وسواء في هذا كله أي مرض ما كان وسواء
ذهب عقله أو لم يذهب وان اضطر الى دواء يداوى به ودوى وان ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء فان
قال قائل كيف أمرت المذهب العقل أن يقتدى عنه والقلم مرفوع عنه في حاله تلك قيل له ان شاء الله
انما يداوى به من يعقل والفدية لازمة بأن فاعلها يعقل وهي على المداوى له في ماله ان شاء ذلك المداوى
لانها جناية من المداوى على المداوى وان غلب المحرم على عقله فأصاب صيدا فبيعها قولان أحدهما أن
عليه جزاءه من قبل أنه يلزم المحرم باصا به الصيد جزاء لما كين الحرم كما يلزمه لوقته لرجل والقاتل مغلوب
على عقله ولو أتلف لرجل مالا لزمته قيمته ويحمل حاققه شعره هذا المعنى في الوجهين جميعا والقول
الثاني لاشئ عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه وأصل الصيد ليس بعزم وكذلك خلق الشعر وانما
جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبد الله والمغلوب على عقله غير متعبد في حال غلبته (١) وليس ثأموال
الناس المتنوعة بكل حال كالمباح الا في حال (قال) ولو أصاب امرأه احتمل المعنيين وكان أخف لانه
ليس في اصابته لامرأته اتلاف لشيء فاما طبيبه ولبسه فلا شيء عليه فيه من قبل أن انما تضعه عن الجاهل العاقل
والناسي العاقل وهذا أولى أن يوضع عنه وذلك أنه ليس في واحد منهما اتلاف لشيء وقد يحتمل الجماع
من المغلوب العقل أن يقاس على هذا لانه ليس باتلاف شيء فان قال قائل أفرايت اذا غلب على عقله
كيف لم تزعم أنه خارج من الاحرام كما أنه خارج من الصلاة قيل له ان شاء الله لا اختلاف الصلاة والجماع فان
قال قائل فاین اختلافهما قيل يحتاج المصلي الى أن يكون طاهرا في صلاته عاقلا لاهل ويحتاج الى أن يكون
عاقلا لاهل كاهل الان كلها على لا يجزیه غيره والحاج يجوز له كثير من عمل الجماع وهو جنب ولعملة الحائض كله
الا الطواف بالبيت فان قال قائل فما أقل ما يجزى الحاج أن يكون فيه عاقلا قيل له عمل الجماع على ثلاثة
أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفة في وقتها وهو يعقل ويطوف بالبيت وبالصفاء والمروة وهو يعقل
فاذا جمع هذه الخصال وذهب عقله فيما بينهما فعمل عنه أجزاء عنه حجه ان شاء الله وهذا مكتوب في دخول
عرفة (قال الشافعي) في مكى أهل الجماع من مكة أو غرب بدخلها بحر ما حل ثم أقام بها حتى أنشأ الجماع منها
فذهبها مرض حتى فاتها الجماع بطوفان بالبيت وبين الصفاء والمروة وبحلقان أو يقصران فاذا كان قائل
يجاوز أجزاء كل واحد منهما أن يخرج من الحرم الى الحل لانهم لم يكونا معتبرين قط انما يخرجان بأقل
ما يخرج به من غسل الجماع اذ لم يكن لهما أن يعمل بعرفة وسعى ومن دلفة وذلك لما واف وسعى وأخذ من شعره
فان قال قائل فكيف عاروى من عمر من هذا قيل له على معنى ما قلت ان شاء الله وذلك أنه قال لسائله
اعمل ما يعمل المعتمة ولم يقل له انك معتمة وقال له اجمع قابلا وأهد ولو انقلب احرامه عمة لم يكن عليه حج وكان
مدر كالعمة وفي أمره وأمره بالجماع قابل دلاله على أن احرامه حج وأنه لا ينقلب عمة ولو انقلب عمة لم يجز
أن تأمره بحج قابل قضاء وكيف يقضى ما قد انقلب عنه ولكن أمره بالقضاء لانه فائتله وقد جاء من فاته
الجماع فسأل عمرو وهو يحرر ولا أشل ان شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فلو كان
حجه صار عمة حين طلع الفجر من ليلة النحر وكان الجماع فائتلا امره عرا أن يخرج بنفسه الى الحل فيلبي منه
ولكنه كما وصفت ان شاء الله لا كقول من قال صار عمة (٢) وانما قول من قال صار عمة بلفظ الى قوله يعني صار
له عمة وسقط بعض عمل الجماع اذا فاتت عرفة ولو كان صار عمة أجزاء عنه من عمة الاسلام وعمره لو نذرها
فنهاها عند فوت الجماع وهو لا يجزى من واحد منهما ومن أحرم بحج فحسب عن الجماع مرض أو ذهب عقل
أو شغل أو توان أو خطا عدد ثم أفاد من المرض في حين يقدر على اتیان البيت لم يحلل من شيء من احرامه حتى
يصل الى البيت فان أدرك الجماع عامه الذي أحرم فيه لم يحلل الى يوم النحر وان فاته حج عامه الذي أحرم فيه
حل اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفاء والمروة وحلق أو قصر فان كان اهلاله بحج فأدركه فلا شيء عليه وان
كان اهلاله بحج ففاته خرج منه بعمل عمة وعليه حج قابل أو بعد ذلك وما استيسر من الهدى وان كان قارنا

فأدرك الحج فقد أدركه والمرة فإن فاتها الحج حل بالطواف والسعي والحلق أو التقصير وكان عليه أن يهل بهل حج وعمره مقر ونين لا يزيد على ذلك شياً كما إذا فاته صلاة أو صوم أو عمرة أمرناه أن يقضي ذلك بمثله لا يزيد على قضائه شيئاً غيره وإذا فاته الحج فبأنه بعد عرفة لم يقم عني ولم يهل من عمل الحج شيئاً وقد خرج من عمل الحج مفرداً كان أو قارناً بهل عمرة من طواف وسعي وحلق أو تقصير وحج قابل أحب إلى فان أخر ذلك فأداء بعد أجزاء عنه كما يؤخر حجة الاسلام بعد بلوغه أعواماً (١) فيؤديه عنه متى أداها وان اضطر قبل الاحلال إلى شيء مما عليه فيه فدية إذا كان محرماً أو أصابه فعليه فدية وكان إذا لم يصل إلى البيت كامل الأحرار قبل فوت الحج وبعد يجب عليه الفدية فيما فيه فدية والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك لأن الأحرار قائم عليه ولو كان ممن يذهب إلى أن المريض يحل بهدي يبعث به فبعث بهدي ونحر أو ذبح عنه وحل كان يكن حل ولم يبعث بهدي ولم ينحر ولم يذبح عنه حرماً بالحاله ولورجع إلى بلده رجع حرماً بالحاله ولو صح وقد بعث بهدي ففضى إلى البيت من فوره ذلك وقد ذبح الهدى لم يحجز ذلك الهدى عنه من شيء واجب عليه في أحراره فدية حج ولا عمرة لأنه ذبحه عما لا يلزمه ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح فبسه كان ذلك له ما لم يتكلم بالحاجبه ولو أدرك الهدى قبل أن ينحر أو يذبح وقد أوجب به كلاماً بوجبه كان واجباً أن يذبح وكان كالمسئلة الأولى وكان كن أوجبه تطوعاً وكان كن أعتق عن شيء لم يلزمه فيه العتق فاعتق ما مضى تطوعاً ولو لم يوجب الهدى بكلام يبعث به فأدركه قبل أن يذبح كان ما لا من ماله ولو لم يوجب به بكلام وقلده وأشعره وبعث به فأدركه قبل أن يذبح فن قال نبته في هديه وتجليه وتقلده وأعلامه أي علامات الحج أعلمه بوجبه عليه كان كالكلام به ومن قال هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الله تعالى وبين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الآدميين فلم يوجب عليه إلا آدميين إلا ما تكلم به ولم يلزمه فيما بينه وبينهم إلا ما تكلم به مما يكون فيه الكلام وقال فيما بينه وبين الله عز وجل تجزيه النية والعمل كما تجزيه في الصلاة والصوم والحج ولم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج إلا أنه نواه وعمله والمكي يهل بالحج من مكة أو الحل من ميقات أو غير ميقات ثم عرض أو يغلب على عقله أو يفوته الحج بأى وجه ما كان مثل الغريب لا يزال بهل بطواف وسعي وحلق أو تقصير ويكون عليه حج بعد حجه الذي فاته وأن يهدي ما استيسر من الهدى شاة

(باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من فاتته الحج لا يحصر العدو ولا يحبس سابعرض ولا ذهاب عقل بأى وجه ما فاته من خطأ عدداً أو بطاء في مسيره أو شغل أو توان فسواء ذلك كله والمريض والذاهب العقل يفوته الحج يجب على كل الفدية والقضاء والطواف والسعي والحلق أو التقصير وما وجب على بعضهم وجب على كل غيرهم المتوفى حتى يفوته الحج آثم إلا أن يعفو الله عنه فان قال قائل فهل من أثر فيما قلت قلت نعم في بعضه وغيره في معناه (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله ابن عمر أنه قال من أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحيال عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفة فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت فليطف به سبعاً وليطف بين الصفا والمروة سبعاً ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فليحصره قبل أن يحلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم يرجع إلى أهله فان أدركه الحج قابلاً فليحج إن استطاع وله في حجه فان لم يجد هدفاً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان ابن يسار أن أبا أيوب خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل روادحه وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال له اصنع كما يصنع المعتمر ثم قد حلت فإذا أدركك الحج قابلاً لحج واحد

مما يكال أو يوزن من
المأكل والمشروب في
شيء منه وإن اختلف
الجنسان جازاً متفاضلين
يبدأ بسد قياساً على
الذهب الذي لا يجوز
أن يسلف في الفضة
والفضة التي لا يجوز
أن تسلف في الذهب
وكل ما خرج من المأكول
والمشروب والذهب
والفضة فلا بأس ببيع
بعضه ببعض متفاضلاً
إلى أجل وإن كان من

(١) قوله فيؤديه عنه
الحج كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريفاً والوجه
والله أعلم فيؤديه
وتجزي عنه متى أداها
فخر ركبته معصية

ما استيسر من الهدى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن عمار بن الأسود جاء وعمر بن الخطاب
 يحضره فنهى له عمر أن يذهب فظن ومن معه وأمر واحد بالان كان. ثم أحلقوا أو قصر وأثم أرحعوا
 فإذا كان قابل حجوا وأهدوا في لم يجد فعيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (قال الشافعي) وهذا
 كله نأخذ وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة عن عمر أنه يعمل عمل معمر لأن إجماعه عمرة وان كان الذي
 يفوته الحج قارنا حج قارنا وقرن وأهدى هديا لقوب الحج وهديا للقران ولو أراد المحرم بالحج إذا فاته الحج أن يقيم
 إلى قابل محرما بالحج لم يكن ذلك له وإذا لم يكن ذلك له فلهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لاحد أن يكون
 مهلا بالحج غير أشهر الحج لأن أشهر الحج معلومات لقول الله عز وجل الحج أشهر معلومات فأشبهه والله أعلم
 أن يكون حطرا الحج غيرها فان قال قائل فلم يقل أنه يقيم مهلا بالحج إلى قابل قيل لما وصفت من الآية
 والآخرة من عمر وان عمر وما لا أعلم اختلافوا فيه وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرما بالحج إلى أن
 يتجق قابلا كان عليه المقام ولم يكن له الخروج من عمل بقدر على المقام فيه حتى يكمله لأننا كنا كذلك
 العمرة وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يلزمه بكل
 حال وخالفنا بعض الناس وبعض مكين في محبوس عن الحج بمرض فقالوا هو والمحصر بعدد ولا يفترقان
 في شيء وقال ذلك بعض من لقيت منهم وقال يبعث المحصر بالهدى ويؤاخذ المبعوث بالهدى معه يوما ينجه
 فيه عنه وقال بعضهم يحتاج يوما أو يومين بعد موعده ثم يخلق أو يقتصر ثم يحل ويعود إلى بلدته وعليه قضاء
 إجماعه الذي فاته وقال بعض مكينا كما فاته لا يزيد عليه وقال بعض الناس بل إن كان مهلا بحج قضى
 حجا وعمرة لأن إجماعه بالحج صار عمرة وأحسبه قال فان كان قارنا حجوا وعمرتين لأن حجه صار عمرة وان كان مهلا
 بعمرة قضى عمرة وقال لي بعض من ذهب إلى هذا القول لا يخالف في أن آية الإحصار نزلت في المدينة وأنه
 إحصار عدو أو أفرأيت أذن الله تعالى للمحصر بما استيسر من الهدى ثم من رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 والاحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياسا على المحصر بالعدو وأن يحكم له حكمه فقلت له الأصل على
 الفرض اتعام الحج والعمرة لله والرخصة في الاحلال للمحصر بعد وفقنا في كل بأمر الله عز وجل ولم نعد بالرخصة
 موضعها كالم نعد بالرخصة المسح على الخفين ولم يجعل عمارة ولا قفازين قياسا على الخفين فقال فهل يفترق
 الإحصار بالعدو والمرض قلت نعم قال وأين قلت المحصر بعد وخائف القتل على نفسه أن أقدم عليه
 وغير عالم بما يصير إليه منه إذا أقدم عليه وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتحرف للقتال أو يتحيز إلى
 فئة فإذا فارق المحصر موضعه راجعا صار إلى حال أحسن من حاله في التقدم والمقام إزالة الخوف إلى الأمن
 والمريض ليس في شيء من هذه المعاني لاهو خائف بشرا ولا صائرا رجوعا إلى أمن بعد خوف ولا حال ينتقل
 عنه إلا رجاء البرء والذي يرجوه في تقدمه رجاءه في رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معسدا له في المقام
 والتقدم إلى البيت والرجوع والمريض أولى أن لا يقاس على المحصر بعدد من العمارة والقفازين والبرقع على
 الخفين ولو جاز أن يجهل ما وصفنا من الأصل في اتعام الحج والعمرة وأن المستثنى المحصر بعد وفقنا الحبس
 ما كان كالعدو جاز لنا لوضل رجل عاريا وأخطأ عدد حتى يفوته الحج أن يحل فقال بعضهم أنا إنما اعتمدنا
 في هذا على شيء روينا عن ابن مسعود وبه قلنا قلت لولم يخالفه واحد من سمعنا أن قلنا بقوله أما كنت
 محجوبا به قال ومن أين قلت ألسنا وأياكم نزع أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لاختلعا
 فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصير إلى أشبه القولين بالقرآن فقولنا أشبه
 بالقرآن بما وصفت لك أو رأيت لولم تستدل على قولنا وقولك بالقرآن وكان قولنا أصح في الابتداء والمتعقب
 من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة أكثر عددا من واحد قال فأين هو أصح قلت أرايت إذا
 مرض فأمرته أن يبعث به هدى ويؤاخذ موعده يوما ينح فيه عنه الهدى ثم يخلق أو يقتصر ويحل ألتستقد

بما استيسر من الهدى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن عمار بن الأسود جاء وعمر بن الخطاب
 يحضره فنهى له عمر أن يذهب فظن ومن معه وأمر واحد بالان كان. ثم أحلقوا أو قصر وأثم أرحعوا
 فإذا كان قابل حجوا وأهدوا في لم يجد فعيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (قال الشافعي) وهذا
 كله نأخذ وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة عن عمر أنه يعمل عمل معمر لأن إجماعه عمرة وان كان الذي
 يفوته الحج قارنا حج قارنا وقرن وأهدى هديا لقوب الحج وهديا للقران ولو أراد المحرم بالحج إذا فاته الحج أن يقيم
 إلى قابل محرما بالحج لم يكن ذلك له وإذا لم يكن ذلك له فلهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لاحد أن يكون
 مهلا بالحج غير أشهر الحج لأن أشهر الحج معلومات لقول الله عز وجل الحج أشهر معلومات فأشبهه والله أعلم
 أن يكون حطرا الحج غيرها فان قال قائل فلم يقل أنه يقيم مهلا بالحج إلى قابل قيل لما وصفت من الآية
 والآخرة من عمر وان عمر وما لا أعلم اختلافوا فيه وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرما بالحج إلى أن
 يتجق قابلا كان عليه المقام ولم يكن له الخروج من عمل بقدر على المقام فيه حتى يكمله لأننا كنا كذلك
 العمرة وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يلزمه بكل
 حال وخالفنا بعض الناس وبعض مكين في محبوس عن الحج بمرض فقالوا هو والمحصر بعدد ولا يفترقان
 في شيء وقال ذلك بعض من لقيت منهم وقال يبعث المحصر بالهدى ويؤاخذ المبعوث بالهدى معه يوما ينجه
 فيه عنه وقال بعضهم يحتاج يوما أو يومين بعد موعده ثم يخلق أو يقتصر ثم يحل ويعود إلى بلدته وعليه قضاء
 إجماعه الذي فاته وقال بعض مكينا كما فاته لا يزيد عليه وقال بعض الناس بل إن كان مهلا بحج قضى
 حجا وعمرة لأن إجماعه بالحج صار عمرة وأحسبه قال فان كان قارنا حجوا وعمرتين لأن حجه صار عمرة وان كان مهلا
 بعمرة قضى عمرة وقال لي بعض من ذهب إلى هذا القول لا يخالف في أن آية الإحصار نزلت في المدينة وأنه
 إحصار عدو أو أفرأيت أذن الله تعالى للمحصر بما استيسر من الهدى ثم من رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 والاحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياسا على المحصر بالعدو وأن يحكم له حكمه فقلت له الأصل على
 الفرض اتعام الحج والعمرة لله والرخصة في الاحلال للمحصر بعد وفقنا في كل بأمر الله عز وجل ولم نعد بالرخصة
 موضعها كالم نعد بالرخصة المسح على الخفين ولم يجعل عمارة ولا قفازين قياسا على الخفين فقال فهل يفترق
 الإحصار بالعدو والمرض قلت نعم قال وأين قلت المحصر بعد وخائف القتل على نفسه أن أقدم عليه
 وغير عالم بما يصير إليه منه إذا أقدم عليه وقد رخص لمن لقي المشركين أن يتحرف للقتال أو يتحيز إلى
 فئة فإذا فارق المحصر موضعه راجعا صار إلى حال أحسن من حاله في التقدم والمقام إزالة الخوف إلى الأمن
 والمريض ليس في شيء من هذه المعاني لاهو خائف بشرا ولا صائرا رجوعا إلى أمن بعد خوف ولا حال ينتقل
 عنه إلا رجاء البرء والذي يرجوه في تقدمه رجاءه في رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معسدا له في المقام
 والتقدم إلى البيت والرجوع والمريض أولى أن لا يقاس على المحصر بعدد من العمارة والقفازين والبرقع على
 الخفين ولو جاز أن يجهل ما وصفنا من الأصل في اتعام الحج والعمرة وأن المستثنى المحصر بعد وفقنا الحبس
 ما كان كالعدو جاز لنا لوضل رجل عاريا وأخطأ عدد حتى يفوته الحج أن يحل فقال بعضهم أنا إنما اعتمدنا
 في هذا على شيء روينا عن ابن مسعود وبه قلنا قلت لولم يخالفه واحد من سمعنا أن قلنا بقوله أما كنت
 محجوبا به قال ومن أين قلت ألسنا وأياكم نزع أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لاختلعا
 فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصير إلى أشبه القولين بالقرآن فقولنا أشبه
 بالقرآن بما وصفت لك أو رأيت لولم تستدل على قولنا وقولك بالقرآن وكان قولنا أصح في الابتداء والمتعقب
 من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة أكثر عددا من واحد قال فأين هو أصح قلت أرايت إذا
 مرض فأمرته أن يبعث به هدى ويؤاخذ موعده يوما ينح فيه عنه الهدى ثم يخلق أو يقتصر ويحل ألتستقد

أمرته بان يحل وأنت لا تدري لعل الهدى لم يبلغ محله وأنت تعيب على الناس أن يأمرُوا أحدًا بالخرُوج من شيء لزمهم بالظنون قال فأنالنا نقول بظن ولكن الظاهر قلت الظاهر في هذا ظن ولو خرج الظاهر في هذا من أن يكون ظننا كتب أيضاً متناقض القول فيه قال ومن أين قلت إذا كان الحكم في أمر المريض بالاحلال بالموعد بدمج الهدى وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه المدة (١) فكيف نزعته أن بان بلغه أن الهدى عطل أو سرق وقد أمرته بالاحلال حل وجامع وصاد (قال) يكون عليه جزاء الصيد والفدية ويعود حراماً كما كان قلت وهكذا الويع الهدى عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال نعم قلت أفلمت قد أبحث له الاحلال ثم جعلت عليه الفدية فيما أبحث له والفساد فيه وجعلته في موضع واحد حللاً أياً ما أحرماً أياً ما فأتى قول أشد تناقضاً وأولى أن يترك من هذا وأي شيء يؤخذ من قول أولى أن ترد العقول من هذا وقال أيضاً في الرجل تفوته عرفة ويأتي يوم التحرف قال كما قلنا بلطوف ويسعى ويحلق أو يقصر وعليه حج قابل ثم خالفنا فقال لا هدى عليه وروى فيه حديثان عن عمر أنه لم يذكر فيه أمر بالهدى قال وسألت زيد بن ثابت بعد ذلك بعشرين سنة فقال كما قال عمر وقال قدر وينا هذا عن عمر (قال) فأتى قول من ذهبتم فقلت روينان عن عمر مثل قولنا من أمر بالهدى قال روينان عن عمر منقطعاً واحد حديثاً متصل قلنا حديثك المتصل يوافق حديثنا عن عمرو يزيد عليه الهدى والذي يزيد في الحديث أولى بالحفظ من الذي لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال لا أتبعه لك بحال عن عمر منقطعاً فاهل ترويه عن غير عمر قلنا نعم عن ابن عمر كما قلنا متصلاً قال فكيف اخترت ما رويت عن ابن عمر على ما روينان عن عمر قلنا روينان عن عمر مثل روينان عن ابن عمر وان لم يكن متصلاً قال أفذهب فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شيء غير تقليد ابن عمر فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر فقلت له نعم ذهب إلى ما يلزمك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون عليك ترك قولنا قلنا قال وابن قلت له زعمت أن الحائض إذا تطهرت إلى عرفة وهي معتمة وقضت العمرة وأهلت بالجموع أفرقت لرفض العمرة وما كان عليها قضاؤها ثم قلتم هذا في خوف فوت الحج من الرجال المعتمرين قال قد قلته في الحائض وفي خوف فوت الحج من الرجال المعتمرين ثم شككت في الرجال المعتمرين وأنا تابيت على الحائض بما روينان فيها فقلت له ولم شككت هل كان عليها أن تهريق دماغك إلا لفوت العمرة قال فان قلت ليس لفوت العمرة قلت فقل ما شئت قال لئلا وجهها من العمرة بلا فوت لانها لو شاعت أقامت على العمرة قلت فأتقول ان لم يرهاها الحج فأرادت الخروج من العمرة بدم تهريقه ثم حج وتقضى العمرة قال ليس ذلك لها قلت فهل أمرتها بالخروج من العمرة إلا بفوتها عندك وهي لو أقامت على العمرة لم يكن عليها شيء والحاج عندك إذا فاتته الحج لم يكن له المقام على الحج وكان قد خرج منه قبل يكمله كما خرجت الحائض من العمرة قبل تكملها فلم جعلت على الحائض دماناً وجهاً قبل اكمال الاحرام الذي لزمها ولم تجعل ذلك على الحاج وقد خرج منه قبل اكمال الاحرام الذي لزمه واجتماعي هذا المعنى وفي انها يقضيان ما خرجانه فكيف فرقت بينهما في الدم وقلتم عن ابن عمر ان رجلاً لو كان عليه صوم من شهر رمضان ففسه الى أن يأتي رمضان آخر فصامه لانه يصوم بعده ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي ويتصدق عن كل يوم على مسكين لانه لم يأت بالصوم في موضعه فالجواب بقوله الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا به فيه وخالفنا أيضاً قال ان كان الذي فاتته الحج مفرداً بالحج فطليه حج وعمره وان كان قارناً فطليه حج وعمره فان قلت له أقلت هذا خبراً أم قياساً فليذكر خبراً انما هو اذا أنصف حجة قال قلته قياساً قلنا نعم على أي شيء قسمته قال ان عمر قال اعلم ما به من المعترف فدل هذا على أن حجه صار عمرة فقلت له لما لم يكن يخرج من الاحرام الا بطواف وسعى في حج كان أو عمرة وكان الطواف والسعي كمال ما يخرج به من العمرة وعرفة والجوار ومضى والطواف كمال ما يخرج به من الحج فكان اذا فاتته عرفة لا حجه ولا عمل عليه من عمل الحج فقبل اخرج بأقل ما يخرج به من الاحرام وذلك عمل معتبر لا أن حجه صار عمرة أرايت لو كانت عليه عمرة

عددا ولا وزنا ولا
سفر حله بسفر جلتين
ولا بطيخة ببطيختين
ونحو ذلك ويبيع جنس
منه بجنس من غيره
متفاضلاً وجزأ فائدة
بيد ولا بأس برمالة
بسفر جلتين كالأبأس
بعد حنطة بعدين من
نحو ونحو ذلك وما كان
من الادوية هليلجها
وليلجها وان كانت
لا تفتت فقد تعدت
ما كولة ومشروبة
فهى بان تقاس على
المأكول والمشروب
للقول لان جميعها
معنى المأكول والمشروب
لنفعه البدن أولى

(١) قوله فكيف
زعمت أنه ان بلغه الحج
كذا في النسخ وانظر
كتبه معصمه

واجبة فنوى بهذا الحج عمره ففاته أيقضى العمرة الواجبة عنه قال لانه عقده حجا قلت فاذا عقده حجام
يصير عندك عمره تجزى عنه قال لا فقلت فمن أين زعمت أنه عمره وهو لا يجزى عنه من عمره واجبة ولو
ابتدأ بأحرامه ابتداء العمرة الواجبة عليه وقلته ولو كان صار عمره كان أبعد لقولك أن لا تقول عليه حج
ولا عمره لانه قد قضى العمرة وانما فاته الحج فلا يكون عليه حج وعمره فقال انما قلته لان الحج تحول عمره
ففاته لما فاته الحج فقلته ما عليك توردة الا كانت عليك أرايت احرامه بالحج متى صار عمره قال
بعد عرفه قلت فلو ابتدأ الاحرام بعد عرفه بعمره أ يكون غير محرم بها أو محر ما يجزى به العمل عنها ولا
بعضها قال فنقول ماذا قلت أيهما قلت فقد لم ترك ما احتجبت به قال فدع هذا قلت أفاوبلك
متباينة قال وكيف قلت وريت عن عمر أنه أمر من فاته الحج يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ويحج قابلا
وقلت لو كان عليه هدى أمر به ورددت روايتنا عنه أنه أمر بالهدى فان قلت هي مقطوعة فكيف اذا كان
في رواية عنه أنه أمر به يحج قابل ولم يأمر به بعمره فلم لا تقول لا عمره عليه اتباعا لقول عمرو بن دينار
وروايتنا عن ابن عمر ما أعلمك الا قصدت قصد خلافتهم معانهم خالفهم بحال فقلت لرجل فانه الحج عليك عمره
وحج وهل رأيت أحدا قط فاته شيء فكان عليه قضاء ما فاته وأخرمه والآخري ليس الذي فاته لان الحج ليس عمره
والعمره ليست بحج

(باب هدى الذي يفوته الحج) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المحصر بعد تويسوق هديا واجبا أو هدى
تطوع بغير كل واحد منهما حيث أحصر ولا يجزى واحد منهما ما عنه من هدى الاحصار لان كل واحد منهما
وجب عليه الواجب بوجوبه والتطوع بالاجابة قبل أن يلزمه هدى الاحصار فاذا أحصر فعليه هدى سواهما
يحل به فأما من فاته الحج عرض أو غيره فلا يجزى به الهدى حتى يبلغ الحرم

(باب الغسل لدخول مكة) قال الشافعي واذا اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة
وهو حلال يصيب الطيب فلا أراه ان شاء الله ترك الاغتسال ليدخلها حراما وهو في الحرم لا يصيب الطيب
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة (قال الشافعي) وأحب الغسل لدخول مكة وإن
تركه تارك لم يكن عليه فيه فدية لانه ليس من الغسل الواجب

(باب القول عند رؤية البيت) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفات وتعظيما وتكريما ومهابة رزق من شرفه وكرمه من
جبه أو أعتره تشريفات وتكريما وتعظيما وبرا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى
عبد الله بن الحرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترفع الايدي في الصلاة واذا رأى البيت
وعلى الصفا والمروة وعشية عرفة وبجمع وعند الجمرتين وعلى البيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد
عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان حين ينظر الى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام
فخيار بنا بالسلام (قال الشافعي) فاستحب للرجل اذا رأى البيت أن يقول ما حكيت وما قال من حسن
أجزأه ان شاء الله تعالى

(باب ما جاء في تهييل الطواف بالبيت حين يدخل مكة)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يعرج
(قال الشافعي) رحمه الله لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى لشي ولا عزج في حجه هذه ولا عمرته كلها حتى
دخل المسجد ولا صنع شيئا حين دخل المسجد لاركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاق هذا أجمع في
جبه وفي عمرته كلها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال عطاء فبين قدم معتمرا فقدم المسجد لان

من أن تقاس على
ما خرج من المأكول
والمشروب من الحيوان
والثياب والخشب وغيرها
وأصل الخنطة والثر
الكيل فلا يجوز أن
يباع الجنس الواحد
بمثله وزنا وزنا ولا وزنا
بكيل لان الصاع يكون
وزنه أربعا لصاع دونه
أو أكثر منه فلو كيل
كان صاعا أكثر من
صاع كيل ولا يجوز بيع
الدقيق بالخنطة مثلا
بمثل من قبل أنه يكون
متفاضلا في نحو ذلك
ولا بأس بخجل العنب
مثلا بمثل فأما غسل

يطوف بالبيت فلا يمنع الطواف ولا يصلى تطوفا حتى يطوف وان وجد الناس في المكتوبة فليصل معهم ولا أحب أن يصلى بعدها شيئا حتى يطوف بالبيت وان جاء قبل الصلاة فلا يجلس ولا ينتظرها ولا يطوف فان قطع الامام طوافه فليتم بعد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الأراكع قبل تلك المكتوبة ان لم أكن ركعتي ركعتين قال لا الأراكعي الصبح ان لم تكن ركعتي ما فاركعهما ثم طف لانهما أعظم شأن من غيرهما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تقدم نهارا قال ما بالي ان كانت مستورة أن تقدم نهارا (قال الشافعي) وبما قال عطاء كله أخذوا فافقه السنة فلا أحب لاحد قدر على الطواف أن يبدأ بشئ قبل الطواف الا ان يكون نسي مكتوبة فليصلها أو يقدم في آخر مكتوبة فيصاف فوترها فيبدأ بأصلاتها أو خاف فوتر ركعتي الفجر فيبدأ بهما أو نسي الوتر فليبدأ به ثم يطوف فاذا جاء وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد اذا منع الطواف فان جاء وقد أقيمت الصلاة بدأ بالصلاة فان جاء وقد تقاربت اقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحبت من التهييل حين يقدمون ليلساء وكذلك هم اذا قدموا نهارا الا امرأة لها شيا وبمنظر فاني أحب لتلك أواخر الطواف حتى الليل ليسترا الليل منها

(باب من أين يبدأ بالطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه رآه إذا استلم الحجر ثم أخذ عن يمينه فركل ثلاثة أطواف ومشى أربعة ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن مجاهد عن ابن عباس قال بلي المعتمر حين يفتح الطواف مستلما أو غير مستلم (قال الشافعي) لا اختلاف أن حذم دخل الطواف من الركن الأسود وأن كمال الطواف اليه وأحب استلامه حين يدخل الرجل الطواف فان دخل الطواف في موضع فلم يحاذر الركن لم يعتد بذلك الطواف وان استلم الركن بيده من موضع فلم يحاذر الركن لم يعتد بذلك الطواف بحال لان الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض واذا حاذى الشئ من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف وكذلك اذا حاذى شئ من الركن في السابع فقد أكمل الطواف وان قطعه قبل أن يحاذى شئ من الركن وان استلمه فلم يكمل ذلك الطواف

(باب ما يقال عند استلام الركن) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف نقول اذا استلمنا الحجر قال قولوا باسم الله والله أكبر يا الله ونصديقا بما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رجه الله هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف ويقول كلما حاذى الركن بعد الله أكبر ولا اله الا الله وما ذكر الله به وصلى على رسوله حسن

(باب ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان) قال الشافعي وأحب أن يفتح الطواف بالاستلام وأحب أن يقبل الركن الأسود وان استلمه بيده قبل بيده وأحب أن يستلم الركن اليماني بيده ويقبلها ولا يقبله لاني لم أعلم أحدا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل الحجر الأسود وان قبله فلا بأس به ولا أمره بالاستلام الركنين الذين يليان الحجر الأسود ولو استلمه ما أو ما بين الأركان من البيت لم يكن عليه عادة ولا فدية الا أني أحب أن يقتدى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن الأسود كذلك أحب ويجوز استلامه بلا تقبيل لأنه قد استلمه واستلامه دون تقبيله أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن (١) أبي جعفر قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية (٢) مسجدا رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات أخبرنا سعيد بن حفظة بن أبي

الزبيب فلا خير في بعضه
بعض مشلا بمن من
قبل أن الماء يقل فيه
ويكثر فاذا اختلفت
الاجناس فلا بأس ولا
خير في التحرى فيما
في بعضه ببعض ربا ولا
خير في مدحوة ودرهم
بعتي بعبوة حتى يكون
التمر بالتمر مشلا بمن

(١) أبي جعفر هو كذلك
في بعض النسخ وفي
بعضها ابن جعفر وحرر
(٢) قوله مسجدا رأسه
في اللسان سجد شعره
استأصله حتى ألزقه
بالجلد وأعفاء جميعا فهو
ضد ويقال سجد
الشعر اذا نبت بعد
الحلق فبدأ سواده وقال
أبو عبيد التسبيدها
يعني في حديث ابن
عباس ترك التسدين
والغسل اه كتبه
مصححه

سفيان عن طاوس أنه كان لا يستلم الركن إلا أن يراه خاليا قال وكان إذا استلمه قبله ثلاث مرات وسجد عليه على أثر كل تقبيلة (قال الشافعي) وأنا أحب إذا ما مكنتني ما صنع ابن عباس من السجود على الركن لأنه تقبيل وزيادة سجود لله تعالى إذا استلمه لم يدع تقبيله وإن ترك ذلك تارك فلا فدية عليه أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل رأيت أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس قال نعم حسبت كثيرا قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل يديك قال فلم استلمه إذا (قال الشافعي) وإذا ترك الاستلام الركن لم أحب ذلك ولا شيء عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن نافع قال طفت مع طاوس فلم يستلم شيئا من الأركان حتى فرغ من طوافه

وكل زيت ودهن لوز وجوز وبزور ولا يجوز من الجنس الواحد إلا مثلا بمثل فاذا اختلف الجنسان فلا بأس به متفاضلا لا يبدل ولا يجوز من الجنس الواحد مطبوخ بغيره منه بحال إذا كان انما يدخر مطبوخا ولا

(١) في بعض النسخ زيادة «عن إبراهيم ابن نافع» بين سعيد ابن سالم وموسى بن عبيدة غفر والسند كتبه معجمه

(٢) عثمان بن مقسم الرقي كذا في النسخ ولم تقف عليه في كتب أسماء الرجال فحضره كتبه معجمه

(الركن اللذان ببيان الحجر) أخبرنا سعيد بن سالم (١) عن موسى بن عبيدة الرندي عن محمد ابن كعب القرظي أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شيء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي) الذي فعل ابن عباس أحب إلى لأنه كان يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ترك الاستلام الركنين اللذين ببيان الحجر الأسود يدل على أن منهما مهجورا وكيف بهجر ما يطاق به ولو كان ترك الاستلام هجرانا لهما لمكان ترك الاستلام ما بين الأركان هجرانا لهما

(باب استحباب الاستلام في الوتر) أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن الأسود عن مجاهد أنه كان لا يكاد أن يدع أن يستلم الركن اليمنى والحجر في كل وتر من طوافه أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن طاوس أنه قال استلموا هذا الخامس (قال الشافعي) أحب الاستلام في كل ورا كثر مما استحباب كل شفع فاذا لم يكن زحام أحببت الاستلام في كل طواف

(الاستلام في الزحام) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب الاستلام حين ابتدىء بالطواف بكل حال وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ ولم يؤذ به الزحام ويدع إذا أؤذى أو أؤذى بالزحام ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف وإن زاحم في الآخرة وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن أصبت أنه وصفه أنه استلم في غير زحام وترك في زحام لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إذا اختلف الحال في الفعل والتارك وإن ترك الاستلام في جميع طوافه وهو يمكنه أو استلم وهو يؤذى ويؤذى بطوافه لم أحب له ولا فدية ولا إعادة عليه أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال إذا وجدت على الركن زحاما فأنصرف ولا تقف أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منبوذ بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت غنم عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها قد دخلت عليها مولود لها فقالت لها يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعا واستلمت الركن مرتين أو ثلاثا فقالت لها عائشة لا أجر لك الله لا أجر لك الله تدافعين الرجال ألا كبرت وحررت أخبرنا سعيد بن (٢) عثمان بن مقسم الرقي عن عائشة بنت سعد أنها قالت كان أبي يقول لنا إذا وجد من فرجة من الناس فاستلموا والافكبرين وله ضيق فلما قالت عائشة أم المؤمنين وسعد أمر الرجال إذا استلم النساء أن لا يراحوهن ويضوا عنهن لافدا كره لكل زحاما عليه وأحب إذا أمكن الطائف الاستلام أن يستلم الركنين الحجر واليمن ويستلمهما بيده ويقبل يده وأحب إذا أمكنه الحجر أن يقبله بغيره ويستلم اليمن بيده فان قال قائل كيف أمرت بتقبيل الحجر ولم تأمر بتقبيل اليمن قيل له إن شاء الله وينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن وأنه استلم الركن اليمنى ورأينا أهل العلم يقولون هذا ويستلمون هذا فان قال قائل فلو قبله مقبل قلت حسن وأي البيت قبل لحسن غير أنما أنا امر

بالتابع وأن نفع ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فإن قال فكيف لم تأمر باستلام الركنين
الذين يريان الحجر قلناه لأنهم لا تعلم النبي صلى الله عليه وسلم استلهما وأما كثر الناس لا يستلونها فإن قال
فما نرى ذلك قلنا الله أعلم أما الخلق ترى استلماهما فهي كثر استلام ما بقي من البيت فقلنا استلم
ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه دون ما لم ير يستلمه وأما العلة فيهما فترى أن البيت لم يتم على
قواعد إبراهيم فكانا كسائر البيت إذا لم يكونا (١) مستوطفا بهما البيت فإن مسجهما زجل كما يمسح سائر
البيت لحسن أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى بن عبيدة الرضائي عن محمد بن كعب القرظي أن ابن
عباس كان يمسح على الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يمسح على الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله
أن يكون شيء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي)
كان ابن عباس يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركن اليماني والحجر دون الشاميين وبهذا
نقول ونقول ابن الزبير لا ينبغي أن يكون شيء من بيت الله مهجورا ولكن لم يدع أحد استلام الركن هجرة
لبيت الله تعالى ولكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك عما أمسك رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن استلامه وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت
الله شيئا أخبرنا سعيد بن سالم عن أبي مسلم عن إبراهيم بن ميسرة قال ذكر ابن طاوس قال لا يدع
الركن أن يستلما قال لكن أفضل منه كان يدعها أبو

(القول في الطواف) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن
السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني حتى والركن الأسود ربنا آتاني
الدين أحسنه وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهذا من أحب ما يقال في الطواف إلى وأحب أن
يقال في كله

(باب اقلال الكلام في الطواف) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس أنه
سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أقلوا الكلام في الطواف فاتموا في صلاة (قال الشافعي) فذهب
إلى استحباب قلة الكلام وقوله في صلاة لا يجوز أن يكون فيها الإبطاءة الصلاة لأن الكلام يقطع
الصلاة ولو كان يقطعه عندهم عن قليله وكثيره أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال طفت خلف
ابن عمر وابن عباس فسمعت أحدا منهم ما تكلموا حتى فرغ من طوافه أخبرنا سعيد بن إبراهيم بن
نافع الأعور قال طفت مع طاوس وكلمته في الطواف فكلمني أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان
يكبر الكلام في الطواف إلا الشيء اليسير منه الأذكار لله وقرآن القرآن (قال الشافعي) وبأنما أن يجاهدا
كان يقرأ القرآن في الطواف (قال الشافعي) وأنا أحب القراءة في الطواف وقد بلغنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم تكلم في الطواف وكلم فمن تكلم في الطواف فلا يقطع الكلام طوافه وذكر الله فيه
أحب إلى من الحديث فإن قال قائل فلم إذا جئت الكلام في الطواف استحببت أقلاله والاقبال على ذكر
الله فيه قيل له إن شاء الله أني لأحب الأقلال من الكلام في العصراء والمنازل وفي غير موضع منسكنا إلا
بذكر الله عز وجل لتعود منه فحة الذكر على المذاكر أو يكون الكلام في شيء من صلاح أمره فإذا كان
هذا كذا في العصراء والبيوت فكيف قرب بيت الله مع عظيم رجاء الثواب فيه من الله فإن قال فهل من
دليل من الآثار على ما قلت قلت نعم ما ذكرته لك عن ابن عمر وابن عباس وأستحب القراءة في الطواف
والقراءة أفضل ما تكلم به المرء

(باب الاستراحة في الطواف) قال الشافعي رحمه الله لا بأس بالاستراحة في الطواف أخبرنا
سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان لا يرى بأسا بالاستراحة في الطواف وذكر الاستراحة جالسا

مطبوخ منه بمطبوخ
لأن النار تنقص من
بعض أكثر مما تنقص
من بعض وليس له غاية
ينتهي إليها كما يكون
التفرق اليسر غاية ينتهي
إليها (قال المزني)
ما أرى لاشتراطه يعني
الشافعي إذا كان إنما
يدخر مطبوخا معني لأن

(١) مستوطفا كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر مستطيفا ولعل
الأولى هي الصواب
ويكون مستوطفا بفتح
الطاء أي مستوعبا بالبناء
للفعل ولورد الكلمة
كتبه معصمه

(الطواف راتبا) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير المحمي عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحته بالبيت وبين الصفا والمروة وقبلاه الناس وأشرف لهم لأن الناس غشوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحته واستلم الركن بحجته أخبرنا سعيد بن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وبالصفا والمروة كما أفعلت لم قال لا أدري قال ثم نزل فصرى ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأصوص ابن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة راكبا على حمار وطاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة راكبا من غير مرض ولكنه أحب أن يشرف للناس ليسأله وليس أحدي هذا الموضع من الناس وأكثر ما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة لنفسه ماشيا فأحب إلى أن يطوف الرجل بالبيت والصفا والمروة ماشيا لئلا يمشي على غير علة فلا إعادة عليه ولا فدية

(باب الركوب من العطف في الطواف) قال الشافعي رحمه الله ولا أكره ركوب المراكبي في الطواف بين الصفا والمروة ولا لاجل الناس إياها في الطواف بالبيت من علة وأكره أن يركب المرء المراكب إذا دخل البيت فان فعل فطاف عليه بأجزائه (قال الشافعي) فأخبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف راكبا وأخبر أنه أنما فعل ليراه الناس وفي هذا دلالة على أنه لم يطف من شكوى ولا علة اشتكى صلى الله عليه وسلم في حجته تلك وقد قال سعيد بن جبيرة طاف من شكوى ولا أدري عن قبله وقول جابر أولى أن يفصل من قوله لأنه لم يدركه (قال الشافعي) أما سبعة الذي طاف لمقدمه فعلى قدميه لأن جابرا المحمي عنه فيه أنه رمل سبعة ثلاثه وسنني أربعة فلا يجوز أن يكون جابري محكي عنه الطواف ماشيا وراكبا سبعة واحد وقد حفظ عنه أن سبعة الذي ركبه في طوافه يوم النحر أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يمشوا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا على راحته يستلم الركن بحجته وأحسبه قال ويقبل طرف المحجن

(باب الاضطباع) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه سمعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطبع بردائه حين طاف أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب استلم الركن ليسعي ثم قال لمن نبدي الآن منا كبنا ومضى زافي وقد أظهر الله الإسلام والله على ذلك لاسعين كاسعي (قال الشافعي) رحمه الله يعني رمل مضطبعا (قال الشافعي) والاضطباع أن يشتمل بردائه على منكبيه الأيسر ومن تحت منكبيه الأيمن حتى يكون منكبيه الأيمن بارزا حتى يكمل سبعة فإذا طاف الرجل ماشيا لعله به تمنعه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف وإنه يأتى بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس وإن كان في أزار وعمامة أحببت أن يدخلها تحت منكبيه الأيمن وكذلك إن كان مرتديا بقميص أو سراويل أو غيره وإن كان مؤثرا لاشئ على منكبيه فهو يأدى المنكبين لأتوب عليه يضطبع فيه ثم رمل حين يفتح الطواف فان ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبعت فيما بقي منه وإن لم يضطبع بحال كرهته كما كرهته تركه الرمل في الاطواف الثلاثة ولا فدية عليه ولا إعادة أخبرنا سعيد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمي من الحجر إلى الحجر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة ثلاثة أطواف خياليين بين من مشى أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عمره كهن الأربع بالبيت والصفا

القياس أن ما دخر وما لم يدخر واجسد والتار تنقصه (قال الشافعي) ولا يباع غسل فحل بعسل فحل المصفيين من الشمع لأنهم لو يباع وزنا وفي أحدهما شمع وهو غير العسل كان العسل بالعسل غير معلوم وكذلك لو يباع كيلا ولا خير في مدحظة فيها فصل أو زوان مدحظة لاشئ فيها من ذلك لأنها مدحظة مدحظة متفاضلة ومجولة وكذلك كل ما اختلط به الآن يكون لا يزيد في كيله من قليل التراب ومادق من ثبته فأما الوزن فلا خير في مثل هذا وإن

والمرءة إلا أنهم ردوهم في الأولى والرابعة من الحديبية أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال سئى أبو بكر عام حج أذبعته النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر ثم عثمان والخلفاء لهم جراسيمون كذلك (قال الشافعي) والرمل الخشب لأشدة السبي ثلاثة أطواف لا يفصل بين من يوقف إلا أن يقف عند استلام الركنين ثم يقضي خيبا فإذا كان زحام لا يمكنه معه أن يحجب فكأن أن وقف وجد فرجة وقف فإذا وجد الفرجة رمل وإن كان لا يطعم بفرجة لكثرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمل فإنه إذا صار حاشية أمكنه أن يرمل ولا أحب ترك الرمل وإن كان إذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمل رمل إذا أمكنه الرمل ومنى إذا لم يمكنه الرمل بحية مشية ولم أحب أن يشب من الأرض وثوب الرمل وانما عشي مشيا ويرمل أول ما يتسدى ثلاثة أطواف وعشي أربعة فان ترك الرمل في الطواف الأول رمل في الطوافين بعده وكذلك إن ترك الرمل في الطوافين الأولين رمل في الطواف بعدهما وإن ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الأربع لأنه هيئة في وقت فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضعه ولم يكن عليه فدية ولا إعادة لأنه جاء بالطواف والدواف هو الفرض فان ترك الذي ذكره لم يحل تحب ولا إعادة عليه وإن ترك الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق ما بين سبعه فرقتين فرارمل فيه وفرق ما بين فيه فلا يرمل حيث مشى النبي صلى الله عليه وسلم وأحب إلى أن يمشي حيث رمل النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وترك الرمل عامدا إذا كراهيها أو ناسيا أو جاهلا سواء لا يمس ولا يقتدى من تركه غير أنى أكرهه للعامد ولا مكروه فيه على ساه ولا جاهل وسواء في هذا كله طواف نسك قبل عرفة وبعدها وفي كل حج وعمره إذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السبي بين الصفا والمروة فان قدم حاجا أو فارطا طاف بالبيت وبهي بين الصفا والمروة ثم زار يوم النحر أو بعده لم يرمل لأنه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفا والمروة وانما طوافه بعده لتحل له النساء وإن قدم حاجا لم يطف حتى يأتي معنى رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة أخبرنا سعيد عن سفیان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه رأى رجلا يمشي يوم النحر فان قال قائل فأنك قد تقول في أشياء يتركها المرمم من نسكه يهريق دما فكيف لم تأمره في هذا بأن يهريق دما قلت انما أمره إذا ترك العمل نفسه قال أفليس هذا عمل نفسه قلت لا الطواف العمل وهذا هيئة في العمل فقد أتى بالعمل على كماله وترك الهيئة فيه والسجود والركوع العمل فان ترك التسبيح فمالم يكن نازكا لعمل يقضيه كما يقضى سجدة أو تركها أو تفسد بها عليه صلاته لو خرج منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل والقول عمل والاضطباع والرمل هيئة أخف من التسبيح في الركوع والسجود (قال) وإذا رمل في الطواف فاشتد عليه الزحام تحركا حركة مشية بقلوب وانما منعني من أن أقول له يقف حتى يجد فرجة أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا أطعمه أن يجد فرجة بين يديه فلو كان في غير مجمع فازدحم الناس افتح باب الكعبة أو عارض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويعلم أن ينفر رجلاه ما بين يديه أمرته أن يقف حتى ينفر رجلاه بين يديه فيمكنه أن يرمل ومنى أمكنه الرمل رمل وأحب إلى أن يدوم البيت في الطواف وإن بعد عن البيت وطعم أن يجد السبيل إلى الرمل أمرته بالبعد

(باب في الطواف بالراكب مريضا أو مريضا أو راكبا على الدابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا طاف الرجل بالصبي أحببت أن يرمل به وإن طاف رجل برجل أحببت أن يمشي على أن يرمل به وإن يرمل به وإذا طاف النفر بالرجل في حفرة أحببت أن يمشي على أن يرمل به وإذا طاف الرجل راكبا لم يؤد أحدا أحببت أن يحشد دابته في موضع الرمل وهذا كله في الرجال

الغنم ما عزه وضانه صنف
ولسبب البقر عرابها
وجواميسها صنف
ولبن الابل مهرها وعرابها
صنف واحد فاما اذا
اختلف الصنفان فلا
باس متفاضلا يابيد
ولاخير في زيد غنم يابن
غنم لاد الزبد في من
الابن ولاخير في من غنم
يزيد غنم واذا اخرج
منه الزبد فلا باس أن
يباع بزدوسن ولاخير
في شاة فيها لبن يقدر على
حلبه بلبن من قبل أن
في الشاة لبنا لا أدري
كم حصته من اللبنين
الذي اشترى به نقدا
وان كانت نسيئة فهو
أقصد للبائع فليجعل

باليث انما طاف ببعضه دون بعض وأما الجرفان فريشاحين بنت الكعبة استقصرت من قواعد
ابراهيم قترك في الجرف اذ رعى من اليث فهدمه ابن الزبير وابتناه على قواعد ابراهيم وهدم الحاجز زيادة
ابن الزبير التي استولف بها القواعد وهم بعض الولاة باعاده على القواعد فكره ذلك بعض من أشار
عليه وقال أخاف أن لا يأتي وال الأحب أن يرى له في البيت أثر ينسب إليه والبيت أجل من أن
يطمع فيه وقد أقره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفاؤه بعده (قال الشافعي) والمسجد كله
موضع للطواف

(باب في حج الصبي) أخبرنا مالك عن ابراهيم بن عقبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأمرأته وهي في محضها فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأخذت بعض دصبي كان معها فقالت لهذا ج قال نعم ولك أجر أخبرنا سعيد عن مالك بن مغول عن أبي السفر
قال قال ابن عباس أيها الناس اسمعوني ما تقولون وافهموا ما أقول لكم أيما عملوا حج حبه أهله فأت قبل أن
يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحجج وأيما غلام حج حبه أهله فأت قبل أن يدرك فقد قضى
عنه حجه وإن بلغ فليحجج أخبرنا سعيد ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال وتقصي حجة العبد عنه
حتى يعتق فإذا عتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء إن شاء الله
في العبد ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله فإذا عتق فليحجج يدل على أنها
لواجزأت عنه حجة الاسلام لم يأمره أن يحجج إذا عتق ويدل على أنه لا يراه واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه
وغيره من أهل الاسلام لا يرون فرض الحج على أحد الامراء لأن الله عز وجل يقول ولله على الناس حج البيت
من استطاع إليه سبيلا

(باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسجد كله موضع للطواف في طواف في المسجد من دون السقاية وزمزم
أومن وراثتهما أو وراء سقايات المسجد التي أحدثت فحج بها المسجد حتى يكون الطائف من وراثتها
كلها فطوافه يجزئ عنه لانه في موضع الطواف وأكثر الطائفتين محمول بينه وبين الطواف بالناس الطائفتين
والمصلين وان خرج من المسجد فطاق من وراثته لم يعتد بشئ من طوافه خارجا من المسجد لانه في غير موضع
الطواف ولو أجزت هذه أجزت الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم ولو طاف بالبيت
منكوسا لم يعتد بطوافه ولا أحسب أحدا يطوف به منكوسا لأن محضرته من بعلمه لوجهل ولو طاف بالبيت
محرم أو عليه طواف واجب ولا ينوي ذلك الطواف الواجب ولا ينوي به نافلة أو نذرا عليه من طوافه كان
طوافه هذا طوافه الواجب وهكذا ما عمل من عمل حج أو عمره لانه إذا أجزأ في الحج والعمرة أن يتدنه يرب
به نافلة فيكون فرضا كان في بعض عمله أو في أن يجزيه ولو طاف بعض طوافه ثم أغنى عليه قبل الحلاله
فطيف به ما بقي عليه من الطواف لا يعقله من انعماء أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدئ به في الطواف مغلوبا
على عقله لم يجزه حتى يكون يعقل في السبع كله كالأجزي الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها ولو طاف وهو
يعقل ثم أغنى عليه قبل كمال الطواف ثم أفاق بعد ذلك ابتداء الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا ولو طاف
على بصيرة وفرس أجزأه وقد كثر الناس واتخذوا من يحملهم فيكون أخف على من معه في الطواف من
أن يركب بعيرا أو فرسا ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للحرم أن يلبسه من الثياب كان طوافه يجزئ عنه وكانت
عليه الفدية فيما لبس مما ليس له لبسه وهو محرم وهكذا الطواف منتقبا أو متبرقا

(باب الخلاف في الطواف على غير طهارة) قال الشافعي رحمه الله فرغم بعض الناس أن الطواف
لا يجزئ الا طهرا وأن المعتمر والحاج ان طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالاعادة

الربط اذا ليس فنهى
عنه فنظر الى المتعقب
فكذلك لا يجوز بيع رطب
برطب لانه في المتعقب
مجهول المثل غراو كذا
لا يجوز قح مبلول بقمع
جاف (قال) واذا كان
المتبايعان الذهب بالورق
باعتانها ما اذا انفرا قبل
القبض كاتاني معني
من لم يبايع دل على أن
كل سلعة باعها فلهكت
قبل القبض فن مال
بائعها لانه كان عليه
تسليمها فلما هلك لم
يمكن له أخذ ثمنها (قال
الشافعي) واذا اشترى
بالدينار دراهم بأعيانها
فليس لاحد أن يعطى غير
ما وقع عليه البيع فان

فإن بلغ بلد لم يأم به بالأعادة ولو طاف جنباً أمره أن يعود من بلد حيث كان فقبل لبعض من يقول قوله
أيعد والطواف قبل الطهارة أن يكون كافلاً لا يطوف بالبيت الأيمن فحله الصلاة أو يكون كذكر الله وعمل
الحج والعمرة غير الطواف قال إن قلت هو كالمصلاة وأنه لا يجزئ الإيضاح قلت فالحجب وغير المتوضئ سواء
لأن كلا غير طاهر وكل غير جائز له الصلاة (قال الشافعي) قلت أجل قال فلا أقوله وأقول هو كغيره من عمل
الحج قلت فلم أمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف أو أتت تأمره أن يبتدئ على غير وضوء قال
فإن قلت لا يعيد قلت إذا تخالف السنة قال فإن قلت إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن لا تطوف
بالبيت ثلاثاً يدخل المسجد حائض قلت فأنتم تزعم أن المنبر لا يدخل المسجد الحرام والحجب قال فلا أقول
هذا ولكني أقول أنه كالمصلاة ولا تجوز الإبطاء له ولكن الحجب أشد حالاً من غير المتوضئ قلت أو تجد
بينهم ما فرق الصلاة قال لا قلت فأي شيء قيل ولا تجدون أن تخالف السنة وقولكم كراهل العلم لأنه
لا يكون لغير الطاهر أن يطوف بالبيت أو تقول لا يطوف به الا طاهر فيكون تركه أن تأمره أن يرجع حيث
كان ويكون كمن لم يطف ترك الأصل قولك

(باب كمال عمل الطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وعبد العزيز بن
محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وأخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف
بالبيت وسعى أربعة ثم يصلي بعد تهنئ ثم يطوف بين الصفا والمروة (قال الشافعي) فمن طاف بالبيت أقل من
سبعة أطواف لم يحط به واحد فلم يكمل الطواف وإن طاف بعده بين الصفا والمروة فهو في حكم من لم يسع بين
الصفا والمروة ولا يجزئ به أن يسعي بين الصفا والمروة إلا بعد كمال سبع تام بالبيت وإن كان معتمراً فصدر
إلى أهله فهو محرم كما كان يرجع فيبتدئ أن يطوف سبعاً بالبيت وبين الصفا والمروة سبعاً ثم يخلق أو يقصر
وإن كان حلقاً قبل ذلك فعليه دم للعاق قبل أن يحل ولا أرخص له في قطع الطواف بالبيت الأيمن عذر وذلك
أن تمام الصلاة في صلواتهم يعود فيبقى على طوافه من حيث قطع عليه فإن بقي من موضع لم يعد فيه إلى
الموضع الذي قطع عليه منه ألقى ذلك الطواف ولم يعتبه به (قال الشافعي) أو يصيبه زحام فيقف فلا يكون
ذلك قطعاً أو يعي فيستريح فاعداً فلا يكون ذلك قطعاً أو ينتقض وضوءه فيخرج فيتوضأ وأحب إلى إذا
فعل أن يبتدئ الطواف ولا يني على طوافه وقد قيل يني ويجزئ به أن لم يتناول فإذا تناول ذلك لم يجز إلا
الاستئذان ولا يجزئ به أن يطوف إلا في المسجد لأن المسجد موضع الطواف ويجزئ به أن يطوف في المسجد
وإن حال دون الكعبة شيء نساء أو جماعة ناس أو سقايات أو أساطين المسجد أجزأه ما لم يخرج من المسجد فإن
خرج فطاف لم يعتبه بطوافه خارجاً من المسجد قل أو كثر ولو أجزأته أن يطوف خارجاً من المسجد أجزأته
أن يطوف من وراء الجبل إذا لم يخرج من الحرم فإن خرج من باب من أبواب المسجد ثم دخل من آخر
فإن كان الباب الذي دخل منه يأتي على الباب الذي خرج منه اعتد بذلك الطواف لأنه قد أتى على الطواف
ورجع في بعضه وإن كان لا يأتي عليه لم يعتد بذلك الطواف

(باب الشك في الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي
يشك أصلي ثلاثاً أو أربعاً أن يصلي ركعة فكان في ذلك الغاء الشك والساعة على اليقين فكذا إذا شك في شيء
من الطواف صنع مثل ما يصنع في الصلاة فالشك وبنى على اليقين إلا أنه ليس في الطواف سجود سهو
ولا كفارة (قال) وكذلك إذا شك في وضوئه في الطواف فإن كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه
أجزأه الطواف كما تجزئه الصلاة فإن كان على يقين من حدثه وفي شك من وضوئه لم يجزئه الطواف كما
لا تجزئه الصلاة

وجدد بالدينار أو الدرهم
عياقهو بلخياريان شاء
حبس الدينار بالدرهم
سواء قبل التفريق أو
بعده أو حبس الدرهم
بالدينار أو تنقض البيع
وإذا تابعا ذلك بغير عين
الدينار والدرهم
وتقابضاهم وجد بالدينار
أو ببعض الدرهم عيا
قبل أن يغير فالدل كل
واحد منهما ما يجب
المعيب وإن كان بعد
التفريق فبعضه أو جويل
أحدها أنه كالحجاب
في العين والثاني أن يبدل
المعيب لأنه بيع صفة
أجازها المسلمون إذا
قبضت قبل التفريق
ويشبه أن يكون من

(باب الطواف في الثوب النجس والرعاف والحديث والنجاسة على الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسده نجاسة أو في نعليه نجاسة لم يعتد بما طاف بذلك الحال كما لا يعتد في الصلاة وكان في حكم من لم يطف وانصرف فالتى ذلك الثوب وغسل النجاسة عن جسده ثم رجع فاستأنف لا يجزيه من الطهارة في نفسه وبذنه وما عليه إلا ما يجزيه في الصلاة ومن طاف بالبيت فكم المصلي في الطهارة خاصة وإن رعب أو قاء انصرف فغسل الدم عنه والتى ثم رجع فبني وكذلك إن غلبه حدث انصرف فتوضأ ورجع فبني وأحب إلى في هذا كله لو استأنف (قال) ولو طاف ببعض ما لا يجزيه به الصلاة ثم سعى أعاد الطواف والسعي ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطواف بالبيت ولو انصرف إلى بلد مرجع حتى يطوف ويسعى هذا الطواف على الطهارة ورجاع هذا أن يكون من طاف بغيره كمال الطهارة في نفسه ولباسه فهو كمن لم يطف (قال الشافعي) وأختار أن قطع الطائف الطواف فتطول رجوعه أن يستأنف فإن ذلك احتياط وقد قيل لو طاف اليوم طوافاً وغداً آخر أجراً عنه لأنه عمل بغير وقت

(باب الطواف بعد عرفة)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم ليقيموا نفوسهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق (قال الشافعي) فاحتلت الآية أن تكون على طواف الوداع لأنه ذكر الطواف بعد قضاء النصف واحتلت أن تكون على الطواف بعد منى وذلك أنه بعد حلاق الشعر ولبس الثياب والتطيب وذلك قضاء النصف وذلك أشبه معنيهاً بالان الطواف بعد منى واجب على الحاج والتزويل كالتزليل على إيجابه والله أعلم وليس هكذا طواف الوداع (قال الشافعي) إن كانت نزلت في الطواف بعد منى دل ذلك على إباحة الطيب (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه أخص للرجال الحائض أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت فإن آخر التسلط الطواف بالبيت (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحائض أن تنفر قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجا وألجأ أعمال متفرقة منها شيء إذا لم يعلم الحاج أقصد حجه وذلك الاحرام وأن يكون عاقلاً لا لاحرام وعرفة فأبى هذا ترك لم يجز عنه حجه (قال الشافعي) ومنهما إذا تركه لم يحل من كل إحرامه وكان عليه أن يعمل في عمره كله وذلك الطواف بالبيت والصفاء والمروة الذي يحل به (١) إلا النساء وأيهما ترك رجع من بلدهم وكان عمره من النساء حتى يقضيه ومنهما ما يعمل في وقت فإذا ذهب ذلك الوقت كله لم يكن له ولا عليه عمله ولا بدله وعليه القدية مثل المزدلفة والبيتة بمعنى وري الجمار ومنهما إذا تركه ثم رجع إليه سقط عنه الدم ولو لم يرجع لزمه الدم وذلك مثل الميقات في الاحرام ومثله والله أعلم طواف الوداع لأنها إعلان أمرهم بما عاقدت كما فلا يتفرقان عندي فيما يجب عليه من القدية في كل واحد منهما ما قبل ما على مزدلفة والجار والبيتة لئلا يمتنى لانه نسك قد تركه وقد أخبرنا عن ابن عباس أنه قال من نسى من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً فإن قال قائل طواف الوداع طواف ما موره وطواف الاحلال من الاحرام طواف ما موره وعملان في غير وقت متى جاء بهما العامل أجراً عنه فلم تنفس الطواف بالطواف قيل له بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينهما والدلالة بما لا أعلم فيه مخالفاً فإن قال قائل وأين الدلالة قيل له لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطواف الوداع وأرخص للحائض أن تنفر بلا وداع فاستدلنا على أن الطواف الوداع لو كان كالطواف فلا حلال من الاحرام لم يرخس رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض في تركه ألا ترى أن

يجتنبه كالأشترى سلماً
بصفة ثم قبضه فأصاب
به عيباً أخذ صاحبه
بعثله (قال) وتنوع
الصفات غير تنوع
الاعيان ومن أجاز بعض
الصفقة رد المعيب من
الدرهم بحصتها من
الدينار (قال المزني)
إذا كان بيع العين
والصفات من الذنائب
بالدرهم فيما يجوز
بالقبض قبل الافتراق
سواء وفيما يفسد به
البيع من الافتراق قبل
القبض سواء لزم أن
يكونا في حكم المعيب
بعد القبض سواء وقد
قال يرده الدراهم بقدر
حصتها من الدينار

(١) قوله إلا النساء
كذا في بعض النسخ
بلفظ الاستثنائية
وفي بعضها إلى النساء
بلفظ إلى الجارية وكلاهما
لا يظهر وأعله من زيادة
النسخ فقرر كتبته
مصححه

رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن صفة أطاف بعد الخمر فقبل ثم فقال قلتنفر (قال الشافعي) وهذا الزامها المقام للطواف بعد الخمر وتخفيف طواف الوداع (قال الشافعي) ولا يخفف ما لا يحل المحرم الإبه أو لا ترى أن من طاف بعد الجرة والخمر والحلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء خارج من إحرام الحج بكامل الخروج ومن خرج من إحرام الحج لم يفسده عليه ما تركه بعده وكيف يفسد ما خرج منه وهذا بين أن ترك الميقات لا يفسد بحال لأنه يكون محرماً وإن جاوز الميقات وإن من دون الميقات يهل فيجزي عنه والشيء المفسد للجمع إذا ترك ما لا يجزي أحد غيره فعله وقد يجزي عالماً إن يهاودون الميقات إذا كان أهلوه من دونه ويدل على أن تركه لا يفتقر إلى شيء وتركه ربي الجمار لا يفسد الحج

(باب ترك الحائض الوداع) أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت حاضت صغية بعدما أفاضت فذكرت حبضها الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت يا رسول الله أنها حاضت بعدما أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن صغية بنت جبي حاضت فذكرت ذلك للرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك فقال فلا إذا أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صغية حاضت يوم الخمر فذكرت عائشة حبضتها النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال قلتنفر إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صغية بنت جبي فقبل أنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليها أحابستنا فقالوا يا رسول الله أنها قد أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم إن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لأصبح نبي أكثر من سنة آلاف امرأتناض أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت أتفتي أن تسدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت قال نعم قال فلا تفتي بذلك قال فقال ابن عباس إما لا فسل فلأنه الأنصار يهمل أمرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع إليه زيد بن ثابت فيصعل ويقول ما أراك إلا قد صدقت أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين قال اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة الحائض فقال ابن عباس تنفرو قال زيد لا تنفرو فقال له ابن عباس سل فسأل أم سلمة وصوابها أنها قال فذهب زيد فلبث عنه ثم جاء وهو فضعل فقال القول ما قلت أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عروة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا حجت ومعها نساء مختلف أن يحضن قدامهن يوم النحر فأفضن فان حضن بعد ذلك لم تنتظر بهن أن يطهرن تنفريهن ومن حضن أخبرنا سفيان عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة كانت تأمر النساء أن يجلن الأفاضة مخافة الحيض أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وأبراهيم بن ميسرة عن طاوس قال جلست إلى ابن عمر فسمعتة يقول لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهدها بالبيت فقلت ما له أما سمع ما سمع أم سلمة ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعتة يقول زعموا أنه رخص المرأة الحائض (قال الشافعي) كأن ابن عمر والله أعلم مع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة للحائض فقال به على العام وهكذا ينبغي له وإن سمع عاماً أن يقول به فلما بلغه الرخصة للحائض ذكرها وأخبرنا عن ابن شهاب قال جلست عائشة للنساء عن ثلاث لأصدر الحائض إذا أفاضت بعد المعرف ثم حاضت قبل الصدر وإذا أطافت المرأة طواف الزيارة الذي يحلها زوجها ثم حاضت نفرت بغير وداع ولا فدية عليها وإن طهرت قبل أن تنفرو فليها الوداع كما يكون على التي لم تحض من النساء وإن خرجت من بيوت مكة كلها قبل أن تطهر ثم طهرت لم يكن عليها الوداع وإن طهرت في البيوت كان عليها

(قال الشافعي) ولو راجل مائة دينار عتي مروانية ومائة دينار من ضرب مكروه عاتق دينار من ضرب وسط خير من المكروه ودون المروانية لم يجز لأني لم أربح أحد من لقيت من أهل العلم اختلافاً في أن ما جعته الله غفتم عبدود أن الثمن مقسوم على كل واحد منها بقدر قيمته من الثمن فكان قيمة الجيد من الذهب أكثر من الردي والوسط أقل من الجيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا بأس أن يشتري

الوداع وكذلك لو رأت الطهر فلم تجد ماء كان عليها الوداع كأن تكون عليها الصلاة فإن كانت مستحاضة طافت في الأيام التي تصلى فيها فإن بدأت بها الاستحاضة قلنا لها تنق حتى تعلم قدر حيضتها واستحاضتها فتفترت فعلنا أن اليوم الذي نفترت فيه يوم طهر كان عليها دم ترك الوداع وإن كان يوم حيض لم يكن عليها دم

(باب تحريم الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما (قال الشافعي) والجراسم جامع فكل ما كثر ماؤه واتسع قبل هذا البحر فإن قال قائل فالبحر المعروف هو البحر المالح قيل نعم ويدخل فيه العذب وذلك معروف عند العرب فإن قال فهل من دليل عليه في كتاب الله قيل نعم قال الله عز وجل وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظريا في الآية دلالتان أحدهما أن البحر العذب والمالح وأن صيدهما مذكور ذكر واحد فكل ما صيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير مما يعيش في الماء للبحر حلال وحلال اصطيدانه وإن كان في الحرم لأن حكمه حكم صيد البحر الحلال للحرم لا يختلف ومن خوطب بأحلال صيد البحر وطعامه عقل أنه إنما أحل له ما يعيش في الحرم من ذلك وأنه أحل كل ما يعيش في مائه لأنه صيده وطعامه عندنا ما ألقى وطعامه عليه والله أعلم ولا أعلم الآية تحتل الأهذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدي بغير تكلف ككلف صيده فكان هذا إذا خلا في ظاهر جملة الآية والله أعلم فإن قال قائل فهل من خبر يدل على هذا قيل أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه سئل عن صيد الأنهار وقلات المياه أليس بصيد البحر قال بلى وتلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظريا أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن أنسا سأل عطاء عن حيتان بركة القسري وهي برعظية في الحرم أتصاد قال نعم ولو ددت أن عندنا منه

(باب أصل ما يحل للحرم قتله من الوحش ويحرم عليه) قال الشافعي ذكر الله عز وجل صيد البحر جملة ومفسرا فالقسر من كذب الله عز وجل يدل على معنى المجمل منه بالدلالة المفسرة المينة والله أعلم قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلما أثبت الله عز وجل أحلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كانوا أحراما دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا أحراما ما كان أكله حلالا لهم قبل الأحرام لأنه والله أعلم لا يشبه أن يكون حرم بالاحرام خاصة إلا ما كان مباحا قبله فأما ما كان محرما على الحلال فالتحريم الأول كاف منه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما قلنا وإن كان يبين في الآية والله أعلم أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم الغراب والحداة والغارة والعقرب والكلب العقور

(باب قتل الصيد خطأ) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا (قال الشافعي) يجرى الصيد من قتله عدا خطأ فإن قال قائل إيجاب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عدا وكيف أوجبته على قاتله خطأ قيل له إن شاء الله إن إيجاب الجزاء على قاتل الصيد عدا لا يحظر أن يوجب على قاتله خطأ فإن قال قائل فإذا أوجب في العمدة بالكتاب فمن أين أوجب الجزاء في الخطأ قيل أوجبته في الخطأ قياسا على القرآن والسنة والاجماع فإن قال فإين القياس على القرآن قيل قال الله عز وجل في قتل الخطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتصير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله وقال فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحريم رقبة مؤمنة فلما كانت النفسان ممنوعتين بالإسلام

الدرهم من الصراف
ويبيعها منه إذا قبضها
بأقل من الثمن أو أكثر
وعادة وغسيرة عادة
سواء

(باب بيع اللحم باللحم)

(قال الشافعي) واللحم
كله صنف وحشيه
وانسيه وطأه لا يجل فيه
البيع حتى يكون يابسا
وزنا وزن وقال في موضع
آخر فيها قولان يفرجهما
ثم قال في آخره ومن قال
اللحمان صنف واحد
لزمية إذا حدهم بجماع
اللحم أن يقوله في جماع
التمر فيجعل الزبيب
والتمر وغيرهما من التمار
صنفا واحدا وهذا

لا يجوز لأحد أن يقوله
(قال المرتضى) فإذا
كان نصير العمان منفا
واحدا قياسا لا يجوز
بحال وإن ذلك ليس على
الاسماء الجماعية وإنما
على الاصناف والاشياء
الخاصة فقد قطع
بان العمان أصناف
(قال المرتضى) وقد قطع
قبل هذا الباب بان
ألبان البقر والغنم
والابل أصناف مختلفة
فلمومها التي هي أصل
الالبان بالاختلاف
أولى وقال في الاملاء
على مسائل مالك الجمعة
فإذا اختلفت أجناس
الحيات فلا بأس ببعضها
ببعض متفاضلا وكذلك
(١) سقط ههنا
النسخ بقية الاسناد
والمتن وكثيرا ما يقع مثل
هذا في الامم وقريب بعض
القاص وفتح الرام على
بناء التصغير وعبد الملك
ابن قريب هو الاصمعي
اللقوي الشهير حتى عنه
أنه قال سمع مني مالك
كذا في الخلاصة كتبه
مصححه

والعهد فأوجب الله عز وجل فيه ما بالخطايتين ورتبتين كان الصيد في الاحرام ممنوعا بقول الله عز وجل
وحرم عليكم صيد البر ما دمه حرما وكان الله فيه حكما فيما قبل منه عدا اجزاء مثله وكان المنع بالكتاب مطلقا
عاما على جميع الصيد وكان المالك لما وجب بالصيد أهل الحرم لقول الله تعالى هدي بالغ الكعبة ولم أعلم بين
المسلمين اختلافا أن ما كان ممنوعا أن يتلف من نفس انسان أو طائر أو دابة أو غير ذلك مما يجوز ملكه فأصابه
انسان عدا فمات على من أصابه فيه فمن يؤدى لصاحبه وكذلك فيما أصاب من ذلك خطأ لا فرق بين ذلك إلا
المات في العمد فلما كان هذا كما وصفت مع أشباهه كان الصيد كله ممنوعا في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل
أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمه حرما فلما كان الصيد محرما
كله في الاحرام وكان الله عز وجل حكما في شيء منه بعد بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في
الاحرام لا يفرق كما يفرق المسلمون بين الغرم في الممنوع من الناس والاموال في العمد والخطا فان قال
قائل فن قال هذا معك قبل الحجة فيه ما وصفت وهي عندنا مكتنى جهوا وقد قاله نحن قبلنا غيرنا قال فاذا كره
قلت أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله
منكم متعمدا قتلناه من قتله خطأ لا يغرر قال نعم يعظم بذلك حرمة الله ومضت به السنن أخبرنا مسلم بن
خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يغرمون في الخطا (قال الشافعي) فان
قال قائل فهل شيء أعلى من هذا قيل شيء يحتمل هذا المعنى ويحتمل خلافه فان قال ما هو قلت أخبرنا مالك
عن عبد الملك بن قريب (١) (قال الشافعي) فيصنع أن يكون أوطأ الضب خطئين باطنه وأوطأ
حامدين له فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهبك فقلت نعم قال فاذا كره قلت أخبرنا سعيد
عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعمدا غير ناس الحرم ولا يريد اغيروه فأخطأ به فقد أحل
وليسته رخصة ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد اغيروه فأخطأ به فذلك العمد المكفر عنه من النعم قال في بعض
بقوله فقد أحل قلت أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله قال أفتأريد أن أحل من احرامه قلت ما أراهم ولو
أراد أن كان مذهب من أحفظه عنه خلافه ولم يلزم بقوله حجة قال فاجماع معنى قوله في الصيد قلت أنه لا يكفر
العمد الذي لا يخطئه خطأ أو يكفر العمد الذي يخطئه الخطأ (قال) فنصه قلت يذهب إلى أنه ان عمد قتله
وتسبى احرامه في هذا خطأ من جهة نسيان الاحرام وان عمد غيره فأصابه في هذا خطأ من جهة الفعل الذي
كان به القتل أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ومن قتله منكم متعمدا لقتله ناسيا لحرمه
فذلك الذي يحكم عليه ومن قتله متعمدا القتل ذكر الحرم لم يحكم عليه قال عطاء يحكم عليه ويقول عطاء
ناخذ فان قال قائل فهل يخالف هذين المذهبين أحد قلت نعم قال غيرهم من أهل العلم يحكم على من قتله
عمدا ولا يحكم على من قتله خطأ بحال

(باب من عاد لقتل الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قتل صيدا لحكم عليه ثم عاد لا تخرق قال يحكم عليه كلما عاد إذا كان
قال قائل ومن أين قلته قلت إذا لم يسهل أن يحكم عليه بالاول لزمه أن يحكم عليه بالثاني وكل
ما بعده كما يكون عليه لو قتل نفسا بدنية وأنفسا بعد دية بدنية في كل نفس وكما يكون عليه لو أفسد متاعا لاحد ثم
أفسد متاعا لا تخرم أفسد متاعا كثيرا بعد قبة ما أفسد في كل حال فان قال فاقول الله عز وجل ومن عاد
فيعتقم الله منه ففي هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه (قال الشافعي) ما يبلغ على أن فيه دلالة على ذلك فان
قال قائل فما معناه قبل الله أعلم ما معناه أما الذي يشبه معناه والله أعلم فان يجب عليه بالعود النعمة وقد تكون
النعمة بوجوده في الدنيا المال وفي الآخرة النار فان قال فهل يعد ما يدل على ما وصفت في غير هذه الآية
أو على ما يشبهه قيل نعم قال الله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله الا

بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثمًا يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانًا وجعل الله القتل على الكفار والقتل على القاتل عداوسن رسول الله صلى الله عليه وسلم العفو عن القاتل بالدية أن شامولى المقتول وجعل الحد على الزاني (١) فلما أوجب الله عليهم النعمة بمضاعفة العذاب في الآخرة إلا أن يتوبوا وجعل الحد على الزاني فلما أوجب الله عليهم الحد ودل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها في الدنيا قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاحلداوا كل واحد منهما مائة جلدة فلم يختلف الناس في أنهما كلما زنيا بعد الحد جلدا فكان الحق عليهم في الزنا الآخر مشله في الزنا الأول ولو أنبى أن يفرقا كان في الزنا الآخر والقتل الآخر أولى ولم يطرح فان قال أفرأيت من طرحه على معنى أنه عدا من فاول ما قتل من الصيد عدا ياتمه فكيف حكم عليه فقلت حكم الله تعالى عليه فيه ولو كان كما تقول كان أولى أن لا يعرض له في عدا الماتم فإذا كان الابتداء على أنه عدا من فالثاني مثله فان قال فهل قال هذا معك أحد غيرك قيل نعم فان قال فاذكره قلت أخبرنا سعيد بن محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الحرم يقتل الصيد عدا يحكم عليه كما قتل فان قال قائل فما قول الله عز وجل عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه قيل الله أعلم بمعنى ما أراد فأما عطا من أبي رباح فيذهب إلى عفا الله عما سلف في الجاهلية ومن عاد في الإسلام بعد التصريح بقتل صيد محرمة فينتقم الله منه أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قلت لعطاء في قول الله عز وجل عفا الله عما سلف قال عفا الله عما كان في الجاهلية قلت وقوله ومن عاد فينتقم الله منه قال ومن عاد في الإسلام فينتقم الله منه وعليه في ذلك الكفارة قال وان عدا فعليه الكفارة قلت هل في العود من حد يعلم قال لا قلت أفترى حقاً على الامام أن يعاقبه فيه قال لا ذنب أذنبه فيما بينه وبين الله تعالى ويقتدى (قال الشافعي) ولا يعاقبه الامام فيه لان هذا ذنب جعلت عقوبته فدينه إلا أن يزعم أنه يأتي ذلك عامدا مستخفا

(باب ابن محمل هدى الصيد) قال الشافعي قال الله تعالى هدي بالغ الكعبة (قال الشافعي) فلما كان كل ما أريد به هدى من ملك ابن آدم هديا كانت الانعام كلها وكل ما أهدى فهو بمكة والله أعلم ولو خفي عن أحد أن هذا هكذا ما أنبى والله أعلم أن يخفى عليه اذا كان الصيد اذا جرى بشئ من النعم لا يجزى فيه إلا أن يجزى بمكة فعلم أن مكة أعظم أرض الله تعالى حرمة وأولاد أن نزه عن الدماء لولا ما عقلنا من حكم الله في أنه للساكنين الحاضرين بمكة فإذا عقلنا هذا عن الله عز وجل فكان جزاء الصيد بطعام لم يجز والله أعلم إلا بمكة وكما عقلنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل وفي مواضع فلم يذكر العدل وكانت الشهادات وإن افرقت فجمع في أنه يؤخذ بها كتحسينها كلفنا أنها كلها بالعدل ولم نزع أن الموضع الذي لم يذكر الله عز وجل فيه العدل معفو عن العدل فيه فلو أطعم في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه وأعاد الاطعام بمكة أو بجى فهو من مكة لانه الحاضر الحرم ومثل هذا كل ماوجب على محرم بوجه من الوجوه من فدية أذى أو طيب أو ليس أو غيره لا يخالفه في شئ لان كله من جهة التسلك والنسك إلى الحرم ومنافعه للساكنين الحاضرين الحرم (قال) ومن حضر الكعبة حين يبلغها الهدى من النعم والطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب لانهم انما أعطوا بحضرتها وإن قل فكان يعطى بعضهم دون بعض أجزاء أن يعطى مساكين الغريب دون أهل مكة ومساكين أهل مكة دون مساكين الغريب وأن يخلط بينهم ولو آثر به أهل مكة لانهم يجمعون الحضور والمقام لكان كله أسرى إلى القلب والله أعلم فان قال قائل فهل قال هذا أحد يذكرك قوله قيل أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال قلت لعطاء فجزأ مثل ما قتل من النعم (٢) هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يريد البيت كفارة ذلك عند البيت أخبرنا سعيد بن ابن جريح أن عطاء قال له مرة أخرى يتصدق الذي يصيب الصيد بمكة قال الله عز وجل هدي بالغ الكعبة قال فينتصدق بمكة (قال الشافعي) يريد عطا ما وصفت من الطعام والنعم كله هدى والله أعلم

لحوم الطير اذا اختلف
أجناسها (قال المزني)
وفي ذلك كفاية لما
وصفنا وبالله التوفيق

(باب بيع اللحم
بالحيوان)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم عن
ابن المسيب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع اللحم
بالحيوان وعن ابن
عباس أن جزورا نحررت
على عهد أبي بكر رضى
الله عنه فجاء رجل بعناق
فقال أعطوني جزأ
به هذه العناق فقال أبو
بكر لا يصلح هذا وكان
القاسم بن محمد وابن

(١) قوله فلما أوجب
الله عليهم إلى قوله فلما
أوجب الله عليهم
الحد وهكذا في النسخ
وتأمل وحرر كتبه معصمه
(٢) سقط هنا من
جميع النسخ ومن أصل
المستند جلة من لفظ
القرآن وهي قوله تعالى
يحكم به ذوا عدل منكم
هدي بالغ كتبه معصمه

(باب كيف يعدل الصيام) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أو عدل ذلك صياما الآية أخبرنا

سعيد بن جريح أنه قال لعطاء ما قوله أو عدل ذلك صياما قال إن أصاب ما عدله شاة فصاعدا أقيمت الشاة طعاما ثم جعل مكان كل مديوم ما يصومه قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء وبه أقول وهكذا بنه أن وجبت وهكذا مدينان وجب عليه في قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوما وإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مديوم أقل من مدين صام يومين وهكذا كل ما لم يبلغ مديوم أصام مكانه يوما أخبرنا مسلم عن ابن جريح عن عطاء هذا المعنى قال الشافعي فإن قال قائل فمن أين قلت مكان المديوم يوم وما زاد على مديوم لا يبلغ مديوم آخر صوم يوم قلت قلته معقولا وقياسا فإن قال فابن القياس به والمعقول فيه قلت رأيت إذا لم يكن لمن قتل جرادا أن يدعى أن يتصدق بقيمة ثائرة أو لقيمة لأنها محرمة تجزية لا تعطل بقلة قيمتها ثم جعل فيها قيمتها فإذا أبدله أن يصوم هل يجذب من الصوم شيئا يجزيه أبدا أقل من يوم فإن قال لا قلت فبذلك عقلت أن أقل ما يجب من الصوم يوم وعقلنا وقسنا أن الطلاق إذا كان لا يتبع فوقع أنسان بعض تطليقة لزمته تطليقة وعقلنا أن عدة الأمة إذا كانت نصف عدة الحرة فلم تتبع بعض الحيضة نصفين فجعلنا عدتها حيضتين

المسبب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يجرمون بيع اللحم بالحيوان عاجلا وأجلا يعظمون ذلك ولا يرضون فيه (قال) وهذا أناخذ كان اللحم مختلفا وغير مختلف ولا نعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خالف في ذلك أبنا بكر وارسال ابن المسبب عندنا حسن (قال المزني) إذا لم يثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقياس عندي أنه جائز وذلك أنه كان فصلا يجرور قائمين جائزا ولا يجوز أن مسلحون حين لانهما

(باب الخلاف في عدل الصيام والطعام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض

الناس إذا صام عن جزاء الصيد صام عن كل مديوم وإذا أطعم منه في كفارة البين أطعم كل مسكين مدين وقال هل رويت في هذا عن أصحابك شيئاوافق قولنا وبخالف قولك قلت نعم أخبرنا سعيد بن جريح أن مجاهدا كان يقول مكان كل مدين يوما فقال وكيف لم تأخذ بقول مجاهد وأخذت بقول عطاء يطعم المسكين حيث وجب اطعامه مديوم إلا في فدية الذي فدية الذي يطعمه مدين ولم تقل إذ قلت في فدية الذي يطعمه مدين في كل موضع قال الشافعي فقلت يجمع بين مسئلتك جواب واحد إن شاء الله قال فذكره قال الشافعي أصل ما ذهبنا إليه نحن وأنت ومن نسبنا معنا إلى الفقه فالفرض عليه في تأدية ما يجب عليه من أن لا يقول إلا من حيث يعلم ويعلم أن أحكام الله جل ثناؤه ثم أحكام رسوله من وجهين يجمعهما معا أنها ما تعبد ثم في التعبد وجهان فنه تعبد لأمر أبان الله عز وجل أو رسوله سببه فيه أو في غير من كتابه أو سنته رسوله فذلك الذي قلناه وبالقياس فيما هو في مثل معناه ومنه ما هو تعبد لما أراد الله عز شانه مما عله وعلمنا حكمه ولم نعرف فيه ما عرفنا مما أبان لنا في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فآذنا بالفرض في القول به والالتزام إليه ولم نعرف في شيء له معنى فنقيس عليه وانما قسنا على ما عرفنا ولم يكن لنا علم إلا ما علمنا الله جعل ثناؤه فقال هذا كله كما وصفت لم أسمع أحدا من أهل التكشيف قال بغيره ففقتني منه على أمر أعره فإن أصحابنا يعطون هذه الجملة كما وصفت لا يغادرون منها حرفا ويختلف آقاويلهم إذا فرغوا علمها فقلت فاقبل منهم الصواب وارد عليهم الغفلة قال إن ذلك لا لزوم لما يراهم رأيت من غفلة طويلة ولكن انصب لما قلت مثالا فقلت رأيت أن حكيم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة قلنا وقلت قيمتهما خمسون دينارا وهولو كان حيا كانت فيه ألف دينار أو ميتا لم يكن فيه شيء وهو لا يخلو أن يكون ميتا أو حيا فكان مغيب المعنى يحتمل الحياة والموت إذا حني عليه فهل فسنا عليه ملغفا أو رجلا في بيت يمكن فيها الموت والحياة وهما مغيبا المعنى قال لا قلت ولا قسنا عليه شيئا من الدماء قال لا قلت ولم قال لا تعبدنا بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ولم نعرف سبب ما حكمه به قلت ففكذا قلنا في السج على الثقلين لا يقاس عليهم ما عايناه ولا برقع ولا تقضازان قال وهكذا قلنا فيه لأن فيه فرض وضوء وخمس منه انطقان خاصة فهو تعبد لا يقاس عليه قلت وقسنا نحن وأنت إذ قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الخراج بالضممان أن الخلع كخراج قال نعم قلت لا نعرفنا أن الخراج حادث في ملك المسترى وضمنه منه ولم تقع عليه صفقة البيع قال نعم وفي هذا

طعامان لا يحل الامتلا
بمثل فهذا لحم وهذا
حيوان وهما مختلفان
فلا بأس به في القياس
ان كان فسه قول
متقدم عن يكون بقوله
اختلاف الا أن يكون
الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
نابتا فيكون ما قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(باب بيع الثمر)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
الزهري عن سالم عن أبي
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من باع
تخلابعد أن يؤبر فثمرتها
للبيع الآن يشترط

(١) قوله قلت نعم
أخبرنا مالك كذا في جميع
النسخ لم يذكر بقية
الاثرو وكثيرا ما يقع مثل
هذا في الام فليعلم
(٢) قوله فلعسل مد
هشام مدين كذا
في النسخ مدين بالنسب
وهي لفظة قليلة يكثر
في هذا الكتاب وقوعها
(٣) قوله بعد يحدث
الذي هو كذا في النسخ
واقطرو حرر العبارة كتبه
مصححه

كفاية من حلة ما أردت ودلالة عليه من أن سنة مقيس عليها وأخرى غير مقيس عليها وكذلك القسامة
لا يقيس عليها غيرها ولكن أخبرني بالامر الذي له اخترت أن لكل مسكين مدا في فدية الاذى اذا ترك
الصوم فاما أن يصوم مكان كل مديوم فيكون صوم يوم مكان مديوم الا في فدية الاذى اذا ترك
فيما قلت ان صوم اليوم يقوم مقام اطعام مسكين فقلت له حكم الله عز وجل على المظاهر اذا عاينها قال
فحضر رقيقة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فكان معقولا أن امسالة
المظاهر عن أن يأكل ستين يوما كاطعام ستين مسكينا وهذا المعنى صرت الى أن اطعام مسكين مكان كل
يوم قال فهل من دليل مع هذا قلت نعم أمر النبي صلى الله عليه وسلم المصيب لاهله نهارا في شهر رمضان هل
يجد ما تعتق قال لا فسأله هل يستطيع أن يصوم شهرين متتابعين فقال لا فسأله هل تقدر أن تطعم ستين
مسكينا فقال لا فأعطاه عرق فامر به أن يتصدق به على ستين مسكينا فأدى المؤدى الحديث أن في العرق
خمس عشرة صاعا قال أو عشرين ومعروف أن العرق يهل على خمسة عشر صاعا يكون الوسخ به أربعة فذهبا
الى ان اطعام المسكين مد طعام ومكان اطعام المسكين صوم يوم قال أما صوم يوم مكان كل مسكين فكما قلت
وأما اطعام المسكين مدا فاذا قال أو عشرين صاعا قلت فهذا مد وثلاث لكل مسكين قال فلم لا تقول به قلت فهل
علت أحد اقمه قال الامدا وأمدن قال لا قلت فلو كان كما قلت أنت كنت أنت قديما لفته ولكنه احتياط من
الحديث وهذا كما قلت في العرق خمسة عشر صاعا وعلى ذلك كانت تعمل فيما أخبرني غير واحد من أهل العلم
باليمن انهم كانوا يجلبون معاير كالمكاييل على خمسة عشر صاعا بالتمر قال فقد زعمت أن الكفارة في الطعام
واصابة المرأة بعد الامر قد عرفته وعرفناه معك فأبى أن الكفارة في فدية الاذى وغيرها تعبد لا يقياس عليه
قلت أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة في الطعام فراقين سنة مساكين فكان ذلك مدين
مدين قال بلى قلت وأمره فقال أوصم ثلاثة أيام قال بلى قلت وقال أو انسل شاة قال بلى قلت فلو قسنا
الطعام على الصوم أما نقول صوم يوم مكان اطعام مسكين قال بلى قلت ولو قسنا الشاة بالصوم كانت شاة عدل
صيام ثلاثة أيام قال بلى قلت وقد قال الله عز وجل في المتع فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم فبجعل البدل من شاة صوم عشرة أيام قال نعم وقلت قال الله عز وجل فكفارته
اطعام عشرة مساكين الآية فجعل الرقبة مكان اطعام عشرة مساكين قال نعم قلت والرقبة في الظهار
والقبتل مكان ستين يوما قال نعم وقد بان أن صوم ستين يوما أولى بالقرب من الرقبة من صوم عشرة ويان أن
صوم يوم أولى بالطعام مسكين منه بالطعام مسكين لان صوم يوم جوع يوم واطعام مسكين اطعام يوم فيوم
يوم أولى أن يقياس عليه من يومين بيوم وأوضح من أنه أولى الامور بالقياس قال فهل فيه من أثر أعلى
من قول عطلة قلت نعم أخبرنا مالك (١) (قال الشافعي) قال فهل خالف في هذا غير من أهل ناحيتك
قلت نعم زعم منهم زاعم ما قلت من أن الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا كفارة الظهار فانها بعد هشام
قال (٢) فلعسل مد هشام مدين فيكون أراد قولنا مدين وانما جعل مد هشام علما قلت لا مد هشام مد
وثلاث بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأمد ونصف (قال الشافعي) فقال فالغنى بالمسئلة عن هذا القول
اذا كان كما وصفت غنى عما لا يعبد ولا يسدى كيف جاز لاحد أن يزعم أن الكفارات بعد مختلف أرايت
لو قال له انسان هي بعدا كبر من مد هشام أضعافا والطعام بعد النبي صلى الله عليه وسلم وما سواه (٣) بعد
محدث الذي هو كبر من مد هشام أرايت الكفارات اذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم كيف جاز
أن تكون بعد رجل لم يخلق أبوه ولعل جده لم يخلق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانما قال الناس هي
مدان بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأمد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فما أدخل مد أو كسرا هذا خروج
من قول أهل الدنيا في الكفارات (قال الشافعي) وقلت له وزعم بعض أهل ناحيتنا أن على غير
أهل المدينة من الكفارات أكثر مما على أهل المدينة لان الطعام فيهم أوسع منه بالمدينة قال فما قلت

لمن قال هذا (قال الشافعي) فقلت له أرايت الذين يقتاتون الفس والذين يقتاتون اللبن والذين يقتاتون الخنظل والذين يقتاتون الحيتان لا يقتاتون غيرها والذين السمر عندهم على منه بالمدينة بكثير كيف يكفرون ينبغي في قولهم أن يكفروا أقل من كفارة أهل المدينة ويكفرون من الدخن وهو نبات يقتات بعض الناس في الجذب وينبغي إذا كان سعر أهل المدينة أرخص من سعر أهل بلد أن يكون من يكفر في زمان غلاء السمر ببلد أقل كفارة من أهل المدينة أن كان انما زعم أن هذا لغلاء سعر أهل المدينة وقيل له هل رأيت من فرائض الله شيئا خفف عن أحد أو اختلفوا في صلاة أو زكاة أو وحدا وغيره (قال الشافعي) قلت فما ينبغي أن يعارض بقول من قال هذا (قال الشافعي) وزعم زاعم غير قائل هذا أنه قال الطعام حيث شاء المكفر في الحج والصوم كذلك (قال الشافعي) فقلت له لئن زعمت أن الدم لا يكون إلا نكحة ما ينبغي أن يكون الطعام إلا نكحة كما قلت لأنهم ما طعامان قال فما جئت في الصوم قلت أذن الله للتمتع أن يكون من صومه ثلاث في الحج وسبعة إذا رجع ولم يكن في الصوم منفعة لمساكين الحرم وكان على بدن الرجل فكان محلا بغير وقت فيعمله حيث شاء

المتناع (قال الشافعي)
فإذا جعل النبي صلى الله
عليه وسلم الأبارحدا
لذلك البائع فقد جعل
ما قبله حلالا
المشتري وأقل الأبارحدا
يؤثرني من حائطه وإن
قل وإن لم يؤثر الذي إلى
جنبه فيكون في معنى
ما أبركه ولو تشق طلع
أناته أو شئ منه فهو
في معنى ما أبركه وإن
كان فيها فصول فحل بعد
أن تؤثر الأبارحدا
للبيع وهي قبل الأبار
وبعد في البيع في معنى
ما لم يختلف فيه من أن
كل ذات حمل من بني
آدم ومن البهائم بيعت
فعملها تبع لها كعضو

(باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ومن قتل منكم
منهم فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة إلى قوله صيما فكان المصيب
ما مورأيا أن يفديه وقيل له من النعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيما فاحتمل أن يكون جعله
الخيار بأن يفتدي بأي ذلك شاء ولا يكون له أن يخرج من واحد منها وكان هذا أظهر معانيه وأظهرها
الأولى بالآية وقد احتمل أن يكون أمر بهدي أن وجده فإن لم يجد فطعام فإن لم يجد فصوم كما أمر في التمتع
وكما أمر في الظهار والمعنى الأول أشبههما وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن جهمرة بأن يكفر
بأي الكفارات شاء في فدية الأذى وجعل الله تعالى على المولى أن يفي أو يطلق وإن احتل الوجه الآخر فإن
قال قائل فهل قال ما ذهبت إليه غيرك قيل نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال هدي بالغ
الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيما قال عطاء فإن أصاب انسان نعمة كان عليه أن
كان ذابارا أن يهدي جزورا أو عدلها طعاما أو عدلها صيما أيتهن شاء من أجل قول الله عز وجل فجزاء
كذا وكذا وكل شئ في القرآن أو أوفيت من صاحب ما شاء قال ابن جريج فقلت لعطاء أرايت أن
قدر على الطعام ألا يقدر على عدل الصيد الذي أصاب قال ترخص الله عسى أن يكون عنده طعام وليس
عنده ثمن الجزور وهي الرخصة (قال الشافعي) إذا جعلنا إليه ذلك كان له أن يفعل أية شاء وإن كان قادرا
على اليسير معه والاختيار والاحتياط له أن يفديه بنعم فإن لم يجد فطعام وأن لا يصوم إلا بعد الاعواز منها
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله عز وجل فدية من صيما أو صدقة أو نسلة
أيتهن شاء أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كل شئ في القرآن أو أية شاء قال ابن
جرير في الآية قوله أنما جزاء الذين يجرؤون الله ورسوله فليس بخير فيها (قال الشافعي) وكما قال ابن جريج
وعمر في المحاب وغيره في هذه المسئلة أقول قيل للشافعي فهل قال أحد ليس هو بالناظر فقال نعم أخبرنا
سعيد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم قال من أصاب من الصيد ما يبلغ فيه شاء فذلك الذي قال الله فجزاء
مثل ما قتل من النعم وأما أو كفارة طعام مساكين فذلك الذي لا يبلغ أن يكون فيه هدي العصفور بقتل فلا
يكون فيه هدي قال أو عدل ذلك صيما أو عدل النعمة وعدل العصفور قال ابن جريج فذكرت ذلك لعطاء
فقال عطاء كل شئ في القرآن أو أوفيت من صاحب ما شاء (قال الشافعي) ويقول عطاء في هذا أقول قال
الله عز وجل في جزاء الصيد هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيما وقال جل ثناؤه فمن
كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيما أو صدقة أو نسلة وروى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال لكعب بن جهمرة أي ذلك فعلت أجزأك (قال الشافعي) ووجدتهم معا فدية من شئ أفيت قد

منع المحرم من إقامته الأول الصيد والثاني الشجر (قال الشافعي) فكل ما أقامته المحرم سواهما مباح عن إقامته فعليه جزاؤه وهو بالخيار بين أن يفديه من النعم أو الطعام أو الصوم أي ذلك شاء فعل كان واجداً أو غير واجد قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام الآية (قال الشافعي) فكان تمتع بالعمرة إلى الحج ليس بإقامة شيء جعل الله عز وجل فيه الهدى فما فعل المحرم من فعل تجب عليه فيه القدية وكان ذلك الفعل ليس بإقامة شيء فعليه أن يفديه من النعم إن بلغ النعم وليس له أن يفديه بغير النعم وهو يجزئ النعم وذلك مثل طيب ما تطيب به أو لبس ما لبس به أو جامع أو نال من امرأته أو ترك من نسكه أو ما في معنى هذا (قال الشافعي) فإن قال قائل فإني أقول الله عز وجل فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فلت الله أعلم أما الظاهر فإنه ما ذون بحلاق الشعر للرض والأذى في الرأس وإن لم يمرض فإذا جعلت عليه في موضع القدية النعم فقلت لا يجوز إلا من النعم ما كانت موجودة فأعوز المقتدى من النعم الحاجة أو انقطاع من النعم فكان يقدر على طعام قوم الذي وجب عليه دراهم والدراهم طعاماً ثم تصدق بالطعام على كل مسكين بعد وإن أعوز من الطعام صام عن كل مديوناً فإن قال قائل فإذا قسسته على هذه المتعة فكيف لم تقل فيه ما قلت في المتمتع قيل له إن شاء الله قسسته عليه في أنه جامع في أنه فعل لإقامته ورفق بينه وبينه أنه يختلف فيكون بنية على قدر عظم ما أصاب وشدة دون ذلك فلما كان ينتقل بفعله ويكثر بقدر عظم ما أصاب غارق في هذا المعنى هدى المتعة الذي لا يكون على أحد إذا وجدته أقل ولا أكثر منه وإن زاد عليه كان مستطوعاً (قال الشافعي) فصرنا بالطعام والصوم إلى المعنى المعقول في القرآن من كفارة المظاھر والقتل والمصيب أهل في شهر رمضان ومن هذا ترك البيوتة غنى وترك المزدلفة والخروج قبل أن تغيب الشمس من عرفة وترك الجمار وما أشبهه

(الإعواز من هدى المتعة ووقته) قال الشافعي قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى إلى قوله عشرة كاملة (قال الشافعي) فدل الكتاب على أن يصوم في الحج وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجب به الصوم ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج لاقبله في شهور الحج ولا غيرها (قال الشافعي) فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فإن أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هدياً وأن يكون آخر ما له من الأيام في آخر صيامه الثلاث يوم عرفة وذلك أنه يخرج من الغد من يوم عرفة من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم النحر وهكذا روي عن عائشة وابن عمر أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في المتمتع إذا لم يجد هدياً ولم يصم قبل يوم عرفة فليصم أيام منى أخبرنا إبراهيم بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك (قال الشافعي) وهذا نقول وهو معنى ما قلنا والله أعلم ونسب القرآن (قال الشافعي) واختلف عطاء وعمر بن دينار في وجوب صوم المتمتع أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلاً بالحج وقال عمرو بن دينار إذا أهل بالحج وجب عليه الصوم (قال الشافعي) ويقول عمرو بن دينار نقول وهو أشبه بالقرآن ثم أخبر عن عائشة وابن عمر (قال الشافعي) فإذا أهل بالحج ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم ففيها قولان أحدهما أن عليه دم المتعة لأنه دين عليه لأنه لم يصم ولا يجوز أن يصام عنه وهذا قول يحتل والقول الثاني لا دم عليه ولا صوم لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم فإن كان بقي مدة يمكنه أن يصوم فيها ففرض صدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمد احتطة لأن السبعة لا تجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله ولورجع إلى أهله ثم مات ولم يصم الثلاث ولا السبع تصدق عنه في الثلاث وما أمكنه صومه من السبع فتركه يوماً كان ذلك أو أكثر وهذا قول يصح قياساً ومعقولا والله أعلم (قال الشافعي) في صوم المتمتع أيام منى انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام منى ولا نجد السبيل إلى أن يكون النهي خاصاً إذا لم يكن

منه لأنه لم يزلها فإن
بيعت بعد أن ولدت
فالولد للبائع إلا أن يشترط
المبتاع والكسوف إذا
بيع أصله كالنخل إذا
خرج جوزه ولم ينشق
فهو للشئري وإلا
تنشق فهو للبائع
(قال) ويخالف الثمار
من الأغصان وغيرها
النخل فتكون كل غرة
خرجت بارزة وترى
في أول ما تخرج كما ترى
في آخره فهو في معنى
ثمر النخل بارزاً من الطلع
فإذا باعها شجر أمثاله فهو
للبائع إلا أن يشترط
المبتاع لأن الله
فارق أن يكون مساعداً
في الشجر كما يكون

عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة بان نهيه انما هو على ما لا يلزم من الصوم وقد يجوز ان يكون من قال يصوم المتنع أيام منى ذهب عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها فلا يرى أن يصوم أيام منى وقد كنت أراه وأسأل الله التوفيق (قال الشافعي) ووجدت أيام منى خارجا من الحج يحل به اذا طاف بالبيت النساء فلم يجوز أن أقول هذا في الحج وهو خارج منه وان بقي عليه بعض عمله فان قال قائل فهل يحتمل اللسان أن يكون في الحج قبل نعم يحتمله اللسان ما بقي عليه من الحج شئ احتملا مستكرها باطنا لا ظاهرا ولو جاز هذا جاز اذا لم يطف الطواف الذي يحل به من حجه النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج (قال) ولو جاز أن يصوم أيام منى جاز فيها يوم النحر لانه منهي عن صومه وصومها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها مرة كنهيه عن صوم يوم النحر مرة ومرارا

(باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا عما يلزمه من فدية) قال الشافعي اذا حج الرجل وقد وجبت عليه بدنة فليس له أن يخرج منها اذا كان قادرا عليها فان قدر على الهدى لم يطعم وان لم يقدر على الهدى أطعم ولا يكون الطعام والهدى الا بمكة وان لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء ولو صام في فوره ذلك كان أحب اليّ أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صيام المفتدي ما بلغني في ذلك شئ واني لأحب أن يصنع في فوره ذلك أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال كان مجاهدي يقول فدية من صيام أو صدقة أو نسك في حجه ذلك أو عمرته أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن سليمان بن موسى قال في المفتدي بلغني أنه فيما بين أن صنع الذي وجبت عليه فيه الفدية وبين أن يحل أن كان حاجا أن يضره وان كان معتمرا أن يطوف (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله هكذا فان قال قائل ما دل على ما وصفت قبل ان كانت الفدية شأ واجب بحج وعمره فأحب اليّ أن يفندى في الحج والعمره وذلك ان اصلاح كل عمل فيه كما يكون اصلاح الصلاة فيها وان كان هذا يفارق الصلاة بأن الفدية غير الحج واصلاح الصلاة من صلاة فالاختيار فيه ما وصفت وقد روى أن ابن عباس أمر رجلا يصوم ولا يفندى وقدر له نفقته فكانه لولا أنه رأى الصوم يجزيه في سفره لماله عن يسره ولقال آخر هذا حتى تصير الى مالك ان كنت موسرا (قال الشافعي) فأنظر الى حال من وجبت عليه الفدية في حج أو عمره في ذلك الحج والعمره فان كان واجدا للفدية التي لا يجزيه اذا كان واجدا غيرها جعلتها عليه لا يخرج له منها فاذا جعلتها عليه فلم يقدر حتى أعوز كان ديننا عليه حتى يؤديه متى قدر عليه وأحب اليّ أن يصوم احتياطا لا إيجابا ثم اذا وجد أهدي (قال الشافعي) واذا كان غير قادر تصدق فان لم يقدر صام فان صام يوما أو أكثر ثم أيسر في سفره أو بعده فليس عليه أن يهدي وان فعل فحسن (قال) وان كان معوزا حين وجبت فلم يتصدق ولم يصم حتى أيسر أهدي ولا بدله لانه مبتدئ شأ فلا يتبدى صدقة ولا صوما وهو يجدها (قال) وان رجع الى بلده وهو معوز في سفره ولم يقدر حتى أيسر ثم أعوز كان عليه هدي لا بدله لانه لم يخرج من الهدى الى غيره حتى أيسر فلا بد من هدي وأحب اليّ أن يصوم احتياطا لا واجبا واذا جعلت الهدى عليه دينافسوا بهت به من بلده أو اشتري له بمكة ففرضه لا يجزي عنه حتى يذبح بمكة ويتصدق به وكذلك الطعام وأما الصوم فيقضى حيث شاء اذا أخره عن سفره وهكذا كل واجب عليه من أي وجه كان من دم أو طعام لا يجزيه الا بمكة

(فدية النعام) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله تعالى عنهم قالوا في النعامة يقتلها المحرم بدنة من الأبل (قال الشافعي) هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثر من لقيت فبقولهم ان في النعامة بدنة وبالقياس قلنا في النعامة بدنة لا بهذا فاذا أصاب المحرم نعامة ففيها بدنة أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء (١) فكانت ذات جنين حين سميتها انها جزاء النعامة ثم ولدت فأت ولدها قبل أن يبلغ محله أغرمه

الحل مستودع في الأمة ومعقول اذا كانت النمرة للبائع أن على المشتري تركها في شجرها الى أن تبلغ الجداد أو القطاف أو اللقاط في الشجر فاذا كان لا يصلحها الا لسقي فعلى المشتري تخليتها للبائع وما يكفي من السقي وانما له من الماء ما فيه صلاح ثمرة فاذا كانت الشجرة مما تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم تخرج منها قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها فان تميز فللبائع الثمرة الخارجة والمشتري الحادثة وان كان لا يميز ففيه قولان أحدهما

(١) قوله فكانت ذات الخ هكذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ وأصل الكلام فان كانت الخ الآن يكون بقبية حديث فليحذر كنبه مصححه

لا يجوز البيع الآن

يسلمه البائع الثمرة كلها
فيه يكون قد زاده حقاً
أو بتركه المشتري للبائع
فيعفو له عن حقه
والقول الثاني أن البيع
مفسوخ وكذلك قال
في هذا الكتاب وفي الاملاء

على مسائل مالك
مفسوخ وهكذا قال
في بيع الباذنجان في
في شجرة والخبر وهكذا
قال فيمن باع قمره لجزءه
عند بلوغ الجزاء فتركه
المشتري حتى زاد كان
البائع بالباقي في أن يبع
له المنزل الذي له بلا
عش من أو يقض البيع
كلوا بابعه حنطة فأنشأت
عليها حنطة فله الخيار
في أن يسلمه الزيادة أو
يفسخ لاختلاف ما باع
بما لم يبيع (قال المزني)
هذا عندئذ أشبه بذهب
إذا لم يكن قبض لأن

(١) قوله لأنه كذا في
جميع النسخ ولعل هذه
الكلمة من زيادة
النسخ فان التعليل هنا
ليس له معنى يظهر

(٢) التبطل بفتح
المثناة والمثناة الغروقة
بينهما مثناة تحتية هو
الذكر المسن من
الوعول كذا في كتب
اللغة كتبه معجمه

قال لا قلت فابتعتها ومعه وادها فأهديتها فقلت لا (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عطاءه يرى في النعمة بدنة ويقوله نقول في البدنة والجنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجبنا جنيناً معها فيخرج معنا ونقول في كل صيد صاد ذات جنين فقيه مثله ذات جنين

(باب بيض النعمة يصيبه المحرم) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال إن أصبت بيض نعمة وأنت لا تدري غرمتها أعظم بذلك حرمت الله تعالى (قال الشافعي) وبهذا نقول لأن بيضة من الصيد جزء منها لأنها تكون صيداً ولا أعلم في هذا مخالفاً من حفظت عنه ممن لقيت وقول عطاء هذا يدل على أن البيضة تغرم وإن الجاهل يغرم لأن هذا التلاف قبيحاً على قتل الخطأ وهذا نقول (قال الشافعي) وفي بيض النعام قيمته (١) لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارج مما له من النعم وداخل فيما له من القيمة من الطير مثل الجرادة وغيرهما قياساً على الجرادة فإن فيها قيمتها فقلت للشافعي فهل ترى فيها شيئاً قال أما شيء ثبت مثله فلا فقلت فما هو فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم قيمتها أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم يوم يوم أو أطعام مسكين أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله فقلت للشافعي أفرأيت أن كان في بيضة النعمة فرخ فقال لي كل ما أصاب المحرم مما لا مثله من النعم ولا أثر فيه من الطائر فله فيه قيمته بالموضع الذي أصابه فيه وتقومه عليه كما تقوم له لو أصابه وهو لا ناسن فتقوم البيضة لافرخ فيها قيمة بيضة لافرخ فيها والبيضة فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لافرخ فيها قلت فإن كانت البيضة فاسدة قال تقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتتصدق بقيمتها وإن لم يكن لها قيمة فلا شيء عليك فيها قلت للشافعي أفيأكلها المحرم قال لا لأنها من الصيد وقد يكون منها صيد قلت للشافعي فالصيد ممنوع وهو غير ممنوع (قال الشافعي) وقد يكون من الصيد ما يكون مقصوداً وصغيراً فيكون غير ممنوع والمحرم يحجز به إذا أصابه فقلت إن ذلك قد كان ممنوعاً وبول إلى الامتناع قال وقد تول البيضة إلى أن يكون منها فرخ ثم يؤل إلى أن يمتنع

(الخلاف في بيض النعام) فقلت للشافعي أحلفك أحد في بيض النعمة قال نعم قلت قال ماذا قال قال قوم إذا كان في النعمة بدنة فتعمل على البدنة وروى هذا عن علي رضي الله عنه من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله ولذلك تركناه وبأن من وجب عليه شيء لم يحجز به بغيره ولا يكون ولا يكون وإنما يحجز به بقاؤه قلت للشافعي فهل خالفك غيره قال نعم رجل كان سمع هذا القول فاحتذى عليه قلت وما قال فيه قال عليه عشرة قيمه أمه كما يكون في جنين الأمة عشرة قيمه الأمة قلت أفرأيت لهذا أوجهاً قال لا البيضة أن كانت جنيناً كان لم يصنع شيئاً من قبل أنها من إبله لا منها فحكمها حكم نفسها والجنين لو خرج من أمه ثم قتله إنسان وهو حي كانت فيه قيمة نفسه ولو خرج ميتاً فقطعه إنسان لم يكن عليه شيء فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي فقد فرق بينهما وما للبيضة والجنين إنما حكم البيضة حكم نفسها فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم إلا أن يحكم فيها بغيرها (قال الشافعي) ولقد قال لي قائل ما في هذه البيضة شيء لأنها ما كولة غير حيوان والمحرم أكلها ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم

(باب بقر الوحش وجار الوحش (١) والتبسل والوعل) قلت للشافعي أ رأيت المحرم يصيب بقر الوحش أو جار الوحش فقال في كل واحد منهما بقره فقلت للشافعي ومن أين أخذت هذا فقال قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزأه مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على مثل طيرة البدن فلم يحجز فيه إلا لأن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب

التسليم عليه مضمون
بالتسليم مادام في يديه
ولا يكلف مالا سبيل
له البه (قال المزني)
والتأني فإذا كان بعد
القبض لم يضر البيع
شيئاً لتمامه وهذا المختلط
لهما بتراضيان فيه بما
شأنا لكل واحد منهما
يقول لا أدري ما لي فيه
وان تداعيا القول قول
الذي كانت التمسرة في

(١) الاروى بفتح
الاول والثالث بينهما
ساكن اسم جمع واحد
أروية بضم فسكون
فكسروهي الانثى من
الوعول وفي المصباح
أن الاروى تنس الجبل
البرى والابل بضم
الهمزة وكسرها مع فتح
الياء المشددة وبفتح الهمزة
مع كسر الياء الذكر
من الوعول

(٢) العضب بفتح
فسكون ولام البقرة إذا
طلع قرنه وذلك بعد ما ياتي
عليه حول كذا في كتب
اللغة

(٣) رقوب هو كذلك
في الفسخ ولم تقف على
هذا اللفظ بمعنى يناسب
ما هنا فخره كتبته

معصمه

الصيد فإذا جاوز الشاة رفع إلى الكبش فإذا جاوز الكبش رفع إلى بقرة فإذا جاوز البقرة رفع إلى بدنة ولا يجاوز
شيئاً مما يؤدي من دواب الصيد بدنة وإذا كان أصغر من شاة ثنية أو جذعة خفض إلى أصغر منها فهكذا
القول في دواب الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في بقرة الوحش بقرة وفي حمار الوحش
بقرة وفي (١) الاروى بقرة أخبرنا سعيد عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الهمداني عن الضحالك بن مزاحم
عن ابن عباس أنه قال في بقرة الوحش بقرة وفي الابل بقرة (قال الشافعي) وبهذا نقول (قال الشافعي)
والاروى دون البقرة المسنة وفوق الكبش وفيه (٢) عضب ذكر أو أنثى أي ذلك شاء فداه به (قال
الشافعي) وإن قتل حمار وحش صغيراً أو ثنيلاً صغيراً فداه ببقرة صغيرة ويفدى الذكراً بالذكور والأنثى
بالأنثى (قال) وإذا أصاب أروى صغيرة خفضناه إلى أصغر منه من البقر حتى يجعل فيه مالا يفوته وهكذا
مافدى من دواب الصيد (قال الشافعي) إن كان ما أصيب من الصيد بقرة (٣) رقوب فضره فألفقت
مافي بطنها حيا فأت فداهم ببقرة وولد بقرة مولود وهكذا في كل ذات حمل من الدواب (قال الشافعي)
وإن خرج ميتاً ومات أمه فأراد فداه طعاماً يقوم المصاب منه ما خضاعته من النعم ما خضاً ويقوم عن ذلك
المثل من النعم طعاماً

(باب الضبع) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قضى في الضبع بكبش (قال الشافعي) وهذا قول من حفظت عنه من مفتينا المكيين (قال الشافعي)
في صغار الضبع صغار الضأن وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله
عنه يقول في الضبع كبش حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عكرمة
مولى ابن عباس قال أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبعاً صيداً وقضى فيها كبشاً (قال الشافعي) وهذا
حديث لا يثبت مثله لو انفرد وانما ذكرناه لأن مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن
عمر عن ابن أبي عمير قال ابن أبي عمير سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيده قال نعم قلت أتؤكل
قال نعم قلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي) وفي هذا بيان أنه إنما يفدى
مأثوكل من الصيد دون ما لا يؤكل أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه قال الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها الحرم

(باب في الغزال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي
الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الغزال بعنز (قال الشافعي) وبهذا نقول والغزال لا يفوت
العنز أخبرنا سعيد عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق عن الضحالك بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال
في الظبي تنس أعقر أو شاة مسنة (قال الشافعي) يفدى الذكر بالذكور والأنثى بالأنثى كما أصيب
والأنثى في هذا كله أحب إلى أن يفدى به إلا أن يكون يصغر عن بدن المقتول فيفدى الذكور ويفدى الأنثى
يلحق بأبداً بينهما أخبرنا سعيد بن سالم عن إسرائيل بن يونس عن سمك عن عكرمة أن رجلاً بالطائف
أصاب ظبياً وهو محرم فأتى علياً فقال أهد كبشاً أو قال تنساً من الغنم قال سعيد ولا أراه إلا قال تنساً (قال
الشافعي) وبهذا أخذنا لما وصفت قبله مما يثبت فاما هذا فلا يشبه أهل الحديث أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الغزال شاة

(باب الارنب) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الارنب
بعناق أخبرنا سعيد بن سالم عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق عن الضحالك بن مزاحم عن ابن عباس أنه
قال في الارنب شاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن مجاهد قال في الارنب شاة (قال الشافعي) الصغيرة
والكبيرة من الغنم يقع عليها اسم شاة فإن كان عطاء ومجاهد أرادا صغيرة فكذلك نقول ولو كانا أرادا مسنة

خالقناهما وقلنا قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما روى عن ابن عباس من أن فمنا قاذون المسنة وكان أشبه بعني كذب الله تعالى وقد روى عن عطاء ما يشبه قولهما أخبرنا سعيد بن سالم عن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الأربع عنق أو جل

(باب في الربوع) أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الربوع بجفرة أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أخبرنا سعيد بن الربيع عن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الربوع جفرة (قال الشافعي) وهذا كله نأخذ

(باب الثعلب) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول في الثعلب شاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عياض بن عبد الله بن معبد أنه كان يقول في الثعلب شاة

(باب الضب) أخبرنا ابن عيينة عن مخارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا حججا فأوطأ رجل منا يقال له أربد ضبا ففقر ظهره فقدمنا على عمر فسأله أربد فقال له عمر أحكم فيه بأربد فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر إنما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تكتفي فقال أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن عطاء أنه قال في الضب شاة (قال الشافعي) إن كان عطاء أراد شاة صغيرة فبذلك نقول وإن كان أراد مسنة خالفنا وقلنا يقول عمر فيه وكان أشبه بالقرآن

(باب الوبر) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الوبر إن كان يؤكل شاة (قال الشافعي) قول عطاء إن كان يؤكل يدل على أنه أنما يفدى ما يؤكل (قال الشافعي) فإن كانت العرب تأكل الوبر ففيه جفرة وليس بأكثر من جفرة بدنا أخبرنا سعيد أن مجاهد أقال في الوبر شاة

(باب أم حنين) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان قضى في أم حنين بحملان من الغنم (قال الشافعي) يعني حملا (قال الشافعي) إن كانت العرب تأكلها فهي بكاروى عن عثمان بقضى فيها بول شاة جل أو مثله من المعز ما لا يفوته

(باب دواب الصيد التي لم تسم) قال الشافعي رحمه الله تعالى كل دابة من الصيد الماء كولد سميناها ففداؤها على ما ذكرنا وكل دابة من دواب الصيد الماء كولد سميناها ففداؤها على ما سمينا فداء منها لا يختلف فيما صغر عن الشاة منها أو ولد الغنم يرفع في أولاد الغنم بقدر ارتفاع الصيد حتى يكون الصيد يحز يا غنل بدنه من أولاد الغنم أو أكبر بدنه شيئا ولا يجزى دابة من الصيد إلا من النعم والنعم الأبل والبقر والغنم (قال الشافعي) فإن قال قائل ما دل على ما وصفت والعرب تقول للأبل الأنعام والبقر البقر والغنم الغنم قيل هذا كذب الله تعالى كما وصفت فإذا جعته قلت نعمًا كلها وأضفت الأذى منها إلى الأعلى وهذا معروف عند أهل العلم بها وقد قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم فلا أعلم خالفاً أنه عنى الأبل والبقر (١) والغنم والضأن وهي الأزواج الثمانية قال الله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل ألد كبرين حرم أم الاثنين الآية وقال ومن الأبل اثنين ومن البقر اثنين فهي بهيمة الأنعام وهي الأزواج الثمانية وهي الأنسية التي منها الضحايا والبدن التي يذبح المحرم ولا يكون ذلك من غيرها من الوحش

(فدية الطائر يصيبه المحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى قوله فجاء مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) وقول الله عز وجل مثل ما قتل من النعم يدل على أنه لا يكون المثل من النعم إلا فيما له مثل منه والمثل لدواب الصيد لأن النعم دواب وراع في الأرض والدواب

يديه والآخرة عليه
(قال الشافعي) وكل
أرض بيعت فله شترى
جميع ما فيها من بناء
وأصل والأصل ماله
ثمرة بعد ثمرة من كل شجر
ثمرة وزرع ثمرة وإن
كان فيها زرع فهو للبائع
يترك حتى يحصد وإن
كان زرعاً يجز مراراً
فللبائع جرة واحدة وما
بقي فكلاصل وإن كان
فيها حب قد بذره
فالمشترى بالخيار إن أحب
نقض البيع أو ترك
البذر حتى يبلغ فيحصد
وإن كانت فيها جارة
مستودعة فعلى البائع
نقلها وتسوية الأرض
على حالها لا يتركها
(١) قوله والغنم
والضأن كذا في النسخ
ولعل هنا تحريفاً من
النسخ أو سقطاً فليحذر
كتبه معصمه

من الصيد كهي في النوع في الارض وأنهادواب مواش لا طوار وأن أبدانها تكون مثل أبدان النعم ومقاربه لها وليس شيء من الطير يوافق خلق الدواب في حال ولا معانيها معانيها فان قال قائل فكيف تفدى الطائر ولا مثل له من النعم قيل فدنبه بالاستدلال بالكتاب ثم الآ فأنم القياس والمعقول فان قال فأن الاستدلال بالكتاب قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمن حرم فدخل الصيد لما كوله في التحريم ووجدت الله عز وجل أمر فيما له مثل منه أن يفدى عنه فلما كان الطائر لا مثل له من النعم وكان محرما ووجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بقضاء في الزرع يضمناه والمسلمون يقضون فيما كان محرما أن يتلف بقيته فقضيت في الصيد من الطائر بقيته بأنه محرم في الكتاب وقياسا على السنة والاجماع وجعلت تلك القيمة لمن جعل الله المثل من الصيد المحرم المقضي بجزائه لأنهم محرمان معالما لك لهما أمر بوضع المبدل منهما فيمن بحضرة الكعبة من المساكين ولا أرى في الطائر الأقيمة بالآثار والقياس فيما أذكره من شاء الله تعالى

مفسرا ولو كان غرس عليها شجرة فلن كانت تضرب بعروق الشجر فالمتري الخبار وان كانت لا تضربها ويضربها اذا أراد قلعها قبل البائع أن يبيعها أو لا يبيعها قبل المشتري أو لا يبيعها في الرد أو يملعه ويكون عليه فيه ما أفسد عليه

(باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترثي قيل يا رسول الله وما ترثي

(١) قوله من بذلك أمره يا كعب كذا في بعض النسخ وفي بعضها من بذلك لعطاء بذلك يا كعب وحرر الرواية فان العبارة هنا لا تخلو من تحريف ولا ياتم معها قوله بعد قال نعم وقوله قال ان جبر في بعض نسخ المسند قال ابن حصين ان جبر الخ كنه معصية

(قضية الحمام) أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الداري عن يونس بن أبي حفصة عن نافع بن عبد الحارث قال قدم عمر بن الخطاب مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الروحاح إلى المسجد فالتقى ردها على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فانهزته حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان فقال احكما علي في شيء صنعته اليوم اني دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الروحاح إلى المسجد فألقيت ردائي على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فقتلت أن يطلع به بسلمه فأطرته عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فانهزته حية فقتلته فوجدت في نفسي أني أطرته من منزلة كان فيها آمنا إلى موقعة كان فيها خفقه فقلت لعثمان كيف ترى في عزيتي عفره فحكهم بها على أمير المؤمنين قال اني أرى ذلك فأمر بها عمر أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن عثمان بن عبيد الله بن جند قتل ابن له حامة فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس ادع شاة فتصدق بها قال ابن جريج فقلت لعطاء أمن حمام مكة قال نعم (قال الشافعي) ففي قول ابن عباس دلالتان أحدهما ان في حمام مكة شاة والآخر أنه يتصدق بالفداء على المساكين واذا قال يتصدق به فاعني كلة لا بعضه أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء وأخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء في الحامة شاة أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قال مجاهد أمر عمر بن الخطاب بحمامة فأطيرت فوقعت على المروة فأخذتها حية فجعل فيها شاة (قال الشافعي) من أصاب من حمام مكة بمكة حامة ففيها شاة اتباعا لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمرو وعاصم بن عمرو وعطاء وابن المسيب لاقياسا

(في الجراد) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يوسف بن ماهر أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الاحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى اذا كتب بعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جراد فأخذ جرادتين فلهما ونسي احرامه ثم ذكر احرامه فألقاهما فلما قدمنا المدينة دخل القوم على عمر بن الخطاب ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادتين على عمر فقال عمر (١) من بذلك أمره يا كعب قال نعم قال ان جبريت الجراد قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال بخ درهمان خير من مائة جراد اجعل ما جعلت في نفسك (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالتان منها احرام معاذ وكعب وغيرهم من بيت المقدس وهو وراء المقات بكثير وفيه أن كعب قتل الجرادتين حين أخذهما بلا ذكاة وهذا كله قد قصص على عمر فلم ينكره وقول عمر درهمان خير من مائة جراد أنك تطوعت بما ليس عليك فافعله متطوعا أخبرنا سعيد بن بكير بن عبد الله بن الأشج قال سمعت القاسم بن محمد يقول

كنت جالساً عند عبد الله بن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال فيها قبضة من طعام ولناخذن بقبضة جرادات ولكن ولو وهذا يدل على أنه انما رأى عليه قيمة الجرادة وأمره بالاحتياط وفي الجرادة قيمتها في الموضع الذي يصيها فيه كان نعمة أو أقل أو أكثر وهذا مذهب القوم والله أعلم ووجدت مذهب عمرو بن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها قيمتها ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من النعم بلا قيمة لأن الضبيع لا يسوى كبشاً والغزال قد يسوى غزالاً ولا يسوى غزالاً ولا يسوى جفيرة والارنب لا يسوى عناقاً فلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الابدان لا القيم لما وصفت ولانهم حكموا في بلدان مختلفة وأرمان شتى ولو حكموا بالقيم لاختلفت أحكامهم لاختلاف البلدان والازمان ولقالوا فيه قيمته كما قالوا في الجرادة ووجدت مذاهبهم مجمعة على الفرق بين الحكم في الدواب والطارئ لما وصفت من أن في الدواب مثلاً من النعم وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيما دون الحمام (قال الشافعي) ثم وجدت مذاهبهم تفرق بين الحمام وبين الجرادة لأن العلم يحيط أن ليس يسوى حمام مكة شاة وإذا كان هذا هكذا فافترافهم لا تاتوا توسع في خلافهم الا الى مثلهم ولم نعلم مثلهم خالفهم والفرق بين حمام مكة وما دونه من صيد الطير يقتله المحرم لا يجوز فيه الا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأغلاء غنائه الذي كانت تؤلف في منازلهم وترأه عقل الطائر وأجعله للهداية بحيث يؤلف وسرعة الالفة وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسانهم هديرها وأنهم كانوا يستعجبون بها لأصواتها وإلقاها وهدايتها وفراخها وكانت مع هذا ما كولة ولم يكن شئ من ما كول الطائر ينفع به عندها الا أن يؤكل فيقال كل شئ من الطائر سمته العرب جامعة ففيه شاة وذلك الحمام نفسه والحمام والقمارى والدبسى والفواخت وكل ما وقع العرب عليه اسم جامعة (قال الشافعي) وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر ناس الطائر أى يعقل عقل الناس وذكر العرب الحمام في أشعارها

وقال الهذلي وذكري بكاي على تلبد • حمامة ان تجاوبت الحماما

وقال الشاعر أحن اذا حمامة بطن وج • تغت فوق مرقبة حيننا

وقال جرير اني تذكري الزير حمامة • تدعو بعد دفع رامتين هديلا

قال الزبيد وقال الشاعر

وقفت على الرسم المحيل فهاجنى • بكاء حمامات على الرسم وقع

(قال الشافعي) مع شعر كثير قالوه فيها ذهبوا فيه الى ما وصفت من أن أصواتها غناء وبكاء معقول عندهم وليس ذلك في شئ من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام (قال الشافعي) فيقال فيما وقع عليه اسم الحمام من الطائر فيه شاة لهذا الفرق باتباع الخبر عن سميت في حمام مكة ولا أحسبه يذهب فيه مذهب أشبه بالفقه من هذا المذهب ومن ذهب هذا المذهب انبني أن يقول ما لم يقع عليه اسم جامعة مما دونها وأفوقها ففيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه

(الخلاف في حمام مكة) قال الشافعي وقد ذهب ذاهب الى أن في حمام مكة شاة وما سواه من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته (قال الشافعي) ويدخل على الذي قال في حمام مكة شاة ان كان انما جعله لحرمته الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجاً من الحرم وفي غير احرام شاة (قال الشافعي) ولا شئ في حمام مكة اذا قتل خارجاً من الحرم وقتله غير محرم وإذا كان هذا مذهبنا ومذهب قليل من حمام مكة الا ما لحقها غير مكة وان كان ذهب الى أنه جمع أنه في الحرم ومن حمام مكة انبني أن يقول هذا في كل صيد غيره قتل في الحرم (قال الشافعي) ومذهبنا ومذهب أن الصيد يقتله المحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله المحرم المفرد والمعتز خارجاً من الحرم وما قال من هذا قول اذا كشف لم يكن له وجه ولا يصح

قال حتى تحمر وروى عنه صلى الله عليه وسلم ابن عمر حتى يسدو صلاحها وروى غيره حتى تنجم من العاهة (قال) فهذا نأخذ وفي قوله صلى الله عليه وسلم اذا منع الله جبل وعز الثرة فبهم يأخذ أحدكم مال أخيه دلالة على أنه انما نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة التي تترك حتى تبلغ غاية بانها لأنه نهي عما يقطع منها وذلك ان ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه تمنعه انما يمنع ما يترك مدة يكون في مثلها الآفة كالبيع وكل ما دون البسر

أن يقول في حمام الحرم فيه شاة ولا يكون في غير حمام الحرم شاة إذا كان قوله أن حمام الحرم إذا أصيب خارجا منه في غير أحرام فلا شيء فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أنه قال إن أصاب الحرم حمامة خارجا من الحرم فعليه درهم وإن أصاب من حمام الحرم في الحرم فعليه شاة (قال الشافعي) وهذا وجه من القول الذي حكيت قبله وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في حمام مكة إذا أصيب خارجا من الحرم وفي غير أحرام فدية ولا أحسبه يقول هذا ولا أعلم أحدا يقوله وقد ذهب عطاء في صيد الطير مذها بتوجه ومذهبنا الذي حكينا أصح منه لما وصفت والله أعلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في كل شيء صيد من الطير الحمامة فصاعدا شاة وفي البعقوب والحلمة والقطة والكر وان والكركي وابن الماء ودجاجة الحبش والخرب شاة قتلته لعطاء أرايت الحرب فانه أعظم شيء رأيت قط من صيد الطير يختلف أن يكون فيه شاة قال لا كل شيء من صيد الطير كان حمامة فصاعدا ففيه شاة (قال الشافعي) وانما تركناه على عطاء لما وصفتنا وإن كان يلزمه إذا جعل في الحمامة شاة لا لفضل الحمامة ومبايها ما سواها أن يزيد فيما جاوزها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا إذا لم يفرق بينهما بما عفا عنه بينهما أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القمري والدبسي شاة شاة (قال الشافعي) وعامة الحمام ما وصفت ما عاب في الماء عاب من الطائر فهو حمام وما شربه قطرة قطرة كشرب الدجاج فليس بحمام وهكذا أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء

(بيض الحمام) قال الشافعي رحمه الله وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصيد الذي يؤدي فيه قيمته (قال الشافعي) كما قلنا في بيض النعامة بالحلال التي يكسرها بها فان كسرها لا فرخ فيها ففيها قيمة بيضة وان كسرها وفيها فرخ ففيها قيمة بيضة ففيها فرخ لو كانت لسان فكسرها غيره وان كسرها فاسدة فلا شيء عليه فيها كما لا يكون عليه شيء فيها لو كسرها لاحد (قال الشافعي) وقول عطاء في بيض الحمام خلاف قولنا فيه أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء كم في بيضة حمام مكة (قال) نصف درهم بين البيضتين درهم وان كسرت بيضة ففيها فرخ ففيها درهم (قال الشافعي) أرى عطاء أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله فان كان أراد هذا قال في تأخذه قيمته في كسرها كسرت وان كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكما ففيها فلا تأخذه

(الطير غير الحمام) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال لم أر (١) الضوع أو الضوع شك

الربيع فان كان حماما ففيه شاة (قال الشافعي) الضوع طائر دون الحمام وليس يقع عليه اسم الحمام ففيه قيمته وفي كل طائر أصابه الحرم غير حمام ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في الصيد فجوزاء مثل ما قتل (قال الشافعي) نخرج الطائر من أن يكون له مثل وكان معروفا بأنه داخل في التحريم فالمثل فيه بالقيمة إذا كان لا مثل له من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمرو بن عباس في الجرادة وقول من وافقهم فيها وفي الطائر دون الحمام وقد قال عطاء في الطائر قولان كان قاله لأنه يومئذ عن الطائر فهو موافق قولنا وان كان قاله تحديدا له خالفنا فيه للقياس على قول عمرو بن عباس وقوله وقول غيره في الجرادة وأحسبه عمده إلى أن يحدده ولا يجوز أن يحدد بالكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه أو قياس ولولا أنه لم يختلف في حمام مكة ما فديناه بشاة لانه ليس بقياس وبذلك تركنا على عطاء تحديدا في الطائر فوق الحمام ودونه وفي بيض الحمام ولم نأخذ ما أخذنا من قوله إلا بما وافق كتابا أو سنة أو أثر الاختلاف أو قياسا فان قال قائل ما أخذ ما قال عطاء ففيه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قال لي عطاء في العصافير قولين لي فيه وفسر قال أما العصفور ففيه نصف درهم قال عطاء وأرى الهدد دون الحمامة وفوق العصفور ففيه درهم قال عطاء والكعيت عصفور (قال الشافعي) ولما قال من هذا تركنا قوله إذا

يجل يبعه على أن يتطاع مكانه وإذا أذن صلى الله عليه وسلم في بيعه إذا صار أحمر أو أصفر فقد أذن فيه إذا بدا فيه النضج واستطيع أكله خارجا من أن يكون كله لحما وصار عاتقه في تلك الحال يمتنع في الظاهر من العاهة للغلط نواته في عاتقه وبسره (قال) وكذلك كل غرة من أصل يرى فيه أول النضج لا يكلم عليها ولا تحسب بز نضج كنضج الرطب فإذا رأى ذلك فيه حل بيع خبره والقضاء يؤكل صفارا طيبا فبدو صلاحه أن يتأذى عظمه أو عظم بعضه ثم

(١) قوله الضوع في القاموس أنه يوزن صرد وغنبل فله محل شك الربيع الاختلاف في وزنه الذي حكاه صاحب القاموس كتبه صحيحه

كان في عصفور نصف درهم عند مو في هدهد درهم لانه بين الحمامة وبين العصفورة كان ينبغي أن يجعل في الهدد تقربه من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جريج قال عطاء فأما الطوطاء وهو فوق العصفور ودون الهدد ففيه ثلثا درهم

(باب الجرادة) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن عباس عن صيد الجرادة في الحرم فقال لا ينهي عنه قال أنا قلت له أو رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد فقال لا يعلون أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال مضمون (قال الشافعي) ومسلم أصوبها وروى الحفاظ عن ابن جريج مضمون أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الجرادة يقتلها وهو لا يعلم قال إذا بغرمها الجرادة صيد أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرنا بكير بن عبد الله قال سمعت القاسم بن محمد يقول كنت جالسا عند ابن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ولنا نحن بقبضة جرادات ولكن ولو (قال الشافعي) وقوله ولنا نحن بقبضة جرادات إنما فيها القيمة وقوله ولو يقول تحتها فتخرج أكثر مما عليك بعد أن أعلنت أنه أكثر مما عليك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب روى الحديث وهو معاذ (قال الشافعي) قول عمر درهمان خير من مائة جرادة يدل على أنه لا يرى في الجرادة الا قيمته وقوله اجعل ما جعلت في نفسك أنك همت بتطوع بخير فافعل لأنه عليك (قال الشافعي) والديار أصغار ففي الدنيا منه أقل من غرة إن شاء الذي يفديه أو لقمة صغيرة وما فدى به فهو خير منه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن الديار أقتله قال لاها الله إذا فأن قتلته فأغرم قلت ما أغرم قال قدر ما تغرم في الجرادة ثم أقدر قدر غرامتها من غرامة الجرادة أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت لعطاء قلت وأنا حرام جرادة أو دبا أو ألالا أعله أو قتل ذلك بعيرى وأنا عليه قال أغرم كل ذلك تعظم بذلك حرمة الله (قال الشافعي) إذا كان المحرم على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه وإن كان بعيره ميتا لم يغرم ما أصاب بعيره منه أخبرنا سعيد عن طلحة بن عمرو عن عطاء أنه قال في جرادة إذا ما أخذها المحرم قبضة من طعام (بيض الجرادة) قال الشافعي إذا كسر بيض الجرادة ففاده وما فدى به كل بيضة منه من طعام فهو خير منها وإن أصاب بيضا كثيرا احتاط حتى يعلم أنه أدى قيمته أو أكثر من قيمته قياسا على بيض كل صيد

(باب الطل فيما أخذ من الصيد لغير قتله) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في إنسان أخذ حمامة يتخاصم في رجلها فانت قال ما أرى عليه شأ (قال الشافعي) ومن قال هذا القول قاله إذا أخذها لخلصها من شيء ما كان من في هرا أو سبع أو شق جد أو لخت فيه أو أصابته لدغة فسهأه أو أقرأه أو غيره ليدأوها وكان أصل أخذها ليطرح ما يضرها عنها أو يفعل بها ما ينفعها من ضمن وقال هذا في كل صيد (قال الشافعي) وهذا وجه محتمل ولو قال رجل هو ضامن له وإن كان أراد صلاحا فقد تلف على يديه كان وجهه محتملا والله أعلم أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء بيضة حمامة وجدت على فراشي فقال أمطها عن فراشي قال ابن جريج فقلت لعطاء وكانت في (أ) سهوة أو في مكان في البيت كهية ذلك معتزل قال فلا تعطها أخبرنا سعيد عن طلحة بن عمرو عن عطاء قال لا تخرج بيضة الحمامة المكية وفرخها من بيتك (قال الشافعي) وهذا قول وه آخذ فان أخرجها فتلقت ضمن وهذا وجه محتمل من أن له أن يزيل عن فراشه إذا لم يكسره فلو سدد بازائه بنقل الحمام عنها لم يكن عليه فدية ويحتمل أن فسدت بازائه أن تكون عليه فدية ومن قال هذا قال الحمام لو وقع على فراشه فزاله عن فراشه فقتل بازائه عن فراشه كانت عليه مائة كالأرامل الحمام عن رداءه فقتل بازائه ففداه أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه

يترك حتى يتلاحق صفاره يكباره ولا وجه لمن قال يجوز إذا بدا صلاحهما أو يكون لشترهما ما ثبت أصلهما أن يأخذ كل ما خرج منهما وهذا محترم وكيف لم يجز بيع القناء والخرب حتى يبدو صلاحهما كما لا يحل بيع النمر حتى يبدو صلاحه ويحل ما لم يولد يخلق منهما ولو جاز لبسوا صلاحهما شراء ما لم يخلق منهما لجاز لبسوا صلاح نمر الخلل شراء ما لم يحمل الخلل سنين وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين (قال) وكل

(١) السهوة بالفتح كالصفة بين يدي البيت وقيل هي شبيهة بالرف والطاق يوضع فيه الشيء وقيل هو بيت صغير مخد في الأرض سمكه مرتفع في السماء شبيهة بالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع ولها معان غير ذلك مذكورة في اللسان فارجع إليه كتبه معصية

قال وان كان جراداً أو دماً وقد أخذ طريقتك كلها ولا تجد شيئا منها ولا مسلماً كافتقائه فليس عليك غرم (قال الشافعي) يعني ان وطئته فأما أن تقتله بنفسه بغير الطريق فتعزيمه لا بد (قال الشافعي) وقوله هذا شبه قوله في البيضة ثم اطعن الفراش وقد يحتمل ما وصفت من أن هذا كله قياس على ما صنع عمر بن الخطاب في إزالة الجامع عن ردهاته فالتفتة حجة ففداه

(تنفريش الطائر) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن مجاهد عن أبيه وعن عطاء قال من تنفريش حمامة أو طير من طير الحرم فعليه فداء أو بقدر ما تنف (قال الشافعي) وبهذا نقول بقوم الطائر عافيا ومتوقفا ثم يجعل فيه قدر ما نقصه من قيمته ما كان يطير بمقتضاه من أن يؤخذ ولا شيء عليه غير ذلك فان تلف بعد فلا احتياط أن يفديه بجميع ما فيه لا بما ذهب منه لأنه لا يدري لعله تلف من تنفقه والقياس لا شيء عليه إذا طار بمقتضاه حتى يعلم أنه مات من تنفقه (قال) وإن كان المتوفى من الطائر غير متنع فبسه في بيته أو حيث شاء فالقطه وسقاء حتى يطير بمقتضاه فدى ما نقص التنف منه ولا شيء عليه غير ذلك (قال الشافعي) وإن أخر فداءه فلم يدر ما يصنع فداء احتياط والقياس أن لا يفديه حتى يعلم تلف (قال الشافعي) وما أصابه في حال تنفقه فأنفقه ضمن فيه التالف لأنه منعه الامتناع وإن طار وطير أو غير متنع به كان كمن لا يطير في جميع جواربنا حتى يكون طيرانه طيرانا متنعاً ومن روى طيرا فجرحه جرحا متنعاً معه أو كسره كسرا لا يتنع معه فالجواب فيه كالجواب في تنفريش الطائر سواء لا يتخلفه فان حبسه حتى يحبر ويصير بمقتضاه قوم صحيحاً ومكسوراً ثم غرم فضل ما بين قيمته من قيمة جزائه وإن كان جبراً عرج لا يتنع فداء كله لأنه صير غير متنع بحال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال إن رعى حرام صيدا فأصابه ثم لم يدر ما فعل الصيد فليغرمه (قال الشافعي) وهذا الاحتياط وهو أحب إلى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال في حرام أخذ صيدا ثم أرسله فمات بعد ما أرسله فغرمه قال سعيد بن سالم إذا لم يدر لعله مات من أخذه إياه أو مات من إرساله أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال إن أخذته ابنته فلعبت به فلم يدر ما فعل فليقتل (قال الشافعي) الاحتياط أن يجزيه ولا شيء عليه في القياس حتى يعلم تلف (الجناب والكدم) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال اعطاء كيف ترى في قتل (١) الكدم والجناب أترامها بمنزلة الجرادة قال لا الجرادة صيد يؤكل وهما الإيؤكلان وليس بابصيد فقتل أقتلها ما فقال ما أحب فان قتلها ما قبلت شيئا (قال الشافعي) إن كانا الإيؤكلان فهما كما قال عطاء سواء لا أحب أن يقتلا وإن قتلها فلا شيء فيهما وكل ما لا يؤكل لحمه فلا يفديه المحرم (قتل القمل) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس فسأله رجل فقال أخذت قملة فالتفتهم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس ثلاث منال لا تبغى (قال الشافعي) من قتل من المحرمين قملة ظاهرة على جسده أو ألغها أو قتل قلا حلال فلا فدية عليه والقملة ليست بصيد ولو كانت صيدا كانت غيراً كولة فلا تفدى وهي من الإنسان لا من الصيد وإنما قلنا إذا أخرجهما من رأسه فقتلها أو طرحها اقتدى بقلمة وكل ما اقتدى به أكرمهنا وإنما قلنا يفتدى إذا أخرجهما من رأسه فقتلها أو طرحها لأنها كالامطة لا لاذى فكرهناه كراهية قطع الظفر والشعر (قال الشافعي) والصبيان كالقمل فيما أكره من قتلها وأحرز

ثمردت من ثمرها حائل
من فسر أو كأم وكانت
إذا صارت إلى ما يكتنها
أخرجوها من قشرها
وكماها بلافساد عليها
إذا ادخروها فالذي
أختار فيها أن لا يجوز
بيعها في شجرها ولا
موضوعة بالأرض
للحائل وقباس ذلك
على شراء لحم شاة
مذبوحة عليها جلدها
للحائل دون لحمها (قال)
ولم أجد أحدا من أهل
العلم يأخذ عشرين الجوب
في أمكها ولا يجيز بيع

(١) السكدم ضبطه
في المحكم بفتحين وقال
انه ضرب من الجنادب
كتبه مضمحه

(المحرم يقتل الصيد الصغير والناقص) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) فالمثل مثل صفة ما قتل وشبهه الصحيح بالصحيح والناقص بالناقص والتام بالتام (قال الشافعي) ولا تحتل الآية إلا هذا ولو تطوع فأعطى بالصغير والناقص تاما كبيرا كان أحب إلى ولا يلزمه ذلك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت لو قتلت صيدا فإذا هو أعور أو أعرج أو منقوص فقتله أعرج إن شئت قال نعم قال ابن جريج فقلت له وواف أحب إليك قال نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن

جريح أنه قال ان قتل ولد طي فقبه ولد ناه مثله أو قتل ولد بقرة وحشى فقبه ولد بقرة أنسى مثله قال فان قتل ولد طائر فقبه ولد شاة مثله فكل ذلك على ذلك

(ما يتوالد في أيدي الناس من الصيد (١) وأهل القرى) أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء أرايت كل صيد قد أهل بالقرى فتوالد بهما من صيد الطير وغيره أهو بمنزلة الصيد قال نعم ولا تذبحه وأنت محرم ولا ما ولد في القرية أولادها بمنزلة أمهاتها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عمرو لم يسمعه منه أنه كان يرى داخنة الطير والطباء بمنزلة الصيد (قال الشافعي) بهذا كله نأخذ ولا يجوز فيه إلا هذا ولو جاز إذا تحولت حال الصيد عن التوحش إلى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الأسى جاز للمحرم ذبحه وأن يضحي به ويجزى به ما قتل من الصيد وجاز إذا توحش الأنسى من الإبل والبقرة والشاة أن يكون صيد يجوز ذبحه أو قتله ولا يضحي به ولا يجزى به غيره ولكن كل هذا على أصله (قال الشافعي) وإذا اشتربك الوحشى في الولد أو الفرج لم يجز للمحرم قتله فان قتله فداء كله كاملا وأى أبوى الولد والفرخ كان أما أو أبنا وذلك أن يزوجار وحشى أنا أهلية أو جارا أهلى أنا وأحشية فتلد أو يعقوب دجاجة أو ديك يعقوبة فتبيض أو تفرخ فكل هذا إذا قتله المحرم فداء من قبل أن المحرم منه على الحرم يختلط بالحل لا يميز منه وكل حرام اختلط بالحل فلم يميز منه حرم كاختلاط الحرام بالحل وما أشبه هذا وإن أشكل على قاتل شئ من هذا أخطأه وحشى أو لم يخطأه أو ما قتل منه وحشى أو أنسى فداءه احتياطا ولم يجب فداءه حتى يعلم أن قد قتل وحشيا أو ما خالطه وحشى أو كسر بيض وحشى أو ما خالطه وحشى

(مختصر الجال المتوسط)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي قال ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة ومن وراء المدينة من أهل الشام والمغرب ومصر وغيرهما من الحليفة وأهل تهامة الذين يلم وأهل نجد الذين وكل نجد قرون وأهل المشرق ذات عرق ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى والمواقيت لأهلها ولكل من مر عليها من أراد جبا أو عمرة فلو مر مشرق أو مغرب أو شام أو مصرى أو غيره بذي الحليفة كانت ميقاته وهكذا لو مر مدنى بميقات غير ميقاته ولم يأت من بلده كان ميقاته ميقات أهل البلد الذى مر به والمواقيت فى الحج والعمرة والقران سواء (قال) ومن سلك على غير المواقيت برا أو بحرا أهل إذا حاذى المواقيت ويتأخى حتى يهل من جدر المواقيت أو من وراءه ولا بأس أن يهل أحدا من وراء المواقيت إلا أنه لا يمر بالميقات إلا محرما فان ترك الأحرام حتى يجاوز الميقات رجع إليه فان لم يرجع إليه أهرق دما (قال) وإذا كان الميقات قرية أهل من أقصاها مما يلى بلده وهكذا إذا كان الميقات واديا أو ظهر أهل من أقصاها مما يلى بلده من الذى هو أبعد من الحرم وأقل ما عليه فيه أن يهل من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادى أو من الظهر الأحمر ما ولو أنه أتى على ميقات من المواقيت لا يريد جبا ولا عمرة فجاوز له لم يحرم ثم بداله أن يحرم أحرم من الموضع الذى بداله وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات مما يلى الحرم فيقاته من حيث يخرج من أهله لا يكون له أن يجاوز ذلك الأحمر ما فان جاوز غير محرم ثم أحرم بعد ما جاوز رجع حتى يهل من أهله وكان حراما فى رجوعه ذلك وإن لم يرجع إليه أهرق دما

(الطهارة للأحرام) قال الشافعي استحباب الرجل والمرأة الطاهر والخائض والنفساء الغسل للأحرام فان لم يفعلوا فأهل رجل على غير وضوء أو جنبا فلا إعادة عليه ولا كفارة وما كانت الخائض تغسله كان للرجل أن يفعلها جنبا وغير متوضئ

(اللبس للأحرام) قال الشافعي يجتمع الرجل والمرأة فى اللبس فى الأحرام فى شئ ويفترقان فى غيره فاما ما يجتمعان فيه فلا بلبس واحد منهما أو بامصوبا طيب ولا ثوبا فيه طيب والطيب الزعفران

الحنطة بالحنطة فى سنبلها فان قال قائل فانما أجزى بيع الحنطة فى سنبلها لزمه أن يجزى فى تنبها (٢) أوفضة فى تراب بالتراب وعلى الحوز قشرتان واحدة فوق القشرة التى يرفعها الناس عنها فلا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا لانه يصلح أن يرفع بدون العليا وكذلك (٣) الرافى وما كانت عليه قشرتان ولا يجوز أن يستثنى من التمسر مدالانه لا يدري كم المد من الخائط أسهم من ألف سهم أو من مائة

(١) أهل من باب علم أى استأنس بالقرى (٢) أوفضة الخ الذى فى الام لزمه أن يجزى بيع حنطة فى تنبها وحنطة فى تراب وأشياء هذا اه (٣) الرافى كسر النون تمر أملت كالتعضوض واحدة بهاء والجوز الهندى كذا فى القاموس كسبه معجمه

أوأقل أو أكثر فهذا
مجهول ولو استثنى ربه
أو فخلات بعينها فبأن
وإن باع ثمر حائط وفيه
الزكاة ففيها قولان
أحدهما أن يكون
للشئ في الخيار في أن
يأخذ ما جاوز الصدقة
بحصته من الثمن أو الرد
والثاني أن شاء أخذ
الفضل عن الصدقة
بجميع الثمن أو الرد
وللسلطان أخذ العشر
من الثمرة (قال المزني)
هذا خلاف قوله فيمن
اشترى ما فيه الزكاة
أنه يجعل أحد القولين
أن البيع فيه باطل ولم
يقه ههنا (قال الشافعي)
ولا يرجع من اشترى

(١) الوقص كسر العنق
كذا في كتب اللغة كتبه
معه

والورس وغير ذلك من أصناف الطيب وإن أصاب ثوباً من ذلك شيء فغسل حتى يذهب ريحه فلا يوجب له ريح
إذا كان الثوب يابساً أو مبلولاً فلا بأس أن يلبسه وإن لم يذهب لونه ويلبسان الثياب المصبغة كلها بغير طيب
مثل الصبغ بالسدر والمدر والسواد والعصفروان نفرض وأحب إلى في هذا كله أن يلبس البياض وأحب
إلى أن تكون ثيابهم ساجدة أو مغسولة وإن لم تكن جدد أو لا مغسولة فلا يضرهما ويفعلان ثيابهما
ويلبسان من الثياب ما لم يحرم ما فيه ثم لا يلبس الرجل عمامة ولا سراويل ولا خفين ولا قيصا ولا ثوباً يخطأ
بما يلبس بالخطأ مثل القباء والدرعة وما أشبهه ولا يلبس من هذا شيئاً من حاجة إليه إلا أنه إذا لم يجد أزاراً
لبس سراويل ولم يقطعها وإذا لم يجد نعلين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين أخبرنا سفيان قال
سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين وإذا لم يجد أزاراً لبس سراويل أخبرنا مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لا يجد نعلين لبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين (قال
الشافعي) وإذا اضطر المحرم إلى لبس شيء غير السراويل والخفين لبسه واقتدى والفدية صيام ثلاثة أيام
أو نسلت شاة أو صدقة على ستة مساكين مدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبس المرأة الخمار والخفين
ولا تقطعهما والسراويل من غير ضرورة والدرع والقميص والقباء وحرمها من لبسها في وجهها فلا تخمر
وجهها وتخمر رأسها فإن خرت وجهها عادمة اقتدت وإن خرا المحرم رأسه عادمة اقتدى وله أن يخمر
وجهه والمرأة أن تحجافي الثوب عن وجهها تستبره وتحجافي الخمار ثم تسده على وجهها لا يمس وجهها
ويلبس الرجل والمرأة المنطقة للدرهم والدنانير فوق الثياب وتحتهما (قال) وإن لبست المرأة والرجل ما ليس
لها أن يلبسه ناسيين أو تطيبا ناسيين لأحرهما أو جاهلين لما عليهما في ذلك غسل الطيب ونزع الثياب
والفدية عليهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه أن أعرابياً جاء
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وغليه مقطعة بوه أثر صفرة فقال أحرمت بعمرة وعلى ما ترى فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ما كنت فاعلا في حجتك قال أترع المنطقة وأغسل هذه الصفرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فافعل
في عمرتك ما تفعل في حجتك (قال الشافعي) ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكفارة ولا بأس أن تلبس
المرأة المحرمة القفازين كان سعد بن أبي وقاص يأمر بناته أن يلبسن القفازين في الأحرام ولا تبرقع المحرمة
(قال الشافعي) وإذا مات المحرم لم يقرب طيباً وغسل بماء وسدر ولم يلبس قيصاً وخرج وجهه ولم يخمر رأسه
يفعل به في الموت كما يفعل هو بنفسه في الحياة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس قال كناع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل محرم عن بعيره (١) فوق قص فأت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال اغسلوه بماء وسدر وكفوه في فوبه الذين مات فيه ما فقه يوم القيامة مهلاً أو ملياً
قال سفيان وأخبرني إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد
فيه ولا تقربوه طيباً أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان فعل ما فعله مات
محرماً شبه بهذا (قال الشافعي) ويستظل المحرم على الحمل والراحلة والأرض بما شاء ما لم يمس رأسه
(الطيب للأحرام) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب وهشام بن عروة أو عثمان بن
عروة عن عروة عن عائشة وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدي هاتين لأحرهما قبل أن يحرم ولعله قبل أن يطوف بالبيت وزاد عثمان بن عروة عن أبيه قلت
بأي شيء قالت بأطيب الطيب أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عائشة بنت سعد أنها طيبت بأهل الأحرام
بالسك والذرية أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد ولا أعلم الا وقد سمعته من الحسن عن أبيه قال
رأيت ابن عباس محرم ما وفي رأسه ولحيته مثل الرب من الغالية (قال الشافعي) ولا بأس أن يتطيب المحرمان
الرجل والمرأة بأقصى غايته لطيب الذي يبقى من غايته ونضوح وغيره لأن الطيب كان في الإحلال وإن بقي في

حتى تنبت به راحلته (قال الشافعي) فان أهل قبل ذلك أو أهل في اثر مكتوبة اذا صلى أو في غير اثر صلاة فلا بأس ان شاء الله تعالى ويلي الحاج والقارن وهو يطوف بالبيت وعلى الصفا والمروة وفي كل حال واذا كان اما ما فعل النبي مكة وعرفة ويلي في الموقف بعرفة وبعد ما يدفع وبالمرزلفة وفي موقف من زلفة وحين يدفع من مرزلفة الى أن يرى الجرة بأول حصاة ثم يقطع التلبية أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أرفده من جمع الى منى فلم يزل يلي حتى رى الجرة أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حمزة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ولي عمر حتى رى الجرة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى رمت الجرة وابن عباس حتى رى الجرة وعطاء وطاوس ومجاهد (قال) ويلي المعتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلما أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلي المعتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلما (قال) وسواء في التلبية من أحر من وراء الميقات أو الميقات أو دونه أو المكي أو غيره

(الغسل بعد الأحرار) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يغتسل المحرم متبردا أو غيره تبردا يفرغ الماء على رأسه وأدامس شعره رقيقا به ثلاثين غمرة وكذلك لا بأس أن يستنقع في الماء ويغمر رأسه اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم محرما أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربيما قال لي عمر تعال أما قلت في الماء أين أطول نفسا ونحن محرمات أخبرنا سفيان أن ابن القيم وابن أخيه تماقلا في الماء بين يديه وهما محرمان فلم ينههما (قال الشافعي) ولا بأس أن يدخل المحرم الحمام أخبرنا الثقة إمام سفيان ولم أخبره عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس أنه دخل حمام الجففة وهو محرم (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي نعيم أن الزبير بن العوام أمر بوضوء في ظهره فخل وهو محرم

(غسل المحرم جسده) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يذلك المحرم جسده بالماء وغيره ويحكى حتى يدميه ان شاء ولا بأس أن يحك رأسه ولحيته وأحب اذا حكهما أن يحكهما بيطون أو فملا لثلا يقطع الشعر وان حكهما أو مسحهما فخرج في يديه من شعرهما أو شعر أحدهما شيئا حيث له أن يقتدى احتياطا ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فم فله ذلك أنه قد يكون الشعر ساقطا في الرأس واللحية فاذا مسه تبعه والفدية في الشعر مذهبنا النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة يتصدق به على مسكين وفي الاثنين مدان على مسكين وفي الثلاث فصاعدا وم لا يجاوز بشئ من الشعر وان كثر دم

(بالمحرم أن يفعل) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم (قال الشافعي) فلا بأس أن يحتجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة ولا يخلق الشعر وكذلك يفتح العروق ويبط الخرج ويقطع العضو والدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك فلو احتاط اذا قطع عضو فيه شعر افتدى كان أحب الي وليس ذلك عليه واجب لأنه لم يقطع الشعر انما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويحتن المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه ولو غلب أغلف أجزأ عنه وان داوى شيئا من قرحه والصق عليه خرقة أو دواء فلا فدية عليه في شيء من الجسد الا أن يكون ذلك في الرأس فتكون عليه الفدية

(ماليس للمحرم أن يفعل) قال الشافعي رحمه الله وليس للمحرم أن يقطع شيئا من شعره ولا شيئا من أظفاره وان انكسر ظفر من أظفاره فبقي متعلقا فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر وكان غير متصل بقية الظفر ولا خسر في أن يقطع منه شيء متوصل بالبقية لأنه حينئذ ليس بثابت فيه واذا أخذ ظفرا من أظفاره أو بعض ظفر أطم مسكينا وان أخذ ظفرا ثانيا أطم مسكينين فان أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرأق دما وان أخذها

عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة أن يبيع التمر في رؤس الخيل بمائة فرق تمر (قال) وعن ابن جريج قلت لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في الحرث كهية المزابنة في الخيل سواء يبيع الزرع بالقمح قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جابر المحاقلة كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وبهذا نقول الا في العسرايا وجماع المزابنة أن ينظر كل ما

متفرقة أطمع عن كل ظفر مد أو كذلك الشاة وسواء النسيان والعمد في الأظفار والشعر وقتل الصيد لانه شيء يذهب فلا يعود ولا بأس على المحرم أن يقطع أظفار الحبل وأن يحلق شعره وليس للحبل أن يقطع أظفار المحرم ولا يحلق شعره فان فعل بالمر المحرم فالقضية على المحرم وإن فعله بغير أمر المحرم والمحرم راقد أو مكره افتدى المحرم ورجع بالقضية على الحبل

(باب الصيد للمحرم) قال الشافعي رحمه الله وصيد البر ثلاثة أصناف صنف يؤكل وكل ما أكل منه فهو صنفان طائر ودواب فأصاب من الدواب نظر إلى أقرب الأشياء من المقتول من الصيد شها من النعم والنعم الأبل والبقر والغنم فيجزى به ففي النعامة بدنة وفي بقرة الوحش بقرة وفي حمار الوحش بقرة وفي الثنثيل بقرة وفي الغزال عنز وفي الضبع كبش وفي الأرنب عناق وفي البروع جفيرة وفي صغار أولادها صغار أولاد هذه فإذا أصيب من هذا أعور أو مكسور فدى مثله أعوراً أو مكسوراً وأن يفديه بصحيح أحب إلى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع كبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب عناق وفي البروع جفيرة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في البروع بجفراً وجفيرة أخبرنا سفيان عن مختار عن طارق أن أربداً وطأ ضبا (١) ففرز ظهره فأتى عمر فسأله فقال عمر ما ترى فقال جدى قد جع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حبين بحملان من الغنم (٢) والحملان الحبل أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حكم لحكمت في الثعلب بجدى أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صغار الصيد صغار الغنم وفي الغيب منها الغيب من الغنم ولو فداها بكبار صحاح من الغنم كان أحب إلى (قال) وإذا ضرب الرجل صيد أفرجه فلم يدر أمات أم عاش فالذي يلزمه عندي فيه قيمة ما نقصه الجرح فان كان طبيياً قوم صحبوا وناقضوا فنقصه العشر فعليه العشر من ثمن شاة وهكذا إن كان بقرة أو نعامة وإن قتله إنسان بعد فعله شاة مجروحة وإن فداها بعصجة كان أحب إلى وأحب إلى إذا جرحه فغاب عنه أن يفديه احتياطاً ولو كسره كان هكذا عليه أن يطعمه حتى يبرأ ويمتنع فان لم يمتنع فعليه فدية تامة ولو أنه ضرب طبيياً ما خضافات كان عليه قيمة شاة ما خض يتصدق بها من قبل أني لو قتله أذبح شاة ما خضاً كانت شرا من شاة غير ما خض للساكنين فإذا أردت الزيادة لهم لم أرد لهم ما أدخل به النقص عليهم ولكني أردت لهم في الثمن وأعطيتهم ومطعما (قال) وإذا قتل المحرم الصيد الذي عليه جزاؤه جزءاً من شاة مثله فان لم يرد أن يجز به مثله قوم المثل دراهم ثم الدراهم لمعلم ما تم تصدق بالطعام وإذا أراد الصيام صام عن كل مديوما ولا يجز به أن يتصدق بالطعام ولا باللهم إلا بمكة أو منى فان تصدق به بغير مكة أو منى أعاد بمكة أو منى ويجز به في فور ذلك قبل أن يحل وبعد ما يحل فان صدر ولم يجز به بعث بجزارته حتى يجزى عنه فان جزاه بالصوم صام حيث شاء لانه لا منفعة لمساكين الحرم في صيامه وإذا أصاب المحرم الصيد خطأ أو عدا جزاءه وإذا أصاب صيداً جزءاً ثم كلباً عدا جزى ما أصاب فان أصابه ثم أكله فلا زيادة عليه في الأكل وبش ما صنع وإذا أصاب المحرم أوا الجماعة صيدا فعليه كلهم جزءاً واحداً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن ابن سيرين أن عمر قضى هو ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك هو عبد الرحمن بن عوف على رجلين أو طأ طبيياً فقتله بشاة وأخبرني الثقة عن حماد بن سلمة عن زياد مولى بني مخزوم وكان ثقة أن قوما حرس صابوا صيدا فقال لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منا جزاء أم علينا كلنا جزاء واحد فقال ابن عمر إنه أغرز بكم بل عليكم كلكم جزءاً واحداً (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء في الثغري بشر كون في قتل الصيد قال عليهم كلهم جزءاً واحداً (قال) وهذا موافق لما كتبه الله عز وجل لان الله تبارك وتعالى يقول

عقد بيعه مما الفضل
في بعضه على بعض يدا
يسدر بأفلا يجوز منه
شيء يعرف بشئ منه
جزأاً ولا جزأاً بجزأ
من صنفه فأما أن يقول
أضن لك صبرة هذه
بعشرين صاعاً زاد
فلى وما نقص فعلى
تمامها فهذا من القمار
والخاطرة وليس من
الزانية

(باب العرايا)

أخبرنا المزني قال
الشافعي أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين
عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أجد عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أرحص في
(١) قوله ففرز بقاء
وزأى آخره أمهمله
أي شقه وفسخه كما في
اللسان وتقدم في باب
الضرب بلقط فقفر بقاء
بعد القاء وهو تحريف
والصواب ما هنا لان
صاحب اللسان ذكر
الحديث في مادة
ف زر فليعلم
(٢) قوله والحملان الحبل
في الكلام مسقط فان
الحبل مفرد وجهه حلال
كتبه معصمه

فجزاء مثل ما قتل من الذم وهذا مثل ومن قال عليه مثلان فقد خالف معنى القرآن

(طائر الصيد) قال الشافعي الطائر صنفان جام وغير جام فما كان منه جاما ذكر أو أنثى ففسد به الحمامة منه شاة اتباعا وأن العرب لم تزل تفرق بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سيد الطائر والحمام كل ما هدر وعب في الماء وهي تسمية أسماء جماعة الحمام وتفرقه بعد أسماء وهي الحمام والبيام والدياسي والقماري والفواخت وغيره مما هدر أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطام عن ابن عباس أنه قضى في حمامة من حمام مكة بشاة (قال الشافعي) وقال ذلك عمرو وعثمان ونافع بن عبد الحرف وعبد الله بن عمرو وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء (قال) وهذا إذا أصيب بحكمة أو أصابها الحرم (قال) وما كان من الطائر ليس بحمام ففقه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه قلت أو كثرت (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن بكير بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأل عن منحر أصاب جرادة فقال يتصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بقبضة جرادات (١) ولكن على ذلك رأي (قال الشافعي) وقال عمر في الجرادة قمر (قال الشافعي) وكل ما فدى من الصيد فاض مثل النجاسة والحمامة وغيرها فأصاب بيضه ففقه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه كقيمته لو أصيب لانتسان وما أصيب من الصيد لانتسان فعلى المحرم قيمته دواهم أو دنانير لصاحبه وجزاؤه للساكنين وما أصاب الحرم من الصيد في الحقل والحرم قارنا كان أو مفردا أو معتمرا فجزاؤه واحد لا يزد عليه في ثباعد الحرم عليه لأن قليل الحرم وكثيره سواء إذا منع بها الصيد وكل ما أصاب الحرم إلى أن يخرج من أحراره مما عليه فيه الفدية فداء وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والخلق أو التقصير وخروجه من الحج خروجا فالأول الرمي والخلق فلو أصاب صيدا خارجا من الحرم لم يكن عليه جزاؤه لأنه قد خرج من جميع أحراره إلا النساء وهكذا لو طاف بالبيت أو حلق بعد عرفته وان لم يرمي ويأكل الحرم الصيد ما لم يصد أو يصد (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي يحيى عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرار ما لم تصيدوه أو يصد لكم (قال الشافعي) وهكذا رواه سليمان بن بلال (قال الشافعي) وأخبرنا الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرار ما لم تصيدوه أو يصد لكم (قال الشافعي) ابن أبي يحيى أحفظ من الدراوردي (قال الشافعي) ولو أن محرما صيد من أجله صيد فذبحه غيره فأكله هو أو كل محرما عليه ولم يكن عليه جزاؤه لأن الله تعالى إنما جعل جزاءه بقتله وهو لم يقتله وقد يأكل الميتة وهي محرمة فلا يكون عليه شيء ولو دل محرما حلالا على صيد أو أعطاه سلاحا وحمله على دابة ليقتله فقتله لم يكن عليه جزاؤه وكان مسبا (قال) لو أنه لم يره يقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأمر وكان الأمر آتيا (قال) ولو صاد حلال صيدا فاشتراه منه محرما أو اتهمه فذبحه كان عليه جزاؤه لأنه قاتله والحلال يقتل الصيد في الحرم مثل المحرم يقتله في الحرم والأحرار ويجزئهم إذا قتله

بيع العربا فيما دون نجسة أو سقى أو فى نجسة أو سقى الشئ من داود وقال ابن عمر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أرخص في بيع العسرايا (قال المزني) وروى الشافعي حديثا فيه قلت لمحمد بن ابن لبيد وقال محمود بن لبيد رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما زيد بن ثابت ولما غيره ما عراياكم هذه فقال فلان وفلانة وسمي رجالا محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب

(١) قوله ولكن على ذلك رأي كذا في النسخ هنا وتقدم هذا الحديث بلفظ ولكن ولو قال الشافعي قوله وليأخذن بقبضة جرادات إنما فيها قيمة وقوله ولكن ولو يقول تحتها فخرج أكثر مما عليك بعدما أعتك أنه أكثر مما عليك أه كته معصية

(قطع شجر الحرم) قال الشافعي ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزاءه حلالا كان أو حرما وفي الشجرة الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة ويرى هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال الشافعي) وللحرم أن يقطع الشجر في غير الحرم لأن الشجر ليس بصيد

(ما لا يؤكل من الصيد) قال الشافعي وما لا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو عاده فيه ضرر وفيه أنه لا يؤكل فيقتله الحرم وذلك مثل الأسد والذئب والثور والغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ويبدأ هذا الحرم ويقتل صغاره وكباره لأنه صنف مباح ويتدنه وإن لم يضره وصنف لا يؤكل ولا ضرره مثل البغاة والرخة والسمكة والقطا والخنافس والجعلان ولا أعلم في مثل هذا قضاء فأمره بأبدائه وإن قتله فلا فدية عليه لأنه ليس من الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطام قال لا يذبح الحرم

يتعاونون به وطباً بآكلونه
مع الناس ويمسدهم
فضول من قوتهم
من الترف فرخص لهم
أن يتاعوا العسرا
بخرصها من التمر الذي
في أيديهم يأكلونها
طباً (قال الشافعي)
وحديث سفيان يدل
على مثل هذا أخبرنا ابن
عينة عن يحيى بن
سعيد عن بشير بن يسار
عن سهل بن أبي حنيفة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم هي عن بيع
التمر بالتمر إلا أنه
أرخص في العرايا أن
تباع بخرصها من التمر
بأكلها أهلها طباً
(قال المزني) اختلف
ما وصف الشافعي في
العرايا وكرهه الاكثار
فأصبح ذلك عندي ما جاء

(١) الكالة كذا في
النسخ وبدون نقط في
بعضها ولم نعتبره على
ضبط حرره وقوله
والقملان هو بكسر
القاف جمع قمل بالضم
لغة في القمل كغراب
وغريان
(٢) شيئاً كذا في
النسخ ولعلها محرفة عن
شديد فانتظر كتب

لحرم من الصيد إلا ما يؤكل لحمه (قال) وهذا موافق معنى القرآن والسنة ويقتل الحرم الفردان والجنان
والحلم (١) والكالة والبراغيث والقملان إلا أنه إذا كان القمل في رأسه لم أحب أن يغلي عنه لأنه إماطة
أذى أو كرهه قتله وأمره أن يتصدق فيه بشئ وكل شئ تصدق به فهو خير منه من غير أن يكون واجباً
وإذا ظهر له على جلده طرحه وقتله وقتله من الحلال (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح
عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليه رجل لم أر رجلاً أطول شعراً منه فقال أحرمت
وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتغل على ما دون الإذنين منه قال قلت امرأة ليست بأمرأتى قال
زنا فولد قال رأيت فله نظر حنتها قال تلك الضالة لا تبغني أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن
الهدبر أنه رأى عمر بن الخطاب يقول بعير الله في طين بالسقياء وهو محرم (قال الشافعي) قال ابن عباس لا بأس
أن يقتل الحرم الفردان والحلقة

(صيد البحر) قال الشافعي قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم والسيارة وقال
الله عز وجل وما يستوى البحران هذا ذب فرائس ما في البحر وأما ما في البحر من كل تأكلون لحماً طرياً (قال
الشافعي) فكل ما كان فيه صيد في بئر كان أو ماء مستنقع أو غيره فهو بحر وسواء كان في الحل والحرم
يصادون في لانه مما يمنع بحرمته شئ وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه فأما طائر فأنما يؤى إلى
أرض فيه فهو من صيد البر إذا أصيب جزى

(دخول مكة) قال الشافعي رحمه الله تعالى أحب الرجل إذا أراد دخول مكة أن يغتسل في طرفها
ثم يمضي إلى البيت ولا يعرج فيسجد بالطواف وإن ترك الغسل أو عرج لحاجة فلا بأس عليه وإذا رأى البيت
قال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه وكرمه من حجه وأعظمه
تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبالله أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام فإذا انتهى
إلى الطواف اضطبع فادخل رداءه تحت منكبه الأيمن وردعه على منكبه الأيسر حتى يكون منكبه الأيمن
مكشوفاً ثم استلم الركن الأسودان قدر على استلامه وقال عند استلامه اللهم إني أعيا بك وتصديقاً بكتابك
وفاء بعهدك وأتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم يمضي عن عيته فيرمي ثلاثة أطواف من الحجر إلى
الحجر ليس بينهما مشى ويمشي أربعة فإن كان الزحام (٢) شيئاً لا يقدر على أن يرمي فكان إذا وقف لم يؤذ أحداً
وقف حتى ينفرج له ما بين يديه ثم يرمي وإن كان يؤذى أحداً في الوقوف مشى مع الناس عشيهم وكلما
انفرج له فرجة رمل وأحب إلى أن تطرق حتى يخرج من الناس حاشية ثم يرمي فإن ترك الرمل في
طواف رمل في اثنين وإن تركه في اثنين رمل في واحد وإن تركه في الثلاثة لم يقض إذا ذهب موضعه لم
يقضه فيما بقي ولا فدية عليه ولا إعادة وسواء تركه ناسياً أو عامداً إلا أنه مسمى في تركه عامداً وهكذا الاضطباع
والاستلام إن تركه فلا فدية ولا إعادة عليه (قال) وأحب إلى أن يستلم فيما قدر عليه ولا يستلم من الأركان
الألحجر واليماني يستلم اليماني بيده ثم يقبلها ولا يقبلها ويستلم الحجر بيده ويقبلها ويقبلها إن أمكنه التسهيل
ولم يخف على عينيه ولا وجهه أن يجرح وأحب كلما حاذى به أن يكبر وأن يقول في رمله اللهم اجعله حجاً
مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيام شكوراً ويقول في الأطواف الأربعة اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم
أنك أنت الأعز الأكرم اللهم ربنا آتئنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فإذا فرغ من
طوافه صلى خلف المقام ركعتين فيقرأ في الأولى بقل بآيها الكافرون وفي الآخرة بقل هو الله أحد وكل
واحدة منهما بعد أم القرآن ثم يعود إلى الركن فيستلمه وحينما صلى أجزاء وما قرأ مع أم القرآن أجزاء
وإن ترك استلام الركن اليماني فلا شئ عليه ولا يجزئ الطواف بالبيت ولا الصلاة الطاهرا ولا يجزئ من
الطواف بالبيت أقل من سبع تام فإن خرج قبل سبع فسعى بين الصفا والمروة التي سعى حتى يكون سعيه
بعدي سبع كامل على طهارة وإن قطع عليه الطواف للصلاة بني من حيث قطع عليه وإن انتقض وضوءه

فيه الخبر وما قال
في كتاب اختلاف
الحديث وفي الاملاء
أن قوما شكوا الى
النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لا تقعد عندهم
ولهم غرام من فضل قوتهم
فأرخص لهم فيها
(قال الشافعي) وأجب
الى أن تكون العرية
أقل من خمسة أوسق
ولا أقسح في الخمسة
وأفسح في أكثر
(قال المزني) يلزمه
في أصله أن يفسخ
البيع في خمسة أوسق
لأنه شك وأصل بيع
التمري رأس الخن بالتمر
حرام يمين ولا يجل منه

(١) قوله وهكذا
ان انتقص وضوءه كذا
في النسخ وهو مكررمع
قوله قبله وان انتقص
وضوءه فانظر
(٢) بنت أبي تجرة في
القاموس اسمها حبيبة
وتجزة بضم فسكون ففتح
(٣) عبيد الله بن عبد
الله بن عباس كذا في
بعض النسخ وفي بعضها
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس وانظر
كتبه محمده

أو رجع فخرج فتوضأ ثم رجع فبني من حيث قطع (١) وهكذا ان انتقص وضوءه وان تناول ذلك استأنف
الطواف وان شك في طوافه فلم يدركه شاطئ أو رجع إلى البيت فبني على اليقين وألقى الشك حتى يستيقن أن قد
طاف سبعا تاما أو أكثر

(الخروج الى الصفا) قال الشافعي وأحب الى أن يخرج الى الصفا من باب الصفا ويظهر فوقه في
موضع يرى منه البيت ثم يستقبل البيت فيكبر ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
على ما هدانا والمحمد لله على ما هدانا وأولانا ولأله الآلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت
بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله
الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعوا ويلى ثم يعود فيقول مثل هذا القول
حتى يقوله ثلاثا ويدعو فيسأل كل تكبيرتين بما بدله في دين أو دنيا ثم ينزل عشي حتى اذا كان دون الميل
الاخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع سعى سعيًا شديدًا حتى يحاذي الميلين الاخضرين اللذين
ببناء المسجد ودار العباس ثم عشي حتى يرقى على المروة حتى يدوله البيت ان بدله ثم يصنع عليها ما صنع
على الصفا حتى يكمل سبعا يدا بالصفاء ويحتم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستوفى ما بينهما مشيا أو سعيًا
وان لم يظهر عليهما ولا على واحد منهما ولم يكبر ولم يدع ولم يسع في السعي فقد ترك فضلا ولا إعادة ولا فدية عليه
وأحب الى أن يكون طاهر في السعي بينهما وان كان غير طاهر جنبًا أو على غير وضوء لم يضره لان الخائض
تفعله وان أقمت الصلاة وهو يسعي بين الصفا والمروة دخل فصل ثم رجع فبني من حيث قطع وان
رجع أو انتقص وضوءه انصرف فتوضأ ثم رجع فبني والسعي بين الصفا والمروة واجب لا يجزى غيره
ولو تركه رجل حتى جاء بلده فكان معتبرا كان حراما من كل شيء حتى يرجع وان كان حاجا قدر في الحجرة
وحلق كان حراما من النساء حتى يرجع ولا يجزى بين الصفا والمروة الا سبع كامل فلو صدر ولم يكمله
سبعا فان كان اغتار من السابيع ذراعا كان كهيئته لو لم يطف ورجع حتى يتبدى طوافا أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل العابد عن عمر بن عبد الرحمن بن يحيى عن عطاء
ابن أبي رباح عن صفية بنت شيبة قالت أخبرني (٢) بنت أبي تجرة إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت
مع نسوة من قريش دار ابن أبي الحسين فنظرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا والمروة
فرايته يسعي وان مترددا ليدور من شدة السعي حتى اني لا أقول اني لأرى ركبته وسبعته يقول اسعوا فان الله
كتب عليكم السعي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن أبيه قال أخبرني
من رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه يقوم في حوض في أسفل الصفا ولا يظهر عليه (قال الشافعي)
وليس على النساء مثل بالبيت ولا بين الصفا والمروة وعشرين على هيتين وأحب للسهوة بالجمال أن
تطوف وتسعى ليلا وان طافت بالناهار سدا ثوبها على وجهها أو طافت في ستر ويطوف الرجل والمرأة
بالبيت وبين الصفا والمروة ماشيين ولا بأب أن يطوفا فاحمولين من علة وان طافا فاحمولين من غير علة فلا
إعادة عليهما ولا فدية أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن أبي
ذئب عن ابن شهاب عن (٣) عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على
راحله يستلم الركن بمججته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه ان النبي صلى الله عليه
وسلم أمر أصحابه أن يهجروا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا وطاف بالبيت يستلم الركن بمججته أظنه قال
ويقبل طرف المجج

(الرجل يطوف بالرجل بحمله) قال الشافعي واذا كان الرجل محرما فطاف بحرم صبي أو كبير
يحمله ينوي بذلك أن يقضى عن الكبير والصغير ملوفا وعن نفسه فالطواف طواف المحمول لا طواف
الحامل وعليه الاعادة وعليه أن يطوف لانه كمن لم يطف

(ما يفعل المرء بعد الصفا والمروة) قال الشافعي إذا كان الرجل معتبرا فإن كان معه هدى أحبت له إذا فرغ من الصفا والمروة أن يخرجه قبل أن يخلق أو يقصر ويخرجه عند المروة وحيثما نحر من مكة أجزأه وإن خلق أو قصر قبل أن يخرجه فلا فدية عليه ويخرجه الهدى وسواء كان الهدى واجبا أو تطوعا وإن كان قارنا أو جاعا أسل عن الخلق فلم يخلق حتى يرى الجرة يوم النحر ثم يخلق أو يقصر والخلق أحب إلى وإن كان الرجل أصلع ولا شعر على رأسه أو مخلوقا أمر الموصي على رأسه وأحب إلى لو أخذ من لحية وشاربيه حتى يضع من شعره شيئا لله وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأن النسك إنما هو في الرأس لا في اللحية وليس على النساء خلق الشعر ويؤخذ من شعورهن قدر أظفلهن ويم بالأنخذ وإن أخذ أقل من ذلك أو من ناحية من نواحي الرأس ما كان ثلاث شعرات فصاعدا أجزأهن وعن الرجال وكيفما أخذوا بمحبة أو غيرها أو نتقا أو قرصا أجزأ إذا وقع عليه لحم وأخذوا كان شيء موضوعا عنه لله عز وجل يقع عليه اسم جاع شعر وذلك ثلاث شعرات فصاعدا

(ما يفعل الحاج والقارن) قال الشافعي وأحب للعاج والقارن أن يكثر الطواف بالبيت وإذا كان يوم التروية أحبت أن يخرج إلى منى ثم يقيم بها حتى يصل إلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم يغدو إذا طلعت الشمس على نبر وذلك أول بزوغها ثم يضيأ حتى يأتي أعرافه فيشهد الصلاة مع الإمام ويجمع ما يجمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس وأحب للإمام مثل ما أحببت لهما ولا يجهر يومئذ بالقراءة لأنهم ليست يجمعوا ويأتى المسجد إذا زالت الشمس فيجلس على المنبر فيخطب الخطبة الأولى فإذا جلس أجند المؤذن في الأذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان فيقيم المؤذن فيصلى الظهر ثم يقيم المؤذن إذا سلم الإمام من الظهر فيصلى العصر ثم يركب فيروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند العجرات ثم يستقبل القبلة فيدعو حتى الليل ويصنع ذلك الناس وحيثما وقف الناس من عرفة أجزأهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الموقف وكل عرفة موقف ويلى في الموقف ويتقف قائما وراكبا ولا فضل عندى للقيام على الركوب إن كانت معه دابة إلا أن يعلم أنه يقوى فلا يضعف فلا بأس أن ينزل فيقوم ولو نزل فجلس لم يكن عليه شيء وحيثما وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفيه في عرفة حتى يكون به مدر كالحج أن يدخلها وإن لم يقف ولم يدع فيما بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فن لم يدرك هذا فقد فاتته الحج وأحب إلى لو تفرغ يومئذ للدعاء ولو اتجر أو تشاغل عن الدعاء لم يفسد عليه حجه ولم يكن عليه فدية ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيما بينه وبين طلوع الفجر فإن فعل فلا فدية عليه وإن لم يفعل فعليه الفدية والفدية أن يهريق دما وأن يخرج منها ليل بعد ما تغيب الشمس ولم يكن وقف قبل ذلك نهرا فلا فدية عليه وعرفة ما جاوز وادي عرفة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عرفة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة كلها مما يلي حوائط ابن عامر وطريق الحصن فإذا جاوز ذلك فليس من عرفة وإن ترك الرجل المروءى في البداءة فلا شيء عليه وكذلك إن مر بها وترك المنزل ولا يدفع من عرفة حتى تغيب الشمس وبين مغيبها

(باب ما يفعل من دفع من عرفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب إذا دفع من عرفة أن يسير على هيئته راكبا كان أو ماشيا وإن سار أسرع من هيئته ولم يؤذ أحد المأكرهه أو كرهه أو يؤذى فإن أدى فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المأزمن وإن سلك طريق ضب فلا بأس عليه ولا يصلح المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصليهما فيجمع بينهما فقامتين ليس معهما أذان وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاه ما دون المزدلفة والمزدلفة من حين يفضى من مأزى عرفة وليس المأزمان من المزدلفة إلى أن يأتي قرن محسر وقرن محسر ما عن يمينك وشمالك من تلك المواطن القوابل والفواهر والشعاب والشجار

إلا ما أخص فيه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقيان فأقل
من خمسة أو سق يقين
على ما جاء به الخبر
وليست الخمسة يقيان فلا
يطلب اليقين بالشك
(قال الشافعي) ولا
يبتاع الذي يشتري
العريه بالتسرا إلا بان
يخرص العريه كما يخرص
العشر فيقال فيها الآن
رطبا كذا وإذا يبس
كان كذا فيندفع من
التمر مكيلة خرصها تمرا
ويقبض الخلة بتمرها
قبل أن يتفرقا فإن
تفرقا قبل دفعه فسد
البيع (قال) وبيع
صاحب الحائط لكل من

كلهم من المزدلفة ومزدلفة منزل فاذا خرج منه رجل بعد نصف الليل فلا فدية عليه وان خرج قبل نصف الليل فلم يعد الى المزدلفة اقتدى واحديه سائة ينسبها ويتصدق بها وأحب أن يقم حتى يصلي الصبح في أول وقتها ثم يقف على فزح حتى يسفر وقبل أن تطلع الشمس شيدفع وحشا وقف من مزدلفة أو رل أجزاء وان استأخرو من مزدلفة الى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك ولا فدية عليه وان ترك المزدلفة فلم ينزلها ولم يدخلها فيما بين نصف الليل الأول الى صلاة الصبح اقتدى وان دخلها في ساعة من هذا الوقت فلا فدية عليه ثم يسير من المزدلفة الى هينته كما وصفت السير من عرفة وأحب أن يحرك في بطن محسر قدر رمية حجر فان لم يفعل فلا شيء عليه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن شجرة وزاد أحدهما على الآخر واجتماعا في المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشرق شير كما تغير فأخبر الله تعالى هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأخر عرفة الى أن تغيب الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وعن سعيد بن عبد الرحمن بن ربوع عن أبي الحوثر قال رأيت أبا بكر الصديق واقفا على فزح وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت فخذله مما يجرحش به بهر بمجته (قال الشافعي) أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى أو سفيان أو همام عن هشام ابن عروة عن أبيه أن عمر كان يحرك في بطن محسر ويقول

اليل تعدو قلعا وضئها * مخالفدين النصارى دينها

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كتب من قدم النبي صلى الله عليه وسلم من ضعفة أهله يعني من المزدلفة الى منى

(دخول منى) قال الشافعي أحب أن لا يرى أحد حتى تطلع الشمس ولا بأس عليه أن يرى قبل طلوع الشمس وقبل الفجر إذا رى بعد نصف الليل أخبرنا داود بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر الى أم سلمة فأمرها أن تعجل الافاضة من جمع حتى ترى الجرة وتوافي صلاة الصبح بمكة وكان يومها فأحب أن توافيه أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا لا يكون الا وقد رمت الجرة قبل الفجر ساعة ولا يرى يوم النحر الا جرة العقبة وحدها ويرميها ركبا وكذلك يرميها يوم النفر كما يعيش في اليومين الآخرين أحب الى وان ركب فلا شيء عليه أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني أيمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي جرة العقبة على ناقته الصهباء ليس ضرب ولا طرد واس قبل اليك اليك (قال الشافعي) وأحب الى أن يأخذ حصي الجرة يوم النحر من مزدلفة ومن حينما أخذ أجزاء وكذلك في أيام منى كلها من حيث أخذ أجزاء الا أنى كرهه من ثلاثة مواضع من المسجد ثلاثا يخرج حصي المسجد منه وأكرهه من الخش لخاصته ومن كل موضع نجس وأكرهه من الجرة لانه حصي غير متقبل وأنه قدر رمي به مرة وان رماها بهذا كله أجزاء (قال) ولا يجزى الرمي الا بالجخرة وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مر أو مرمر أو حجر برام أو كذا ان أو صوان أجزاء وكل ما لا يقع عليه اسم حجر لا يجزى به مثل الحجر والطين المجموع مطبوعا كان أو تيا والمخ والقوارير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الجخرة فمن رمي بهذا أعاد وكان كمن لم يرم ومن رمي الجمار من فوقها أو تحتها أو بجذائها من أى وجه لم يكن عليه شيء ولا يرى الجار في شيء من أيام منى غير يوم النحر الا بعد الزوال ومن رماها قبل الزوال أعاد ولا يرى منها شيء باقل من سبع حصيات فان رماها بستت أو كان معه حصي احدى وعشرون فرمى الجمار ولم يدرأى جرة رمي بستت عا د فرمى الاول بواحدة

أرخص له وان أتى على جميع حائطه والعرايا من العنب كهي من النمر لا يختلفان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخرص في تمرهما ولا حائل دون الاحاطة بهما

(باب البيع قبل القبض)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وقال ابن عباس أما الذي نهى عنه رسول الله

حتى يكون على يقين من أنه قد أكمل رميها بسبع ثم رمى الاثنتين بسبع سبع وان رمى نحوه أنه أصابت
انساناً ومخلاً ثم استنفت حتى أصابت موضع الحصى من الحجرة أجزأت عنه وان وقعت فنفضها الانسان
أو البعير فأصابت موقف الحصى لم تجز عنه ولورمى انسان بمصنتين أو ثلاث أو أكثر مرة لم يكن الا كحصاة
واحدة وعليه أن يرمى بسبع مرات وأقل ما عليه في الرمي أن يرمى حتى يقع حصاة في موضع الحصى وان
رمى بحصاة فغابت عنه فلم يدركها وقعت أعادها ولم تجز عنه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى ويرمى
الحجرين الاولى والوسطى يعاودهما علواً ومن حيث رماهما أجزأه ويرمى حجرة العقبة من بطن الوادي ومن
حيث رماها أجزأه واداري الحجرة الاولى تقدم عنها فيجعلها في قفاه في الموضع الذي لا يناله ما تطاير من
الحصى ثم وقف فكبر وذكراً لله ودعا بقدر سورة البقرة يصنع مثل ذلك عند الحجرة الوسطى الا أنه يترك
الوسطى بين لانه على أكمة لا يمكنه غير ذلك ويقف في بطن المسيل مسطعاً عن أن ياله الحصى ولا يصنع
ذلك عند حجرة العقبة ويصنعه في أيام منى كلها وان ترك ذلك فلا إعادة عليه ولا فدية ولا بأس ادارى
الرعاء الحجرة يوم النحر أن يصدر أو يدعوا للمبيت بيني وبينى أو يبيتوا في بلدهم (١) ويقبضوا ويدعوا الرمي العدم بعد
يوم النحر ثم يأو بعد العدم يوم النحر وذلك يوم النفر الاول فيستأفوا فيرموا اليوم الماضي الذي أعياه
في الابل حتى إذا أكملوا الرمي أعادوا على الحجرة الاولى فاستأنفوا رمي يومهم ذلك فان أرادوا الصدق فقد
قضوا ما عليهم من الرمي وان رجعوا الى الابل أو أقاموا على لا يريدون الصدق وهو يوم النفر
الآخر (قال) ومن نسي رمي حجرة من الجمار رماها بالسهل ولا فدية عليه وكذلك لو نسي رمي الجمار حتى
يرميها في آخر أيام منى وسواء رمى حجرة العقبة اذا نسية أو رمى الثلاث اذ ارى ذلك في أيام الرمي فلا شيء عليه
وان مضت أيام الرمي وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرمهن أو أكثر من جميع الرمي فعليه دم وان بقيت
عليه حصاة فعليه دم وان بقيت حصتان فدان وان بقيت عليه ثلاث فدم واذا تدارك عليه رميان
ابتدأ الرمي الاول حتى يكمله ثم عاد فابتدأ الآخر ولا يجزئه أن يرمى في مقام واحد باربع عشرة حصاة
فان أخر ذلك الى آخر أيام منى فلم يكمل جميع ما عليه من الرمي الى أن تعيب الشمس افتدى بكافضته الفدية
في ثلاث حصيات فصاعداً ولا رى اذا عابت الشمس (قال) وكذلك لو نسي يوم النفر الاول ثم ذكر
أنه بقي عليه رمي أهراق بما ولو احتاط فرمى ما كره ذلك ولا شيء عليه لانه قد قطع الخ لوله انه قطع ويرمى
عن الرمي الذي لا يستطيع الرمي وقد فعل يرمى المريض في يد الذي يرمى عنه ويكبر وان فعل فلا بأس
وان لم يفعل فلا شيء عليه فان وقع في أيام منى فرمى ما رى عنه أحببت ذلك فان لم يفعل فلا شيء عليه
ويرمى عن العبي الذي لا يستطيع الرمي فان كان يعقل أن يرمى اذا أمر رمى عن نفسه واداري الرجل
يتردد ويرمى عن غيره أكمل الرمي عن نفسه ثم عاد فرمى عن غيره كما يفعل اذا تدارك عليه رميان وأحب
الرمي أن يرفع يديه حتى يرمى بياض ما تحت منكبيه ويكبر مع كل حصاة وان ترك ذلك فلا فدية عليه
(قال) واداري الحصى نجساً أحببت غسله وكذلك ان شككت في نجاسته ثلاثاً نجس اليد أو الأزار
وان لم يفعل ويرمى به أجزأه ويرمى الجمار بقدر حصى الخذف لا يجاوز ذلك أخبرنا مسلم عن ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار بعثل حصى الخذف أخبرنا سفيان عن حميد
ابن عيسى عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ وأبن معاذ رأى النبي
صلى الله عليه وسلم ينزل الناس بمنى منازلهم وهو يقول ارموا ارموا بعثل حصى الخذف (قال الشافعي)
(٢) والخذف ما خذف به الرجل وقد ذلك أصغر من الاغلة طولا وعرضا وان رمى بأصغر من ذلك أو أكبر
كرهت ذلك وليس عليه إعادة

(ما يكون بيني وبين الرمي) قال الشافعي وأحب الرجل اذ ارى الحجرة فكان معه هدى أن يبدأ
فنجمرها أو يذبحه ثم يعلق أو يقصر ثم يأكل من لحم هديه ثم يقبض فان ذبح قبل أن يرمى أو حلق قبل

صلى الله عليه و لم
وهو الطعام أن يذبح
حتى يكفل وقال ابن
عباس برأيه ولا بأس
كل شيء الا مثله (قال
الشافعي) واداري
صلى الله عليه وسلم
عن بيع الطعام حتى
يتقبض لان فيه منه من
البائع ولم يتكامل
لاشتري فيه تمام ملك
فيجوز به البيع كذلك
فستأخذه بيع العروس
قبل القبض لانه بيع
مالم يتقبض ورمي مالم
يضم ومن ابتاعه
جزأه فافقه به أن ينقله
من بين يديه ويعد روى
عن رابن أنهم
كانوا يتبايعون الطعام
(١) ويقبضوا كذا في
النسخ وكذلك قوله
بعد أعياه ولعلها
تتكرر من أنساخ
والاصل ويعتوب بالعين
المهمله وبعدها مثناة
فوقية وكذلك أعينوا
فانظر وحرر
(٢) قوله والخذف ما
خذف الخ كذا في الاصل
وانظر كنه معصمه

أن يذبح أو قدم نسكاً قبل نسل مما يعمل يوم التمر فلا حرج ولا فدية (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يعني للناس يسألونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر بخلفت قبل أن أذبح فقال اذبح ولا حرج فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر ففحرت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج قال فاستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر إلا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي) ولو أفاض قبل أن يرمي فطاف كان عليه أن يرمي ولم يكن عليه إعادة الطواف ولو أخر الأفاضة حتى تمضي أيام منى أو بعد ذلك لم يكن عليه فدية ولا وقت للعمل في الطواف (قال الشافعي) ولا يبيت أحد من الحاج إلا ببيت منى وما بين العقبة وليست العقبة من منى إلى بطن محسر وليس بطن محسر من منى وسواء سهل ذلك وجبله فيما أقبل على منى فأما ما أدبر من الجبال فليس من منى ولا رخصة لاحد في ترك المبيت عن منى الأربعة الأبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقيات ولا رخصة فيها لاحد من أهل السقيات إلا من ولي القيام عليها منهم وسواء من استعملوا عليها من غيرهم أو هم (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليالي منى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء مثله وزاد عطاء من أجل سقائهم (قال الشافعي) ومن بات عن منى غير من سميت تصدق في ليلة بدرهم وفي ليلتين بدرهمين وفي ثلاث بدم (قال) ولا بأس إذا كان الرجل أكثر ليلة بمكة أن يخرج من أول ليلة أو آخره عن منى (قال الشافعي) ولو أن رجلاً لم يقض فأفاض فشغله الطواف حتى يكون ليلة أكثر بمكة لم يكن عليه فدية من قبل أنه كان لازماً له من عمل الحج وأنه كان له أن يعمل في ذلك الوقت ولو كان عمله انما هو تطوع اقتدى وكذلك لو كان انما هو لزيرة أحد أو حديثه ومن غابته الشمس يوم النفر الأول يعني ولم يخرج منها فافعل عليه أن يبيت تلك الليلة ويرمي منى الغد ولكنه لو خرج منها قبل أن تغيب الشمس فافرا ثم عاد إليها ماراً أو زائراً لم يكن عليه شيء إن بات ولم يكن عليه لو بات أن يرمي من الغد

(طواف من لم يقض ومن أفاض) قال الشافعي ومن قدم طوافه للحج قبل عرفة بالبيت وبين الصفا والمروة فلا يحل حتى يطوف بالبيت سبعاً وليس عليه أن يعود للصفا والمروة وسواء كان قارناً ومفرداً ومن أخر الطواف حتى يرجع من منى فلا بد أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وسواء كان قارناً أو مفرداً والقارن والمفرد سواء في كل أمرهما إلا أن على القارن دماً وليس ذلك على المفرد ولأن القارن قد قضى حجة الإسلام وعمرته وعلى المفرد إعادة عمرته فأما ما أصابنا عليه ما فيه الفدية فهما فيه سواء وسواء الرجل والمرأة في هذا كله إلا أن المرأة تخالف الرجل في شيء واحد فيكون على الرجل أن يودع البيت وأن طاف بعد منى ولا يكون على المرأة دواع البيت إذا طافت بعد منى إن كانت حائضاً وإن كانت طاهراً فهي مثل الرجل لم يكن لها أن تنفر حتى تودع البيت وإذا كانت لم تطف بالبيت بعد منى لم يكن لها أن تنفر حتى تطوف وليس على كرمها ولا على رفقائها أن يحتسبوا عليها وحسن لو فعلوا (قال) وإذا نفر الرجل قبل أن يودع البيت فإن كان قريبا أو القريب دون ما تنقص فيه الصلاة أمرته بالرجوع وإن بلغ ما تنقص فيه الصلاة تبع بدم بهراق عنه بمكة فلو أنه عمد ذلك كان مسياً ولم يكن ذلك مفسداً للحج وأجزأه من ذلك دم بهريقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الحائض (قال) ولو طاف رجل بالبيت الطواف الواجب عليه ثم نسى الركعتين (١) الواجبة حتى يسعي بين الصفا والمروة لم يكن عليه إعادة وهكذا نقول في كل عمل يصلح في كل موضع والصلاة في كل موضع وكان عليه أن يصلي ركعتي الطواف حيث ذكرهما من حل أو حرم

جزا فابعت النبي صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بنفسه من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره ومن ورث طعاماً كان له بيعه قبله أن يقبضه لأنه غير مضمون على غيره ولو أسلم في طعام وبيع طعاماً آخر فاحضر المشتري من أكتله من بئعه وقال أكتله لك لم يجز لأنه بيع الطعام قبل أن يقبض فإن قال أكتله لنفسى وخذته بالكيل الذي حضرته لم يجز لأنه باع كيلاً فلا يبرأ حتى يكيله لمشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه

(١) قوله الواجبة كذا في جميع النسخ وهي وصف للصلاة المستفادة من الركعتين كما هو ظاهر كتبه مصححه

(الهدى) قال الشافعي الهدى من الابل والبقر والغنم وسواء البخت والعراب من الابل والبقر والحواميس والضأن والمعز ومن نذر هديا فسمى شيئا لم يذبحه من الابل والبقر ولا المعز الاثنى فصاعدا شيئا ولم يذبحه من الابل والبقر ولا المعز الاثنى فصاعدا ويجزى به الذكروالاثنى ويجزى من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا محل للهدى دونه الا ان يسمى الرجل موضعاً من الارض فيخرفه هدياً ويحصر رجل بعدد وفيخرف حيث أحصر ولا هدى الا في الحرم لا في غير ذلك (قال) والاختيار في الهدى أن يتركه صاحبه مستقبل القبلة ثم يقلده نعلين ثم يشعره في الشق الايمن والاشعار في الهدى أن يضرب بجديده في سنام البعير أو سنام البقر حتى يدمي والبقر والابل في ذلك سواء ولا يشعر الغنم ويقلد الرقاع وخرب القرب ثم يحرم صاحب الهدى مكانه وان ترك التقليد والاشعار فلا شيء عليه وان قلده وأشعره وهو لا يريد الاحرام فلا يكون محرماً (قال) واذا ساق الهدى فلتس له أن يركبه الامن ضرورة واذا اضطر اليه ركبته ركبوا غير فادح له وله أن يحمل الرجل المعبي والمضطر على هديه واذا كان الهدى انثى فتحت فان تبعها فصيلها ساقه وان لم يتبعها حمله عليها وليس له أن يشرب من لبنها الا بعد ري فصيلها وكذلك ليس له أن يسقي أحداً وله أن يحمل فصيلها وان حمل عليها من غير ضرورة فاجحفها غرم قيمة ما نقصها وكذلك ان شرب من لبنها ما ينبت فصيلها غرم قيمة اللبن الذي شرب وان قلدها وأشعرها ووجهها الى البيت أو وجهها بكلام فقال هذه هدى فليس له أن يرجع فيها ولا يسد لها بخير ولا بشر منها كانت زكية أو غير زكية وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها وانما أنظر في الهدى الى يوم يوجب فان كان واقفاً ثم أصابه بعد ذلك عور أو عرج أو ما لا يكون به واقفاً على الابتداء لم يضرمه اذا بلغ المنسل وان كان يوم وجب ليس بواقف ثم صح حتى يصير واقفاً قبل أن ينخرم لم يجز عنه ولم يكن له أن يجبس ولا عليه أن يبدله الا أن يتطوع ببدله مع تحرمه أو يكون أصله واجباً فلا يجزى عنه فيه الا وافي والهدى هديان هدى أصله تطوع فذلك اذا ساقه فعطى فادرك ذلك فانه فخره أحسب له أن يغمس فلا دته في دمه ثم يضرب بها صفحته ثم يخل بين الناس وبينه يأكلونه فان لم يحضره أحد تركه بتلك الحال وان عطب فلم يدرك ذلك فانه فلا بد له عليه في واحدة من الحالين فان ادرك ذلك فانه فخره أن يذكيه أو ذكاه فأكله أو أطعمه اغنياً أو باعه فعليه بدله وان أطعم بعضه اغنياً وبعضه مساكين أو أكل بعضه وخلي بين الناس وبين ما بقي منه غرم قيمة ما أكل وما أطعم الاغنياء فيصدق به على مساكين الحرم لا يجزى به غير ذلك ١٢٢ وهدى واجب فذلك اذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه ما شاء من بيع وهبة وامسكه وعليه بدله بكل حال ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله لانه قد نزع من أن يكون هدبا حين عطب قبل أن يبلغ محله واذا ساق المتع الهدى معه أو القارن لتعته أو قرانه فلوركه حتى ينخرم يوم النحر كان أحب الى وان قدم فخره في الحرم أجزأ عنه من قبل أن على الناس فرضين فرض في الابدان فلا يكون الا بعد الوقت وفرض في الاموال فيكون قبل الوقت اذا كان شيئاً مما فيه الفرض وهكذا ان ساقه مفرداً متطوعاً به والاختيار اذا ساقه معتمراً أن ينخرمه بعد ما يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل أن يحلق عند المروة وحيث نحره من فجاج مكة أجزأه والاختيار في الحج أن ينخرمه (١) يعني بعد أن يرمي جرة العقبة وقبل أن يحلق وحيثما نحره من متى أو مكة اذا أعطاه مساكين الحرم أجزأه ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان فاخطأ كل واحد منهما بهدى صاحبه فذبحه ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة ما بين الهديين حين ومخوذين وأجزأ عنهما وتصداق بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولو لم يدركاه حتى (١) فان تصدق به ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حياً وكان على كل واحد منهما البذل ولا أحب أن يبدل واحد منهما الا بجميع عن هديه وان لم يجد بثمن هديه هدياً زاد حتى يبدله هدياً ولو أن رجلاً نحر هديه فذبح المساكين دفعه اليهم ونحره بناحية ولم يخل بين المساكين وبينه حتى ينتن

وكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى تجزى فيه الصبيحان ولا يقبض الذي له طعام من طعام يشتره لنفسه لانه لا يكون وكيلاً لنفسه مستوفياً لها فابضاً منها (قال) ولو حل له عليه طعام فأحال به على رجل له عليه طعام أسلفه آياه لم يجز من قبل أن أصل ما كان له بيع واحالته به بيع منه بطعام على غيره ولو أعطاه طعاماً فصدقه في كيله لم يجز فان قبض فالقول قول القابض مع عينه فيما وجد ولو كان الطعام

(١) قوله يعني كذا في جميع النسخ ولعل هذه العناية وما بعدها من عبارة الربيع فأنظر (٢) فان تصدق كذا في بعض النسخ وفي بعضها مات فصدقه وانظر وحرر كتبه

كان عليه أن يبذله والنحر يوم النحر وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا نحر إلا أن من كان عليه هدى واجب فحرمه وأعطاه مساكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وإنما أكره ذبح الليل لئلا يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح ووجد مساكين حاضرين ففسواء وفي أي الحرم ذبحه ثم أبلغه مساكين الحرم أجزاء وان كان ذبحه أيامه في غير موضع ناس ويحذر الأبل قبل ما غير معقولة فإن أحب عقل إحدى قوائمها وان نحرها بركة أو مضطجعة أجزأت عنه ويحذر الأبل ويذبح البقر والغنم وان نحر البقر والغنم أو ذبح الأبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه ومن أطاق الذبح من امرأة أو رجل أجزأت أن يذبح النسيكة وهكذا من حلت ذكاته إلا أن يذبح النسيكة يهودى أو نصراني فإن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسيكة صاحبها أو يحضر الذبح فإنه يرجى عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سمي الله على النسيكة أجزأت عنه وان قال اللهم تقبل مني أو تقبل عن فلان الذي أمره يذبحه فلا بأس وأحب أن يأكل من كبذبيحته قبل أن يفيض أولجها وان لم يفعل فلا بأس وإنما أمره أن يأكل من التطوع والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على إنسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى الفساد والطيب وجزاء الصيد والندور والمتعة وان أكل من الهدى الواجب تصدق ببقية ما أكل منه وكل ما كان أصله تطوعا مثل الضحايا والهدايا تطوعا أكل منه وأطعم وأهدى وأدخرو تصدق وأحب إلى أن لا يأكل ولا يجلس الاثناوي هدى ثلثا وتصدق بثلث وان لم يقد هديه ولم يشعره قارنا كان أو غيره أجزأه أن يشترى هديا من منى أو مكة ثم يذبحه مكانه لانه ليس على الهدى عمل أعمال العمل على الآدميين والنسك لهم وإنما هذا مال من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل ولا بأس أن يشترك السبعة المختصون في بدنة أو بقرة وكذلك لو كانوا سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو ثخينين ويخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة

سلفنا جابر أن يأخذ منه
ما شاء يدا بيد

(باب بيع المصراة)

قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصرّوا الأبل والغنم للبيع فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر (قال الشافعي) والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ثم تتركها من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشتر بها كثيرا فيزيد

(ما يفسد الحج) قال الشافعي إذا أهل الرجل بعمره ثم أصاب أهله فيما بين أن يهل إلى أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مفسد وإذا أهل الرجل بحج أو حج وعمرة ثم أصاب أهله فيما بينه وبين أن يرمى جرة العقبة بسبع حصيات ويطوف بالبيت وان لم يرم جرة العقبة بعد عرفة فهو مفسد والذي يفسد الحج الذي يجب الحنن أن يغيب الحشفة لا يفسد الحج شئ غير ذلك من عبث ولا تلذذ وان جاء الماء الدافق فلا شئ ^{بأنه} الحاشي الحاج مما نهى عنه من صيد وغيره وإذا أفسد رجل الحج مضى في حجه كما كان مضى فيه ولم يفسده فإذا كان قابلا حج وأهدى بدنة تجزى عنها جمعا وكذلك لو كانت امرأته حلالا وهو حرام أجزأت عنه بدنة وكذلك لو كانت هوى حراما وكان هو حلالا كانت عليه بدنة ويحججه من قبل أن يفسد مرة ولو وطئ نساء كان واحد من قبل أنه أفسده مرة لاثنين ان كن محررات فقد أفسد عليهن وعليه أن يحججهن كلهن ثم يضر عن كل واحدة منهن بدنة لأن إباحة كل واحدة منهن غير إباحة الأخرى وماتلذذه من امرأته دون ما وصفت من شئ من أمر الدنيا فاشاة تجزى فيه وإذا لم يجد المفسد بدنة ذبح بقرة وان لم يجد بقرة ذبح سبعاً من الغنم وإذا كان معسرا عن هذا كله قومت البدنة له دراهم مكة والدراهم طعما ثم أطعم وان كان معسرا عن الطعام صام عن كل مديوم ما وهكذا كل ما وجب عليه فأعسره مما لم يأت فيه نفسه نص خبر صنعه فيه هكذا وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه ولا يكون الطعام ولا الهدى إلا بركة ومنى ويكون الصوم حيث شاء لانه لا منفعة لاهل الحرم في صيامه

(الاحصار) قال الشافعي الاحصار الذي ذكره الله تبارك وتعالى فقال فان أحصرتم فما استيسر

من الهدى نزلت يوم الحديبية وأحصر النبي صلى الله عليه وسلم بعدد ونحر عليه الصلاة والسلام في الحل وقد قيل نحر في الحرم وانما ذهبنا الى أنه نحر في الحل وبعض الحديبية في الحل وبعضها في الحرم لان الله عز وجل يقول وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله والحرم كله محله عند أهل العلم حينما أحصر الرجل قريبا كان أو بعيداً بعدد حائل مسلم أو كافر وقد أحرمت ذبيحة شاة وحل ولا قضاء عليه إلا أن يكون حجة الاسلام فيحجها وهكذا السلطان ان حبسه في سجن أو غيره وهكذا العبد يحرم بغير إذن سيده وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها لان لهما أن يحبسهما وليس هذا الاو الدعي والاولى على المولى عليه ولو تأني الذي أحصر رجاء أن يخلى كان أحب اليّ فاذا رأى أنه لا يخلى حل واذ حل ثم خلى فأحب اليّ لو جدد احراما وان لم يفعل فلا شيء عليه لاني اذا أذنت له أن يحل بغير قضاء لم أجعل عليه العودة واذ لم يجد شاة يذبحها للفقراء فلو صام عدل الشاة قبل أن يحل كان أحب اليّ وان لم يفعل وحل رجوت أن لا يكون عليه شيء ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يخلى نحره عنه وافتدى في موضعه كما يقتدى المحصر اذا خلى عنه في غير الحرم وكان مخالفاً لما سواه لمن قدر على الحرم ذلك لا يجزيه إلا أن يبلغ هديه الحرم (الاحصار بالمرض وغيره) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس وغيره عن ابن عباس أنه قال لا يحصر الاحصر العدو وزاد أحدهما ذهب الاحصر إلا أن (قال الشافعي) والذي يذهب الي أن المحصر الذي ذكر الله عز وجل يحل منه صاحبه حصر العدو وفي حبس بخطا عدداً ومرض فلا يحل من احرامه وان احتاج الى الدواء عليه فيه فدية أو تخية أذى فعله وافتدى ويقتدى في الحرم بان يفعله ويبعث بهدي الى الحرم فتى أطلق المضى مضى قل من احرامه بالطواف والسعي فان كان معتبراً فلا وقت عليه ويحل ويرجع وان كان حاجاً فأدرك الحج فذاك وان لم يدرك طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وعليه حج قابل وما استيسر من الهدى وهكذا من أخطأ العدد (قال الشافعي) ومن لم يدخل عرفه الامغى عليه لم يعقل ساعة ولا طرفه عين وهو بعرفة فقد فاته الحج وان طيف به وهو لا يعقل فلم يطف وان أحرمت وهو لا يعقل فلم يحرم واذ اعقل بعرفة ساعة أو عقل بعد الاحرام ساعة وهو محرم ثم أغشى عليه فيما بين ذلك لم يضره إلا أنه ان لم يعقل حتى تجاوز الوقت فعليه دم ترك الوقت ولا يجزي عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلاً في هذا كله لان هذا عمل لا يجزيه قليله من كثيره وعرفة يجزيه قليلها من كثيرها وكذلك الاحرام

(مختصر الحج الصغير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي من سلك على المدينة أهل من ذى الحليفة ومن سلك على الساحل أهل من الحففة ومن سلك بجرأ وغير الساحل أهل اذا حاذى الحففة ولا بأس أن يهل من دون ذلك الى بلده وان جاوز رجوع الى ميقاته وان لم يرجع أهرق دما وهي شاة تصدق بها على المساكين (قال) وأحب للرجل والمرأة اذا كانت حائضاً ونفساء أن يغتسلا الاحرام ويأخذن من شعورهما وأطفاهما مقبله فان لم يفعلا وتوضأ أجزأهما (قال) وأحب أن يهلا خلف الصلاة مكتوبة أو نافلة وان لم يفعلا وأهلا على غير وضوء فلا بأس عليهما (قال) وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أبيضين جديدين أو غسيلين والمرأة أن تلبس ثياباً كذلك ولا بأس عليهما فمما لم يسلم اليه من مضبوغ غار عنفران أو ورس أو طيب ويلبس الرجل الازار والرداء أو ثوباً نظيفاً يطرحه كما يطرح الرداء إلا أن لا يجد ازاراً فيلبس سراويل وأن لا يجد نعلين فيلبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس ثوباً بخيطة ولا عمامة إلا أن يطر ح ذلك على نفسه أو ظهره طريحاً وله أن يغطي وجهه ولا يغطي رأسه وتلبس المرأة السراويل والخنيزر "بعض والجاروكل ما كانت تلبسه غير محرمة الا أن يوافيه طيب ولا تخمر وجهها وتحمم رأسها إلا أن تريد أن تستر وجهها فتجافي الجمار ثم

في ثمنها ذلك ثم اذا حلها
بعد تلك الحلية حلية أو
اقتنين عرف أن ذلك
ليس بلبسها نقصانه كل
يوم عن أوله وهذا غرور
للمشتري والعلم يحيط أن
ألبان الابل والغنم
مختلفة في الكثرة
والاثمان فجعل النبي
صلى الله عليه وسلم بدلها
ثمنها واحداً صاعاً من
تمر (قال) وكذلك البقر
فان كان رضيعها المشتري
وحلبها زماناً ثم أصاب
بها عيباً غير التصرية فله
ردها بالعيب ويرد معها
صاعاً من تمر ثمناً للبين
التصرية ولا يرد اللبن
الحادث في ملكه لان

تسدل الثوب على وجهها مخافيا ويستظل المحرم والمحرمة في القبة (١) والكنيسة وغيرهما وبذلان ثيابهما التي أحرم فيها ولبسان غيرها (قال) وإذا مات المحرم غسل بماء وسدر ولم يقرب طيبا وكفن في ثوبه ولم يقمص وتجر وجهه ولم يخمر رأسه (قال) وإذا ماتت المحرمة غسلت بماء وسدر وقمصت وأزرت وشدت رأسها بالجمار وكشف عن وجهها (قال) ولا تلبس المحرمة قفازين ولا برقا (قال) ولا بأس أن يتطيب المحرم والمحرمة بالغالبية والنضوح والمجمر وماتنق راحته بعد الاحرام إن كان الطيب قبل الاحرام وكذلك يتطيبان إذا رما بحجارة العقبة (قال) وإذا أخذ من شعورهما قبل الاحرام فاذا أهلا فان شأنا أن يقرأوا إن شأنا أفردا الحج وان شأنا تمتعا بالهجرة إلى الحج والتمتع أحب إلى (قال) وإذا تمتعا وقرأنا أجزاءهما أن يذبحا شاة فان لم يجداهما صامتا ثلاثة أيام فيما بين أن يهلبا إلى الحج إلى يوم عرفة فان لم يهلبا صوما أو صوما أو صوما أو صوما ثلاثة بعد منى بمكة أو في سفرهما وسبعة بعد ذلك وأختار لهما التمتع وأيهما أراد أن يحرمه بكتفهما النية وإن سباه فلا بأس

النبي صلى الله عليه
وسلم قضى أن الخراج
بالضمان

(باب الرد بالعيب)

قال الشافعي أخبرني
من لا أتهم عن ابن أبي
ذئب عن محمد بن خفاف
أنه ابتاع غلاما فاستغله
ثم أصاب به عيبا فقصي
له عمر بن عبد العزيز
برده وغلته فاجبر عروة
عمر عن عائشة أن النبي

(١) قوله والكنيسة
هكذا في جميع النسخ
ولم نجد لهذا اللفظ في
كتب اللغة إلا المعنى
المشهور وهو المتعبد وهو
غير مناسب لهذا المقام
فقررته كتبه معجزة

(التلبية) لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فاذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضاه والجنة واستعاذه من سخطه والنار ويكره من التلبية ويحرم بها الرجل صوته ما لم يقدح وتخافت بها المرأة وأستحبها خلف الصلوات ومع الفجر ومع مغيب الشمس وعند اضطمام الرقاق والهبوط والاصعاد وفي كل حال أحبها ولا بأس أن يلبى على وضوء وعلى غير وضوء وتلي المرأة حائضا ولا بأس أن يغتسل الرجل ويدلك جسده من الوسخ ولا يدلك رأسه ثلاثا يقطع شعره وأحب له الغل لدخول مكة فاذا دخلها أحببت له أن لا يخرج حتى يطوف بالبيت (قال) وأحب له إذا رأى البيت أن يقول اللهم زد هذا البيت تشريفات وتعظيما وتكريما وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفات وتعظيما وتكريما وبرا وأن يستلم الركن الأسود ويضطبع بثوبه وهو أن يدخل رداءه من تحت منكبه الأيمن حتى يبرز منكبه ثم يهرول ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ويمشي أربعة ويستلم الركن اليماني والحجر ولا يستلم غيرهما فان كان الزحام كثيرا مضى وكبر ولم يستلم (قال) وأحب أن يكون أكثر كلامه في الطواف ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فاذا فرغ صلى خلف المقام أو حيثما تيسر ركعتين قرأ فيهما بأم القرآن وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وقرأ به مع أم القرآن أجزاء ثم يصعد على الصفا صعدا لا يتوارى عنه البيت ثم يكبر ثلاثا أو يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله تخلص له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو في أمر الدين والدنيا وبعد هذا الكلام بين أضغاث كلالته حتى يقوله ثلاث مرات ثم يهبط عن الصفا فاذا كان دون الميل الأخضر الذي في ركن المسجد بنحوم من ستة أذرع عدا حتى يحاذي الميلين المتقابلين بقضاء المسجد ودار العباس ثم يظهر على المروة جهده حتى يبدؤا البيت أن بدأه ثم يصنع عليها مثل ما صنع على الصفا وما دعا به عليها أجزاء حتى يكمل الطواف بينهما سبع أعياد بالصفا ويحتمل المروة وإن كان متمتعا أخذ من شعره وأقام حللا فاذا أراد التوجه إلى منى توجه يوم التروية قبل الظهر فطاف بالبيت سبعا للوداع ثم أهل بالحج متوجها من المسجد ثم أتى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم غدا منها إلى عرفة فزحل حيث شاء وأختار له أن يشهد الظهر والعصر مع الإمام ويقف في بيامنه ويدعو ويحتمل فاذا غابت الشمس دفع وسار على هينته حتى يأتي المزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء والصبح ثم يغدو فيقف ثم يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس إذا أسفر أسفارا بينا وأخذ حصي جرة واحدة سبع حصيات فيرمي جرة العقبة وحدها بين وبري من بطن المسيل ومن حيث رمى أجزاء ثم قد حل له ما حرم عليه الحج إلا النساء ولبى

حتى يرى جرة العقبة بأول حصاة ثم يقطع التلبية فإذا طاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا فقد
 حل له النساء وإن كان قارنا أو مفردا فعليه أن يقيم محرما بحاله ويصنع ما وصفت غير أنه إذا كان قارنا
 أو مفردا أجزاء من طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعا واحدا بعد عرفة تحل له النساء
 ولا يعود إلى الصفا والمروة وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة
 سبعا وأحبه أن يغتسل لرمي الجمار والوقوف بعرفة والمزدلفة وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير
 وضوء أجزاء لأن الحائض تفعله إلا الصلاة والطواف بالبيت لأنه لا يفعله إلا طاهرا فإذا كان بعد يوم
 النحر فذبح شاة وجبت عليه تصدق بجلدها ولحمها ولم يجز منها شيئا وإن كانت نافلة تصدق منها أو كل
 وجب ويذبح في أيام منى كلها يسلا ونهارا والنهار أحب إلى من الليل ويرمي الجمار أيام منى كلها وهي
 ثلاث كل واحدة منهن بسبع حصيات ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام منى كلها بعد يوم النحر
 وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة ويتقدم عن الجرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيندعو ويطلب
 قدر قراءة سورة البقرة ويفعل ذلك عند الجرة الوسطى ولا يفعله عند جرة العقبة وإن أخطأ قرى بخصتين
 في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرمى سبع مرات ويأخذ حصي الجمار من حيث شاء إلا من
 موضع نجس أو مسجد أو من الجمار فأنى أكرمه أن يأخذ من هذه المواضع ويرمي بمنى محصى الخذف
 وهو أصغر من الأنامل ولأبأس أن يطهر الحصاة قبل أن يحمله وإن تعجل في يومين بعد يوم النحر فذلك له وإن
 غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرمى الجمار من يوم الثالث بعد الزوال وإن تنابح عليه رميان بان
 ينسى أو يغيب فعليه أن يرمى فإذا فرغ منه طاف رميا ثانيا ولا يرمى بأربع عشرة في موقف واحد فإذا
 صدر وأراد الرجوع إلى مكة طاف بالبيت سبعا ودعه البيت يكون آخر كل عمل يعمله فإن خرج ولم يطف
 بعث بشاة تذبح عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الحائض فإنها تصدق بغير وداع إذا طافت الطواف
 الذي عليها وأحبه إذا ودع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب فيقول اللهم إن البيت بيتك
 والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمك خلقتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني
 بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رخصتني فإزدعني رضا والافن الآن قبل أن تتأني عن
 بيتك دارى هذا وإن النصراني إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم
 فأعصمني بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أحيتني وما زادان شاء
 الله تعالى أجزأه

(كتاب الضحايا)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى الضحايا سنة لأحب تركها ومن ضحى فأقل ما يجزئه
 التي من المعز والابل والبقر ولا يجزى جذع الأمان الضأن وحدها ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ
 أهل البيت أن يضصوا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بجزور ولكنهم لما كانت غير فرض كان الرجل
 إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضا (قال) ووقت
 الضحايا انصراف الإمام من الصلاة فإذا أبطأ الإمام وكان الضحى يبذل لإمام به فقد مات محل الصلاة ثم يقضى
 صلاته ركعتين (١) وليس على الإمام أن أبطأ بالصلاة عن وقتها إلا أن الوقت إنما هو وقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا ما أحدث بعده وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أمره بإعادة ضحيته بضائته جذعة
 فهي تجزى وإن كان أمره بجذعة غير الضأن فقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجزى بك ولا تجزى
 أحدا بعدك وأما سوى ما ذكرت فلا يعد ضحايا حتى يجتمع السن والوقت وما بعده من أيام منى خاصة
 فإذا مضت أيام منى فلا ضحية وما ذبح يومئذ فهي ذبيحة غير الضحية وإنما أمرنا بالضحية في أيام منى وزعمنا

صلى الله عليه وسلم قضى
 في مثل هذا أن الخراج
 بالضمان فرد عمر قضاء
 وقضى لخالد بن خفاف
 برد الخراج (قال الشافعي)
 فبهذا أنا أخذنا فحدث
 في ملك المشتري من غلة
 ونتاج ماشية وولادة
 فكله في معنى الغلة لا يرد
 منها شيئا ويرد الذي
 ابتاعه وحده إن لم يكن
 ناقصا عما أخذ به وإن
 كانت أمة نيبا فوطئها
 فالوطء أقل من الخدمة
 وإن كانت بكرًا فاقضها
 لم يكن له أن يرد ما ناقصة

(١) قوله وليس على
 الإمام الخ هكذا في النسخ
 ولعل لفظ على محرف
 عن عمل فتأمل كتبه
 مصححه

أتم الاتقوت لانا حفظنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسك ورعى فيها كلها الجارور رأينا المسلمين
اذنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أيام متى نهوا عنها ونهوا عن العمرة فيها من كان حاجا لانه في بقية من
سجده فان ذهب ذاهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما يصحى في يوم العرفة ذلك أفضل الاصحى وان كان
يجزى فيما بعده لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسك فلما قال المسلمون ما وصفنا الزمة أن يزعم أن
اليوم الثالث كاللومين وانما كرهنا أن يصحى بالليل على نحو ما كرهنا من الحداد بالليل لان الليل سكن
والنهار ينشرفه لطلب المعاش فأحببنا أن يحضر من يحتاج الى علوم الضحايا لان ذلك أجزل عن المتصدق
وأشبه أن لا يجد المتصدق في مكارم الاخلاق بدما من أن يتصدق على من حضره للحياء عن حضره من
المساكين وغيرهم مع أن الذي يلي الضحايا يلم بانهم أراخف عليه وأحرى أن لا يصيب نفسه بأذى ولا يفقد
من الضحية شيئا وأهل الامصار في ذلك مثل أهل منى فاذا غابت الشمس من آخر أيام التشريق ثم ضحى
أحد فلا ضحية له

(باب ما تجزى عنه البدنة من العدد في الضحايا)

(قال الشافعي) رحمه الله أقول بحديث مالك عن أبي الزبير عن جابر أنهم سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) وهو أصح من قال الله تبارك
وتعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (٢) فلما قال فما استيسر من الهدى شلها جزأت البدنة عن
سبعة محصورين ومتنعين وعن سبعة وجبت عليهم من قران أو لحرا حصيدا وغير ذلك اذا كانت على كل
واحد منهم شاة لان هذا في معنى الشاة ولو أخرج كل واحد منهم حصته من منها جزأت عنهم واذا ملكوها
بغير بيع أجزأت عنهم (٣) واذا ملكوها بشئ وسواء في ذلك كانوا أهل بيت أو غيرهم لأن أهل الحديبية
كانوا من قبائل شتى وشعوب متفرقة ولا تجزى عن أكثر من سبعة واذا كانوا أقل من سبعة أجزأت عنهم وهم
متطوعون بالفضل كما تجزى الجزور عن زمته شاة ويكون متطوعا بفضلها عن الشاة واذا لم توجد البدنة
كان عدلها سبعة من الغنم قياسا على هذا الحديث وكذلك البقرة واذا زعم أنه قد سمى الله تعالى عند الذبح فهو
أمين ولا ناس أن يأكلوها وهو أمين على أكثر من هذا الايمان والصلاة (قال الشافعي) وكل ذبح كان واجبا
على مسلم فلا أحب له أن يذبحه النصراني ولا أحرز ذلك عليه ان ذبحه لانه اذا حله لجه فذبحته أيسر
وكل ذبح ليس واجب فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي وان استقبل الذابح القبلة فهو أحب
الى وان أخطأ أو نسي فلا شئ عليه ان شاء الله واذا كانت الضحايا أغناما هودم بتقريبه الى الله تعالى فغير
الدماء أحب الي وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل ذلك ومن يعظم شعائر الله فانهم من
تقوى القلوب اسمان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل قال
أغلاها ثمنا وأنفها عند أهلها (قال الشافعي) والعقل مضطر الى أن يعلم أن كل ما تقرب به الى عز وجل
اذا كان نفيسا كلما عظمت رزقته على المتقرب به الى الله تبارك وتعالى كان أعظم لاجره

(الضحايا الثاني) قال الشافعي رحمه الله الضحايا الجذع من الضان والثني من المعز والابل والبقرة
ولا يكون شئ دون هذا ضحية والضحية تطوع سنة فكل ما كان من تطوع فهو هكذا وكل ما كان من جزاء
صيد صغير أو كبير اذا كان مثل الصيد أجزأ لانه بدل والبذل مثل ما أصيب وهذا مكتوب بحججه في كتاب
الجب (قال الشافعي) وقت الاضحية قدر ما يدخل الامام في الصلاة حين تحل الصلاة وذلك اذا برزت
النشم فيصلى ركعتين ثم يخطب خطبتين خفيفتين فاذا مضى من النهار قدر هذا الوقت حل الاضحية وليس
الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدمون ما قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها أو أتت لوصلي رجل
تلك الصلاة بعد الصبح وخطب وانصرف مع الشمس أو قبلها أو أخر ذلك الى الضحية الاعلى هل كان يجوز

كالم يكن عليه أن يقبلها
ناقصة ويرجع عما بين
قيمتها معيبة وصحيفة من
الغنم (١) ولو أصاب
المشتريان صفقة واحدة
من رجل بجارية عيبا

(١) قوله ولو أصاب
المشتريان الخ أحسن
من هذا عبارة الام ونصها
واذا اشترى الرجلان
الجارية صفقة واحدة
من رجل فوجب لهما
عيبا الخ
(٢) قوله فلما قال الخ
هكذا في النسخ وانظر
وحرر هـ

(٣) قوله واذا ملكوها
بنين كذا في النسخ وانظر
أين الجواب ولعل هذه
الحالة من مبدع من النساخ
كتبه مصححه

أن يضحي في الوقت الاول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شيء وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم الوقت فاما تأخر الفعل وتقدمه عن فعله فلا وقت فيه (قال الشافعي) وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أئمة في هذا سواء لا وقت الا بقدر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فاما صلاة من بعده فليس فيها وقت لان منهم من يؤخرها ومنهم من يقدمها (قال الشافعي) وليس في القرن نقص فيضحي بالجلعاء وإذا ضحي بالجلعاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرنهم أيدي أو صحبها لانه لا خوف عليها في دم قرنهم فتكون به مريضة فلا تحزى من جهة المرض ولا يجوز فيها الا هذا وان كان قرنهم مكسورا كسر اقليلا أو كثيرا أيدي أو لا يدي فهو يحزى (قال الشافعي) ومن شاء من الأئمة أن يضحي في صلاة ضحي ومن شاء ضحي في منزله وإذا صلى الامام فقد علم من معه أن الضحية قد حلت فليسوا يزادون علما بان يضحي ولا يضيق عليهم أن يضحي أو رأيت لولم يضع على حال أو أخر الضحية الى بعض الثمار أو الى الغد أو بعده (قال الشافعي) ولا تحزى المريضة أي مرض ما كان بين في الضحية وإذا أوجب الرجل الشاة ضحية واجباها أن يقول هذه ضحية ليس شرؤها والنية أن يضحي بها واجبا فإذا أوجبها لم يكن له أن يبدلها بخير ولا شر منها ولو أبدلها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود في ذبح الاولى ولم يكن له اسأكها ومتى لم يوجبها فلا الامتناع من أن يضحي بها أبدلها ولم يبدلها كما يشترى العبد بنوى أن يعتقه والمال يسوى أن يتصدق به فلا يكون عليه أن يعتق هذا ولا يتصدق بهذا ولو فعل كان خيرا له (قال) ولا تحزى الجرباء والجرب قليلة وكثيره مرض بين ففسد اللحم وناقص للثمن (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الضحية قد أوجبها فالبيع مفسوخ فان قامت فعليه أن يشتري بجميع ثمنها ضحية فيضحي بها فان بلغ ثمنها ضحيتين اشتراهما لان ثمنها بديل منها ولا يكون له أن يملك منه شيئا وان بلغ أضحية وزاد شيئا لا يبلغ ثمانية ضحي بالضحية وأسلك الفضل مسلك الضحية (قال الشافعي) وأحب إلى أن تصدق به وان نقص عن ضحية فعليه أن يزدح حتى يوفي ضحية لا يجز به غير ذلك لانه مستهلك الضحية فأقل ما يلزمه ضحية مثلها (قال الشافعي) الضحايا باسنة لا تحب تركها فمن ضحي فأقل ما يكفيه جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الابل والبقر والابل أحب إلى أن يضحي بها من البقر والبقر أحب إلى أن يضحي بها من الغنم وكل ما غلام من الغنم كان أحب إلى مما رخص وكل ما طاب لحمه كان أحب إلى مما خبث لحمه (قال) والضأن أحب إلى من المعز والعقر أحب إلى من السود وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الامصار فإذا كانت الضحايا انما هو دم يتقرب به الى الله تعالى فيجبر الدماء أحب إلى وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله استسمان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل فقال أغلاها غننا وأنفسها عند أهلها والعقل مضطر إلى أن يعلم أن كل ما تقرب به الى الله تعالى إذا كان نفيسا كلما عظمت رزقته على التقرب به الى الله تعالى كان أعظم لاجره وقد قال الله تعالى في المتمتع فما استيسر من الهدى وقال ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين تمتعوا بالعمرة الى الحج أن يذبحوا شاة وشاة وكان ذلك أقل ما يجز بهم لانه إذا أجزأه أدنى الدم فأعلام خير منه ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحيوا الا عن كل انسان شاة أو عن كل سبعة مجزور ولكنهم لما كانت غير فرض كان الرجل إذا ضحي في بيته فقد وقع اسم ضحية عليه ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضا ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأة ولا ولد ولا نفسه وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدى بهما ليلظن من رآهما أنها واجبة وعن ابن عباس أنه جالس مع أصحابه ثم أرسل بدرهمين فقال اشتروا بهما الجاهنم قال هذه أضحية ابن عباس وقد كان قلما يمر به يوم الا تحرفيه أو ذبح بكمه وانما أراد بذلك مثل الذي روي عن أبي بكر وعمر ولا يهسدوا القول في الضحايا هذا أن تكون

فأراد أحدهما الرد والآخر
الامسالة فذلك لهما
لان موجودا في شرا
الاثنين ان كل واحد
متمما مشتر للنصف
بنصف الثمن ولو اشترى
جعدة فوجدتها بسيطة
فله الرد ولو كان باعها أو
بعضها ثم علم بالعيب لم
يكن له أن يرجع على
البائع بشيء (١) ولا من
قيمة العيب وانما له
قيمة العيب اذا فانت
بعوث أو عتق أو حدث
بها عنده عيب لا يرضى
البائع أن يردده اليه
(١) قوله ولا من قيمة
العيب كذا في الاصل
ولعل هناسه قطا أو
تكون كلمة ولا من زيادة
النسخ كتبه معصمه

واجبة فهي على كل أحد صغيراً وكبيراً لا تجزى غير شاة عن كل أحد فأما ما سوى هذا من القول فلا يجوز
 (قال الشافعي) فإذا أوجب الضحية فولدت ذبح ولدها معها كما يوجب البدنة فننتج في ذبح ولدها معها وإذا
 لم يوجبها فقد كان له فيها أمسا كهوا ولدها بمنزلة ما كان له من شاة أمساكه وإن شاء ذبحه ومن زعم أنه ليس له أن يبدل
 الضحية بمنها ولادونها مما يجزى فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيلزمه أن يقول في هذا الموضع مثل
 ما قلنا ولا يلزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعدو الضحية
 إذا اشترى بها أن يكون حكمها حكم ما أوجب الهدى فلا يجوز أن تبدل بالف منلها وحكمها حكم ما يصنع
 به ما شاء فلا بأس أن يبدلها بما شاء مما يجوز ضحية وإن كان دونها ويحبسها (قال الشافعي) وإذا أوجب
 الضحية لم يجز صوفها وما لم يوجبها فله أن يجز صوفها والضحية تسلك من النسك ما ذون في أكله واطعامه
 وإذا حاربه فهذا كله جائز في جميع الضحية جلدتها ولحها وأكره بيع شيء منه والمبادلة به ببيع (قال الشافعي)
 فإن قال قائل ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تكره أن تؤكل وتذبح قيل له لما كان أصله نسكاً فكان الله
 يحكم في البدن التي هي نسك فقال عز وجل فكلوا منها وأطعموا واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل
 الضحايا والأطعام كان ما أذن الله فيه ورسوله صلى الله عليه وسلم ما ذون فيه فكان أصل ما أخرج الله عز وجل
 معقولا أن لا يعود إلى ما لكه منه شيء إلا ما أذن الله فيه أو رسوله صلى الله عليه وسلم فاقصرنا على ما أذن الله
 عز وجل فيه ثم رسوله ومنعنا البيع على أصل النسك أنه ممنوع من البيع فإن قال أقبح ما يشبه هذا
 قيل نعم الجيش يدخلون بلاد العدو فيكون الغلول محرراً ما عليهم ويكون ما أصابوا من العدو بينهم وأذن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا في الماء كقول لمن أكله فأخرجناه من الغلول إذا كان ما كولا وزعنا
 أنه إذا كان مبيعاً أنه غلول وإن على بائعه رد ثمنه ولم أعلم بين الناس في هذا لاختلافاً أن من باع من ضحيته
 جلداً وغيره أعاد ثمنه أو قيمته ما باع منه إن كانت القيمة أكثر من الثمن فيما يجوز أن تجعل فيه الضحية
 والصدقة به أحب إلى كما الصدقة بلحم الضحية أحب إلى ولبن الضحية كلبن البدنة إذا أوجب الضحية
 لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها وما لا ينهل لحها ولو صدق به كان أحب إلى به إذا لم يوجب صنع
 ما شاء (قال الشافعي) ولا تجزى العوراء وأقل البياض في السواد على الناظر كان أو على غيره يقع به
 اسم العور البين ولا تجزى العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الخلقة وأخرج خارج
 ثابت فذلك العرج البين (قال) ومن اشترى ضحية فأوجبها وأهدى هدباً ما كان فأوجبها وهو تام ثم جرح
 له نقص وبلغ المنسك أجزأ عنه إنما تنظر في هذا كله إلى يوم يوجب فيه جرح من ماله إلى ما جعله فإذا
 كان تاماً وبلغ ما جعله له أجزأ عنه بتمامه عند الإيجاب وبلغه أمده وما اشترى من هذا فلم يوجبها إلا
 بعد ما نقص فكان لا يجزى ثم أوجب ذبحه ولم يجز عنه لأنه أوجب وهو غير مجزى فما كان من ذلك لازماً له
 فعليه أن يأتي بتمام وما كان تطوعاً فليس عليه بدله (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فأوجبها أو
 لم يوجبها فاشتت أو ضلت أو سرق فلا بد له عليه وليست بأكثر من هدى تطوع بوجبه صاحبه فيموت فلا
 يكون عليه بدل إنما تكون الأبدال في الواجب ولكنه إن وجدها بعد ما أوجبها بذبحها وإن مضت أيام الضر
 كلها كما يصنع في البدن من الهدى تفضل وإن لم يكن أو جبهها فوجد هالم يكن عليه ذبحها ولو ذبحها كان
 أحب إلى (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فلم يوجبها حتى أصابها ما لا تجوز معه بحضرة الذبح قبل
 أن يذبحها أو قبل ذلك لم تكن ضحية ولو أوجبها سألته ثم أصابها ذلك وبلغت أيام الاضحية ضحيتها أو أجزأت عنه
 إنما تنظر إلى الضحية في الحال التي أوجبها فيها وليس فيما أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد إنما هي
 حيث نذرت كية مذبوحة لا عين لها قائمة إلا وقد فارقتها الروح لا يضرها ما كسرهما ولا ما أصابها وإلى الكسر
 تصير (قال الشافعي) وإذا زعمنا أن العرجاء والعوراء لا تجوز في الضحية كانت إذا كانت عوراء ولا بدلها
 ولا رجل داخل في هذا المعنى وفي أكثر منه وليس في القرن نقص وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزأت

فإن حدث عنده عيب
 كان له قيمة العيب
 الأول ألا أن يرضى
 البائع أن يقبلها ناقصة
 فيكون ذلك له إلا أن
 شاء المشتري حبسها
 ولا يرجع بشيء ولو
 اختلفا في العيب ومثله
 يحدث فالقول قول
 البائع مع عيبه على
 البت لقد باعته برياً
 من هذا العيب (قال
 المسزقي) يحلف بالله
 ما بعته هذا العبد
 وأوصلته اليك وبه هذا
 العيب لأنه قد يبيعه أياه
 وهو بري ثم يصيبه
 قبل أن يوصله إليه
 (قال المسزقي) ينبغي
 في أصل قوله أن يحلفه

وان خلقت لا اذن لها لم تجز وكذلك لو جددت لم تجز لان هذا نقص من المأكل منها (قال الشافعي) فاذا
 أوجب الرجل ضحية أو هديا فذبحها عنه في وقتها بغير اذنه فأدركها ما قبل أن يستملك لهما أجزأنا معانته
 لانهم اذا كانا ومذبحا في وقت وكان له أن يرجع على الذي تعدى بما بين قيمتهما قائمتين ومذبحتين ثم
 يجعله في سبيل الهدى وفي سبيل الضحية لا يجزيه غير ذلك وان ذبح له شاة وقد اشتراها ولم يوجبها في وقتها
 وأدركها فشاء أن تكون ضحية لم تجز عنه ورجع عليه بما بين قيمتهما قائمتين ومذبحتين وان شاء أن يحبس لهما
 حبسه لانه لم يكن أوجبها فان ذبح لهما في هذا كله يرجع على الذابح بقيمتها حبة وكان عليه أن يتنازع بما
 أخذ من قيمة الواجب منها ضحية أو هديا وان نقص عن ثمنها زاد من عنده حتى يوفي أقل ما يلزمه فان زاد
 جعله كله في سبيل الضحية والهدى حتى لا يكون حبس مما أخذ منها شيئا والجواب في هذا كله كالجواب
 في حاجين لو تحرك كل واحد منهما هدى صاحبه ومضحين لو ذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه ضمن كل
 واحد منهما هديه لصاحبه ما بين قيمة ما ذبح حبا ومذبحا وأجزأ عن كل واحد منهما هديه أو ضحيته اذا لم
 تفت وان استهلك كل واحد منهما هدى صاحبه أو ضحيته ضمن كل واحد منهما ما قيمته ما استهلك حيا وكان
 على كل واحد منهما البدل في كل واجب (قال الشافعي) والحاج المكي (١) والمتنوي والمسافر والمقيم
 والذكرو والانثى ممن يجزئ ضحية سواء كلهم لافرق بينهم ان وجبت (٢) على كل واحد منهم وجبت
 عليهم كلهم وان سقطت عن واحد منهم سقطت عنهم كلهم ولو كانت واجبة على بعضهم دون بعض كان
 الحاج أولى أن تكون عليه واجبة لانها نسك وعليه نسك وغيره لان نسك عليه ولكنه لا يجوز أن يوجب على
 الناس الا بحجة ولا يفرق بينهم الاعتناء وليست أحب لعب ولا أجيز ولا مدبر ولا مكاتب ولا أم ولد أن
 ينفخوا لانهم لا أموال لهم وانما أموالهم الهل الكيم وكذلك لا أحب للمكاتب ولا أجيزه أن ينفخ لان ملكه
 على ماله ليس بنام لانه يجرى ف يرجع ماله الى مولاه وينع من الهبة والعنق لان ملكه لم يتم على ماله (قال
 الشافعي) ولا ينفخ عماري البطن (قال الشافعي) والاضحية جائزة يوم النحر وأيام منى كلها لانها أيام
 النسك وان نفخ في الليل من أيام منى أجزأ عنه وانما كرمه أن ينفخ في الليل ويحرم الهدى للمعدين
 أحدهما خوف الخطأ في الذبح والنحر وعلى نفسه أو من يقاربه أو خطا النحر والثاني أن المساكين
 لا يحضرونه في الليل حضورهم اياه في النهار فاما الغير هذا فلا كرمه فان قال قائل ما الحجة في أن أيام منى
 أيام أضحية كلها قيل كانت الحجة بان يومين بعد يوم النحر (٣) يوم ضحية فان قال قائل فكيف ذلك
 قيل نحر النبي صلى الله عليه وسلم ونفخ في يوم النحر فاما لم يحظر على الناس أن ينفخوا بعد يوم النحر بيوم
 أو يومين لم نجد اليوم الثالث مفارقا لليومين قبله لانه ينسك فيه ويرى كاي نسك ويرى قيمهما فان قال فهل في
 هذا من خبر قيل نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه دلالة سنة (٤)

(كتاب الصيد والذباح)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال الكلب المعلم الذي اذا أشلى استشلى واذا
 أخذ حبس ولم يأكل فاذا فعل هذا مرة بعد مرة كان معلما يأكل صاحبه ما حبس عليه وان قتل ما لم يأكل
 (٤) في نسخة البلقيني هنا زيادة نصها باب في العقيقة وهي آخر تراجم الامم وفيها أخبرنا الربيع قال أخبرنا
 الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال سمعت محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي يقول
 تسحب العقيقة ولو بعصفور قال مالك ليس عليه العمل وقد أمكن في محمد بن ابراهيم مثل ما أمكن
 في القاسم من أن يقول قائل انما أغنى أنه تسحب العقيقة ولو بعصفور علماء المدينة مجمعون وسلفهم ثم لم تره
 أنت ولا أصحابك معني يلزم ولا يكون حجة لمن أخذه ولا حجة لكم في تركه الا أن تقول هذا كلام مغلق
 لا ندري من هذا الذي أفنى أنه تسحب العقيقة ولو بعصفور

لقد أقبضه اياه وبابه
 هذا العيب من قبل انه
 يضمن ما حدث عنده
 قبل دفعه الى المشتري
 ويجعل لا يشتري بده بما
 حدث عند البائع ولولم
 يحلفه الاعلى أنه باعه
 برياً من هذا العيب
 أمكن أن يكون صادقا
 وقد حدث العيب عنده
 قبل الدفع فستكون قد

(١) المتنوي أي المتنقل
 المتحول من بلد الى بلد
 كافي كتب اللغة
 (٢) قوله على كل واحد
 كذا في النسخ ولعل لفظة
 كل من زيادة النسخ
 (٣) يوم ضحية كذا
 في النسخ نصب يوم وهو
 جائز على اللغة الاسدية
 كتبه مصححه

فاذا أكل فقد قيل بخبره هذا من أن يكون معلما وامتنع صاحبه من أن يأكل من الصيد الذي أكل منه الكلب لان الكلب أمسكه على نفسه وان أكل منه صاحب الكلب أكل من صيد غير معلم ويحتمل القياس أن يأكل وان أكل منه الكلب من قبل أنه اذا صار معلما صار قتله ذكاة فأكل ما لم يحرم أكله ما كان ذكيا كما لو كان مذبوха فأكل منه كلب لم يحرم وطرح ما حول ما أكل وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا وانما تركناه هذا الاثر الذي ذكره الشعبي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فاذا أكل فلا تأكل (قال الشافعي) واذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز تركه لشيء واذا قلنا هذا في المعلم من الكلاب فأخذ المعلم خبسا بلا أكل فذلك يحل وان قتله يقوم مقام الذكاة فان حبس وأكل فذلك موضع تركه فيه أن يكون معلما فصار كهُو على الابتداء لا يحل أكله كما كان لا يحل على الابتداء وهذا وجه يحتمله القياس ويصح فيه وفيه أن متأولا لا يذهب فقال ان الكلب اذا كان نجسا فأكل من شيء رطب قد يمكن أن يجزى ببعضه في بعض نجسه ولكن لا يجوز أن يقول حتى يكون آكلًا والحياة فيه والدم بالروح يدور فيه فأما اذا كان بعد الموت فلا يدور فيه دم وانما نجس حينئذ موضع ما أكل منه وما قارب قال الربيع وفيه قول آخر ولو نجسه كله كان له أن يغسله ويعصره كما يغسل الثوب ويعصر فيطهر ويغسل الجلد فيطهر فتذهب نجاسته وكذلك تذهب نجاسة اللحم فأكله

(باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير) قال الشافعي وتعليم الفهد وكل دابة علمت كتعليم الكلب لافرق بينهما غير أن الكلب أنجبها ولا نجاسة في حي الالكب والخنزير وتعليم الطائر كله واحد البازي والصقور والشاهين والعقاب وغيرها وهو أن يدعى فيجيب ويستثلي فيطير ويأخذ فيجيب فاذا فعلت هذا مرة بعد مرة فهي معلمة يؤكل ما أخذت وقتلت فان أكلت فالقياس فيها كهو في الكلب زعم بعض المشرقين أنه يؤكل ما قتلت وان أكلت وزعم أنه ان أكل الكلب لا يؤكل وزعم أن الفرق بينهما عنده أن الكلب يغرب والبازي لا يضرب فاذا زعم أنها تنفر في هذا فكيف زعم أن البازي لا يؤكل كل صيده حتى يكون يدعى فيجيب ويستثلي فيطير وأنه لو طار من نفسه فقتل لم يؤكل اذا لم يكن معلما أفرايت اذا استجاز في معلمين يفرق بينهما فالفرق بينهما رجل حيث جمع بينهما أو جمع بينهما حيث فرق بينهما هل كانت الحجة عليه الا كهى عليه

(باب تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يصطاد به) قال الشافعي واذا أرسل الرجل المسلم كلبه أو طائره المعلمين أحبت له أن يسمى فان لم يسم ناسيا فقتل كل لانهما اذا كانا قتلها كاذكة فهو لونسى التسمية في الذبيحة كل لان المسلم يذبح على اسم الله عز وجل وان نسي وكذلك ما أصبت بشئ من سلاحك الذي يمور في الصيد

(باب إرسال المسلم والمجوسى الكلب) قال الشافعي واذا أرسل المسلم والمجوسى كلبا واحدا أو كليين متفرقين أو طائرين أو سهمين فأصابا الصيد ثم لم يندرك ذكاته فلا يؤكل فهو كذبيحة مسلم ومجوسى لافرق بينهما فاذا دخل في الذبيحة ما لا يحل لم تحل وكذلك لو أغانه كلب غير معلم وسواء أنفذ السهم أو الكلب المعلم مقاتله أو لم ينفذها اذا أغانه على قتله غير مما لا يحل لان مقاتله قد تنفذ فيها الا أن يكون قد بلغ منه ما يبلغ الذبح التام بالذبوح مما لا يعيش بعده طرفه عين ومما تكون حركته لحركة الذبوح كعشاشة روح الحياة (١) التي لم يتنام خروجه فان خرج الى هذا فلا يضرمه ما أصابه لانه قد أصابه وهو ميت

(باب إرسال (٢) الصيد فيتوارى عنك ثم تجد الصيد مقتولا) قال الشافعي واذا رمى الرجل الصيد وأرسل عليه بعض المعلمات فتوارى عنه ووجد مقتولا فانظر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله من قبل أنه قد يمكن أن يكون قتله غير ما أرسل عليه من دواب الارض وقد سئل ابن عباس فقال له قائل انى أرى فأصمى وأنى فقال له ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت (قال الشافعي) ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه

نألمنا المشتري لان له الرديما حدث بعد البيع في يد البائع فهذا يبين لك ما وصفنا له لازم في أصله على ما وصفنا من مذهبه (قال المزني) وسمعت الشافعي يقول كل ما اشتريت مما يكون مأكولا في جوفه فكسرتة فأصابتة فاسدا فلا رده وما بين قيمته فاسدا صحها وقيمتها فاسدا مكسورا وقال في موضع آخر

- (١) قوله التي لم يتنام خروجه كذا في النسخ بتأنيث الموصول وتذكير ضمير خروجه وحرر كتبه معجمه
- (٢) قوله إرسال الصيد كذا في النسخ وانظر كتبه معجمه

وما أنبت ما غاب عنك مقتله فان كان قد بلغ وهو يراد به ما وصفت من الذبح ثم تردى فتوارى أكله فأما
 انفاذ المقاتل فقد يعيش بعد ما ينفذ بعض المقاتل ولا يجوز فيه عندي الا هذا الا ان يكون جاء عن النبي
 صلى الله عليه وسلم شيء فاني اتوجه به فيسقط كل شيء خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأي
 ولا قياس فان الله عز وجل قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) واذا أصابت الرمية الصيد
 والرامي لا يراه فذبحته أو بلغت به ما شئت لم يأكله وجذبه أنرا من غيرها ولم يجده لانه قد يقتله مالا أثر له
 فيه واذا أدرك الرجل الصيد ولم يبلغ سلاحه منه أو معلله منه ما يبلغ الذبح من أن لا يبقى فيه حياة
 فأمكنه أن يذبحه فلم يذبحه فلا يأكله وامكانه أن يكون ما يذبح به حاضر أو يأتي عليه مدة يمكنه فيها أن
 يذبحه فلا يذبحه لان الذكاة كذا كان احدهما ما قدر عليه فذلك لا يذبح الى البالخر والذبح والاخرى ما لم يقدر
 عليه فيذبح بما يقدر عليه فاذا لم يبلغ ذكاته وقدر عليه فلا يجزى فيه الا الذبح أو النحر أفان غفل السكين
 وقدر على الذبح فرجع له فأت لم يأكله انما يأكله اذا لم يقدر من حين يصيده على ذكاته ولو أجزأه
 أكله بالرجوع بلا تذكية أجزأه ان تعذر عليه ما يذبحه يوم فأت قبل أن يجده أن يأكله واذا أدركته
 ومعل ما تذكبه فلم يمكنك مذبحه ولم تفرط فيه حتى مات فكله وان أمكنك مذبحه فلم تفرط وأذنت
 السكين فأت قبل أن تضعها على حلقة فكله وان وضعتها على حلقة ولم تغزها حتى مات ولم تتوان فكله لانه
 يمكنك في شيء من هذا ذكاته وان أمرتها فكلت ومات فلا تأكله لانه قد يكون قد مات خنقا والذكاة التي
 اذا بلغها الذابح أو الرامي أو المعلم أجزأت من الذبح أن يجتمع قطع الحلقوم والمرى ولا شيء دون ذلك وتعامها
 الودجين ولو قطع الودجين ولم يقطع الحلقوم والمرى لم تكن ذكاة من قبل أن الودجين قد يقطعان من
 الانسان وتحيما وأما الذكاة فبما لا حياة فيه اذا قطع فهو الحلقوم والمرى لانها أظهر منه ما اذا أتى عليها
 حتى استؤصل فلا يكون الا بعد ائنة الحلقوم والمرى واذا أرسل الرجل كلبه أو سممه وسعى الله تبارك
 وتعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه قد رأى صيدا أو نواه وان أصاب غيره وان
 أرسلهما ولا يرى صيدا أو نوى فلا يأكل ولا تعمل النية الا مع عين تراه وهكذا الأورى صيدا مجتمعا ونوى أنه
 أصاب كل ما أصاب منه ولو كان لا يجوز أن يأكل اذا رمى الامانوى بعينه كان العلم يحيط أن رجلا لو أرسل
 سهماً على مائة طير أو كلباً على مائة ظي لم يقتلها كلها واذا أكلها فأصاب واحد أو اقل واحد المصاب غير
 منوى بعينه وكان يلزم من قال لا يأكل الصيد الا أن يرميه بعينه أن لا يأكل من هذه شياً لان العلم يحيط أنه
 لا يقتلها كلها فاذا أحاط العلم بهذا الذي نوى بغيره والله أعلم بكل ما أصاب كلب غير معلم أو حجر أو بندقة
 أو شيء غير سلاح لم يؤكل الا أن ندرك ذكاته فيكون مأكولاً بالذكاة كما تؤكل الموقوذة والتردية والنطيحة
 اذا ذكرت (قال الشافعي) وأكرمتا تكون كلاب الصيد في غير أيديهم الا أنها تتبعهم واذا استشلى
 الرجل كلبه على الصيد فربما كان منه أو بعيدا فافترجوا استشلى باستشلائه فأخذ الصيد كل وان قتله
 وكان كارساله اياه من يده وان كان الكلب قد توجه للصيد قبل استشلاء صاحبه ففسي في سنه فأخذه فلا
 يأكله الا بادره ذكاته الا أن يكون يزره فيقف أو ينعر ثم يستشله فيتحرك باستشلائه الا تحرقه يكون
 قدر ترك الامر الاول واستشلى باستشلاء مستأنفاً فكل ما أصاب كلباً كذا لو أرسله فيقف على الابتداء
 وان كان في سنه فاستشلاه فلم يحدث عرجة ولا وقفاً واذا في سنه استشلاه فلا يأكل وسواء في ذلك
 استشلاء صاحبه أو غير صاحبه ممن تجوز ذكاته (قال الشافعي) وصيد الصبي أسهل من ذبحته فلا بأس
 بصيده لان فعله فيه الكلام والذكاة بغيره فلا بأس بذبحته اذا طاق الذبح وأتى منه على ما يكون ذكاة
 وكذلك المرأة وكل من تجوز ذكاته من نصراني ويهودي (قال الشافعي) واذا رمى الرجل الصيد أو طعنه
 أو ضرب به أو أرسل اليه كلبه فقطعه قطعتي أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه وان لم يكن من النصف أو كل
 الطرفين معا وهذه ذكاته وكل ما كان ذكاة لبعضه كان ذكاة لكل عضويه ولكنه لو قطع منه يداً أو رجلاً أو

فيها قولان أحدهما
 أن ليس له الرد الا أن
 يشاء البائع والمشتري
 ما بين قيمته وهما
 وفاسدا الا أن لا يكون
 له فاسدا فقيمة فبرجع
 بجميع الثمن (قال المزني)
 هذا أشبه بأصله لانه
 لا يرد (١) الراجح مكسورا
 كما لا يرد الثوب مقطوعا
 الا أن يشاء البائع (قال
 الشافعي) ولو باع عبده
 وقد خفي فقها قولان
 أحدهما أن البيع جائز
 كما يكون العتق جائزا
 وعلى السد الاقل من
 قيمته أو أورش جنايته
 والثاني أن البيع مضوخ
 من قبل أن الجناية في
 عتقه كالرهن فيرد البيع
 (١) الراجح بالراء والتون
 المكسورة هو الجوز
 الهندي كنه معصية

لربما أو شيئا يمكن لولم يزد على ذلك أن يعيش بعد ساعة أو مدة أكثر منها بعد أن يكون تمتنعاً ثم قتله بعد برية
أكل ما كان ناقياً فيه من أعضائه ولم يأكل العضو الذي بان منه وفيه الحياة التي بقي بعدها لانه عضوم مقطوع
من حي ولا يؤكل ما قطع من حي أدركت ذكاته أن لم تسرك ولو كان موته من القطع الأول أكلها معا وقال
بعض الناس إذا ضربه فقطعه نصفين أكل وإن قطعه باقل من النصف فكان الأقل مما يلي العجز أكل الذي
بلى الرأس ولم يأكل الذي بلى العجز (قال الشافعي) وإذا كانت الضربة التي مات منها ذكاته لبعضه كانت
ذكاته كله ولم يصلح أن يؤكل منها ما واحد دون صاحبه (قال الشافعي) وكل ما كان يعيش في الماء من حوت
أو غيره فأخذ ذكاته لاذكاته عليه ولو ذكاه لم يحرم ولو كان من شيء أطول حياته فذبحه لان يستعمل
موته ما كرهته وسواء من أخذ من بحري أو وثي لاذكاته لانه ذكاه في نفسه فلا يبالى من أخذه وسواء
ما كان منه يموت حين يخرج من الماء وما كان يعيش إذا كان منسوباً إلى الماء وفيه أكثر عيشه وإذا
كان هكذا فسواء ما لفظ البحر وطفه من ميتته وما أخرج منه وقد خالفنا بعض المشركين فزعم أنه لا بأس
بما لفظ البحر ميتا وما أخذه الإنسان ميتا قبل أن يطهو فإذا طفا فلا خيرة فيه ولا أدري أي وجه لكرهية
الطافي والسنة تدل على أن كل ما لفظ البحر ميتا بضع عشرة ليلة وهو يقول ذلك والقياس أنه كله سواء ولكنه
بلغنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم «سعى جابر وأبو عبد» كره الطافي فأتبعناه في الأثر (قال
الشافعي) قلنا لو كنت تتبع الآثار أرا السنن حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع جدها ولكنك تتركها ثابتة
لا تخالفها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتأخذ ما زعمت برواية عن رجل من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم أنه كره الطافي وقد أكل أبو أيوب سمكا طافيا وهو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومعه زعمت القياس وزعمنا السنة وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة فقال الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قولنا معه القياس وعدد منهم قولنا يخالف كان عليه وعليك اتباع القول الذي يوافق القياس وقد
تركته في هذا ومعه السنة والقياس وذكر أبو أيوب عن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سمكا طافيا

(باب ما ملكه الناس من الصيد) قال الشافعي كل ما كان له أصل في الوحش وكان في أيدي
الناس منه شيء قد ملكه أو أصابه رجل فعليه رده فإن تلف في يده فعليه قيمته وذلك مثل الظباء والاروي
وما أسببه والقمارى والدبائى والجل وما أسبها وكل ما صار إلى رجل من هذا بان صاده أو صيده أو صار
إليه بوجه من الوجوه فلم يعرف له صاحباً فلا بأس عليه فيه لان أصله مباح ولا يحرم عليه حتى يعلم أن غيره
قد ملكه فإن أخذه فاستهلكه أو بقي في يده فادعاه مدع فالورع أن يصدقه ويرد عليه أو قيمته والحكم
أن ليس عليه تصديقه إلا بينة يقيمها عليه وكل ما كان في أيدي الناس مما لا أصل له في الوحش مثل الحمام
غير حمام مكة فهو كالسائر البعير فليس لاحد أخذه بوجه من الوجوه لانه لا يكون إلا مملوكا وكذلك لو
أصابه في الجبل أو غيره قد فرخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفرأخه لما لك أمهاته كالأصاغر الجمل الأهلية
مباحة لم يكن له أخذه لانه لا تكون إلا مملوكا وهذا ما وصفت فان كان بلد فيه شيء من هذا
معروفاً أنه لغير مالك فهو كما وصفت من الجمل والقطا (قال الشافعي) وإذا كان لرجلين برهان فتقول بعض
حمام هذا إلى برج هذا فلا لزوم له أن يرد كما يرد ذوال الأبل إذا أوت إلى ابلة فان لم يعرفها إلا بدعاء صاحبه
لها كان الورع أن يصدقه فيما ادعى ما لم يعرفه ادعى ما ليس له والحكم أن لا يجبر على تصديقه إلا بينة
يقيمها ولا يحب له حبس شيء يشك فيه ونزى له أعطاه ما عرف وتأنى ما لم يعرف واستحل لاله صاحبه فيما
جهل والجواب في الحمام مثله في الأبل والبقر والرقيق (قال الشافعي) فإذا ملك الرجل الصب ساعة ثم
نفلت منه فأخذ غيره كان عليه رده إليه كان ذلك من ساعة انفلت منه فأخذ أو بعد ساعة سنة لا فرق بين
ذلك ولا يجوز غير هذا ويكون حين زایل يده لا يملكه فلو أخذ من ساعة لم يرد إليه (١) فاما رده إذا انفلت
قريباً ولا يرد إذا انفلت بعيداً فليس هذا مما يعذر أحد بجهالة وإذا أصاب الرجل الصيد مقدماً أو مفرطاً

ويباع فيه عطى رب
الجنابة جنابته وبهذا
أقول إلا أن يتطوع
السيد يدفع الجنابة
أو قيمة العبدان كانت
جنابته أكثر كما يكون
هذا في الرهن (قال
المرزني) قلت أنا قوله كما
يكون العتق جائزاً
تجوز برئ منه للعتق وقد
سوى في الرهن بين ابطال
البيع والعتق فإذا جاز
العتق في الجنابة فالبيع
جائز مثله (قال الشافعي)
ومن اشترى عبداً وله
مال فماله للبائع إلا أن
يشترطه المباع فبكون
مبيعاً معه فما جاز أن يبيعه
من ماله جاز أن يبيعه
من مال عبده وما حرم
(١) قوله فاما رده الخ
هكذا في النسخ وانظر كتبه

مصححه

أوموسوما أو به علامة لا يحدتها إلا الناس فقد علم أنه محلول غير فلا يحل له الإجماع بل به ضالة الغنم وذلك أن
ضالة الغنم لا تنفخ عن نفسها قد تحل بالأرض المهلكة ويغرمها من أخذها إذا جاء صاحبها والوحش كله في
معنى الأبل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معها هذا وأها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتي
ربها فقلنا كل ما كان محتجبا بنفسه يعيش بغير راعيه كما يعيش البعير فلا يميل إليه والوحش كله في هذا المعنى
فكذلك البقرة الانسية وبقرة الوحش والطباع والطير كله (قال) وما يدل عليه الكتاب ثم السنة ثم الآثار ثم
القياس أنه لا يجزى المحرم من الصيد شيئا لا يؤكل لحمه ويجزى ما كان لحمه مأكولا منه والباقي والصوائد
كلها لا تؤكل لحومها كما لا تؤكل لحوم الغربان فان قتل المحرم بازا لانسان معلما ضمن له قيمته في الحال
التي يقتله بها معلما كما يقتل العبد الخباز أو الصباغ أو الكاتب فيضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها أو يقتل له
البعير النصب والردون (١) الماشي فيضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الاحرام عليه لانه لو
قتله وليس لأحدهم يكن عليه فيه فدية ولو قتل له طيبا كانت عليه شاة يتصدق بها على مساكين الحرم وقيمه
بالفقه ما بلغت لصاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ثمن الكلب فلا يحل بيع كلب ضار ولا غيره وهكذا قال بعض أصحابنا وقال فان قتله فعليه قيمته وقيمه
بيع وذلك مردود لانه ثمن المحرم والمحرّم لا يكون الا مردودا أعظم بذلك من ساعته أو بعد مائة سنة كما يكون
الخمر والخنزير وما لا يحل ثمنه بحال مردودا وليس فيه الا هذا أو ما قال المشركيون بان ثمنه يجوز كما يجوز ثمن
الشاة فأما أن يزعم أن أصله محرم رده ان قرب ولا يرد ان بعد فهذا لا يجوز لاحد ولا يعنونه ولو جاز هذا
لاحد بلا خبر يلزم جاز عليه أن يرد الثمن اذا بعد ولا يرد اذا قرب فان قال استحسن في هذا قيل له ونحن
نستحسن ما استسقم واستقم ما استحسن ولا يجرم بيع حي من دابة ولا طير ولا نجاسة في واحد منهما
الا الكلب والخنزير فانهم ما تحسان حين وميتين ولا يحل لهما ثمن بحال (قال الشافعي) ومن قتل كلب
زرع أو كلب ماشية أو صيد أو كلب الحرم لم يكن عليه قيمته من قبل أن الخبز اذا كان عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالنهي عن ثمنه وهو حي لم يحل أن يكون له ثمن حيا ولا ميتا وأنا اذا أغرمت قاتله ثمنه فقد جعلت
له ثمن حيا وذلك مانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو جاز أن يكون له ثمن في إحدى حالتيه كان ثمنه في
الحياة مباحين يقتنيه المشتري للصيد والماشية والزرع أجوز منه حين يكون لا منفعة فيه (قال الشافعي)
واذا كان لك على نصراني حق من أي وجهه ما كان ثم قضا كمن ثمن خرا وخنزير فعليه ثم يحل لك أن
تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فيما قضا كمن أو وهب لك أو أطعمك كالمو كان لك على مسلم حق
فأعطاك من مال غصبه أو ربا أو بيع حرام لم يحل لك أخذه واذا غاب عنيك معنهم من النصراني والمسلم
فكان ما أعطاك من ذلك أو أطعمك أو وهب لك أو قضاك بمنح من حلال وحرام وسنحك أن
تأخذه على أنه حلال حتى تعلم أنه حرام والورع أن تنزعه عنه ولا يعدوما أعطاك نصراني من ثمن خرا أو
خنزير بحق لك أو تطوع منه عليك أن يكون حلالا لانه حلال له اذا كان يستحله من أصل دينه أو
يكون حراما عليك باختلاف حكمك وحكمه ولا فرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعا وبحق لزمه وأما أن
يكون حلالا لحلال الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد وكذلك هو في الخمر والخنزير وثمر ما محرمان
على النصراني كهو على المسلم فان قال قائل فلم لا تقول ان ثمن الخمر والخنزير حلال لاهل الكتاب وأنت
لا تمنعهم من اتخاذه والتبائع به قيل قد علمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر ولا يحرمون
ما حرم الله ورسوله الى قوله وهم صاغرون (قال الشافعي) فكيف يجوز لاحد عقول عن الله عز وجل أن
يزعم أنها لهم حلال وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله فان قال قائل فانت تقرهم
عليها قلت نعم وعلى الشريك بالله لان الله عز وجل أذن لنا أن نقهرهم على الشرك به واستحلنا لهم شرها
وتركهم دين الحق بان تأخذ منهم الجزية قوة لاهل دينه ووجهة الله تعالى عليهم فائمة لا يخرج لهم منها ولا عذر

من ذلك حرم من هذا
فان قال قائل قال النبي
صلى الله عليه وسلم
من باع عبدا وله مال فم
له المباح الآن بشرطه
المبتاع (قال الشافعي)
فدل على ان مال العبد
لمالك العبد والعبد لا يملك
شيئا ولو كان اشتراكم ماله
مجهولا وقد يكون ديننا
واشتراه بدين كان هذا
بيع الغرر وشراء الدين
بالدين فعني قوله الآن
يشترطه المبتاع على
معنى ما حل كما أباح الله
ورسوله البيع مطلقا
على معنى ما يحل لاهل
ما يحرم (قال المزني) قلت
أنا وقد كان الشافعي قال
يجوز أن يشترط ماله

(١) قوله الماشي هكذا

في النسخ وانظر كتبه

مصححه

لهم فيها حتى يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله وكل ما صاده حلال في غير حرم مما أنوب بكم من حمامها وغيره فلا بأس به لانه ليس في الصيد كله ولا في شيء منه حرمة يمنع بها نفسه عما يمنع بحرمته من غيره من بلد أو أحرار محرم أو بحرمة لغيره من أن يكون ملكه مالا فأما بنفسه فليس بمنوع

(باب ذبايح أهل الكتاب) قال الشافعي رحمه الله أحل الله طعام أهل الكتاب وكان طعامهم عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبايحهم وكانت الآثار تدل على إحلال ذبايحهم فإن كانت ذبايحهم يسمونها الله تعالى فهي حلال وإن كان لهم ذبيح آخر يسمونها عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحل هذا من ذبايحهم ولا أثبت أن ذبايحهم هكذا فإن قال قائل وكيف زعمت أن ذبايحهم صنفان وقد أصبحت مطلقة قيل قد يباح الشيء مطلقا وإن أراد بعينه دون بعض فإذا زعم زاعم أن المسلم أن نسي اسم الله تعالى أكلت ذبيحته وإن تركه استخفا فلم تؤكل ذبيحته وهو لا يدعه للشرك كان من يدعه على الشرك أولى أن تترك ذبيحته وقد أحل الله عز وجل لحوم البدن مطلقة فقال فإذا وجبت جثوبها فكلوا منها ووجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدنة التي هي نذر ولا جزاء صيد ولا فدية فأما احتلت هذه الآية ذهبا إليه وتركتنا الجمل لأنهم اختلفوا في القرآن ولكنها محتملة ومعقول أن من وجب عليه شيء في ماله لم يكن له أن يأخذه منه شيئا لأننا إذا جعلنا له أن يأخذه منه شيئا فلم نجعل عليه الكل إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فهكذا ذبايح أهل الكتاب بالدلالة على شبه ما قلنا

(ذبايح نصارى العسرب) قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلجبة مولى عمر وأبن سعد الفلجبة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبايحهم وما أثبتنا تركهم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي بن رضى الله عنه أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني تغلب فإنهم لم يتسكروا من دينهم إلا بشرب الخمر (قال الشافعي) كأنهم ما ذهبوا إلى أنهم لا يضبطون موضع الدين فيعقلون كيف الذبايح وذهبوا إلى أن أهل الكتاب هم الذين أوتوا لأم من دان به بعد نزول القرآن وهذا نقول لا تحل ذبايح نصارى العرب بهذا المعنى والله أعلم وقد روى عكرمة عن ابن عباس أنه أحل ذبايحهم وتأول «ومن يتولهم منكم فإنه منهم» وهو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قول عمر وعلى رضى الله تعالى عنهم ما أولى ومعه المعقول فأما «من يتولهم منكم فإنه منهم» فغناها على غير حكمهم وهكذا القول في عبيدهم من أكلت ذبيحته أكل صيده ومن لم يحل ذبيحته لم يحل صيده لا بالان تدرك ذكاته

(ذبايح نصارى العرب) قال الشافعي رحمه الله لا خير في ذبايح نصارى العرب فإن قال قائل فما الخلة في ترك ذبايحهم فما جمعهم من الشرك وأنهم ليسوا الذين أوتوا الكتاب فإن قال فقد نأخذ منهم الجزية قلنا من الجوس ولأن كل ذبايحهم ومعنى الذبايح معنى غير معنى الجزية فإن قال فهل من حجة من أثر يفرع إليه فقم ثم ذكر حديثنا أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبايحهم ذكره إبراهيم بن أبي يحيى ثم لم أكتبه فإن قال قائل حديث ثور عن ابن عباس رضى الله عنهم ما قيل ثور روى عن عكرمة عن ابن عباس ولم يدرك ثور ابن عباس فإن قال قائل ما دل على الذي رواه عكرمة قد نأثر إبراهيم عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس بهذا الحديث قال وما أخرى الأوداج (١) غير متردد كى به غير التطرف والسن فإنه لا تحل الذكاة منهم ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذكاة بهما

(المسلم يصيد بكتاب الجوسى) قال الشافعي رحمه الله في المسلم يصيد بكل الجوسى المسلم يؤكل من قبل أن الصيد قد جمع المعنيين اللذين يحل من ما الصيد وهما أن الصائد المرسل هو الذى تخوز ذكاته وأنه قد ذك كى بما تخوز به الذكاة وقد اجتمع الأمران اللذان يحل بهما الصيد وسواء تعليم الجوسى وتعليم المسلم لانه ليس في الكتاب معنى إلا أن يتأدب بالامسالة على من أرسله فإذا تأدب به فالحكم حكم المرسل لا حكم

وإن كان مجبه لولائه تبع له كما يجوز جل الأمة تبعها وحقوق الدار تبعها ولا يجوز بيع الجمل دون أمه ولا حقوق الدار دونها ثم رجع عنه إلى ما قال في هذا الكتاب (قال المزني) والذي رجع إليه أصح (قال الشافعي) وحرم التدليس ولا ينتقض به البيع (قال أبو عبد الله محمد بن عاصم) سمعت المزني يقول هذا غلط عندى فلو كان الثمن محسرا بالتدليس كان البيع بالثمن المحسرم منتقضا وإذا قال لا ينتقض به البيع فقد ثبت تحليل

(١) قوله غير متردد بالثناء الثلاثة والراء المكسورة المشددة وعبارة اللسان المنرد الذى يقتل بغير ذكاة وقيل التبريد أن يذبح الذبيحة بشيء لا يهتر الدم ولا يسهله فهذا المتردد هو كتيبه

الكلب وكذلك كلب المسلم يرسله المجوسى فيقتل لا يحل أكله لأن الحكم حكم المرسل وانما الكلب أداة من الاداة

(ذكاة الجراد والحيتان) قال الشافعى ان ذوات الارواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل الابان يذكبه من تحل ذكاته والصيد والرمي ذكاة ما لا يقدر عليه وصنف يحل بلأذكاه ميتة ومقتوله ان شاء (١) وبغير الذكاة وهو الخوت والجراد واذا كان كل واحد منهما يحل بلأذكاه حل ميتا فأى حال وجدت هما ميتا كل لا فرق بينهما فمن فرق بينهما فالحوت كان أولى أن لا يحل ميتا لأن ذكاته أمكن من ذكاة الجراد فهو يحل ميتا والجراد تحل ميتة ولا يجوز الفرق بينهما فان فرق بينهما فارق فليدلل من سن له ذكاة الجراد أو أحل له بعضه ميتا وحرم عليه بعضه ميتا ما رأيت الميت يحل من شئ الا الجراد والخوت (قال الشافعى) أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان الخوت والجراد والدمان أحسبه قال الكبد والطحال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا حماد بن اسمعيل والداروردي وأحمد همام بن جعفر عن أبيه رضى الله عنهما قال اتونا والجراد ذكى

(ما يكره من الذبيحة) قال الشافعى رحمه الله اذا عرفت في الشاة الحياة تحرك بعد الذكاة أو قبلها أكلت وليس تحرك بعد الذكاة مامات قبلها انما تحرك بعدها ما كان فيه الروح قبلها (قال) وكل ما عرفت فيه الحياة ثم ذبحت بعده أكلت

(ذكاة ما في بطن الذبيحة) قال الشافعى في ذبح الجنين انما ذبيحته تنظيف وان لم يفعل فلا نهي عليه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة الشاة تربط ثم ترمى بالنبل

(ذبايح من اشرك في نفسه من أهل الملل وغيرهم) قال الشافعى في القلام أحد أبويه نصراني والآخر مجوسى يذبح أو يصد لا تؤكل ذبيحته ولا صيده لأنه من أبويه وليس هذا كالمسلم يكون ابنه الصغير على دينه ولا كالمسلمة يكون ابنتها على دينها من قبل أن يحظ الاسلام اذا اشرك حظ الكفر فيمن لم يدن كان حظ الاسلام وأولى به وليس حظ النصرانية بأولى من حظ المجوسية ولا حظ المجوسية بأولى من حظ النصرانية كلاهما كفر بالله ولو ارتد نصراني الى مجوسية أو مجوسى الى نصرانية لم نستببه ولم نقتله لأنه خرج من كفر الى كفر ومن خرج من دين الاسلام الى غيره قتلناه ان لم يذب فاذا باغ هذا المولود فدان دين أهله الكتاب فهو منهم أكلت ذبيحته فان ذهب رجل يقيم الاسلام بالكفر ألحق الولد بالنصرانية فزعم أن النصرانية تعدل ما يعمل الاسلام دخل عليه أن يفرق بين من يرتد من نصرانية الى مجوسية ودخل غيره عليه أن يقول ولد الامة من الحر عبد حكمه حكم أمه وولد الحر من العبد حر حكمه حكم أمه فجعل حكم الولد المسلم حكم الام دون الاب (٢) فان قال قائل المرتد عن الاسلام يقتل والاسلام غير الشرك ولا يؤكل صيده يصده مسلم ولا كتابى يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحد المجوسى ولا وثيا أشرك نبيجة منه من قبل أنه يجوز لما حكم أن يأخذ الجزية من المجوسى ويقره على دينه ويجوز له بعد القدرة على الحرب أن يدعه بلا قتل ولا يجوز له هذا في المرتد فجعل دمه بما يحل بدم الحرب ولا يحل فيه تركه كما يحل في المحارب لعظم ذنبه بخروجيه من دين الله الذي ارتضى

(الذكاة وما أبغى أكله وما لم يبع) قال الشافعى الذكاة وجهان وجه فيما قدر عليه الذبح وانخر وفيما لم يقدر عليه ما ناله الانسان بسلاح يده أو رميه يده فهي عمل يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الارواح المملكات التي تأخذ بفعل الانسان كما يصيب السهم بفعله فاما الحفرة فانها الميت واحد من ذاك كان فيها سلاح يقتل أو لم يكن ولو أن رجلا نصب سيفاً أو رمحاً ثم اضطر صيدا اليه فأصابه فذكاه لم

الذين غير أنه بالتدليس مأثوم فتفهم فلو كان الذين مجرماً وبه وقعت العقدة كان البيع واندا أرايت (٣) لو اشتراها بحاربة فدلست المشتري بالثمن كالدلس البائع بما باع فهذا اذا حرام بحرام يبطل له البيع فليس كذلك انما حرم عليه التدليس والبيع في نفسه جائز ولو كان من أحدهما سبب يحرم فليس السبب هو البيع ولو كان هو السبب يحرم البيع وفسد الشراء فتفهم (قال الشافعى) وأكره بيع العبريين بعصر الحجر والسيف (١) قوله وبغير الذكاة كذا في النسخ وانظر مع قوله قبله يحل بلأذكاة (٢) قوله فان قال الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط (٣) قوله في الهامش لو اشتراها بحاربة كذا في النسخ ويظهر أن في العبارة تحريفاً ولعل الصواب لو اشترى شيئاً مجازفة فأنظر وحرر كتبه مصححه

يحل أكله لانه قد قتل أحد وكذلك لو مرت شاة أو صيد فاحتكت بسيف فأتى على مذبحة لم يحل
أكلها لانها قتلت نفسها لا قاتلها غيره هانم له الذبيح والصيد وإذا صيد رجل حيتا أو جرادا فأجاب إلى
سبي الله تعالى ولو ترك ذلك لم تجزعه إذا أحلته ميتا فالسمية النجاسة من سنة الذكاة فإذا سقطت الذكاة
حلت بغير التسمية والذكاة كالتان فاما ما يقدر على قتله من أنسي أو وحشي فلا ذكاة إلا في الله والخلق
وأما ما هرب منه من أنسي أو وحشي فبأناله به من السلاح فهو ذكاة إذا قتله ومثله البعير وغيره يتردى
في البئر فلا يقدر على مذبحة ولا مخزعة فيضرب بالسكين على أي أربابه قدس عليه ويسمى وتكون ذكاة
(قال) ولو سجد المعراض حتى يموت موران السلاح فلا بأس بأكله

عن بعض أئمة به ولا
أنقض البيع

(باب بيع البراة)

(قال الشافعي) إذا باع
الرجل شاة من الحيوان
بالبراة فالذي أذهب
إليه قضاء عثمان رضي
الله عنه أنه يرى من
كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ
من عيب علمه ولم يسمه
ويقفه عليه (١) تقليداً فان
الحيوان مفارق لما
سواء لانه يقتدى بالصحة
والسقم وتحول طباعته
فقلما يبرأ من عيب
يخفى أو يظهر وإن أصح
في القياس لو لا ما وصفنا
من افتراق الحيوان
وغيره ان لا يبرأ من عيوب
تخفى له لم يبرأ ولو سماها

(الصيد في الصيد) قال الشافعي وإذا وجد الحوت في بطن حوت أو طائر أو سمك فلا بأس بأكل الحوت
ولو وجد في ميت لم يحرم لانه مباح ميتا ولو كنت أحرمة لان حكمه حكم ما في بطنها لم يحل ما كان منه في
بطن سمك لان السمك لا يؤكل ولا في بطن طائر الا ان أدرك ذكاته ثم ما كان في أن أجعل ذكاته ذكاة
الطائر لانه ليس بمنفوق من الطائر انما تكون ذكاة الجنين في البطن ذكاة أمه لانه مخلوق منها وحكمه حكمها
مالم يزلها في الأديمين والدواب فاما ما ازدرده طائر فلو ازدرده عصفورا ما كان حلالا لأن يدكى المزدرد
وكان على من وجدته أن يطرحه فكذلك ما أصبغ في بطن طائر سمك الجراد والحوت فلا يؤكل لما كان أو
طائر لانه شئ من غيره فانتفع ذكاته على ما هو منه لا على ما هو من غيره فكذلك الحوت لا يرد شاة
أكل الحوت وألقينا الشاة لان الشاة غير الحوت

(ارسال الرجل الجراح) قال الشافعي رحمه الله وإذا أرسل الرجل الجراح طائرا كان أودابه
على الصيد فقتل ثم صرعه قرأ الصيد أو لم يره فان كان انما يرجع عن سنته وأخذ طر يقاتل غير هاهنا
طالب غير راجع فان قتل الصيد أكل وإذا رجع إلى صاحبه رأى الصيد أو لم يره ثم عاد بعد رجوعه
فقتله لم يؤكل من قبل أن الأرسال الأول قد انقضى وهذا أحدان طلب بعد إرسال فان رجعه
صاحبه برجوعه فازجر أوفى وقفة وقفها فاستقبل أوفى طريق غير طريق الصيد فعاد في جريه فقتله أكل
وكان ذلك كارساله إياه من يده (قال الشافعي) وإذا رمى الصيد فأثبتت أذنا أو لا يقدر معه على أن يمتنع من
أن يؤخذ أو كان مريضاً أو مكسوراً أو صغيراً لا يستطيع الامتناع من أن يؤخذ فمضى فقتل لم يحل أكله
ولا عدل هذا الا بالذكاة والذكاة وجهان ما كان من وحشي أو أنسي فاقدر عليه بغير الرمي والسلاح لم
يحل الا بالذكاة وما لم يقدر عليه الا بالرمي أو بالسلاح فهو ذكاة

(باب في الذكاة والرمي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عبيدة بن رفاعه
عن جده رافع بن خديج قال قلنا يا رسول الله اننا لقوالعدو وعدا وليس معنا مدى أنذكي بالليط فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ما أظنهم الدم وذكرك عليه اسم الله فكلوه الا ما كان من سن أو ظفر فان السن عظم من الانسان
واظفر مدي الحبش (قال الشافعي) فان كان رجل رمى صيدا فأكسره أو قطع جناحه أو بلغه الحال التي
لا يقدر الصيد أن يمتنع فيها من أن يكون مأخوذاً فرماه أحد فقتله كان حراما وكان على الراي قيته بالحال
التي رماه بها مكسورا أو مقطوعا لانه مستهلك الصيد قد صابها ولورماه فأصابه ثم أدرك ذكاته فذكى
كان للراي الأول وكان على الراي الثاني ما نقصته الرمية في الحال التي أصابها فيها ولورماه الأول فأصابه وكان
ممتنعاً بطيرانه ان كان طائرا أو بعد ولان كان دابة ثم رماه الثاني فأثبتته حتى لا يستطيع أن يمتنع كان للثاني
ولورماه الأول في هذه الحال فقتله ضمن قيمته للثاني لانه قد صار له دونه ولورماه معافى ممتنعاً ثم رماه
ثالث فصير غير ممتنع كان للثالث دون الأولين ولورماه الأولين بعد رمية الثالث فقتله ضامناً ولورماه

(١) قوله تقليداً وقوله
بعد يقتدى كذا في
الاصل ولعل اللغتين
محرفان فخر كتبته
مصححه

معا وأحدهما قبل الآخر فأخطأه أحدي الرميئين وأصابته الأخرى كل الذي أصابته رميته ضامنا
ولو أصابته معا وأحدهما قبل الآخر كانت الرميئين مستويين أو مختلفين إلا أنهم ما قد جرحته
فانفذت أحدهما مائة ولم تنفذ الأخرى كانا جميعا قاتلين وكان الصيد بينهما كما يجرح الرجلان
الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو بعدد الجراح الكثيرة فيكونان جميعا قاتلين
فإن كانت إحدى الرميئين أتت منه على ما لا يعيش منه طرفة عين مثل أن تقطع حلقومه أو مريشه أو رأسه
أو تقطعه بانفسه فإن كانت هي التي وقعت الأولى وقعت الرمية الأخرى أيضا فانهما رمي الآخر ميتا فلا
ضمان عليه إلا أن يكون أفسد بالرمية جلد الرجلين قد رما ففسد من الجلد أو اللحم ويكون الصيد
لرأي الذي ذكاه ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاه الأولى والرمية التي بلغت ذكاه آخر كان للرأي الآخر
لأنه الذي ذكاه ولم يكن على الرأي الأول شيء لأنه لم يكن عليه بعد ما صار له ولا على الذي ذكاه شيء لأنه انما
رمى ميتا فاعتد له رمية ولو كان رما فبلغ أن لا يمنع مشله ويحامل فدخل دار رجل فأخذ الرجل ذكاه
كان للأول لأنه الذي بلغ به أن يكون غير منع وكان على صاحب الدار ما نصه الذكاه إن كانت نقصت شيئا
ولو أخذ صاحب الدار ولم يذكه كان عليه مرد إلى صاحبه ولو مات في يده قبل أن يرد كان ضامنا له من قبل
أنه منع بأخذه ومنع صاحبه من ذكاه ولو كانت الرمية لم تبلغ به أن يكون غير منع وكان فيه ما يتحامل
طائرا أو عادي فدخل دار رجل فأخذها كان لصاحب الدار (قال الشافعي) ولو رماه لأول ورماه الثاني فلم
يذكه بلغ به الأول أن يكون منعنا وأغير منع جعلنا بينهما من نصين كما جعل القاتلين من أو هو على الذكاه
حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على الامتناع ويكون مقدورا على ذكاه (قال) وإذا رمى الرجل
طائرا فطير أصابه أي أصابه ما كانت أوفى أي موضع ما كان إذا جرحته فاعتد له أو بلغت أكثر من ذلك
قسمة إلى الأرض ووجدناه ميتا لم يندأ مات في الهواء أو بعد ما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه مما أحل
من الصيد وأنه لا يوصل إلى أن يكون مأخوذا إلا بالوقوع ولو جرحناه هذا خوفا أن تكون الأرض قتله
جرحنا الصيد الطير كله إلا ما أخذ منه فذكي وكذلك لو وقع على رجل أو غيره فلم يذكه عنه حتى أخذ ولكنه
لو وقع على جبل فذكه عن موضع الذي وقع عليه قليلا أو كثيرا كالأرثواليا وكل الأنيذكي حتى يحيط
العدا له مات على أن يذكه أو يذكه الرمية قد قطع رأسه أو ذبحته أو قطعه بالدين فيعلم حينئذ أنه لم يقع
الأنيذكي في موضع فذكه في موضع فذكه بقر بحجارة جدا أو شوك أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نفسه
أو ألقى غير ذلك فلم يذكه حتى يحيط العلم أنه لم يرد إلا بعد ما مات وإذا رمى الرجل بسهم صيدا فأصاب غيره
أو أصابه ما يذكه ويقتل غيره فسواء وبأكل كل ما أصاب إذا قصد بالرمية قصده يذره فقد جمع الرمية
التي تكون بها الذكاه وأن يذكه صيدا وإذا رمى الرجل الصيد بجحرا أو بندقة فحرق أو لم تحرق فلا يذكه
إلا أن يذكه ذكاه لأن الغالب منها أنها غير ذكاه وواقدة وأنها انما قتلت بالثقل دون الحرق وانها
ليست بمن معلق السبل الذي يكون ذكاه ولورمى بعراض فأصاب بصفحة فقتل كان موقوذا لا يؤكل
ولو أصاب به سله وسهم فوصله محمد فحرق كل من قبل أنه سهم انما يقتل بالحرق لا بالثقل ولورمى بعصا
أو عود كان موقوذا لا يؤكل ولو خستق كل واحد منهما ما كان الحاسق منهما محمدا بعمود السبل بجملة
السلاح كل وإن كان لا يعمد الاستكرها فظنرت فإن كان العود أو العصا خفيفين كخفة السهم أكلت
لأنهما إذا خفا قتل بالود وإن أبطلنا وإن كانا أثقل من ذلك بشئ متيان لم يؤكل من قبل أن الغلب على
أن القتل بالثقل فيكون موقوذا

(الذكاه) قال الشافعي رحمه الله أحب الذكاه بالحديد وأن يكون ما ذكاه من الحديد موحيل
أخف على الذكي وأحب أن يكون المذكي بالفاصل ما فقها ومن ذكاه من امرأة أو صبي من المسلمين
جائز ذكاه وكذلك من ذكاه من صبيان أهل الكتاب ونسأهم وكذلك كل ما ذكاه من شيء أنهر الدم وفري

لاختلافها أو يرأى
كل عيب والاول أصح

(باب بيع الامه)

(قال الشافعي) إذا
باعه جارية لم يكن لأحد
منهما فيها موضة فادا
دفع الثمن لزم البائع
التسليم ولا يجبر واحد
منهما على إخراج ملكه
من يده إلى غيره ولو كان
لا يلازم دفع الثمن حتى
يحيض وتطهر سر كان
البيع فاسدا للجهل بوقت
دفع الثمن وفسادا لخراجه
الجارية لا مشتراة شراء
العين فيكون لصاحبها
أخذها ولا على بيع
الصفة فيكون الاجل
معلوما ولا يجوز بيع
العين إلى أجل ولا

لشترى أن يأخذه
جبلًا بهمة ولا بوجه
وأنما التصرف قبل
الشراء

(باب البيع مرابحة)

قال الشافعي فإذا باعه
مرابحة على العشرة
واحد وقال قامت على
بمائة درهم ثم قال
أخطأت ولكنها قامت
على تسعين فهي واجبة
لشترى برأس مالها
وبحصة من الربح فإن
قال غنما كنز من مائة
وأقام على ذلك بينة لم
يقبل منه وهو مكذب
لها ولو علم أنه خافه
سقطت الحلية وحصلها
من الربح ولو كان المبيع
غانما كان لشترى أن

الأوداج والمذبح ولم يثر جازت به الذكاة إلا الظفر والسن فإن النهي جاء فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
في ذكي بظفره أو سنه وهما ثابتان فيه أو زائلان عنه أو بظفر سبع أو سنه أو ما وقع عليه اسم الظفر من
أظفار الطير أو غيره لم يجز إلا كل به لنض السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
ابن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق (قال الشافعي) كأل الذكاة أربع الخلقوم والمرى والودجين وأقل
ما يكفي من الذكاة اثنتان الخلقوم والمرى وإنما أحببنا أن يؤتى بالذكاة على الودجين من قبل أنه إذا أتى على
الودجين فقد استولف قطع الخلقوم والمرى حتى أتاها وفيهما موضع الذكاة لافي الودجين لأن الودجين
عرفان قد يسيلان من الإنسان ثم يحيا والمرى هو والموضع الذي يدخل فيه طعام كل خلق يأكل من بشر
أو بهيمة والخلقوم وضع النفس وإذا باءنا فلا حياة تجاوز طريقة عين فلو قطع الخلقوم والودجين دون المرى
لم تكن ذكاة لأن الحياة قد تكون بعد هذا مدة وإن قصرت وكذلك لو قطع المرى والودجين دون الخلقوم
لم تكن ذكاة من قبل أن الحياة قد تكون بعد هذا مدة وإن قصرت فلا تكون الذكاة إلا ما يكون بعده
حياة طريقة عين وهذا لا يكون إلا في اجتماع قطع الخلقوم والمرى عدون غيرهما

(باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته وحكم غير المقدور عليه) قال الشافعي الذكاة ذكاته
فذكاة ما قدر عليه من وحشي أو أنسي الذبح أو النحر وموضعهما اللبة والمخرو والخلق لا موضع غيره لأن هذا
موضع الخلقوم والمرى والودجين فذلك الذكاة فيه بما جاءت السنة والأثر وما لم يقدر عليه فذكاته ذكاة
الصيد أسيا كان أو وحشيا فان قال قائل بأي شيء قست هذا قيل قسته بالسنة والآثار وقد كتبت
ذلك في غير هذا الموضع لأن السنة أنه أمر في الأنسي بالذبح والنحر إذا قدر على ذلك منه وفي الوحشي بالمرى
والصيد بالجوارح فلما قدر على الوحشي فلم يحل إلا بما يحل به الأنسي كان معقولا عن الله تعالى أنه إنما
أراده الصيد في الحال التي لا يقدر عليه ما على أن يكون فيها ذكي بالذبح والنحر وكذلك لما أمر بالذبح والنحر
في الأنسي فامتنع امتناع الوحشي كان معقولا أنه ذكي بما ذكبه الوحشي الممتنع فان قال قائل لا أحد
هذا في الأنسي قيل ولا تجوز في الوحشي الذبح فإذا أحلته إلى الذبح والاصل الذي في الصيد غير الذبح حين
صار مقدورا عليه فكذلك فأحس الأنسي حين صار إلى الامتناع إلى ذكاة الوحشي فان قلت لا أحل
الأنسي وإن امتنع إلى ذكاة الوحشي جاز عليه الغبير لأن يقول لا أحس الوحشي إذا قدر عاينه الذكاة
الأنسي وأثبت على كل واحد منهما ذكاة في أي حال ما كان ولا أحلها ما عاين حالها ما عاين هذا انصاح صاحب الصيد
أولى لأن لا أعلم في الصيد خبرا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وأعلم في الأنسي بمنع خبرا عن النبي
صلى الله عليه وسلم ثبت أنه رأى ذكاة كذا الوحشي كيف يجوز لأحد أن يفرق بين الممتنع ثم أفرق
أبطل الثابت من جهة الخبر وثبت غير من غير جهة الخبر (قال) وإذا رمى الرجل بسيف أو سكين صيدا
فأصابه بعد السيف أو أحد السكين فإرغبه فهو كالسهم يصيبه بنفسه وإن أصابه بصغ السيف أو بمقبضه
أو قفاه إن كان ذاقفا أو بصاب السكين أو قفاه أو صفه فأنحرف الحد عليه حتى يمر فلا يأكله إلا أن يدرك
ذكاته وهذا كالسهم يرمي به والخشبة والخضر فلا يؤكل لأنه لا يدري أيهم قتله (قال) وإن رمى صيدا بعينه
بسيف أو سهم ولا ينوي أن يأكله فله أن يأكله كما يذبح الشاة لا ينوي أن يأكلها فيجوز له أكلها ولو رمى
رجل شخصارا بحسبه خشبة أو حجرا أو شجرا أو شيئا فأصاب صيدا فقتله كان أحب إلى أن ينزعه عن أكله
ولو أكله ما رآه يحوز ما عليه وذلك أن رجلا لو أخذ خشبة فذبح بها لا يريد أن يأكلها وأخذها بالليل فحز حلقها
حتى أتى على ذكاتها وهو يراها خشبة لينة أو غيرها ما بلغ على أن يكون ذابحها ما عليه ولودخل عليها بالتمرير
عليه إذا أتى على ما يكون ذكاة ذكاته لم ينو الذكاة دخل عليها أن يزعم أن رجلا لو أخذ خشبة لقتله لا يذبحها
فذبحها وسعى لم يكن له أكلها ودخل عليها أن يلوحي ما لا يؤكل من الطائر والدواب فأصاب صيدا أو كل
لأكله من قبل أنه قصد بالرمية قصد غير الذكاة ولا يذبحها كقول ودخل عليها أن لو أذبح فذبحها فخطأ

يرده ولم أفسد البيع لانه لم ينعقد على محرم عليهم معا انما وقع محرما على الخائن منهما كما يدل على بالعبث فيكون التدليس محرما وما أخذه من غنه محرما وكان للشري في ذلك الخيار (باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن) قال الشافعي ولا بأس بأن يبيع الرجل السلعة إلى أجل ويشتريها من المشتري بأقل بنقد وعرض وإلى أجل قال بعض الناس إن امرأة أتت عائشة فسألتهما عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل فقالت عائشة بثما اشتريت وبثما ابتعت أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) وهو محمل ولو كان هذا ما يتفق فقد تكون عائشة عاتبت البيع إلى العطاء لانه أجل غير معلوم وزيد محملي وإذا اختلفوا فذهبنا للقياس وهو مع زيد ونحن لانثبت مثل هذا على عائشة وإذا كانت هذه السلعة على كسائر ما لم لا يبيع ملكي بما شئت وشاء المشتري

(باب تفريق صفقة البيع وجمعها) قال المزني اختلف قول الشافعي رحمه الله في تفريق الصفقة وجمعها ويصنفه موضع الاجماع فيه شرح أولي قوله فيه ان شاء الله (١) (قال الشافعي) رحمه الله (٢٠١) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى وإذا اشترى

نوين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده ووجد بالآخر عيبا واختلاف في عن الثوب فقال البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته ثمانية فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري فإن أراد رد الثوب بأكثر من الثمن أو أراد الرجوع بالعيب بأكثر من الثمن فلا يعطيه بقوله الزيادة وقال في كتاب الصلح أنه كالبيع وقال فيه في موضعين مختلفين ان صلحه من دار بمائة

بغيرها فذهب به لم يكن له أكله ولو أضحج شاتين لذهب أحدهما ولا يذهب الاخرى فسمى وأمر السكين فذهب ما حل له أكل التي نوى ذبحها ولم يحل له أكل التي لم يذبحها ودخل علينا أكثر من هذا وأولى أن يدخل مما أدخله بعض أهل الكلام وذلك أن يذبح الرجل شاة غيره فيدركها الرجل المالك لها فزعم أنه لا يحل أكلها لو أخذ منها من قبل أن ذبحها عاص لا يحل له أكلها وما لكها غير ذابحها ولا أمر بذبحها وهذا قول لا يستقيم يخالف الآثار ولا أعلم في الأمر بالذبح ولا في النية عمل غير الذكاة ولقد دخل على قائل هذا القول منه ما تفاحش حتى زعم أن رجلا لو غضب سوطا من رجل فضرب به أمته حدد الزنا ولو كان الغاصب السلطان فضرب به الحد لم يكن واحدا من هذين محددا وكان عليهما أن يقام عليهما الحد بسوط غير مضمون فإذا كان هذا عند أهل العلم على غير ما قال فالنية أولى أن لا تكون في الذابح والصيد تعمل شيئا والله أعلم (قال الشافعي) وما طلبته الكلاب أو البراة فاعتبه فأت ولم تنسله فلا يؤكل لانه ميتة وانما تكون الذكاة فيما نالت لانها بما نالت تقوم مقام الذكاة ولو أن رجلا طلب شاة ليدبجها فأتها حتى ماتت لم يأكلها وما أصيب من الصيد بأي سلاح ما كان ولم يعرفه فلا يؤكل حتى يبلغ أن يعرفه أو يجاوز الأدماء فيخرق أو يهتك وما نالته الكلاب والصفور والجوارح كلها فقتلته ولم تنده احتمل معنيين أحدهما أن لا يؤكل حتى يخرق شيئا لأن الجوارح ما خرق وقد قال الله تبارك وتعالى الجوارح والمعنى الثاني أن فعلها كذا فبأي فعلها قتل حل وقد يكون هذا جارا فيكون فعلها غير فعل السلاح لان فعل السلاح فعل الآدمي وأدنى ذكاة الآدمي ما خرق حتى يبدى وفعلها عند القتل لا على أن في القتل فليكن أحدهما ذكاة والآخر غير ذكاة وقد نسي جوارح لانها تجرح فيكون اسمها لازما وأكل ما أمكن مطلقا فيكون ما أمكن حلالا بالاطلاق ويكون الجرح ان جرحها هو اسم موضوع عليها لانها

(٣٦ - الام ثاني) وبعد ثمنه مائة ثم وجد به عيبا ان له الخيار ان شاء رد العبد وأخذ المائة بنصف الصلح ويسترد نصف الدار لان الصفقة وقعت على شيئين وقال في نشوز الرجل على المرأة وفي كتاب الشر وطولوا شري عبدا واستحق نصفه ان شاء رد الثمن وان شاء أخذ نصفه بنصف الثمن وقال في الشفعة ان اشترى شقا وعرض صفقة واحدة أخذت الشفعة بمحضهما من الثمن وقال في الاملاء على مسائل مائة وإذا صرف دينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر درهما ولم يجد درهما فلا بأس أن يأخذ التسعة عشر بمحضهما من الدينار ويتناقصه البيع بمحضه الدرهم ثم ان شاء اشترى منه بمحضه الدينار ما شاء يتناقصه قبل التفرق أو تركه عدا متي شاء أخذه وقال في ثاب البيوع الجديد الاول لو اشترى بمائة دينار مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة ومائة صاع عسل جاز وكل صنف منها بقيته من المائة وقال في الاملاء على مسائل مائة المجموعة وإذا جعلت الصفقة برديا ومجوعة بعشرة وقيمة البردي خمسة أسداس الثمن وقيمة المجوعة سدس

(١) قوله قال الشافعي إلى آخر الباب وجدنا في بعض نسخ المختصر ما لمخصه هذه الفروع كلها نقلها الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله البرماوي من نسخة قديمة من المختصر وعرضها على السراج البلعيني فأقرها كتبه بمجموعه

العشرة فالبردي بخمسة أسداس الثمن والخمسة بسدس الثمن وبهذا المعنى قال في الاملاء لا يجوز ذهب جديد وردي بذهب وسطولا بحر جديد وردي بتمر وسطولا لكل واحد من الصنفين حصته في القيمة فيكون الذهب بالذهب والتمر بالتمر فيجوز لا وبهذا المعنى قال لا يجوز أن يسلف مائة دينار في مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة لأن ثمن كل واحد منهما مجزئ. وقال في الاملاء على مسائل مالك المجموعة ان الصفة اذا بيعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بخصته من الثمن وقال في بعض كتبه لو ابتاع غنما مال عليها الحول فأخذ المصدق الصدقة منها فلم يشرى الخيار في رد البيع لانه لم يسلم له كما اشترى كاملا أو يأخذ ما بقي بخصته من الثمن وقال ان أسلف في رطب فتقدر رجوع بخصته ما بقي وان شاء أخر الى قابل وقال في كتاب الصدقات ولو أصدق أربع نسوة في الفاقسمت على مهرهن (قال) ولو أصدقها عبدا فاستحق نصفه كان الخيار لها ان تأخذ نصفه والرجوع بنصف قيمته أو الرذ (قال الفرز رحمه الله) فأما قيمة ما استحق من العبد فهذا غلط في معناه وكيف تأخذ قيمة ما لم تملكه قط بل قياس قوله هذا ترجع بنصف مهر مثلها كما لو استحق كله كان له مهر مثلها وقال في الاملاء على الموطن ولو اشترى جارية (٣٠٣) أو جاريتين فأصاب بأحداهما عبدا فليس له أن يرد بها بخصتها من الثمن وذلك أنها

صفة واحدة فلا ترد الامعا كما لا يكون له لو بيع من دار ألف سهم وهو شفعيها أن يأخذ بعض السهمان دون بعض وانما منعت أن يرد المعب بخصته من الثمن أنه وقع غير معلوم القيمة وانما يعلم بعد وأي شيء عقد ام رضاهما عليه كذلك كان فاسدا لا يجوز أن أقول اشترى منك الجارية بهاتين الجاريتين على أن كل واحدة منهما بقيمة ما فيها ولو سميت أيتهما أرفع لان ذلك على أمر غير معلوم وقال فان كانت

ان لم يخرج لم يؤكل ما قتلت واذا أحرز الرجل الصيد فربطه وأقام عنده أو لم يقم فانفلت منه فصاده غيره من ساعته أو بعد دهر طويل فسواء ذلك كله وهو لصاحبه الذي أحرزه لانه قد ملكه ملكا صحيحا كما ملك شاته الا ترى أن رجلا لو قتله في يده ضمن له قيمته كما يضمن له قيمة شاته فاذا كان هذا هكذا ففقد ملكه ملك الشاة الا ترى أن حمار الانسي لو استوحش فأخذه رجل كان للمالك الاول وسنة الاسلام أن من ملك من الاكميين شيئا لم يخرج من ملكه الا بان يخرج به هو ولو كان هرب الوحش من يده بخرجه من ملكه كان هرب الانسي بخرجه من ملكه ويستل من خالف هذا القول اذا هرب خرج من ملكه بهرب نفسه بملك نفسه فلا يجوز لاحد غيره أن يملكه فان قال لا وكيف تلك البهائم أنفسها قيل وهكذا الا يملكها غيره من ملكها على من ملكها الا بان حازه اياها من يده ويستل ما فرقت بين أن يخرج من يده فيصير محتاعا فان أخذه غيره كان الاول اذا تقارب ذلك وان تباعد كان للاخر أقرأيت ان قال قائل اذا تباعد كان الاول واذا تقارب كان للاخر ما الحجة عليه هل هي الآن يقال لا يجوز الا أن يكون الاول على حال واذا انفلت كان لمن أخذه من ساعته وهكذا كل وحش في الارض من طائر أو غيره والحوت وكل متبع من الصيد (قال الشافعي) واذا ضرب الرجل الصيد أو وماه فأبان يده أو رجله فماتت من تلك الضربة فسواء ذلك ولو أبان نصفه فمات كل النصفين واليد والرجل وجميع البدن لان تلك الضربة اذا وقعت متوقفة الذكاة كانت ذكاة على ما بان وبقي كالوضربة أو ذبحه فأبان رأسه كانت الذكاة على الرأس وجميع البدن ولا تعدو الضربة أو الرمية أن تكون ذكاة والذكاة لا تكون على بعض البدن دون بعض أو لا تكون ذكاة فلا يؤكل منه شيء ولكنه لو أبان منه عضوا ثم أدركه ذكاته فذكاه لم يأكل العضو الذي أبان لان الضربة الاولى صارت غير ذكاة وكانت الذكاة في الذبح ولا يقع الاعلى البدن وما ثبت فيه منه ولم يزل به وما زاياله كان بمنزلة الميتة الا ترى أنه لو ضرب

احدى الجاريتين بموت أو بولادة لم يكن له رد التي بعيب ويرجع بقيمة العيب من الجارية كانت قيمته اثني فائت عشرين منه والتي بقيت ثلاثين وقيمة الجارية التي اشترى بها خسون فصار حصه المبيعة من الجارية ثلاثة اجناسها وكان العيب ينقصها العشر فيرجع بعشر الثمن وهو ثلاثة وقال في كتاب الاملاء على الموطن ولو صرف الدينار بالدرهم فوجد منها زائفا فهو بالخيار بين أخذه ورده وينقض الصرف لانها صفة واحدة وقال فيه ايضا في موضع آخر فان كان الدرهم زائفا من قبل السكة أو وقع الغش فلا بأس على المشتري في أن يقبله فان رده رد الصرف كله لانهابيعة واحدة وان زاف على أنه نحاس أو تبر غير فضة فلا يكون له أن يقبضه والبيع منقوض وقال في كتاب الاملاء على مسائل مالك المجموعة ولا يجوز بيع ذهب بذهب ولا ورق بورق ولا بشئ من المأكول أو المشروب الا مثلا بمثل فان تفرقا من مقامهما وبقي قبل أحد منهما شيء ففسد وقال في كتاب الصلح انه كالبيع فان صلح من دار بمائة وبعد قيمته مائة وأصاب بالعبد عيبا فليس له الا أن ينقض الصلح كله أو يجيزه معا وقال في هذه المسئلة بعينها ولو استحق العبد ان ينقض الصلح كله وقال في الصدقات فاذا ذهب بعض البيع لم أرد الباقي وقال في كتاب المكاتب نصفه عبد ونصفه حر كان في معنى من باع ما يملك وما

لا يهلك وفسدت الكتابة (قال المزني) وهذا كله منع تفريق صفقة (قال المزني) فإذا اختلف قوله في الشيء الواحد تناقضا أو كانا كلامه معنى وكان أو لاهاميه ما أشبه قوله الذي لم يختلف (قال) وأخبرني بعض أصحابنا عن المزني رحمه الله أنه يختار تفريق الصفقة وبراء أولى قولي الشافعي (باب اختلاف المتبايعين وإذا قال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض) قال الشافعي رحمه الله أخبرني ناسفان عن محمد بن عجلان عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمتابع بالخيار (قال) وقال مالك أنه بلغه عن ابن مسعود أنه كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع أو يتراذان (قال الشافعي) قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه فإذا اتباعا عبد افتقار البائع بألف والمشتري بخمس مائة فالبايع يدعي فضل الثمن والمشتري يدعي السلعة بأقل من الثمن فيتحالفان فإذا حلفا معا قيل للمشتري أنت بالخيار في أخذه بألف أو رده ولا يلزمك ما لا تقر به فأبهمنا كل عن اليمين وحلف صاحبه حكمه (قال) وإذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم وهما متصادقان على البيع ومختلفان في الثمن بنقص البيع ووجدنا الفائت في (٣٠٣) كل ما نقص فيه القائم ينتقضا فعلى المشتري رده

منه عضوا ثم أدرك ذكاته فتركه كما يلزم كل منه شيئا لأن الذكاة قد أمكنته فصارت الضربة الأولى غير الذكاة
(باب فيه مسائل مما سبق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما كان مأكولا من طائر أو دابة فإن يذبح أحبالا وذلك سنته ودلالة الكتاب فيه والبقرة داخله في ذلك لقوله عز وجل إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة وحكايتة فقال فذبحوها وما كادوا يفعلون إلا الابل فقط فأنها تنحر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بدنه فوضع النحر في الاختيار في السنة في اللبنة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل من اللبنة والذكاة في جميع ما ينحر ويذبح ما بين اللبنة والخلق فأين ذبح من ذلك أجزأه فيه ما يجز به إذا وضع الذبح في موضعه وإن نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر كرهته ولم أحرمه عليه وذلك أن النحر والذبح ذكاة كله غير أني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يعده إلى غيره قال ابن عباس الذكاة في اللبنة والخلق لمن قد روي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا الانفس أن ترهق (قال الشافعي) والذكاة ذكاة كان فاقدر على ذكاته مما يحل أكله فذكاة في اللبنة والخلق لا يحل بغيرهما النسيان كان أو وحشيا وما لم يقدر عليه فذكاة أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه نسيان كان أو وحشيا فإن تردى بغيره في نهر أو بئر فلم يقدر على مضره ولا منبجه حيث يذبح فطعن فيه بسكين أو شيء فجوز الذكاة به فأنهر الدم منه ثم مات كل وهكذا ذكاة ما لا يقدر عليه قدر يذبح بغيره بغيره في شاة فذكاة فسل عنه ابن عمر فأمر بالذكاة وأخذ منه عشرين درهماين وسئل ابن المسيب عن المتردي ينال بشيء من السلاح فلا يقدر على منبجه فقال خيمنا نلت منه بالسلاح فكله وهذا قول أكثر المفتين (قال الشافعي) وأحب في الذبيحة أن توجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك وإن لم يفعل الذابح فقد ترك ما استحبه ولا يحترمه ذلك (قال الشافعي)

منه عضوا ثم أدرك ذكاته فتركه كما يلزم كل منه شيئا لأن الذكاة قد أمكنته فصارت الضربة الأولى غير الذكاة
(باب فيه مسائل مما سبق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما كان مأكولا من طائر أو دابة فإن يذبح أحبالا وذلك سنته ودلالة الكتاب فيه والبقرة داخله في ذلك لقوله عز وجل إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة وحكايتة فقال فذبحوها وما كادوا يفعلون إلا الابل فقط فأنها تنحر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بدنه فوضع النحر في الاختيار في السنة في اللبنة وموضع الذبح في الاختيار في السنة أسفل من اللبنة والذكاة في جميع ما ينحر ويذبح ما بين اللبنة والخلق فأين ذبح من ذلك أجزأه فيه ما يجز به إذا وضع الذبح في موضعه وإن نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر كرهته ولم أحرمه عليه وذلك أن النحر والذبح ذكاة كله غير أني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يعده إلى غيره قال ابن عباس الذكاة في اللبنة والخلق لمن قد روي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا الانفس أن ترهق (قال الشافعي) والذكاة ذكاة كان فاقدر على ذكاته مما يحل أكله فذكاة في اللبنة والخلق لا يحل بغيرهما النسيان كان أو وحشيا وما لم يقدر عليه فذكاة أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه نسيان كان أو وحشيا فإن تردى بغيره في نهر أو بئر فلم يقدر على مضره ولا منبجه حيث يذبح فطعن فيه بسكين أو شيء فجوز الذكاة به فأنهر الدم منه ثم مات كل وهكذا ذكاة ما لا يقدر عليه قدر يذبح بغيره بغيره في شاة فذكاة فسل عنه ابن عمر فأمر بالذكاة وأخذ منه عشرين درهماين وسئل ابن المسيب عن المتردي ينال بشيء من السلاح فلا يقدر على منبجه فقال خيمنا نلت منه بالسلاح فكله وهذا قول أكثر المفتين (قال الشافعي) وأحب في الذبيحة أن توجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك وإن لم يفعل الذابح فقد ترك ما استحبه ولا يحترمه ذلك (قال الشافعي)

وإذا قال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض فالذي أحب الشافعي من أقاويل وصفها أن يؤمر البائع بدفع السلعة ويحرم المشتري على دفع الثمن من ساعته فإن غاب وله مال أشهد على وقف ماله وأشهد على وقف السلعة فإذا دفع أطلق عنه الوقف وإن لم يكن له مال فهذا مفلس والبائع أحق بسلعته ولا يدع الناس يمانعون الحقوق وهو يقدر على أخذها منهم (قال) ولو كان الثمن عرضا وذهب بعينه فتلّف من يدي المشتري أو تلّف السلعة من يدي البائع انتقض البيع (قال) ولا أحب مبايعة من أكثر ماله من ربا أو من حرام ولا أفسخ البيع لا مكان الحلال فيه (باب البيع الفاسد) قال الشافعي إذا اشتري جارية على أن لا يبيعهها أو على أن لا يخسار عليه من ثمنها فالبيع فاسد ولو قبضها فاعتقها لم يجز عتقها وإن ولدها ردت إلى ربها وكان عليه مهر مثلها وقيمة ولده يوم خرج منها فإن مات الولد قبل الحكم أو بعده فسواء ولو كان باعها ففسد البيع حتى ترد إلى الأول فإن ماتت فعليه قيمتها كان أكثر من الثمن الفاسد أو أقل ولو اشتري زرعاً واشترط على البائع حصاه كان فاسدا ولو قال يعني هذه الصبرة كل أردب بدرهم على أن ترديني أردبا أو نصف أردبا كان فاسدا وكل ما كان من هذا الخوف البيع فيه فاسد ولو اشترط في بيع السمن أن يرز به بظروفه ما جاز وإن كان على أن يطر ح عنه وزن الظروف جاز ولو

اشترط الخيار في البيع أكثر من ثلاث بعد التفريق فسد البيع (باب بيع الغرر) قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر قال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن عيب الفعل ولا يجوز بحال ومن يبيع الغرر عندنا بيع ماله عندك وبيع الحمل في بطن أمه والعبد الآبق والطير والخوت قبل أن يصاد أو ما أشبه ذلك وما يدخل في هذا المعنى أن يبيع الرجل عبد الرجل ولم يولد له فالحق فاسد أجازة السيد أو لم يجزه كما اشترى أبناؤهم لم يجز البيع لأنه كان على فساد لم يدركه أو لا يجده وكذلك اشترى العبد بغير إذن سيده لا يدرى أيجزه المالك أو لا يجزه ولو اشترى مائة ذراع من دار لم يجز لجهله بالاندرع ولو علم اندرعها فاشترى منها اندرعاً مائة جاز ولا يجوز بيع اللبن في الضرع لأنه مجهول كان ابن عباس يكره بيع الصوف على ظهر الغنم واللبن في ضرعها لا يكيل ولا يجوز بيع المسك في قارة لأنه مجهول لا يدرى كم وزنه من وزن جلوده (قال المزني) يجوز أن يشترى به إذا رآه بعينه حتى يحيط به علماً جازاً (باب بيع جبل الحبل والملاسة والمناذرة وشراء الأعمى) قال الشافعي أخبرنا مالك عن (٢٠٤) نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبل

وكان يبيعاً يباعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزر والى أن تنفخ النافقة ثم تنفخ التي في بطنها (قال الشافعي) فإذا عقد البيع على هذا ففسوخ الجبل بوقته وقد لا تنفخ أبداً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمناذرة والملاسة عندنا أن يأتي الرجل بشيء مطلوب فيملسه المشتري أو في طلبة فيقول رب الثوب أبيعك هذا على أنه إذا وجب البيع فنظر له إليه اللبس لاخبارك إذا نظرت إلى

نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الخلع وأن تعجل الانفس أن ترهق والخلع أن يذبح الشاة ثم يكسر قفاها من موضع الذبح لخنعه ولكان الكسوفه أو تضرب ليحل قطع حركتها فأكراه هذا وأن يسلها أو يقطع شيئاً ونفسها تضرب أو عيساً يضرب أو غيره حتى تبرد ولا يبق فيها حركة فإن فعل شيئاً مما كرهته بعد الاتيان على الذكاة كان مسيئاً ولم يجز مهالك لأنها ذكية (قال الشافعي) ولو ذبح رجل ذبيحة فسبقت يده فأبان رأسها كلها وذلك أنه أتى بالذكاة قبل قطع الرأس ولو ذبحها من قفاها أو أحد صفحتي عنقها لم يعلم متى ماتت لم يأكلها حتى يعلم فإن علم أنها حيت بعد قطع القفا أو أحد صفحتي العنق حتى وصل بالمدينة إلى الخلقوم والمرى فقطعها ما هو حيء كل وكان مسيئاً بالجرح الاول كالجرح الثاني إذا كان مسيئاً وكانت حللاً ولا يضرب بعد قطع الخلقوم والمرى معاً أقطع ما بقي من رأسها ولم يقطعها انما أنظر إلى الخلقوم والمرى فإذا وصل إلى قطعها وفيها الحياة كانت ذكية وإذا لم يصل إلى ذلك وفيها الحياة كانت ميتة وإذا غاب ذلك عني وقد ابتدأ من غير جرحها جعلت الحكم على الذي ابتدأ منه إذا لم استيقن بحياة بعد (قال الشافعي) والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيئاً من ذلك كراهة عز وجل فالزيادة خير ولا كراهة مع تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله عليه وسلم الله على رسول الله بل أحبه وأحبه أن يذكر الصلاة عليه فصلى الله عليه في كل الحالات لأن ذكر الله عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادته يؤجر عليها إن شاء الله تعالى من قالها وقد ذكر عبد الرحمن بن عوف أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فنقدمه النبي صلى الله عليه وسلم قال فاتبعه فوجد عبد الرحمن ساجداً فوقف ينتظره فأطال ثم رفع فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عز وجل قد قبض روحك في سجودك فقال يا عبد الرحمن أتى لما كنت حيث رأيت لقيني جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال من صلى عليك صليت عليه

جوفه أو طوله وعرضه والمناذرة أن أنبذ إليك ثوباً وتبذلي ثوبك على أن كل واحد منهما بالآخر ولا خيار فسمعت إذا عرفنا الطول والعرض وكذلك أنبذ إلي ثوبين معلوم (قال) ولا يجوز شراء الأعمى وإن ذاق ماله طعم لأنه يختلف في الثمن باللون الا في السلم بالصفة وإذا واكل بصيراً قبض له على الصفة (قال المزني) يشبه أن يكون أراد الشافعي بلفظة الأعمى الذي عرف الألوان قبل أن يعي فأمس خلق أعمى فلا معرفته بالألوان فهو في معنى من اشترى ما يعرف طعمه ويجهل لونه وهو يفسده فتفهمه ولا تعلق عليه (باب البيع بالنن المجهول وبيع النجس ونحو ذلك) قال الشافعي أخبرنا الدارود عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة (قال الشافعي) وهما وجهان أحدهما أن يقول قد بعثك هذا العبد بألف نقداً أو بألفين إلى سنة قد وجب لك يا هاشم أنت فهاذا يبيع الثمن فيه مجهول والثاني أن يقول قد بعثك عبدي هذا بألف على أن تبعني دارك فأوجب لك عبدي وجبت لي دارك لأن ما نقص من كل واحد منهما ما باع ازداده فيما اشترى فالبيع في ذلك مفسوخ ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النجس (قال الشافعي) والنجس خدعة وليس من أخلاق أهل الدين وهو أن يحضر السلعة

تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءه ليقبض عليه السؤام فيعطوا بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يعلموا سؤومه فهو عاص لله ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد الشراء نافذ لانه غير النجس وقال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض (قال الشافعي) وبين في معنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع على بيع أخيه أن يتواجبا السلعة فيكون المشتري مغتبطاً وغير نادم فيأتيه رجل قبل أن يتفرق فاعرض عليه مثل سلعته أو خيراً منها بأقل من الثمن فيفسخ بيع صاحبه بان له الخيار قبل التفرق فيكون هذا افساداً وقد عصى الله إذا كان بالحديث عالماً والبيع فيه لازم (قال المزني) وكذلك المدلس عصى الله به والبيع فيه لازم وكذلك الثمن حلال (قال الشافعي) الثمن حرام على المدلس

(باب النهي عن بيع حاضر لباد والنهي عن تلقي السلع) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وزاد غير الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يزرق الله بعضهم من بعض (قال) فإن باع حاضر لباد فهو عاص إذا كان عالماً بالحديث ولم يفسخ (٣٠٥) لأن في قوله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يزرق الله

فوجدت لله شكر ا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي الصلاة على خطي به طريق الجنة (قال الربيع) قال مالك لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة وإن ذال العجب والشافعي يقول يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة (قال الشافعي) ولسنا نعلم مسلماً ولا يخاف عليه أن تكون صلواته عليه صلى الله عليه وسلم إلا الايمان بالله ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجهالة النهي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة لينعهم الصلاة عليه في حال المعنى يعرض في قلوب أهل الغفلة وما يصلي عليه أحد إلا بما لله تعالى واغظأ ماله وتقرب إليه صلى الله عليه وسلم وقربنا بالصلاة عليه منه زلفي والذكر على الذبائح كلها سواء ما كان منها نكافه وكذلك فإن أحب أن يقول اللهم تقبل مني قاله وإن قال اللهم منك واليك فتقبل مني وإن ضحي بها عن أحد فقال تقبل من فلان فلا بأس هذا دعاءه لا يكره في حال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أنه ضحي بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل اللهم عن محمد وعن آل محمد وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمة محمد (قال الربيع) رأيت الشافعي إذا حضر الجزاء ليذبح الضحية حضره حتى يذبح

(باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه) قال الشافعي رجه الله وذبح كل من أطاق الذبح من امرأه حائض وصبي من المسلمين أحب إلى من ذبح اليهودي والنصراني وكل حلال الذبيحة غير أني أحب للرأ أن يتولى ذبح نسكه فإنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مرأ من أهلها فاطمة أو غيرها احضري ذبح نسيكك فإنه يغفر لك عند أول قطرة منها (قال الشافعي) وإن ذبح النسيكة غير مال كلها أجزأت لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر هديه ونحر بعضه غيره وأهدى هدياً فأنما نحره من أهده معه غير أني أكره أن يذبح شيئاً

بها فلم يصب الناس مليكون في بيع أهل البادية وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تتلقوا الركبان للبيع (قال الشافعي) وسعت في هذا الحديث فن تلقاه فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال) وبهذا أناخذ أن كان ابتا وهذا دليل أن البيع جائز غير أن لصاحبها الخيار بعد قد قدم السوق لأن شراءهما من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المداومين من الغرر بوجه النقص من الثمن فله الخيار

(باب بيع وسلف) قال الشافعي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيع وسلف (قال الشافعي) وذلك أن من سنته صلى الله عليه وسلم أن تكون الأثمان معلومة والبيع معلوم فلما كنت إذا اشتريت من ثل دار أجماعة على أن أسلفك مائة كنت لم أشتريها بمائة مفردة ولا بمائتين والمائة السلف عارية لها منافع مجهولة وصار الثمن غير معلوم ولا خير في أن يسلفه مائة على أن يقبضه خيراً منها ولا على أن يعطيه إياها في بلد كذا ولو أسلفه إياها بلا شرط فلا بأس أن يشكره فيقبضه خيراً منها ولو كان له على رجل حق من بيع أو غيره حال فأخبره مدة كان له أن يرجع متى شاء وذلك أنه ليس بأخراج شيء من ملكه ولا أخذ منه عوضاً فيلزمه وهذا معروف لا يجب له أن يرجع به (باب تصرف الوصي في مال موليه) قال الشافعي وأحب أن يتجر الوصي بأموال من يلى ولا ضمان عليه قد انتجر

بعضهم من بعض يتبين أن عقدة البيع جائزة ولو كانت مفسوخة لم يكن بيع حاضر لباد يمنع المشتري شيئاً من فضل البيع وانما كان أهل البوادي إذا قدموا بسلعهم يبيعونها بسوق يومهم للمؤنة عليهم في حبسها واحتباسهم عليها ولا يعرف من قلة سلعته وحاجة الناس إليها ما يعلم الحاضر فيصيب الناس من بيعهم زرقاً وإذا توكل لهم أهل القرية المقيمون تربصوا بها لانه لا مؤنة عليهم في المقام

والمشوى والمطبوخ ويجوز السلم في لحوم الصيد اذا كانت ببلد لا تختلف ويقول في السمى سمى ما عزا أو مضان أو بقروان كان منها شيء
يخاف ببلد سماه ويصف اللبن كالسمى فان كان ابن ابل قال ابن عواد أو أوارك أو حضية ويقول راعية أو معلوقة لا اختلاف ألبانها
في الثمن والصحة ويقول حليب بومه ولا يسلف في اللبن المخص لان فيه ماء وهكذا كل مختلط بغيره لا يعرف أو مصلح بغيره (قال المزني)
يدخل في هذا الطيب الغالية والادهان المريبة ونحوها (قال الشافعي) ولا خير في أن يسمى لبنا حامضاً لان زيادته حوضته زيادة نقص
ويوصف اللبن الكالين لأنه موزون ويقول في الصوف صوف بلد كذا الاختلاف في البلدان ويسمى لونا لا اختلاف ألوانها ويقول
جيد انقيا ومغسولا ما يعلق به فيثقل ويسمى قصارا أو طولا بوزن وان اختلف صوف فحولاه من غيرهما وصفا ما يختلف وكذلك الوبر
والشعر ويقول في الكرسف كرسف بلد كذا ويقول جيداً أبيض نقياً أو أسمر وان اختلف قديمه وجديده سماه وان كان يكون ندياً سماه
جافاً بوزن (قال ابراهيم) وحدثننا الربيع قال سمعت الشافعي يقول (١) ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر أو أبيض أو زبرياً أو
سبلاً وبان لا يكون فيه عرق (٣٠٨) ولا كلوى ويقول في الحطب سبلاً أو سلم أو حنظل أو أراك أو عرعر ويقول

في عيدان القسي
عود شوحطة جلد
مستوى البنية (قال) ولا
بأس أن يسلف في
الشيء كيلاً وان كان
أصله وزناً ويسلف في
لحم الطير بصفة ووزن
غير أنه لا سلف له يعني
يعرف فيوصف بصغير
أو كبير وما احتمل أن
يساع به ما وصف
موضعه وكذلك الحينان
وما ضبطت صفته من
خشب ساج أو عيدان
قسي من طول أو عرض
جاز فيه السلم وما لم يكن
لم يجز وكذلك حجارة
الارحاء والبنيان والآنية

رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل الغراب والحدأة والعقرب والقارعة
والكلب العقور يدل هذا على تحريم أكل ما أمر بقتله في الاحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما
وصفت دل هذا على أن أنظر الى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالاً والى ما لم تكن العرب تأكله فيكون
حراماً فلم تكن العرب تأكل كلباً ولا ذئباً ولا أسداً ولا غراً وتأكل الضبع فالضبع حلال ويجزئها المحرم بغير
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها صيد وتؤكل ولم تكن تأكل القار ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدأة ولا
الغريبان فجاءت السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرموا واحلال ما أحلوا وإباحة أن يقتل في الاحرام ما كان
غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله فلا يجوز أن يؤكل الرخم ولا البغاث ولا الصقور ولا الصوائد من الطائر
كله مثل الشواهين والبراة والبواشق ولا تؤكل النخنافس ولا الجعلان ولا العقلاء ولا الحكماء ولا العنكبوت
ولا الزنابير ولا كل ما كانت العرب لا تأكله ويؤكل الضب والارنب والوبر وجار الوحش وكل ما أكلته
العرب أو فداء المحرم في سنة أو أثر وتؤكل الضبع والثعلب (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله
ابن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع
أصيده فقال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت أسه عنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي)
وما يباع لحم الضباع بحكمة الابن الصفا والمروة وكل ذي ناب من السباع لا يكون الا ما عدا على الناس وذلك
لا يكون الا في ثلاثة أصناف من السباع الاسد والذئب والثور فاما الضبع فلا يعدو على الناس وذلك
الثعلب ويؤكل البربوع والقنفذ (قال الشافعي) والنواب والطير على أصولها ما كان منها أصله وحشياً
واستأنس فهو فيما يحل منه ويجرم كالوحش وذلك مثل جوار الوحش والطير يستأنس بالإنسان والجوار يستأنس
فلا يكون للمحرم قتله فان قتله فعليه جزاءه ويحل أن يذبح جوار الوحش المستأنس فيؤكل وما كان لأصل

(قال) ويجوز السلف فيما لا ينقطع من العطر في أيدي الناس بوزن وصفة كغيره والغنيمته الاشهب
والاخضر والابيض ولا يجوز حتى يسمى وان سماه قطعة أو قطعاً صحاحاً لم يكن له أن يعطيه مفتاً ومفتاح الصيادلة كمتاع العطارين
ولا خير في شراء شيء خالطه لحوم الحيات من الدرياق لان الحيات محرمة ولا ما نالها لبن ما لا يؤكل لحمه من غير الادميين ولو أقاله
بعض السلم وقبض بمنافاة قال ابن عباس ذلك المعروف وأجاز عطاء (قال) واذا أقاله فبطل عنه الطعام وصار عليه ذهاباً بما عاهد
(١) قوله ولا يجوز السلف فيها أي في الحجارة كافي عبارة الام ونصها قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة
تفاضل في الألوان والاجناس والعظم ولا يجوز السلف فيها حتى يسمى أخضر الخ اه وقوله بعداً أو زبرياً أو سبلاً كما ذكر في الام
والمتنصر بدون نقط وحر هذه النسبة فان لم نقف على صحة اللفظين وقوله ولا كلوى قال في الام والكلوى حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تحيب
الحديد اذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب اه ولم يظهر لنا ضبطه ولعله يضم الكاف جمع الكلية المعروفة سمي بها الصنف
المدكور من الحجارة تسمية اصطلاحية فخر كتبه معصمه

بالذهب ما شاء وتقاضا قبل أن يتفرقا من عرض وغيره ولا يجوز في السلف الشركة ولا التولية لانهما بيع والا فانه قد بيع ولو جعل له قبل عمله أدنى من خفه أجرته ولا أجعل للثمن موضعاً (باب ما لا يجوز السلم فيه) قال الشافعي ولا يجوز السلم في النبل لانه لا يقدر على ذرع ثخانتها لرقها ولا وصفه ما فهم من ريش وعقب وغيره ولا في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا في الباقوت من قبل أن يوقفت لؤلؤة مدرجة صافيه مصبغة مستطيلة وزنها كذا فقد تكون الثقيلة الوزن وزن في وهي صغيرة وأخرى أخف منها وهي كبيرة متفاوتتين في الثمن ولا أضبط أن أصفها بالعظم ولا يجوز السلم في جوز ولا راقح ولا قناه ولا بطيخ ولا رمان ولا سفرجل عددا لتباينها إلا أن يضبط بكيل أو وزن فيوصف بما يجوز (قال) وأرى الناس تركوا وزن الرأس لما فهم من الصوف وأطراف المشافر والمتاخر وما أشبه ذلك لانه لا يؤكل فلو تعامل رجل فأجاز السلم فيه لم يجز الاموزنا (قال) ولا يجوز السلم في جلود الغنم ولا جلود غيرها ولا اهاب من رق لانه لا يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته ولا السلف في خفين ولا نعلين ولا السلف في البقول خرما حتى يسمى وزنا وجنساً أو صغيراً أو كبيراً وأجلا معلوماً (باب التسعير) قال الشافعي أخبرنا الدراوردي عن (٣٠٩) داود بن صالح التمار عن القاسم

ابن محمد عن عمر أنه مر
بخطيب بن أبي بلتعة
بسوق المصلى وبين يديه
غراران فيه مازيب
فسأله عن سعرهما
فسعر له مدين بدرهم
فقال عمر اقد حدثت
بغير مقابلة من الطائف
تحمل زيبا وهم يعتبرون
سعره فاما أن ترفع في
السعر واما أن تدخل
زيبك البيت فتبيعه
كيف شئت فلما رجع
عمر حاسب نفسه ثم أتى
حاطباً في داره فقال له
ان الذي قلت لك ليس
بعزيمة مني ولا قضاء انما
هو شيء أردت به الخير

له في الوحش مثل البجاج والحمر الالهية والابل والغنم والبقر فتوحشت فقتلها المحرم لم يجزها ولو غرم قيمتها
لالمالك ان كان لها لانصيرنا هذه الاشياء كلها على أصولها فان قال قائل في الوحش بقرو طباء مثل البقر
والغنم قبل نعم تخلق غير خلق الالهية شبهها ما عروفت منها ولو أناز عن أن حار الوحش اذا تأهل لا يحل
أكله دخل علينا أن لو قتله محرم لم يجزه كالموتل حاراً أهلباً لم يجزه ودخل علينا في الحمار الالهى أن لو توحش
كان حلالاً وكل ما توحش من الالهى في حكم الوحشى وما استأنس من الوحش في حكم الانسى فأما الابل التي
أكثر علفها العذرة اليابسة فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل فهي جلالة وأرواح العذرة توحش في
عرفها وجورها لان لحومها تقتدى بها فقلها وما كان من الابل وغيرها أكثر علفه من غير هذا وكان ينال
هذا قبل فلا يبين في عرقه ولا جرة لان اغتداه من غيره فليس بجلال منهى عنه والجلالة منهى عن لحومها
حتى تعلق علفا غيره ما تصير به الى أن يوجد عرفها ويجزها منقلباً عما كانت تكون عليه فيعلم أن
اغتداه ما قد انقلب فانقلب عرفها ويجزها فتنوكل اذا كانت هكذا ولا نجد شيئاً نستطيع أن نجده فيها كلها
أبين من هذا وقد جاء في بعض الآثار أن البعير يعلق أربعين ليلة والشاة عدداً أقل من هذا والدجاجة سبها
وكلهم فيما يرى انما أراد المعنى الذي وصفت من تغيرها من الطباع المكروهة الى الطباع غير المكروهة التي هي
في فطرة الدواب

(باب ذبائح بني اسرائيل) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى كل الطعام كان
حلالاً لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه الآية وقال عزز كره فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات أحلت لهم (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم طيبات كانت أحلت لهم وقال عز وجل وعلى
الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الى قوله لصادقون (قال الشافعي) الحوايا ما حوى الطعام والشراب

(٣٧ - الام ثاني) لاهل البلد في شئت فبيع وكيف شئت فبيع (قال الشافعي) وهذا الحديث مستقصى
ليس بخلاف لما روى مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه من روى عنه وهذا أتى بأول الحديث وآخره به أقول لان الناس مسيطون
على أموالهم ليس لاحدان يأخذها ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم الا في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها (باب الزيادة في السلف
وضبط ما يكال وما يوزن) قال الشافعي وأصل ما يلزم السلف قبول ما سلف فيه أن يأتيه به من جنسه فان كان زائداً يصلم لما يصلح
له ما سلف فيه أجبر على قبضه وكانت الزيادة تطوعاً فان اختلف في شيء من منفعة أو عن كان له ان لا يقبله وليس له الا أقل ما تقع عليه
الصفة وان كانت حنطة فعليه أن يوفيه اياهانقية من التبن والقصل والمردو والزوان والشعير وغيره وليس عليه ان يأخذ التمر الا جافاً ولو
كان لحم طائر لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن الرأس والرجلين من دون الفخذين لانه لا لحم عليها وان كان لحم حيتان لم يكن عليه ان يأخذ
في الوزن الرأس ولا الذنب من حيث لا يكون عليه لحم وان أعطاه مكان كيل وزناً أو مكان وزن كيلاً أو مكان جنس غيره لم يجز بحال لا
بيع السلم قبل أن يستوفى وأصل الكيل والوزن بالحجاز فكل ما وزن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله الوزن وما كيل فأصله

(210)

أعاده أيامه لم يتفسخ الرهن
فهو قبض لان قبضه وديعه
القبض الا ما حضره المرتبه
أنه قبض ما كان أقر له بقض
أرض ودار أن يسلم للاحق
ولو كان في يدي المرتهن بقض
حتى يدفعه الى المغصوب
جعل قبضه في البيع جائز
احدهما ولم يقبض الاخر

ولورهنه وديعة له في يده وأذن له بقبضه فجاءت عليه مدة يمكنه أن يقبضه فيها
غير قبضه رهنا (قال) ولو كان في المسجد والوديعة في بيته لم يكن قبضا حتى يصير إلى منزله وهي فيه ولا يكون
أن أوكيله لاحتل دونه والافراق بقبض الرهن جائزا لا في الايمن في مثله فان أراد الراهن أن يحلف المرتهن
منه أحلته والقبض في العبد والثوب وما يحول أن يأخذه مرتته من يدي رهنه وقبض ما لا يحول من
دونه وكذلك الشقص وشقص السيف أن يحول حتى يضعه الراهن والمرتهن على يدي عدل أو يدي الشرع
سبب للراهن فرهته ياه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهنا وكان مضمونا على الغاصب بالغصب
أو يبرئه من ضمان الغصب (قال المزني) قلت أنا يشبه أصل قوله إذا جعل قبض الغصب في الرهن جائزا كما
أن لا يجعل الغاصب في الرهن ضامنا إذا الرهن عنده غير مضمون (قال الشافعي) ولورهنه دارين فقبض
في كانت المقوضة رهنا ودون الأخرى يحجم الحق ولو أصابها هدم بعد القبض كانت رهنا بحالها أو ماسطة من

خشبها ووطوبها يعني الآخر ولو رهنه جارية قد وطئها قبل القبض فظهر بها حل أقرب فهي خارجة من الرهن ولو اغتصبها بعد القبض فوطئها فهي بحالها فان افترضها فعليه مانقصة ما يكون رهنها معها أو قصص ما من الحق فان أحبلها ولم يكن له مال غيرهما لم تبغ ما كانت حاملا فاذا ولدت بيعت دون ولدها وعليه مانقصة الولادة وان ماتت من ذلك فعليه قيمتها تكون رهنها أو قصاصا من الحق (قال) ولا يكون أحباله لها أكبر من عتقها ولا مال له فأبطل العتق وتباع (قال المرئي) يعني اذا كان معسرا (قال الشافعي) فان كانت تساوى ألفا والحق مائة بيع منها بقدر المائة والباقي لسيدها ولا توطأ وتعق بعتة في قول من يعتقها (قال المرئي) قلت أنا فادفع بعقها في كتاب عتق أمهات الاولاد (قال) وفي الام أنه اذا أعتقها فهي حرة وقد ظلم نفسه (قال الشافعي) ولو بيعت أم الولد بما وصفت ثم ملكها سيدها فهي أم ولده بذلك الولد (قال المرئي) قلت أنا شبه بقوله أن لا تصير أم ولده لان قوله ان العفد اذا لم يجز في وقته لم يجز بعده حتى يبتدأ بما يجوز وقد قال لا يكون أحباله لها أكبر من عتقها (قال) ولو أعتقها أبطلت عتقها (قال المرئي) قلت أنا فهي في معنى من أعتقها من لا يجوز عتقه فيها فهي رقيق بحالها فكيف تعتق أو تصير أم ولد بحادث من شراء وعي في معنى (٢١١) من أعتقها محجور ثم أطلق عنه

الجحر فهو لا يملكها حرة عليه أبا هذا (قال الشافعي) ولو أحبلها أو أعتقها بأذن المرتهن خرجت من الرهن ولو اختلفا فقال الراهن أعتقها بذلك وأنكر المرتهن فالقول قوله مع عينه وهي رهن وهذا اذا كان الراهن معسرا فاما اذا كان موسرا أخذ منه قيمة الجارية والعتق والولاية وتكون مكانها أو قصاصا ولو أقر المرتهن أنه أذن له بوطئها وزعم أن هذا الولد من زوج لها وادعاء الراهن فهو ابنه وهي أم

ينبغي أن يكون محرما عليهم وقد نسخ ما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم يدينه كما لا يجوز ان كانت الجحر حلالا لهم الا أن تكون محرمة عليهم اذ حرمت على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وان لم يدخلوا في دينه (ما حرم المشركون على أنفسهم) قال الشافعي رحمه الله تعالى حرم المشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء بان الله عز وجل أنها ليست حراما بتعريمهم وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها وذلك مثل البهيرة والسائبة والوصيلة والحام كانوا يتركونها في الابل والغنم كالعتق فيحرمون ألبانها ولحومها وملكها وقد فسرت في غير هذا الموضع فقال تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام وقال قد خسروا الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين وقال الله عز وجل وهو يذكر ما حرموا وقالوا هذه الأنعام حرام وحرت جبر لا يطعمها الا من نشاء من عهدهم الى قوله حكيم عليم وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا والآية وقال ثمانية أزواج من الضان اثنين ومن المعز اثنين الآية والآيتين بعدهما فاعلمهم حل ثنائيه أنه لا يحرم عليهم ما حرموا ويقال نزلت فيهم قل هل شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم فرد اليهم ما أخرجوا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بتعريمهم وقال أحلت لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم يعني والله أعلم من الميتة ويقال أنزل في ذلك قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الى قوله فسقا أهل لغير الله به وهذا شبه ما قبل يعني قل لا أجد فيها أوحى الى محرما أي من بهيمة الأنعام الا ميتة أو دما مسفوحا منها وهي حية أو ذبيحة كافر وذ كرتحريم الخنزير معها وقد قبل ما كنتم تأكلون الا كذا وقال فكلوا مما رزقكم الله حللا لطييبا الى قوله وما أهل لغير الله به وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها

ولله ولا يصدق المرتهن وفي الاصل ولا يعين عليه (قال المرئي) أصل قول الشافعي أنه ان أعتقها أو أحبلها وهي رهن فسواء فان كان موسرا أخذت منه القيمة وكانت رهنها مكانها أو قصاصا وان كان معسرا لم يكن له ابطال الرهن بالعتق ولا بالأحبال وبيعت في الرهن فلما جعلها الشافعي أم ولد لانه أحبلها بأذن المرتهن ولم تبغ كلة أحبلها وليست برهن فكذلك اذا كان موسرا لم تكن عليه قيمة لانه أحبلها بأذن المرتهن فلا تباع كلة أحبلها وليست برهن فتفهم (قال الشافعي) ولو وطئ المرتهن حذ ولده منها رقيق لا يلحقه ولا مهر الا أن يكون أكرهها فعليه مهر مثلها ولا أقبل منه دعواه الجهالة الا أن يكون أسلم حديثا أو ببادية نائية وما أشبهه ولو كان رهنها أذن له في وطئها وكان يجهل درى عنه الحد ولحق به الولد وكان حرا وعليه قيمته يوم سقط وفي المهر قولان أحدهما أن عليه الغرم والاخر لا غرم عليه لانه أباحها له وتى ملكها كانت أم ولده (قال المرئي) قلت أنا فدمض في مثل هذا جوابي لا ينبغي أن تكون أم ولده أبدا (قال أبو محمد) وهم المرئي في هذا في كتاب الربيع ومتى ملكها لم تكن له أم ولد (قال الشافعي) ولو كان الرهن الى أجل فاذن للراهن في بيع الرهن بفاعه فإثر ولا يأخذ المرتهن من ثمنه شيئا ولا مكانه رهن لانه أذن له ولم يجبه له البيع وان رجع في الاذن قبل البيع فالبيع مفسوخ وهو

رهن بجماله ولو قال أذنت لك على أن تعطيني ثمنه وأنكر الرهن الشرط والقول قول المرتهن مع عينه والبيع مفسوخ ولو أذنت له أن يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له بيعه لأنه لم يأذن له الأعلى أن يجمعه حقه قبل محله والبيع مفسوخ به وهو رهن بجماله (قال المزني) قلت أنا شبه بقول الشافعي في هذا المعنى أن لا يفسخ الشرط البيع لأن عقد البيع لم يكن فيه شرط ألا ترى أن من قوله لو أمرت رجلاً أن يبيع نوبى على أن له عشر ثمنه فباعه أن البيع جائز لا يفسخه فساد الشرط في الثمن وكذا إذا باع الرهن باذن المرتهن فلا يفسخه فساد الشرط في العقد (قال المزني) قلت أنا وينبغي إذا نفذ البيع على هذا أن يكون الثمن مكان الرهن أو يتقاصص (قال الشافعي) فلو كان الرهن بحق حال فأذن له فباع ولم يشترط شيئاً كان عليه أن يعطيه ثمنه لأنه وجب له بيعه وأخذ حقه من ثمنه ولو رهنه أرضاً من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لأنها غير مملوكة فإن كان فيها غراس أو بناء للرهن فهو رهن وإن أدى عنها الخراج فهو منقطع لا يرجع به إلا أن يكون دفعه بامرء فيرجع به كرجل أكرى أرضاً من رجل أكرها فدفع المكري الثاني كراءها عن الأول فهو متطوع ولو اشترى عبد بالخيار ثلاثاً فرهنه قبلها جاز وهو قطع (٢١٢) لخياره وإيجاب البيع في العبد وإن كان الخيار للبائع أو المشتري فرهنه قبل

الثلاث فتم له ملكه بعد الثلاث فالرهن مفسوخ لأنه انعقد وملكه على العبد غير تام ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل فإن قتل بطل الرهن ولو أسلفه ألفاً برهن ثم سأله الرهن أن يزيد ألفاً ويجعل الرهن الأول رهنها وبالألف الأولى ففعل لم يجز الرهن الآخر لأنه كان رهنها كله بالألف الأولى كالألف الأولى تكارر دارسنة بعشرة ثم أكرها تلك السنة بعينها بعشرين لم يكن الكراء الثاني إلا بعد فسخ الأول (قال المزني)

(ما حرم بدلالة النص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فيقال يجعل لهم الطيبات عندهم ويحرم عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاءه مثل ما قتل من النعم وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله وكانت الآية محتملة أن يحرم على المحرم ما وقع عليه اسم صيد وهو يجزى بعض الصيد دون بعض فقلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن من الصيد شيئاً ليس على المحرم جزاؤه كل ما يباح للمحرم قتله ولم يكن في الصيد شيء يتفرق إلا بأحد معنيين إما بان يكون الله عز وجل أراد أن يغدى الصيد المباح كله ولا يغدى ما لا يباح كله وهذا أولى معنييه به والله أعلم لأنهم كانوا يصيدون لياكلوا لا يقتلوا وهو يشبه دلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ليس عليكم الله بشيء من الصيد تنالونه بأيديكم ومما حرمكم وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وقال أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فذكر رجل ثناؤه بإباحة صيد البحر للمحرم ومتاعه يعني طعاماً والله أعلم ثم حرم صيد البر فأشبهه أن يكون أنما حرم عليه بالأحرام ما كان كله مباحاً قبل الأحرام ثم أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم أن يقتل الغراب والحدأة والفأرة والكلب العقور والأسد والتمر والذئب الذي يعدو على الناس فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان ما أباح قتله مع ما يشبهه أن يكون محرم الأكل لا باحته معها وأنه لا يضر ضررها وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضبع وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة أضغافاً والوجه الثاني أن يقتل المحرم ماضراً ولا يقتل ما لا يضر ويغديه أن قتله وليس هذا معناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل أكل لحم الضبع وإن السلف والعامة عندهم قد هوأوهي أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة وكل ما لم تكن العرب

تأكله

قلت أنا وأجاز في القديم وهو أقيس لأنه أجاز في الحق الواحد بالرهن الواحد أن يزيد في الحق رهنها فكذلك يجوز أن يزيد في الرهن حقاً (قال الشافعي) ولو أشهد المرتهن أن هذا الرهن في يده بالعين جازت الشهادة في الحكم فإن نصادق فهو ما قال (قال الشافعي) ولو رهن عبد أقدصارت في عنقه جناية على آدمي أو في مال فالرهن مفسوخ ولو أبطل رب الجناية حقه لأنه كان أولى به بحق له في عنقه ولو كانت الجناية تساوى ديناراً والعبد يساوى ألفاً وهذا أكبر من أن يكون رهنه بحق ثم رهنه بعد الأول فلا يجوز الرهن الثاني ولو أرتنه فقبضته ثم أقر الرهن أنه جنى قبل الرهن جناية ادعى بها فبها قولان أحدهما أن القول قول الرهن لأنه أقر بحق في عتق عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن. وقيل يخلف المرتهن ما علم فإذا حلف كان القول في إقرار الرهن أن عبده جنى قبل رهنه وأحد من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان موسراً لأنه إنما أقر في شيء واحد بحقيقته رخصاً أحدهما من قبل الجناية والاخر من قبل الرهن وإذا فلت من الرهن وهوله فالجناية في رقبته باقراً سيده إن كانت خطأ أو شبه بدلتا قصاص وإن كانت عمداً فيها قصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم يقر بها والقول الثاني أنه إذا كان موسراً أخذ من السيد الأقل من

قيمة العبد وأورش الجناية في دفع إلى الجني عليه لانه يقر بان في عتق عبده حقا تلفه على الجني عليه برهنه اياه وكان كمن اعنتى عبده وقد جنى وهو موسر او تلفه فيضمن الاقل من قيمته او اورش الجناية وهو رهن بحاله وانما تلف على الجني عليه لاعلى الرهن ان كان معسرا فهو رهن بحاله ونفى خرج من الرهن وهو في ملكه فالجناية في عتقه وان خرج من الرهن يبيع في نعمة سيده الاقل من قيمته او اورش جنابته (قال المزني) قلت انا وهذا اجمعها واشبهها بقوله لانه هو والعلامة مجمعة ان من اقر بما يضر رهنه ومن اقر بما يبطل به حق غيره لم يجوز على غيره ومن تلف شيئا لغيره فيه حق فهو ضمان بعدوانه وقد قال ان لم يخلف المدين على علمه كان الجني عليه أولى به منه وقد قال الشافعي بهذا المعنى لو اقرانه اعتقه لم يضر المدين فان كان موسرا اخذت منه قيمته فجعلت رهنه ما كانه ولو كان معسرا يبيع في الرهن (قال) ومضى رجع اليه عتق لانه مقرانه حر (قال الشافعي) ولو جنى بعد الرهن ثم برئ من الجناية بعفو او صلح او غيره فهو على حاله رهن لان اصل الرهن كان معصا ولو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه اثبت له عتقا قد يقع قبل حلول الرهن فلا يسهط العتق والرهن غير جائز وليس له ان يرجع في التدبير الا بان يخرج منه من ملكه ولو قال له ان (٣١٣) دخلت الدار فانت حر ثم رهنه

كان هكذا (قال المزني) فان ابا يوسف قال الشافعي ان اسدير وصية فلو اوصى به ثم رهنه ابا كان جائزا فكذلك التدبير في اصل قوله وقد قال في الكتاب الجديد آخر ما سمعناه منه ولو قال في المدين ان ادي بعد موتي قد فهو حر او وهبه هبة بنات قبض او لم يقبض ورجع فهذا رجوع في التدبير هذا نص قوله (قال المزني) قلت انا فقد ابطال تدبيره بغير اخراج له من ملكه كمال اوصى برقبته واذا رهنه فقد

تأكله من غير ضرورة وكانت تدعه على التقدير به محرم وذلك مثل الحسد والبغاث والعقبات والبراءة والرخم والغارة والعكاه والخنافس والجعلان والعقارب والحيات والذروا الذبان وما أشبه هذا وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه ولم يكن في معنى ما نص تحريمه أو يكون على تحريمه دلالة فهو حلال كالبرقع والضبيب والشعلب والضب (١) وما كانت لا تأكله ولم ينزل تحريمه مثل البول والخر والودود وما في هذا المعنى وعلم هذا موجود عندنا الى اليوم وكل ما قلت حلال حل عنه ويحل بالذكاة وكل ما قلت حرام حرم عنه ولم يحل بالذكاة ولا يجوز كل الترياق الممول بلحوم الحيات الا ان يجوز في حال ضرورة وحيث يجوز الميتة ولا يجوز ميتة بحال

(٢) (الطعام والشراب) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقال ابن الذين يا كلون أموال اليتامى طلبا انما يا كلون في بطونهم نار او يصلون سعيرا وقال عز وجل واتوا النساء صدقاتهن نحلة فبين الله عز وجل في كتابه ان مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها الا بطيب نفسها واباحه بطيب نفسها لانها مالها ممنوع عليكها ماباح بطيب نفسها كما ففي الله عز وجل في كتابه وهذا بين ان كل من كان مال كالفاله ممنوع به محرم الا بطيب نفسه باباحه فيكون مباحا لباحة ماله كونه لا فرق بين المرأة والرجل وبين ان سلطان المرأة على مالها كسلطان الرجل على ماله اذا بلغت الحيض ووجهت الرشد وقول الله عز وجل ان الذين يا كلون أموال اليتامى طلبا يبدل والله أعلم اذا لم يستثن فيه الا بطيب انفس اليتامى على ان طيب نفس اليتيم لا يحل اكل ماله واليتيم واليتيمة في ذلك واحد والمجوز عليه عندنا كذلك لانه غير مسيطر على ماله والله أعلم لان الناس في أموالهم واحد من اثنين على بينة وبين

أوجب الرهن حقا فيه فهو أولى برقبته منه وليس لسيد يبعه لاني الذي عقده فيه فكيف يبطل التدبير بقوله ان ادي كذا فهو حر او وهبه ولم يبعه الموهوب له حتى يرجع في هبته وملكه فيه بحاله ولا حتى فيه له به ولا يبطل تدبيره بان يخرج منه من يده الى يمين هو احق برقبته منه وبيعه وقبض منه في دينه ومنع سيده من بيعه فهذا اقيس بقوله ولا تشرحبك في كتاب المذهب فتفهمه (قال الشافعي) ولو رهنه عسيرا حلوا كان جائزا فان حال اليه ان يصير خلا او ميرا او شيئا لا يسكر كثيرة فانه رهن بحاله فان حال العسيرا الى ان يسكر فالرهن مفسوخ لانه صار حراما لا يحل بيعه كالموهوب رهنه عند الهات العبد فان صار العسيرا ثم صار خلا من غير صنعة ادى فهو رهن فان صار خلا بصنعة ادى فلا يكون ذلك حلالا ولو قال رهنه عسيرا ثم صار في يدك ثم اخرج الرهن رهنه ثم اخرجها فقولان أحدهما ان القول قول

(١) قوله وما كانت لا تأكله الخ هكذا في النسخ وانظر أين الخبر

(٢) كتب هذا في نسخة السراج الباقية ما نصه وترجم في أوائل الثلث الثالث عقب ترجمة الاستحقاق تقريرا بالطعام والشراب ودر بعد ترجمته تعلق بما نص فيه فلذلك كرر ذلك على ما هو عليه اه كتبه مصححه

الراهن لانه يحدث كما يحدث العيب في البيع ومن قال هذا أراق الحجر ولا رهن له والبيع لازم والثاني أن القول قول المرتهن لانه لم يقر أنه قبض منه شيئا يحل له ارتهاه بحال وليس كالعيب في العبد الذي يحل ملكه والعيب به والمرتهن بالخيار في فسخ البيع (قال المزني) قلت أنا هذا عندى أنيس لان الراهن مدع (قال) ولا بأس أن يرهن الجارية ولها ولد صغير لان هذا ليس بتفرقة ولو ارتهن بخلاصا فالتفرج خارج من الرهن طالعا كان أو بسر الا أن يشترطه مع الفخل لانه عين ترى وما عاك في يدى المرتهن من رهن صحيح وفاسد فلا ضمان عليه واذا رهن ما يسد من يومه أو غده أو مدة قصيرة لا يتنفع به بالسامل البقل والبطيخ فان كان الحق حالا فالتزويج وان كان الى أجل يفسد اليه كرهته ومنعنى من فسخه أن للراهن بيعه قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط فان شرط أن لا يباع الى أن يحل الحق فالرهن مفسوخ ولورهنه أرضا بلا فخل فأخرجت بخلاصا فالتفرج خارج من الرهن وليس عليه قلعها لانه لا ضرر على الأرض منها حتى يحل الحق فان بلغت حق المرتهن لم تقنع وان لم تبلغ قلعت وان فلس بديون الناس بيعت الأرض بالفخل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا فخل وعلى ما بلغت بالفخل فأعطى (٣١٤) المرتهن عن الأرض والغرماء عن الفخل (قال) ولورهنه أرضا بخلاصا ثم اختلفا فقال

الراهن أحدثت فيها
تخلوا وأتكر المرتهن ولم
تكن دلالة أو مكن ما قال
الراهن فالقول قوله مع
يمينه ثم كالمسئلة قبلها
ولو شرط للرهين اذا
حل الحق أن يبيعه لم
يجز أن يبيع لنفسه
الا بان يحضره رب
الرهن فان امتنع أمر
الحاكم ببيعه ولو كان
الشرط للعدل جاز
بيعه مالم يفسخا أو
أحدهما وكالته ولو
باع عما يتعان الناس
عنه فلم يفسد حتى
جاء من يزيده قبل
الزيادة فان لم يفعل

ماله فاحل له فاحله لغيره دخل أو ممنوع من ماله فأباح منه لم يجز لمن أباحه له لانه غير مسلط على إباحته له فان قال قائل فهل الجعري القرآن أصل يدل عليه قيل نعم ان شاء الله قال الله عز وجل فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعل هو فليمل وليه بالعدل الآية (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجعلن أحدكم ماشية أخيه بغير إذنه أحب أحدكم أن توفى مشربته فتكسر فينقل متاعه وقد روى حديث لا يثبت مثله اذا دخل أحدكم الحائط فليأكل ولا يمتد (١) خبنة ولا يثبت لأجته فيه ولبن الماشية أولى أن يكون مباحا فان لم يثبت ههنا من غير الحائط لان ذلك البني يستخلف في كل يوم والذي يعرف الناس أنهم يذلون منه ويوجبون من بذله ما لا يذلون من الثمر ولو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا به ولم نخالفه

(جاء ما يحل من الطعام والشراب ويحرم) قال الشافعي رحمه الله أصل المأكول والمشروب اذا لم يكن لما لك من الآدميين أو أحله مالك من الآدميين حلال الا ما حرم الله عز وجل في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فان ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرم في كتاب الله عز وجل أن يحرم ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه وكان في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فان قال قائل فما الحجة في أن كل ما كان مباح الاصل يحرم بمالكه حتى يأذن فيه مالكه فالجدة فيه أن الله عز وجل قال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال تبارك وتعالى وأتوا النساء أموالهم الآية وقال وأتوا النساء صدقاتهن نخلة الى قوله هنيئا من بئاع أى كثيرة في كتاب الله عز وجل حظر فيها أموال الناس الا بطيب أنفسهم الإجماع فرض في كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وجاءت به حجة

(قال)

فبيعه مردود واذا بيع الرهن فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن ولو مات الراهن

فأمر الحاكم بعد لافياع الرهن وضاع الثمن من يدى العدل فاستحق الرهن لم يضمن الحاكم ولا العدل لانه أمين وأخذ المستحق متاعه والحق والثمن في ذمة الميت والعهد عليه كهي لو باع على نفسه فليس الذي يبيع له الرهن من العهدة بسبيل ولو باع العدل فقبض الثمن فقال ضاع فهو مصدق وان قال دفعته الى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فالقول قوله وعلى الدافع البينة ولو باع بدين كان ضامنا ولو قال له أحد هما بيع بذاتي والآخر بيع بدارهم لم يبيع واحد منهما الحق المرتهن في عن الرهن ونق الراهن في رقبته وثمنه وجاء الحاكم حتى بأمره بالبيع بنقد البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه وان تغيرت حال العدل فأيهما دعا الى اخراجه كان ذلك له وان أراد العدل رده وهما حاضران فذلك له ولو دفعه بغير أمر الحاكم من غير محضرهما ضمن وان كانا بعيدى الغيبة لم أر أن يضطره على حبسه وانما هي وكالة ليست فيها منفعة وأخرجها الحاكم الى عدل ولو جنى المراهون على سيده فله القصاص فان عفا فلا دين له على عبده وهو رهن بحاله فان جنى عبده

(١) الخبنة بضم الخاء المعجمة وسكون الواو المتحدة ما تحمله في حضنك كذا في اللسان وقوله بعد فان لم يثبت هكذا الخ كذا في التسع وانظر
أين الجواب وحرر الغبارة كنهه معصمه

المرهون على عبده آخر مرهون فله القصاص فان عفا على مال فالمال مرهون في يدي مرتبه العبد المجنى عليه بحقه الذي به أجزت
 لسيده العبد أن يأخذ الجناية من عتق عبده الجاني ولا يمنع المرتبه السيد من العفو بلا مال لانه لا يكون في العبد مال حتى يختاره الولي وما
 فضل بعد الجناية فهو رهن واقرار العبد المرهون بما فيه قصاص جائز كالبينة وما ليس فيه قصاص فاقرار باطل واذا جنى العبد في الرهن
 قبل لسيده ان فديته بجميع الجناية فانت متطوع وهو رهن وان لم تفعل بيع في جنايته فان تطوع المرتبه لم يرجع بها على السيد وان
 فداء بامرء على أن يكون رهنا به مع الحق الاول جائز (قال المزني) قلت أنا هذا أولى من قوله لا يجوز أن يرد ادحقاق الرهن الواحد (قال
 الشافعي) فان كان السيد أمر العبد بالجناية فان كان يعقل بالغافهوا ثم ولائتي عليه وان كان صبيا أو أعمى فبيع في الجناية كلف
 السيد أن يأتي عتق فبته يكون رهنا مكانه ولو أذن له رهنه فبني فبيع في الجناية فاشبه الامر من أنه غير ضامن وليس كالمستعير الذي
 منفعته مشغولة بتجدة العبد من غيره ولا سيد في الرهن أن يستخدم عبده وانخص فيما جنى على العبد سيده فان أحب المرتبه حضر
 خصوصته فاذا قضى له شيء أخذ رهنا ولو عفا المرتبه كان عفوه باطلا ولورهنه (٢١٥) عهدها بانه رهن وعبد المحنطة فقتل
 أحدهما صاحبه كانت

الجناية هدر أو أكره أن
 رهن من مشرك معصفا
 أو عبدا مسلما وأجبره
 على أن يضعهما على
 يدي مسلم ولا بأس به
 ما سواهما رهن إلى
 صلى الله عليه وسلم ورعه
 عند أبي النخعي اليهودي
 (قال الشافعي) في غير
 كتاب الرهن الكسبي أن
 الرهن في المحنط والعبد
 المسلم من النصراني
 باطل

(قال) أخبرنا مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل أن أحدكم ماشية بغيره
 اذنه يحب أحدكم أن يؤتي مشركته فتكسر فأبان الله في كتابه أن ما كان ملكا لا يبيح له بيع لم يحل بحال الأباذنه
 وأبانه رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الحلال حلالا لوجه حراما لوجه آخر وأبانه السنة فاذا منع الله عز
 وجل مال المرأة لا يطيب بنفسها واسم المال يقع على القليل والكثير ففي ذلك معنى سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اللبن الذي تخفف مؤنته على مالكه ويستخلف في اليوم مرة أو مرتين لحرام الأقل إلا باذن مالكه
 كان الاكثر مثل الأقل أو أعظم ثم رعاية در عظمه على ما هو أصغر منه من مال المسلم ومثل هذا ما فرض
 الله عز وجل من المواريث بعبد موت مالك المال فلما لم يكن لقرىب أن يرث المال الذي قد صار ملكا غير
 مالك إلا بما ملك كان لأن يأخذ مال حي بغير طيب نفسه أو ميت بغير ما جعل الله له أبعد (قال الشافعي)
 فالأموال محرمة بمالكها عند وفاة المالك من الله عز وجل في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
 وبسنة رسوله فلازم خلفه بشرطه طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فانه يجمع معنيين مما الله عز وجل طاعة عا
 أو جب في أموال الأحرار المسلمين طابت أنفسهم بذلك ولم تطب من الزكاة وما لم يجمع أحدا منهم واحدات
 غيرهم ممن سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على من سن منهم أخذهم أموالهم والمعنى الثاني بين أن
 ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلازم بفرض الله عز وجل فذلك مثل الدية على قاتل الخطأ فيكون
 على عاقلة الدية وان لم تطب بها أنفسهم وغير ذلك مما هو موضوع في مواضع من الزكاة والديات ولو لا
 الاستغناء بعلم العامة بما وصفت في هذا الاوضاع من نفسها كغيرها كتبنا أن شاء الله تعالى فمن مر
 لرجل زرع أو قرا أو غيره من ماله لم يكن له أخذ شيء منه إلا بانه لا يملك هذا المال إلا في بيعه كتاب
 ولا سنة ثابتة باحتسابه فهو ممنوع بماله إلا بانه والله أعلم وقد قيل من مر بحائط فله أن يأكل ولا يتخذ خبثه

باب اختلاف الراهن
 والمرتهن

قال الشافعي ومعهن

إذا أذن الله بجل وعز بالرهن أنه زبادة وثبة. صاحب الحق وأنه ليس بالحق بعينه ولا بأرض عده ولو باع رجلا شيئا على أن يرهنه
 من ماله ما يفر فانه يضعه على يدي عبد أو يدي المرتبه كان البيع جائزا ولم يكن الرهن تاما حتى يقبض المرتبه أو امتنع الراهن
 أن يقبض الرهن لم يجزه والبائع بالخيار في انعام البيع يلاوه أو يرهنه لأنه لم يرض بقبضه دون الرهن وهكذا لو تملك على أن يعطيه جلا
 بعينه فلم يملك له فله رد البيع وليس للشتر. البيع لأنه لم يسجل عليه نص يكون له به الخيار ولو كان جهلا الرهن أو أجهلا
 قال (قال المزني) قلت أنا هذا غلط انه من فاسد الجهل به والبيع جائز لجهله به والبائع بالخيار أن شاء أم البيع يلاوه
 شاء فصح لطلان الوثيقة في معنى قوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو قال أرهنه أخذت على كان فاسدا لا يجوز ولا معلوما يعرفه
 جميعا بعينه ولو أصاب المرتبه بغير التمس ناله رهن عتقته كان به قبل القبض ففاسد المبيع وقال الراهن بل يودع بعد انقبض
 باطل قوله الراهن مع يده إذا كان مثله ذلك ولو قتل الرهن بردة أو قطع بركة قبل القبض كان له فسخ البيع (قال المزني) قلت
 أني إذا قيل أن المبيع وإن جهلا الرهن أو الجمل غير فاسد وانما له الخيار في فسخ البيع أو إثباته لجهله بالرهن أو الجهل وبالله التوفيق

(قال الشافعي) وان كان حدث ذلك بعد القبض لم يكن له فسخ البيع ولومات في يديه وقد داس له فيه بعيب قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار لما فات من الرهن ولو لم يشترط رهنًا في البيع فتنقطع المشتري فرهته فلا سبيل له إلى آخر اجتهاد من الرهن وبقي من الحق شيء ولو اشترط أن يكون المبيع نفسه رهنًا فالبيع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه المبيع إلا بأن يكون محبوسًا على المشتري ولو قال الذي عليه الحق أرهنك على أن تزيدني في الاجل ففعلًا فالرهن مفسوخ والحق الأول بحاله ويزداد زاده وإذا أقر أن الموضوع على يديه قبض الرهن جعلته رهنًا ولم أقبل قول العدل لم أقبضه وأيهامات قام وارثه مقامه (قال المزني) قلت أنا وجه قوله في اختلاف الراهن والمرتهن أن القول قول الراهن في الحق والقول قول المرتهن في الرهن فيما يشبه ولا يشبه ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه (قال الشافعي) ولو قال رجل لرجلين رهنتماني عبدًا كهذا بمائة وقبضته منك فصدقه أحدهما وكذبه الآخر كان نصفه رهنًا بخمسين ونصفه خارجًا من الرهن فان شهد شريك صاحب نصف العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلًا لحلف المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنًا بخمسين ولا (٢١٦) معنى في شهادته زدها له وإذا كانت له على رجل ألفان أحدهما برهن والآخرى

بغير رهن ففضاه الفاضل
اختلافًا فقال القاضي
هي التي في الرهن وقال
المرتهن هي التي بالرهن
فالقول قول القاضي مع
يمينه ولو قال رهنتمني
هذه الدار التي في يديه
بألف ولم أدفعها إليه
فقبضتها أو تكارها
من رجل وأزله فيها أو
تكاراها هو مني فقلها
ولم أسلمها رهنًا فالقول
قوله مع يمينه

(باب انتفاع الراهن
بما برهنه)

قال حدثنا إبراهيم بن
محمد قال أخبرني المزني
قال قال الشافعي وقد

وروي فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالفه والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد
الابنة ولو اضطر رجل لخاف الموت ثم مر بطعام لرجل لم يأربأ سا أن يأكل منه ما رزق من جوعه ويغفر له
ثمسه ولم أزل رجل أن يمنعني في تلك الحال فضلًا من طعام عنده وخفت أن يضيق ذلك عليه ويكون أعان
على قتله إذا خاف عليه بالنوع القتل

(جامع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس) قال الشافعي رحمه الله أصل ما يملك الناس
بما يكون ما كولا ومشر وباشيا أن أحدهما ما فيه روح وذلك الذي فيه محرم وحلال ومنه ما لا روح فيه
وذلك كله جلال إذا كان بحاله التي خلقه الله بها وكان الأديميون لم يجدوا فيه صنعة خلطوه بمحرم أو اتخذوه
مسكرًا فان هذا محرم وما كان منه مما يقتل رأيت محرمًا لأن الله عز وجل حرم قتل النفس على الأديمين
ثم قتلهم أنفسهم خاصة وما كان منه خبيثًا قلنا فقد تركته العرب نجسها به بقذره ويدخل في ذلك ما كان
نجسًا وما عرفه الناس مما يقتل خفت أن لا يكون لأحد رخصة في شربه لدواء ولا غيره وأكره قليله
وكثيره مخطئه غيره ولم يخطئه وأخاف منه على شربه وساقية أن يكون قاتلًا لنفسه ومن سبقه وقد
قبل يحرم الكثير الجثث منه ويحل القليل الذي الأغلب منه أنه ينفع ولا يبلغ أن يكون قاتلًا وقد سمعت
عن مات من قليل قدر أنه غيره فلا أحبه ولا أرخص فيه بحال وقد يقاس بكثير السم ولا يمنع هذا
أن يكون يحرم شربه

(نفرع ما يحل ويحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى
عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم فاحتل قول الله تبارك وتعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام احتلالها دون
ماسواها واحتل احتلالها بغير حظير ماسواها واحتل قول الله تبارك وتعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم

روى عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرهن مركوب ومحلوب (قال) ومعنى هذا القول أن من
وهن ذات در وظاهر لم يمنع الراهن من ظهرها ودرها وأصل المعرفة بهذا الباب أن للزمن حقًا في رقة الرهن دون غيره وما يحدث مما يميز
منه غيره وكذلك سكنى الدور وزروع الأرض وغيرهما فالراهن أن يستخدم في الرهن عبده ويركب دوابه ويؤجرها ويحلب درها ويحجز
صوفها وتأوى بالليل إلى مرتبتها وإلى يدي الموضوع على يديه وكل ولد أمة ونتاج ماشية وثمر شجرة ونخلة فذلك كله خارج من الرهن
يسلم للراهن وعليه مؤنة رهونه ومن مات من رقيقه فعليه كفنته والفرق بين الأمة تعتق أو تباع فيتبعها ولدها وبين الرهن أنه إذا أعتق أو
باع زال ملكه وحدث الولد في غير ملكه وإذا رهن فلم يزل ملكه وحدث الولد في ملكه إلا أنه محمول دونه لحق حبس به لغيره كما يؤجرها فتكون
محتبسة بحق غيره وان ولدت لم يدخل ولدها في ذلك معها والرهن كالضامن لا يلزم إلا من أدخل نفسه فيه وولد الأمة لم يدخل في الرهن
قط وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يدي امرأة ثقة وليس للسيد أخذها لخدمة خوفًا أن يجعلها أو ما كانت من زيادة لا تميز بينهما مثل
الجارية تكبر والتمرة تعظم ونحو ذلك فهو غير مميز منها وهي رهن كلها ولو كان الرهن ماشية فإراد الراهن أن ينزى عليها أو يعبد أصغر فأراد
أن يحتجته أو احتاج إلى شرب دواء أو فتح عرقًا أو الدابة إلى توديع أو تزيغ فليس للرهن أن يمنع مما فيه للرهن منفعة وينعته مما فيه من ضرر

القول قوله في قدر الموهنة من المختلطة بهما مع عينه (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وقدينته في هذا الكتاب في باب غر الحائط
 يباع أصله (قلت أنا) وينبغي أن يكون القول في الزيادة قول المرتنن لأن الشمرة في يديه والراهن مدع قدر الزيادة عليه فالقول قول
 الذي هو في يديه مع عينه في قياسه عندي وبالله التوفيق (قال الشافعي) وإذا رهنه غرة فعلى الراهن سقيها وصلاحها وجدادها وتشخيصها
 كما يكون عليه نفقة العبد وليس للراهن ولا للراهن قطعها قبل أو انهم إلا بأن يرضيها وإذا بلغت إبانها فأيها ما أراد قطعها جبرالا آخر على
 ذلك لأنه من صلاحها فإن أبي الموضوعه على يديه أن يتطوع بأن يضعها في منزله الأبراء قبل الراهن عليك لها منزل تحرز به لأن ذلك
 من صلاحها فإن جثته والا أكثرى عليك منها (باب ما يفسد الرهن من الشرط وما لا يفسده وغير ذلك) قال الشافعي إن اشترط
 المرتنن من منافع الرهن شيئا فالشرط باطل ولو كانت له ألف فقال زدني ألفا على أن أرهلك بها معارضا يعرف أنه كان الرهن مفسوخا
 ولو قال له بعني عبدا بألف على أن أعطيك بها وبالألف التي لأعلى بلارهن دارى رهننا ففعل كان البيع والرهن مفسوخا ولو أسلفه
 ألفا على أن يرهنه بهارنا وشرط المرتنن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف ولو

(٣١٨)

والعطاء والجعلان وخشاش الأرض والرخم والعقبات والبخايف والغربان والحداد والفار وما في مثل
 حالها حلال فإن قال قائل فادل على تحريمها قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا
 لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فكان شيئا خلالين فأثبت تحليل أحد هما وهو
 صيد البحر وطعامه (١) وطعامه ما لم يمسكه وما فيه منافع لهم يستمتعون بكاه وحرم عليهم صيد البر أن
 يستمتعوا بكاه في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر
 الاحرام الا ما كان حلالا لهم قبل الاحرام والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرمة
 يقتل الغراب والحدأة والعقرب والغارة والكلب العقور وقتل الحيات دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة
 لأنه لو كان داخل في حلة ما حرم الله قتله من الصيد في الاحرام لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله
 ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل مما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا (قال)
 فكل ما سئلت عنه مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الارواح فاقترهل كانت العرب تأكله فإن
 كانت تأكله ولم يكن فيه نص تحريم فأحله فإنه داخل في حلة الحلال والطيبات عندهم لأنهم كانوا يحلون
 ما يستطيعون وما لم تكن تأكله تحريمه بالاستقذاره غرمة لأنه داخل في معنى الطيبات خارج من معنى
 ما أحل لهم مما كانوا يأكلون ودخل في معنى الطيبات التي حرمتوا على أنفسهم فأثبت عليهم تحريمها
 (قال الشافعي) ولست أحفظ عن أحد سألته من أهل العلم عن ذهب مذهب المكيين خلافا وجعله هذا
 لأن التحريم قد يكون مما حرمت العرب على أنفسهم مما ليس داخل في معنى الطيبات وإن كنت لا أحفظ
 هذا التفسير ولكن هذه الجملة وفي تتابع من حفظت عنه من أهل العلم جهة ولولا الاختصار لا وضعت
 بأكثر من هذا وسير في تفاريق الابواب أيضا حله ان شاء الله تعالى

كان اشترى منه على هذا
 الشرط فالبيع بالخيار
 في فسخ البيع أو إتيائه
 والرهن ويبطل الشرط
 (قال المزني) قلت أنا
 أصل قول الشافعي أن
 كل بيع فاسد بشرط
 وغيره أنه لا يجوز أن
 أجزأ حتى يبتدأ بما يجوز
 (قال الشافعي) ولو اشترط
 على المرتنن أن لا يبيع
 الرهن عند محل الحق
 إلا بما يرضى الراهن أو
 حتى يبلغ كذا أو بعد
 محل الحق بشهر أو نحو
 ذلك كان الرهن فاسدا
 حتى لا يكون دون بيعه
 حائل عند محل الحق ولو

رهنه فخلا على أن ما أئتمرت أو ماشية على أن ما تئمت فهو داخل في الرهن كان الرهن من الثقل والماشية رهننا ولم
 يدخل معه غر الحائط ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن بحق وأجب قبل الرهن وهذا كرجل رهن من رجل دارا على أن يرهنه أخرى
 غير أن البيع ان وقع على هذا الشرط ففسخ الرهن وكان البائع بالخيار لأنه لم يتم له الشرط (قال المزني) قلت أنا وقال في موضع آخر هذا
 جائز في قول من أجاز أن يرهنه عبد فيصيب أحدهما حرا فيصير الجائر ويرد المردود (قال المزني) وفيها قول آخر يفسد كايه - البيع
 إذا بيعت العسقة جائزا وغير جائز (قال المزني) قلت أنا ما قطع به وأثبتته أولى وجواباته في هذا المعنى بالذي قطع به شبه وقد قال لو تباعا
 على أن يرهن هذا العبد بفرهنه أياما فاذا هوم من ساعته خرفه بالخيار في البيع لأنه لم يتم له الرهن (قال الشافعي) ولودفع اليه حقا فقال قد
 رهنه بك عاقبه وقبضه المرتنن ورضي كان الحق رهننا وما فيه خارجا من الرهن ان كان فيه شيء لجهل المرتنن بما فيه وأما الخريطة فلا

(١) قوله وطعامه ما لم يمسكه في أخرى وطعامه يأكله واقتره وخر كتبه معصمه

يجوز الرهن فيها إلا أن يقول دون ما فيها ويجوز في الحق لأن الظاهر من الحق أنه قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها وانما يراد ما فيها ولو شرط على المرتهن أنه ضامن الرهن ودفعه فالرهن فاسد وغير مضمون (باب ضمان الرهن) قال الشافعي أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن والرهن من صاحبه الذي رهنته غنمه وعليه غرمه ووصله ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه من حديث ابن أبي أنيسة (قال الشافعي) وفيه دليل أنه غير مضمون إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الرهن من صاحبه فمن كان منه شيء فضمناه منه لا من غيره ثم أكد بقوله غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصانه ألا ترى لو أرتهن خاتما بدرهم يساوي درهما فهلك الخاتم فمن قال ذهب درهم المرتهن بالخاتم زعم أن غرمه على المرتهن لأن درهمه ذهب وكان الرهن بريثا من غرمه لأنه قد أخذ غنمه من المرتهن ولم يغرمله شيئا وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يذبح الرهن قضاء حقه عند محله (قال الشافعي) (٢١٩) ملك الرهن لربه والمرتهن غير متعد

بأخذه ولا يحاطر بارتباطه لأنه لو كان إذا هلك بطل ماله كان يحاطر بعماله وانما جعله الله تبارك وتعالى وثيقة له وكان خيرا له ترك الارتهاق بأن يكون ماله مضمونا في جميع مال غيره (قال الشافعي) وما ظهر هلاكه وخفى سواء لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يده من الرهن شيئا الأقبا يضمنان فيه من الوديعة بالتعدي فإن قضاء ما في الرهن ثم سأل الرهن بنفسه عنه وهو يكتفه فهو ضامن

(تحرير) كل ذي ناب من السباع (قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري ومالك عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام (قال الشافعي) وبهذا يقول (قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله انما يحرم كل ذي ناب يعد ونسائه (الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره) قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض من وافقنا في تحرير كل ذي ناب من السباع ما لكل ذي ناب من السباع لا يحرمه دون ما خرج من هذه الصفة قلت له العلم يحيط أن شاء الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قصد قصد أن يحرم من السباع موصوفا فافقنا قصد تحريم بعض السباع دون بعض كالقوله قد أوصيت لكل شاب بمكة أو لكل شيخ بمكة أو لكل حسن الوجه بمكة كنت قد قصدت بالوصية قصد صفة دون صفة وأخرجت من الوصية من لم تصف أنه وصيتك قال أجل ولولا أنه خص تحريم السباع لكان أجمع وأقرب ولكنه خص بعضا دون بعض بالتحرير (قال الشافعي) فقلت له هذه الميزة الأولى من علم تحريم كل ذي ناب فسل عن الثانية قال هل منها شيء مخلوق له ناب وشئ مخلوق لا ناب قلت ما علمته قال فإن لم تكن تختلف فتكون الأناب لبعضها دون بعض فكيف القول فيها قلت لا معنى في خلق الأناب في تحليل ولا تحريم لاني لا أجد إذا كانت في خلق الأناب سواء شيئا أتفيه خارجا من التحريم ولا بمن أخرج بعضهما من التحريم إذا كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إخراجها قال أجل هذا كما وصفت ولكن ما أردت بهذا قلت أردت أن يذهب غلطك إلى أن التحريم والتحليل في خلق الأناب قال ففهم قلت في معناه دون خلقه فسل عن

(كتاب التعليل) قال حدثنا محمد بن عاصم قال سمعت المزي قال قال الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن نافع عن خلفه (١) أو ابن خلدة الزرق «الشيخ من المزي» عن أبي هريرة أنه رأى رجلا أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمعاذته إذا وجد به عينه (قال الشافعي) وفي ذلك بيان أنه جعل له نقض البيع الأول أن شاء أذامات أو أفلس (قال الشافعي) ويقال لمن قبل الحديث في المفسس في الحياة دون الموت قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة على الحي فحكمتم بها على ورثته فكيف لم تحكموا في المفسس في موته على ورثته كما حكمتم عليه في حياته فقد جعلتم للورثة أكثر مما للموت الذي عنه ملكوا أو أكثر مال الوارث أن لا يكون له الاملاية (قال الشافعي) ولا تجعل للقرماء منعه بدفع الثمن ولا الورثة الميت وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم أحق به منهم (قال المزي) قلت أنا وقال في الحبس إذا هلك أهله رجع إلى أقرب الناس إلى الحبس فقد جعل لأقرب الناس إلى الحبس في حياته ما لم يجعل للمحبس وهذا اعتدى غير جائز (قال) وإن تغيرت (١) قوله أو ابن خلدة الزرق جزمه في الخلاصة ومما عمر بن خلدة وقال أنه يروي عن أبي هريرة كنهه معجبه

السلعة بنقص في يدها بعد روا وغيره أو زادت فسواء ان شاء أخذها بجمع الثمن وان شاء تركها كأنه قضى الشفعة بهدم من السماء ان شاء أخذها بجمع الثمن وان شاء تركها (قال) ولو باعه بخلافه ثم أوطع قدا بر واستثنى المشتري وقبضها أو كل الثمر أو أصابته جائحة ثم فليس أو مات فاته يأخذ عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصصة الثمر يوم قبضه لا يوم أكله ولا يوم أصابته الجائحة (قال) ولو باعها مع ثمر فيها قد اخضر ثم فليس والثمر يرب أو قرأ بآية زرعها مع أرض خرج أو لم يخرج ثم أصابه مدر كالأخذ كله ولو باعه حائطا لا غرض فيه أو أرضا لا زرع فيها ثم فليس المشتري فان كان الفضل قد أبر والارض قد زرعت كان له الخيار في الفضل والارض وتبقى الثمار الى الحداد والزرع الى الحصاد ان أراد الغرماء تأخير ذلك وان شاء ضرب مع الغرماء وان أراد الغرماء بيع الثمر قبل الحداد والزرع بطلا فذلك لهم وكذلك لو باعه أمة فولدت ثم أفلس كانت له الأمانة ان شاء والولد للغرماء وان كانت حبلى كانت له حبلى لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الابار كالولادة واذ لم يؤثر فهي كالخامل لم تلد ولو باعه بخلافه لا ثمر فيها ثم أثرت فلم تؤثر حتى أفلس فلم يفتقر البائع حتى أثرت كان له الفضل دون الثمرة لانه لا يملك (٣٣٠) عين ماله الا بالتفليس والاختيار وكذلك كل ما كان يخرج من ثمر الشجر في

أكله فينشق كالسكر في
وما أشبهه فاذا انشق
فمثل الفضل يؤثر واذ لم
ينشق فمثل الفضل لم
يؤثر ولو قال البائع
اخبرت عين مالي قبل
الابار وأنكر المفلس
فالقول قوله مع عينه
وعلى البائع البيئته وان
صدقه الغرماء لم أجعل
لهم من الثمر شيئا لانهم
أقروا به للبائع وأجعله
لغيرهم سوى من صدق
البائع وبخاصهم فيما
بقى الا ان يشهد من
الغرماء عدلان فيجوز
وان صدقه المفلس
وكذبه الغرماء فنأجاز

الثاب الذي هو غاية علم كل ذي ناب قال فاذا ذكره أبت قلت كل ما كان يعد ومنها على الناس بقوة ومكارة في نفسه بنباه دون ما لا يعدو قال ومنها ما لا يعدو على الناس بمكارة دون غيره منها قلت نعم قال فاذا ذكر ما يعدو قلت يعدو والاسد والثر والذئب قال فاذا ذكر ما لا يعدو ومكارة على الناس قلت الضبع والثعلب وما أشبهه قال فلامعني له غير ما وصفت قلت وهذا المعنى الثاني وان كانت كلها مخلوق له ناب (قال الشافعي) وقلت له سأزيدك في تبعيته قال ما احتاج بعد ما وصفت الى زيادة ولعلها يمكن انضاح شيء امكان هذا قلت أوضعه لك واغيره ممن لم يفهم منه ما فهمت أو فهمه فذهب الى غيره قال فاذا ذكره (١) (أكل الضبع) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان ومسلم عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد الله بن عمر (٢) (قال الشافعي) وطروم الضباع تباع عندنا بكم بين الصفا والمرور لا أحفظ عن أحد من أصحابنا خلافا في احلالها وفي مسئلة ابن أبي عمير جابر أصيد هي قال نعم ومسئلة أن كل قال نعم وسألته أسعته من النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم فهذا دليل على أن الصيد الذي نهى الله تعالى المحرم عن قتله ما كان يحل أكله من الصيد وأنهم انما يقتلون الصيد ليأكلوه لا عبثا يقتله ومثل ذلك الدليل في حديث علي رضي الله عنه ولذلك أشبهه في القرآن منها قول الله عز وجل فكلوا مما حرم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين أنه انما نهى عما أحل الله أكله لانه لو ذبح ما حرم الله عليه وذكرا اسم الله عليه لم يجعل الذبيحة ذكرا اسم الله عليه وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع دليل على ما قلنا من أن كل ذي ناب من السباع ما عدا على الناس مكارة واذ حل كل الضبع وهي سبع لكنها لا تعد ومكارة على الناس وهي أضر على مواشيهم من جميع السباع فأحلت أن لا تعد على الناس خاصة بمكارة وفيه دلالة على احلال ما كانت العرب تأكل مما لم ينس فيه خسر ويحرم ما كانت تحرمه مما يعد ومن قبيل أنهم لم يزلوا الى

اقراره أجازهم ومن لم يجهز لم يجهز وأحلفه الغرماء الذين يدفعونه ولو وجد بعض ماله كان له حصته
وبضرب مع الغرماء في بقيته ولو كانت دارا فبئس أو أرضا ففرت خبرته بين أن يعطى العمارة ويكون ذلك له أو يكون له الارض والعمارة تباع للغرماء الآن يشاء المفلس والغرماء أن يقلعوا ويضعوا ما نقص القلع فيكون لهم (وقال في موضع آخر) ان لم يأخذ العمارة وأبى الغرماء أن يقلعوها لم يكن له الا الثمن بحصص به الغرماء (قال الزبيدي) قلت أنا الاول عندى بقوله أشبه وأولى لانه يجعل الثوب اذا صبغ لبنائه يكون به شريكا وكذلك الارض تغرس لبنائها يكون بها شريكا (قال الشافعي) ولو كانا عبد بن مائة فقبض نصف الثمن وبقي أحد العبدين وهما سواء كان له نصف الثمن ونصف الذي قبض من الهالك كالورثتين مائة فقبض تسعين وهلك

(١) قوله قال فاذا ذكره نذا في جميع النسخ التي بيدنا لم يذكر بعد ذلك شيء مما طلب منه ذكره وإعله مذكوره في غير الام من كتب الامام رحمه الله
(٢) كذا في النسخ لم يذكر متن الحديث وكثيرا ما يقع في الام مثل هذا كتبه معجمه

أحدهما كان الآخر ههنا بالعمرة (قال المزني) قلت أنا أصل قوله أن ليس الرهن من البيع بسبيل لأن الرهن معنى واحد بمعنى واحد ما بقي من الحق شيء (قال) ولو بقي من ثمن الساعة في التغليس درهم لم يرجع في قوله من الساعة لا بقدر الدرهم (قال الشافعي) ولو أكره أرضا ففلس والزرع بقول في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يديه إلى أن أفلس ويقطع الزرع عن أرضه إلا أن يتطوع المغلس والغرماء بأن يدفعوا إليه اجارة مثل الأرض إلى أن يستعصم الزرع لأن الزارع كان غير متعذر أن كان لا يستغنى عن السقي قيل للغرماء أن تطوعتم بأن تنفقوا عليه حتى يستعصم الزرع فتأخذوا وتفقتكم مع مالككم بأن يرضاء صاحب الزرع وإن لم تشاؤا وشتمتكم البيعة فيعوه بحاله (قال) وإن باعته زيتا فخلطه بمثله أو أردأ منه فله أن يأخذ متاعه بالكيل أو بالوزن وإن خلطه بأجود منه ففيه قولان أحدهما لا سبيل له إليه لأنه لا يصل إلى ماله إلا زائدا بعمال غريمه وهو أصح وبه أقول ولا يشبه الثوب يصبغ ولا السويق يلت لأن هذا عين ماله فيه زيادة والذائب إذا اختلط انقلب حتى لا يوجد عين ماله والقول الثاني أن يتطرق إلى قيمة زيته والمخلوط به متميزين ثم يكون شريكاً بقدر قيمة زيته أو يضرب مع الغرماء بزيت (قال المزني) (٣٣١) قلت أنا هذا أشبه بقوله لأنه

جعل زيته إذا خلط بأردأ وهو لا يتميز عين ماله كما جعل الثوب يصبغ ولا يمكن فيه التميز عين ماله فلما قدر على قسم الزيت بكيل أو وزن بلا ظلم قسمه ولما لم يقدر على قسم الثوب والصبغ أشركه ما فيه بالقيمة فكذلك لا يمنع خلط زيته بأجود منه من أن يكون عين ماله فيه وفي قدمه ظلم وهما شريكان بالقيمة (قال الشافعي) فإن كان حنطة فطحنها ففيها قولان أحدهما وبه أقول يأخذها

اليوم تأكل الضبع ولم تزل تدع كل الاسد والنمر والذئب تحرمها بالتقذر فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب ما وصفت والله أعلم وفيه دلالة على أن المحرم إنما يحرم ما أحل كله من الصيد دون ما لم يحل كله وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلب العقور في الأحرام وهو ما عدا على الناس وهو لا يأمر بقتله ولا يحل قتله ويضمن صاحبه بقتله شيئا فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الأحرام ما يؤكل لحمه ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله وعلى ما وصفت ولا بأس بأكل كل سبع لا يعدو على الناس من دواب الأرض مثل الثعلب وغيره قياسا على الضبع وما سوى السبع من دواب الأرض كلها أو كل من معين ما كان سباعا لا يعدو فلال أن يؤكل وما كان غير سبع فما كانت العرب تأكله لغير ضرورة فلا بأس بأكله لأنه داخل في معنى الآية خارج من الخبائث عند العرب وما كانت تدعه على معنى تحريمه فإنه خبيث اللحم فلا يؤكل بحال وكل ما أمربا كله فداء المحرم إذا قتله ومثل الضبيع ما خلط كل ذي ناب من السباع من دواب الأرض وغيره فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله وقد فسرته قبل هذا

(ما يحل من الطائر ويحرم) قال الشافعي رحمه الله والأصل فيما يحل ويحرم من الطائر وجهان أحدهما أن ما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلم بقتله منه ما لا يؤكل كل لأنه خارج من مذهب الصيد الذي يحرم على المحرم قتله ليا كله والعلم يكاد يحيط أنه إنما حرم على المحرم الصيد الذي كان حلالا له قبل الأحرام فإذا أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بعض الصيد دل على أنه محترم أن يأكله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل ما أحل الله عز وجل فالحدأة والغراب مما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله للمسلم فما كان في مثل معناهما من الطائر فهو داخل في أن لا يجوز أن يأكله كالأجوز أن كل

ويعطى قيمة الطمن لأنه زائده على ماله (قال) وكذلك الثوب يصبغه أو يقصره يأخذها والغرماء زيارته فإن قصره باجرة درهم فزاد حصة دراهم كان القصار شريكاً فيه بدرهم والغرماء بأربعة دراهم شركاء به ببيع لهم فإن كانت أجرته خمسة دراهم وزاد درهما كان شريكاً في الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء بأربعة وبهذا أقول والقول الآخر أن القصار غريم باجرة القصار لأنها أثر لا عين (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وإنما النيباض في الثوب عن القصار كالسمن عن الطعام والعلف وكبر الودي عن السقي وهو لا يجعل الزيادة للبائع في ذلك عين ماله فكذلك زيادة القصار ليست عين ماله وقد قال في الأخير يبيع في حاوئ أو برعي غنما أو بر وضرب دواب فالأحبر أسوة الغرماء فهذه الزيادة عن هذه الصناعات التي هي آثار ليست بأعيان مال حكمها عندى في القياس واحد الآن تخص السنة منها شيئا فيترك لها القياس (قال الشافعي) ولو تبايعا بخيار ثلثا فافلسا أو أحدهما فلكل واحد منهما ما جازة البيع ورده دون الغرماء لأنه ليس ببيع مستحدث فإن أخذه دون صفته لم يكن ذللاً إلا أن يرضى الغرماء ولو أسلفه فضة بعينها في طعام ثم ففس كان أحق بفضته ولو أكرى دارا ثم ففس المكري فالكراء لصاحبه فإذا تم سكنه بيعت للغرماء ولو أكره سنة ولم يقبض الكراء ثم ففس المكري كان للمكري فسح

الكرء ولو قسم الحاكم ماله بين غرمائه ثم قدم آخرون رده عليهم بالخصص وإذا أراد الحاكم بيع متاعه أو رهنه أحضره أو وليه ليحصى ثمن ذلك فيدفع منه حق الرهن من ساعته وينبغي أن يقول لغرماء المفلس ارتضوا بين يكون على يديه الثمن وعن شادي على متاعه فمن يزيد ولا يقبل الزيادة الا من ثقة وأحب أن يرزق من ولي هذا من بيت المال فان لم يكن ولم يعمل الا يجعل شاركوه فان لم يتفقوا اجتهد لهم ولم يعط شيئا وهو يجب ثقة يعمل بغير جعل وبيع في موضع سوقه وما فيه صلاح عن المبيع ولا يدفع الى من اشترى شيئا حتى يقبض الثمن وما ضاع من الثمن فن مال المفلس ويبدا في البيع بالحيوان ويتأني بالمساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أنها قد بلغت أثمانها وان وجد الامام ثقة يسلفه المال حالما يجعله أمانة وينبغي اذا رفع اليه أن يشهد أنه وقف ماله عنه فإذا فعل ذلك لم يجز له أن يبيع ولا يهب وما فعل من هذا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فان فضل جاز فيه ما فعل والاخر أن ذلك باطل (قال المزني) قلت أنا قد قطع في المكاتب ان كاتبه بعد الوقف فأدى لم يعتق بحال (قال) وإذا أقربدين زعم أنه لزمه قبل الوقف ففيه قولان أحدهما أنه جائز كالرخص يدخل مع غرمائه وبه أقول (٢٢٢) والثاني أن اقراره لازم له في مال ان حدث له أو يفضل عن غرمائه وقد ذهب بعض

المفتين الى أن دين المفلس الى أجل تصا حلولها على ايت وقد يحتج أن يؤخر المؤخر عنه لان له ذمته وقد علك والميت بطلت ذمته ولا يملك بعد الموت (قال المزني) قلت أنا هذا أصح وبه قال في الاملاء (قال الشافعي) ولو حن على عهده لم يكن عليه أخذ المال الا ان يشاء (قال) وليس على المفلس أن يؤاجر وذو العسرة ينظر الى ميسرة وينزل له من ماله قدر ما لا غنى به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من

لهم ماله في معناه ما ولا نهما أيضا مما لم تكن تأكل العرب وذلك مثل ما ضر من ذوات الارواح من سبع وطائر وذلك مثل العقاب والنسر والبازي والصقر والشاهين والبواشي وما أشبهها بما يأخذ حمام الناس وغيره من طائرهم فكل ما كان في هذا المعنى من الطائر فلا يجوز أكله للوجهين الذين وصفت من أنه في معنى الحدأة والغراب ودخل في معنى ما لا تأكل العرب وكل ما كان لا يبلغ أن يتناول للناس شيئا من أموالهم من الطائر فلم تكن العرب تحرمه لاقدار الله فكله مباح أن يؤكل فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه فان قال قائل نزل الفرق بين ما خرج من أن يكون ذائب من السباع مثل الضبع والثعلب فأحلت أكلها وهي تضر بأموال الناس أكثر من ضرر ما حرمت من الطائر قلت أنا في وان حرمته فليس للضرر فقط حرمته ولا لغروج الثعلب والضبع من الضرر أجتهد انما أجتهد بالسنة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم اذنهي عن كل ذي ناب من السباع ففيه دلالة على أنه أباح ما كان غير ذي ناب من السباع وأنه أحل الضبع نساوان العرب لم تزل تأكلها والثعلب وتترك الذئب والثمر والاسد فلاتأكله وان العرب لم تزل تترك أكل النسر والبازي والصقر والشاهين والغراب والحدأة وهي ضرار وتترك ما لا يضر من الطائر فلم أجزاكله وذلك مثل الرتبة والنعامة وهما لا يضران وأكلهما لا يجوز لانهما من الخبائث وخارجان من الطيبات وقد قلت مثل هذا في الدود فلم أجزاكل النحاسة ولا العظاء ولا الخنافس وليس بضرارة ولكن العرب كانت تدع أكلها فكان خارجا من معنى الطيبات داخلا في معنى الخبائث عندها

(أكل الضب) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بأكل الضب صغيرا أو كبيرا فان قال قائل قد رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه شل عن الضب فقال لست آكله ولا يحرمه قيل له ان شاء الله فهو لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضب شيئا غير هذا وتحليله أكله بين يديه ثابت فان قال قائل فإين ذلك قيل

لما الطعام والشراب وان كان لبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه من نفقة وكسوة كان ذلك في شتاء أو صيف حتى يفرغ من قسم ماله بين غرمائه وان كانت ثيابه كلها عوالى مجاوزة القدر اشترى له من ثمنها أقل ما يلبس أقصد ما يكفيه في مثل حاله ومن تازمه مؤنته وان مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحفر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه أن يكفنه ثم قسم الباقي بين غرمائه وبيع عليه مسكنه وخادمه لان من ذلك بدا وان أقام شاهدا على رجل بحق ولم يحلف مع شاهده فليس للغرماء أن يحلفوا ليس لهم الامانة ملكه عليه دونهم (باب الدين على الميت) قال الشافعي من يبيع عليه في دين بعد موته أو في حياته أو تغلبه فهذا كله سواء والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولو بيعت داره بألف وقبض أمين القاضي الثمن فهل من يده واستحققت الدار فلا عهدة على القريم الذي يبعثه وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فان وجد له مال يبيع ثم رد على المشتري ماله لانه ما خوذ منه يبيع ولم يسلمه فان لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضي ولا أمينه ويقال للمشتري أنت غريم المفلس أو الميت كغرمائه سواء (باب جواز حبس من عليه الدين) قال الشافعي وإذا ثبت عليه الدين يبيع ما ظهر له ودفع ولم يحبس وان

لم يظهر حبس وبيع ما قدر عليه من ماله فان ذكر عسره قبلت منه اليد للقول الله جل وعزوان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأخلفه مع ذلك بالله وأخليفه ومنعت غرامه من لزومه حتى تقوم بيته أن قد أقامالا فان شهدوا أنهم رأوا في يديه مالا سألته فان قال مضاربة قبلت منه مع عيته ولا غاية لحبسه أكثر من الكشف عنه فتي استقر عند الحاكما وصف لم يكن له حبسه ولا يغفل المسئلة عنه واذا أقامالا جاز ما صنع فيه حتى يحدث له السلطان وقفا آخر لان الوقف الاول لم يكن له لانه غير رشيد واذا أراد الذي عليه الدين الى أجل السفر أو أراد غريمه منعه ليعود سفره وقرب أجله أو يأخذ منه كفسلا به منع منه وقيل له حقل حيث وضعته ورضيته

(باب الحجر) قال الشافعي قال الله عز وجل وابتلوا النبا حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم (قال الشافعي) والبلوغ خمس عشرة سنة إلا أن يحتمل الغلام أو تحيض الجارية قبل ذلك وقال الله تبارك وتعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا ولا يستطيع أن يعل هو فليمل وليه بالعدل فأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعل هو وأمر وليه بالاملاء عنه لانه أقامه فيما لا غنى به عنه في ماله مقامه وقيل الذي لا يستطيع (٣٢٣) يحتمل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه بمعاقبه

به والله أعلم فاذا أمر الله جل وعز بدفع أموال النبا اليهم بأمرين لم يدفع اليهم الا بهما وهو البلوغ والرشد (قال الشافعي) والرشد والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة مع اصلاح المال وانما يعرف اصلاح المال بان يختبر التمان والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فقههم من يتنزل فيضا لاط الناس بالشراء والبيع قبل البلوغ وبعد فيقرب اختبارهم ومنهم من يمان

لما قال لست آكله ولا محرمة دل على أن تركه أكله لا من جهة تحريره واذا لم يكن من جهة تحريره فاعلم أن تركه مباحا فله ولم يشته ولو عاف خيرا أو لمحا أو قرأ أو غير ذلك كان ذلك شيئا من الطباع لا محرما لمعاف فقال لي بعض الناس أ رأيت ان قال هذا القول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم أي محتمل معنى غير المعنى الذي زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله فزعمت أنه بين لا يحتمل معنى غيره قلت نعم قال واذا قلت من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معصوما قلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرجهم من التحليل فلا يجوز أن يسئل عن تحليل ولا تحريم فيجيب فيه إلا أحله أو حرمه وليس هكذا أحد بعده ممن يعلم ويجهل ويقف ويحجب ثم لا يقوم جوابه بمقام جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما المعنى الذي قلت قديين هذا الحديث من غيره قلت قرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنع من أكلها فقال خالد بن الوليد أحرام هي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن أعافها لم تكن يلد قومي فاجترة ها خالد بن الوليد فأكلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست حراما فهي حلال واذا أقر خالد بأكلها فلا يدعه بأكل حراما وقديين أن تركه أياها أنه عافها لا حرما

(أكل لحوم الخيل) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهاه عن لحوم الجر أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت فخرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه أخبرنا سفيان عن عبد الكريم بن أبي أمية قال أكلت فرسا على عهد ابن الزبير فوجدته حلوا (قال الشافعي) كل ما لزمه اسم الخيل من العرب والمقاريب والبراذين فأكلها حلال

عن الاسواق فاختبارها بعد فيختبر في نفقته فان أحسن اتفاقها على نفسه وشراء ما يحتاج اليه أو يدفع اليه الشيء اليسير فاذا أحسن تدبيره وتوفيره ولم ينجح عنه دفع اليه ماله واختبار المرأة مع علم صلاحها القلة تحالطها في البيع والشراء بعد فختبرها النساء وذوو المحارم بمنزل ما وصفت فاذا أونس منها الرشد دفع اليها مالها تزوجت أم لم تزج كما يدفع الى الغلام نكح أو لم ينكح لان الله تبارك وتعالى سوى بينهما في دفع أموالهما اليهما بالبلوغ والرشد ولم يذكر تزوجا وختما الشافعي في الحجر بعثمان وعلى والزبير رضي الله عنهم (قال الشافعي) واذا كان واجبا أن يحجر على من قارب البلوغ وقد عقل نظرا له وابقاء له فكان بعد البلوغ أشد تضييعا له وأكثرا تلافا له فلم لا يجب الحجر عليه والمعنى الذي أمر بالحجر عليه به فيه قائم واذا حجر الامام عليه لفسفه وافساده ماله أشهد على ذلك فمن بايعه بعد الحجر فهو المتلف ماله ومضى أطلق عنه الحجر ثم عاد الى حال الحجر حجر عليه ومضى رجع بعد الحجر الى حال الاطلاق أطلق عنه فان قيل فلم أجرت اطلاقه عنه وهو اتلاف مال قيل ليس باتلاف مال ألا ترى أنه يموت فلا تورث عنه امرأته ولا تحل له فيها بة ولا يبعه ويورث عنه عبده وبياعه عليه ويملك عنه فاعبد ما بكل حال والمرأة ليست بمال ألا ترى أن العبد يؤذنه في التجارة والنكاح فيكون له الطلاق والامسالة دون سيده ولما لمالكه أخذ ماله كله

دونه (باب الصلح) قال الشافعي روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما أو حرم
 حلالا (قال الشافعي) فما جاز في البيع جاز في الصلح وما بطل فيه بطل في الصلح فان صلح رجل أخاه من مورثه فان عرفا ما صلحه
 عليه بشئ يجوز في البيع جاز ولو ادعى رجل على رجل حقا فصالحه من دعواه وهو منكرف الصلح باطل ويرجع المدعى على دعواه وبأخذ
 منه صاحبه ما شاء ولو صلح عنه رجل يقر عنه بشئ جاز الصلح وليس للذي أعطى عنه أن يرجع عليه لأنه تطوع به ولو أصرع جناه على
 طريق نافذة فصالحه السلطان أو رجل على ذلك لم يجز ونظر فان كان لا يضرك وإن ضرب قطع ولو أن رجلين ادعيا دارا في يدى رجل
 فقالا ورثناها عن أبينا فأقر لاحدهما بنصفها فصالحه من ذلك الذي أقر له به على شئ كان لا خيه أن يدخل معه فيه (قال الهزلي) قلت
 أنا ينبغي في قياس قوله أن يبطل الصلح في حق أخيه لأنه صار لأخيه باقرا رقبه أن يصالح عليه الآن يكون صالحا بأمره فيجوز عليه (قال
 الشافعي) ولو كانت المسئلة (٣٣٤) بحالها وادعى كل واحد منهما نصفها فأقر لاحدهما بالنصف وبجحد لا تحرم يكن

لا تخفى ذلك حق وكان
 إلى خصومته ولو كان
 أقرا لاحد مسيجم
 الدار فان كان لم يقصر
 للأخيه بالنصف
 فله الكل وان كان أقر
 بأن له النصف ولأخيه
 النصف كان لأخيه
 أن يرجع بالنصف عليه
 وإن صلحه على دار أقر
 له بها بعد قبضه فاستحق
 العبد رجوع إلى الدار
 فأخذها منه ولو صلحه
 على أن يسكنها الذي
 هي في يديه وقسافه
 عارية أن شاء أخرجه
 منها أو صلحه منها على
 خدمة عبد بعينه سنة

(أكل لحوم الجمر الاهلية) أخبرنا مالك عن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما
 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه - م أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عام خيبر عن نكاح المتعة وعن
 لحوم الجمر الاهلية (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث عن الزهري أخبرنا عبد الله والحسن ابنا محمد
 ابن زكريا الحسن أرضاها عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة أن احداهما
 تحريم أكل لحوم الجمر الاهلية والاخرى اباحة لحوم جمر الوحش لأنه لا منصف من الجمر الا اهلها والوحش
 فإذا قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحريم قصد الاهل ثم وصفه دل على أنه أخرج الوحش من التحريم
 وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع فقصد بالنهي قصد عين دون عين فحرم ما نهى عنه وحل ما خرج
 من تلك الصفة سواء مع أنه قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اباحة أكل جمر الوحش أمرأبا بكر رضي
 الله عنه أن يقسم جارا وحشيا قتله أبو قتادة بين الرفقة وحديث طهة أنهم أكلوا معه لحم جمار وحش
 (قال الشافعي) وخلق الجمر الاهلية ببيان خلق الجمر الوحشية مبينة يعرفها أهل الخبرة بها فلو وحش أهلى لم
 يحل أكله وكان على الاصل في التحريم ولو استأهل وحش لم يحرم أكله وكان على الاصل في التحليل ولا
 يذبحه المحرم وان استأهل ولو زاحرا أهلى على فرس أو فرس على أنان أهلى لم يحل أكل ما نتج بينهما لم
 أظفر في ذلك إلى أيهما النازي لان الولد منهما فلا يحل حتى يكون لهما معا حلالا وكل ما عرف فيه جمار أهلى
 من قبل أب أو أم لم يحل أكله بحال أبدا ولا كل نسله ولو زاحرا وحش على فرس أو فرس على أنان وحش
 حل أكل ما ولد بينهما لانهم مباحان معا وهكذا لو أن غرابا أو ذكرا حلالا أو فقا نتجهم جبارى أو ذكرا جبارى
 أو طائر يحل لهما نتجهم غرابا أو وحدا أو صقرا (١) أو بران فباضت وأفرخت لم يحل أكل فراخها من
 ذلك التحريم لا خلاط المحرم والحلال فيه ألا ترى أن نحر الواسط لم يلبس أو ودك خنزير بمن أو محرما

فباعه المولى فإن للشري الخيار في أن يجيز البيع وتكون الخدمة على العبد للصالح أو يرد البيع (قال الشافعي) بحلال
 ولومات العبد جاز من الصلح بقدر ما استخدم وبطل منه بقدر ما بقي وإذا نادى رجلان جدارا بين داريهما فان كان متصلا بينهما أحدهما
 اتصال البنيان الذي لا يحدث مثله الا من أول البنيان جعلته دون المتقطع منه وان كان يحدث مثله بعد كمال بنيانه مثل نزع طوبة
 وادخال أخرى أحلفتها بالله وجعلته بينهما وان كان غير موصول بواحد من بنائيهما أو متصلا بينهما جميعا جعلته بينهما بعد أن أحلف
 كل واحد منهما ولا أنظر إلى من إليه الخوارج ولا الدواخل ولا أنصاف اللبن ولا معاقد القمع لأنه ليس في شئ من هذا دلالة ولو كان
 لاحدهما عليه جذوع ولا شئ إلا أخر عليه أحلفتها أو أقرت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لان الرجل قد يرتفع بجدار
 الرجل بالجذوع بأمره أو غير أمره ولم أجعل لواحد منهما أن يقض فيه قوة ولا ينبغي عليه بناء الا باذن صاحبه وقسمته بينهما ان شاء أن كان
 عده ذراعا أعطيه شبرا في طول الجدار ثم قلت له ان شئت أن تزيد من عرصه دارك أو يثقل شبرا آخر ليكون لك جدار خالص فذلك

لأن لو هدماه ثم أصطلحا على أن يكون لاحدهما نلتله وللا آخر ثلثاه على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا بناء فالصلح فاسد ونشأ أو واحد منهما قسمت أرضه بينهما نصفين وإن كان البيت السفلى في يد رجل والعلو في يد آخر فتدعياسقفه فهو بينهما نصفين لأن سقف السفلى تابع له وسطح العلو أرض له فان سقط لم يجبر صاحب السفلى على بنائه فان تطوع صاحب العلو بأن يبنى السفلى كما كان ثم يني علوه كما كان فذلك له وليس له منع صاحب السفلى من سكنه ونقض الجدران له ومتى (٢٣٥) شاء أن يهدمها هدمها وبذلك الشركاء

في نهرا أو بئر لا يجبر أحدهم على الإصلاح لضرر ولا غيره ولا يمنع المنفعة فان أصح غيره فله عين ماله متى شاء نزعه وقال في كتاب الدعوى والبيئات على كتاب اختلاف أبي حنيفة فإذا أفاض صاحب السفلى مالا أخذ منه قيمة ما أنفق في السفلى (قال المزني) قلت أنا الاول وأولى بقوله لأن الثاني متطوع فليس له أخذه من غيره إلا أن يرضيه عليه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستطعت وانشرت أغصانها على دار رجل فعليه قطع ما شرع في داوغيره فان صالحه على تركه فليس بجائر ولو صالحه على دراهم بدنانير أو على دنانير بدرهم لم يجبر إلا بالقبض فان قبض بعضها وبقي بعض

بجمل فصار لا يزال أحدهما من الآخر ثم أن يكون مأكولا ولو أن صيدا أصيب أو بيض صيد فاشكت خلقته فلم يدركه أحد أبويه مما لا يحل أكله ولا آخر يحل أكله كان الاحتياط الكف عن أكله والقياس أن ينظر إلى خلقته فأيهما كان أولى بخلقته جعل حكمه حكمه إن كان الذي يحل أكله أولى بخلقته أكله وإن كان الذي يحرم أكله أولى بخلقته لم يأكله وذلك مثل أن يزوجه جارا سى أنانا وحشية (١) أو أنانا نسية ولو زاجار وحشى فرسا أو فرسا أنانا وحشيا لم يكن بأكله بأس لأن كليهما مما يحل أكله وإذا توخى وأصطيد كل بما يؤكل به الصيد وهكذا القول في صفارا وأولاده وفراخه وبيضه لا يختلف وما قتل المحرم من صيد يؤكل لحمه فدها وكذلك يفدى ما أصاب من بيضه وما قتل من صيد لا يؤكل لحمه أو أصاب من بيضه لم يفده ولو أن ذئبا نزاعا على ضبع فجاءت بولد فأنها تأتي بولد لا يشبهها محضا ولا الذئب محضا يقال له السبع فلا يحل أكله لما وصفته من اختلاف المحرم والحلال وأنهما لا يميزان فيه (ما يحل بالضرورة) قال الشافعي قال الله عز وجل فيما حرم ولم يحل بالذكاة وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وقال اغضوا عنكم الميمنة والدم ولحم الخنزير إلى قوله غفور رحيم وقال في ذكر ما حرم من فخر في محضه غير متجانف لأنهم قال الله غفور رحيم (قال الشافعي) فيحمل ما حرم من ميتة ودم ولحم خنزير وكل ما حرم مما لا يغير العقل من الخمر للضرر والاضطرار الرجل يكون بالموضع لا طعام فيه معه ولا شيء يستدفعه جوعه من لبن وما أشبهه ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض وإن لم يخف الموت أو يضعفه ويضره أو يعتل أو يكون ما شافيه ضعف عن بلوغ حيث يريد أو را كبا فيضعف عن ركوب دابته أو ما في هذا المعنى من الضرر اللين فأى هذا ماله فله أن يأكل من المحرم وكذلك يشرب من المحرم غير المسكر مثل الماء تقع فيه الميتة وما أشبهه وأحب إلى أن يكون أكله أن كل وشاربه أن يشرب أو جمعها فاعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغه بعض القوة ولا يبين أن يحرم عليه أن يشبع ويرى وإن أجزأه دونه لأن التحريم قد زال عنه بالضرورة وإذا بلغ الشبع والرى فليس له مجاوزته لأن مجاوزته حينئذ إلى الضرر أقرب منه إلى النفع ومن بلغ إلى الشبع فقد خرج في بلوغه من حد الضرورة وكذلك يرى ولا بأس أن يتزود معه من الميتة ما اضطر إليه فإذا وجد الغنى عنه طرده ولو تزود معه ميتة فلقى مضطرا أراد شراءها منه لم يحل له ثمنها اغماحل له منها منع الضرر اللين على بدنه لأنها ولو اضطرروا جد طعاما لم يؤذن له به لم يكن له أكل الطعام وكان له أكل الميتة ولو اضطرروا معه ما يشتري به ما يحل فان باعه بثمنه في موضعه أو بثمن ما يتغابن الناس بثمنه لم يكن له أكل الميتة وإن لم يبعه إلا بما لا يتغابن الناس بثمنه كان له أكل الميتة والاختيار أن يقال به ويدع أكل الميتة وليس له بحال أن يكابر رجلا

(٢٩ - الام ثاني) جاز فيما قبض وانتقض فيما لم يقبض إذا رضى بذلك المصالح القابض وإذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز والوارث المقر متطوع لا يرجع على أخوته بشئ ولو ادعى رجل على رجل بيتاني يديه فاصطلحا بعد الإقرار على أن يكون لاحدهما سطحه والبناء على جدرانها بناءه ولو ما جائر (قال المزني) قلت أنا لا يجوز أقيس على قوله في إبطاله أن يعطى رجلا مالا على أن يشرع في بنائه حقا فكذلك لا يجوز الصلح على أن يبنى على جدرانها بناء (قال الشافعي) ولو اشترى

(١) قوله أو أنانا نسية كذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا من الناسخ والأصل أو جار وحشى أنانا نسية كتيبه مخجبه

علويت على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجرت ذلك إذا سمي امتنهي البنيان لأنه ليس كالارض في احتمال ما يبنى عليها (قال المزي) هذا عندى غير منعه في كتاب أدب القاضي أن يقتسم دار على أن يكون لاحدهما السفلى وللآخر العلوى حتى يكون السفلى والعلو لواحد (قال الشافعى) ولو كانت منازل سفلى فى يدى رجل والعلو فى يدى آخر فنداعيا العرصة فهى بينهما ولو كان فيها درج الى علوها فهى لصاحب العلو كانت معقودة (٢٢٦) أو غير معقودة لانهما متخذة راءوان انتفع بما تحتها ولو ادعى على رجل

زرعا فى أرض فصالحه من ذلك على دراهم فبأنزل لأن له أن يبيع زرعه أخضر عن يقضه ولو كان الزرع بين رجلين فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجبر شريكه على أن يقطع منه شيئا

(باب الحوالة)

قال الشافعى أخبرنا مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بطل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبّع (قال الشافعى) وفى هذا دلالة أن الحق يتحول

على المحال عليه ويبرأ منه المحيل فلا يرجع عليه أبداً كان المحال عليه غنياً أو فقيراً أفلس أو مات معدماً غير منه أو لم يغم منه (قال الشافعى) ولو كان كما قال محمد بن

على طعامه وشراؤه وهو يجده ما يغنيه عنه من شراب فيه ميتة أو ميتة وإن اضطر فلم يجد ميتة ولا شراباً فيه ميتة ومع رجل شئ كان له أن يكابره وعلى الرجل أن يعطيه وإذا كابه أعطاه عنه وأفيافاً كان إذا أخذ شيئاً خاف مالك المال على نفسه لم يكن له مكابره وإن اضطر وهو محرم إلى صيد أو ميتة أو كل الميتة وترك الصيد فإن كل الصيد فداء إن كان هو الذى قتله وإن اضطر فوجد من يطعمه أو يسقيه فليس له أن يقتنع من أن يأكل أو يشرب وإذا وجد فقد ذهب عنه الضرر وإن كان مال واحد أن يخاف أن أطمعه أو سقاه أن يسمه فيه فيقتله فله ترك طعامه وشراؤه بهذه الحال وإن كان مريضاً فوجد مع رجل طعاماً أو شراباً يعلم بضره ويزيد فى مرضه كان له تركه أو كل الميتة وشرب الماء الذى فيه الميتة وقد قيل إن من الضرورة وجهان أن يعرض الرجل المريض بقوله أهل العلم به أو يكون هو من أهل العلم به فليأخذ من كان به مثل هذا إلا أن يأكل أو يشرب كذا أو يقال له أن يعمل ما يريدك أو كل كذا أو شرب كذا فيكون له أن كل ذلك وشربه ما لم يكن خيراً إذا بلغ ذلك منها أسكرته أو شيئاً يذهب العقل من المحرمات أو غيرها فإن أذهب العقل محرم ومن قال هذا قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأعراب أن يشربوا اللبن الأبل وأبوالها وقد يذهب الوباء بغيره ألبانها وأبوالها إلا أنه أقرب ما هنالك أن يذهب عن الأعراب لاصلاحه لا بدانهم والأبوال كلها محرمة لأنها نجسة وليس له أن يشرب خيراً لأنها تعطش وتجميع ولا دواء لأنها تذهب بالعقل وذهب العقل منع القراض وتؤدي إلى إتيان المحارم وكذلك ما ذهب العقل غيرها ومن خرج مسافراً فإصابته ضرورة بجوع أو عطش ولم يكن سفره فى معصية الله عز وجل حل له ما حرم عليه مما تصف أن شاء الله تعالى ومن خرج عاصياً لم يحل له شئ مما حرم الله عز وجل عليه بحال لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل ما حرم بالضرورة على شرط أن يكون المضطر غير باغ ولا عاد ولا متعانف لائم ولو خرج عاصياً ثم تاب فإصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسعه أن كل المحرم وشربه ولو خرج غير عاص ثم نوى المعصية ثم أصابته الضرورة وزينه المعصية خشيت أن لا يسعه المحرم لأنى أنظر إلى نية فى حال الضرورة لافى حال تقدمتها ولا تأخرت عنها (١)

(١) فى نسخة البلقينى هنا مانصه وترجم فى اختلاف الحديث (أ كل الضب) وفيه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال ليست بأكل ولا محرمه (قال الشافعى) رجه الله أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبى امامة بن سهل بن حنيف عن ابن عباس (قال الشافعى) أشك قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد وأبى عباس وخالد بن الوليد أنهما دخلا مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت مبموته فأتى بضرب مخنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب

الحسن إذا أفلس أو مات مفلس رجع على المحيل لما صبر المحتال على من أحيل لأن حقه ثابت

على المحيل ولا يتحول من أن يكون حقه قد تحول عنى فصار إلى غيرى فلم يأخذنى بما برئت منه لأن أفلس غيرى أو لا يكون حقه تحول عنى فلم أبرأنى منه قبل أن يفلس المحال عليه واحتج محمد بن الحسن بن عثمان رضى الله عنه قال فى الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى على مال مسلم (قال الشافعى) وهو عندى يبطل من وجهين ولوصح ما كان له فيه شئ لأنه لا يدرى قال ذلك فى الحوالة أو الكفالة

(قال المزني) هذه مسائل تجرّبت فيها معاني جوابات الشافعي في الحوالة (قال المزني) قلت أنا من ذلك ولو اشترى عبد ألف درهم وقبضه ثم أحال البائع بالألف على رجل له عليه دين ألف درهم فاحتال ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبا فرده بطلت الحوالة وان رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتال به رجع به المشتري على البائع وكان المحال عليه منه بريئا (قال المزني) وفي إبطال الحوالة نظير (قال) ولو كان البائع أحال على المشتري بهذه الألف رجلا له عليه ألف درهم ثم تصادق البائع والمشتري ان العبد الذي تباعه حرا الاصل فان الحوالة لا تنتقض لانهم ما يطلان بقولهما حقا لغيرهما فان (٢٢٧) صدقهما المحتال أو قامت بذلك

بينة انتقضت الحوالة ولو أحال رجل على رجل بألف درهم وضمها ثم اختلفا فقال المحيل أنت وكبلي فيها وقال المحتال بل أنت أحلني بمالي عليك وتصادق علي لم ينعقد الضمان فالتقول قول المحيل والمحتال مدع ولو قال المحتال أحلني عليه لا قبضه لم ينعقد علي عليك فالتقول قوله مع عيبه والمحيل مدع للبراءة مما عليه فعليه البينة ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحاله المطلوب به على رجل له عليه ألف درهم ثم أحاله بها المحتال عليه على ثالث له عليه ألف درهم برئ الأولان وكانت للطالب على الثالث

(١) (كتاب النذور)

(باب النذور التي تفارثها كفارة أيمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى ومن قال على نذر ولم يسم شيئا فلا نذر ولا كفارة لان النذر معناه معنى على أن أبر وليس معناه معنى اني أئمت ولا حلفت فلم أفعل واذا نوى بالنذر شيئا من طاعة الله فهم ما نوى (قال الشافعي) فانا نقول فيمن قال على نذر ان كلمت فلانا أو على نذر ان كلم فلانا يريد هجرته ان عليه كفارة عين وإنه ان قال على نذره أن أهجره يريد بذلك نذر هجرته نفسه لا معنى قوله إن أهجره أو لم أهجره فإنه لا كفارة عليه وليكافئه لانه نذر في معصية (قال الشافعي) ومن حلف ان لا يكلم فلانا أو لا يصل فلانا فهذا الذي يقال له الخنث في البين خير لك من البر فكفر واخنت لانك تعصى الله عز وجل في هجرته وتترك الفضل في موضع صلته وهذا في معنى الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينه وهكذا كل معصية حلف عليها أمرناه أن نترك المعصية ويحنت ويأتي الطاعة واذا حلف على بر أمرناه أن يأتي البر ولا يحنث مثل قوله والله لا صوم من اليوم والله لا أصلين كذا وكذا ركعة نافلة فنقول له برت عيذك وأطع ربك فان لم يفعل حنث وكفر وأصل ما نذهب اليه أن النذر ليس بينين وأن من نذر أن بطيع الله عز وجل أطاعه ومن نذر أن يعصى الله لم يعصه ولم يكفر

== بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم عايريد أن يأكل فقالت هو ضرب يارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقالت أحرام هو قال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس يوافق حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمة وقد امتنع من أكل البقول ذوات الريح لان جبريل بكاهه ولعله عافها لا يجبر بها لها (قال الشافعي) وقول ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لست بأكله يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه لانه عافه وقال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا محرمة (قال) فجاء معنى ابن عباس بينا وان كان معنى ابن عباس أبين منه (قال) لست أحرمة وليس حراما ولست أكله نفسي (قال الشافعي) وأكل الضب حلال واذا أصابه المحرم فداء لانه صيد يؤكل

(باب الكفالة) قال المزني قال الله جل ثناؤه قالوا ان فقد صواع الملك ولن جافه جل بعير وأتابه زعيم وقال عز وجل سلهم أيهم بذلك زعيم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والزعيم غارم والزعيم في اللغة هو الكفيل وروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم هل علي صاحبكم من دين فقالوا نعم درهمان قال صلوا علي صاحبكم فقال علي رضوان الله عليه هما علي يارسول الله وأنا لهما ضامن فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى عليه ثم أقبل على علي

(١) هذا الكتاب وما بعده من التراجم المتعلقة بالنذور مقدمة هنا في نسخة البلقيني وموضعها في نسخة الربيع مع الايمان بعد أبواب أبواب النكاح والعق في آخر الكتاب وقد جرى ساعلي ترتيب نسخة البلقيني في الاجزاء التي تنسرت لنا من افاذا انفدت لم نجر على ترتيب لان نسخة الربيع غير مرتبة التراجم كتبه مع صححه

رضي الله عنه فقال جزأ الله عن الاسلام خيرا وفك رهانك كما فكك رهان أخيك (قال المزني) قلت أنا وفي ذلك دليل ان الدين الذي كان على الميت لزم غيره بان ضمنه وروى الشافعي في قسم الصدقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا ثلاثة ذكر منها رجلا تحمل بحمالة خلت له الصدقة (قلت أنا) فكانت الصدقة محرمة قبل الحمالة فلما تحمل لزمه الغرم بالحالة فخرج من معناه الاول الى أن حلت له الصدقة (قال) (٢٢٨) الشافعي) واذا ضمن رجل عن رجل حقا فلا مضمون له أن يأخذ أيهما شاء فان ضمن

(من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله) قال الشافعي رحمه الله واذا حلف الرجل في كل شيء سوى العتق والطلاق من قوله مالي هذا في سبيل الله أو داري هذه في سبيل الله أو غير ذلك مما يملك صدقة أو في سبيل الله إذا كان على معنى الإيمان فالذي يذهب اليه عطاء أنه يجزيه من ذلك كفارة عين ومن قال هذا القول قاله في كل ما حنت فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذهب عائشة رضي الله عنها والقياس ومذهب عامة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقال غيره يتصدق بجميع ما يملك الا أنه قال ويحبس قدر ما يقوته فإذا أيسر تصدق بالذي حبس وذهب غيره الى أنه يتصدق بثلاث ماله وذهب غيره الى أنه يتصدق بركاه ماله وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله إذا كانت على معنى الإيمان (قال الشافعي) ومن حلف بصدقة ماله فحنت فان كان أراد عينا فكفارة عين وان أراد بذلك تبررا مثل أن يقول لله علي أن أتصدق بمالي كله تصدق به كله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه

(باب نذر التبرر وليس في التراجم وفيها من نذر أن يعشي الى بيت الله عز وجل) قال الشافعي رحمه الله ومن نذر تبررا أن يعشي الى بيت الله الحرام لزمه أن يعشي ان قدر على المشي وان لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطاً لانه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه اذا لم يطق شيئا سقط عنه كالأبطين القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعدا ولا يطبق الفعود فيصلي مضطجعا وانما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلموا أمرا بالحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة الا بالصلاة (قال الشافعي) ولا يعشي أحد الى بيت الله الا حاجا أو معتبرا الا بذلة منه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر أنه اذا حلف أن يعشي الى بيت الله الحرام فحنت فكفارة عين تحزته من ذلك ان أراد بذلك العين (قال الربيع) وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلا فقال هذا قولنا بأعبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) ومن حلف بالمشي الى بيت الله ففيها قولان أحدهما مع قول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عرة فكفارته كفارة عين اذا حنت ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون الا بفرض يؤديه من فرض الله عز وجل عليه أو تبررا يريد الله به فاما ما علا علو الأيمان فلا يكون تبررا وانما يعمل التبرر لغير العلو وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه اذا نذر متبررا (قال الشافعي) والتبرر أن يقول لله علي أن شئني الله فلانا أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديننا أو كان كذا أن أحج له نذرا فهو التبرر فاما اذا قال ان لم أفضل حقا فعلى المشي الى بيت الله فهذا من معاني الإيمان لامعاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب الى أن من نذر نذرا

بأمره وغرم رجوع بذلك عليه وان تطوع بالضمان لم يرجع (قال المزني) قلت أنا وكذلك كل ضامن في دين وكفالة بدين وأجرة ومهر وضمنان عهدته وادش جرح ودية نفس فان أدى ذلك الضامن عن المضمون عنه بأمره رجوع به عليه وان أدام بغير أمره كان متطوعا لا يرجع به فان أخذ الضامن بالحق وكان ضمائه بأمر الذي هو عليه فله أخذه بخلافه وان كان بغير أمره لم يكن له أخذه في قياس قوله ولو ضمن عن الاول بأمره ضامن ثم ضمن عن الضامن ضامن بأمره جاز أن قبض الطالب حقه من الذي عليه أصل المال أو أحاله به برؤا جميعا ولو قبضه من الضامن الاول رجوع به على الذي عليه الأصل وبرئ منه الضامن

الآخر وان قبضه من الضامن الثاني رجوع به على الضامن الاول ورجوع به الاول على الذي عليه في الأصل ولو كانت المسئلة بجملها فابرا الطالب الضامنين جميعا برأولا يبرأ الذي عليه الأصل لان الضمان عند الشافعي ليس بحوالة ولكن الحق على أصله والضامن مأخوذه (قال المزني) قلت أنا ولو كان له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن بين صاحبه بأمره فدفعها أحدهما رجوع بنصفها على صاحبه وان أبرأ الطالب أحدهما من الألف سقط عنه نصفها الذي عليه وبرئ من ضمان نصفها الذي على صاحبه ولم يبرأ صاحبه من نصفها الذي على صاحبه ولو أقام الرجل بينة أنه باع من هذا الرجل ومن رجل غائب عبدا

بقضاء منه بالف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن لذلك على صاحبه بأمره قضى عليه وعلى الغائب بذلك وغرم الحاضر جميع الثمن ورجع بالنصف على الغائب (قال المزني) قلت أنا وهذا مما يجامعنا عليه من أنكر القضاء على غائب ولو ضمن عن رجل بأمره ألف درهم عليه لرجل فدفعها بحضرة ثم أنكر الطالب أن يكون قبض شيئا حلف وبرئ، قضى على الذي عليه الدين بدفع الألف إلى الطالب ويدفع ألفا إلى الضامن لأنه دفعها بأمره وصارت له ديناً عليه فلا يذهب حقه (٢٢٩) ظلم الطالب له ولو أن الطالب

طالب الضامن فقال لم تدفع إلى شيئا قضى عليه بدفعها ثانية ولم يرجع على الأمر إلا بالإلأف التي ضمنها عنه لأنه يقر أن الثانية ظلم من الطالب له فلا يرجع على غير من ظلمه ولو ضمن لرجل ما قضى به له على آخر أو ماشه بفلان عليه (قال الشافعي) لا يجوز هذا وهذه مخاطرة وقال الشافعي ولو ضمن دين ميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه ولا تجوز كفالة العبد المأذون له بالتجارة لأن هذا استهلاك ولو ضمن عن مكاتب أو مالا في يدي وصى أو مقارض وضمن لأحد منهم عن نفسه فالضمان في ذلك كله باطل وضمان المرأة كالرجل ولا يجوز ضمان من لم يبلغ ولا مجنون ولا مبرسم بهندي ولا مغني عليه

في معصية الله لم يكن عليه قضاؤه ولا كفارة في هذا وافق السنة وذلك أن يقول الله على أن شقائي أو شقي فلانا أن أنحرأبني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شيء عليه وفي السائبة وإنما بطل الله عز وجل النذر في البجيرة والسائبة لآتهام معصية ولم يذكر في ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسر وأرجل من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا امرأة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كلاتر في فيه ولم تمنع من حوض تشرع منه (قال الشافعي) فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فيم أخذتني وأخذت سابقة الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجريرة حلفائك ثقيف (قال الشافعي) وجبس حيث يمر به النبي صلى الله عليه وسلم فمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد أتى مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لوقتها وأنت تلك أمرك كنت قد أفلحت كل القلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا محمد أتى جائع فأطعمني وظمآن فأسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بدله ففادى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم أنه أثار على المدينة عدو فآخذ واسرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد أسروها وكانوا يريدون النعم عشاء فجاءت المرأة تلبس إلى النعم فجعلت لا تجيء إلى بعير إلا راح حتى انتهت إليها فلم ترغ فاستوت عليها ففجعت فلما قدمت المدينة قال الناس العضياء العضياء فقالت المرأة أتى نذرت أن الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بشما جزيتها لا وفاء لنذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين (قال الشافعي) فآخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تنحر مثلها أو تنحرها ولا تكفر (قال) وكذلك تقول إن من نذر تبرأ أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فأنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كالأعلاك مما سواه أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان في حديث عبد الوهاب الثقيفي بهذا الإسناد أن امرأة من الأنصار نذرت وهو رب على ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجها الله لتنحرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول وأخذ ناقته ولم يأمرها بأن تنحر مثلها ولا تكفر فكذلك تقول إن من نذر تبرأ أن ينحر

ولا أخرس لا يعقل وإن كان يعقل الإشارة والكذب فضمن لزمه وضعف الشافعي كقالة الوجه في موضع وأجازها في موضع آخر إلا في الحدود (باب الشركة) قال المزني الشركة من وجوه منها الغنية أزال الله عز وجل ملك المشركين عن خير. لكهارسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون وكانوا فيه شركاء فقسماهم. في الله صلى الله عليه وسلم خمسة أجزاء ثم أفرع بينها فأخرج منها خمس الله تبارك وتعالى لاهله وأربعة أخرجها لاهلها (قال المزني) وفي ذلك دليل على قسم الأموال والضرب عليها بالسهم ومنها الموارث ومنها الشركة في

الهبات والصدقات في قوله ومنها التجارات وفي ذلك كله القسم إذا كان مما يقسم وطلبه الشريرك ومنها الشر كة في الصدقات المحرمات في قوله وهي الاحباس ولا وجه لقسمها في رقابها لا ارتفاع الملك عنها فان تراصوا من السكنى سنة بسنة فلا بأس والذي يشبه قوله الشافعي أنه لا تجوز الشركة في النرض ولا في ارجع في حال المفاصلة الى القيمة لتغير القيم ولأن يخرج تخدعها عرضا والاخر دنائير ولا تجوز الاعمال واحد بالدناير أو بالدرهم فان أراد (٢٣٠) أن يشتركا ولم يكنهما الا عرض فان المخرج في ذلك عندى أن يبيع أحدهما نصف عرضه

ينصف عرض صاحبه ويتقاضيان فيصير جميع العرضين بينهما نصفين ويكونان فيه شريكين ان باعا أو حبسا أو عرضا لافضل في ذلك لاحد منهما (قال) وشركة المفاوضة عند الشافعي لا تجوز بحال والشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد منهما دنائير مثل دنائير صاحبه ويخطأهما فيكونان فيها شريكين فان اشتريا فلا يجوز أن يبيعه أحدهما دون صاحبه فان جعل كل واحد منهما صاحبه أن يخرج في ذلك كله بما رأى من أنواع التجارات قام في ذلك مقام صاحبه فارجح أو خسران فلهما وعليهما نصفين ومتى فسخ أحدهما الشركة انقضت ولم يكن لصاحبه أن يشترى ولا يبيع حتى يقسما وان مات أحدهما انقضت الشركة وقاسم وصي الميت شريكه فان كان الوارث بالغ رشيدا فأحب أن يقيم على مثل شركته كما يبيع جازر ولو اشتريا

مال غيره فهذه انذر فيما لا يملك والنذر ساقط عنه وذلك نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به حال سقط النذر عنه لانه لا يملك أن يعمل به فهو كالاعلام مما سواه (قال الشافعي) واذا نذر الرجل أن يخرج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال حج هذا واذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويستسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك كمال عمرة هذا (قال الشافعي) واذا نذر أن يخرج ماشيا فمشى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كما يكون عليه حج قابل اذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه لو كان متطوعا بالحج أو نذاله أو كانت عليه حجة الاسلام وعمرة أن لا يجزى هذا الحج من حج ولا عمرة فاذا كان حكمه أن يسقط ولا يجزى من حج ولا عمرة فكيف لا يسقط المشى الذي انما هو هيئة في الحج والعمرة (قال الشافعي) واذا نذر الرجل أن يخرج أو نذر أن يعتمر ولم يخرج ولم يعتمر فان كان نذر ذلك ماشيا فلا يشى لانها جميعا حجة الاسلام وعمرة فان مشى فاعتمر مشى حجة الاسلام وعمرة وعليه أن يحج ويعتمر ماشيا من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمرة اذ لم يعتمر وحج فاعتمر حجة الاسلام وان لم يتوجه حجة الاسلام ونوى به نذرا أو حجعا عن غيره أو تطوعا فهو كله حجة الاسلام وعمرة وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشيا أو غير ماش (قال الربيع) هذا اذا كان المشى لا يضرب عن عشي فاذا كان مضرا به فركب ولا شى عليه على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا اسرائيل أن يتم صوته ويبتحنى عن الشمس فأمره بالذى فيه البر ولا يضربه ونهاه عن تعذيب نفسه لانه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذى عشى اذا كان المشى تعذيبا له بضربه تركه ولا شى عليه (قال الشافعي) ولو أن رجلا قال ان شئ الله فلا نقه على أن أمشى لم يكن عليه مشى حتى يكون نوى شيا يكون مثله برا فان لم ينو شيا فلا شى عليه لانه ليس في المشى الى غير مواضع البر (قال الشافعي) ولو نذر فقال على المشى الى افرقية أو العراق أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شى لانه ليس لله طاعة في المشى الى شئ من البلدان وانما يكون المشى الى المواضع التي يرتجى فيها البر وذلك المسجد الحرام وأحب الى أن نذر أن عشى الى مسجد المدينة أن عشى الى مسجد بيت المقدس أن عشى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشذ الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لي أن أوجب المشى الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشى الى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله فرض والبر باتيان هذين نافله واذا نذر أن عشى الى بيت الله ولاتية له فالاختيار أن عشى الى بيت الله الحرام ولا يجب ذلك عليه إلا بان يتوجه لان المساجد بيوت الله وهو اذا نذر أن عشى الى مسجد مصر لم يكن عليه أن عشى اليه ولو نذر بر أمرناه بالوفاء به ولم يجب عليه وليس هذا كما يؤخذ لادمين من الادميين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه الا بالحبابة على نفسه بعينه واذا نذر الرجل أن يفرض مكة لم يفرضه الا أن يفرض مكة وذلك أن التفرض مكة بر وان نذر أن يفرض

بغيرها عبدا أو قبضه فأصابه عيبا فأراد أحدهما الرد والاخر الامساك (قال الشافعي) ذلك جائز لان معقولا أن كل واحد منهما اشترى نصفه بنصف الثمن ولو اشترى أحدهما بما لا يتغلب الناس بعينه كان ما اشترى له دون صاحبه ولو أجاز شريكه ما جاز لان شراءه كان على غير ما يجوز عليه وأيهما ادعى في يدى صاحبه من شركتهما شيا فهو مدع وعليه البيعة وعلى صاحبه الجمين وأيهما ادعى خيانة صاحبه

بغيرها ليتصدق لم يجزئه أن يضرب الا حيث نذر أن يتصدق وانما أوجبته وليس في التحرف غير هار لانه نذر
 أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فاذا نذر أن يتصدق على مساكين بلد فعليه أن يتصدق عليهم
 (١) وفي ترجمة الهدى المذكورة في تراجم مختصر الجال المتوسطنصوص تتعلق بالهدى المذكور
 فنها قول الشافعي رحمه الله الهدى من الابل والبقر والغنم وسواء البخت والعراب من الابل والبقر
 والحواميس والضأن والمعز ومن نذر هديا فسمى شيئا لزمه الشيء الذي سمي صغيرا كان أو كبيرا ومن لم يسم
 شيئا لزمه هدى ليس يجزئه من صيد فيكون عدله فلا يجزيه من الابل ولا البقر ولا المعز الا التي فصاعدا
 ويجزيه الذكروا لا التي ويجزي من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا محل
 للهدى دونه الا أن يسمى الرجل موضعا من الارض فيخرفه هديا ويحصر رجل بهدو فيخرج حيث أحصر
 ولا هدى الا في الحرم لا في غير ذلك وذكر هنا التقليد والاشعار وقد سبق في باب الهدى أن الجوز وهو يتعلق
 بالنذور والتطوع (قال) واذا ساق الهدى فليس له أن يركبه الا من ضرورة واذا اضطر اليه ركه ركوبا
 غير فادح له ولا أن يحمل الرجل المعبي للضرط على هديه واذا كان الهدى أنثى فتحت فان تبعها فصيلها
 ساقه وان لم يتبعه حمله عليها وليس له أن يشرب من لبنها الا بعد ري فصيلها وكذلك ليس له أن يسقى
 أحدا وله أن يحمل فصيلها وان حمل عليها من غير ضرورة فأعفها غرم قيمة ما نقصها وكذلك ان
 شرب من لبنها ما ينك فصيلها غرم قيمة اللبن الذي شرب وان قلدها أو أشعرها أو وجهها الى البيت أو وجهها
 بكلام فقال هذه هدي فليس له أن يرجع فيها ولا يبدلها بخير ولا بشر منها كانت زكية أو غير زكية
 وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها وانما أنظر في الهدى الى يوم يوجب فان كان واقيا ثم أصابه بعد ذلك
 عور أو عرج أو ما لا يكون به واقيا على الابتداء لم يضرب له المسك وان كان يوم وجب ليس بواق ثم صبح
 حتى يصير واقيا قبل يضرب لم يجزئه ولم يكن له أن يحبس به ولا عليه أن يبدله الا أن يتطوع ببداله مع
 نحره أو يكون أصله واجبا فلا يجزي عنه فيه إلا الواف (قال) والهدى هديان هدى أصله تطوع قد كر
 في عطبه وأطعمه ما سبق في باب الهدى (قال) وهدي واجب فذلك اذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه
 ما شاء من بيع وهبة وامساك وعليه بدله بكل حال ولو تصدق به في موضعه على مساكين كان عليه بدله لانه
 قد خرج من أن يكون هديا حين عطب قبل أن يبلغ محله وذكر هنا دم التمتع والقران وغير ذلك مما ذكرناه
 في باب الهدى (قال) ولو أن رجلين كان عليهما هديان واجبان فأخطأ كل واحد منهما هدي صاحبه فذبحه
 ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدي نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة
 ما بين الهديين حين ومنحورين وأجزأ عنهما وتصداق بكل ما ضمن كل واحد منهما لصاحبه ولو لم يدركا حتى
 فات بصدقة ضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة الهدى حيا وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن
 يبدل واحد منهما الا بجمع عن هديه وان لم يجد بين هديه هديا زاد حتى يبدله هديا ولو أن رجلا نحر هديا
 ففزع المساكين دفعه اليهم أو نحره بناحية ولم يحمل بين المساكين وبينه حتى يتن كان عليه أن يبدله والنحر
 يوم النحر وأيام مني كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فاذا غابت الشمس فلا يجوز الا أن من كان عليه
 هدى واجب نحره وأعطاه مساكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وانما ذكر ذبح الليل لئلا
 يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما اذا أصاب الذبح فوجد مساكين حاضرين
 فسواء وفي أي الحرم ذبحه ثم أبلغه مساكين الحرم أجزأ وان كان ذبحه أيام في غير موضع ناس ويضرب
 الابل قيا ما غير معقولة وان أحب عقل إحدى قوائها وان نحرها بركة أو مطلقة أجزأت عنه ونحر الابل
 ويذبح البقر والغنم وان نحر البقر والغنم أو ذبح الابل كرهته ذلك وأجزأت عنه ومن أطلق الذبح

فعله البينة وأيهما
 زعم أن المال قد تلف
 فهو أمين وعليه البين
 واذا كان العبد بين
 رجلين فأمر أحدهما
 صاحبه ببيع قباعه
 من رجل بألف درهم
 فأقر الشريك الذي لم
 يبع أن البائع قد قبض
 الثمن وأنكر ذلك البائع
 وادعاء المشتري فان
 المشتري يبرأ من نصف
 الثمن وهو حصصة المقر
 ويأخذ البائع نصف
 الثمن من المشتري فيسلم
 له ويحلف لشريكه ما قبض
 ما ادعى فان نكل حلف
 صاحبه واستحق الدعوى
 ولو كان الشريك الذي
 يبيع هو الذي أقربان
 شريكه الذي لم يبيع

(١) كذا وقعت الترجمة
 في ترتيب نسخة الباقية

من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح النسبكة وهكذا من حلت ذكاته الأفي أكره أن يذبح النسبكة يهودي
أو نصراني فإن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسبكة صاحبها أو يحضر الذبح فإنه
يرجى عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سمي الله عز وجل على النسبكة أجزأ عنه وإن قال
اللهم تقبل عني أو تقبل عن فلان الذي أمره بذبحه فلا بأس ثم ذكر الأكل من هدى التطوع وقد ذكرناه
في باب الهدى (قال) والهدى هديان واجب وقطوع فكل ما كان أصله واجبا على الإنسان ليس له
حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى الفساد والطيب وجزاء الصيد والندور والمنفعة فإن أكل من
الهدى الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع وقد تقدم (قال) وإن لم يقلده هديه ولم
يشعره قارنا كان أو غيره أجزأه أن يشتري هديا من منى أو من مكة ثم يذبحه مكانه لأنه ليس على الهدى عمل
إنما العمل على الأدميين والنسب لله وأما هدا من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل (قال الشافعي)
وإذا قال الرجل غلامي حر الآن يبدو في ساعتي هذه أو في يومى هذا أو يشاء أو يشاء فلان أن لا يكون حرا
أو امرأته طالق الآن أشاء أن لا تكون طالق في يومى هذا أو يشاء أو يشاء الذي استثنى مشيئته
لم يكن العبد حرا ولا المرأة طالق (قال) وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذرا أو أمشي نذرا فعليه أن
يهدىها وعليه أن يمسي الآن يكون أراد أن يهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها
أحب أن يهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها فليهدىها
أن يأتى غرفة أو مراً أو موضعا قرب يسمن الحرم ليس يحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا
نذر الرجل حجاً ولم يسم وقتاً فعليه حج يحرم به في أشهر الحج متى شاء وإذا قال على نذري أن شاه فلان فليس
عليه شيء ولو شاء فلان إنما النذر ما أراد الله عز وجل به ليس على معاني العلو ولا مشيئة غير الناذر وإذا
نذر الرجل أن يهدى شيئا من النعم لم يجزه إلا أن يهدى وإذا نذر أن يهدى متاعاً لم يجزه إلا أن يهدى
أو يتصدق به على مساكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه على البيت أو يجعل في طيب البيت جعله
حيث نوى ولو نذر أن يهدى ما لا يحمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى عنه وبلى الذي نذر الصدقة بذلك
وتعلقه على البيت وتطيبه به أو يوكل به ثقة بلى ذلك به وإذا نذر أن يهدى بدنة لم يجزه منها الاثنى من الأبل
أو ثنية وسواء في ذلك الذكرو والانثى والحصى وأكثر مما نذر أن يهدى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعداً
وإذا لم يجد بقرة أهدي سبعاً من الغنم ثنيا فصاعداً إن كن معزى أو جذا فصاعداً إن كن ضانا وإن
كانت نيته على بدنة من الأبل دون البقر فلا يجزيه أن يهدى مكانها الا بقتها وإذا نذر الرجل هدياً ولم يسم
الهدى ولم ينو شيئا فأحب إلى أن يهدى شاة وما أهدي من مذحضة أو ما قوته أجزأه لأن كل هذا هدى ولو
أهدى (١) بأما كان أحب إلى لأن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً
فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدي يفتدي بقتل الصيد وهو صغير أعرج وأعمى وأما
يجزيه بقتله ألا ترى أنه يقتل الجرادة والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجرادة بتمرة والعصفور بقيمة
وأهله قبضة وقد سمي الله عز وجل هذا كله هدداً وإذا قال الرجل شاتي هذه هدى إلى الحرم أو
بقعة من الحرم أهدي وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزه إلا بكته فإن سمي موضعاً من الأرض بضره فبضره
أجزأه وإذا نذر الرجل عدداً صامه أن شاء مستقراً أو أن شاء متتابعاً (قال) وإذا نذر صيام أشهر فصام
منها بالاهلة صامه عدداً ما بين الهالين إن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر
ثلاثين يوماً وإذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها الأرمضان فإنه يصوم رمضان ويوم الفطر ويوم النحر
وأيام التشريق ولا قضاء عليه كما لو قصد نذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فإن نذر سنة بغير

قبض من المشتري
بجميع الثمن وأنكر
ذلك الذي لم يبيع وادعى
ذلك المشتري فإن المشتري
يبرأ من نصف الثمن
بإقرار البائع أن شريكه
قد قبض لأنه في ذلك
أمين ويرجع البائع
على المشتري بالنصف
الباقى فيشاركه فيه
صاحبه لأنه لا يصدق
على حصه من الشركة
تسلم إليه إنما يصدق
في أن لا يضمن شيئاً
لصاحبه فاما أن يكون
في يديه بعض مال بينهما
فيدعى على شريكه
مقاسمة بملك بها هذا
البعض خاصة فلا يجوز
(١) قوله بأما تنافي
الأصل بدون شرط وحرر
هذا اللفظ كتبه محمده

عنها قضى هذه الايام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عده أو نسيان أو
توان قضاء اذا زعمت أنه لم يل بالجمع فيحصر بعد ولا يكون عليه قضاء كان من نذر جماعينه مثله وما زعمت أنه
اذا أحصر فان عليه القضاء أمرته أن يقضيه ان نذره فأحصر وهكذا ان نذر أن يصوم سنة بعينها فرض
قضاها الا الايام التي ليس له أن يصومها فان قال قائل فلم تأمر المحصر اذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا
قلت أمر به للخروج من الاحرام وهذا المحرم فأمره بالهدى (قال) واذا أكل الصائم أو شرب في رمضان
أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه واذا تسحر بعد
الفجر وهو لا يعلم أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فان كان صومه متتابعا
فعليه أن يستأنفه واذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فليس عليه صوم صبيحة
ذلك اليوم لانه قدم في الليل ولم يقدم في النهار وأحب الى لوصامه ولو قدم الرجل نهارا وقد أفطر الذي نذر
الصوم فعليه أن يقضيه لانه نذر والنذر لا يجزيه الا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتل
القياس أن لا يكون عليه قضاؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائم عن نذره وانما قلنا بالاحتياط أن
جائز أن يصوم وليس هو كيوم الفطر وانما كان عليه صومه بعدم تقدم فلان فقلنا عليه قضاؤه وهذا أصح في
القياس من الاول ولو أصبح فيه صائما من نذر غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصوم نذره وقضائه
ويعود لصومه لمقدم فلان ولو أن فلان قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشریق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا
عليه قضاؤه لانه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة فلا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي
يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان يوم الاثنين فان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه وصوم الاثنين كما استقبله
فان تركه فيما يستقبل قضاء الا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحى أو أيام التشریق فلا يصوم ولا يقضيه
وكذلك ان كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان كما لو أن رجلا نذر أن يصوم رمضان صام رمضان
بالفريضة ولم يصمه بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الاضحى أو أيام التشریق ولو كانت
المسئلة بحالها أو قدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين منهما
ولا يشبه هذا شهر رمضان لان هذا شيء أدخله على نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وصوم رمضان
شيء أوجبه الله لاشيء أدخله على نفسه ولو كانت المسئلة بحالها وكان النذر امرأة فكال رجل وتقضى
كل ما أمر عليها من حیضها واذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حیضی فليس عليها صوم ولا
قضاء لانها لا تكون صائغة وهي حائض واذا نذر الرجل صلاة أو صوما ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من
الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم لان هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم لا الوتر (قال الربيع) وفيه قول
آخر يجزيه ركعة واحدة وذلك أنه مروى عن عمر أنه تنفل بركعة وأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر ركعات وان عثمان أوتر بركعة (قال الربيع) فلما
كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة ولم ينو عددا فصلي
ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قال الشافعي)
واذا قال الله على عتق رقبة
فأى رقبة أعتق أجزأه

ويحلف لشريكه فان
نكل حلف شريكه
واستحق دعواه واذا
كان العبد بين رجلين
فغصب رجل حصه
أحدهما ثم ان الغاصب
والشريك الآخر باع
العبد من رجل فالبيع
جائز في نصيب الشريك
البائع ولا يجوز بيع
الغاصب ولو أجازة المقصوب
لم يجز الا بتجديد بيع في
معنى قول الشافعي وبالله
التوفيق

(تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب البيوع وأول هامشه كتاب الوكالة)

(فهرست الجزء الثاني من كتاب الام)

صفحة	صفحة
٢٢	(كتاب الزكاة) ٢
٢٣	باب العدد الذي اذا بلغته الابل كان فيها صدقة ٣
٢٣	باب كيف فرض الصدقة ٣
٢٤	باب عيب الابل ونقصها ٥
٢٥	باب اذا لم توجد السن ٦
٢٥	باب الشاة تؤخذ في الابل ٧
٢٧	باب صدقة البقر ٧
٢٨	باب تفرع صدقة البقر ٨
٢٩	باب صدقة الغنم ٨
٣٠	باب السن التي تؤخذ من الغنم ٨
٣٠	باب الغنم اذا اختلفت ٩
٣١	باب الزيادة في الماشية ٩
٣١	النقص في الماشية ١٠
٣١	باب الفضل في الماشية ١١
٣٢	باب صدقة الخلطاء ١١
٣٣	باب الرجل اذا مات وقد وجبت في ماله زكاة ١٣
٣٣	باب ما يعتبه على رب الماشية ١٣
٣٣	باب السن التي تؤخذ من الغنم ١٤
٣٤	باب الوقت الذي يجب فيه الصدقة ١٤
٣٤	باب الغنم تحتلط بغيرها ١٦
٣٦	باب اقتراف الماشية ١٦
٣٦	باب أين تؤخذ الماشية ١٧
٣٧	باب كيف تعد الماشية ١٧
٣٨	باب تجهيل الصدقة ١٧
٣٩	باب النية في اخراج الزكاة ١٨
٤١	باب ما يسقط الصدقة عن الماشية ٢٠
٤٢	باب المبادلة بالماشية ٢٠
٤٣	باب الرجل يصدق امرأه ٢١
٤٤	باب من الماشية ٢١
	باب الدين في الماشية ٢٢
باب أن لازكاة في الخيل ٢٢	
باب من يجب عليه الصدقة ٢٣	
باب الزكاة في أموال البتاي ٢٣	
باب زكاة مال اليتيم الثاني ٢٤	
باب العدد الذي اذا بلغه التمر وجبت فيه الصدقة ٢٥	
باب كيف تؤخذ زكاة الخيل والعنب ٢٧	
باب صدقة الغراس ٢٨	
باب صدقة الزرع ٢٩	
باب تفرع زكاة الحنطة ٣٠	
باب صدقة الحبوب غير الحنطة ٣٠	
باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الارض ٣١	
باب الزرع في أوقات ٣١	
باب قدر الصدقة فيما أخرجت الارض ٣٢	
باب الصدقة في الزعفران والورس ٣٣	
باب أن لازكاة في العسل ٣٣	
باب صدقة الورق ٣٣	
باب زكاة الذهب ٣٤	
باب زكاة الحلي ٣٤	
باب مالازكاة فيه من الحلي ٣٦	
باب زكاة المعادن ٣٦	
باب زكاة الركاز ٣٧	
باب ما وجد من الركاز ٣٨	
باب زكاة التجارة ٣٩	
باب زكاة مال القراض ٤١	
باب الدين مع الصدقة ٤٢	
باب زكاة الدين ٤٣	
باب الذي يدفع زكاة فتملك قبل أن يدفعها إلى أهلها ٤٤	

صحيحة	صحيحة
باب اتساع السهمان عن بعض ونحوها عن بعض	باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه
باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض	باب البيع في المال الذي فيه الزكاة
باب قسم المال على ما يوجد	باب ميراث القوم المال
باب جماع قسم المال من الوالي ورب المال	باب ترك التعدي على الناس في الصدقة
باب فضل السهمان عن جماعة أهلها	باب غلول الصدقة
باب تدارك الصدقتين	باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم
باب جبران الصدقة	باب الهدية للوالي بسبب الولاية
باب فضل السهمان على أهل الصدقة	باب اتباع الصدقة
باب ميسم الصدقة	باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه
باب العلة في القسم	باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم
باب العلة في اجتماع أهل الصدقة	باب الفضل في الصدقة
قسم الصدقات الثاني	باب صدقة النافلة على المسرك
كيف تفريق قسم الصدقات	باب اختلاف زكاة المال على
رد الفضل على أهل السهمان	باب زكاة الفطر
ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم	باب زكاة الفطر الثاني
الاختلاف	باب مكيلة زكاة الفطر
(كتاب الصيام الصغير)	باب مكيلة زكاة الفطر الثاني
وقع هنا غلط في هامشة كتبناها وهو « كتابا صغيرا للصيام » والصواب كتابا كبيرا للصيام	باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها
فليعلم	باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني
باب الدخول في الصيام والاختلاف فيه	باب الرجل يختلف قوته
باب صوم رمضان	باب الرجل يختلف قوته الثاني
باب ما يفطر الصائم والسحور والاختلاف فيه	باب من أعسر زكاة الفطر
باب الجماع في رمضان والاختلاف فيه	باب جماع فرض الزكاة
باب صيام التطوع	كتاب قسم الصدقات
باب أحكام من أفطر في رمضان	جماع بيان أهل الصدقات
وفي اختلاف الحديث الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر	باب من طلب من أهل السهمان
(كتاب الاعتكاف)	باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم
من أصبح جنباً في شهر رمضان	باب جماع تفريق السهمان
حجامة الصائم	باب جماع بيان قسم السهمان
	باب اتساع السهمان حتى تغفل عن بعض أهلها

صحيحة	صحيحة
١٢٤ باب الغسل بعد الاحرام	٩٣ (كتاب الحج) باب فرض الحج على من وجب عليه الحج
١٢٥ باب دخول المحرم الحمام	٩٤ باب تفريع حج الصبي والمملوك
١٢٥ باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل	٩٦ الاذن للعبد
١٢٥ باب ما يلبس المحرم من الثياب	٩٦ باب كيف الاستطاعة الى الحج
١٢٦ باب ما تلبس المرأة من الثياب	٩٨ باب الخلاف في الحج عن الميت
١٢٨ باب لبس المنطقة والسيف للمحرم	٩٩ باب الحال التي يجب فيها الحج
١٢٨ باب الطيب للاحرام	٩٩ باب الاستسلاف للحج
١٣٠ باب لبس المحرم وطيبه جاهلا	١٠٠ باب حج المرأة والعبد
١٣٢ باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة	١٠٠ باب الخلاف في هذا الباب
١٣٢ باب هل يسمى الحج أو العمرة عند الاهلال بالحج	١٠٣ باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم
١٣٢ باب كيفية التلبية	١٠٤ باب الاستطاعة بنفسه وغيره
١٣٣ باب رفع الصوت بالتلبية	١٠٤ باب الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل عن غيره
١٣٣ باب أين يستحب لزوم التلبية	١٠٥ باب من ليس له أن يحج عن غيره
١٣٣ باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية	١٠٦ باب الاجارة على الحج
« في المساجد	١٠٧ باب من أين نفقة من مات ولم يحج
١٣٤ باب التلبية في كل حال	١٠٨ باب الحج بغيرنية
« باب ما يستحب من القول في اثر التلبية	١١٠ باب الوصية بالحج
« باب الاستثناء في الحج	١١١ باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج
١٣٥ باب الاحصار بالعدو	١١١ باب حج الصبي ببلغ والمملوك يعتق والذي يسلم
١٣٨ باب الاحصار بغير حبس العدو	١١٢ باب الرجل ينذر الحج أو العمرة
١٣٩ باب الاحصار بالمرض	١١٢ باب الخلاف في هذا الباب
١٤١ باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض	١١٣ باب هل يجب العمرة وجوب الحج
ولا غلبة على العقل	١١٥ باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة
١٤٤ باب هدى الذي يفوته الحج	١١٦ باب من أهل بحجتين أو عمرتين
١٤٤ باب الغسل لدخول مكة	١١٧ باب الخلاف فيمن أهل بحجتين أو عمرتين
« باب القول عند رؤية البيت	١١٧ في المواقيت
١٤٤ باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حين يدخل مكة	١١٨ باب تفريع المواقيت
١٤٥ باب من أين يبدأ بالطواف	١٢٠ باب دخول مكة لغير ارادة حج ولا عمرة
« باب ما يقال عند استلام الركن	١٢٢ باب ميقات العمرة مع الحج
« باب ما يفتحه الطواف وما يستلم من الاركان	١٢٣ باب الغسل للاهلال
١٤٦ الركنان اللذان يليان الحجر	

صيفة	صيفة
١٦١ الاغوا من هدى المتعة ووقته	١٤٦ باب استحباب الاستلام في الوتر
١٦٢ باب الحال التي يكون المرء فيها معوزاً بالزمنه	« الاستلام في الزحام
من فدية	١٤٧ القول في الطواف
١٦٢ فدية النعام	« باب اقلال الكلام في الطواف
١٦٣ باب بيض النعامة بصيبه المحرم	« باب الاستراحة في الطواف
« الخلاف في بيض النعام	١٤٨ الطواف راكباً
١٦٣ باب بقصر الوحش وحار الوحش والثيتل	« باب الركوب من العلة في الطواف
والوعل	« باب الاضطباع
١٦٤ باب الضبع	١٤٩ باب في الطواف بالراكب مريضاً أو صيباً
« باب في الغزال	والراكب على الدابة
« باب الارنب	١٥٠ باب ليس على التسامعي
١٦٥ باب في البربوع	« باب لا يقال شوط ولا دور
« باب الثعلب	« باب كمال الطواف
« باب الضب	١٥٠ باب ما جاء في موضع الطواف
١٦٥ باب الوبر	١٥١ باب في حج الصبي
« باب أم حنين	« باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه
« باب دواب الصيد التي لم تسب	« باب الخلاف في الطواف على غير طهارة
١٦٥ فدية الطائر بصيبه المحرم	١٥٢ باب كمال عمل الطواف
١٦٦ فدية الحمام	« باب الشك في الطواف
« في الجراد	١٥٣ باب الطواف في الشوب النجس والرعاف
١٦٧ الخلاف في حمام مكة	والحدث والبناء على الطواف
١٦٨ بيض الحمام	١٥٣ باب الطواف بعد عرفة
« الطير غير الحمام	١٥٤ باب ترك الحائض الوداع
١٦٩ باب الجراد	١٥٥ باب تحريم الصيد
« باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله	« باب أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش
١٧٠ نفد ريش الطائر - الجنادب والكدم	ويحرم عليه
- قتل القمل	١٥٥ باب قتل الصيد خطأ
١٧٠ المحرم يقتل الصيد الصغير أو الناقص	١٥٦ باب من عاد لقتل الصيد
١٧١ ما ينوال في أيدي الناس من الصيد الخ	١٥٧ باب أين محل هدى الصيد
« مختصر الج المتوسط	١٥٨ باب كيف يعدل الصيام
« الطهارة للأحرام	١٥٨ باب الخلاف في عدل الصيام والطعام
« اللبس للأحرام	١٦٠ باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم

صحيفة	صحيفة
١٩٢ باب ارسال المسلم والمجوسى الكلب	١٧٢ الطيب للاحرام
١٩٣ باب ارسال الصيد فيتوارى عند الخ	١٧٣ التلبية
١٩٤ باب ما ملكه الناس من الصيد	« الصلاة عند الاحرام
١٩٦ باب ذبائح أهل الكتاب	١٧٤ الغسل بعد الاحرام
« ذبائح نصارى العرب	« غسل المحرم جسده
« ذبح نصارى العرب	« ما للمحرم أن يفعله
« المسلم يصيد بكلب المجوسى	١٧٤ ما ليس للمحرم أن يفعله
١٩٧ ذكاة الجراد والحيتان	١٧٥ باب الصيد للمحرم
« ما يكره من الذبيحة	١٧٦ طائر الصيد - قطع شجر الحرم
« ذكاة ما في بطن الذبيحة	« ما لا يؤكل من الصيد
« ذبائح من اشترى في نفسه من أهل الملل وغيرهم	١٧٧ صيد البحر
١٩٧ الذكاة وما أبيع أكله وما لم يبيع	« دخول مكة
١٩٨ الصيد في الصيد	١٧٨ الخروج الى الصفا
« ارسال الرجل الجارح	« الرجل يطوف بالرجل يحمله
« باب في الذكاة والرى	١٧٩ ما يفعل المربع بعد الصفا والمروة
١٩٩ الذكاة	« ما يفعل الحاج والقارن
٢٠٠ باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته الخ	« باب ما يفعل من دفع من عرفة
٢٠٣ باب فيه مسائل مما سبق	١٨٠ دخول منى
٢٠٥ باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه	١٨١ ما يكون بمنى غير الرى
٢٠٧ كتاب الاطعمة وليس في التراجم الخ	١٨٢ طواف من لم يقض ومن أفاض
٢٠٩ باب ذبائح بنى اسرائيل	١٨٣ الهدى
٢١١ ما حرم المشركون على أنفسهم	١٨٤ ما يفسد الخ
٢١٢ ما حرم بدلالة النص	« الاحصار
٢١٣ الطعام والشراب	١٨٥ الاحصار بالمرض وغيره
٢١٤ جماع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم	« مختصر الحج الصغير
٢١٦ جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه الخ	١٨٦ التلبية
« تفريع ما يحل ويحرم	١٨٧ (كتاب الفحاي)
٢١٧ ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب	١٨٨ باب ما تجزى عنه البدنة من العدد في الفحاي
٢١٩ تحريم أكل كل ذى ناب من السباع	« الفحاي الثاني
« الخلاف والموافقة في أكل كل ذى ناب من	١٩١ (كتاب الصيد والذبائح)
السباع وتفسيره	١٩٢ باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير
٢٢٠ أكل الضبع	« باب تسمية الله عز وجل عند ارسال ما ينصطاد به

صفحة	صفحة
٢٢١ ما يحل من الطائر ومحرّم	٢٢٧ كتاب النذر
٢٢٢ أكل الضب	« باب النذور التي كفارتها كفارة أيمان
٢٢٣ أكل لحوم الخيل	٢٢٨ من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله
٢٢٤ أكل لحوم الجمر الأهلية	« باب نذر التبرؤ وليس في التراجم وفيها من نذر الخ
٢٢٥ ما يحل بالضرورة	٢٣١ نصوص تتعلق بالهدى المنذور

(تم)

(فهرست هامش الجزء الثاني من مختصر المزني)

صفحة	صفحة
٩٨ باب من لم يدرك عرفة	٢ (كتاب الصيام) باب النية في الصوم
١٠٠ باب الصبي إذا بلغ والعبد إذا اعتق والذي إذا أسلم وقد أحرموا	٢٤ باب صوم التطوع
١٠٣ باب هل له أن يحرم بحجتين أو عمرتين وما يتعلق بذلك	٢٥ باب النهي عن الوصال في الصوم
١٠٤ باب الإجارة على الحج والوصية به	٢٦ باب صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء
١٠٦ باب جزاء الصيد	٢٧ باب النهي عن صيام يومي الفطر والأضحي وأيام التبشريق
١٠٧ باب كيفية الجزاء	٢٨ باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة
١١٣ باب جزاء الطائر	٢٩ باب الاعتكاف
١١٥ باب ما يحل للعمرم قتله	٣٩ (كتاب الحج)
١١٦ باب الأحصار	٤٢ باب الاستطاعة بالغير
١٢٠ باب إحرار العبد والمرأة	٤٤ باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي
١٢١ باب يذكرفيه الأيام المعلومات والمعدودات	٤٦ باب بيان وقت الحج والعمرة
١٢٢ باب الهدى	٤٨ باب بيان أن العمرة واجبة كالحج
١٢٧ (كتاب البيع) باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المباحات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه	٤٩ باب القران وغير ذلك
١٢٩ باب خيار المتبايعين ما لم يتفرقا	٥٢ باب بيان أفراد الحج عن العمرة وغير ذلك
١٣٥ باب الربا وما لا يجوز بيعه ببعض متفاضلا ولا مؤجلا والصرف	٥٦ باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك
١٥٥ باب بيع اللحم باللحم	٥٩ باب مواقيت الحج
١٥٧ باب بيع اللحم بالثيوان	٦١ باب الإحرام والتلبية
	٦٦ باب فيما يمنع على المحرم من اللبس
	٧٣ باب ما يلزم عند الإحرام وبيان الطواف والسعي وغير ذلك

صفحة	صفحة
باب تصريف الرقيق ٢٠٦	باب بيع الثمر ١٥٩
باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز «	باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ١٦٦
باب السلم «	باب المحاقلة والمزابنة ١٧٣
باب ما لا يجوز السلم فيه ٢٠٩	باب العرايا ١٧٥
باب التسعير «	باب البيع قبل القبض ١٨٠
باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال وما يوزن «	باب بيع المصراة ١٨٤
باب الرهن ٢١٠	باب الرد بالعيب ١٨٦
باب اختلاف الراهن والمرتهن ٢١٥	باب بيع البراءة ١٩٨
باب انتفاع الراهن بما يرهنه ٢١٦	باب بيع الامة ١٩٩
باب رهن المشترك ٢١٧	باب البيع مرابحة ٢٠٠
باب رهن الارض «	باب الرجل يبيع الشيء الى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن ٢٠١
باب ما يفسد الرهن من الشرط الخ ٢١٨	باب تفريق صفقة البيع وجعلها «
باب ضمان الرهن ٢١٩	باب اختلاف المتبايعين واذا قال كل واحد الخ ٢٠٣
(كتاب التفليس) «	باب البيع الفاسد «
باب الدين على الميت ٢٢٢	باب بيع الغرر ٢٠٤
باب جواز حبس من عليه الدين «	باب بيع جبل الحبله والملا مسه والمنابذة وشراء الاعمى
باب الحجر ٢٢٣	باب البيع بالثمن المجهول وبيع النجش ونحو ذلك «
باب الصلح ٢٢٤	باب النهي عن بيع حاضر لباد الخ ٢٠٥
باب الحوالة ٢٢٦	باب بيع وسلف «
باب الكفالة ٢٢٧	باب تصريف الوصي في مال موليه ٢٠٥
باب الشركة ٢٢٩	

(تمت)